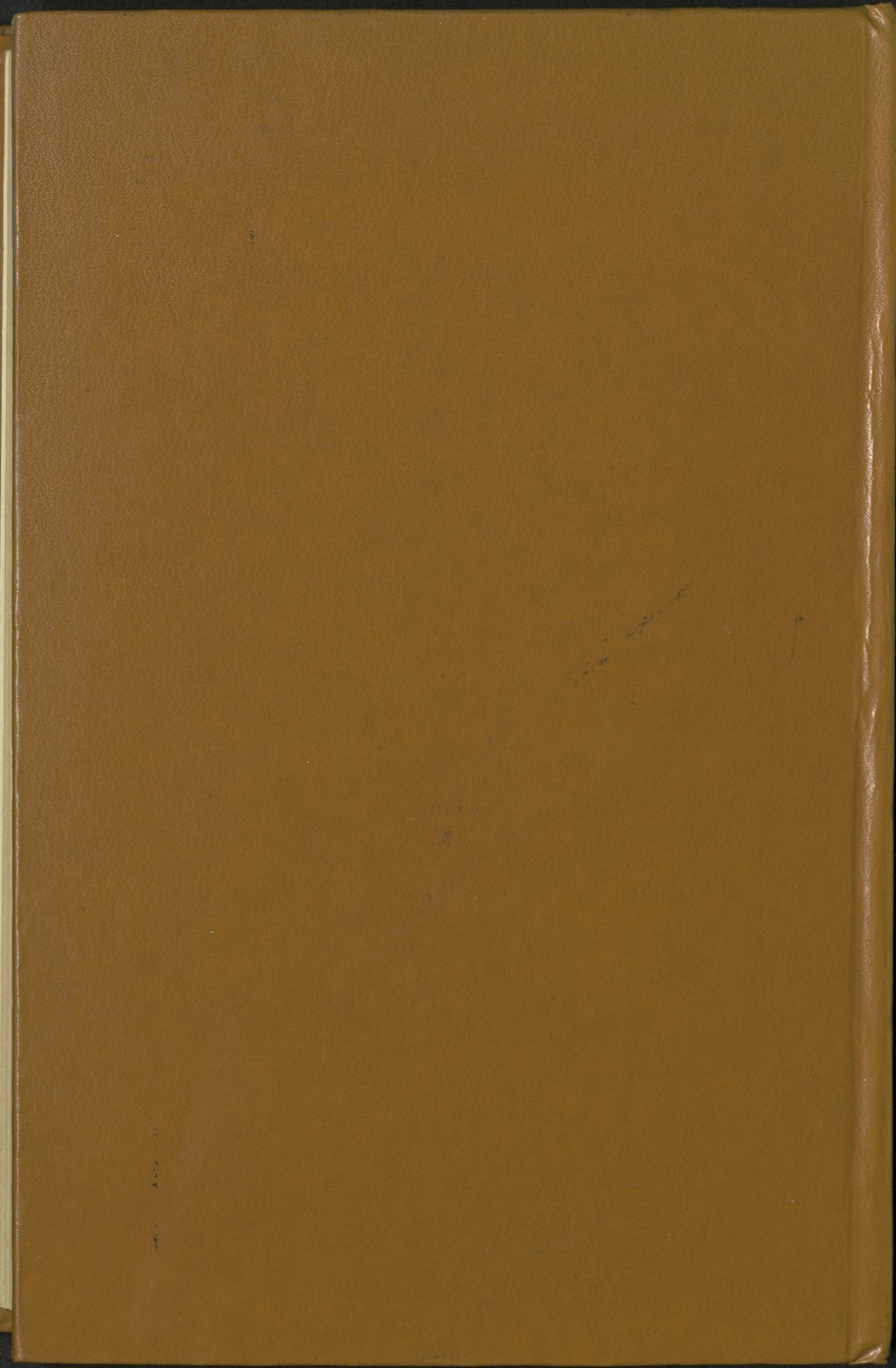
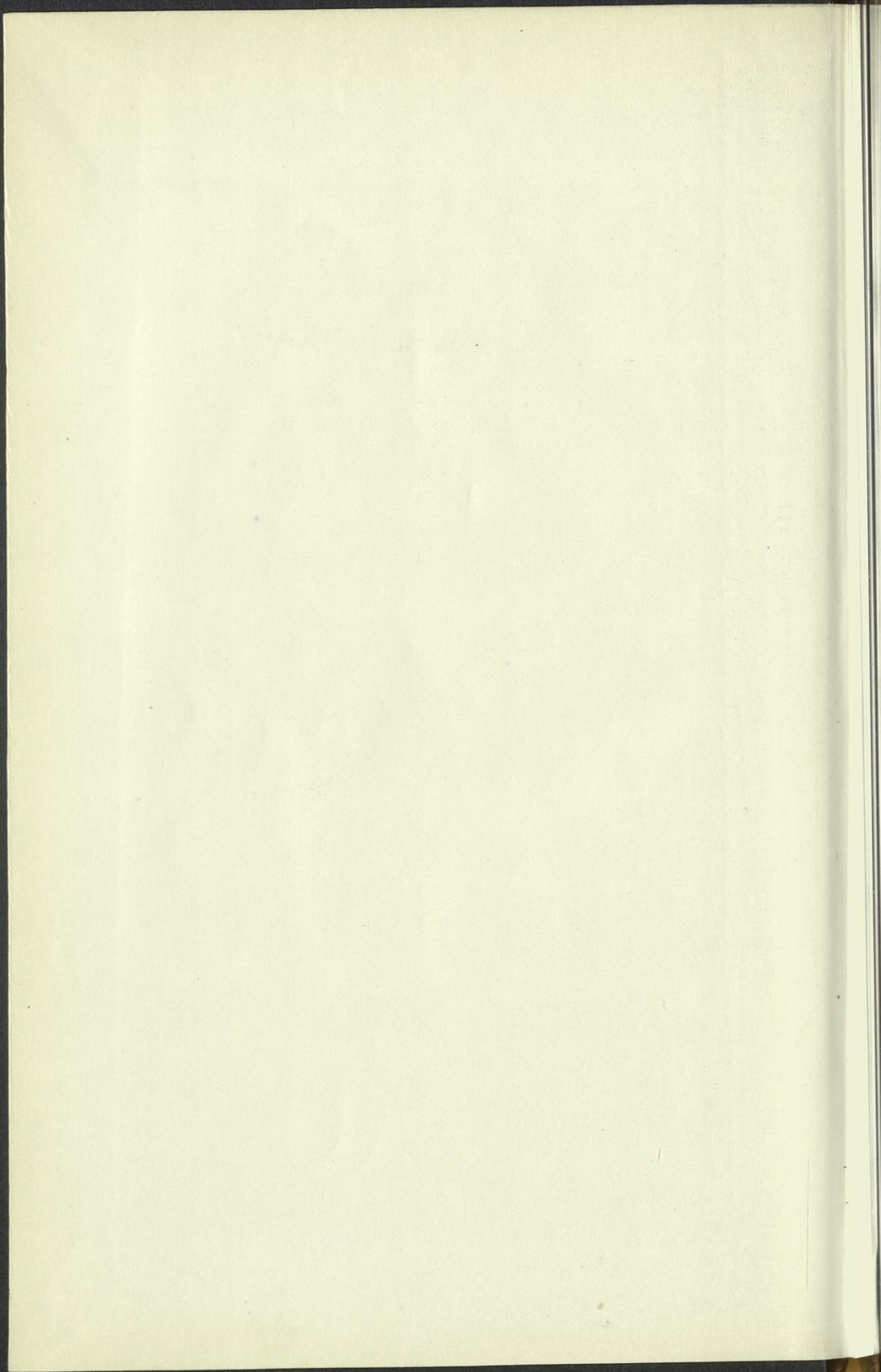
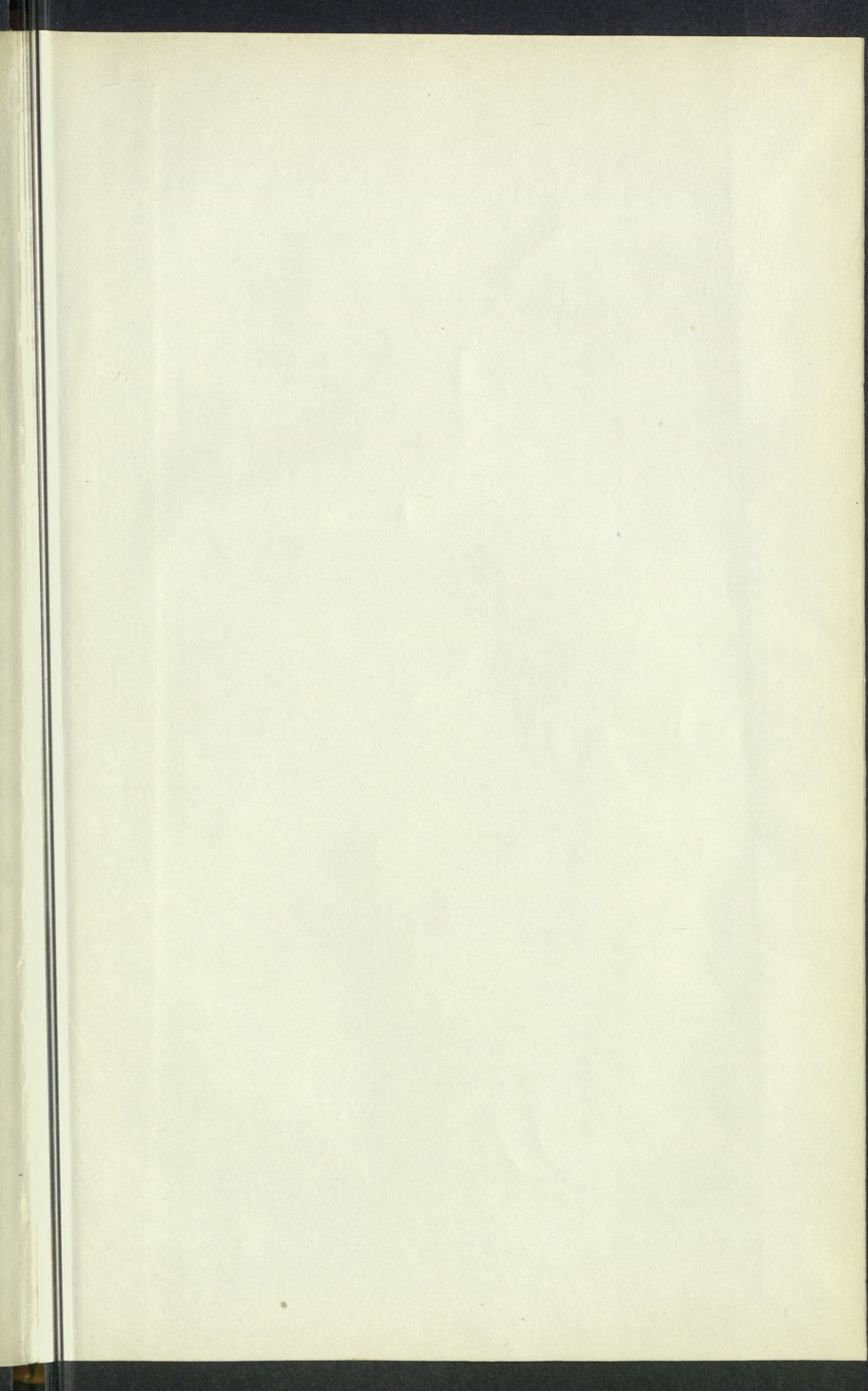
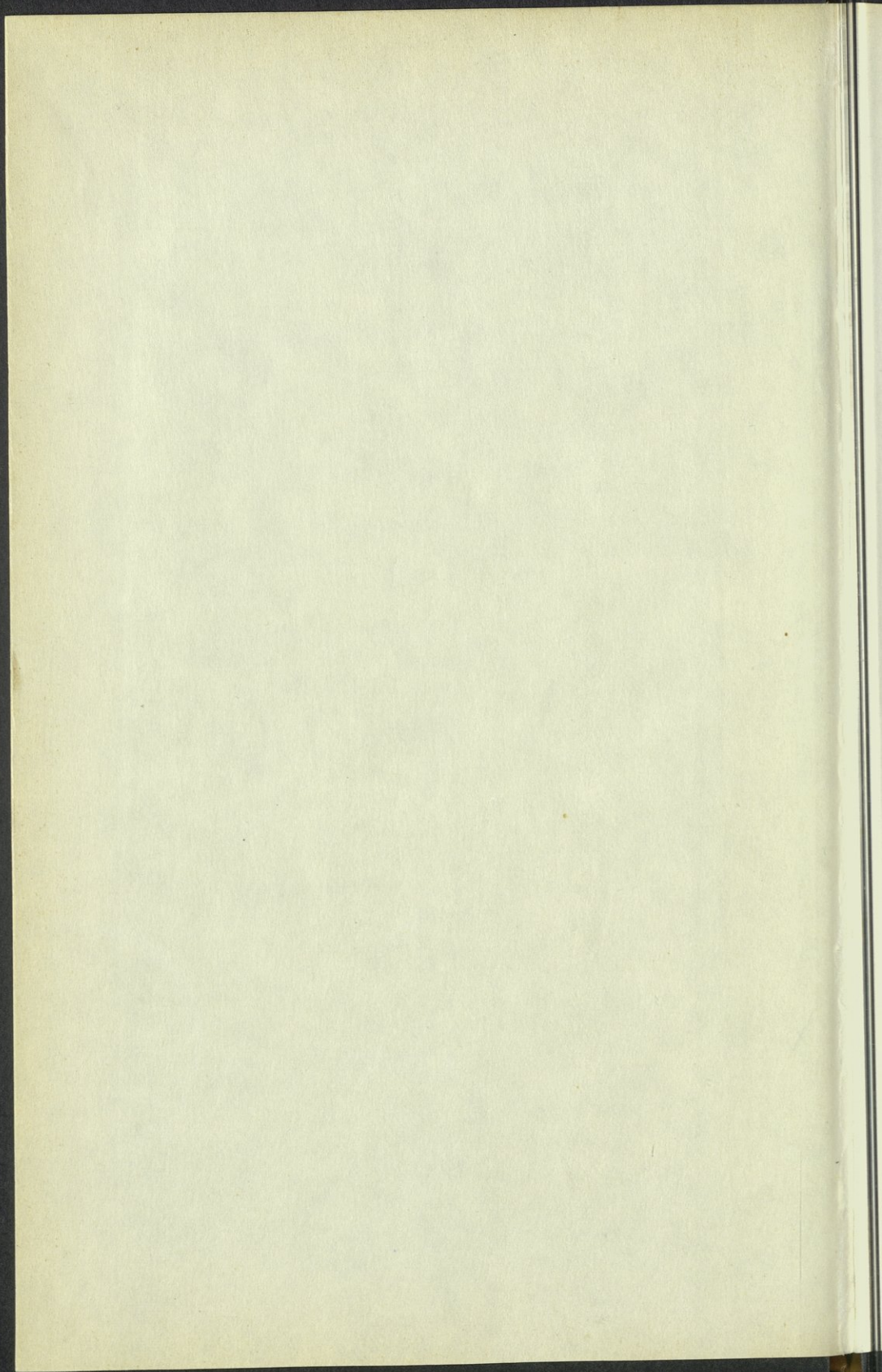


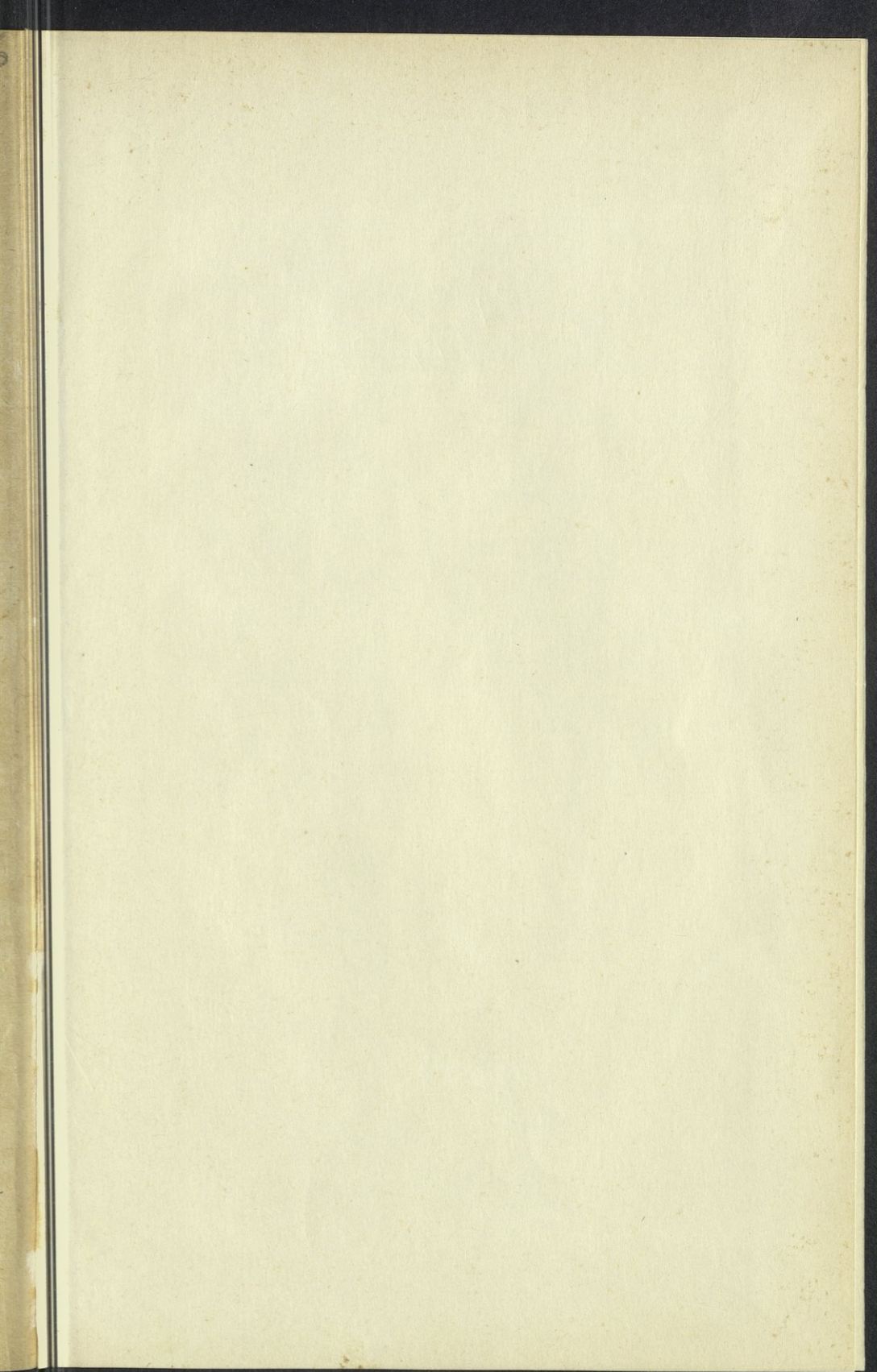


A. U. B. LIBRARY









الدولة والنظم الاقتصادية في الشرق الأوسط

تأليف
أ. بونيسيه

ترجمة
دكتور رشاد البراوي

East. Oct. 1951

الطبعة الأولى

١٩٥٠

77673

ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة



اهداء الكتاب

إلى الذين يعنون بترقية الأحوال في البلاد العربية ،
من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

موضوعات الكتاب

صغيرة

الاهداء

- ٥ مقدمة المترجم
- ٩ الفصل الأول — فكرة الدولة في الغرب والشرق
- ١٦ الفصل الثاني — التطورات السياسية الداخلية في الامبراطورية العثمانية
- ٢٤ الفصل الثالث — التغييرات التي حدثت في أنظمة الدولة
- ٣٧ الفصل الرابع — دور البيروقراطية
- ٤٧ الفصل الخامس — التغييرات في الحكومة المحلية
- ٦٠ الفصل السادس — المالية العامة في الشرق الأوسط
- ٧٢ الفصل السابع — النتائج المترتبة على تصفية الامبراطورية العثمانية
- ٧٨ الفصل الثامن — تركيا الجديدة
- ٨٧ الفصل التاسع — الدول العربية التي قامت بعد انحلال الامبراطورية العثمانية
- ٩٨ الفصل العاشر — الانتداب والدرس الذي نتعلمه منه
- ١٠٥ الفصل الحادي عشر — النظام السياسي والتقسيم الطبقي الاجتماعي في البلاد العربية
- ١١٣ الفصل الثاني عشر — التراث الماضي في نظم حيازة الأرض
- ١٢٣ الفصل الثالث عشر — النظم الزراعية في بلدان الشرق الأوسط
- ١٤٦ الفصل الرابع عشر — العوامل الطبيعية في الزراعة الرائدة
- ١٦٠ الفصل الخامس عشر — عوامل أخرى في الزراعة الرائدة
- ١٧١ الفصل السادس عشر — الأساليب الرئيسية في الفلاحة بالزراعة الشرقية الرائدة
- ١٩٥ الفصل السابع عشر — التغييرات التي طرأت على أحوال ملكية الأرض

- ٢٠٩ الفصل الثامن عشر — التغييرات في نظم الزراعة وأساليبها
- ٢٢٤ الفصل التاسع عشر — العصر السابق لقيام الصناعة — مظاهر عامة
- الفصل العشرون — تطور الانتاج غير الزراعى منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى وفاة محمد على عام ١٨٤٩
- ٢٤١
- ٢٥٤ الفصل الحادى والعشرون — الثورة الصناعية الاولى فى الشرق الأوسط
- ٢٦٥ الفصل الثانى والعشرون — تدفق رأس المال الأوروبى والمنظمين الأوربيين
- الفصل الثالث والعشرون — تطور الانتاج الصناعى خلال الفترة (١٨٥٠ — ١٩١٤)
- ٢٧٧
- الفصل الرابع والعشرون — تصنيع الشرق الأوسط فى فترة ما بين الحربين العالميتين
- ٢٨٩
- ٢٩٥ الفصل الخامس والعشرون — السياسة الجديدة للدولة ازاء التصنيع
- ٣١٤ الفصل السادس والعشرون — النتائج الاقتصادية للتصنيع بالارقام
- ٣٢٨ الفصل السابع والعشرون — مشكلات التصنيع الحالية فى الشرق الأوسط
- ٣٣٦ الفصل الثامن والعشرون — التغييرات التى طرأت على نظام المواصلات
- ٣٤٧ الفصل التاسع والعشرون — المجتمع الإسلامى
- ٣٥٩ الفصل الثلاثون — تكوين المدينة الشرقية
- ٣٦٤ الفصل الحادى والثلاثون — المجتمع الإسلامى فى دور الانتقال
- ٣٦٨ الفصل الثانى والثلاثون — مستوى المعيشة
- ٣٧٣ الفصل الثالث والثلاثون — البدو
- ٣٨٥ الفصل الرابع والثلاثون — الشرق الأوسط فى نهاية الحرب العالمية الثانية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المترجم

قد تكون للشرق الأوسط أهميته من وجهة النظر العالمية ، الأمر الذي يجعل منه مكاناً تصطرح فيه مصالح الدول العظمى ، مدفوعة بالاعتبارات الإستراتيجية المنبثقة من موقعه الجغرافي ، أو بالمصالح الاقتصادية المستمدة من وفرة موارده الطبيعية وفي مقدمتها البترول ومن امكانيات التقدم التي تجعل منه سوقاً لرأس المال وأنواع من السلع الصناعية . وبالرغم مما حققته بلدان هذا الاقليم من نواحي النضوج السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وان تفاوتت الدرجة بين بلد وآخر ، إلا أن المنطقة كلها ، بالقياس إلى المعايير الدولية المألوفة ، تدرج في عداد الأقاليم المتخلفة أو التي لم يكتمل نموها الاقتصادي والاجتماعي بعد ، فهي اذن مما يشمله برنامج المعونة الفنية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دور انعقادها الرابع ، كما تنجّه إليها المشروعات الأمريكية المستوحاة من الفكرة التي تقوم عليها النقطة الرابعة من برنامج الرئيس ترومان .

على ضوء هذه الحقائق بوجه عام ، صار من المتعين على بلاد الشرق الأوسط والعربية منها بصفة خاصة ، أن تدبر أمورها وأن تعمل على استغلال ثروتها الظاهرة وتلك التي لم تزل دفينّة بعد ، حتى يتسنى لها استكمال كيائها الدولي السليم ويرتفع المستوى الاجتماعي للشعوب . ولسنا ننكر أن جهوداً ومحاولات قد بذلت من أجل إدراك هذه الغايات ، ولسكنها في مجموعها تعد محدودة وقاصرة . ولا يزال المجال فسيحاً يتطلب الكثير من الاعداد والتنفيذ وفق أهداف وسياسات واضحة المعالم ، متصلة العناصر ، تركز إلى العناصر العلمية والفنية وليدة الدراسة العميقة . وبالرغم من الأبحاث والمؤلفات التي صدرت بأقلام الكتّاب في بلاد هذا الاقليم ، فاننا نلحظ ذات طابع فردي ، بمعنى أنها تعالج في الأغلب شئون قطر معين ، أو تتصل بناحية معينة من نواحي التقدم ، وللأسف لا نجد بينها بحثاً شاملاً وافياً يعالج شئون هذه المنطقة بصورة عامة على اعتبار كونها وحدة متماثلة في الكثير ،

وهذا هو الذى حملنا على الاتجاه إلى المكتبة الغربية فاخترنا منها هذا المؤلف الذى نقدمه إلى القراء .

وبغض النظر عن الباعث لنا من ناحية اهتمامنا المتواضع بشئون البلاد العربية ، اهتماما يستهدف الحث على الدراسة الممهدة للانهاض والانشاء ، فان هذا العمل الذى أقدمنا عليه يتصل برسالة الجامعة التى نستظل بلوائها . قد يرى البعض ، عن خطأ غير متعمد ، أن الأفضل توافر رجال الجامعة على البحث الذائق والتأليف . ونحن إذ نسلم بهذا الأمر ونشجعه وحاولنا ما وسعنا الجهد المساهمة فى تحقيقه ، إلا إننا نرى أن من واجب رجال الجامعة ، ونحن لا نزال بعد فى مرحلة انتقالية ، أن نطالع الرأى العام بالمؤلفات الغربية القيمة وبخاصة تلك التى تعالج شئون بلادنا .

وقد يعتمد البعض من الكتاب إلى طائفة يسيرة من المؤلفات فيمزج فيما بينها ليخرج كتاباً يحمل اسمه ، ولكن كثيراً ما يكون المزج غير دقيق بحيث تكشف لك العناصر الداخلة فيه وتستطيع أن ترجع كل شيء تقريباً إلى أصله ؛ وقد يزداد الإيهام إذا لم تشمل الحواشى مواضع الاقتباس .

والكتاب الذى نقدمه يعالج التطورات الماضية فى قصد واعتدال ، محاولاً إلقاء الضوء على عناصر الركود حتى نلتفت إليها ، ثم يتطرق إلى بحث الأحوال الاقتصادية الحالية مبيناً مدى قوتها ونواحي قصورها ، ثم يخرج من هذا كله إلى ايضاح امكانيات المستقبل ، شارحاً المشكلات القائمة وعارضاً للعقبات ومنيراً السبيل لمن يشاء تذليلها . وتستطيع بعد مطالعة الكتاب أن ترى لصاحبه نظرية واضحة تنحصر فى تنمية جهاز الدولة وتجديد أساليبها ودعم سلطانها وترقية النظم الديموقراطية التى تتمثل فيها بصورة معقولة تناسب مختلف طوائف السكان . وبعد ذلك يدعو إلى الانهاض الزراعى المنتظم الذى يتناول الزراعة وأهل الزراعة من حيث نظم الحياة وأساليب العمل ومستويات المعيشة . ويتحدث لك عن المواصلات وأثرها فى استغلال موارد الاقليم وفتح الآفاق أمام المنتجين . ولكن يخاص بعد ذلك إلى أمر آخر أعظم أهمية ، ذلك أنه لارجاء فى تقدم صادق متسق الجوانب ، ثابت الأسس والدعائم ، إلا بالتابع وتنفيذ سياسة جريئة من التصنيع الواسع النطاق ، على أن تلعب الدولة دوراً إيجابياً فى السير بالعملية قدما نظرا لافتقار هذه البلدان إلى طبقة وسطى نشيطة ، مع استثناء مصر مثلاً كما كان الشأن فى الدول الغربية فيما

مضى . فإذا تحققت هذه الغايات جميعها أمكن الوصول إلى الهدف الأسمى وهو رفع مستوى الجماهير فيسود الانتظام والاستقرار وتزول بواعث القلق والتنافر والاحتكاك .

وأنت تطالع الكتاب فصلا بعد الآخر ، فتلبس الاتصال في الفكرة ، والعمق في البحث ، ودقة التحليل ؛ وكل ذلك تلقاه مدعماً بالاحصائيات والمقتبسات الوافرة . إن اتصال التفكير أمر جوهري والا كان الكتاب الذي تموزه هذه الحقيقة ، مجموعة من الكتب والآراء والنظريات طابعها التنافر بل والتناقض ، مما يفقده قيمته ويجهل من العسير - إن لم يكن من العبث - مطالعته ، طال أم قصر ، تضاهل حجمه أم زاد .

وبعد ، فنحن اذ نقدم هذا المؤلف (بالفتح) نرجو أن يكون دافعاً على المزيد من العناية بشئون إقليم الشرق الأوسط ، والجزء العربي منه خاصة ، والله الموفق إلى ما فيه الخير .

٨ أبريل ١٩٥٠

راشد البراوي

الجزء الأول

دول الشرق الأوسط في حالة الانتقال

الباب الأول

الدولة في الشرق الأوسط حتى سنة ١٩١٤

الفصل الأول

فكرة الدولة في الغرب والشرق

يعرض الشرق الأوسط اليوم أمام أنظار السياسيين والمؤرخين على حد سواء مشهداً دراماتيكياً لدول قومية حديثة النشأة . فالمجتمعات أو الجماعات التي ظلت إلى عهد قريب تنقسم بطابع العشائر والجماعات القبلية ، آخذة في التحول إلى شعوب ودول على النمط الحديث ، كما أن نظم الحكم المطلق الشرقية التي كانت إلى الأمس فقط تحاول بنجاح وقف تقدم القوى الجديدة قد بدأت الآن تتداعى ، وهذا الانهيار الذي أصابها يطنى على النظام القديم ويحطم — إلى جانب الصور والأشكال القديمة — الحدود التي كانت تعين ما لها من قبل من ميادين الغلبة والسيطرة . هذا التطور الذي تم في أوربا خلال ألف من السنوات يراد منه أن يتم هنا في عقود قلائل ، ويتم عن إمكانيات سياسية وأخرى لقيام الدول في المستقبل ، تلك الإمكانيات التي قد تحدث تحولاً في عالم الشرق الأدنى بأسره .

ومهما يكن من أمر فن الخطأ أن نعد هذا التطور من مرحلة المجتمع القبلي إلى مرتبة الدولة ظاهرة جديدة بالكلية في هذه المنطقة ، ذلك أن قيام الدول بالشرق الأوسط قد بدأ في مستهل العصر الوسيط وبلغ بعد ذلك مبلغاً عالياً من النمو والتقدم . وقد أظهر العالم الإسلامي منذ عهوده الأولى قوى بالغة على تكوين دول ، وليس أبعد عن الصواب من أن نشكر على تلك النماذج التي شهدناها الماضى انطواءها على المعايير التي تعين شكل الدولة حتى ولو كان من غير الممكن أن تكون الفكرة الكامنة وراء الدولة الإسلامية والصفة التي ميزتها مما يتماثل مع ما يقابل ذلك بالغرب .

وفي تلك الأثناء سرى الانحلال فملك معظم دول العصر الوسيط أو نجح في

بمجرد الاحتفاظ بأبسط المظاهر الدالة على ذلك التطور السابق لنشوب حرب عام (١٩١٤ — ١٩١٨) . وإذا استثنينا فترة يسيرة من الازدهار فإن الامبراطورية العثمانية لم تعد كونها خليطاً غير وثيق التماسك من بلدان سرعان ما دب الانحلال إلى قوة الدولة المركزية فيها ليعقب ذلك انتعاش مؤقت .

وإحياء فكرة الدولة في الشرق الأوسط حوالى بداية القرن الحالى لم يأت متمشياً مع موجة البعث القومى التى سرت خلال جميع البلدان تغذيتها هنا ، كما فى البلدان الأخرى ، تقاليد الماضى الغنية . إلا أن التغيير العظيم بالنسبة إلى الشرق بأسره لسنا نلقاه فى مجرد بعث تقليد تاريخى قديم خلال العقود الأولى من القرن العشرين . هذه العملية لم تستغفد قوتها فى التعلق بالصور التاريخية وإحيائها ، أو فى تحقيق الاندفاع نحو العودة إلى الوجود على هيئة دول مستقلة ، وإنما أدخلت كذلك تغييرات بارزة لها أثرها الفعال الآن فى الأفكار التى تسيطر على هذه الدول وفى تكوينها الداخلى كله .

وقد قامت الدولة الإسلامية الشرقية من الطابع القديم على فكرة تختلف اختلافاً أساسياً عن تلك التى قامت عليها الدولة بالغرب إثر نموها وتطورها منذ العصور الوسطى الأوروبية . وحتى يتسنى لنا إدراك هذا التحول يتعين علينا أولاً وقبل كل شيء أن نعقد موازنة موجزة بين الأسس التى ارتكزت لإيها كل من الدولة الأوروبية الحديثة والدولة الإسلامية الشرقية . ولقد أجاد اللورد أكتون فى كتابه « تاريخ الحرية » وصف ما حققه تطور الدولة بالغرب إذ قال :

« لو ألقينا نظرة إلى الوراء مستعرضين تلك الألف من السنوات والمعروفة باسم العصور الوسطى ، لىكنى نقدر العمل الذى قامت به ، إن لم يكن نحو إدراك الكمال فى أنظمتها فعلى الأقل نحو بلوغ المعرفة بالحقائق السياسية ، فانا لو وجدون أن الحكومة التمثيلية التى لم يعرفها القدماء كاد أن يعم انتشارها . لقد كانت طرق الانتخاب بدائية بسيطة ، إلا أن المبدأ الذى ينص على عدم مشروعية الضريبة إلا إذا أقرتها الطبقة التى يقع على عاتقها عبء الأداء ، وبعبارة أخرى إن فرض الضرائب لا يمكن فصله عن التمثيل — نقول إن هذا المبدأ كان معترفاً به ، لاعلى أنه امتياز لبلدان معينة ، بل على أنه حق للجميع .. وزالت العبودية تقريباً من كل مكان ، ونظر الناس إلى السلطان المطلق على أنه أقل احتمالاً وأعظم إجراماً من العبودية .. وحتى مبادئ القانون المعروف باسم Habeas Corpus وطريقة ضريبة الدخل ، كانت من الأمور المعروفة حينذاك . لقد كانت نتيجة السياسة فى العصور القديمة ظهور دولة مطلقة السلطان على أساس من

الرق المنظم . أما التساج السياسى للعصور الوسطى فنظام من الدول تقتصر فيه السلطة على تمثيل الطبقات القوية والجماعات ذات الامتيازات ، وعلى الاعتراف بحقوق أسنى درجة من تلك التى فرضها الانسان .

ومن هذه الأسس ظهرت الدولة الدستورية الديمقراطية الحديثة بالغرب ، وإن تم ذلك عن طريق صراع طويل الأمد ، غالباً ما تميز بالمرارة . ولهذا الشكل من الدولة وظائف أساسية يمكن إجمالها فيما يلى :

(١) ضمان الأمان للواطن وممتلكاته .

(٢) خلق التشريع وتوفير الحماية عن طريق القانون .

(٣) توفير وتنمية المصالح الثقافية والمادية والمطالب المشتركة للواطنين ، ومن ذلك الصحة والتعليم الأولى والمواصلات والسياسة الاقتصادية والاجتماعية .

(٤) تهيئة أسباب الأمن الخارجى لكيان الدولة ووجودها .

أما أهم السبل لأدراك هاتيك الغايات فتتجصر فى المسائل التالية والمحافظة عليها :

(١) الشرطة والقوات الحربية (٢) هيئة قضائية مستقلة (٣) خدمة مدنية مخلصه للدولة وموالية لها ، وبخاصة إدارة مالية أمينة (٤) نظام العملة واحتكار سك النقود .

وهناك اتفاق عام بصدد هذا الحد الأدنى من حقوق الدولة ووظائفها قبل مواطنيها، حتى ولو كان تحديد حقوقها وسلطاتها لإزاء الفرد مسألة يتفاوت تفسيرها جداً تبعاً لاختلاف المذاهب الفلسفية . وبرغم هذه الانحرافات فهناك مبدأ أساسى يعد حاسماً بالنسبة إلى الفكرة الحديثة التى تقوم عليها الدولة ، ونقصد بذلك سيادتها أى سلطانها الأعلى على كافة المقيمين فى إقليمها . وعلى ذلك فالدولة الحديثة تطلب الاعتراف بسلطانها وبنظامها القضائى والإدارى ، لامن الفرد وجميع من هم أعضاء فى «جماعة الدولة» - عن طريق المولد - فحسب ، ولكنها إلى حد كبير تطلب ذلك الاعتراف بصدد جميع الأفعال التى تقع فى نطاق الإقليم الواقع تحت سلطانها . ومن هنا نراها لا تتوقع ولاء الشخص والشخصى والرأى الشخصى ، ولكنها أيضاً تسعى إلى الإشراف على كافة الأفعال التى تؤثر فى الجماعة المقيمة فى الإقليم الذى تحكمه الدولة . ومما هو موضع الاتفاق التام كذلك أن على جميع سكان التابعين لجماعة الدولة

واجبات يؤدونها نحوها ، وهي واجبات إن كانت في أساسها ذات صبغة مالية فقد تشمل مسائل أخرى مثل الخدمة العسكرية . والدولة الغربية التي تستمد دعاويها من فكرة السيادة والتي كسبت مركزها بعد انفصام عرى الروابط العامة القديمة التي كانت تتجاوز نطاق الدولة ، قد قضت على حق الجماعات القاطنة داخل حدودها في تحقيق ما لها من أهداف ومطالب خاصة ، أو على الأقل قاومت تلك الحقوق وقيدتها بنجاح . وكان ذلك الصراع يرمى أحياناً إلى إزالة حتى القيود الشخصية مثل تلك التي أقامها الاعتقاد الديني . هذه العملية الكبرى التي رمت إلى سلب السلطان الخاص وهي الأمر الذي يميز بصفة خاصة عصرنا الحاضر على حد قول جيلنك Jellinek ، مما تتصف به عملية تكوين الدول القومية الحديثة . ونمو عملية نزاع الحقوق السياسية من الجماعات المنفصلة والشخصيات الفردية ذات النفوذ والسلطان ، وبعبارة أخرى عملية تقوية الدولة الحديثة ، نقول إن هذه العملية يصحبها قيام الفرد الذي يقبل هذه الدولة الجديدة ويثبت دعائمها ، ويلازمها حماية ذلك الذي يقبل عن وعي وإدراك مطالب الدولة والذي يتحول من مجرد رجل من أهل المدن أو رعية لأحد الأدواق أو رقيق اقطاعي إلى مواطن بالدولة يزداد مركزه القانوني تحديداً وثباتاً وفق حقوق مقيدة ومقررة بالتبادل . وأخيراً فالدولة الدستورية والديمقراطية في القرن التاسع عشر ترتب عليها صياغة الحقوق والواجبات على أساس المساواة ، وبالتالي أدت إلى تحول مواطني الدولة إلى جماعة يسودها التجانس .

وفي الوقت ذاته حدث تنظيم آخر لطبقات الجماعات نجد فيه أن مدى الملكية والفرص الفعلية والكامنة لنشوء المركز الاجتماعي والاقتصادي الجديد ، مما أثر بصورة حاسمة في العلاقة بين الفرد والدولة ولما كان نمو استقرار الدخل وفرص التقدم أقل انتظاماً فإن اخلاص الجماهير للدولة الرأسمالية الديمقراطية تخمد حرارته تبعاً لذلك ، وهنا يبدأ تقويم جديد للحقوق التي تهيئها تلك الدولة .

أما في الدولة الشرقية بالمعنى الحقيقي فنحن في ميدان مخالف بالكلية ، ويسيطر على حياتها وينظمها مبدأ مختلف اختلافاً أساسياً . فهنا الغلبة لمبدأ الشخصية بدلا من التجانس بين السكان من الناحية القومية أو العقيدة مما أظهرته الدولة الغربية أو على الأقل سمعت إليه منذ عهد حركة الإصلاح الديني المقابل ، فالدولة الشرقية قد احترمت المركز الذي بلغه الفرد بسبب انتمائه إلى جماعة قومية أو دينية معينة ،

العقيدة
الدينية

بغض النظر عما يترتب على ذلك من عواقب سياسية وآثار اجتماعية بعيدة المدى . ونتيجة لهذا استمر قائماً حتى الوقت الحاضر ذلك الشكل البارز من ازدواج الدستور ، الأمر الذى يسمح ، من الوجهة الواقعية أو القانونية ، لجماعات قومية متعددة وبالتالي لأنظمة متباينة أن تحيا حياة قومية خاصة بها داخل إطار جماعة الدولة . فالمركز الشخصى كان إذن أقوى من قانون الدولة وقرارها . وعلى أساس مبدأ الشخصية هذا نمت فى كافة الأقاليم الشرقية منذ الأيام الأولى لجماعات منفصلة متفاوت من حيث درجة الولاء القومى والدينى ، وهؤلاء هم الذين يقال لهم « أهل الملة » ، مما ترتب عليه أن تكون لهم حياة خاصة بهم منفصلة عن حياة الشعب الإسلامى الغالب الذى أطلق على نفسه فيما بعد عبارة « أهل الملة » .

وهذا المبدأ الذى يمنح لجماعات من السكان سلطات بعيدة المدى فى إدارة شئونها ، أى الاستقلال الذاتى الثقافى وحتى السياسى من جهة أخرى ، مستمد من تقاليد العصر السابق للإسلام وكان سائداً فى الإمبراطورية البيزنطية . وأخذ الأتراك بداعى الخول عن التجديد ولأنه يجعل مهمة الإدارة هيئة يسيرة ، وأخيراً — وإن لم يكن ذلك الدافع أقل أهمية مما عدها — لأنه وسيلة ماهرة لتطبيق المبدأ المعروف « فرق تسد » .

هذه الأسباب تدعمها بلا ريب الحقيقة التالية وهى أن أفكار الشرق السياسية والاجتماعية تسمح بالفصل بين الجماعات داخل الإقليم الواحد على أساس العقيدة ، حتى ولو ترتب على ذلك انقسام سكانه إلى فرق يفصل كل منها عن الأخرى . وأى تدخل فى الشؤون الداخلية لتلك الجماعات المستقلة استقلالاً ذاتياً كان مما يتعارض مع آراء المجتمع الشرقى . وهنا كذلك نجد مصدر نشوء الامتيازات الأجنبية واتساع نطاقها ، وهى تلك الحقوق التى منحت لرعايا البلدان الغربية فى عدد من المناطق الشرقية . وأول هذه الاتفاقات بين الإمبراطورية التركية ودولة غربية كانت امتيازات عام ١٥٢١ وهى عبارة عن معاهدة بين سليمان القانونى والبنادقة ، وبمقتضاها تأيدت وزيدت إلى حد ما الامتيازات التى سبق أن حصل عليها هؤلاء من البيزنطيين . وتوالى معاهدات مماثلة مع فرنسا وإنجلترا وأسبانيا وبلدان أخرى ، واتسع إلى درجة بالغة نطاق التشريع والقضاء على رعايا الدولة العثمانية على أساس الامتيازات وذلك فى المعاهدة الموقعة مع فرنسا إذ ادعى

ملك الدولة الأخيرة لنفسه الحق في حماية الكاثوليك من لا يحملون الجنسية التركية .
وليس أدل على الفارق من الموازنة بين هذا التقليد وبين المبدأ المعروف
« دولة واحدة ، دين واحد » ، ذلك المبدأ الذي ظل زمناً طويلاً عاملاً حاسماً في
تعيين شكل الدولة بأوروبا خلال العصر الذي أعقب حركة الإصلاح الديني . وان
التطورات التي أعقبت ذلك في أوروبا قد أدت ، برغم حركة التنوير وروح الحرية
وما تلا ذلك من إضعاف العامل الديني ، إلى زيادة التجانس بين سكان الدولة ،
بينما نلاحظ في الإمبراطورية العثمانية وأثناء العصر ذاته ازدياد ظاهرة انقسام
الدولة إلى وحدات مستقلة استقلالاً ذاتياً ، أي إلى جماعات من السكان منقسمة أو
منفصلة بعضها عن بعض .

وإذا شئنا أن نجمل الصفات المميزة للدولة الشرقية الإسلامية بالإضافة إلى
مبدأ الشخصية الذي له المقام الأول ، فإننا نلقي أمامنا الأمور التالية :

(١) قيام علاقة وثيقة بين الجماعة القومية والجماعة الدينية ، الأمر الذي اتخذ
خلال العهود الأولى صورة التمثيل التام لمصالحهما المتبادلة ومناطق نفوذهما ،
وأدى إلى قيام نظام قضائي مشترك بالنسبة إليهما .

(٢) عدم وجود فكرة أو نظرية عن الدولة بالمعنى الحديث ، فالاسلام لم
يعرف شيئاً عن الدولة بوصفها نظام سياسي مستقل كما كان الشأن بأوروبا .
فالدولة في الإسلام ليست جماعة أو نظاماً ، ولكنها عبارة عن مجموع المحكومين
أي « الأمة » ، وعلى رأسها « إمام » .

(٣) ونتيجة لذلك لم يكن للدولة الشرقية فكرة عن المواطنين بالمعنى الحديث
إذ أن هذه الفكرة ، مثلها في ذلك مثل فكرة الدولة ذاتها ، غريبة عن الاسلام .
وبالمثل لم تكن هناك مساواة مدنية فيما يتعلق بالضرائب ، فصادر الإيرادات كانت
في بداية الأمر عبارة عن الضرائب التي يدفعها « أهل الزمة » على هيئة جزية أو
خراج ، بينما كان المسلمون يدفعون « زكاة » ، تودع بيت المال أو تعطى مباشرة
لذوى الحاجة ، ثم تطورت فيما بعد إلى أن صارت من الضرائب الأساسية التي
تجبي من المؤمنين .

(٤) وفي عصر الإمبراطورية العثمانية ، أكثر مما كان في عهود الإمبراطوريات

العربية التي تقدمتها ، امتد سلطان العثمانيين إثر فتوحاتهم بأوروبا فشمّل مناطق ورعايا ليست تركية ، وبذا حكم السلاطين الأتراك مجموعة غاية في التباين من شعوب متفاوتة من حيث اللغات والأجناس والأديان .

(٥) وسرعان ما أدى تطور الحال بالشرق الاسلامي إلى حلول الاستبداد الشرقى المتوطن بآسيا الغربية محل جماعة المحاربين الأصلية التي تمثل الارستقراطية والتي دمغت بطابعها الدول الإسلامية في العصور الأولى ، وبذلك صار الحاكم في مركز يسمو على رعاياه وأحاطت به هالة الحاكم الإلهي وأقيم بينه وبين الافراد العاديين من أهل الفناء سباج من المراسيم والمظاهر الرسمية . وفي الوقت ذاته صار في الإمكان مواصلة السير في عملية نزع ممتلكات الطبقات الدنيا وسلب حقوقها السياسية ، عن طريق ذلك التحالف الذي لا مثيل له بين الكنيسة وبيروقراطية الدولة وكبار ملاك الأراضي .

وإذ زادت أواصر الاتصال بين العالم الشرقى والغرب وثوقاً فإن البلدان التي سادها ذلك التكوين السياسى المتفكك لم تستطع مقاومة تلك القوة المتفوقة التي كانت تنطوى عليها الدول القومية الأوروبية والآخذة في التوسع والانتشار . فالصعاب والمتناقضات الداخلية التي كانت تزداد وضوحاً وظهوراً بسبب الإبقاء على الأسس الدينية التي تقوم عليها حياة الدولة ، والتدخل والتوسع « المشروعان » من ناحية الأجنبي والذي اقتصر في أول الأمر على صورة مصالح اقتصادية تستند إلى الامتيازات ، كل ذلك مهد الأرض في الامبراطورية العثمانية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر أمام تسرب وجهات نظر جديدة مصدرها أوروبا تتصل بشكل الدولة والمجتمع . ولم يكد ينصف ذلك القرن حتى تداعت الأفكار التقليدية التي قامت عليها الدولة في الشرق الأوسط ، وبدأ إعلان طائفة من المبادئ الجديدة ذات الأهمية الكبيرة وذلك لإعادة تنظيم صرح الدولة وكيانها .

الفصل الثاني

التطورات السياسية الداخلية في الامبراطورية العثمانية

إن فترة الإصلاح بمعناها الصحيح والتي بدأت في تركيا عام ١٨٣٩ قد سبقتها تدابير من جانب بعض الحكام هيأت المقدمات اللازمة لإعلان تنظيم داخلي جديد في حياة الدولة . فالسلطان سليم الثالث الذي اعتلى العرش عام ١٧٨٩ من أوائل الحكام الأوربيين الذين اعترفوا بالجمهورية الفرنسية الحديثة المولد ، كما أنشأ مدارس حرية جديدة يتولى إدارتها ضباط أوربيون ، وأحضر من إنجلترا بضع سفن للتدريب الحفها بالأسطول التركي ، وأقام مصنع توبخان الشهير لصنع المدافع . واقتصر أمر هذه الإصلاحات ، مثل غيرها بالدول الشرقية خلال ذلك العهد ، على المسائل ذات الصبغة العسكرية والمالية . وإذ بان أن إصلاحات سليم في الجيش تهدد كيان الانكشارية الأقوياء ، نراه يذهب ضحية ثورة وضع هؤلاء في أعقابها ابن عمه مصطفى الرابع على العرش ، إلا أن الأخير لم ينعم بمركزه إذ زحف أصدقاؤه سليم بقيادة باشا رشوك على العاصمة وأخرجوه منها ، خلفه محمود الثاني في الرابعة والعشرين من عمره ليواصل إصلاحات سليم . وأدخل السلطان الجديد طائفة من التدابير تعد جريئة إذا قيست بالأحوال السائدة حينذاك ، وتمس الإدارة الداخلية وبخاصة العلاقة بين السلطتين المركزية والمحلية . إلا أن أهم ما أقدم عليه كان القضاء على الانكشارية عام ١٨٣٩ ، وهؤلاء كانوا في الأصل حرسا للسلطان وتميزوا بالبسالة والمقدرة ولكنهم تحولوا إلى عصابة متمردة وأداة للاستبداد يخشى بأسها الحاكم والشعب على حد سواء ، واغتصبوا لأنفسهم السيطرة في الدولة . ويرجع السبب المباشر في القضاء عليهم إلى ترددهم على أثر إنشاء جيش حديث . هذا الاجراء ، الذي نلقى له نظيرا في مذبحه القلعة حيث أهلك محمد علي المماليك قبل ذلك بخمس عشرة سنة ، صحبته تدابير سياسية داخلية مهدت السبيل لإعلان حقوق الانسان الجديدة في السنة ذاتها وأهم هذه التدابير إلغاء النظام الاقطاعي وتجريد ملاك الأراضي الاقطاعيين من ممتلكاتهم . وإذ انكشف نفوذ أفراد هذه الطبقة وهبطوا إلى مركز الملتزمين الخاضعين للدولة ، زالت عقبة أخرى كانت تقف في

طريق إعادة إنشاء الإمبراطورية على أساس جديد. وكان حكام الأقاليم خطراً بالغا آخر على الامبراطورية العثمانية التي أحاطت بها إذ ذاك الأخطار الفادحة من الخارج، إذ لم يقف الأمر عند حد ثورة اليونان والبوسنة وصربيا وفلسطين ومصر والوهابيين في شبه الجزيرة العربية. وكان مجرى السياسة الخارجية النعس يهدد قلب الدولة وتمثل ذلك في معاهدة أدرة عام ١٨٢٩ التي أقرت مبدأ فتح مضيق الدردنيل. وإزاء هذا الضغط القاتل من جانب الأعداء في الداخل والخارج تبدو أعمال محمود الثاني بارزة في ضوء لامع وقد لخصها الأستاذ هـ. تميرلي في العبارات التالية :

« إن ما خسره على أطراف الامبراطورية قد كسبه عن طريق دعم سلطانه في داخلها . لقد وجد أمامه إمبراطورية تحكمها طغمة من الاقطاعيين المتمردين الذين لا يستقر لهم حال ومن البكوات والباشوات . وفي جميع الحالات كان لحكام الأقاليم ورؤساء القبائل الحق في توقيع عقوبة الموت . فضلا عن حقوق أخرى مثل شن الحروب الخاصة وممارسة القضاء الخاص وحماية الإيرادات الخاصة وغير ذلك مما كان عزيزاً على نفوس بارونات الغرب في العصور الوسطى . وقد حرم محمود البكوات والباشوات من مظاهر استقلالهم ومن جيوشهم ودخولهم المستقلة . وأعاد نفوذ السلطان بصورة فعالة ، وجعل في الامكان قيام دولة موحدة حديثة لأول مرة في تركيا ، لحسن نظام الحكومة والضرائب وأقر التسامح ونهض بالاتصال التجاري وأنشأ جيشاً وأسطولا جديدين ووضع بذور الكثير من الإصلاحات التي تمت من بعده . »

وعلى كل فالصعاب غير العادية التي اقترن بها تنفيذ مستجدات بسيطة نسبياً يمكن أن توضحها حادثة ضرب نقود تحمل اسم السلطان ، فهذا الموضوع أذى شعور رعاياه المسلمين الديني وأدى إلى ثورة تكلف اتحادها حياة أربعة آلاف ، وفي النهاية سحبت القطع النقدية من التعامل . « إن من الرائع أن يتمكن محمود ومستشاروه من تنفيذ مثل هذه الإصلاحات في جسم سياسي قديم كهذا ، وإن تمسكهم من إخراجها إلى حيز التنفيذ وسط الأحداث التي ميزت حكمه ، ليكاد يقرب من المعجزات . » بهذه العبارات تحدث هو جارث عن أعمال السلطان .

ومن هنا يتفق جميع الباحثين تقريباً على أن محمود الثاني المتوفى سنة ١٨٣٩ خلف إمبراطوريته أقوى مما وجدها ، وبالرغم من النقص الذي طرأ على مساحتها فقد نجح على الأقل في أن يكون السيد في بيته . وكان ضياع بعض الولايات مصدر قوة للإمبراطورية أكثر مما كان مبعث ضعف ، ذلك أن سكانها من غير العنصر التركي

كانوا يثيرون الصعاب دائماً في وجه الادارة المركزية وكان لا بد أن ينفصلوا عن الدولة عاجلاً أو آجلاً . وليس من قبيل المصادفات أن تأتي اصلاحات تلك الفترة غالباً من أعلى ، وأن تبدأ محاولات إصلاح الدولة من أعلى نقطة فيها . ولم تستقبلها الطبقات الدنيا في أول الأمر بشيء يشبه الحماس ، ذلك أن الشعور بالدولة لم يكن قد نما بعد في الجماهير التي ظلت دائماً موضع الاستبداد والظلم ، ومن هنا كان من الضروري أن يجيء الدافع من الخارج ومن أعلى .

وإلى جانب السلطان نفسه لعب بعض البارزين من ممثلي الدول الأوروبية دوراً هاماً في هذه العملية ، وفي مقدمتهم سير سترافورد كانبنج الذي بدأ نشاطه وأعماله في تركيا سنة ١٨٠٨ سكرتيراً للسفارة البريطانية ثم أصبح فيما بين عامي ١٨٤٢ ، ١٨٥٨ ذا نفوذ بالغ على الباب العالي بصفته السفير البريطاني لدى البلاط التركي . وبالإضافة إلى ذلك فإن دعوة الخبراء الأجانب بوجه عام على يد عبد الحميد الأول حوالى نهاية القرن الثامن عشر ، إلى جانب التطورات التي حدثت بمصر في الوقت ذاته ، قد ساهمت بدرجة غير يسيرة في أعداد الأرض اللازمة أمام تلك الإصلاحات .

فترة التنظيمات

إن موت السلطان محمود الثاني الذي يصفه المؤرخون الأتراك الحديثون بأنه بطرس الأكبر العثماني لم يكن معناه أى توقف في سياسة الإصلاح عن طريق البلاط ، ذلك أن ابنه عبد الحميد البالغ من العمر سبعة عشر عاماً قد واصل العمل . إن شهادة ميلاد الدولة الدستورية الشرقية الحديثة نجدها في الخطاب الشهير المعروف باسم « خط شريف جلهان » ، والذي بعث به السلطان الشاب إلى رئيس وزرائه مصطفى رشيد باشا في ٣ نوفمبر سنة ١٨٣٩ . وفي هذه الوثيقة تتبع السلطان الخطوط التي رسمها له أبوه محمود الثاني . ومن المؤكد أنه كان لابد من انقضاء عقود كثيرة قبل أن يتم تحقيق الدولة الدستورية الحديثة في تركيا بشكل محدود ، فضلاً عن أن مواصلة هذه السياسة مما سبب نشوب صراع حاد خلال الفترة التالية . وبالرغم من ذلك تظل هذه الوثيقة نقطة الابتداء في تطور الدولة الدستورية بالشرق الأوسط ، وتعين بداية فترة الإصلاحات التي يسجلها المؤرخون الحديثون بالشرق العثماني باسم « التنظيمات » .

ومن وجهة النظر الخارجية البحتة يسترعى النظر أن هذا المنشور يظل يشير في غموض إلى الطابع الديني على أنه الأساس الذي تقوم عليه الدولة . فالصعاب والمصائب التي مرت خلالها الامبراطورية التركية أثناء فترة السنوات المائة والخمسين السابقة لإصدار المنشور ، كانت نتيجة مترتبة على « عدم مراعاة القوانين السماوية والإنسانية » . وفيما يتعلق بهذه المسألة كانت التدابير التي سبق لمحمود الثاني اتخاذها تنطوي على الرعاية الدائمة لمشاعر العلماء وحقوقهم إذ لم يتأثروا من الناحية العملية بالإصلاحات . وإذا نظرنا إلى أهداف الكتاب ألفيننا ان الغرض المباشر منه إلغاء النظام القديم . وأهم التدابير الإصلاحية التي أعلنت سنة ١٨٣٩ وأيدها فرمان سنة ١٨٥٦ الصادر في أعقاب حرب القرم ، كان يراد منها إشباع تلك المطالب الخاصة التي تعتبر أساس الدولة الدستورية الحديثة وهي :

(١) توفير الوسائل التي تكفل سلامة الحياة والشرف والملكية بالنسبة إلى جميع الرعايا دون استثناء .

(٢) تأكيد حيابة الضرائب وتوزيعها بصورة منتظمة وذلك إلى جانب الإلغاء (المؤقت) لنظام الالتزام .

(٣) إعادة تنظيم الخدمة العسكرية الإجبارية للجيش .

والوثيقة الثانية (الخط الهايوني) الصادرة في يونيو سنة ١٨٥٦ تؤكد بصفة خاصة مبدأ المساواة القانونية والمدنية والاجتماعية بالنسبة إلى جميع الرعايا والاعتراف بحقوقهم في شغل الوظائف الحكومية على قدم المساواة . وإلى جانب هذا تأيد ما سبق منحه لاتباع المسيحية والأديان الأخرى (غير الإسلام) من امتيازات دينية ومركز خاص .

بهذه الطريقة أعدت الفكرة أولاً وتميات الأدوات الواقعية ثانياً مما يلزم لبناء صرح الدولة وفق الطراز الغربي ، وتقوضت دعائم الاستبداد الديني في الدولة الإسلامية بدون الالتجاء إلى أية تغييرات ثورية . وفي ظل البرنامج الذي وضع لم يعد هناك أي فرق ، أمام قانون الدولة على الأقل ، بين الدولة الجديدة التي تعين أن تتحول إليها الامبراطورية التركية وبين نماذجها الغربية . واستمرت عملية اقتباس القانون الدستوري بكل تأكيد إلى عهد وجيز قبل الحرب العالمية الأولى ،

وبرغم ذلك كانت النتائج بالغة الأهمية حتى في العقدين الرابع والخامس من القرن الماضي . ولقد أدخلت إصلاحات واسعة النطاق على القانونين التجاري والجنائي والإجراءات القضائية مما أدى سريعاً إلى تنقية المادة القانونية من شوائبها كما دعا من جهة أخرى إلى تقنين تلك الفروع . وهذه قد سبقها أول تقنين رسمي للقوانين الموجودة ، وأول محاولة لإقامة تشريع مشترك يسرى على جميع الرعايا بصدد القضايا المنظورة أمام المحاكم التجارية المختلطة (١٨٤٧) .

في ذلك الوقت كان لدى تركيا عدد قليل من الرجال البارزين الذين تتوفر لديهم الكفاية اللازمة لتنفيذ الإصلاحات على هذا النطاق . وقد وضع السياسي التركي مدحت باشا الذي سبق أن تميز بمعالجة المهام الصعبة بالأقاليم ، أسس القانون الدستوري التركي الحديث حينما كان رئيساً لمجلس الدولة الذي أنشئ لأول مرة سنة ١٨٦٨ . وجاء تطور هذا القانون بعد المراحل التي وضحت مقدماً . عن طريق إصلاح بناء الدولة الشرقية . وبهذا فإن تطور مبدأ « الملة » واتساع نطاق النظرة الجديدة بشأن نظام الدولة مما استدعى بالضرورة إصدار قانون الجنسية سنة ١٨٦٩ . وحوالي الوقت ذاته (١٨٦٩ — ١٨٧٦) هياً إعلان القانون المادة الأساسية لتنظيم الحياة المدنية من الناحية القضائية . وأخيراً لم يبق سوى إعلان دستور ليتوج هذه السلسلة كلها من أعمال الإصلاحات .

هذه الإصلاحات التي بينهاها أدخلت في عهد عبد المجيد (١٨٣٩ — ١٨٦١) ذلك السلطان الحر الرأى بالرغم من ضعف جوهره . فلما مات خلفه أخوه عبد العزيز الذي عزل بعد حكم دام خمسة عشر عاماً ، وتلت في ذلك فترة من الفراغ طولها ثلاثة أشهر حكم فيها ابن أخيه مراد الخامس ، ثم أعقبه أخوه عبد الحميد الثاني الذي اعتلى العرش في ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٦ .

في تلك الأثناء كان انحلال الإمبراطورية التركية قد سار قدماً . ففي أوروبا ساد الاعتقاد بأن الرجل المريض أشرف على نهايته وألا مناص من تسديد الضربة التي تريخه من آلامه فيبقى عليه . ولم ير الساسة الأتراك المستنيرون من سبيل لاتقاء ذلك المصير إلا باتمام عملية الإصلاح الكبرى عن طريق إعلان دستور لكي يتسنى تعبئة كافة قوى الإمبراطورية من أجل التعاون في بذل مجهود أخير متحد . وفي يونيه من عام ١٨٧٦ قدم مدحت باشا المنشع بالافكار الانجليزية مشروعاً

إلى مجلس الدولة يحتوى على المعالم الأساسية للدستور . وجاءت تولية عبد الحميد الثاني بعد قليل فرصة لإعلان إنشاء البرلمان واعداد مشروع الدستور ، وفي ٢٣ ديسمبر من السنة ذاتها أعلن الدستور تحت ضغط الدول العظمى .

لو نظرنا إلى الأمر من الخارج أمكن أن نعد إعلان عبد الحميد للدستور سنة ١٨٧٦ استمرارا لسياسة عمه ، ولكن الحقيقة تحدتنا أن اعتبارات السياسة الخارجية لعبت فيه دوراً كبيراً جداً . فتحت ضغط الدول العظمى أعلن السلطان الدستور على عجل ليقضى على أى احتمال بالتدخل فى شئون تركيا الداخلية . وفى الوقت ذاته وضع اتجاه من جانبه يرمى إلى عدم الأخذ بمبول سلفه بشأن ادخال الاساليب الأوروبية . ففي المذكرة الدورية التى بعث بها صفوت باشا إلى الممثلين الدبلوماسيين الأتراك فى الخارج نراه يوضح التوافق بين النصوص الجديدة والضمانات الموضوعة لتنفيذها وبين القانون السماوى .

لقد أشير إلى اشتراك شيخ الاسلام والعلماء فى إعداد الدستور ، ونتيجة لذلك نظر المسلمون إلى الوثيقة ، لا على أنها وليدة الروح الأجنبية ، ولكن على أنها صورة تعبر عن أفكارهم القومية . لم يعد الدستور مجرد وعد ولكنه أصبح حقيقة واقعة وصار ملصكا روحيا للعثمانيين جميعا ، ويمكن تأجيله أو نقضه بإرادة الشعب أو إرادة الحاكم . إن أوروبا لم تقترحه أو تنشئه . ومن هنا ، كما جاء فى ختام المذكرة تدرك الحكومة العثمانية أنها لم تفسح المجال أمام أية آراء غربية ، وعلى ذلك فانها تطلب من أوروبا أن تضع ثقها فى أحدث ما ابتدعه الروح العثمانية .

كانت تركيا تطالب بتلك الثقة بينما كان عبد الحميد ينظر إلى الدستور بعواطف مختلطة . وهو إذ نظر إلى مصير الدولة العثمانية خلال العقود السابقة اضطر فى شئ من المرارة أن يصل إلى هذه النتيجة وهى أن اقتباس الاساليب الأوروبية وإدخالها فى الامبراطورية قد أدى فعلا إلى تناقص مطرد فى مساحتها وخفض فى سلطات حاكمها . لقد أدخل أسلافه ذلك التطور بالموافقة الصريحة على الافكار الغربية ، وعملوا بنشاط على تنمية عملية تحول تركيا إلى الأشكال الغربية المتعلقة بالدولة . فإذا كانت النتيجة بالرغم من هذا كله لم تكن داعية إلى الرضاء ، فلا بد أنهم سلكوا طريقا خاطئا ، ولذلك قرر عبد الحميد أنه لا بد من العودة إلى الشرق . وإذا كانت تركيا حقيقة قد اندرجت فى زمرة الدول الأوروبية المتمدينة إلا أنه فى الوقت ذاته

نالت رومانيا و صربيا استقلالهما ، وطفقت بلغاريا تسير في الطريق نفسه ، وبدأ من المحتمل وقوع خسائر إقليمية أخرى . ومن هنا بدأ عبد الحميد يشعر بالميل إلى رفض سياسة أسلافه الثلاثة القائمة على احتذاء المثل الأوربية ، وإلى نقل مركز الثقل في سياسته والاتجاه بحكمة ومستقبل الإمبراطورية التي آل أمرها اليه نحو آسيا . ومن أولى الخطوات في هذا الاتجاه الطريقة التي عامل بها الدستور ووضعه مدحت باشا . لقد كان الابعاد جزءا ذلك السياسي الذي أبى في رجولة أن يتنازل عن الحريات التي منحت ، وحل السلطان أول برلمان تركي في فبراير سنة ١٨٧٨ بعد دورين من أدوار انعقاده .

وينبغي أن نؤكد أن الدستور لم يبلغ من الناحية القانونية ، بل ظل يظهر سنويا في تقويم الدولة ، ولكن الحياة الدستورية قد انتهت ولم يعد الدستور إلى الحياة إلا بعد ذلك بثلاثين عاما على أثر ثورة تركيا الفتاة . وفي الخطاب الصادر من السلطان بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٠٨ . على أثر الأمر الصادر في ٢٣ يولية سنة ١٩٠٨ بدعوة البرلمان ، نجد التأكيد بأن الالغاء المؤقت للدستور كان نتيجة مترتبة على عدم نضوج الشعب ، أما الآن فقد حان الوقت الذي يمكنهم فيه المطالبة بالحقوق التي صارت لهم بمقتضى شكل الدولة الدستوري . وافق البرلمان في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٨ وتركز الاهتمام في خطاب العرش الذي ألقاه السلطان عبد الحميد مشيرأ فيه إلى جهوده المتواصلة الثابتة في أن يحكم طبقا للدستور . إلا أن دسائس الأحزاب ومنازعاتها ، إلى جانب المستأين من جمهور الموظفين والعلماء ، أدت في ١٣ أبريل سنة ١٩٠٩ إلى حركة رجعية ضد رجال تركيا الفتاة والدستور . وسرعان ما تحطمت المحاولة بفضل ما أبداه رجال تركيا الفتاة من عزيمة وبمعاونة من ضباط الجيش الثالث ، وتحولت الجمعية المنتخبة إلى جمعية وطنية سمحت لنفسها في ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٩ أن تقرر عزل عبد الحميد . ونفذ القرار وخلفه على العرش أخوه رشاد الخامس طبقا لقانون الوراثة العثماني ، وأعلن الحاكم الجديد في خطاب بعث به في تلك المناسبة ، أنه اعتلى عرش أجداده الأجداد طبقا للأوامر الخالدة من ملك الملوك وطبقا لنص الدستور ، كما كانت رغبته الجياشة في نفسه أن يكفل الحرية والمساواة والعدالة لجميع رعاياه .

ولمنع أمثال هذه الأحداث في المستقبل نص مجلس النواب على عدة تدابير

وقائية في الدستور وبخاصة قانون ٢١ أغسطس سنة ١٩٠٩ الذي قرر مبدأ سيادة الشعب . وخلال الفترة التالية حدثت منازعات خطيرة بخصوص هذا المبدأ أساسها من جهة ما نجم من العدوان على شرف الخلافة وكرامتها . وحتى بين رجال تركيا الفتاة نجد أخيراً أنه قد نما شعور يرمى إلى النظر إلى التقاليد الدينية والقومية بقدر أكبر من الاعتبار . وعلى أثر مناقشات عاصفة أدخل تغيير على الدستور في يناير سنة ١٩١٢ بمعنى العودة إلى الدولة الخليفية . وعلى كل فإن الخلافات في مجلسي النواب والشيوخ ، ثم نشوب الحرب أخيراً ، مما أجل أى تقدم وتدعيم في الأنظمة البرلمانية والدستورية إلى عام ١٩١٩ حينما انتهت الحرب العالمية .

الفصل الثالث

التغييرات التي حدثت في النظم الدولة

تهيئ. لنا دراسة التاريخ الدستوري للدولة الشرقية فرصة مناسبة بصفة خاصة كي نلاحظ تحولها وأنظمتها على أساس الوثائق الدستورية . إن العبارات التي تعبر عما كان يجيش في نفوس الأتراك من رغبة في الإصلاح وهي عبارات غالباً ما كانت بعيدة المدى في مدلول ألفاظها بشكل يدعو إلى الدهشة ، يجب ألا تحملنا على الظن خطأ أنه كان للحقوق التي اكتسبت إذ ذاك نتيجة عملية أو أنها أصبحت سائدة مطبقة ، ذلك لأن جانباً كبيراً من الإصلاحات ظل مجرد حبر على ورق . ويرجع هذا الأمر إلى المقاومة التي يلقاها دائماً كل مسمى نحو تعديل وإصلاح النظم السياسية والاجتماعية التي أصبحت مستقرة الدعائم في القوانين السائدة والمصالح القائمة . إن الذين كانوا يفيدون من النظام السابق والذين لا بد أن يتأثروا من جراء المراسيم الجديدة ، كان في مكنتهم أن يتخذوا إجراءات فعالة تحول دون تنفيذ تلك الإصلاحات طالما لم ينص فيها على الضمانات السليمة . وفضلاً عن ذلك لم يتوافر ذلك الشرط الأولي الأساسي الذي لا غنى عنه لتنفيذ مثل هاتيك الإصلاحات البعيدة المرمى في الدولة . ونقصد به انعدام شعور الولاء للدولة أي الإيمان بأن للصالح المشترك الأولوية على ما عداه من الاعتبارات ، ومعنى ذلك بعبارة موجزة شعور الاخلاص للدولة والإيمان بها ، وهو شيء لا رجاء في نموه في وسط مثل ذلك المجتمع الذي يفتقر إلى روح التجانس ، وذلك أمر يترتب بالضرورة على وجود نظام الملة وسيادة التكوين الإقطاعي وقيام نظام الحكم المطلق الشرقي . وستسنع لنا الفرص فيما بعد كي نعالج بالتفصيل العيوب الكامنة في الدولة العثمانية ، وبخاصة الفساد وسوء الإدارة مما كانت جذوره ممتدة إلى الأعماق . ومن المستحيل أن نبالغ في تقدير مسئولية هذه العوامل في الفشل الذي أحاق بنواح كثيرة من برنامج الإصلاح خلال عهد التنظيمات . وبالرغم من ذلك ، فالتطورات التي بدأت خلال الفترة الممتدة من عام ١٨٥٩ حتى عام ١٨٧٦ والتي

استؤنفت سنة ١٩٠٨ بعد توقفها نحواً من ثلاثين عاماً كانت ذات أهمية إذ ميزت بداية عهد جديد .

ونقول منذ البداية إن تنازل رئيس الدولة المزود بأوسع السلطات عن جانب من حقوقه كان معناه نهاية الحكم المطلق في الدولة الرئيسية بالشرق الأوسط . وإذا استثنينا جماعات قلائل في بلاد العرب تميزت بطابع النظام الأبوي أكثر مما اتصفت بالحكم الاستبدادي ، فإن النظام المطلق ، من الناحية الدستورية ، قد اختفى بصورة واقعية . إلا أن الواقع أن خلفه وهو الملكية الدستورية أو البرلمانية في البلاد الشرقية لم يحقق فكرة شكل الحكومة الدستوري بصورة كافية أو فكرة شكل الحكومة المستند إلى التعاون مع ممثلي الشعب ، وظل من وجوه عدة مجرد ألقاظ مسطورة على الورق . ولكن المقدمات القانونية اللازمة لإقامة مبدأ سيادة الشعب قد نص عليها دون ريب . وليس ثمة من سبب يدعو إلى التقليل من قيمة الأهمية المذهبية (الأيديولوجية) لهذه النقطة .

ولو استبعدنا التغييرات التي أصابت المركز القانوني للسلطان والتي ترجع إلى تقسيم السلطات ، فإن التغيير الذي طرأ على معنى وظائفه الروحية والدينية ، كان بالمثل بعيد المدى للغاية .

الخزفنة والسلطنة

بمطالعة المادة التالية من القانون الدستوري المراجع والصادر في ٢١ أغسطس سنة ١٩٠٩ نلقى ما يؤكد العلاقة القائمة بين السلطنة والخلافة وذلك في العبارات الآتية :

« إن السلطنة العثمانية العالية المنزلة ، متحدة مع الخلافة الإسلامية السامية ، يتولاها أرشد أفراد أسرة آل عثمان طبقاً لقاعدة قديمة ، وعند ما يعتلى السلطان العرش فإنه يقسم أمام البرلمان أو في أول اجتماع له إذا لم يكن منعقداً ، أنه سيحترم أوامر الشريعة المقدسة ودستور الدولة ، وأنه سيخدم الوطن والشعب باخلاص » .

وهذا الارتباط بين السلطتين المركزيتين في الدستور قد سار في سلسلة رائعة من مراحل التطور . فطبقاً للنظرية الإسلامية عن الخلافة ، وهي النظرية التي صاغها الماوردي أولاً وأخذها عنه ابن خلدون فيما بعد ، يتعين على الخليفة أن يضطلع

بالوظائف التالية وهي الذود عن الدين والمحافظة عليه ، وفرض الخصومات القضائية ، وحماية أراضي الاسلام وما يماثل ذلك من التدابير العسكرية ، وقيادة الجهاد أى الحرب المقدسة ، وتوجيه الإدارة المالية وإدارة كافة شئون الدولة الأخرى . ومن هنا تعين عليه أن يمارس وظائف الدولة من روحية وزمنية . ومع هذا فانا نجد على مر التاريخ أن وظيفة الخليفة لم تشارك دائماً في هذا الارتباط بين السلطتين السياسية والروحية . فالعباسيون على وجه الخصوص جعلوا الطابع الديني لوظيفتهم في المقام الأول ، وشجع على هذه الحركة ما أصاب سلطان الخلافة الزماني من انحلال . ومن هذا الذي أوردناه يتضح أن الخليفة هو الرئيس الأعلى لجماعة المؤمنين أى إمامهم ، وإلى جانب ذلك - وإن انفصلت عنها - وظيفة السلطان (أمير الأمراء) الذي يملك سلطة السيف ويدير شئون الدولة . ولكن الخلافة العربية بصفتها أعلى سلطة دينية لم تحدث بدورها أى تأثير سياسى حقيقى ، فالخلفاء العباسيون الذين أفلتوا من المذابح التى أجزاها المغول في بغداد ، ظلوا يحيون حياة براقة المظهر في القاهرة وإن كانوا في الحقيقة سجناء بالبلاط المملوكى . لقد عامل المالك العباسيين باحترام لأن الآخرين أسبغوا على حكمهم المظهر الشرعى ، ثم جاء العثمانيون من بعد ذلك فاستبعدوا استبعاداً كلياً الفكرة التى تعد الامامة كنظام مستقل قائم بذاته ، وعادت وظيفتنا الخليفة الروحي والحاكم الزماني فأتحدتا في شخص واحد ذلك هو السلطان العثماني .

ولو صرفنا النظر عن دائرة سلطانهم ونفوذهم لما وجدنا في الغالب سوى اعتراف إسمي بدعوى الرقابة الدينية التى عبر عنها هذا الاتحاد ، ولو أن ازدياد حدة التهديد الموجه إلى النفوذ العثماني في الأقاليم غير التركية أخذ يعمل بدرجة كبيرة على تقوية الميل إلى تأكيد السلطة الدينية للسلطان بصفته حامى حمى المسلمين جميعاً . وحتى رجال تركيا الفتاة الذين لا يمكن الظن بأنهم كانوا يريدون أى تعلق بالمطالب الشيوعية أو يميلون إلى تقوية النفوذ الروحي بوجه عام - نقول إنهم كذلك سعوا إلى الاستفادة من نظام الخلافة كوسيلة يحفظون بها للدولة الولايات غير الاسلامية النزاعة إلى الانفصال . ومن الأمثلة الدالة على ذلك أنهم استغلوا ما لذلك النظام من سمعة ، خلال عهد السلطان محمد رشاد الخامس خليفة عبد الحميد ، كما يمتنعوا التهديد بإثارة الاضطرابات والقلاقل بالمناطق الاسلامية في مقدونيا ، وذلك عن

طريق ظهور السلطان بشخصه. وبالرغم من اتجاه حركة تركيا الفتاة الواضح نحو الحرية والتحرير فإن قادة تركيا الدستورية لم يحددوا عن الروح الشيوقراطية والتقاليد التي اتصفت بها الامبراطورية. وما يتم كذلك عن هذا الأمر الطريقة التي تم بها خلع عبد الحميد إذ أريد تبرير العمل وبيان مشروعيته أمام المؤمنين فأصدر شيخ الإسلام فتوى في هذا الصدد. وهذا التدخل في نظام «الكينيسة»^(١) والدولة يبرره الشرع الإسلامى ذاته على أساس أن السلطان لم يؤد واجباته بصفته الرئيس الأعلى لجماعة المؤمنين. وقد حدث من قبل أن وجه الاتهام إلى رجال تركيا الفتاة بأن إصلاحاتهم الدستورية وبخاصة ما يتصل منها بفكرة سيادة الشعب كانت تتعارض مع التقاليد العثمانية. ولعل أمثال هذه المشاعر تعلل المحاولة التي وقعت سنة ١٩١٠ لإلغاء القانون الدستورى الصادر سنة ١٩٠٩ على أساس أن فيه ما يتم عن قطع الصلة بالماضى ولأنه لا ينطوى على القدر الواجب من الاحترام والتقدير لكرامة الخلافة، فضلا عن تعارضه مع التقاليد الدينية العثمانية. لقد نظر البعض إلى إدخال فكرة السيادة الشعبية بصفقتها السلطة المسؤولة في الدولة على أنها خطر على تركيا بسبب تعدد القوميات. غير أن أنصار القانون السالف الذكر استندوا بدورهم إلى الشريعة في معرض الدفاع عنه قائلين إن السلطة مستمدة من الجماعة الإسلامية وليست ملكا لفرد، فأرادة الشعب وحدها هي التي رفعت السلطان إلى مرتبة الخلافة.

ومهما يكن من أمر فالحقيقة الواقعة أن رأى العام بدأ يجهز إبداء قدر أعظم من التقدير نحو التقاليد الدينية والقومية بحيث صار يهدف، وبخاصة بعد سنة ١٩١١، إلى إعادة الدولة الخليفة في صورة مستحدثة، نظراً لنمو الحركة القومية في البلاد العربية ويسبب مشكلة التجانس في صفوف الجيش. لم يكن الهدف العودة إلى الدولة ذات الطراز القديم كما كان الحال في عهد عبد الحميد، ولكن كان ينحصر في إقامة دولة دستورية حديثة يصيغها الميل إلى إحياء فكرة الجامعة الإسلامية ويرأسها الخليفة... وهكذا كانت ثمرة الصراع الدستورى.

إلا أن هذه المحاولات الرامية إلى بعث فكرة الجامعة الإسلامية العظمى والتي تدور حول مبدأ الخلافة، لم يكن في مقدورها أن تعالج نواحي الضعف وتشفي العلل الباطنية الكامنة في ذلك النظام حينما أخذت الإمبراطورية تسير في طريق الانحلال، وأوضحت أول أزمة تعرضت لها أن الاعتراف بدعوى الزعامة الروحية التي ظن أنها

(١) يقصد رجال الدين.

تتجسم في المنصب الخلفي للسلطان العثماني ، ليس سوى أسطورة . وحاولت تركيا في بداية الحرب العالمية الأولى أن تكون جبهة مشتركة واحدة تضم المسلمين كافة على أساس الوحدة التي ترمز لها الخلافة ، ولكننا نعلم جميعاً أن نتيجة المحاولة كانت سلبية . فالبلاد العربية التي لم تقل عن الأتراك إيماناً بالإسلام أدبرت عن الخليفة وساهمت في تقويض صرح الامبراطورية العثمانية ، لأن الروابط القومية بين الشعوب الإسلامية كانت حينذاك أقوى من الصلة الدينية . وأثبتت الجماعات القومية غير المسلمة أنها أشد ولاءً للامبراطورية العثمانية ، بينما ولت الشعوب الإسلامية وجهها عنها .

النظرية التطورية عمه الدولة في الإسلام

إن الإخفاق الذي أحاق بمحاولة تحويل سلطان الخلافة المستند إلى دعامة الدين بحيث يشمل جميع المؤمنين ، من أسطورة إلى حقيقة واقعة ، كان معناه كذلك تحطيم محاولة الإبقاء على التماثل بين الجماعتين السياسية والدينية على أنه المبدأ الدستوري الذي يقوم عليه صرح الدولة الإسلامية . أما الاعتقاد الذي كان يرى من الضروري اتخاذ التعاليم الإسلامية كأساس يعاد عليه إنشاء الدولة فقد ظل بكل تأكيد يلعب دوراً في الإصلاحات المتصلة بالدولة في بداية القرن ، ولكن بالتدريج وضح تماماً - حتى في الشرق الإسلامي - أن من المتعين على الدولة الجديدة الحديثة المنشأ أن تقلع عن إصرارها على التوافق بين الدولة والجماعة الدينية ، وأن تعترف بمعيار الصلة القومية . وكما حدث بالنسبة إلى تطور الأنظمة الدينية الأخرى فقد كان السبيل إلى ذلك شعار المعروف وهو الإسلام والتجديد ، بحيث يزداد إبعاد المؤثرات والمراكز الروحية من حياة الدولة وقصرها على الميدان الديني البحت . أما أن يحدث هذا التطور خلال فترة قصيرة وبدون إراقة دماء بوجه عام فحده في الغالب إلى خطة الإسلام التي تنص على إمكانية تطور صياغة القانون . هذه الفكرة السياسية بشأن السماح بالتشكل طبقاً للتغيرات التي يقتضيها العصر ، وهي الفكرة السارية في تطور الشريعة الإسلامية بأسرها والتي يعد مبدأ الإجماع من الأدلة البارزة عليها وهذا المبدأ بدعة دستورية جديدة بالنظر - نقول إن هذه الفكرة منصوص عليها في الدستور ذاته كما يتضح من مراجعة المادة ١١٨ من القانون الدستوري المعدل وفيما يلي نصها :

« عند إعداد القوانين والتنظيمات يجب أن تكون العادات وطرائق الحياة ، إلى جانب المقتضيات الدينية والقانونية التي تتخذى ، مطابقة لتقاليد الشعب وعاداته ومطالب العصر » .
ويمكن تحليل هذا النص الدستوري الذى يتفق مع مبدأ التطور ، بالرغبة فى استباق ما يمكن إثارته من اعتراضات لأسباب دينية ضد التغيرات أو مظاهر العدوان على القوانين السائدة . ومن الواضح أن المشرع كان يحمل فى ذهنه نصاً مماثلاً فى تشريع القانون المدنى وفيما يلى المادة ٣٩ منه :

« لا يمكن انكار أن الأوامر القانونية تخضع لما يطرأ من تغيرات خلال العصر » .
وكما تسعى هذه الصيغة إلى تأكيد فكرة التطور فى مجال القانون المدنى ، كذلك نجد أن المادة ١١٨ السابقة الذكر حاولت أن تجعل جميع النصوص القانونية فى الدستور رهينة بالعصر . وتسهل أمامنا مهمة تقدير مدى هذا الامتياز الذى يسمح من ناحية المبدأ بكل تقدم فى نطاق القانون العام والقانون المدنى على أنه أمر مشروع من وجهة نظر التقاليد ، إذا عمدنا إلى دراسة مسألة الفكرة أو النظرية الشرقية عن الدولة بقدر أو فى من التفصيل .

الفكر القانونى فى الإسلام

يختلف الفكر القانونى بالشرق اختلافاً بيناً عنه فى الغرب ، من حيث الشكل والجوهر . ويتعلق الفارق الأساسى بينهما بوظيفة الدولة فى القانون الشرقى بالقياس إلى مركزها فى تطور القانون الغربى .

وينبغى أن نذكر أولاً الصفة الشخصية للقانون الشرقى ، تلك الصفة التى تكرر تأكيدها . فالقانون بالغرب قد شكلته إلى حد كبير الدولة أو الجماعة الإقليمية بمعنى أنه النظرية التى تطورت منطقياً فيما بعد بشأن غلبة سلطان الدولة وفرضه على مجموع المواطنين فيها ، بينما ينظر الشرق ، أولاً وقبل كل شيء ، إلى القانون من ناحية الشخص . فبدأ الشخصية إن جاز لنا القول ، يقسم رعايا القانون فى اتجاه رأسى ويجعل من السكان فئات يعترف لها بمطالب وحاجيات قانونية مختلفة .

ونظراً لعظم انتشار الحكم الإسلامى فإن هذه النظرة إلى الفرد على الأساس الشخصى ترتبت عليها عدة نتائج هامة جداً بالنسبة إلى القانون الشكلى والمادى فى الإسلام ، وإذا كان قد ضعف بمرور الزمن إلى درجة بالغة إلا أنه لم يخف تماماً ومن أهم نتائجه فى ميدان سياسة الدولة تحول الامتيازات إلى أداة سياسية واقتصادية هائلة ، ودستور الملة وانقسام القضاء إلى دينى وعزمنى بحيث جرت القاعدة أن القانون

الروحي أى الدينى كان العمدة بالنسبة إلى مسائل الأحوال الشخصية لأولئك الذين يعتنقونه . وهذا الاختلاف تؤيده فوارق أخرى لاتقل أهمية ، فالقانون الشرقى لا يرتكز على التفكير التحليلى التاريخى ، ولا يعرف شيئاً عن التحليل المنطقى للقضية القانونية وفضائلها ، تلك القضية التى تطورت وتقدمت فى كل مكان بالعالم الغربى إلى جانب القانون الرومانى . وكذلك لم يعرف شيئاً عن التركيب الفنى للدركات القانونية والمبادئ التى تستخدم بطريقة الاستنباط ، كما أنه لا يفرق أو يفصل بين أجزاء المادة القانونية المتنوعة للغاية واتى متصل بتطور الفرد والمجتمع والدولة . وفى الشريعة ، وهى جماع القانون الإسلامى ، لا وجود للتفرقة من حيث المبدأ بين الجوانب الواقعية ، وهو الأمر المألوف لدينا . فهذا التوبيب الفكرى الذى لا يحقق الغرض يميل فى حد ذاته إلى افساح المجال أمام الاجتهاد .

ونبدأ «بالقول» متفقين على ما سبق لنا بيانه ، أنه لا يوجد حد فاصل واضح بين القانون العام والقانون الخاص أو بين القانون الجنائى والقانون المدنى . وحتى فى البلاد التى لم يستقر فيها التقاليد القانونى البدوى بشأن الأفعال التى تخضع للعقوبة فاننا لا نجد فاصلاً واضحاً المعالم بين القانون الجنائى والقانون المدنى . هذا الفارق يجد ما يقابله فى الشريعة فى التعارض بين دعاوى الله ودعاوى الأفراد . ونتيجة لذلك نجد أن حياة الجماعة الخاضعة لقوانين الشريعة تجد توقيع العقوبة على أفعال جنائية متعددة مثل الخيانة والسوط فى الطرق العامة والسرقه والزنا الخ محدودة للغاية ولا تنطوى على أية نتيجة ذات شأن بالنسبة إلى المذنب . وتتضاءل أهمية الاتهام بسبب ما درجوا عليه من وضع «التوبة» موضع الاعتبار ، وبسبب الصعاب القائمة فى وجه الاثبات والتعريف المحكم لمعنى الجريمة .

وتمت فارق آخر إلى جانب هذا الفارق الهام ، ذلك أنه نتيجة للتكوين المعيب الذى كان عليه القانون الإسلامى مما أشرنا إليه ، فإن تطبيق هذا القانون أوجد نظاماً نامياً من الجدل السفسطائى . فى البلدان التى تسود فيها الشريعة يؤدى القانون وظائفه بأسرها عن طريق عملية القياس المناسبة لمعظم الحالات مما نتج مجموعة كبيرة من الأحكام . ومن الواضح أن نظاماً قضائياً يعتمد على اللفظ يجب أن يكون خاضعاً للتقاليد التى تجمعت على مرّ الأجيال ، ولا ينتظر منه أن يعالج حالات قانونية جديدة نمت وتطورت عن طريق عمليات قانونية من نوع لم يعرف حتى ذاك الوقت .

فى ظل هذه الأحوال كان من المحتوم تماما أنه ، مع استبعاد التقاليد القانونية الإسلامية ، لابد وأن يظهر نظام قانونى يشبع مطالب الحياة الاقتصادية الحديثة وأشكالها الجديدة ، وبازدياد الاتصال بين البلدان الإسلامية والغرب خلال القرن التاسع عشر وإضعاف العلاقة بين الإسلام والدولة ، بدأ المجال يتسع أمام القانون ، المستقل استقلالاً ذاتياً ، والذى لا يقوم على أساس المذهب الإسلامى . فكان جانب من القضايا يجرى النظر فيه مع الاغفال التام للنظام القضائى القومى ، كما فعل ممثلو المصالح الأوربية إذ عملوا على « نقل » نظام قانونى من الغرب وذلك بإنشاء محاكم الامتيازات . وكانت أحكام هذه المحاكم تستند إلى قانون البلدان الأوربية .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فى نطاق التقاليد الإسلامية القانونية ، تمت عملية طابعها الحرص على الاقتباس والتشكل وذلك على أساس تلك المادة التى تقوم على فكرة التطور الحر والتى أشرنا إليها من قبل . وقد سار تطور القانون الإسلامى خلال القرن التاسع عشر بخطى تدريجية . وليست تلك الظاهرة بغير سبب يفسرها ، إذ أنه حتى الوقت الحاضر نجد أن خصائص بعض الأقاليم فى آسيا الغربية تجعل أى تسرع فى إدخال أى إصلاح قضائى من الأمور التى تبدو غير مرغوب فيها .

ومثال ذلك أنه مما لا شك فيه أن عدم وجود قانون مدنى على درجة من النضوج والنمو مما يعرقل تقدم الزراعة بالأساليب الحديثة . وفى الوقت ذاته لا يفكر أحد فى مثل هذا الإصلاح بمجرد صياغة القوانين .

وهكذا مثلاً يكون من المستطاع توسيع نطاق الفرص أمام الاستغلال الزراعى بالعراق إلى درجة بالغة بفضل عظم مساحة الأراضى غير المزروعة ، إلا أن من الخطأ الاقتصاد على إصدار مرسوم يقضى بتوزيع أراضى الدولة وتمليكها للمزارعين الفرديين . فى سنة ١٩٣٠ ذكر أحد الخبراء فى قوانين الأراضى بالشرق فى تقرير له عن حالة الملكية الزراعية أن إصلاح تلك الأحوال كان مقدمة لابد منها لتنمية الزراعة الوطنية ، ولكنه أضاف فى الوقت ذاته قوله أن أغلب السكان لم يكونوا على درجة من النضوج تسمح لهم بحرية التصرف فى أرضهم كما يترامى لهم .

ولسكن في بلاد وأقاليم أخرى ، وبخاصة منذ الحرب العالمية الأولى ، جُدد النظام القضائي عن طريق إدخال قوانين جديدة اتخذت من الامثلة الأوروبية نماذج لها إلى حد كبير . ونقول بوجه عام ان النظم القانونية وأساليب بلدان الشرق الأوسط تتجاذب بكل تأكيد فترة الانتقال . فالشكل القانوني الحديث لعمليات الائتمان وحركة رأس المال وبخاصة رأس مال الشركات ، ونظام الأوراق المالية ، قد تغلغل في هذه الأراضي تحت ضغط المصالح الاقتصادية الرأسمالية . هذه المصالح يجب أن تسعى جاهدة دائماً وفي كل مكان نحو تقدير الاحتمالات قبل وقوعها ، ومن ثم إلى التقريب بين الأحوال القانونية ، الأمر الذي ينطوي بدوره على خلق الأدوات القانونية التي تمكن هذه المصالح من أداء مهمتها بأكبر قدر من الكفاءة ، كحرية التصرف في الملكية الزراعية وغير ذلك من أنواع الممتلكات . ففي الشرق نراها تلجأ إما إلى اقتباس المادة القانونية التقليدية وتحويرها إذا كانت تؤيد مطالبها ودعواها ، وإما - كما يحدث في أغلبية الحالات - أن ينمو ، إلى جانب القانون الديني الذي يقتصر أمره على مسائل الأحوال الشخصية والميراث ، قانون وضعي منفصل ومقتبس من واحدة أو أكثر من البلدان المتقدمة ، ويمد نفوذه على ميادين من الحياة الاقتصادية والاجتماعية يزداد اتساعها باطراد ، وبذلك يؤدي إلى اطراد تنمية الأخيرة .

وكانت سرعة هذا النمو أعظم حدة بشكل لا يقارن في الميدان الاقتصادي منها في مجال القانون العام حيث كان لاحترام التقاليد الدينية والسياسية أثر في تعطيل التقدم ؛ ومع ذلك كانت ثورة تركيا الفتاة علامة الاسراع في هذه العملية ووضع هذا بصفة خاصة في تطور ما يعرف باسم « حقوق الشعب » .

الحقوق المدنية للشعب في الدستور العثماني الجديد

في مقدمة ما ينبغي ذكره من حقوق الشعب التي حصل عليها حديثاً حق الاشتراك في الحكومة والتأثير في أفعالها وقراراتها . ففي ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٦ لم يكن الحاكم التركي خاضعاً لأى قيد في ممارسة ما آل إليه من السلطة وذلك في نطاق القانون الديني ، طبقاً للقانون القديم الذي سار عليه البيت العثماني . ولسكن

تناقضت هذه الحقوق إلى درجة بالغة في دستور سنة ١٨٧٦ ، ونتيجة للتغييرات الدستورية التي حدثت في سنوات ١٩٠٨ و ١٩٠٩ و ١٩١٤ و ١٩١٦ . وكانت الاصلاحات ، وبخاصة بعد المحاولة التي قام بها السلطان في إبريل سنة ١٩٠٩ لإلغاء الحقوق التي منحها ، تميل إلى إقامة نظام برلماني مكان الملكية الدستورية التي سبق إدخالها ، وذلك حتى يتسنى ضمان الحد الأقصى من التعاون من جانب ممثلي الشعب في حكم البلاد .

وبالرغم من هذا الإصلاح البعيد المدى والذي استهدف الفصل التام بين السلطات ، نراه قد تعرض للإلغاء الجزئي وأعقبه تحول التقدم الدستوري إلى طريق أعظم هدوماً وسكينة ، إلا أنه قد احتفظ بوجه عام بالحقوق المكتسبة ، فالميول البادية نحو زيادة تأكيد الصبغة الإسلامية للدولة . تلك الميول التي أقرها زعماء حركة تركيا الفتاة وعبر عنها الشعار الخاص بالعودة إلى الدولة الخلافة ، هذه الميول لم يكن معناها المحافظة على الاستبداد العثماني القديم ، وإنما كان يراد منها إقامة دولة دستورية حديثة تتوافر فيها الحقوق التي للشعب في مثل هذه الجماعة . والمادة الثالثة من التعديل الدستوري الصادر في ٣١ أغسطس سنة ١٩٠٩ تنطوي على التأكيد باعتماد السلطان على الدستور وفيما يلي نص جزء منها :

« يقسم السلطان عند اعتلائه العرش في البرلمان وإذا لم يكن البرلمان منعقداً ففي أول اجتماع له ، بأنه يحترم أوامر القانون المقدس ودستور الدولة وإن يخلص للوطن والشعب . »

ولا يقل أهمية عن ذلك ، من الوجهة الدستورية ، إدماج بعض الحقوق الأساسية في الدستور . حقيقة نص الدستور الصادر في سنة ١٨٧٨ على مبدأ الحرية الشخصية للمواطن ولكن توسيع نطاق الحماية المكفولة للحرية الشخصية عن طريق خفض سلطة القبض وضمان حرية القول في الدستور الجديد من الأمور ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة إلى دولة اليوليس والوشاة التي أقامها عبد الحميد . ونحن نورد هنا نصوص المواد الهامة :

المادة ١٠ — الحرية الشخصية مكفولة ضد أي عدوان عليها ، ولا يجوز القبض على شخص أو انزال العقوبة به مهما كانت الاعذار إلا على الأسس وطبقاً للأشكال التي يعينها القانون السماوي والقانون الإنساني .

المادة ١٢ — الصحافة حرة في حدود القانون ، ولا تخضع الصحف لأى شكل من أشكال الرقابة أو الفحص قبل الطبع .

المادة ١١٩ — لا يجوز فض الوثائق والرسائل التى يعهد بها إلى إدارة البريد بدون الحصول على تصريح يخول لها ذلك يصدره قاضى التحقيق أو المحكمة .

المادة ١٢٠ — للعثمانيين حق الاجتماع ولا يخضعون في هذا الأمر لغير القانون . وتمنع الاجتماعات التى تعرض كيان الدولة العثمانية إلى الخطر أو التى هدفها تغيير شكل الدستور أو الحكومة ، أو التى تخلق الحركات الشعبية التى تعارض مع نصوص الدستور أو تبذر بذور الفرقة السياسية فى صفوف الشعب العثمانى ، أو فى النهاية تلك التى تخالف الآداب أو النظام العام . وكذلك يحرم بوجه عام تكوين الجمعيات السرية .

وينبغى أن نذكر علاوة على ما تقدم أنه بعد التعديل الدستورى الصادر سنة ١٩٠٩ صار لأعضاء البرلمان الحق فى اقتراح القوانين وتغييرها . وفضلا عن هذا رفعت مكافآتهم بشكل يتيح لهم ، على الأقل من الناحية النظرية ، الاشتراك الفعال فى أعمال البرلمان . ومعنى هذا أن تكوين البرلمان لا يجب أن يظل مقصوراً على أولئك الممثلين الذين يستطيعون أن يكرسوا أنفسهم تماماً للسياسة دون غيرها بسبب ما يتمتعون به من استقلال من الناحية الاقتصادية .

ومما له أهمية كامنة غير قليلة بالنسبة إلى تربية الشعب ، تلك التغييرات التى أدخلت على الدستور بشأن الميزانية ، إذ نصت على أنه يجب إعداد ميزانية الدولة عند ابتداء السنة . إلا أنه يشك فيما إذا كان لهذا الإجراء أثر فى الرقابة على الرشوة ومنعها .

وبخلاف الحال فى دساتير الدول الغربية لم تذكر النصوص الدستورية فى البلاد الشرقية فى ذلك الوقت شيئا مطلقا عن ضرورة قيام الدولة بأشباع المطالب المشتركة لأفراد الجماعة . فتنمية هذه المطالب واشباعها مما يستلزم وجود أحوال كان الشرق يفتقر إليها فى بداية القرن . وحسب طبيعة الأشياء فالدولة وحدها هى التى فى إمكانها اشباع تلك المطالب المشتركة التى هى مطالب الجماهرة من الشعب ، أى تلك التى معناها نوعا معينا من التجانس فى الطلب . ومن المطالب التى من هذا القبيل النظام التعليمى والتدابير المتعلقة بالصحة العامة ، وتوفير الأمن فى حالة الشىخوخة ، وتسهيلات النقل والمواصلات وما إلى ذلك . هذه المطالب لم يدركها أهل البلاد

الشرقية خلال الفترة التي نحن بصدها ، ولم يكن هناك ثمة دافع صوب هذا الاتجاه بسبب انتفاء ما للحياة الاجتماعية الحديثة من نواحي النشاط الثقافية والسياسية والاقتصادية ، تلك النواحي التي أدت إذ ذاك إلى تنمية تلك المطالب في بلاد أخرى . وما تبقى على هيئة دافع مشترك وتعبير عن الإرادة ، مما كان الماضي مصدره ، أصبح متحجراً جامداً . ونتيجة لذلك لم ينل الشعب سوى حقوق مجردة ، غير ملهوسة ، ولم يكن هناك حتى ذلك العصر ثمة اعتراف بما تقوم به الدولة من أعمال ترمى إلى تحقيق المطالب المشتركة .

سبق أن أبدينا رأينا في الأهمية المدنية للاصلاحات الدستورية برغم القيمة الرمزية المحدودة لبعض القوانين . ولقد وجدت التحولات بالشرق أدق تعبير عنها في التغييرات التي طرأت على الوثائق الدستورية . فهناك أولاً خالق المقدمات التي لا غنى عن وجودها . فيدان الدولة الاقطاعية ، إن صح القول ، قد نظف عن طريق إزالة الاقطاع واخضاع الحكام وذوى النفوذ المحليين ، فضلاً عن إبادة الانكشارية ، تلك الأداة الصالحة لاقامة الاستبداد والتي أصبحت قوة لا تحتمل . وكان لإدخال الدستور ذاته ينطوى على معنى وضع نهاية الحكم الاستبدادى ، وبدايه اشتراك ممثلى الشعب فى الحكومة . وإن تسرب الأفكار القانونية الحديثة وقانون الجنسية ، ومبدأ المساواة بين جميع المواطنين فى الحقوق والواجبات كما نصت عليها إحدى مواد الدستور — كل ذلك وضع الأسس اللازمة لتطور الشعب التركى فى ظل دولة دستورية حديثة . إن الحواجز التى أقامها نظام الملة ، بين الجماعات المختلفة والشعب لم يكن من المستطاع إزالتها بين يوم وليلة ، وكذلك لم يكن من الممكن أن تختفى فى فترة قصيرة كهذه مظاهر السكراهية والعداوات والفوارق الاجتماعية التى غذتها القرون ، وشعور العداء الذى نما نتيجة للامتيازات السياسية والاقتصادية . ومع ذلك فقد أمكن للشعب أن يخطو خطوة بالغة القدر فى الطريق إلى إنشاء الدولة المتجانسة التى يقطنها مواطنون يتساوون فى الحقوق . وكذلك نجد أن العلاقات بين الكنيسة والدولة ، تلك العلاقات التى زادت حدة نتيجة للاصلاحات ، قد دخلت مرحلة جديدة . لقد ظلت الجماعات القديمة ذات بأس وقوة ، ولكن بدأ تحرير الجهاز من ذلك الارتباط السابق بالقوى الروحية ، وسار حينئذ بسرعة عاصفة إلى الأمام .

بهذه الطريقة نجد أن علامت العمليات المركبة التي تلقى الضوء على الدولة الشرقية قد زاد وضوحها في إدارة الدولة والنظام القضائي والشنون العامة والمالية خلال العقود السابقة للحرب العالمية الأولى . ومن المصادفات السيئة الطالع خلال تلك الفترة ذاتها إزدياد نشاط الدول الغربية الآخذة في التوسع ، في إقليم الشرقيين الأدنى والأوسط . وبينما حاول سياسة الامبراطورية العثمانية السير ببلادهم نحو عصر جديد عن طريق الإصلاحات اكتشفت الدول العظمى عظم إمكانيات ذلك الإقليم الواسع بالنسبة إلى الاستغلال الاقتصادي ، وبفضل ما بذلته من جهد لتوسيع نطاق مصالحها السياسية والاقتصادية في الشرق ، كادت أن تنجح في القضاء على استقلال الإمبراطورية العثمانية . ومن العوامل التي لا تقل أهمية في مساعدة هذه المحاولات أن كثيراً من العناصر غير التركية نجحت تحت ستار الامتيازات في أن تنزع لنفسها ولحمتها القوميين حقوقاً اقتصادية وسياسية بعيدة المدى للاستغلال إلى درجة واضحة . وإن العناد الذي لازم ادعاء هذه الحقوق وعدم كفاية القوة الدافعة لحركة تركيا الفتاة بصدد الإصلاحات والتدابير الاجتماعية والاقتصادية ، كل ذلك يمكن أن يعد السبب في انهيار هذه المحاولة الأولى نحو إعادة التنظيم .

ومما يدل على ما اتصفت به تركيا من حيوية غير عادية بالرغم من عنف الضغط الذي تعرضت له من الخارج ، والاساءات والنقائص بالداخل ، أنها استطاعت أن تنفذ المقدمات اللازمة لإقامة دولة مستقلة خلال الفترة التالية للحرب من أثر تلك العقود المليئة بالتجارب والحروب المتصلة .

الفصل الرابع

دور البيروقراطية (جهاز الحكومة)

ملاحظات عامة

كان اقتباس النظام البيروقراطي والتنظيمات الاجتماعية من ميسادين النشاط القلائل التي نجح فيها الشرق في احتذاء النماذج الغربية ، ولو من الناحية الشكلية على الأقل . ولقد كان مما يميز التكوين الأبوي للدولة والمجتمع ، فضلاً عن نظام الحكم المطلق ، ان المهام الإدارية ظلت متشابهة متداخلة إلى حد كبير ، كما لم تكن هناك تنظيمات لمعالجة الشئون الإدارية ، ولذا كانت القرارات التي تتخذ ارتجالية في الغالب . ولم تضطلع بالواجبات الرسمية هيئة من الموظفين المدربين لهذا الغرض ، وإنما عهد بهذا العمل إلى أصدقاء الحاكم ومن هم موضع سره ومحاسبه . ويرجع ذلك إلى عدم توافر فكرة إيجاد طبقة مأجورة من الموظفين أى هيئة بيروقراطية تعين وتؤدي عملها وفقاً لمبادئ خاصة معينة . وأينما أدخل نظام الدولة الحديثة وجرى تحديد وتعريف مواد القانون والإدارة في جميع الميادين تقريباً ، فإن مثل هذا العمل يستتبع بالضرورة خلق طبقة من الموظفين الإداريين والقضائيين ممن أعدوا إعداداً خاصاً لذلك ، فكأن ارتفاع شأن البيروقراطية بالنسبة إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى واطراد الزيادة في نفوذها من النتائج التي اقتضاها ذلك التحول الذي طرأ على جهاز الدولة بأسره وعلى وظائفها . ومهما كان الحال في بلاد أخرى فالواضح أنه لم يكن من المستطاع أن تنمو البيروقراطية في الشرق الأوسط دون أن يصاحب تلك العملية مظاهر الاحتكاك والانتكاس فضلاً عن العوائق والعقبات ، وذلك بسبب عظم المسافة التي يتعين قطعها نظراً لتعدد الأفكار والأنظمة . ففي طرف نلقى لدى البدو الجماعة القبلية القائمة على النظام الأبوي ، بينما في الطرف الآخر البروليتاريا الصناعية المتركرة من الناحية الاجتماعية والتي بعثها إلى الوجود التطور الرأسمالي الحديث . ومن هنا لم تكن عملية الاقتباس مجرد تكرار لما حدث في أوروبا خلال الفترة التي بدأت فيها الدولة تتخذ شكلها الحديث .

إلا أن أمراً واحداً يلفت النظر وهو السرعة الفائقة التي تم بها تكوين البيروقراطية ونموها . فالتطورات التي تطلب فضجها في أوربا قروناً حدثت هنا في عقود ، إن لم يكن حقاً في سنوات قلائل . وأكثر من هذا فالضرورة التي قضت بخلق طبقة من الموظفين في كل مكان وبقدر كبير من السرعة ، اقترنت لسوء الحظ بوجود نظرة إلى المهن غزتها سيكولوجية الدخل غير المكتسب والتطلع إلى السيطرة . هذه النظرة لم تجرد ورائها تقاليد طبقية تستند إليها وتجعل منها وسيلة لموازنة هذه الميول . والحق أن عقلية الكثيرين من أهل الشرق ، تلك العقلية التي تؤثر حياة وادعة لا تتطلب الخلق والابتكار ، عملت على إبراز الجوانب السلبية من حياة الموظفين أكثر مما فعلت في البلاد الغربية . ولهذا كان التاريخ الإداري للبلاد الشرقية وبخاصة منذ قيام دول قومية جديدة ، صراعاً متواصلاً بين القوى والاتجاهات القديمة من جهة ونظام الدولة الإداري الجديد من جهة أخرى . إن إعلان القانون الجديد للدولة ، ومراجعة الألفاظ والتعاريف ، ومضاعفة عدد الموظفين ، واتساع نطاق مهام الدولة - هذه كلها لم تنتج التغييرات السيكلوجية في الشعب مما يتيح تكوين الجهاز الإداري الذي يمنح للدولة الجديدة قوته وسلطانها الفعال . وهذا الأمر يتطلب شعوراً بالواجب نحو الدولة ، وهي غاية لا يتسنى إدراكها غالباً إلا بعد أجيال .

مميزات الجهاز الإداري بالبلاد الشرقية

كان للبلاد الشرقية طوائفها من الموظفين قبل هذا ، وجاء وقت لم يكن عدد طبقة الموظفين صغيراً ، ولكن الراجح أنه لم توجد تلك الفكرة التي تنظر إلى الموظف على أنه خادم للدولة تسمو خدمتها في نظره على الاعتبارات المتصلة بمصالحه الذاتية والمادية . إن ظاهرة الرشوة التي سنعالج أمرها فيما بعد بقدر أوفى من التفصيل ، ليس صفة خاصة بالشرق وحده ، إلا أنها بلغت فيه حداً غير معروف في أية جهة أخرى . إن انعدام الإحساس نحو الدولة ، وعدم توافر شعور الواجب نحو الجماعة — ذلك الواجب الذي يحمل صاحبه على التنازل عما له من شهوة شخصية بشأن اقتناء الممتلكات أو الوصول إلى مركز السلطة — كل هذه من العوامل التي جعلت الرشوة بالشرق لا ينظر إليها على أنها مخالفة للقانون ، بل

وجعلت منها تقليداً عاماً يبدو في مختلف أشكال حياة الدولة وفروعها . إن تقديم الهدايا إلى الموظفين ، الأمر الذى كاد يعد عادة إجبارية ، فيه الكفاية كي يوضح لنا أنه لم يكن هناك تفرقة فعلاً بين دفع الضرائب بطريقة مشروعة وبين تقديم هدية يبدو عليها أنها رسم مقرر .

ومن هذه النقطة ليس أمامنا غير خطوة قصيرة نخطوها كي نصل إلى مرحلة التقليد السائد بين طوائف الموظفين والذى يجهلهم يختصون أنفسهم بجانب من إيرادات الدولة ، أو يفسح المجال كي يتبخر شطر منها عند إرسالها من جهة رسمية إلى أخرى . وكذلك نجد أن تقديم الرشوة إلى الموظف لقاء تحقيق غرض معين لم يثر أى اعتراض أو نفور من جانب ضمير الشخص الذى يقدم الرشوة .

وليس من الضروري أن نعرض وصفا مفصلاً للآثار المترتبة على شيوع عادات ونظرات من هذا القبيل . إن الدولة ، بغض النظر عن تباين التفسيرات بشأن النظريات التى تكن وراها ، ليست سوى الصورة التى تمثل كل ما هو ثابت ومستقر ، أو أنها تسمى على الأقل نحو بلوغ هذه الغاية . إنها ذلك الاتحاد الذى ينظم الجماعة ، ويسبغ عليها طابعها الخاص بها ، ويقم نظاماً قانونياً مناسباً ، ويعين سلوك الأفراد . أما النظرة التى ترى فى الامكان شراء كل شئ . وإن لكل شئ ثمناً حتى فى ميدان حياة الدولة ، لنظرة لا بد وأن تجعل جميع القيم نسبية وأن تضعف كافة المعايير التى تضعها الدولة ، وتهبط بكرامة وسمعة أنظمتها ، وتحولها فى الواقع إلى أسطورة باهتة أو - فى أنسب الحالات - إلى غلالة تخفى وراءها تعدد العلاقات التى لا يمكن اختراقها ، وهو التعدد الذى يخدم مصلحة كل من فى طاقته أداء الثمن الأعلى .

وتكفى أمثلة قلائل كي تبين مدى الشر ولتقدنا بصورة عامة عن الأحوال السائدة فى ذلك العهد . وبالرغم من اختلاف التفاصيل بين ولايات الإمبراطورية العثمانية ، وبالرغم مما يلاحظ فى بعض العقود من اتجاه نحو تحسين الأمور ، تظل الصورة العامة التى يمثلها القرن التاسع عشر متجانسة ، ولعل أبلغ تعبير عنها ما لاحظته بركاردت من :

« إن الحاكم الأمين لا أمل له فى الاحتفاظ بوظيفته طويلاً . »

ويقدم الكاتب في مؤلفه عن النوبة وصفاً مناسباً للأحوال القائمة في بداية القرن التاسع عشر فيقول :

« ... يطلب الباب العالي الموارد ولا شيء سواها ، ولكي يتسنى للبasha إشباع هذه الحاجة تراه يعتمد إلى ارهاق الشعب ويضع على عاتق جده ونشاطه الأعباء الثقالة . أما الذي يريد خيرا بشعبه ويقنع بالإيراد العام ويجعل القلبة في مجالسه للعدالة ، فانه يجلب على نفسه دون ريب سخط ملكه ، لا لأنه عادل وإنما لأن عدالته تمنعه من النهب ومن نقل جانب مما نهب إلى الديوان . ولكي يبقى على نفسه ليس أمامه من سبيل إلا أن يسلم في صمت رعاياه البائسة إلى عصا مستبد يخلفه أو أن يرفع راية العصيان وينازل غريمه إلى أن يرى الباب العالي من صالحه أن ينتظر سنوح فرصة أصلح ، مادام قد اقتنع بعجزه عن عزل هذا الوالي » .

وحتى في المسائل التي لا اتصال بينها وبين المطالب المالية من قبل الباب العالي أو السلطات المحلية ، وجدت الرشوة طريقها وأساليبها في يسر وسهولة . وإن ما خلقه لنا السائحون خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر للمليء بالتقارير التي تدل على مدى استفحال الشر :

« فبمجرد أن يصبح الانسان وزيرا أو واليا يهرع إلى بابه أقاربه وأقرباؤهم والхамلون من أهل القرية التي نشأ فيها ، يلتمسون رعايته .. إنه لا يمنحهم أجرا ولكنهم يحصلون على فضلات مطبخه وعلى البقشيش من زائريه وأرباب الحاجات . وإذا تسنح الفرصة يجعل منهم قضاة أو شرطة أو ولاة على القرى أو يتخذهم في خدمته الخاصة حسبما تسمح الوظائف الشاغرة .. وإذا يصبح امرئ في خدمة كبير ، بالرشوة أو الشراء ، وسواء كان خادما أو عبداً ، فانه يدخل منذ ذلك الوقت في خدمة العامة ثم يسعى إلى الارتقاء عن طريق السرقة أو الرشوة » .

ولقد كان الحال في مصر قبل اعتلاء محمد علي العرش ومن بعده أسوأ من هذا ، فلم يكن أحد يعلم مقدار ما كان يعتصب من الفلاحين ، ولا ما كان يسرق من أموال الضرائب وهي في طريقها إلى الخزانة ... لقد كانت العدالة متعلقة بالرشاوى ، والمملكية موضع المحسوبة ، والحياة متوقفة على الحظ . وكان الرأي العام ينظر إلى خيانة الموظفين على أنها أمر عادي ، وينحصر المثل الأعلى في نظره في الإبقاء على ظالم واحد للجيولة دون قيام الكثيرين من الظالمين . ولو تركت لمشايخ القرى القرى حرية التصرف لا تنتهزواكل فرصة لاستغلال الفلاحين الخاضعين لسلطانهم وكان الذين يعينون رؤساء يكررون العملية ذاتها في مناطقهم . ولم تكن الرشوة العيب الوحيد فيهم بل أضيف إليها الجهل ، إذ كان ذلك هو السلاح الوحيد للوظيف ، وعلمه في العادة كيف يسرق متذرعا بالحكمة والحذر .

أما في المحاكم فالرشوة سافرة بوجه خاص وفساد القضاة أمر مشهور ، ونتيجة المحاكمات تكاد تعتمد على معيار واحد ذلك هو الطرف الأقدر على الدفع . وإذا كانت وظيفة القضاء سلعة تشتري ، جرت العادة باستغلالها كمصدر لإيراد بأسلوب أبعد ما يكون عن وازع الضمير . وكان لمحمد علي أسوأ الظن بنزاهة القضاة فأنشأ محكمتين جديدتين بالقاهرة والألكندرية لإصدار الأحكام غير متأثرة بأحكام الشريعة الإسلامية وحدها والالتزامات التي نصت عليها ، وكانتا تتكونان من أعضاء يمثلون جنسيات متعددة ، بدلا من رجال الدين . والغرض من إنشائهما الفصل في المنازعات التجارية وبخاصة ما نشب منها بين المسلمين والمسيحيين ، ويمكن أن نعدهما مقدمة لإنشاء المحاكم المختلطة التي عظمت أهميتها فيما بعد .

وكانت الاجراءات والأساليب المتبعة في أعمال المحاكم الإسلامية متشابهة جداً في جميع أنحاء الامبراطورية ، وتؤكد الأوصاف التي خلفها لنا القناصل الانجليز في تلك الأيام الشوائب الضخمة التي علقت بالنظام القضائي . فالقنصل البريطاني ستيوارت يذكر عن الأحوال السائدة بمدينة سلانيك من أعمال مقدونيا اليونانية ، وكانت لانزال تركية ، أن المحاكم جميعها تميزت بانتشار الفساد والرشوة بصورة غير عادية ، ولم تسكد تبذل أية محاولة لإخفاء حقيقة الحال ، وهي أن في الإمكان شراء قرار المحكمة . وكان القضاة المرتشون يعملون بطريقتين مختلفتين ، فهناك أولا إصدار الحكم في العادة لمصلحة من يدفع الثمن الأعلى . فإذا كانت القضية على جانب أشد من التعقيد عمدوا إلى التأجيل فتقرر المحكمة ، حسبما ترى ، الوقت الذي تنظر فيه القضية وغالبا ما كانت تؤجل لإصدار الحكم لغرض واحد ينحصر في كسب الوقت حتى تتم المفاوضات التي يستعين بها أي الطرفين لديه الاستعداد لأداء الثمن حتى يصدر الحكم في صالحه . ويلاحظ القنصل في تقريره هذا أن الأتراك لم يكونوا وحدهم مسئولين عن هذه الحالة ، بل ان جانباً من المسؤولية يقع على عواتق المسيحيين كذلك . وهنا لا يقتصر الأمر على أعضاء المحاكم ذاتها ، بل تعداه إلى الشعب المسيحي بأسره الذي كان على استعداد للاستفادة من سوء تطبيق القانون واستخدامه ، بالرغم مما كان يجأر به من الشكوى المستمرة بشأن ما يتعرض له من ظلم الحاكمين . ويزداد الأمر وضوحاً إذا طالعنا هذه العبارات الواردة في تقرير لقنصل بمدينة حلب .

فاذا كان ترى ميزة على خصمه اليوناني بسبب الميول الدينية للقضاة ، فان اليوناني ميزة أكبر وهي المقدرة على الدفع . وإذا لم يتيسر للاخير أن يؤيد دعواه بشهادة المسيحيين فمن السهل عليه أن يستأجر في الحال نقرأ من شهود الزور المسلمين وهؤلاء على أتم استعداد لأداء البين على أى شيء لقاء جعل قدره ربالا .

ومع ذلك فهذه التقارير التي خلفها القناصل لا تبين لنا دائماً مدى الفساد الذي اتصف به ممثلو الدول الأجنبية والمصالح الأجنبية أنفسهم . إننا لانكاد نصدق اليوم أن القناصل الأجانب (وليس الإنجليز أقل منهم) أساءوا بصورة سافرة استغلال مراكزهم لصالح مواطنيهم فضلاً عن خدمة مصالحهم المالية الذاتية . ولكن عدة من التقارير الخاصة بذلك العهد تمدنا بتفصيلات متعلقة بهذا الأمر ، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره لا بارد في تاريخ حياته من أن معظم القناصل يسالونيك كانوا يعيشون على بيع جوازات السفر وخطابات الأمان للرعايا المحليين من المسيحيين . وفي سوريا - على حد قول كامل - وضع القناصل ووكلائهم عدداً لا حده من الرعايا غير المسلمين تحت حمايتهم بحجة أنهم وكلاء أو تراجمه الخ ، وذلك بطبيعة الحال مقابل مبالغ معلومة يدفعها الآخرون . وكانوا يصدرون الشهادات بأن البضائع الموجودة بالمحارك جرى بها لاستعمالاتهم الخاصة ، بينما يعلم الجميع أنها برسم التجار الوطنيين . وكان التراجمه في الغالب من التجار الوطنيين الأثرياء الذين لا يعرفون سوى العربية ولا يستطيعون القيام بمهمة الترجمة للقناصل . ولما كان معنى الحماية أن التشريع التركي لا يسرى على أفراد هيئة القنصلية فضلاً عن أسرارهم وخدمهم ، لهذا نجد أن الكثيرين من التجار الوطنيين قد استغلوا الفرصة للحصول على شهادات اسمية بأنهم يعملون في القنصليات ، وهم يدفعون مقابل ذلك مبالغ مرضية . ولقد كان القناصل المحليون ينظرون الى هذه الأفعال على أنها أمر عادي بحيث أنهم أبدوا الاستياء من تدخل القناصل العامين الذين دعاهم محمد علي اليه ، وامتدحوا الإدارة التركية التي كانت أسعد حالا إذا قيست بالإجراءات الزاجرة التي اتخذها ذلك الحاكم من أجل الإصلاح .

هذه الأفعال التي أوردناها لم تكن مقصورة على المحاكم والقناصل ، أو لم يكن هناك في الواقع العمل ميدان من ميادين حياة الدولة والحياة العامة لا يشتري الشيء مقابل دفع عنه . وليس مما يثير الدهشة أن الكنيسة لم تخل من تلك الفضيحة كما كان الشأن تماماً في غرب أوروبا . وبالرغم من هذا فتطور الكنائس الشرقية

حتى العهد الحديث جداً يتميز ببيع الوظائف بشكل لا نجد له مثيلاً في أية ناحية أخرى. فما هو المؤرخ الانجليزي فتلاي يحدثنا بشكل حاسم أنه بعد الفتوح التركية صار بيع الوظائف جزءاً من دستور الكنيسة الارثوذكسية . وعلى كل حال فمن الحقائق الواضحة أن مختلف الوظائف في تلك المنظمة ظلت تباع طيلة القرون السالفة ، وذلك من وظيفة البطريك إلى أدنى وظائف القساوسة الإقليمية ، وفيما يلي طائفة من الأمثلة . ففي سنة ١٨٥٣ دفع شقيق أحد التجار الاثرياء ١٢٠٠٠ من الدوكات لينتخب مكان البطريك إرميا الثاني ، واشترى خلفه المنصب بأربع وعشرين ألف قطعة . وفي سنة ١٩٢٠ طلب المصدر الاعظم من تيموثي الثاني ١٠٠٠٠٠ لانه خلال ثمانى سنوات أنشأ ٣٣٠ وظيفة كنسية مالية . وحصل بطريك آخر على فتوى من شيخ الإسلام تبيح له حق اعتلاء كرسى أسقفية معينة عن طريق رشوة كان يأمل بدوره أن يستردها من دخله . ولقد جمع كوبهام الإحصائيات الطريفة التالية مبينا الاسباب التي تمكن وراء ٣٢٨ وظيفة شاغرة ببطريركية الآستانة حتى سنة ١٨٨٤ وهى هكذا : ١٤٠ عن طريق العزل ، ٤١ بالاستقالة ، ٣ مات أربابها بالسب ، ٢ قتل أصحابها ، وظيفة واحد غرق صاحبها ، ووظيفة واحدة شنت شاغلها . ومن هذا العدد كله أكمل أرباب ١٣٧ منها مدتهم وماتوا ميتة طبيعية . وعلى ذلك فليس ثمة ما يدعو إلى الدهشة إذ نجد تقريراً بالنيابة عن الحكومة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى عن أسباب عدم ثبات مركز بطريركية القدس ، يكشف القناع عن الأساليب التي استخدمها إخوان الصليب المقدس ويدمغها ويستنكرها بقسوة لا عهد للوثائق الرسمية البريطانية بها .

ولم تكن هذه الأساليب الشائنة وفقاً على كنيسة دون الأخرى ، بل إننا لنلقاها بين كافة المنظمات الدينية وبخاصة بين المؤسسات الخيرية الاسلامية وفي صفوف الجالية اليهودية بفلسطين . وفيما يختص بالجماعة الأخيرة نجد الظاهرة واضحة في مسألة نظام الإحسان الذي عمل على الإبقاء على حياة يهود فلسطين حتى نهاية القرن التاسع عشر فالمال الذي كان يجمع لهذا الغرض لم يخضع لأى شكل من أشكال الرقابة والإشراف . وحتى نظام تسجيل الأراضى الذي كان ذا أهمية بعيدة المدى بالنسبة إلى حماية الملكية ، كان مبادة لتلك الأفعال غير المشروعة . ومن تقرير عن الإدارة بفلسطين خلال السنوات الأولى من الانتداب

البريطاني نعلم أن تسجيل الأراضي كان مصدر فساد قبل الاحتلال البريطاني إذ :

« غالباً ما كان يسجل ربع المساحة الحقيقية أو ما دون ذلك وبذا يمكن تجنب أداء ضريبة الأرض . . . وكانوا يلجأون إلى كل شكل من أشكال الغش لتعطيل القانون والتهرب من الضرائب » .

ومن الواضح أن الجشع الفائق عن الحد دافع هام جداً على انتشار الرشوة ،
ولسكنه لا يمكنه كي يقدم لنا تفسيراً صالحاً لمدى انتشار ذلك الفعل وعظم سيطرته .
وينبغي أن نذكر بين الأسباب التي دعت إلى انتشاره بهذا القدر عدم التقدير السليم
لفكرة الدولة ، وانتشار التفكير الضروري الذي لا يعرف حدوداً بخلاف الحال
في البلدان الأخرى . وحتى الوقت الحاضر نجد أن هذه المعالم قد حالت بين
أولئك الذين يستفيدون من الرشوة وأولئك الذين هم ضحيتها وبين الشعور بما تنطوي
عليه من منافاة القانون . وبما ساعد على الإبقاء عليها أن الموظفين غالباً ما كانوا
يحتفظون بوظائفهم لسبب واحد ينحصر في قدرتهم على إيجاد الموارد التي تمكنهم
من شراء تلك الوظائف مرة بعد الأخرى .

غير أن هذه الظواهر ليست مما يتفرد به الشرق . فإذا خرجنا عن نطاق الدين
نجد أن المجتمع الشرقي لم يرق أية معايير قوامها الضمير بحيث يعد الإبقاء عليها كسباً
اجتماعياً بالغ القيمة ، كما يكون اغفالها مما يستتبع الاستنكار الأدبي أو الحرمان في
ظل ظروف معينة من الحقوق الأدبية والمادية . هذه هي الحقيقة التي لعبت دوراً
هاماً في ذلك الإقليم . أن الاحترام الذي كان يحظى به الفرد كان يتوقف على إيمانه
بالإسلام أو إيمانه إلى إحدى الجماعات الدينية الشرقية ، وليس على مسلك اجتماعي
معين أو حتى على الأمانة والنزاهة فيما يتعلق بالشئون العامة أو المسائل المالية ،
وهي الصفات التي كانت واضحة بالنسبة إلى بعض الطبقات في الغرب أو صارت
أشبه بطبيعة ثانية لديها . أن مثل هذه الصفات شرط أولي لا بد منه لكي تنشأ تلك
العقلية التي تعد من الأمور المحلة بالشرف أن يعتدى المرء اعتماداً لا وازع له من الضمير
على تلك القواعد والنصوص التي فرضها الإنسان على نفسه ، وهو الاعتداء الذي
يستهدف صاحبه من ورائه تحقيق الأثر الذاتي . ولم يحدث التغيير إلا حين نبئت
بذور فكرة الدولة ، تلك الفكرة التي ظلت حتى ذلك الوقت غير ذات تأثير مباشر

على الفرد . ولقد أخذ مجال الرشوة يضيق نوعاً بسبب غلبة الفلسفة أو المذهبية القومية والتي أخذ الشعور بها يزداد نمواً منذ الحرب العالمية الأولى ، كما يرجع تضاؤل شأن الرشوة إلى انتشار الفكرة التي ترى في الدولة جوهر الصورة القومية لحياة الجماعة ، وإلى بعض ما اتخذته السلطات بالدولة من إجراءات عنيفة . حقيقة حدثت نكسة بسبب الحرب الأخيرة وذلك في متابعة الحملة على الرشوة وعادت الشرور القديمة إلى الحياة على الأقل طيلة مدة الحرب . إلا أننا لم نعد نلقى الرشوة صريحة واضحة في جميع ميادين الإدارة والمحاكم وبالقدر الذي كانت عليه قبلاً من الانتشار . وحيث لا يزال العيب قائماً فانهم يعملون على إخفائه ولا يبدو للعيان إلا في المحاكمات التي تجرى من وقت لآخر بالنسبة إلى الموظفين والمدنيين المذنبين . ومن الأمثلة الدالة على الأهمية العاجلة للمسألة الآن المقترحات التي تقدم من وقت لآخر بشأن التأكد من ممتلكات الموظف قبل أن يشغل وظيفته ، بمعنى أن يعاقب كل موظف تزيد ممتلكاته زيادة لا تتناسب مع دخله المشروع وقد أصدرت الحكومة التركية أوامر بهذا الصدد ، ولكن النجاح الذي أصابه مثل هذا الاجراء لا يزال موضع الشك طالما هناك طرق وأساليب لإخفاء الثروات المتجمعة ، وأهم من ذلك طالما أن الاحساس بالواجب العام ليس من القوة إلى الحد الذي يحول دون وقوع الشر ذاته .

ان اقتباس المثل الغربية واتساع نطاق المهام التي تضطلع بها الدولة جعل من المحتوم ظهور التنوع في الجهاز الرسمي وازدياد مداه ، ومن الظواهر البارزة زيادة عدد أفراد البيروقراطية العثمانية خلال القرن التاسع عشر وحده ، كما تضاعف الاتجاه ذاته في الدول التي قامت بعد انحلال الإمبراطورية . ولم يقتصر الأمر على حلول التخصص محل التقسيم البدائي الذي كان يجعل من الإدارة فروعاً أربعة أو خمسة رئيسية وهي الحرب والبحرية ، والزراعة ، والتجارة والشئون الخارجية ، والشئون الداخلية والتعليم ، بل أن الإدارة اعتراها تحول أساسي من حيث أساليبها واجراءاتها . لقد جرت العادة خلال أجيال كثيرة أن يتولى الحاكم إدارة الشئون العامة في مكان عام يفد إليه في سر وحرية أصحاب الالتماسات والمراقبون ، ولم تكن القرارات الصادرة بحاجة إلى دراسة متخصصة مبدئية للقضية . هذا الشكل

البسيط إلى حد يحسد عليه زال لتحل محله تدريجاً في معظم البلاد الشرقية طريقة أخرى في معالجة الأمور عن طريق المصالح المتخصصة . وإن الشخص الذي لا تتوافر لديه دراية بالموضوع ليروعه أى كتاب سنوى حديث يتضمن قائمة بمصالح أية حكومة شرقية وفروعها ، ولا يكاد يكون هناك فارق بينها وبين البلاد الغربية من حيث إكمال الفروع الفردية التى تتكون منها الإدارة . ومن حيث العدد والجهاز الإدارى قد بلغ الشرق الآن درجة رائعة .

الفصل الخامس

التغيرات في الحكومة المحلية

لا تدع لنا المصادر إلا قدراً يسيراً جداً من الشك حول الروح الإدارية ونزاهة كبار الموظفين وكبار القضاة ورجال الدين في دولة كانت على هذه الصورة ، فلا عجب أن نجد إذن عيوباً واضحة أقرها القانون والعرف في الإدارة المحلية وفي علاقتها بالسلطات المركزية . وكان من المحتم أن تؤدي هذه النقائص إلى تصدع خطير في بناء الدولة حالما يهب الشعب بسبب رفض إشباع حقوقه ورغباته . وقد تعرض صرح الرقابة السياسية في ولايات الامبراطورية العثمانية إلى تغيير شامل خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر فقد كانت الحالة السائدة في بداية القرن عبارة عن المرحلة الختامية من تطور أدى إلى انقسام السلطة المركزية ونفوذها في ولايات الامبراطورية بسبب الضعف الذي اعترى حقوق السيادة ، وهو الأمر الذي يشابه الأحوال التي بالبلدان الإقطاعية الأخرى .

ونعلم أنه على أثر الفتوح الجديدة عمد السلاطين الأتراك إلى مكافأة أعيان الدولة وكبرائها بضرائب تلك الأقاليم مقابل قيامهم بتقديم المعونة العسكرية ، فكان على هؤلاء الإقطاعيين في أول الأمر ، لقاء ما يجبون من ضريبة الأرض وغيرها من صنوف الإيرادات ، أن يقدموا عدداً مخصوصاً من الجنود . ولكنهم ما لبثوا أن عملوا على التخلص من هذا الواجب بأن يدفعوا جزية للباب العالي ، ثم أصبحوا حكماً فعليين بفضل ما كان لهم من سلطان في أقاليمهم ، وبهذه الطريقة قامت إمارات صغيرة بالأقاليم ، وصارت جهات كثيرة من الأناضول وسوريا ولبنان والبلقان مملكتاً أو مزارع لأسرات حاكمة صغيرة . وكذلك نجد بالمثل الأسرات التي كان شرف الرياسة القبلية فيها وراثياً تحكم بلاد العراق وكردستان وهي بلاد أقامت بها جماعات من القبائل التي ارتبط بعضها ببعض . وكانت تلك الحقوق المتعلقة بالسيادة تربو إلى حد بعيد على الإقطاعات العسكرية التي نصت عليها الأنظمة التركية مثل الذمة والطار في الأصل ، وأدت من الناحية العملية إلى

انحلال الإمبراطورية وانقسامها إلى عدد كبير من مناطق إقطاعية إما مستقلة أو تربطها بمركز الإمبراطورية رابطة واهية .

ومن السهل أن تصور تأثير هذه الأحوال على النظام القائم بالأقاليم ، فقد كان حكام دمشق وعكا وبغداد الذين يعينهم السلطان لا يعدو أمرهم أن يكونوا ثواراً وعصاة وذلك في بداية القرن ، وكان حكام إنطاكية وحلب مرده قساة القلوب . في تلك الأيام كان إعدام غنى والاستيلاء على ممتلكاته من الأمور العادية التي تقع كل يوم . وكان من المألوف لدى الباشوات عند وصولهم إلى أحد الأقاليم أن يطيحوا برؤوس قليلة كوسيلة لإقامة سلطانهم . وتحدثنا التقارير عن أواخر أمراء أروزم الإقطاعيين أنهم لم يدخلوا مدينة كبيرة دون أن يصحب الواحد منهم ٣٠٠ من الفرسان ، وكان الأمير نفسه يجلس بهيئة ملوكية على ظهر جواده وتكاد تصل أكام جلبابه إلى الأرض ، وتسكنى كلبة منه كي ينقض اتباعه على كل من يعترض طريقه فيقطعوه إرباً ، أو ليحملوا فتاة جميلة تضم إلى حريمه . ولم تكن هناك طبقة قوية النفوذ تستطيع الوقوف في وجه هذا الاستبداد المحلي . ومن المفهوم أنه ما كان في استطاعة أهل الريف أن يبدوا أى مقاومة ، إلا أن المدن ذاتها لم تكن بها كذلك ثمت مقاومة ، بصورة منظمة أو مطردة ضد أولئك المستبدين .

ويعزى إلى السلطان محمود الثانى أول محاولة للتدخل في عالم الاستبداد هذا والحد من سطوة الأوتوقراطية المتطرفة من جانب أمراء الأقاليم وسادتها ، ولم تقل الأساليب التي لجأ إليها عن ذلك بعدا عن نوازع الضمير ، وبهذا لا يختلف كثيرا عن المستبدين السابقين ، شأنه في ذلك شأن محمد على الذي كان يحاول في ذلك الحين إصلاح الدولة المصرية ورفع شأنها .

وقد استخدمت بالشرق منذ قديم الزمان وسائل كهذه للقضاء على الخصوم السياسيين ، كالاغتيال والقتل بالسم أو الإغراق في اليم . وكانوا كذلك يعمدن إلى مصادرة الأملاك ، فضلا عن القتل العمد للعارضين الذين يدافعون عن أنفسهم . وإذا أبعدنا من حسابنا ما للسلطان محمود الثانى من مصلحة مالية في إصلاح الخزانة واجتثاث جذور الفساد والرشوة في جباية الضرائب ، فقد كانت إصلاحاته تهدف أولا وقبل كل شيء إلى تقييد سلطة الباشوات ، ولهذا حرم تنفيذ عقوبة الإعدام دون موافقة الآستانة ، كما عُيِّن موظفون محليون للاشتراك

في إدارة المدن الكبيرة تحت إشراف الحكومة المركزية وذلك بدلا من الأعيان الذين درج أهل المدينة على انتخابهم . وبرغم المقاومة الكبيرة التي غالبا ما انتهت بالثورة ، واصل محمود السير دون شفقة أو رحمة في طريقة نحو تحطيم قوة الأمراء الإقطاعيين وكبار ملاك الأراضي ، وذلك بالسجن أو القتل أو التهديد ، كما كان القضاء على الانكشارية خطوة جريئة أتاحت الفرصة لالغاء النظام الإقطاعي بأسره في الامبراطورية العثمانية . وفي سنة ١٨٣١ حرم كبار الأمراء من اقطاعياتهم واستردت الدولة ملكية الأراضي بعد تعويض أربابها بدخل سنوي . وأخيرا جاء تقرير الخدمة العسكرية الاجبارية بالنسبة إلى جميع المسلمين في عام ١٨٣٩ فهباً المقدمات اللازمة لإنشاء جيش شعبي يستطيع الاضطلاع بالمهام التي كانت تؤديها قبلا الفرق المحبزة على الأساس الإقطاعي .

أجهزة الإدارة المحلية والاقليمية

بعد إلغاء النظام الإقطاعي بالأقاليم النائية ، وتقييد سلطات الحكام في كافة أنحاء الامبراطورية عن طريق مركز الإدارة . لم يبق سوى الميدان الفسيح المتصل بإعداد الوسائل التي تسكفل تمثيل الشعب ومصالحه في النظم الرئيسية التي تتألف منها الحكومة المحلية . ولم تؤد الخطوات الأولية التي اتخذت في هذا الصدد خلال عهد محمود الثاني إلا إلى تصحيح يسير في الأحوال القائمة إذ ذاك .

وفي عهد خلفائه أنشئت هيئات تمثيلية بالأقاليم والوحدات الإدارية الأصغر شأنًا والمدن ، كما عملت قوانين ١٨٥٢ ، ١٨٥٨ ، ١٨٦٤ إلى حد كبير على تهيئة الأسس التي قام عليها نظام الإدارة الإقليمية الذي ظل سائداً في الامبراطورية العثمانية حتى نشوب الحرب العالمية الأولى . وبمقتضى ذلك النظام قامت جمعية إقليمية عرفت باسم « مجلس الامة » في كل ولاية وهي أكبر وحدة إدارية بالامبراطورية ، ويتكون ذلك من ممثلين يختارهم الأهالي من مسلمين وخلافهم ولكل قسم من أقسام الولاية الحق في أن يعث بمندوب يمثله . وتجتمع الهيئة مرة واحدة في السنة بعاصمة الولاية تحت رئاسة الوالي ويدوم دور انعقادها أربعين يوما ، ويصبح الاجتماع قانونياً إذا حضره ثلثا الأعضاء . وشملت مهمة الإدارة الإقليمية مناقشة

مسائل متنوعة كأنشاء الطرق ، وبناء المنشآت العامة ، والزراعة والتجارة ، والتعليم . والى جانب الجمعية الإقليمية قامت « مجالس الإدارة » بجمع الوحدات الإدارية الأكبر مساحة ، ووظيفتها استشارية تنحصر فى معاونة الحكام على أداء واجباتهم . وتتكون هذه المجالس بالانتخاب والتعيين ، وهذا الأمر الأخير ينصب على البعض بحكم الوظائف التى يتولونها ومنهم المفتى والقاضى الشرعى وأمين بيت المال والرئيس الإدارى فى الجهة . أما الأعضاء المنتخبون فهم فى العادة ثلاثة يمثلون المسلمين والى جانبهم ممثلون للطوائف غير الإسلامية طبقاً لعددها . وجرى العادة أن يتولى الرئاسة أكبر موظف إدارى بالجهة وهو « المتصرف » بطبيعة الحال . وكانت وظائف المجلس إدارية وقضائية ، ويشمل النسخ الأول شئون الضرائب والأعمال العامة وتسجيل الأراضى وتنفيذ احتكار الطباقي وما الى ذلك ، بينما انحصرت الناحية القضائية فى فحص التهم التى يوجهها الشعب الى موظفى الحكومة ، ومقاواة الموظفين ، وتسوية الخلافات بين المصالح الحكومية . ومن هذه الناحية القضائية كانت تلك الواجبات أشبه بما تضطلع به المحكمة الإدارية . وكان اختيار الأعضاء عن طريق التعيين من جانب خازن بيت المال ورؤساء الطوائف الدينية المختلفة . ويشترط فى المرشح أن يكون من الرعايا العثمانيين وأن يدفع ضرائب سنوية لا تقل عن ١٥٠ قرشاً ، وفى الثلاثين من عمره . وهذه المجالس ذات الوظائف الاستشارية الى حد كبير ، قامت جنباً الى جنب مع الجمعية الإقليمية فى كل ولاية وفى الوحدات الإدارية المتوسطة الحجم . والى جانبها نلقى « مجالس النواحي » فى الوحدات الإدارية الصغيرة يرأس كلا منها المدير ، ويعقد المجلس أربع اجتماعات فى السنة يدوم كل منها أسبوعاً فى العادة ويعالج المسائل ذات الأهمية المحلية كالتعليم وبناء الطرق الخ .

وبفضل تأثير الأفكار العربية توافرت بالمدن ميسول ترمى الى تمثيل مصالح الأهالى . غير أن تحقيق هذا الاتجاه بشكل أرقى لم يحدث إلا بعد الإصلاحات التركية التى أدخلت فى منتصف القرن التاسع عشر ، فكان أعضاء المجلس البلدى يختارون بالانتخاب المباشر لمدة أربع سنوات ويتراوح عددهم ما بين ستة أعضاء وأثنى عشر عضواً حسب حجم المدينة . ومن صفوف هؤلاء تعين الحكومة رئيساً للمجلس هو وحده الذى يصرف له راتب لقاء عمله ، بخلاف الآخرين الذين يعدون

العمل أمراً شرفياً . وكانت العضوية تسقط عن نصف الأعضاء مرة كل عامين ليحل محلهم ممثلون جدد ، وبشترط في الأعضاء أن يكونوا من ملاك الأراضى . وجرى العادة أن ينعقد المجلس مرتين كل أسبوع ، ويرأس العمدة الهيئة التنفيذية وله أن يعين الموظفين بموافقة المجلس ، وانحصرت وظيفة المجلس في الإشراف على أعمال البناء ونظافة الطرق والإنارة ورقابة الأسواق وقيد المواليذ والوفيات وشئون الصحة العامة وما إلى ذلك .

وكان التصويت حقاً لكل عثمانى الجنسية من تخطى الخامسة والعشرين من العمر إذا أقام في مدينة وكان يدفع ضريبة عقارية لا تقل عن خمسين قرشاً في السنة ومن أصحاب السمعة الطيبة . أما مؤهلات المرشح فتشمل بلوغ سن الثلاثين ودفع ضريبة سنوية قدرها مائة قرش . أما إيرادات المجلس البلدى فصدرها الدخولية وغيرها من الرسوم البلدية .

وإذا نظرنا إلى ادخال نظام الهيئات التمثيلية من الناحية القانونية واضطلاعهم بوظائفه من الناحية الواقعية فينبى هوة بالغة الاتساع بين الأمرين . فالتقارير المعاصرة ، وبخاصة ما خلفه لنا منها المراقبون الغربيون ، تحدثنا جميعها ، باستثناء قلة منها ، عن عدم جدوى ذلك التنظيم الجديد . فمن تقرير عن مداولات مجلس بيت المقدس في منتصف القرن التاسع عشر نقرأ أن الأعضاء نادراً ما كانوا يعبرون عن معتقداتهم :

« ولم تكن قد توافرت بعد صفات الشجاعة الأدبية والزاهة وشعور الشرف وحب العدالة وغير ذلك من الفضائل المدنية . ويكون المسلمون الأغلبية الكبيرة ، أما المسيحيون واليهود فأكثر جبناً وأقل عدداً ، والطبقات الدنيا لا تزال تشعر بالرهبة من الطبقات الأعلى منزلة ، وذلك فضلاً عن أنه كان في الإمكان رشوة أى إنسان . ونادراً ما كانت تؤخذ الأصوات على المسائل إذ يؤثر المعارضون التزام جادة الصمت » .

وفى كثير من الحالات أتاح وجود المجلس للباشا الفرصة كي يكسو تصرفاته رداء الشرعية . وقبل ادخال ذلك النظام كانت إدارة المدينة تستطيع أن تلجأ فى نهاية الأمر إلى الباب العالى مباشرة .

« أما الآن فالباشا يتخذ جميع الاحتياطات ولا يفعل شيئاً دون أن يوقع المجلس على الوثائق ويختتمها ، وليس من العسير على الباشا أن يحصل على هذا التصديق عن طريق محاسبيه

في المجلس . وهذه الوسيلة صارت قوته أكثر مناعة عن ذي قبل ، فهو يفعل ما يشاء ، وكل ما يحرص عليه أن يثبت أن أفعاله تمثل إرادة المجلس . وهذا أصبح أقل مسئولية عن ذي قبل ، وظلت الأمور على ما كانت عليه . لقد ترك السلطان في أيدي الأفندية الأقوياء الذين لا يزالون يرعون مصالحهم على أحسن ما يكون كما كان الحال من قبل » :

ولدينا أوصاف مماثلة عن أقاليم أخرى . فالقنصل البريطاني باركر ، الذي أقام بالشرق أكثر من أربعين عاماً ، يوجز تجاربه في العبارات التالية :

« بعد أن أقمت عشرين عاماً على اتصال بهذا المجلس في المسائل العامة والخاصة حيثما أمكننا أن نعلن حقاً أنه ، برغم استناده إلى مبادئ يتم ظاهرها عن الحرية ، أفسد وأنس امتياز منح في بلد لم يكذب يخرج من الفوضى كما كان حال الإمبراطورية حينذاك » .

إن الصعاب التي حالت دون التعاون بين السكان وإقامة نظام صحيح للحكومة المحلية في بلد شرقي قد أدركها المصلح المصري محمد علي قبل ذلك بعقود والذي حاول التغلب عليها بوسيلة جديدة بالنظر . ففي عام ١٨١٩ قام بأول محاولة إذ أنشأ لجنة من سبعة أشخاص للنظر في العمليات الإدارية الجارية بين الخزانة والتجار الأجانب قبل عرضها عليه ليصدر قراره بشأنها . ولم تمض سنوات قلائل حتى أوجد هيئات أكبر تتكون من أهم الموظفين المدنيين والعسكريين يعاونهم مشايخ القرى ، لمناقشة التدابير التي تتخذ لإلغاء المساوىء القائمة وتحسين مركز الفلاحين ، وظل ذلك المجلس يجتمع لمدة طويلة في جلسات سرية ليلة بعد أخرى ، ثم طبق هذا النظام في سوريا بعد ذلك بحين على نطاق أصغر ولم تنقض سنوات حتى أصبح الرؤساء الدينيون وممثلو طوائف التجار أعضاء في المجلس الأعلى ، وطلب في الوقت ذاته من حكام النواحي أن يختاروا مشايخ القرى من كل ناحية ليمثلوا فلاحها بالمجلس .

ولقد تفاوت الحكم حينذاك على المحاولات التي قام بها محمد علي ، فعدها البعض مظهر آ غير صادق يراد إبرازه أمام الرأي العام الأوربي ، بينما نظر لآليها فريق آخر على أنها محاولات جديدة لإدخال النظم التمثيلية في الحكم . ويرى دودويل أنها لم تكن هذه أو تلك ، ففي الشرق الأوسط يتولى تنفيذ المسائل الإدارية لفيف من الموظفين الذين يضطلمون بمناقشتها أمام الباشا شخصياً أو أمام شخص آخر من ذوى المسكنة العالية . وكانت المناقشات تجري علناً في حضور أرباب الالتماسات والمراقبين ، ومن هنا لا يعدو ما عمله محمد علي أن يكون امتداداً لتقليد قائم ، كما كان في الوقت ذاته ، يتوقع منه بعض النفع لإدارته عن طريق التطبيق الحذر لبعض الأساليب الحكومية السائدة في الغرب .

ومهما قيل بشأن سلامة ذلك الشكل من أشكال تمثيل الشعب ، فإن قيمته في تثقيف الشعب بالنسبة إلى المستقبل كانت عاملاً هاماً في تطور الحكومة المحلية . وهذا ينطبق على محاولات كثيرة لإنشاء هيئات محلية ، كما ينطبق على العمل الذي تؤديه أمثال تلك الهيئات مما يمكن ملاحظته بدرجة متزايدة داخل أراضي الإمبراطورية العثمانية منذ منتصف القرن التاسع عشر . وحتى إذا لم تكن تلك الهيئات شيئاً مذكوراً في غالب الأحيان ، بل كانت صورة هزلية لما في أذهان الذين ابتدعوا نظام الحكم المحلي في بلاد أخرى ، فإنه لا ينبغي لنا أن ننقل من قيمة تأثيرها على التفكير السياسي والاجتماعي في بلد على ذلك القدر من التأخر من حيث الوعي السياسي والاجتماعي ويعاني وطأة الركود العميق في الحياة العامة .

التكوين الاجتماعي والسياسي للسلطان :

هناك أسباب متصلة بتكوين السكان تفسر لنا كيف انه لم يكن من المستطاع أن تحقق الآراء الجديدة المتعلقة بالحكم الذاتي أى درجة من النجاح السريع ، فالأدلة التي ترجع إلى العقود الأولى من القرن الحالى لا يزال تثبت بوضوح أن الأحوال الحقيقية المتعلقة بالسلطة فضلاً عن التركيب الاجتماعي والسياسي للسكان في الأقاليم ، ظلت بعيدة عن التأثير بأجراءات الإصلاحات وتدبيره . فمن هم الذين كانت يدهم القوة السياسية ، والذين كان لهم التأثير الحاسم على الإدارة المحلية والإقليمية ؟

تعالج اللجنة الملكية لفلسطين في تقريرها لعام ١٩٣٧ الأحوال السياسية هناك قبل الحرب العالمية الأولى ، فتصف النظام التركي حينذاك بأنه استبداد يخفف منه إلى حد ما نقل السلطة إلى الأسرات السورية الرئيسية ذات الممتلكات الواسعة بفلسطين ، ، ولم يختلف الحال عن ذلك في سوريا والعراق ومصر . فالجالس البلدية بالمدن ميدان اختص به كبار الملاك في المدن والريف ، ولم تعرف تمثيل أرباب الحرف وطوائف العمال بوجه عام كما كانت هذه الهيئات ذاتها تحول دون وقوع أى تغيير يتناول تكوينها وتشكيلها . ولذلك كان من المستحيل وجود تمثيل حقيقي لكافة طبقات السكان بدون فتح ثغرة في هذا التركيب السياسي . هذه النتيجة التي وصلنا إليها تدفعنا إلى التساؤل عن نوع الطبقات التي تدار مصالحها وتوجه على هذا النحو المنافي للديمقراطية والمخالف لنظام الدولة .

ولدى الإجابة عن هذا السؤال تقابلنا أولاً والاستقرائية، من ذوى الثراء من يجوز أن ندعوهم « أعيان الشرق » وكانت مصالحهم المادية على وجه العموم تحددها وتعينها ممتلكاتهم الزراعية التى سبق أن حصلوا عليها على هيئة إقطاعيات أو عن طريق الالتزام ، ثم عمّدوا بعد ذلك — وبخاصة خلال القرن التاسع عشر — إلى استغلال ضيق الفلاحين والمستأجرين واشتروا أرضهم . وفضلاً عن هذا كان لتلك الطبقة تأثير ونفوذ فائق في الهيئات التمثيلية المحلية كما يستدل من الملاحظات التالية لأحد المعاصرين :

« فأعضاء المجلس دائماً من ملاك الأراضى (الأتراك) الأغنياء . . . وهم من الناحية العملية يحكمون البلاد لما فيه نفعهم ، ويتحدون دائماً فيما بينهم حين يتقدم اقتراح يتعارض مع مصالحهم المشتركة مهما كانت نفوسهم تنطوى في السر على روح العداء بعضهم إزاء بعض . ولقد قال لنا الحاج حالف أغا أحد الأعضاء البارزين في مجلس انطاكية : « إننا نبغى بقاء الناس في حالة جهل واستبداد حتى تتمكن من حكمهم ، وإلا كيف تتمكن من أن تحكمهم ؟ » . . . وإننا لنستطيع أن نذكر حالات كثيرة من الاستبداد والظلم والعنف بما ارتكبه هذا الرجل تحت ستار المضبطة القانونية دائماً . »

وبينما نجد النبلاء بالبلدان الغربية غالبوا ما حملوا لواء الفكرة القومية ، بل وكانوا أحياناً في الواقع من الرواد في تربية الجماهير والعمل على تقدمها ، قاومت طبقة النبلاء بالشرق بوجه عام إنشاء دولة حديثة ووقفت من الوظيفة القومية التى تضطلع بها الدولة موقفاً ينم عن العداء أو على الأقل عن عدم الاكتراث . فصالح هؤلاء النبلاء ، أو على أفضل الوجوه مصالحهم في تحقيق الرخاء المادى لطبقتهم ، مما لم يدع محلاً لآى اعتبار آخر أو أية مشاعر أخرى . هذه الطبقة وأدت أى إحساس بالواجب أو بخدمة الدولة ، وأمانت أى لون من الشهامة وروح الفروسية مما كان يميز أشرف أوروبا عند بدء تطور الدولة القومية . حقيقة نظر بعض الأشراف الأوربيين بعين الخوف أو الاستياء إلى نمو الدولة القومية إذ يؤدى هذا الأمر بالضرورة إلى الانتقاص من امتيازاتهم ، إلا أن الكثيرين من الكونتات والتشييك والبارونات من أهل بلاد البلطيق وبروسيا والأعيان الهنغارين كانت لهم نظرة إلى واجب الإخلاص للدولة وإلى الفلاحين والمواطنين في مناطقهم

تختلف تماماً عن مثيلتها لدى أمراء الإقطاع وملوك الأراضي في الامبراطورية العثمانية ممن لم يتساموا قط عن الشعور القبلى والمصلحة الطائفية الذاتية .

ومن الصعب مقاومة الاغراء الذى يدفعنا إلى أن نعزو ما أبداه النبلاء ، كطبقة اجتماعية ، من عدم اكتراث مطلق بالحاجيات الإنسانية ، إلى صفة خاصة امتاز بها نظام الحكم التركى ونقصد بذلك تكوين جماعة الموظفين وقواد الجند من صفوف غير المسلمين ، ذلك التقليد الذى أخذ به ذلك النظام فى المراحل الأولى من حياته . هؤلاء الآخرون هم كلاب الحراسة الذين انحصرت مهمتهم فى حمل رعايا السلطان على التزام جادة النظام وفى إبعاد خطر الدول المجاورة عنه . وقد أسهب H. A. Lyber فى كتابه د حكمة الامبراطورية العثمانية فى عهد السلطان سليمان القانونى ، ومن بعده A. J. Toynbee فى كتابه د دراسة التاريخ ج ٣ ، فى بيان المغزى الهام لهذه الناحية كما يفسروا لنا كيف أن حفنة من البدو أخرجوا من مراعيهم الأصلية وألحق بهم فى بيئة غريبة عنهم ، لم يقف بهم الامر عند حد البقاء وإنما استطاعوا فى الواقع فرض سلطانهم على مجتمع مسيحي كبير .

إلا أنه يحق لنا كذلك أن نرى فى هذه الاداة الغريبة ، أى تلك الطبقة الحاكمة والى قوامها الرقيق المنزوع من موطنه ، أحد العوامل الرئيسية التى يعزى إليها الضعف الاجتماعى الذى انتاب الإمبراطورية العثمانية . لقد كانت مهنة الحكم موقوفة ومقصورة تقريباً على نفر من غير المسلمين سواء أكان آباء أو أئام الكفرة من رعايا السلطان أم لم يكونوا كذلك ، بينما اقتصر أمر الرعايا المسلمين على شغل الوظائف الدينية ولو كانوا من أبناء الأعيان العثمانيين الذين يقفون مع السلطان أمام الله على قدم المساواة والذين هم إخوانه فى السلاح ، بل وأقرانه من حيث المركز الاجتماعى إلى حد ما . وفى هذه الحقيقة إنكار متطرف ويدعو إلى الدهشة إذ كان المتوقع بطبيعة الحال أن يحرم أهل البلدان المغلوبة على أمرها من الاضطلاع بالحكم . ولكن إذا توافرت المقدرة على تطبيق هذا التحريم كما حدث فعلاً خلال قرنين من التاريخ العثمانى (١٣٦٥ - ١٥٦٣) فإن نفعه ظاهر . فالنظام الذى اتبعه العثمانيون من حيث تدريب هذه الكلاب الحراسة الآدمية فرض أعباء ومطالب شديدة على الطبيعة البشرية لا يستطيع احتمالها غير الفرد الذى انتزع من بيئته الاجتماعية المتوارثة . ومن بين تلك المواد التى تحت تصرف الباديشاه كان

أصبحت قياداً أبناء رعاياه من الأمراء الإقطاعيين الأحرار الذين امتلأت نفوسهم بالكبرياء التي ترجع إلى الجنس والدين وصلاتهم المحلية وتضامهم العائلي .. ومن هنا جاء تحريم استخدام المسلمين الأحرار ، وهذه السياسة الفاسية بررتها النتيجة ، ذلك أنه على أثر دخول هؤلاء المسلمين الأحرار في البيت (الحكم) انهار النظام القائم . وفي الوقت الذي انكسر فيه هذا النظام بسبب الضغط الواقع من جانب الأعيان الإقطاعيين المسلمين الذين أرادوا أن يشاركوا الطبقة الحاكمة امتيازاتها ، كان نفوذ الأخيرة وأساليبها للسيطرة قد ثبت جذوره وامتد إلى الأعماق ، وصار من التقاليد الثابتة عدم الاكتراث المطلق بحاجيات الأهليين .

فاذا انتقلنا إلى الطبقة الثانية ، وهي الطبقة المثقفة التي لعبت دوراً عظيماً في تكوين الدولة الأوروبية الحديثة ، اتضح لنا أن هذه الفئة في الشرق الأوسط والتي كانت صغيرة من الناحية العددية ، لم تستطع أن تفرض ذلك الأثر الذي كان للمفكرين في الدول القومية الأوروبية . فدنيا العلم الزاهرة التي نمت بأوروبا منذ عصر النهضة لم يكن لها وجود في الشرق . وإذا خلفنا وراءنا التفكير المدرسي والديني فإن أسلوب البحث العلمي بالغرب حرك العقول وحملها على نقد التراث الذي خلفته العصور السابقة ، وفتح آفاقاً جديدة في ميدان المعرفة . أما في الشرق فإن نمو هذا الاتجاه العقلي عرقله ما كان من سلطان كبير لرجال الدين الذين كان من صالحهم كالعادة المحافظة على التقاليد الدينية والسياسية والعلمية ، والذين بذلوا كل جهد كي يخفقوا أية إمارات وعلامم تشف عن نمو فكرة جديدة عن الدولة والسياسة . وهنا نجدهم يفترون بشكل واضح عن أمثالهم بالغرب ممن كانوا يمجدون لذة في المعرفة والتقدم ، والذين كانوا الطبقة التي غالباً ما أثرت تأثيراً حاسماً في الأفكار الثورية في الميادين السياسية والاجتماعية . وهنا في الشرق لم يأت الدافع من ناحية هاتين الجماعتين ، أي المثقفين ورجال الدين .

ونفس الفارق واضحاً بصفة خاصة فيما يتصل بمركز الطبقة الوسطى السياسي والاجتماعي . فنحن إذ ندرس التطور بالمدن الشرقية نحاول البحث عبثاً عما كان بالمدن الأوروبية خلال العصور الوسطى من أفرادها ذوي الشعور بالذات ، ومن أهل الحرف المتكبرين الذين حددت نقاباتهم إلى عدد كبير مصير المدن التي يقيمون فيها ، لا من الوجهة الاقتصادية فحسب . بل والسياسية أيضاً . وعبثاً كذلك نبحث

عن خلفائهم المحدثين من الرواد وحاملى لواء الثورتين الصناعية والمدنية . أما بالشرق فأهل المدن وأرباب الحرف عنصرو له أهميته من الناحية الاقتصادية ولكن لم يكن لهم نفوذ سياسى . وحتى بعد أن أخذ التحول الكبير فى أساليب الانتاج يهدد صرح المجتمع الشرقى ، نلقاهم محافظين شديدى التسك بالاشكال التقليدية فى ميدانى الحياة والاقتصاد ، وعاجزين عن تغيير مركزهم عن طريق قوتهم حتى يكون لهم نصيبهم فى إدارة الشؤون السياسية . ولهذا نجد وظيفة المنظم فى المجتمع الاقتصادى الشرقى خلال ذلك العصر تنتقل باطراد إلى أيدى عناصر من غير أهل البلاد ، من اليونانيين والأرمن واليهود والأوربيين ، وقبلنا نجد بين العرب والأتراك أولئك المنظمين من الطراز الذى خلق فى أوربا ، إلى درجة ليست باليسيرة ، الأحوال والظروف الملائمة واللازمة لممارسة نشاطهم ، ويرجع نجاحهم فى هذا إلى نفوذهم السياسى .

واخيراً نأتى إلى الفلاحين وهم أساس السكان هنا كما فى أى مكان آخر إذا اعتبرنا الناحية العددية . ففى الماضى القريب جداً ، إن لم يكن فى الوقت الحاضر ، يصدق عليهم القول بصفة خاصة بأنهم لم يكتثروا بالدولة ، ووقفوا منها موقف المعارضة والمقاومة ، وأبدوا إزاءها العداوة والخوف وعدم الادراك إذا ما دعيتهم إلى أداء واجباتهم . وأن كل من أتاحت له الفرصة لملاحظة خطة أهل الريف فى الإمبراطورية العثمانية ليروعه ركودهم السياسى الشديد وميلهم إلى النظر إلى الدولة على أنها مجرد أداة أو جهاز لجباية الضرائب أو ابتزازها ، كما انعدم تماماً شعور الولاء الوطنى نحو الدولة وشعور التضامن بين جميع المواطنين الذين يستظلون بلوائها . وتقرر Mrs. Finn فى الوصف الذى خلفته لنا عن الفلاحين الفلسطينيين منذ جيلين مضياً أنه لم يتوافر لديهم أى شعور بالوحدة أو أى لون من ألوان الروح القومية . ونقرأ فى وثيقة حكومية تاريخها سنة ١٩٣٨ إنه :

ليس للفلاح ثقة فى أية حكومة فهو ينظر إلى أى عمل من جانبها على انه حيلة لا بتراز قدر أكبر من الضرائب أو لتحقيق غاية شريرة أخرى :

فاذا كان هذا حال منطقة ظلت دائماً مفتوحة الأبواب أمام المؤثرات الغربية ، فمن السهل أن نتخيل عقلية الفلاحين فى الجهات الثابتة من الامبراطورية العثمانية المتزامية الأطراف . هذا الموقف غير السياسى والذى لا يتفق مع فكرة الدولة نلقاه

فلقاه أشد وضوحاً على وجه الخصوص في صفوف البدو الذين يعد ادماجهم في الدولة ذات الإدارة المركزية من أصعب المهام السياسية التي تواجه الدولة الموحدة اليوم . فهنا يتحول موقف الفلاحين السلبى إلى عداء نشيط ، وتثبت ضرورة اتخاذ خطوات جريئة لتعويد هذه الجماعات على أى نوع من العلاقات التي يمكن احتمالها إزاء سلطات الدولة . وفي هذا الصدد اتخذ المصلح التركي تدابير أولية هامة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، فقد حاول بالعراق الإقلاع عن المحاولات السابقة غير المجدية التي بذلها الحكام الأولون لاختضاع المشايخ الكبار لتحل محلها سياسة جديدة هدفها إجراء تغيير أساسى في أسلوب حياة قبائل البدو عن طريق توطينهم في الأرض (وسنجد وصفاً لهذا العمل في الفصل الرابع والعشرين) .

كان نظام الدولة الشرقية السياسى خلال الشطر الأكبر من العصر الإسلامى يقوم على حكم كبار ملاك الأراضى على صغارهم أو على الطبقة التي لا تملك أرضاً . ولقد أصبح عظم تركيز الملكية الزراعية في أيدي كبار الدولة بالشرق الأوسط حتى الوقت الحاضر طابع دولة طبقية تشبه الدول الإقطاعية التي عرفتها أوروبا في أوائل العصور الوسطى . واسننا نلاحظ هذا التشابه في الأساس الروحى وحده فحسب كما يتمثل في وحدة الجماعة الدينية والسياسية ، ولكننا نلقاه أيضاً على الأقل بدرجة متساوية - في انعدام كل مؤثر سياسى وعدم وجود أى تمثيل للمصالح الثقافية والاقتصادية لذلك الفريق من الشعب ممن لا يملك أرضاً .

هذا الوضع لم ينطبق فقط على العلاقات بين الطبقة القائمة وسكان الأقاليم ، ولكننا نجد كذلك في مناطق المدن حيث جماعة صغيرة من الملاك توجه مصيرها دون تفويض بذلك من قبل الأغلبية ، وكذلك ينطبق الوضع السالف الذكر على العلاقات بين الحكومة المركزية والهيئات التمثيلية بأقاليم النائية . ونتيجة لذلك ظلت العلاقات بين الجماهير والحكومة حتى اليوم مفككة بصورة غير عادية ، بل إن طبيعتها لتحملنا على الشك في وجودها . والنظام المطلق الذى ساد الدول الشرقية بما تميز به من استبداد واستغلال لغالبية السكان أو جد على مر الزمن خطة لا سياسية نحو الحكومة وانظمتها من جانب الجماهير التي تستمد حياتها من الأرض .

إن الرابطة القوية بين المواطن الحديث والدولة القومية الحديثة ، وشعور العلاقة الشخصية والجماعية بالنسبة إلى النظام القائم والنظم والمطالب - كل ذلك لم يكن من المستطاع أن ينمو وسط هذه التربة . وإذ أسهبنا القول فالتنا نجد حقاً أن الأقليات القومية التي أحرز أعضاؤها قوة اقتصادية بالمدن اضطرت بحكم الضرورة إلى الانضمام إلى تيارات المقاومة والمعارضة ، التي عملت على سقوط الدولة .

الفصل السادس

المالية العامة في الشرق الأوسط

الميراث : عرض تاريخي

إذا أردنا أن نعرض لتطور مالية الدولة في الشرق الإسلامي فمن الواجب أن نستهل ذلك بدراسة تاريخية واجتماعية ، ذلك لأن الدولة الإسلامية بدأت على هيئة جماعة غابها الحرب والدفاع ، وتكونت عن طريق اتحاد من القبائل ظل قائماً خلال العصر الأول من حياته لأغراض حربية . ولم يبدأ التمييز بين وظائف الدولة المختلفة إلا في وقت متأخر وبصورة تدريجية ، وحتى إذاك ظل مجالها مقصوراً على المصالح الصغيرة غير ذات الأهمية . وخلال المرحلة الأولى من تاريخ الدولة الإسلامية انحصرت وظيفتها الرئيسية على التوسع الإقليمي مما ينطوي على ضرورة الاستعداد الدائم للحرب . وهذا الهدف هو الذي حدد كيفية تكوين المالية الإسلامية العامة في ذلك الحين ، فكانت الميزانية إلى حد كبير تهدف إلى إشباع مطالب الجيش وسد حاجياته ، كما كان لتنظيم الارستقراطية العسكرية دخل في تشكيل مطالب الدولة والمجتمع ، ولهذا أعدت سياسة الإيرادات ، أي الضرائب لتحقيق هذه الغاية . ولم يكن من المستطاع تحويلها إلى ناحية اقتصاد السلم لأن الغرض العاجل من المالية ، وهو تدير أرزاق الفاتحين ، جعل كافة الوظائف الأخرى التي تضطلع بها الدولة في المرتبة الثانوية من حيث الأهمية . وإذا سعى الفاتحون المسلمون إلى إشباع مطالبهم المالية ، فانهم غالباً ما أحدثوا الضرر الشديد بمصادر الإيرادات ، بل لقد حطموها تماماً في بعض الأحيان . وقد تميزت تلك الفترة الأولى بانعدام الاهتمام بالمحافظة على الطاقة على أداء الضرائب ، أو باعتبار العدالة المالية نحو دافعي الضرائب . ومن واجبنا أن نؤكد أن هذا الأمر لم يكن صفة اختص بها الشرق وحده ، لأننا نلقاه حيناً يتحكم الاستعداد الدائم للحرب في توجيه مالية الدولة ، إلا أنه وجد بالشرق أرضاً صالحة لما كان للبُدو ذوى الميول الحربية وللطبقات الحاكمة منهم من أهمية غالبية خلال ذلك العصر الأول من التوسع

الإسلامي مما تسبب عنه فعلاً إغفال مصالح الحضرة ، كما أن البلاد المفتوحة التي ضمت إلى الأراضي الإسلامية القديمة الأصلية صارت أعضاء ذات مركز أقل أهمية ، شأنها في ذلك شأن من لم يقبل من أهلها اعتناق الإسلام . وكانت الفكرة الكامنة وراء نظام الدولة الإسلامية تقوم بصفة خاصة على أساس من التفرقة بين المسلمين ومن عداهم ، كما أن هذا المبدأ الذي لعب دوره أيضاً في نواح أخرى من حياة الدولة ، كان له أثره الرئيسي بالنسبة إلى مالية الدولة . فالشعوب غير الإسلامية كان يراد منها أن تشبع مطالب الطبقة العسكرية والغازية ، وعليها أن تدفع ضريبة الرأس عن الفرد الواحد ، فضلاً عن نوع من الجزية تؤديها عن الأرض التي تقوم بفلاحتها واستغلالها . ومعنى ذلك أن على تلك الشعوب أن تتحمل ما يفرضه عليها بيت المال من الأعباء الاقتصادية الفعلية ، وذلك إلى جانب حقيقة أخرى وهي كونها مبعدة عن المزايا والمغانم الناجمة من الفتوح الإسلامية . أما المسلمون فلم يقع عليهم من عبء سوى أداء العشور ، فضلاً عما يحصلون عليه من غنائم تقع في حوزتهم خلال الفتوحات .

هذه الالتزامات المالية الواقعة على عاتق غير المسلمين والتي مصدرها الأرض أصبحت عبئاً حقيقياً حدد ، ولو من الناحية النظرية على الأقل ، طابع الملكية الزراعية . فالأراضي التي خصصت لهذا النوع من الضرائب عرفت باسم أراضي الخراج وتختلف عن الأراضي العشورية التي كانت تحظى بمعاملة أقل شدة والتي اعترف بملكيته الكاملة فيما بعد . وإلى جانب ذلك كانت الضرائب المفروضة على الأراضي الأخيرة أخف وطأة . غير أن اتساع رقعة الأراضي المفتوحة وازدياد اعتناق الناس للإسلام ترتب عليهما حدوث تغيير هام ، ذلك لأن هؤلاء المسلمين الجدد أرادوا التمتع بالمزايا الاقتصادية التي تتصل بالدين الإسلامي ، وبصفة خاصة أرادوا التحرر من الجزية الثقيلة الوطأة ، عن طريق ارتفاعهم إلى مصاف الطبقة الممتازة . ولم يكن للطبقة المسلمة الحاكمة أي اهتمام بالأمر ولكن تحريم اعتناق الإسلام مما يتعارض مع اتجاهات هذا الدين الذي يفسح صدره أمام الجميع . وهنا اتبعت طريقة أخرى وهي إلغاء ميزة الإعفاء من الضرائب وهو ما كانت تنعم به الطبقة العليا . والفكرة الكامنة وراء الإلغاء أن يتساوى المسلمون القدامى والجديد بالنسبة إلى الالتزامات المالية .

وعلى كل فلما كان اهتمامنا موجهاً إلى العهد الأخير من تاريخ البلاد الإسلامية المالى فلسنا بحاجة إلى الدخول فى تفاصيل المسائل المعقدة نوعاً التى تتصل بالنظام المالى الإسلامى خلال العصور الوسطى . وحتى يتسنى لنا أن نفهم الخطوط الأولى للتطورات الحديثة فى الشرق وما يكمن وراءها ، يتعين علينا قبل كل شئ أن نعالج الإجابة عن الأسئلة التالية وهى : من هم الذين كان فى يدهم القوة والسلطة فى فرض الضرائب ؟ ثم ، ما الذى كان موضع فرض الضرائب عليه ومصدراً لها ؟

لما كانت مصادر الضرائب فى البلدان الزراعية تتكون فى الغالب من ناتج الأرض لهذا لزم وزراء المالية المسلمين أن يجعلوا هذه الحقيقة الأساس الذى تقوم عليه سياستهم المالية . ولكنهم يفعلوا فى ذلك نراهم يرجعون إلى المبادئ والأساليب التى كانت سائدة فى عهد الإدارات السابقة لأيامهم . ومن بين هذه الأساليب صار للالتزام وارتباطه الغريب بتطور النظام الإقطاعى بالشرق مركزه خاص . وخلال المراحل الأولى من حياة الدولة والتطور الاجتماعى نجد أن قصور الأساليب المتبعة فى الجباية من الظروف التى لامت قيام نظام الالتزام ، إذ أنه لما لم يكن لدى الدولة ذاتها أدوات مناسبة تحت تصرفها فإنها عمدت إلى نقل حق جباية الضرائب إلى الوسطاء فتنازلت لهم عن جانب من سلطاتها فى فرض الضرائب لقاء ما تعهد به الملتزمون من تعويض بأن يدفعوا لها دفعة واحدة شرطاً بما يجبونه . ولقد ورثت السلطات الإسلامية نظام الالتزام عن العصور القديمة وأبقت عليه حتى الوقت الحاضر ، إلى جانب أنواع أخرى من التراث القديم . هذا النظام ، مضافاً إليه زميله الإقطاعى بشأن حيازة الأرض والذى الغنى فى الإمبراطورية العثمانية منذ أكثر من مائة عام ، كان له تأثير دائم بالنسبة إلى السكان الاجتماعى بأسره للبلدان الإسلامية . وبرغم ما طرأ على أشكال الالتزام وصوره من تغيير على مرّ القرون ، وبالرغم من تفاوت تطورها هى والنظام الإقطاعى الوثيق الصلة بها تبعاً لاختلاف البلدان ، إلا أن تأثير هذه الأشكال على الدولة والمجتمع لا يزال ملحوظاً حتى اليوم .

وكيف تسنى لهذه الأنظمة أن تكتسب مثل هذه الأهمية الكبيرة فى الشرق ؟ لنبحث أولاً العوامل الخارجية ، فنظراً لاطراد الزيادة فى مساحة البلاد المفتوحة ووجد رئيس الجماعة الإسلامية الصعاب تعظم فى وجهه من حيث عجزه عن تدبير

العدد اللازم من موظفي الخزانة والإدارة المالية ممن يضطلعون بمسئولية الجباية ، والاشراف عليهم ، وذلك في مختلف الأقاليم والجهات . وبدت المشكلة أعظم أهمية في البلاد الشرقية المترامية الأطراف إذ بسبب عظم المسافات تشتت قوة الإغراء الذى يحمل الموظفين على التماس الثراء وهم يجمعون الضرائب ، أو يدفعهم إلى منع إرسالها إلى الخزانة . ومن الوسائل التى يمكن بها الحيلولة دون وقوع هذا الأمر ، إعفاء السلطة المركزية من مهمة جباية الأموال واستنادها إلى رجال الإدارة بالأقاليم . هذه الخطوة نحو اللامركزية البعيدة المدى اتخذت بطبيعة الحال عن طريق منح كبير الولاية سلطة مالية يمارسها بذاته . وفي الوقت نفسه مهد هذا العمل السبيل - وبخاصة حينما مالت السلطة المركزية إلى التضائل - إلى أن يدعى كبار الأقاليم لأنفسهم السلطان السياسى مستنديين إلى ما وكل إليهم من سلطات مالية نشأت في الأصل من اعتبارات متصلة بالفن المالى . هذا الشكل من العلاقة بين الحاكم الأقليمى والحكومة المركزية ، وهو لا يعدو اسناد الإيرادات الآتية من الضرائب إلى يد الحاكم ، أدى إلى نمو طراز شبه اقطاعى . وفضلا عن ذلك كانت هناك أراض واسعة تمنح على هيئة اقطاعات مصحوبة بحقوق في الأرض لمدى الحياة أو ذات صبغة وراثية . وينبغى لنا أن نذكر الآتى حتى يتسنى لنا تقدير أهمية عامل الضرائب في هذا الصدد . فحتى قبل الفتوح الإسلامية كان الجهاز الادارى في الأقاليم الشرقية يتركز على التعاون بين كبار الملاك من جهة وبين فلاحي القرى من جهة أخرى . وأصبح السادة الجدد ملاكا للملكيات الشاغرة ونقلوها إلى حوزتهم على هيئة اقطاعات مقابل إدادا . الضريبة عنها ، وبخاصة الأراضى التى كانت من قبل ملكا للدولة واحتلتها الجيوش الغازية . وكانت الطريقة التى نقل بها قادة الدولة العربية حق الانتفاع بهذه الابعاديات الكبيرة تشبه من ناحية الدافع عليها نظام الحيازات الوراثية الذى لعبت فيه الاعتبارات المالية دورها كما هو الحال بالنسبة إلى Emphthemus البيزنطية ، أما مسألة طبيعة حق الملكية في مثل هذه الأراضى فظلت ذات أهمية ثانوية ، إذ كل ما تعنى به الدولة أن تؤدى الحقوق وتدفع الجزية بصورة سليمة ، ولم تلق بالآل أو تشغل نفسها بالنظرية القانونية التى كان يجرى التصرف طبقا لها في مثل هذه الأراضى بصفة ملكية وراثية فقط . ولكنها أجرت كذلك الأرض التى تملكها لمدة قصيرة أو لمدى الحياة .

وفضلاً عن الأراضي التي يدفع عنها إيجار بصفتها مزارع كبيرة ، كانت هناك مساحات تابعة للجماعات القروية وهذه الأخيرة مسؤولة بالتضامن عن سداد الضرائب بحيث لم يكن في وسع أفرادها التهرب من أداء الضريبة . وبطبيعة الحال نجد أن الجماعة ذاتها تحاول التأكد من أن مصالحها أن تضار من جراء تهرب أفرادها من أداء الضرائب . ومن هذه الوجهة كان فلاحو القرية في مركز سيء بالقياس إلى الملاك . حقيقة كان على الآخرين أن يدفعوا الضرائب إلا أنه نظراً لمركزهم ونفوذهم كانت النسبة المقررة عليهم قليلة نسبياً ، وذلك في عهد الامبراطورية البيزنطية وخلال العصور التالية المتأخرة . وأهم من هذا كان من الممكن أن تصبح الابعديات عبارة عن مناطق ضرائبية قائمة بذاتها ، وبذلك لم تكن مسؤولة بالاشتراك في حالة عدم وفاء الفلاحين في المناطق المجاورة بالضرائب المقررة عليهم . وفي حالة كلا النوعين كانت جباية الضرائب تجري عن طريق الالتزام . إلا أنه لما كان المالك يجبي الضريبة العقارية المفروضة على ملكيته من الفلاحين المقيمين في أرضه أصبح مركزه يقرب من مركز الملتزم الذي استأجر حق جباية الضرائب من الجماعات القروية ، بل قد يحدث أحياناً أن تتحد الوظيفتان في الشخص الواحد إذ غالباً ما ينحج الملاك أنفسهم في الحصول على هذا الحق . والملتزم الذي كان مسؤولاً عن دفع مبلغ محدود إلى الخزنة الإقليمية والذي احتفظ لنفسه بحجز من الضرائب تعويضاً له عن خدماته أصبح متاثلاً مع المالك الذي كان يجبي الضرائب من الأرض التي تسلمها من الدولة ويستطيع أن يطلب حمايتها مقابل ذلك . وفي كلتا الحالتين كان دافعو الضرائب الفعليون هم المزارعون أما المقطعون والملتزمون فلم يكونوا سوى حلقة الاتصال بين الفلاح والدولة ، وهكذا امتزجت مناطق كل من الالتزام والإيجار الوراثي .

وترتب على ازدياد حرج مركز الدولة المالي نشوء حالة اضطرب فيها المقطعون والملتزمون إلى أداء الخدمة العسكرية نظراً للقيام بوظيفة ضمناء الضريبة ، ذلك أن عجز الحكومة عن دفع رواتب الأجناد بانتظام من إيرادات الأقاليم نجم عنه ازدياد منع الأراضي لأمراء الجند لضمان حصولهم على المستحقات لهم . ولقاء هذا اضطروا إلى أن ينضموا إلى الجيش بقوات ومعدات من لدنهم .

رأينا كيف نشأت العلاقة الوثيقة بين الالتزام والنظام الجماعي ، إلا أن هذا لا يفسر لنا السبب الذي من أجله عاش الالتزام إلى ما بعد زوال النظام

الاقطاعى بالرغم من التداخل بينه وبين الأحوال الاقطاعية السائدة، وهذه المسألة نستأهل بصفة خاصة قدراً كافياً من الايضاح نظراً لارتفاع الأصوات معارضة نظام الالتزام بسبب الأضرار والخسائر المترتبة عليه. وليس لنا أن نلمس أسباب الابقاء عليه في الصعاب الجغرافية والسياسية كما عرضناها من قبل، وهى الصعاب الناجمة من رغبة السلطات المركزية في جباية الضرائب من امبراطورية مترامية الأطراف قليلة السكان، إذ لو كان الأمر كذلك لالغى الالتزام بصورة نهائية حينما بدأت البلاد الشرقية تفتح أبوابها في العصر الحديث، خاصة وقد بذلت محاولات للقضاء عليه خلال القرن التاسع عشر، ومن هنا يتضح لنا أن استغلال جهاز الدولة لنظام الالتزام كان يتوقف على عوامل أخرى. ان الالتزام يطابق مرحلة معينة في تطور جهاز الدولة والبيروقراطية، والغاؤه يفترض مقدماً لوجود سلطة مركزية قوية ونظام راق للتقل والمواصلات تحسب، بل لا بد له من توافر هيئة مدربة من الموظفين المدنيين يمكن الاعتماد عليها، فضلاً عن قيام علاقة وثيقة بين دافعى الضرائب والدولة. وخلال القرون التالية لكشف الطريق البحرى إلى الهند حينما بدأت تزداد المحاولات الرامية إلى احياء اقتصاديات المقايضة كان الملتزمون يضطلعون بوظائف لها أهميتها البالغة في نظام الدولة المالى، كأن يكونوا من أصحاب الشئون ومن يتولون عملية النقل ويديرون شئون الضرائب التى يؤدها الفلاحون عيناً. فبدون الملتزمين كان لزاماً على الدولة أن تعتمد على الفلاحين وهؤلاء لم يكونوا صالحين بالكلية لمثل هذه المهام. ومن هنا حدث الابقاء على نظام الالتزام حتى الماضى القريب جداً. وكانت الطريقة المتبعة تقوم على إجراء مزاد يرسو على صاحب العطاء الأكبر، وتتكرر العملية بانتظام حتى تصل إلى أصغر الوحدات الضرائبية الاقليمية وهى القرى. وازدياد انتشار هذه الطريقة ونموها حتى صارت حرفة مما أدى في النهاية إلى امتصاص دماء الفلاحين بانتظام. ولقد أعلن الباب العالى إلغاء الالتزام لأول مرة خلال القرن التاسع عشر في سنة ١٨٣٩ ولكن لم يتحقق ذلك. ولم يكن النجاح حليف محاولة أخرى ثانية في سنة ١٨٧٩ ولم تتمكن السلطات التركية من مهاجمة ذلك النظام القديم بصورة فعالة إلا في سنة ١٩١٧. ونستطيع أن نقدر أثر الغائه على أداة الدولة إذا ذكرنا أن قيام الدولة

بجباية الضرائب في سنة ١٩١٨ - ١٩١٩ ترتب عليه تعيين ٥٣,٠٠٠ من الموظفين الجدد .

ونستطيع أن نلخص فيما يلي المظاهر الرئيسية للتراث المالي :

(١) خلال العهود الأولى سرى المبدأ الإسلامى الذى يقوم على تقسيم الشعب إلى جماعتين في نظر الادارة المالية بالدول الاسلامية ، ومن جهة هناك المؤمنون الذين نعموا بسلسلة من الامتيازات المالية ، ومن جهة أخرى لدينا أولئك الذين لم يشتركوا في الحملات الحربية ولكن طلب منهم مقابل ذلك تمويل الدولة عن طريق أداء الضرائب الباهظة . ولقد أدى دعم هذا المبدأ إلى نشوء علاقات معقدة في ميدان حقوق الملكية وتعيين أنواع الاراضى . ثم زالت فيما بعد الصلة الأصلية التي كانت قائمة بين هذا التقسيم والاعتبارات المالية .

(٢) يكاد يتكون الجزء الهام من إيرادات الدولة الإسلامية حتى الوقت الحاضر من الضرائب المباشرة على الزراعة والتجارة والحرف اليدوية . وكانت المدفوعات معظمها عينية مما سبب خسائر بالغة وصعبا للسلطات المالية ، وإن كان ذلك ذا مزايا معينة بالنسبة إلى الفلاحين . وكانت الجباية عن طريق الالتزام .

(٣) هيمنت على السياسة المالية بأسرها المطالب اللازمة للحملات الحربية والإبقاء على البلاط الشرقى المستبد . وكانت هذه السياسة توجهه باطراد نحو الالتزام طبقاً للأسلوب الإقطاعى كلما تدهور الاقتصاد النقدي للدولة الإسلامية . ونتيجة لذلك غلبت الصبغة المالية على النظام الإقطاعى ، وهو من أهم نظم الدولة في تلك الأيام . وهذا أيضاً من الأسباب الرئيسية التي يعزى إليها ثبات الأحوال الإقطاعية بالشرق حيث نلقاها قد عينت إلى حد كبير الدستور السياسى والاجتماعى حتى وقتنا هذا . ولم يكن أخطر على التقدم الاقتصادى وبخاصة في مدن الشرق من المركز الغالب التي تشغله الطبقة الإقطاعية الحاكمة . وفي الوقت الذي تعاونت فيه هذه الجماعة مع الدولة نراها تتخنى في المهد كل محاولة قد تؤدي إلى نمو طبقة مستقلة من أهل المدن ..

اصطلاحات القرن التاسع عشر

ليس أعدى على الاستبداد الشرقى من خضوع الحسابات العامة المتعلقة بالأموال

الأميرية وطريقة انفاقها للرقابة ، ذلك أن من عناصر النظام المطلق الجوهري أن يكون قادراً على التصرف في الموارد العامة دون أى تدخل أو إشراف ، ولذلك فأى اعتراف بالمسئولية المالية وبخاصة إذا وجدت على هيئة دستور مكتوب أمر يبدو مستحيلاً في نظر الحاكم المطلق ، كما أن النشر في حد ذاته ينطوى على معنى وجود مستوى عال من المحاسبة والمالية العامة . ولقد ظلت تركيا حتى أواخر القرن التاسع عشر لا تتوافر لديها الأوليات اللازمة لاجراء أبسط قواعد المحاسبة والادارة من الوجهة المالية . وعلى وجه الخصوص لم يدخل فيها مبدأ المحاسبة المالية المركزية المتناسقة . لقد كان هناك عدد من دواوين المال ، كل منها مسئول عن ميدانه وكلها قائمة جنباً إلى جنب ، ولا يقدم أى واحد منها حساباً لنفسه أو للسلطة المركزية . وإذا صرفنا النظر عن التقديرات أو الملاحظات التي تبدي من وقت لآخر عن المركز المالى لواحد أو آخر من هذه الدواوين ، فلم تكن هناك وثائق تمدنا بصورة عامة عن حالة المالية التركية في تلك الأيام . وطبقاً للتقديرات التي لدينا والتي ترجع إلى سنة ١٨٥٠ تراوح الدخل الإجمالى ما بين ١٤١ ، ١٦٨ مليوناً من الفرنكات موزعة كالاتى : ٥٠ من العشور ، ٤٦ من الخراج ، وهكذا نجد ٩٦ مليوناً أى ما يعادل ٠.٦٪ من الإيرادات الكلية مصدرها هاتان الضريبتان الزراعيتان . وهناك ٣٤٤ مليوناً من الضرائب غير المباشرة ، ١٩٧ مليوناً من الرسوم الجركية . وقدرت المصروفات بمبلغ ١٧٣ مليوناً وهنا نجد الأولوية والأهمية للبنود الخاصة بالحرب (٦٩٣) والبحرية (٨٦) ورواتب الموظفين (١٧٣) . ومن المؤكد أن عدداً من الإيرادات والمصروفات لم يدرج في الميزانية . وبعد ذلك بعشر سنوات نشرت الدولة لأول مرة ميزانية قدر الدخل فيها بما مبلغه ٣٤٦ مليوناً والمنصرف بما مقداره ٣٢٧ مليوناً ، وهنا نجد الأبواب السالفة الذكر ذاتها . وكانت الضرائب المستمدة من الزراعة تربو على غيرها من الإيرادات ، وفي حالة المنصرف لم يقل ما أنفق على الحرب والبحرية عن ١٢ مليوناً وبلغ نصيب الموظفين ٢٧٧ مليوناً بينما خصص مبلغ ٨٥٦ مليوناً لخدمة الديون العامة . هذه المبالغ الضخمة المخصصة للانفاق على الأغراض الحربية والبلاط يقابلها من جهة أخرى عدم انفاق شئ على ما يتصل برفاهية الشعب ، وكان نصيب ميزانيات التجارة والتعليم والأعمال العامة أقل من ٠.١٪ من المصروفات الكلية ،

وقد سبق لنا أن أوضحنا مدى تغلغل الفساد في الإدارة من أعلى درجاتها إلى أدناها . أما حالة الإدارة المالية التركية فلم تتغير بدرجة كبيرة إلا قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى ، وذلك بالرغم مما بذل قبلها من محاولات متكررة لتحقيق الإصلاح . ولقد كانت العيوب سارية في الجهاز كله وتبدأ منذ إعداد الميزانية وهو عملية لم تعد كونها مجرد تقدير لا يلزم السلطات التنفيذية بشيء ، ولم تكن هناك البيانات الأساسية الضرورية والأدلة على ربط الضرائب الرئيسية وهي العشور والخراج ، بسبب عدم وجود سجلات عن مساحة الأراضي مما يمكن الركون إليه . ولما كان مبدأ الإدارة المالية المركزية معدوماً على ما أوضحنا من قبل ، لذلك لم تكن هناك رقابة مركزية على الدخل كما لم يكن في الإمكان إجراء أية موازنة حقيقية للميزانية ، وكنا لا نجد في البيان الصادر المبالغ التي تتسلها بعض فروع الإدارة إذ تستخدم كغطاء داخلي لنفقات تلك الفروع . ولمواجهة النفقات المخصصة التي كانت قيمتها متقلبة على الدوام ابتدعوا نظام الضرائب الإضافية الملحق بالضرائب الرئيسية .

ماذا كانت الموارد المالية في الإمبراطورية العثمانية خلال القرن التاسع عشر ؟ هناك أولاً الضرائب المقررة على غلة الأرض ويرجع أصلها إلى الشرع الإسلامي ، وأهم نوعين منها العشور والخراج اللذان سيطرا على النظم المالية في البلاد التي ظلت تابعة لتركيا . والعشور ضريبة على الناتج السكلي للأرض وتراوح نسبتها في الأصل بين ٥ ٪ / ١٠ ٪ . طبقاً لما إذا كانت الأرض مروية أو غير ذلك . وقد تعرض مقدار هذه الضريبة وأسلوب جبايتها للتغير على مر القرون . أما الخراج فيستأدى على أملاك الذين لم يدخلوا في الإسلام عند الفتح أو الذين فتحت بلادهم صلحاً ، وكانت نسبته أعلى منها في حالة الأرض العشورية وتراوح بين ٢٠ ٪ / ٣٠ ٪ . من ناتج الأرض السكلي طبقاً لنصف الأرض ، وفضلاً عن هذا كان الخراج يجبي كضريبة على المساحة . وإلى جانب هذين النوعين لدينا الجزية التي يدفعها غير المسلمين ، باستثناء المجوس وعبداء الأوثان ، وتدرج قيمتها بحيث يدفع الأغنياء ضعف متوسط الحال والآخرين يؤدون ضعف ما يجبي من الفقراء ، كما تمتع بالإعفاء من الجزية النساء والقساوسة والشيوخ . وحصلت الدولة على المال من مصادر أخرى ولكن لم تكن لحصيلتها صبغة الضريبة بالمعنى الصحيح ، ومن هذا القبيل غنائم الحرب فللدولة منها الخمس تنفق منه على الفقراء واليتامى وصيانة المساجد ، بينما

يقسم الباقي بين الجند . ومن مصادر الدخل الجزية التي تؤديها الدول التابعة وأهمها الأقالق والبغدان ومصر وصربيا . وأخيراً لدينا بعض الرسوم من الطراز الغربي كرسوم التمتع والرخص والخدمات القضائية والإدارية وما إليها . وقد ترتب على إلغاء النظام الإقطاعي سنة ١٨٣٩ والذي كان يقضى على الأمراء والرؤساء الإقطاعيين بتقديم جزء من مطالب الدولة كالخدمة العسكرية والمعدات ، أن زادت أهمية عنصر الضرائب المباشرة زيادة بالغة وأصبح منذ ذلك الحين أساس النظام المالي في الإمبراطورية العثمانية .

وكانت الإصلاحات الدستورية التي تمت خلال القرن التاسع عشر تستهدف تحويل تركيا من نظام الحكم المطلق الشرقي إلى دولة دستورية حديثة ، كما كانت في الوقت ذاته إحدى المراحل التي مرت بها عملية تغيير المالية العامة التركية وتجديدها وفقاً للأساليب الحديثة . وقد تضمنت مبادئ فرمان جلمان خطوطاً هامة تبين اتجاه الإصلاح في النظام الضرائبي ، ذلك أنه وعد رعايا الدولة غير المسلمين والتي كانت تشهر أنها موضع المعاملة غير العادلة بصفة خاصة ، بتحسين الأحوال فيما يتعلق بالضرائب المفروضة عليها . وبناء على فرمان حولت فردة الرؤوس إلى ضريبة تفرض على غير المسلمين عامة على أن يحدد توزيعها بينهم رجال هم ثقة أفراد هذه الجماعة . وعلاوة على ذلك ، وإن لم يكن لأول مرة ، استنكر فرمان نظام الالتزام وقرر إلغاءه من ناحية المبدأ .

الآن النكسة التي حدثت نتيجة حرب القرم أدت إلى توقف في تنفيذ تدابير الإصلاح . ورغم ذلك جاء فرمان الإصلاح الصادر سنة ١٨٥٦ معلناً تدابير جديدة في مجال الإدارة المالية وإكمال طائفة من الأعمال التي توخاها فرمان جلمان وتبدو أهمية فرمان سنة ١٨٥٦ في أنه استأصل مساوياً معينة وبخاصة فيما تعلق بحماية الزكاة وادخال إصلاحات على الضرائب المفروضة على الجماعة بالاشتراك وعلى طرق المحاسبة في الميزانية ، ومع ذلك ظلت هناك صعاب لا بد من التغلب عليها عند العمل على إعادة تنظيم النظام المالي وتدعيمه . ولم تكن إيرادات الدولة العثمانية بكافية لمواجهة المطالب الناشئة عن ادخال الأساليب الجديدة على الإدارة والجيش . وإذا صدق أن الميزانية كانت تتوازن في وقت السلم بعد بذل مجهود كبير ، فإن الارتباكات المستمرة التي أحدثتها الحروب هوت بالإمبراطورية إلى درجة من

الحاجة جعلتها ترى عدم امكان التغلب على الصعاب القائمة في وجهها الا عن طريق تعبئة موارد جديدة وهى القروض الاجنبية .

وتعد سنة ١٨٥٤ ذات أهمية في تاريخ المالية التركية إذ فيها عقدت تركيا أول قرض أجنبي بلغت قيمته ٥٥ مليوناً من الفرنكات . وتميزت الفترة التالية بمواصلة سياسة الاستدانة وهى سياسة لم تكن داعية إلى الرضاء من ناحية فأثرتها المالية ، نظراً لاطراد الزيادة فى استدانة تركيا واعتمادها على المصالح الاجنبية التى تمدها بالقروض . وليس هنا مجال مناقشة النتائج السياسية الخارجية المترتبة على هذا الموقف ، ولكن أثره فى إدارة المالية والضرائب كان واضحاً جداً لأن الدائنين الأجانب لم يقنعوا بما وعدتهم به الدولة من سداد رأس المال وفوائده ، وإنما ضمنوا ذلك لأنفسهم عن طريق إنشاء إدارة أوربية تشرف على شئون الدين فى داخل الدولة العثمانية . هذه الإدارة التى تكونت وفقاً للنماذج الغربية ، قد منحت سلطات واسعة وصار لها كامل الاشراف على النشاط المالى فى تركيا ، بل نقول بعبارة موجزة إنها كانت دولة داخل دولة . غير أنها فى الوقت ذاته أطلعت الأهالى والموظفين الوطنيين على تدابير ووسائل ما كان فى وسعهم أن يتعلموها بغير هذا السبيل . وبالرغم من أن إدارة الدولة الإسلامية ظلت تتعاون مع جهازها المالى فانها لم تستطع أن تتجاهل وجود صندوق الدين الاوروبى . والتأثير الناجم هنا ، برغم ما تميز به من بطء ، لم يكن بالوسع إنكاره ، كما كان الحال بالنسبة إلى الجوانب الاخرى من الحياة العامة والاجتماعية . وقد سبقت لنا الإشارة إلى النظام القضائى حيث كان للحاكم المختلطة تأثير مطرد الزيادة على أحكام المحاكم الوطنية . وينطبق الامر ذاته على نظام التعليم ذلك أن المدارس الحديثة التى أنشأ الاجانب معظمها عملت على بث روح التجديد فى نظام المدارس الوطنية وأضافت ثروة إلى برنامج الدراسة . وإذا كنا ننظر إلى المستشارين المالىين على أنهم جماعة همها رعاية المصالح الاجنبية فقط فاننا بذلك لا نقدر المشاكل التى تضمنها الموقف إذ ذاك . إن السياسة المسالية لذلك النظام لا يمكن أن تقدرها حق قدرها إذا أكتفينا بمجرد النظر إليها من وجهة الاستدانة . التنازل عن سلطة الدولة فيما يتعلق بالمالية .

وبرغم المساوىء الفارقة التى لازمت الاقتراض فان استيراد رأس المال فى تلك الايام كانت له وظيفة هامة من حيث ترقية نظام المواصلات فى تركيا وانشاء عدة مشروعات مشتركة للصالح العام واستغلال الامتيازات الممنوحة . فالى تدفق رأس المال الاجنبى هذا يرجع الفضل فى بدء المرحلة الاولى من مراحل إدخال الحضارة الاوربية فى الشرق .

الباب الثاني

الدولة في الشرق الاوسط بعد الحرب العالمية الاولى

الفصل السابع

النتائج المترتبة على نصفيّة الامبراطورية العثمانية

أوجدت الحرب العالمية الأولى طائفة من الحقائق السياسية الأساسية التي غيرت بناء الدولة بالشرق الأوسط من أساسه. إلا أنه من الخطأ في الوقت ذاته أن نعد هذا التحول نتيجة الحرب وحدها، إذ لا يعدو أمر هذه الحرب في الواقع أنها مجرد العامل الذي بدأ انزلاق الهيكل، ولم يزد أثر معاهدات الصلح على أنها دمغت بنحائنها ما كانت تشف عنه بصورة تتفاوت درجة غموضها، الحركات والتيارات القومية في ذلك الجزء من العالم. ومن هنا ينحصر مغزى الحرب بالنسبة إلى المصير السياسي للشرق في أنها تلك الرافعة التي أطلقت القوة المتفجرة الكامنة في الفكرة القومية من عقلاها، كما أن الدول العظمى نجحت حقاً بالمثل في الاستفادة من تلك القوى لتحقيق أهدافها وغاياتها. ولسنا نعتزم من العرض التالي الذي تقدمه أن نعدد كافة البيانات التاريخية الفردية التي يتميز بها تطور الدول بالشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وإنما سنقتصر على تحليل أهم التغييرات التي طرأت على كيان الدولة وبنائها.

التغييرات التي طرأت على الخريطة السياسية وتركيب السلطان

كان انهيار جماعة الدول التي انتمت إلى الامبراطورية العثمانية الحادث ذا التأثير الحاسم الذي استهل عملية التحول، حينما وقعت هدنة مدروس في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ تحطم الاطار الذي كان يبق على البلاد والشعوب النزاعة إلى الانفصال. وقبل ذلك بضع سنوات وقعت انجلترا وفرنسا والروسيا اتفاقا بتاريخ ١٦ فبراير ١٩١٦

بشأن تقسيم تركيا ، فكان الاتفاق ذلك المرشد الذي يهتدى به في إعادة تنظيم المنطقة العثمانية بعد توقف عمليات القتال ، كما مهد السبيل لإقامة دول شبه مستقلة بعد انحلال الدولة . وأول ما تبلور من هذا الحطام دولة تركية مقصورة على الأناضول مع استثناء بقعة صغيرة في أوروبا . غير أن انتقال مصطفى كمال إلى أنقرة في ديسمبر من عام ١٩١٩ كان إيذانا بالتغيير ، إذ كان غرض الرجل أن ينقل مركز الجاذبية في الدولة الجديدة إلى وسط البلاد حيث يصعب الوصول اليه ويكون بعيداً عن اسطنبول التي كانت حتى ذلك التاريخ بؤرة النفوذ الأوربي . ولقد استغرق دعم الدولة الجديدة التي نمت على أسسها الجمهورية التركية الفتية عدة سنوات ، كما جاء الدافع الأكبر في الوقت ذاته الذي تعرضت فيه للتهديد الخطير ، ذلك حين اعتقدت الدول العظمى من جهة واليونان الطموحة من جهة أخرى أن في الامكان أن يكون لها موضع قدم في الأناضول . ولكن هذا العمل من جانبها دفع بالأتراك إلى إبداء مقاومة كللت بالنجاح . وهذا النصر كان بالمثل دليلاً على انتهاء الصراع الداخلي في تركيا بين أرباب النفوذ السابقين ممن تجمعوا حول شخص السلطان وبين زعماء تركيا الحديثة الثوريين ، ولذلك لم يصادق المجلس الوطني الكبير الذي افتتح بأنقرة في ٢٣ أبريل ١٩٢٠ بزعامة مصطفى كمال على معاهدة سيفر التي وقعها مندوبو الإمبراطورية العثمانية .

وكان قيام تركيا الجديدة في موطن الأتراك القديم مبعث خيبة أمل لليونان التي عدت تحقيق حلمها القديم بشأن إقامة إمبراطورية بينظمية جديدة أمراً قد اندرج في عداد الواقعات . وحاولت اليونان ، تؤيدها إنجلترا ، أن تنفذ مشروعاتها بقوة السلاح ففئدت بهزائم حاسمة في موقعي اينونو وسقاريا الشهيرتين . ولما لم تنجح المحاولات المتكررة لعقد الصلح مع اليونان ، هزم اليونانيون وكادوا يستحقون عند دملوبينلا في ٣٠ أغسطس ١٩٢٢ وسرعان ما تم تحرير إزمير والقسم الغربي من الأناضول ، مما أعقبه توقيع هدنة مودانيا في ١١ أكتوبر ١٩٢٢ ، وفي ٢٤ يولييه ١٩٢٣ وقعت معاهدة لوزان التي هيأت الأسس النهائية التي تقوم عليها دولة تركيا الجديدة .

أما الأجزاء الأخرى من الإمبراطورية العثمانية فتحولت إلى عدد من الدول الجديدة التي أخضعت لنظام الانتداب ، فأعطيت فرنسا انتداباً على سوريا ولبنان

بينما انتدبت إنجلترا لإدارة شئون فلسطين وشرق الأردن والعراق . وتبدو نتيجة هذا العمل من مراجعة الأرقام التالية فالمساحة السابقة التي بلغت ١٧٩٤٩٠٠ من الكيلومترات المربعة حيث يقيم ٢٠٣ مليوناً من الآفئس قسمت إلى الوحدات الاقليمية الآتية والمتفاوتة في مساحتها : الأناضول وتركية أوربا (٧٦٣٠٠٠) ، العراق (٤٥٣٥٠٠) ، سوريا (٢٠٢٥٠٠) ، فلسطين وشرق الأردن (١١٧٠٠٠) ، وبلاد عربية أخرى (٢٥٩٠٠٠) . ولقد كانت مصر دولة تابعة لتركيا وظل ذلك مجرد حبر على ورق حتى نشوب الحرب ، ولكن في أعقاب الحرب انتهت سيادة السلطان القانونية عليها ، وصارت قبرص مستعمرة تابعة للتاج البريطاني بعد أن كان يربطها بالباب العالي أداء الجزية السنوية .

المبادئ الجبرية التي سيطرت تطور الدولة بالشرق الأوسط بعد الحرب

العالمية الاولى

كان التطور السياسي للشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الاولى يعينه إلى حد كبير تحقيق المبادئ الثلاثة الآتية وهي (١) مبدأ القومية (٢) حماية مصالح الدول المنتصرة (٣) تنفيذ التعهدات الخاصة نحو قوميات معينة .

ما الذي كان يعنيه تقرير مبدأ القومية بالنسبة إلى تقدم الدولة بالشرق الأوسط ؟ معناه القضاء على دولة كبيرة تضم أجزاء غير متجانسة ليحل محلها عدد من الدول يعيش في كل منها شعب يتصف بالتجانس القومى . وتقسيم مساحة كبيرة إلى وحدات سياسية أصغر مما أدى هنا ، كما فى أى مكان آخر ، إلى نشوء عادات وحدود إدارية جديدة تنمو فى داخلها مصالح ثقافية واقتصادية ذات استقلال محلى ، كما ترتب عليه أيضا قيام مراكز جديدة حاولت أن تنمى حياة الدولة إلى الحد الأقصى داخل نطاق هذه الوحدات الاقليمية الجديدة . ونظرا للفوارق البينة بين هذا التطور فى تركيا الأصلية من جهة وفى الدول العربية الناشئة عن انحلال الامبراطورية من جهة أخرى ، فأننا نعتزم أن نعالج هذه التطورات على حدة بالنسبة إلى كل من مصر وتركيا .

مصر

كانت مصر كلاً قائماً بذاته واختلف طريق تطورها عنه فى المناطق الأخرى التى سلفت الإشارة إليها . ومن حيث درجة تبعيتها كانت تشغل مركزاً وسطاً بين

الجمهورية التركية المستقلة والدول العربية الأخرى التي اعتبرت إذ ذاك - طبقا لمعايير القانون الدولي - على أنها لم تبلغ بعد مرحلة من النضوج تسمح لها بالسيادة . وفي مصر أيضا كانت قوة الفكرة الوطنية هي التي أدت في النهاية إلى إلغاء الحكم الأجنبي داخل الدولة ، ولكن هذا لم يتم عن طريق قلب النظام السابق والقيام بحرب تحريرية كما كان شأن تركيا ، وكذلك لم يتم عن طريق الرضوخ لنصوص نظام دولي أرقى درجة كما في حالة مناطق الانتداب . لقد حصلت مصر على استقلالها عن طريق صراع طويل الأمد كانت نتيجته غالبا موضع الشك . وبالرغم من التغييرات الكثيرة التي تعرض لها مصيرها السياسي كانت مصر البلد الوحيد بالشرق الأوسط الذي نجح بوجه عام في الاحتفاظ بمركزه كوحدة سياسية وإدارية خلال المائة سنة السابقة . وتعرضت العلاقة بينها وبين الدول الأجنبية خلال هذه الفترة إلى تعديلات عدة ، بل وبعبدة المدى أحيانا . فبعد حصولها على مركز البلد المستقل بفضل جهود محمد علي عادت مصر من جديد فاندجحت في الامبراطورية العثمانية بعد موت ذلك الحاكم سنة ١٨٤١ . وبصفقتها ولاية عثمانية أخضعت مرة أخرى للتأثير العثماني وبصورة واضحة في الميدان الثقافي . إلا أن الرابطة بينها وبين الامبراطورية عجزت عن منع التدخل العسكري من جانب بريطانيا العظمى التي دخلت قواتها المسلحة مصر عام ١٨٨٢ أي قبل الحرب العالمية الأولى باثنين وثلاثين عاما . ومنذ ذلك التاريخ ازداد نمو النفوذ البريطاني إلى أن أعلنت الحماية البريطانية على البلاد في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ . وخلال المدة كلها منذ الاحتلال إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بسنوات عدة عاشت مصر في ظل نظام سياسي ثنائي وهو النظام الشرقي (أي السلطان) الذي كان يدعى السيادة النظرية ، وهناك إلى جانبه الإشراف البريطاني الذي كان في الواقع يوجه ويدير شؤون البلاد السياسية والإدارية ،

هذه الظروف وما يمكن وراءها مما عمل على تنمية الحركة القومية المصرية التي ظلت تنمو باطراد إلى أن انفجرت بعد ختام حرب (١٩١٤—١٨) مباشرة على هيئة سلسلة من المصادمات والأفعال الثورية . وهنا رأت السياسة البريطانية أنه قد يكون من الأفضل لها حماية المصالح البريطانية عن طريق منح امتيازات معينة بدلا من الاعتماد على القوة المسلحة وحدها ، ففي نهاية فبراير ١٩٢٢ أعلن استقلال مصر بمقتضى تصريح من جانب واحد أصدرته الحكومة البريطانية . وهذا العمل وضع حداً لمركز مصر بوصفها دولة محمية ، ولكنه أبقى الحالة القائمة فيما يتعلق بطائفة

من المسائل الحيوية مثل الدفاع عن مصر ضد الاعتداء الاجنبى ، ومركز الاقليات والاجانب والقضاء الخاص بهم . وهذا التنظيم الذى احتفظت بمقتضاه دولة أجنبية ببعض حقوق السيادة لم ينظر اليه المصريون بعين الرضا . وطالبوا بعقد معاهدة بين الطرفين على أساس المساواة الكاملة . وظل جهاد مصر من أجل استقلالها التام قائماً لمدة أربع عشرة سنة إلى أن تم توقيع المعاهدة الانجليزية البريطانية سنة ١٩٣٦ . وخلال هذه الفترة ألقى بالبلاد فى لجة صراع داخلى طال أمده ونشأ عن إصدار الدستور والتثيل الديموقراطى للشعب . وكانت هناك أطراف متعددة فى هذا النضال وهى الحكومة البريطانية والأحزاب والجماعات السياسية المختلفة وتلك الطائفة القوية نوعاً من السياسيين الذين لم ينحازوا إلى هذه الأطراف . وإن التقلبات الكثيرة فى حياة مصر الدستورية وما اتخذته من أشكال متنوعة لتعكس لنا تأثير هذه الجماعات المتغير .

ولم يطبق دستور سنة ١٩٢٣ بصورة فعلية إلا فى فترات وإن ظل حتى عام ١٩٣٠ قائماً من الوجهة النظرية . وازداد نمو التيارات الشعبية التى كان يعبر عنها فى وضوح كبير حزب الوفد والتى كانت تمثل المطالبة بالانفصال عن انجلترا فضلاً عن دعاوى الشعب لإزاء المصالح السياسية الثابتة ، وأخيراً كسبت هذه التيارات المعركة . وقبل ذلك حل البرلمان المصرى مرات فى سنوات ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، وتعرض الدستور للايقاف مرات إلى أن ألغى نهائياً سنة ١٩٣٠ وحل البرلمان . وتضمن الدستور الجديد عدة تعديلات فى قانون الانتخاب لغير مصلحة الجماهير . ومن الناحية النظرية لم يعتد الدستور الجديد على حقوق سيادة الشعب أو شكل الملكية الدستورية ، ولكنه ركز السلطات فى يد الملك والوزارة . ولكن لم يمض وقت طويل حتى صار من الواضح استحالة زحزحة الوفد من مركزه السياسى القوى ، ولم يمكن التغلب على رأى العام الذى كان معارضاً بعنف للدستور الجديد ولتأجيل معاهدة الاستقلال مع انجلترا إلى أجل غير مسمى . وفى ديسمبر سنة ١٩٣٤ ألغى دستور ١٩٣٠ الجديد وحل البرلمان . وبعد ذلك بعام أى فى ديسمبر سنة ١٩٣٥ أعيد تطبيق دستور سنة ١٩٢٣ ، وأخيراً حان الوقت لعقد المعاهدة مع انجلترا . وكان الاتفاق الذى تم التوقيع عليه فى أغسطس سنة ١٩٣٦ خاتمة مظفرة للرحلة الأولى من

مراحل جهاد مصر في سبيل استقلالها التام . وبمقتضى شروط المعاهدة تعهدت إنجلترا أن تعمل على إلغاء الامتيازات الأجنبية ، وبرت بوعدها بعد عام في مؤتمر مونترية حيث وافقت الدول ذوات الامتيازات على إنهاؤها بعد فترة انتقال قدرها إثني عشر عاماً . وهكذا انتهت فترة كفاح مصر الخارجي ، وأحرز مبدأ القومية نصراً آخر .

وبينما اتخذت مصر كافة مظاهر دولة مستقلة في علاقاتها الخارجية فإنها لم تحرز سوى درجة متواضعة من الاستقرار في كيائها الاجتماعي الداخلي وفي سياستها الداخلية إذ لا يزال تراث النظام الشرقي سائداً إلى حد كبير . وهناك من الأسباب ما يحمل على الاعتقاد بأن هذا النزاع بين القديم والجديد أو بين قوى كل من الأمس والغد سيستمر إلى أمد طويل في المستقبل^(١).

(١) لعل قادة الرأي وزعماء الجماعات السياسية المسئولة في هذا البلد يتدبرون مثل هذا القول فيعملون على أن تستقر الأحوال الداخلية على قواعد واضحة محدودة وبذلك تسير عملية الإصلاح والتقدم في طريقها بخطى منتظمة (المترجم) .

الفصل الثامن

تركيا الجديدة

نباول السطوة

ظلت الإجراءات التي اتخذت بصدد إدخال الأساليب الغربية على جهاز الدولة في الشرق الأوسط مقصورة حتى الحرب العالمية الأولى على اقتباس المظاهر الخارجية البراقة للنماذج الأوروبية ، ولو أن هذه الدرجة من الاقتباس تعد في حد ذاتها ناحية تقدم بالغ بالقياس إلى ما كان سائداً من قبل . وظلت الأفكار الجديدة غريبة على الأغلبية من السكان ، كما كانت الصلة التي تربطهم بأنظمتهم وتقاليدهم السياسية والدينية من المتانة والقوة بحيث جعلتهم عاجزين عن تكوين شعب بالمعنى الحديث المراد من هذه الكلمة . وهنا جاءت الأيديولوجية التركية الثورية التي اعتنقها قادة تركيا الجديدة لكي تحدث التغيير المنشود ، فكان لابد من تغيير الجهاز الإداري . وفوق كل هذا كان لابد من وجود شعب قادر على أن يفهم أهداف الدولة الجديدة ، ولديه الاستعداد اللازم للتشبع بها ، وأن تتوفر عنده الرغبة في أن يشترك في توجيه سياسة بلاده الخارجية والداخلية . وعلى ضوء هذا المعنى ينبغي أن نفهم التدابير المتطرفة غالباً التي اتخذت وسيلة لإثارة شعور قومي جديد وحماس للدولة التركية وثقافة تركية . هذه الأهداف يعكسها لنا تطور تركيا الدستوري في فترة ما بعد الحرب . إلا أنه قبل ذلك استقر الرأي على إجراء أثبتت ضرورته أكثر من أي شيء آخر لخلق الظروف اللازمة لإنشاء ونمو دولة يسودها التجانس القومي . هذا الإجراء العظيم الأهمية بالنسبة إلى سياسة تركيا الجديدة ، الداخلية والخارجية بأسرها ، كان عبارة عن تبادل السكان بين تركيا واليونان . وبالرغم من أن هذا العمل لم يكن الحالة الوحيدة التي حلت بواسطتها إحدى المشكلات القومية المعقدة في الأقاليم الشرقية إلا أنه أوسعها نطاقاً ، كما أنه استغلال منطقي للتجارب التي اكتسبتها الإمبراطورية العثمانية وتركيا الفتاة الجديدة

فما يتعلق بوجود أقلية يونانية كبيرة داخل حدودها . ويرجع النجاح الذى حالف هذه التدابير إلى حد كبير إلى أن مبدأ تبادل السكان كان عنصراً جوهرياً نص عليه فى معاهدة الصلح التى عقدت بين الدولتين . وبلغ عدد اليونانيين الذين خرجوا من تركيا فى بداية الأمر ١٣٠.٠٠٠ مقابل ٤٠٠.٠٠٠ تركى غادروا اليونان إلى تركيا . وحتى قبل معاهدة لوزان كان قد نص على هذا التبادل الإجبارى فى اتفاق قائم بذاته بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٢٣ . ولا ريب أن استبعاد السكان اليونانيين من أراضى الدولة الجديدة أدى إلى حل المشكلة الخطيرة التى انطوى عليها وجود جماعة قوية ذات نفوذ وكبيرة العدد ، وكانت يقظتها ومهارتها فى المجال الاقتصادى أرقى مما توافر لدى العنصر التركى .

بيانات هامة عن الدستور الجديد

أدرك المجلس الوطنى الكبير فى الدولة التركية الجديدة وبحق ، أن عمله يفقد أهم أساس يبنى عليه إذا لم يكن هناك دستور جديد . ولذا أخذت فى الحال اللجنة الدستورية التى شكلها من أعضائه فى وضع مشروع الدستور ، ولكن نظراً لنفوذ العناصر المحافظة لم يتسنى الوصول إلى نتيجة إجماعية قبل مضى وقت طويل . وأخيراً فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢١ تقرر المواد الأساسية فى القانون الدستورى « لحكومة المجلس الوطنى الكبير بتركيا ، ولا تزال هذه المواد تحمل آثار الجهود التى بذلت لمراعاة تيارات تقليدية ومحافظة معينة . ومن ذلك أن المادة (٧) تنص على أنه عند وضع القوانين والمراسيم يجب أن يكون الأساس فى ذلك نصوص القوانين الدينية والوضعية إلى جانب العرف والتقاليد . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالمواد (١ - ٣) تحدد فى جلاء ودون لبس امتيازات المجلس الوطنى الكبير وسيادة الشعب :

(١) السيادة ملك للشعب دون قيد أو شرط ، ويكون نظام الحكم على أساس أن الشعب ، بصفة شخصية وواقعية ، يوجه مصيره .

(٢) تتحد السلطان التنفيذية والتشريعية فى المجلس الوطنى الكبير الذى هو الممثل الحقيقى الوحيد للشعب .

(٣) الدولة التركية يحكمها المجلس الوطنى الكبير ، ويطلق عليها اسم « حكومة المحاسن الوطنى الكبير لتركيا . »

وبالرغم من إقرار هذه المواد امتنع المجلس كلية عن إلغاء الدستور العثماني أو إلغاء الخلافة والسلطنة ، وهما من أهم أنظمة الماضي . وبالرغم من هذا فقد أوضحت الطريقة التي سار عليها المجلس أنه يعد نفسه جمعية تأسيسية ولهذا الأمر أهميته في ذلك الوقت الذي كان فيه السلطان ووزرائه أي أصحاب السلطة الفعلية في الدولة ، مقيمين في اسطنبول ويعترف بهم العالم الخارجي على أنهم يمثلون الحكومة التركية . ولا تدع الموازنة بين المواد (١ — ٣) والمواد الماثلة في الدستور السابق مجالا للشك في جدية الارادة الرامية إلى إصلاح أولئك القوم الجدد الذين سيوجهون شئون الدولة .

وخلال الفترة التالية حدثت عدة تغييرات أخرى ذات أهمية بالنسبة إلى شكل الدولة التركية في المستقبل ، ولو أن هذه التغييرات لم تدج فوراً في الدستور . فمثلاً في دور الانعقاد في أول نوفمبر سنة ١٩٢٢ ألغيت السلطنة ، وفي ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣ أعلنت الجمهورية التركية ، وفي ٣ مارس سنة ١٩٢٤ قرر المجلس الوطني تصفية الخلافة ونفي الأسرة المالكة العثمانية ، كما قرر في ابريل إغلاق المحاكم الشرعية . وقد أضيفت هذه التغييرات إلى القانون الدستوري الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ والذي قام على المبادئ الآتية :

- (١) الدولة التركية جمهورية .
- (٢) التركية هي اللغة الرسمية والعاصمة أنقره .
- (٣) السيادة مستمدة من الشعب بدون قيد أو شرط .
- (٤) المجلس الوطني الكبير هو الهيئة الوحيدة والقانونية التي تمثل الشعب ويمارس حق سيادة الشعب نيابة عنه .
- (٥) تتحد السلطان التشريعية والتنفيذية في المجلس الوطني الكبير .
- (٦) يمارس المجلس الوطني الكبير بنفسه سلطته التشريعية .
- (٧) يمارس المجلس الوطني الكبير بنفسه سلطته التنفيذية عن طريق رئيس الجمهورية الذي يختاره المجلس وعن طريق معاونيه من الوزراء الذي يعينهم الرئيس . ويستطيع المجلس دائماً أن يراقب ويقلب الحكومة .
- (٨) تقوم محاكم مستقلة باجراء القضاء باسم الشعب وطبقاً لأساليبه وقوانينه .
- (٩) فيما يختص بالمادة الأولى من القانون الدستوري والتي تنص على شكل الحكومة الجمهوري لايحوز إدخال أي اقتراح مهما كان نوعه بشأن تغيير ذلك الشكل أو تعديله (المادة ١٠٢)

(١٠) إلغاء القانون الدستوري الصادر في ١٢٩٣/١٨٧٦ (الذي يرجع إلى أيام السلطنة العثمانية) والتعديلات التي أدخلت عليه ، وكذلك القانون الدستوري الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٩٢١ وما أضيف إليه من مواد وتعديلات فيما بعد .

وبرغم هذا لا يزال الدستور يشمل أجزاء معينة مستمدة من الماضي وفيها ارتبط التنظيم الديني والدولة . وعلى أثر تقوية دعائم الدولة الجديدة بدأت عملية صبغ الدولة بالطابع الزمني تسير في نشاط ، ففي أبريل سنة ١٩٢٨ ألغيت الفقرة الواردة في المادة الثانية من الدستور والتي تنص على أن الإسلام دين الدولة التركية كما ألغيت الألفاظ الواردة في المادة (٢٦) والتي تنص على أن من وظائف المجلس الوطني « تنفيذ أحكام الشريعة » ، وتمشياً مع ذلك تغيرت صبغة اليمين الذي يقسمه رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان فصارت « أقسم بشرفي » بعد أن كانت « أحلف الله » . وإلى جانب هذه الإصلاحات التي أدخلت على الدستور نفسه اتخذت طائفة أخرى من التدابير وفق الخطوط ذاتها وهدفها إعادة تنظيم المجتمع التركي ومن ذلك إصدار أوامر ضد بعض التقاليد الدينية مثل إلغاء الصوم في رمضان ، وجعل الأحد يوم الراحة الأسبوعية ، وطبع القرآن بالتركية ، وتخريم ارتداء الطربوش والعمامة . وبما هو جدير بالذكر أيضاً إقامة النصب التذكارية العامة للغازي (مصطفى كمال أتاتورك) وتخليد ذكرى المواقع التي انتصر فيها الأتراك خلال حرب الاستقلال . هذه التأميل والنصب المنافية للتقاليد الإسلامية التي تحرم تمثيل الآدميين ، أقيمت بكثرة وفي جميع الميادين الكبيرة بتركيا . وبالطريقة ذاتها رسمت صورة رئيس الدولة على طوابع البريد وغيرها من شعارات الدولة . وإذا نحاول أن نفهم ماهية الدولة التركية الجديدة على أساس الوثائق الدستورية وقوانين الإصلاح وطبقا للعايير التي أشرنا إليها آنفاً بصفتها منميزات الدولة الشرقية فإننا نستخلص الأمور الآتية :

- (١) حققت الدولة التركية الجديدة مبدأ « الإقليمية » ، فالأهالي المقيمون داخل أراضي الدولة أغلبيتهم الساحقة من الأتراك ويعدون أنفسهم كذلك بسبب الأصل واللغة والروح القومية .
- (٢) انحلت تماماً الارتباط بين الجماعة الدينية والدولة ، فالجمهورية التركية تقوم بشكل واضح على أساس زمني ، وأبعدت الحياة الدينية إلى المجال الخاص من حياة المجتمع وتضاءلت من حيث أهميتها ونفوذها بعد هذه الحركة الشديدة التي اتجهت نحو تهمي التقاليد الدينية . ولاشك أن إلغاء الخلافة بصفتها قوة التنظيم الهرمي للجماعة الإسلامية وهي النظام القائم على الاتحاد الشخصي مع الحاكم الزمني ، كان نتيجة منطقية لهذه السياسة الرامية إلى صبغ الدولة بالطابع الزمني .

(٣) العمل على تجميع الشعب التركي بفكرة الدولة ومعناها من أجل تطور المجتمع الحديث .
ففى خلال سنوات قلائل خلقت الحكومة التركية شعباً ، وبدلاً من جماعة محكومة خلقت مواطنين
فى جمهورية طموحة يؤمنون بفكرة الدولة .

(٤) ظلت الحكومة التركية قانعة باقتصار سلطانها على الأقاليم التركية الخالصة أو التى أغلبية
أهلها الساحقة من العنصر الترى .

(٥) وترتب على إحلال النظام الجمهورى مكان الملكية أن حدث تحول بارز فى التكوين العام
للعلاقات القائمة بين السلطات ، حقيقة نجد أن قيام رئيس جمهورية مزود بسلطات دكتاتورية مكان
رئيس الدولة الملكية لم يؤد إلى القضاء على جميع مظاهر الشكل الاستبدادى المطلق للدولة ، إلا
أن إبعاد السلطان وبلاطه وقيام طبقة جديدة من الموظفين داخل البلاد قد حرم الطبقات الحاكمة
السابقة من مركزها بصورة نهائية . وفى الوقت ذاته خلقت هذه التغييرات المقدمات اللازمة
لقيام مجتمع جديد يقع على عاتقه حمل الدولة الفتية .

(٦) وأخيراً جاء إلغاء الامتيازات الأجنبية فوضع حداً لحالة التبعية السابقة التى كانت فيها
البلاد فى المجال الاقتصادى والقضائى .

وما من شك أن القوى التى استطاعت القيام بهذه المهمة الضخمة من حيث تجديد
الدولة التركية ، ما كان فى الامكان ظهورها وانبعاشها لولا التهديد الذى تعرض له
كيان تركيا القومى بعد الحرب العالمية الأولى وخلال حرب الاستقلال ، ولعل كمال
أتاتورك السياسى الوحيد الذى استطاع فى خطبه الموجهة إلى الشعب التركى وفى
البرلمان وفى كثير من المناسبات الأخرى أن يدرك هذه الأمور حينما حرص على
تربية الشعب بحيث يجعله يضع الدولة فى المحل الأول من تفكيره ، وإن الوضوح
الذى صبغ به هذا الهدف فى الوثائق الرسمية لما يسترعى النظر . ومن هنا نجد أن
« تاريخ الجمهورية التركية » الذى أصدرته جمعية البحث عن التاريخ التركى يتضمن
العبارات التالية :

« ان المبادئ الأساسية التى تستهدفها الجمهورية فى التربية والتعليم تنحصر فيما يأتى :

(١) رفع مستوى المواطنين بالجمهورية المشبعين بالروح القومية الثورية والذين يؤمنون
بمجنسهم والذين هم أثبت أنصار الدولة الزمنية .

(ب) العمل بصدق على توسيع نطاق التعليم الأولى بحيث يشمل جميع السكان ، وتعميم القراءة
والكتابة بالنسبة إلى كافة المواطنين حتى يصل الأمر إلى آخر راع يقيم بمفرده فى الجبال .

(ح) إمداد الجيل الجديد في جميع مراحل التعليم بالمعرفة العملية حتى يصبح أفراداه قبل كل شيء صالحين لمزاولة نشاطهم بنجاح في الحياة الاقتصادية .

(د) القضاء على الجانب الاخلاق من الحياة الاجتماعية القائم على الخوف والعقاب في الحياة الدنيا أو الآخرة لتحل محله روح أخلاقية تقوم على أفكار « الحرية » و « النظام » .

وهناك فارق ملحوظ بين الروح السائدة في هذا البرنامج الذي ينطوى على إيمان ساذج وإرادة لا حد لها نحو إعادة تكوين الشخصية عن طريق التعليم ، وبين خوف الآباء في تركيا الجديدة لئلا تضطرب مشاعر أبنائهم الدينية من يدرسون بالخارج بسبب ما يتلقون من التعليم هناك . فمذ قرن مضى وجد أحد المستبدين الأتراك من الضروري أن يعاقب الأغنياء من أهل الإسكندرية لأنهم بعثوا بأبناء الفقراء ليتلقوا العلم في باريس بدلا من أبنائهم ، أما اليوم فإن كثرة عدد الشبان من أهل الشرق الذين تلقاهم في الجامعات الغربية لينم أكثر من أى شيء آخر على ذلك التحول في العقلية والذي طرأ خلال أجيال قليلة .

وليس في الوسع أن نقل من قيمة الإصلاحات التركية البعيدة المدى حينما نرى خلال فترة التقدم السريع فيما بين الحربين هوة لا تزال قائمة بين برامج المصلحين ونواياهم وبين النتائج الواقعية التي أمكن تحقيقها . ان المهام التي جعلتها الدولة التركية الفتية نصب عينها لم تحل من الطموح كما أن آمالها كانت عالية نوعا . ولكن تحقق ذلك كله بشكل يدعو إلى الرضاء وفي وسط و الأحوال الصعبة التي تسود العالم ، كما جاء في دياجاجة قوانين عصبة الأمم بالنسبة إلى الأقاليم التي انفصلت عن تركيا ، كان يتطلب طبقة من المعاونين والموظفين ، على قدر كاف من المعرفة والتعليم ، وقد ظل ما أمكن لهذه الدوائر تحصيله من الثقافة والتدريب خلال فترة قصيرة كهذه سطحياً في طابعة ومقصوراً على نواحي المهارة الميسورة اكتسابها في المواضيع الفنية والعلوم . ولا بد لنا من الانتظار حتى نرى إذا كان في مكنة هذه الطبقة التي عليها واجب قيادة الدولة التركية وتزعمها في المستقبل أن تنمي وتكون لديها الكفايات اللازمة لتحقيق هذا الغرض . وقد تكون هناك خصائص تبدو غريبة أو متناقضة في نظر المراقبين الأجانب ، ولكنها ترجع إلى محاولة إقامة نظم سياسية كاملة النمو والنضوج بسرعة بينما استغرق قيامها في بلاد أخرى قرونا .

ولم تكن لدى قادة تركيا الجديدة رغبة في حرمان شعبهم الحديث المولد من النظم الديمقراطية الحديثة التي بلغت أعلى درجات السكّال في بلدان الغرب . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ساورهم الخوف لئلا يؤدي الإسراع في إقامة مثل هذه الأنظمة إلى عرقلة المحاولات المبذولة من أجل بعث الدولة التركية ، ولهذا منع رئيس الدولة نفوذاً غالباً في الدستور والهيئات التي تمثل الشعب ، وهنا أيضاً نجد نشأة حزب الشعب الجمهوري الذي يعد من الوجهة الفعلية التنظيم الحزبي الوحيد . فطبقاً لرعاة هذا الحزب يختار الناخبون مندوبين عنهم والآخرين يتولون عملية انتخاب النواب ، وما يدل على هذه الحقائق أنه في سنة ١٩٣٩ كان عدد النواب ٤٢٩ منهم ٤٢٤ ينتمون إلى حزب الشعب^(١) . والإدارة في الأقاليم والنواحي أوفى الصلة بالنظام الحزبي والانتخابي ، إذ على المندوبين أن ينتخبوا المجالس الإقليمية . وتقوم الحكومة المركزية بتعيين حكام الأقاليم الذين يعاونهم مجلس مكون من الاختصاصيين والمجالس الإقليمية . وتنظيم المجالس الإقليمية يشبه ما كان عليه تكوينها خلال العصر العثماني ، وينطبق الأمر ذاته على اللجان القروية التي تظل ، كما كان الحال من قبل ، نواة الإدارة المحلية تحت رئاسة المختار . ومن الجليّ أن غلبة سلطان التنظيم الحزبي وتبعيته لرئيس الدولة مما ترتب عليه إلى حد كبير تضائل أهمية العناصر والنصوص البرلمانية في النظام القائم . ويصدق هذا بصفة خاصة حين نذكر أن رئيس الدولة يصدر بنفسه القرارات في المسائل الهامة أو التي يهتم بها اهتماماً شخصياً .

ولهذا من الصعب أن نحدد بصورة دقيقة طبيعة الحقوق التي للشعب في تركيا الجديدة . فما من شك أننا نلقى مظاهر شيبة بمركز الزعيم والحزب الواحد في الأنظمة الدكتاتورية ؛ ولكننا نجد من جهة أخرى أن الدستور التركي الذي تأثر بالصيغ الأوروبية الغربية يشتمل على ضمانات بصدّد « الحقوق الانسانية » ، ويكفل للوطنيين الأتراك المساواة وحق التقدم إلى القضاء في حالة الاعتداء على الحرية والحياة ، كما يوفر لهم حرية القول والعقيدة ؛ بل إننا لنتلقاه يؤكد حرية تكوين

(١) أطلقت الحرية في الأيام الأخيرة ، وأخذ الحزب الديمقراطي يزداد قوة ويمثل المعارضة وصار يحسب له حساب (المترجم) .

الجمعيات بالرغم من تحريم تكوين النقابات لحماية مصالح العمال . وفي كثير من الميادين الأخرى نجد أمثال هذه المتناقضات بين الرغبة الظاهرية في احترام ما بالدستور والحياة السياسية من عناصر حرة مستمدة من التقاليد الأوروبية الغربية ، وبين الإبقاء على قيود بعيدة المدى مفروضة على الحرية الشخصية ، الأمر الذي يستطيع ملاحظته أولئك الذين يقومون بزيارة خاطفة لتركيا . ولا ريب أنه لا يمكن القضاء على هذه المتناقضات في المستقبل القريب ، ويستطيع التركي المخلص لحكومته أن يلاحظ بحق أن الحالة القائمة تنطوي على مزايا معينة بالقياس إلى ما يحدث إذا أدخل النظام البرلماني الديمقراطي طبقاً للأنموذج المعروف في الدول الدستورية الأوروبية - وهو إجراء مشكوك فيه بالنسبة إلى ظروف تركيا .

وسوف تسنح الفرص فيما بعد كي نعالج بالتفصيل الآثار الاقتصادية المترتبة على النظام الجديد إلا أن الحقيقة ذات المغزى في هذا الصدد تنحصر في اتخاذ التصنيع كالمبدأ الذي تسترشد به السياسة الاقتصادية ، بكل ما يصحب ذلك من نتائج بالنسبة إلى انتشار النفوذ السياسي ، والتغير في توزيع السكان والدخل والملكية . وفي الوقت ذاته ينبغي ألا نغفل في الخطأ فنظن أن تدخل الدولة ، وبشكل بارز في بعض الوجوه ، في المجال الاقتصادي ينبعث عن فلسفة معينة . فالموقف المرن من جانب سلطان الدولة ، وسياساتها الاقتصادية التي تملأها المصالح في أي وقت معين ، مما جعلها تعتمد إلى التصنيع على أنه من أهم الوسائل لإدراك الاستقلال السياسي وصيانتها ، وأن الأشكال التي تبدو فيها هذه العملية والدور الذي اختصت الدولة ذاتها به في هذه النواحي ، كل هذا لا يماثل المثل والدوافع التي تراها في روسيا وإن وجدنا بعض جوانب الشبه الخارجية بالرغم من ذلك .

وبعض النظر عن بعض المتناقضات وبعض عناصر القصور في تلك المحاولة الجريئة من أجل إعادة بناء الدولة التركية ، فإن معيار المقدرة على البقاء لانتقاء في درجة نجاحها الفني أو في ميدان التنظيم . إن هذا النجاح لا يحتمل الجدل ، بل إن أشد الناقدين تعسفاً لا يسهو أن يغفل بصورة دائمة النتائج العظيمة التي تحققت . إن السؤال الذي يبدو أكثر صعوبة من سواه هو الآتي : هل هذه الدولة التركية التي لا تهاون أجزائها بروابط العقيدة والاحترام نحو حاكم يسيطر على قوميات كثيرة

كما كان الحال في عهد سابقتها العثمانية ، قادرة أن تعيش على أساس
تجانسها القومي الحديث الذشأة والقوى التي انطلقت نتيجة لذلك ؟ وعلى كل لا يمكن
الاجابة بصراحة وبصورة حاسمة عن هذه النقطة حتى بالنسبة إلى الدول المعاصرة
التي تستطيع أن تفخر بأنها أطول عمرا من الجمهورية التركية . ان تركيا الجديدة
بسكانها الذين يبلغون عشرين مليوناً تستطيع بكل تأكيد أن تعد مثل هذه المناقشة
سابقة لأوانها .

الفصل التاسع

الدول العربية التي قامت بعد انحلال

الامبراطورية العثمانية

عرض موجز لتكوينها ونموها

ترجع الدول العربية الحديثة في شكلها الحالى إلى تاريخ قريب ، ذلك أنها لم تظهر إلى عالم الوجود إلا بعد ختام الحرب العالمية الأولى واتسفت بمظاهر بدائية من بعض النواحي . ولهذا السبب فالتحول الذى طرأ على بناء الدولة أو أنظمتها فيها ليس بالعناصر المركزية في العرض الذى نقدمه ، لأن الذى يترامى لنا لا يعدو كونه صورة متوسطة من الدولة أو مرحلة انتقالية من مراحل تطورها فهو عبارة عن الاطار الذى تنشأ في داخله حركات قومية في الفترات الاولى المبكرة من الحياة المتسمة بطابع يشبه السيادة داخل الاراضى التى تعدها هذه الحركات المناطق التى تقوم فيها دولة . ومن هنا وفى هذا المظهر الحالى فان تاريخ هذه الدول الحديثة النشأة لا يرينا غير القليل مما استرعى نظرنا بوصفه يمينا للنشوء الدولة الشرقية ، بل انه إلى حد كبير تاريخ الحركة القومية للشعوب العربية . إلا أن من الممكن أن نحقق بعض النتائج التى استخلصناها بشأن قيام الدولة بالشرق والظروف التى حددت مجرى نموها بدراسة هذه المراحل التى تعتبر سابقة لمرحلة تكوين الدولة بمعناها الصحيح . وفى الوقت ذاته يتعين علينا أن نضع فى مقدمة الوصف الذى نعرضه الأهمية التى تنطوى عليها الحركة القومية بصفاتها النقطة التى يتبلور حولها صرح هذه الدولة الجديدة .

وكان ابراهيم باشا بن محمد على أول من نبتت في ذهنه في وضوح يبدو رائها في ظل الظروف السائدة ، الأفكار المتعلقة ببعث الشعب العربى والدولة العربية وذلك بمناسبة حملته على سوريا منذ أكثر من مائة عام ، مع أن ابراهيم نفسه لم يتحدر من أصل عربى . ويمكن أن ننحكم على تأثير سياسة ابراهيم بهذه الأفكار من

أنه كان يضمها المنشورات الحربية التي يصدرها ، كما كان يعمل على نشرها واذاعتها في كل مناسبة . ثم فرض على تلك الأفكار أن تنزوى بعد انهيار سياسة ابراهيم ومحمد على نتيجة للتدخل الأوربي . إلا أن الخطة الثورية التي اختطها محمد على وابنه بصدد الكثير من وظائف الدولة ، وما فعله لاجتماعات جذور الكثير من العقبات المستقرة منذ القديم ، والتي عاقت طريق التقدم ، كل ذلك كان له أثره في نمو أفكار العرب القومية . وأدى فتح أبواب البلاد الشرقية أمام نشاط الغربيين واجتهادهم ، إلى جانب نقل ثمار الأبحاث الأوربية ، إلى خلق المقدمات اللازمة لما أعقب ذلك من تطور الحركة القومية العربية . ففضلا عن الفنيين والمهندسين دخل إلى البلاد الشرقية المعلمون ورجال الارشاليات الدينية من الأوربيين ، فكان لهم أثر بعيد المدى في تربية جيل من المثقفين العرب ممن اضطلحوا فيما بعد بمهمة نقل الفكر الأوربي وحمله إلى بلدانهم . ومن الطبيعي أن يبدو هذا الأثر تدريجيا لأن الاسلام بالرغم مما ينطوى عليه من مرونة في بضع مسائل تتصل بالجانب المذهبي . قد ظل — كما كان شأنه من قبل — قوة ذات مقاومة فائقة ولم يبد منه الاستعداد بعد للتساهل بشأن الآراء الجديدة . وهذا هو السبب كذلك الذي من أجله نجحت الجهود المبذولة تحت شعار الجامعة الاسلامية لفتح أبواب البلاد العربية وجعل الاماكن المقدسة التي يسهل الوصول اليها ملكا عاما لكافة الجماعات الاسلامية . وبفضل هذه الجهود وحدها أمكن الابقاء على ولاء رعايا السلطان بما فيهم الشعوب العربية .

وكتب السفير البريطاني في الأستانة يقول ان إنشاء سكة حديد الحجاز ضمن للسلطان عبد الحميد الطاعة العمياء من جانب رعاياه بدرجة لم يتسنى بلوغها من قبل ، كما كفل انصياعهم لحكمه المطلق الذي كان أشد استبدادا من أى حكم عرفه التاريخ . واستغل النظام التركي مركزه القوي فعمل باطراد على جعل التركية لغة رسمية بالاقاليم وبخاصة فيما تعلق بالإصلاحات التي حدثت بعد سنة ١٨٦٤ والتي كانت تهدف إلى تحقيق فكرة مركزية الإدارة . ولقد أثرت هذه السياسة إلى حد كبير فعطلت العناية باللغة والآداب العربية ، كما كانت تناقض الخطة التي انتهجتها المعاهد والإرساليات العلمية الأجنبية من حيث أنها كرست نفسها لنشر ودعم اللغة العربية . تلك هي الصورة الخلفية العامة التي نبت منها التطور في البلاد العربية عن طريق

الاتصال الدائم بالتراث الروحي العربي الذي بعث بعد أن طغت عليه يد النسيان . وهذه البذرة التي غرست في التربة أخذت تنمو ببطء ولكن في ثقة نحو غايتها . وإذ تأسست الهيئات العلمية في العقد السابع تسمى إلى ربط تقاليد الماضي بالتطورات الحديثة ، أعقبها حوالى سنة ١٨٨٠ تكوين الجمعيات السرية التي التقى في رحابها شباب الحركة القومية العربية الأقل تردداً من سواهم ، وبلغ الأمر بتلك الجمعيات أن عمدت إلى توزيع المنشورات الثورية تحت جنح الليل . وكان ذلك النشاط في حدا ذاته قليل الخطر نسبياً ، ولكنه في ظل ذلك النظام الاستبدادى القائم على الجاسوسية كان مبعث خطر على القائمين به . والواقع وجد القنصل البريطانى العام ببيروت أن مما يستأهل النظر أن يبرق إلى حكومته في لندن بشأن حادثة من هذا القبيل . وقد اقتبس أنطونيوس في كتابه نص التقرير وصورة البرقية مما كشفه في إدارة السجلات وأكد الأهمية الرمزية لتلك التصريحات . وقد نظر إلى هذه العمليات وأهميتها الواقعية نظرة أقل شأناً مما يسبغ عليها الوصف السالف الذكر ، إلا أنه في الوقت ذاته مما يستحق الذكر والتسجيل الطريقة التي صيغت بها أهداف الحركة ، فلقد ورد فيها صراحة المطلب الخاص باستقلال سوريا ولبنان . ومن الواضح أن يظل تأثير الحركة القومية الشابة في الأقاليم العربية محدود النطاق طالما عاش ذلك النظام الذى أقامه عبد الحميد ، ولهذا السبب واحتل المسئولون عن الحركة العمل على نشرها من الخارج وإنشاء مراكز تقوم كذلك بتنمية الأهداف المذهبية والأدبية . وترتب على هذا إنشاء « عصابة الحزب العربى » سنة ١٩٠٤ على يد نجيب عزورى وغرضها الصريح تحرير سوريا والمراق من الحكم التركى ، وكانت الجهود الأدبية تخدم هذا الغرض أولاً وقبل كل شئ . وشهد عام ١٩٠٥ ظهور كتاب « يقظة الشعب العربى » وصحيفة « الاستقلال العربى » وكلاهما سعى إلى لفت أنظار الرأى العام الأوروبى إلى الأمانى القومية العربية . هذه الجهود التى بذلت ، بجانب ما حدث فى الآستانة من محاولات مختلفة في مظهرها اختلافاً كلياً على أثر إعلان الدستور سنة ١٩٠٨ ، لنشر الأهداف القومية العربية على أساس من التعاون بين الأتراك والعرب ، كانت علائم هامة تنم عن تلك التيارات التى أخذت تزداد قوة والتي كانت واضحة في الحياة السياسية للإمبراطورية العثمانية . ولم يقف تيار التقدم بالرغم من إغلاق جمعية « الإخاء العربى العثمانى »

بالاستانة وبالرغم مما أبدته جمعية تركيا الفتاة من روح المودة ونحو العرب في أول الأمر ، تلك الروح التي اتسمت فيما بعد بطابع عدواني . فكثرت الجمعيات العلمية والسرية فيما بين عامي ١٩٠٩ و ١٩١٤ وهيأت التربة الغنية الخصبة التي نمت فيها الايديولوجية القومية العربية التي بدت أهميتها بالنسبة إلى مصير البلاد العربية حينما نشبت الحرب العالمية . ونستطيع أن نؤكد أن الأهداف التي توختها تلك الحركات لم تكن متماثلة ولكنها جميعاً جرفها صوب الأمام تيار أساسي واحد .

ويجوز لنا أن تصدر حكماً إيجابياً بشأن تلك المرحلة من تطور الحركة وذلك بدون أن نتجاهل في الوقت ذاته الحقيقة التالية ، وهي أن الجماعات العربية المتعددة التي لعبت دوراً رئيسياً في الحركة القومية العربية كانت تعاني الكثير من العيوب البالغة الخطورة ، وحتى إيرلند الذي يعطف على القضية العربية قد اضطر في كتابه عن تاريخ العراق الحديث إلى الاعتراف بعجز القادة العرب عن العمل المشترك ، وهو يعتبر هذا الأمر من الأسباب التي أضعفت الحركة وحدثت من تقدمها حتى سنة ١٩١٤ .

وفي سنة ١٩١٣ حدث نشاط له وزنه بصفة خاصة على أيدي جماعة عرفت باسم « لجنة الإصلاح » وتتكون من ٦٨ عضواً ينتمون إلى مختلف الأديان . ووضعت اللجنة مشروعاً يرمي إلى منح الاستقلال الذاتي إلى البلاد العربية الداخلة في نطاق الإمبراطورية العثمانية على أن تظل إدارة الشؤون الإمبراطورية العامة في أيدي السلطات المركزية الإمبراطورية ، وقوبل نشر المشروع بحماسة عظيمة في جميع البلاد العربية ، وكان رد الفعل لذلك في نفوس حكومة رجال تركيا الفتاة أنها عمدت إلى اتخاذ بعض الإجراءات البوليسية مثل حل اللجنة ، ولكنها اضطرت إزاء مقاومة الرأي العام إلى أن تسعى نحو التفاهم ، ومنحت لمجالس الأقاليم سلطات أوسع مما كان لها من قبل .

وقبل هذا أعدت العدة لاجتماع عام يضم وفوداً من البلاد العربية ، فأتوا إلى باريس في ١٨ يولية سنة ١٩١٣ وأعدوا برنامجاً طامحاً الاعتدال بنوه على أساس منح الاستقلال الذاتي للبلاد العربية ، وكان البرنامج يشتمل على النقاط التالية :

- (١) الاعتراف بالعربية لغة رسمية .
- (٢) التوسع في تعيين العرب في الوظائف العامة .

(٣) إصلاح قانون الخدمة العسكرية .

(٤) تحسين نظام الضرائب .

(٥) تحقيق الحد الأقصى من اللامركزية والاستقلال الذاتى فى نطاق الامبراطورية التركية .

كانت تلك المطالب معتدلة ولم ترد فيها كلمة واحدة تشتم منها رائحة الرغبة فى انفصال البلاد العربية ، ويبدو ذلك الاعتدال ملحوظا إذا ذكرنا أنه بعد قيام الحرب بعد ذلك بوقت وجيز أعلن زعماء الحركة أن هدفهم استقلال البلاد العربية . ترى لو أبدى رجال تركيا الفتاة استعدادا للتوفيق وقبول ذلك البرنامج المعتدل ، هل كان فى ذلك ما يرضى المتحدثين بلسان الحركة العربية ؟ ليس ثمت جدوى من محاولة السعى إلى كشف خبيثة نفوس الآخرين . ان الموقف السلبى الذى وقفه رجال تركيا الفتاة ، وبخاصة سياستهم القائمة على المركزية ، مما سبب نحولا أساسيا فى اتجاه الحركة العربية . فالحكومة المركزية ، بدلا من أن تخفف قبضتها على الإدارة بالأقاليم الواقعة على أطراف الدولة حيث الرغبة فى الاستقلال الذاتى قوية عمدت إلى تشديد قبضتها ، الأمر الذى أثار الغضب والمرارة ، لا فى صفوف اللجان العربية المحلية بالأقاليم فحسب ، بل وفى نفوس كبار الموظفين العرب الذين كانوا يرحبون ، بدافع الأسباب الشخصية والعامة ، ترحيبا كبيرا بالحد من التوتر عن طريق التسليم بالمطالب العربية المعتدلة . فى ظل هذه الأحوال لاندش إذ نجد الجناح الانفصالى فى الحركة القومية العربية يبادل الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية ما أظهرناه من عطف وبعمل علنا لحمل الدولتين على التدخل باحتلال البلاد العربية فى حالة ما إذا نشبت الحرب . ولقد بذلت جهود فى هذا الاتجاه قبل اندلاع نيران الحرب العالمية بسنوات ، ومن الطبيعى أنه لا يمكن أن نعزو ذلك إلى مجرد العطف من جانب الدولتين الكبيرتين على حركة تحريرية فتية ، وإنما هناك المصالح السياسية للدول التى يجب رعايتها فى ذلك الجزء من العالم الذى يعيش فيه العرب . ولهذا بمجرد أن وضع الاحتمال بأن الشرق الأوسط قد يصبح مسرحا لتحول سياسى بعيد الغور اجتمع ممثلو إنجلترا وفرنسا ووضعوا ما يعرف باسم اتفاق سيكس - بيكو فى شهر مايو من عام ١٩١٦ ، والذى ينص على تقسيم البلاد الشرقية إلى مناطق نفوذ ومصالح ، كما يعالج مدى وطبيعة الامتيازات الممنوحة على سبيل التبادل .

هذا الاتفاق جاء متمشياً مع التقسيم التقليدي لمناطق المصالح . فقد كانت إنجلترا بحكم امتلاكها للهند الدولة التي يعيش في أقاليمها العدد الأكبر من المسلمين ، فضلاً عن هذا فالوسيلة للاحتفاظ بالهند تنحصر في التحكم في البلاد التي تصل إنجلترا بالهند أي البلاد الواقعة على القنطرة البرية المؤدية إلى المحيط الهندي ، فضلاً عن الطرق البحرية وهي قناة السويس والبحر الأحمر وخليج عدن والخليج الفارسي ، وإننا لنأق هذه الدوافع ، سافرة من جهة ومستترة من جهة أخرى ، تمكن وراء السياسة البريطانية بالشرق لإخلال القرنين التاسع عشر والعشرين والتي تنطوي على التحكم في الإقليم الذي يربط قارات العالم القديم الثلاث .

ولفرنسا مصلحة ثقافية بعيدة العهد في الإقليم الساحلي من المشرق ، ترجع إلى أيام الحروب الصليبية . هذه المصلحة جعلت ذلك البلد يطعم في تقوية مركزه بصفته الدولة الحامية للأقليات المسيحية ، ولكي تحقق هذا الهدف لم تكن لتتورع عن احتلال الساحل السوري بصورة دائمة .

وقد حرص الكتاب العرب دائماً على أن ينظروا إلى اتفاق سيكس - بيكو ، الذي لم يعلم به القادة العرب إلا حين نشر البلاشفة الروس المعاهدات السرية في ديسمبر سنة ١٩١٧ ، على أنه محاولة لحرمانهم من ثمرات اشتراكهم في الحملات الحربية في الشرق . والحقيقة الواقعة أن هناك قدراً معيناً من التناقض بين الاتفاق المعقود بين سير هنري مكماهون العميد البريطاني بمصر والشريف حسين أمام مكة من جهة ، والاتفاق الذي وقعه سيكس وبيكو من جهة أخرى . فالاتفاق المعقود مع سير هنري مكماهون عبارة عن وعد من جانب بريطانيا العظمى بأن تعترف وتحافظ على استقلال العرب أو البلاد العربية في أراض معينة في نطاق الحدود التي اقترحها الشريف حسين . ومقابل هذا يؤكد اتفاق سيكس - بيكو استعداد دولتي فرنسا وبريطانيا العظمى للاعتراف وحماية دولة عربية مستقلة أو اتحاد من الدول تحت رئاسة زعيم عربي ، وفي الوقت ذاته فإن الحدود التي عينها للدولة الجديدة المقترح إنشاؤها تختلف اختلافاً كبيراً عما نصت عليه خطابات مكماهون ، وكذلك يحددان مناطق نفوذ لهما تكون فيها سيادة الشعب العربي مقيدة إلى درجة بالغة .

وقد ثار نقاش حاد بصفة خاصة حول الدعوة التي تضمنتها خطابات مكماهون بصدد مصير فلسطين . ولقد نشرت الحكومة البريطانية الصيغة الكاملة والرسمية

للخطابات في مارس سنة ١٩٣٩ بعد إبطاء طال أمده . فلو أن هذه المراسلات تضمنت أى وعد بشأن فلسطين لتقدم زعماء العرب ، على ما جاء في نشرة الوكالة اليهودية ، بمطالب تتفق مع هذا في السنوات التالية (١٩١٧ — ١٩٢١) . والواقع كما يتضح من النشر ، أنهم اعترفوا إذ ذاك لفلسطين بمعاملة قائمة بذاتها ، ولم يبلغوا الحكومة البريطانية أن الوعد الذى تقدم به مكهاون يشمل فلسطين الآن إلا في سنة ١٩٢١ أى بعد كتابة خطاب مكهاون بخمس سنوات . وقد نشر سير هنرى مكهاون صاحب الوثائق الشهيرة والذى قام بدور المفاوض الرئيسى ، بياناً إضافياً عن هذا الموضوع ، ونظراً لطبيعة الجدل يبدو هذا البيان هاماً لدرجة تبرر إيراده كاملاً :

سيدى ..

لقد كثرت الاشارة في تقرير اللجنة الملكية لفلسطين وأثناء المناقشات التى دارت حديثاً بمجلسى البرلمان إلى « وعد مكهاون » وبخاصة ذلك القسم منه المتعلق بفلسطين والذى كان له تفسير لدى اليهود وآخر عند العرب . ولقد قيل لى إن الاستمرار فى سياسة الصمت من جانب الذى أعطى الوعد مما قد يساء فهمه . ولذلك أشعر أنى بمطالب أن أقدم بيان فى الموضوع ، ولكنى سأقتصر على النقطة التى هى مثار الخلاف الآن وهى هل كان ذلك الجزء من سوريا والمعروف الآن باسم فلسطين داخلاً فى الأراضى التى صممت فى وعدى استقلال العرب فيها . أم لم يكن داخلاً فى نطاقها . وأشعر أن من واجبى ، وأقبل ذلك بصورة نهائية وعلى وجه التأكيد ، أن أصرح أنه لم يكن فى نيتى وأنا أعد الملك حسين أن تدخل فلسطين فى دائرة الاقليم الذى وعدنا العرب بالاستقلال فيه . ولقد كان لدى كذلك كل سبب يحتمل على الاعتقاد فى ذلك الوقت أن الملك حسين كان يفهم تماماً أن وعدى لم يكن ليتضمن فلسطين .

المخلص

١ . هنرى مكهاون

٥ ميدان ولتن

القسم الجنوى الغربى ١

٢٢ يولية

والنشرة التى أصدرتها الوكالة اليهودية التى أسلفنا الاشارة إليها تحتوى على طائفة من البيانات الأخرى لسانسة انجليز مثل سير جلبرت كلايتون ، والكولونيل س . ١٠ . فيكرى ، ت . ١٠ . لورنس وكلها تؤيد هذا الأمر . ولقد قام القادة العرب بمحلتهم ضد اتفاق سيكس - بيكو بعد أن حدد وضع الشرق الأوسط مباشرة واشتدوا فيها وواصلوها أثناء انعقاد مؤتمر الصلح - وفى الوقت ذاته بذلت انجلترا وفرنسا محاولات بالغة القدر لتوسيع نطاق الحقوق ومناطق النفوذ بما خوله لها

الاتفاق . هذا النضال السياسى بين الدولتين من جهة ومحاولات الممثلين العرب لقبول مطالبهم من جهة أخرى مما يميز هذا المظهر من عملية بعث الدول العربية فى الشرق . وفى الوقت ذاته ساد الشعور بأن إنجلترا كانت تعد اتفاق سيكس . بىكو أقل تحديداً ودقة بخلاف فرنسا ، وحاولت أن تغرى الأخيرة على التساهل بشأن توزيع مناطق النفوذ فى الشرق .

ولقد أخفقت المطالب العربية فى التحقيق نظراً لعدم وجود هيئة تستطيع أن تتكلم بلسان شعب موحد أو دولة عربية كبرى متعاضدة . فأنشاء انعقاد مؤتمر الصلح اقترح وفد الحجاز إقامة دولة اتحادية عربية مستقلة تحت زعامة أسرة شريف مكة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد أن العرب السوريين وهم الذين يشعرون أنهم يمثلون الحضارة الأوربية فى الشرق ، يطالبون عن طريق لجنة مركزية لهم فى باريس بإنشاء دولة سورية مستقلة عن الحجاز وتكون تحت الحماية الفرنسية إلى حد ما . وإلى جانب هذا نلقى جهود الصهيونيين من أجل إنشاء دولة يهودية بفلسطين ، ورغبة موازنة لبنان فى الاحتفاظ بالاستقلال الداخلى الذى كانوا يتمتعون به فى ظل الحكم التركى ، ودعوى الآشوريين والآكراد نحو استقلال ذاتى بعيد المدى أو سيادة فى الأقاليم التى يقيمون بها .

والنتيجة المترتبة على هذه الأغراض المتضاربة أن وضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى كما نالت بريطانيا الانتداب على فلسطين وشرق الأردن والعراق . أى أن هذه البلاد الأربع وضعت تحت «وصاية» هاتين الدولتين الكبيرتين . والغرض من إقامة نظام الانتداب نستطيع أن تبينه من المادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الأمم وفيما يلى نصها :

« بالنسبة إلى المستعمرات والأقاليم التى لم تعد خاضعة لسيادة الدول التى كانت تحكمها من قبل وذلك نتيجة للحرب الأخيرة ، والتى تسكنها شعوب ليست قادرة بعد على الوقوف بذاتها فى ظل أحوال العالم الحديث المجاهدة ، يطبق المبدأ الذى يعتبر رفاهية ونمو أمثال هذه الشعوب وديعة مقدسة فى أبهى الحضارة ، والذى ينص على أن يتضمن هذا الميثاق الضمانات التى تكفل أداء هذه الأمانة .

وأفضل وسيلة لتنفيذ هذا المبدأ بصورة عملية تنحصر فى أن يعهد بالوصاية إلى أمثال هذه الشعوب إلى الأمم المتقدمة التى تستطيع الاضطلاع بهذه المسئولية بفضل مواردها وخبرتها أو موقعها الجغرافى ، والتى ترغب فى تحمل هذه المسئولية ، وهى تتولى هذه الوصاية بصفتها امتددة عن عصبة الأمم .

وتختلف صفة الانتداب طبقاً لمرحلة تطور الشعب ، والموقع الجغرافي للأقليم وأحواله الاقتصادية والظروف المشابهة الأخرى .

وبعض الجماعات التي كانت تنتمي من قبل إلى الأمبراطورية التركية قد بلغت درجة من النمو بحيث يمكن الاعتراف بصورة مؤقتة بوجودها على هيئة شعوب مستقلة على شرط أن تقدم الدولة المنتدبة الارشاد والمعونة من الناحية الإدارية إلى أن تتمكن هذه الشعوب من الوقوف بمفردها . ويجب أن تكون رغبات هذه الجماعات من حيث اختيار الدولة المنتدبة هي الاعتبار الرئيسي .

وتتضمن المادة (٢٢) صيغة موجزة ولكنها شاملة للدوافع التي حملت عصبة الأمم على اقامة نظام الانتداب ، فبينما كان عجز بلد عن الوقوف بمفرده ، بما يجعل فترة الوصاية أمراً ضرورياً ، فإن الدول التي وقع عليها الاختيار هي التي تؤهلها ظروفها لتحمل مسؤولية الانتداب بحكم مواردها وخبرتها أو موقعها الجغرافي وبطبيعة الحال لا تشتمل الصيغة الرسمية على أية إشارة إلى المصالح الهامة التي كان لها إلى حد ليس بالقليل الأثر في اختيار الدول المنتدبة .

وقد صادقت عصبة الأمم نهائياً على الانتداب بين بشان سوريا وفلسطين في ٢٢ يولية سنة ١٩٢٢ بعد أن حصلت انجلترا على الانتداب على فلسطين ونالت فرنسا انتدابها على سوريا ولبنان في مؤتمر سان ريمو بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٠ .

وتنص المادة الأولى من صك الانتداب على سوريا أن وظيفة الدولة المنتدبة تنحصر بصفة خاصة في اتخاذ الاجراءات التي تسهل السير التدريجي بسوريا ولبنان في طريق الاستقلال . وفي حالة فلسطين كانت أغراض الانتداب متأثرة بوضع البلاد الغريب بصفتها هدف الصهيونيين . فتصریح بلفور الذي وعد بانشاء وطن قومي لليهود بفلسطين أضاف هنا واجبا آخر إلى الوظائف العامة التي يؤديها نظام الانتداب كما نصت عليها المادة (٢٥) ، ذلك هو خلق الأحوال السياسية والإدارية والاقتصادية التي تجعل في الإمكان اشباع الرغبات الصهيونية وحماية الحقوق المدنية والدينية للسكان من غير اليهود . ولهذا السبب كان تطور دولة فلسطين يعتمد ، أكثر مما كان الأمر في البلاد الأخرى الخاضعة لنظام الانتداب ، على عوامل اشتراطها عصبة الأمم .

وكان الانتداب على فلسطين يشمل شرق الأردن ولكن بمرور الوقت منح البلد الأخير قدراً معيناً من الاستقلال الداخلي كما صار له دستوره . وبناء على مذكرة

من الحكومة البريطانية إلى عصبة الأمم وافق مجلس العصبة في سبتمبر سنة ١٩٢٢ على الاقتراح البريطاني الذي يستثنى شرق الأردن من مواد صك الانتداب المتعلقة بإنشاء وطن قومي لليهود . وقد تكررت التعديلات التي أدخلت خلال السنوات التالية على مركز شرق الأردن ، وهو مركز لم يكن في الأصل قد حدد بصورة مضبوطة . أن تجانس سكان ذلك البلد وعزلته عن التطورات في البلاد المجاورة الواقعة إلى الغرب والشرق منه ، مما حماه من الهزات التي تعرضت لها تلك البلدان ، إلا أن ذلك . كان السبب فيما نلقاه بشرق الأردن من تأخر التقدم وانحطاط مستوى المعيشة والخدمات العامة .

ومنحت بريطانيا الانتداب على العراق في مؤتمر سان ريمو ولكنه قوبل من البلاد بمقاومة عنيفة وصلت إلى حد الثورة سنة ١٩٢٠ . ومع هذا نجح الانجليز في إقامة نظام الانتداب بالعراق مع ادخال بعض التعديلات التي روعى فيها إرضاء رغبة الوطنيين العراقيين في الاستقلال .

داخل الوطنيون العرب الشعور بخيبة الأمل لما أسفرت عنه حركتهم وإن عدوا الأمر ذا صبغة مؤقتة . وليس في ذلك ما يشير الدهشة إذ كانت آمالهم متجهة نحو سرعة إقامة دول مستقلة . وكذلك شعروا أن الادعاء بأن بلادهم لم تبلغ مرحلة النضوج ليس له ما يبرره بعد أن اتصلوا طويلا بالبلاد الغربية وحصل قادتهم والمتحدثون بلسانهم على الثقافة الغربية فضلا عن أن مشاريعهم السياسية كانت بعيدة عن أفكار الدولة الشرقية ذات الطراز القديم . إن الحكومة الدستورية ، واستخدام العربية اللغة الرسمية ، وادخال نظام قانوني وقضائي حديث ، ووضع ميزانية منظمة - كل هذه المعايير التي تقاس بها الدولة الحديثة تبدو في المناقشات الأولية بشأن الحالة السياسية لهذه الأقاليم في المستقبل ، ثم من بعد ذلك بالمثل في دساتير البلاد المنتدبة ذاتها ، كعناصر أساسية تتكون منها هذه الدول الفتية . وهل تحققت فعلا كافة المقدمات التي لا بد منها لضمان تحقيق الأمان العالية التي تجيش في نفوس الساسة العرب ؟ نعتقد أن الحقيقة ستبعث الشعور بخيبة الأمل في نفوس الذين بدأوا بالمستويات المثالية لتكوين الدولة بالغرب وتوقعوا تقدما سريعا في هذا الاتجاه أن يحدث في البلاد العربية التي أعقبت انحلال الإمبراطورية العثمانية .

وينبغي أن نتذكر أنه لا وجود هنا لتلك الشروط الهامة اللازمة لتقدم جهاز الدولة المعقد والشديد الحساسية والذي نما في الغرب على مرّ الأجيال . وإذا صرنا النظر عما إذا كان عدد الذين يستطيعون بصورة جدية أن يعبروا عن الحياة القومية قليلا أم غير ذلك فاننا غالبا ما كننا نلقى ذلك القصور والتعدد في الارادات السياسية . هذا المظهر من عدم التجانس ومن التشوه مما تميزت به الحياة السياسية إنما يرجع إلى عدم وجود التسهيلات الحديثة للحياة العامة (ومثال ذلك نظام حزبي يحسن الاضطلاع بوظيفته وقادر على تهيئة تربية سياسية وتدريب للارادة) ، كما يرجع أيضا إلى انقسام السكان إلى جماعات تفرق بينها القومية أو الدين . ففي سوريا ولبنان وفلسطين كافح العرب المسلمون والدروز والآرمن والعلويون واليهود والعرب المسيحيون من أجل النفوذ والسلطان ، وفي العراق خلافاً بين الشيعة والسنة والآكراد والأقليات الآشورية ، وكل ذلك جعل من الصعوبة بمكان وجود تعبير قومي متجانس ، فضلا عن الجانب الأكبر من البدو الذين اختلفت أفكارهم الاجتماعية والقومية كان عبئا ثقيلا بوجه خاص عرقل التقدم المقصود نحو قيام الدولة الحديثة . وعلاوة على هذا فالفوارق الناشئة عن اختلاف درجة التطور بين سكان المدن والفلاحين وبين البدو والحضر مما وقف عائقا في طريق تدعيم الدولة وتقويتها .

ولم بجانب ذلك فان الدول العظمى التي عملت على تحرير البلاد العربية من السيطرة التركية كان عليها أن تحمي ما لها من مصالح استراتيجية وسياسية ومادية على جانب عظيم جدا من الأهمية في تلك البلدان . ولم يكن في الامكان الدفاع عن هذه المصالح أو حمايتها إلا إذا كان لهذه الدول بعض سلطات السيادة أى إذا بقيت في أيديها الامتيازات الحاسمة التي تملكها الدولة .

والشكل القانوني لنظام الانتداب كان أساسا مثاليا لاحداث التوازن بين هذه المصالح التي لم يكن من السهل دائما الربط فيما بينها ، بل لعله كان القنطرة التي يمكن عن طريقها عاجلا أو آجلا التوفيق بين هذه الاغراض المتباينة . وكان في الامكان الاقلاع عن هذا الأساس في حالة واحدة وهي حينما يمكن التأكد من أن المرحلة الانتقالية قد تمت بنجاح . وإذا نعلق فيما بعد على بعض المسائل المتصلة بالمبدأ فاننا ننبغي القول الآن أن نظام الانتداب كان مزودا بما يؤهله لأداء هذه الوظيفة ، ولكننا لا نستطيع هنا أن نقدم ما يشبه تاريخا لتطور الانتداب كنظام .

الفصل العاشر

الانتداب والدرس الذي نتعلمه منه

طراز جبر من المرونة

بالرغم مما يبدو على الانتداب من الانقراض من رغبة السكان في الحرية ، فاستقراء الوثائق الرسمية المتعلقة به يدل على أنه ينطوي من حيث أساسه على روح حديثة تقدمية ، هذا النظام الذي يجمع في يديه كافة السلطات اللازمة للإدارة الذي كان مقيداً بالمبادئ التي وضعتها سلطة فوق سلطان الدول ، كان مع أبرز المحاولات في عصرنا لتنمية شكل جديد من أشكال الدولة ، وإذا طرحنا جاجا السؤال عن مدى نجاح هذه المحاولة فإنها قد أدت أولاً إلى قيام شكل من الإدارة أرقى بكثير مما كان مألوفاً من قبل بالشرق ، فاضطلاع مجلس العصبة واللجنة الدائمة للانتدابات بمهمة الإشراف على حكومة الانتداب كان تحولاً واضحاً عن التقاليد السابقة ، ذلك أنه لم يحل محل نظام الحكومة الاستبدادي القديم فحسب ، وإنما أنشأ سلطة جديدة مزودة بحقوق واسعة من الرقابة على الدولة المنتدبة .

لقد كان أي عمل من جانب موظف حكومي وبخاصة أية إجراءات ذات أهمية سياسية داخلية أو خارجية خاضعا للرقابة الدقيقة هي جانب منبر خفيف ، وهذا لم يقف عند حد التأثير على الإدارة على ماسنين بعد . وإنما مهد كذلك الطريق لقيام صورة راقية من الدولة ، وإن حرم هذا الشكل من بعض خصائصه بصفة مؤقتة ، وهذه الخصائص عبارة عن ممارسة الحقوق القومية الديمقراطية في بعض البلدان التي نحن بصدددها ، فضلا عن الاستقلال التام عن الدول الأجنبية . وربما أعاق منع هذين المطالبين إدراك الأغراض الجوهرية التي توخاها الانتداب ، ولهذا لم يكن المنع متفقا مع روح ذلك النظام قبل تحقيق مطالب الانتداب الأولية ، ومن الحجج التي أدلى بها خصوم نظام الانتداب ، وبخاصة الوطنيون العرب ، أن الاستقلال وممارسة الحقوق القومية الكاملة بدون قيد بما يعتبر وحده المعايير الحاسمة لوجود دولة حرة . ومن هذه الوجهة لم يختلف نظام الانتداب من حيث المبدأ عن النظام العثماني

الذى امتنع عن أن يمنح للشعب العربى الآخذ بأسباب اليقظة هذه الحقوق ذاتها التى لا بد منها لتحقيق استقلال الدولة وحريتها .

وجواباً على هذا ينبغى أن نؤكد الفكرة الإنشائية الحققة التى يقوم عليها نظام الانتداب ، ونقصد بها خلق صورة وسطى من الدولة تسمع بإزاحة الغطاء عن إمكانيات التطور مما تلقاه فى الفرد والمصالح المشتركة . لقد كان الغرض إلى حد ما الإسراع بعملية تاريخية من التشكل . وهى عملية استغرقت فى جهات أخرى أجيالاً وصحبها الصدام الحاد بين المتناقضات . حقيقة كان نظام الانتداب وسيلة للتوفيق بين المصالح المتضاربة للدول المنتصرة ، ومطالب السكان الوطنيين المستندة إلى وعود الحلفاء أثناء الحرب ، والظروف الخاصة بتلك البلدان كل منها على حدة . فكان الغرض منه أن يتمكن بمرور الوقت من التوفيق بين هذه المطالب المختلفة ، ومن ناحية الواقع الفعلى فإن مجرى الأحداث ليس فيه ما يبرر الخوف الذى ساد الدوائر المعادية للاستعمار من أن الانتداب ليس سوى ستار يخفى الضم المقنع ، إذ لم يتعرض للشاقشة حتى نشوب الحرب العالمية الثانية موضوع الضم أو أى شكل من أشكال الاستحواذ على الأراضى المشمولة بالانتداب من النوع (٢) ، ومن هنا أقيم نظام الانتداب الذى تستمد فكرته من نظام الوصاية القانونى عند الرومان أو من فكرة الوصاية عند البريطانيين (١) .

حقيقة أصبح من الضرورى أن تقيد نوعاً الأمانى العربية الأصلية . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان من المستحيل قيام هذه البلدان القليلة السكان بصفتها دول ذات سيادة غير مقبذة بدون المعونة من جانب دول أكبر منها ، وهذه الأخيرة بدورها كان لا بد لها من نيل امتيازات معينة ثمناً لما تسبغه من حماية . والعهد ليس ببعيد حين كان بقاء الدولة محتفظة باستقلالها يعتمد على قوة حرية ومالية سليمة . هذا الإرشاد من جانب الدول الوصية أدى خدمات لا يمكن تقديرها للنمو الداخلى بالدول الجديدة ، بل إن هذه الخدمات قد اعترف الزعماء الوطنيون بأنها كانت لا غنى عنها ، ويبدو ذلك واضحاً حين تذكر الآراء الجديدة اليوم ، والتى تميل إلى أن تنكر حق الدول الصغرى فى الوجود المستقل بذاتها .

(١) هنا تعسف فى التأويل وما نحن نرى كيف ظلت فرنسا تثبت بالبقاء فى سوريا ولبنان ولم تخرج الا مكرهه (المترجم) .

فالمغزى الذى نستشفه من نظام الانتداب يظهر فى أنه عبر فترة التطور ، وهنا يعرض لنا السؤال التالى : متى يقال بأن الأغراض التى حددت فى الانتداب قد تحققت وأن الظروف الصالحة لمنح مركز الدولة المستقلة قد توافرت ؟ حتى الآن تم منح هذا المركز وفقاً للإجراءات التى سبق وصفها كما هو الشأن بالنسبة إلى العراق ، وحتى هنا سبقت إنهاء الانتداب مناقشات هامة عن الأحوال التى يمكن أن نعوها دليلاً على بلوغ مرحلة النمو . وبغض النظر عن هذه الحالة الخاصة فتلك الحجج كانت ذات أهمية من حيث المبدأ بالنسبة إلى جميع دول الانتداب الأخرى . وقد وضعت حالتان على أنهما تمثلان المعايير التى تقرر ما إذا كان البلد الخاضع للانتداب يستحق الاستقلال . وأول الشرطين يتعلق بما نعوده مقدرة الشعب على أن يحكم نفسه ، وينحصر الثانى فى الضمانات التى تكفل الوفاء بالالتزامات الدولية المفروضة على كل عضو من أعضاء عصبة الأمم . وكما أوضح و . هـ . ريتشر بحق فإن لجنة الانتدابات التى اختبرت وصاغت تلك المعايير بدون مراعاة اعتبارات المسافة والصعاب الأخرى ، قد ساهمت مساهمة هامة فى حل هذه المشكلة التى تعد من أدق مسائل السياسة الدولية . ووصلت اللجنة إلى النتائج التالية :

- ان تحرير اقليم خاضع للانتداب ينبغي أن يتوقف على ضربين من الشروط الأولية :
- (١) أن تتوافر بالاقليم من الناحية العملية الأحوال التى تبرر الظن بأن البلد قد بلغ مرحلة النمو التى تمكن أهله طبقاً للمعارة الواردة فى المادة (٢٢) من العهد « من الوقوف بمفرده فى ظل أحوال العالم الحديث المحبذة » .
- (٢) يجب على الاقليم الراغب فى التحرر أن يقدم الضمانات بما يرضى عصبة الأمم التى نالت الدولة المنتدبة الانتداب ومارسته باسمها .

أما أن الشعب الذى كان تحت الوصاية قد صار صالحاً للوقوف بمفرده بدون المشورة والمعونة من جانب دولة منتدبة ، فمسألة تتعلق بالحقائق الواقعة لا بالمبدأ ، ولا يمكن الحكم على ذلك إلا بالملاحظة الدقيقة لتطور مثل هذا الاقليم من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وهذه الملاحظة يجب أن تدوم فترة كافية حتى يمكن الوصول إلى النتائج التى تبين أن روح المسؤولية المدنية والأحوال الاجتماعية قد تقدمت بدرجة تمكن جهاز الدولة الأساسى (الجوهرى) من العمل وضمان الحرية السياسية .

إلا أن هناك أحوالاً معينة يستدل على أية حال من وجودها على مقدرة الجماعة السياسية على الوقوف وحدها والمحافظة على بقائها كدولة مستقلة .

ومراعاة لهذه الاعتبارات تقترح اللجنة أنه من الضروري توافر هذه الشروط الآتية قبل أن
تخلص الاقليم الواقع تحت الانتداب من هذا النظام ، وهي شروط ينبغي أن تنطبق على الاقليم
كله وسكانه :

(١) يجب أن يكون له حكومة مستقرة وإدارة قادرة على المحافظة على أداء الخدمات
الحكومية الجوهرية بصورة منتظمة .

(ب) يجب أن يكون قادراً على المحافظة على سلامة أراضيه واستقلاله السياسي .

(ج) يجب أن يكون قادراً على الاحتفاظ بالأمن العام داخل أرضه كلها .

(د) يجب أن يكون تحت تصرفه موارد مالية مناسبة لسد المطالب الحكومية العادية بانتظام

(هـ) يجب أن يكون لديه قوانين وتنظيم قضائي مما يتيح العدالة المتساوية والمنظمة بالنسبة
إلى الجميع .

وإذا كانت صياغة هذه المعايير عملية دقيقة فلم يقل عنها من هذه الناحية مهمة
الكشف عن الطريقة التي يتسنى بها لإرضاء المبادئ ، بالرغم من كونها غامضة
ومجردة من بعض جوانبها . وقد أثار المندوب السامي البريطاني بالعراق هذه
المسألة للمناقشة خلال المباحثات التي دارت بشأن خروج ذلك البلد من دائرة
نظام الانتداب :

« ... هل يكون (ويقصد بذلك محك الاستقلال) مستوى مطلقاً يستمد من المبادئ
المجردة أم يكون مستوى نسبياً ومقارناً ؟ وفي كلتا الحالتين ماذا يكون ذلك المستوى ؟ .. هناك
بلا شك مظاهر في الإدارة وفي التطور الثقافي وفي أصول الحياة بالعراق مما هو عرضة للنقد
ولا يدعى أحد أن في استطاعة العراق أن يعقد الموازنة بينه وبين بلاد العالم الحديث الأكثر منه
نمواً وحضارة ، ولن يستطيع أن يفعل ذلك حتى ولو امتد الأجل بنظام الانتداب سنوات
كثيرة . ولكن هل مثل هذه الموازنة عادلة أو ضرورية .. أعتمد أنه ليس من الحق أن
نحاول الاحتجاج بأن العراق ليس أهلاً لإدارة أموره بذاته لجرد أن إدارة الحكومة هناك قد
لا تسير باليسر والكفاية اللتين تميز بهما في دولة أرقى أو أعظم منها »

وليس مما يدعو إلى الدهشة على أثر هذه المعاملة المتصفة بالشهامة من جانب
ممثلي نظام الانتداب للمعايير التي يجرى طبقاً لها الخلاص من ذلك النظام ، أن ترتفع
أصوات كثيرة من معسكرات أخرى لاتعبر عن الأمر بمثل هذه الصورة الإيجابية .
وكانت الحجة الرئيسية التي أدلت بها هذه الأصوات أن المعايير التي لم تكن متوافرة في عدد

من الدول القائمة إذ ذاك يكاد لا يمكن أن نعد هاشم طاجوهريا بالنسبة إلى دولة منتدبة . ومن حيث الواقع العمل انتهت هذه المناقشة بصدد انتهاء حالة الانتداب بالنسبة إلى العراق وحده على ما سبق لنا بيانه ، ولا يكاد يكون من الممكن أن تتجنب الشعوب بأن هذا الموقف الكريم من جانب أولئك الذين أيدوا العراق في سرعة تحرره من مركز البلد الخاضع للانتداب قد أخفق في تحقيق النتائج التي كان يصبو إليها بالنسبة إلى البلد ذاته وإلى عصبة الأمم . ولولا الحرب العالمية الثانية لآثرت مشكلة الظروف والأحوال التي تبرر منح الاستقلال ولربما كان في الإمكان الوصول إلى حل ينطوي على قدر أكبر من الإرضاء .

ومهما يكن الأمر فإن توضيح هذه المسائل في حالة العراق ترتب عليه أن اعتبرت مطالب معينة كمقياس حاسم لانتهاء حالة الانتقال ، وهذه المطالب تتفق إلى حد كبير مع الوظائف التي أوضحنا في مستهل هذا الكتاب أنها من خصائص الدولة الغربية الحديثة بالقياس إلى الدولة القديمة بالشرق ، وهذا يتضمن واجب الدولة في أن تؤدي للوطنين طائفة من المهام بدون النظر إلى الشخص أو المركز وهذا بدوره ينطوي على المقدمات الضرورية التالية وهي : وجود حكومة وإدارة يتصفان بالتنظيم والمقدرة بصفة خاصة على المحافظة على الأمن العام والطمأنينة ، وإقامة نظام قضائي وقانوني بعيد عن روح المحاباة فضلا عن مالية عامة مستقرة ، وبلى ذلك فروع أخرى من الإدارة مثل التعليم والصحة العامة والمواصلات وإن كانت هذه الخدمات لها أهميتها في الدولة الحديثة .

وتبدو الهوة بين هذه المطالب المجردة وبين تحقيقها من الناحية الواقعية إذا عرضنا بروح نقدية للشروط التي صاغتها لجنة الانتدابات . إلا أنه من الطبيعي ألا نتشدد في الإصرار على المعنى الدقيق للألفاظ والعبارات .

ولهذا فمن الواضح ألا تتمسك بحرفية المعيار (ب) والذي ينص على مقدرة الدولة على الاحتفاظ بسلامة أراضيها واستقلالها السياسي ، إذ أنه حتى أقوى الشعوب لا تستطيع الدفاع عن نفسها بنجاح ضد دولة عظمى . ولهذا السبب تتوقف المقدرة على المحافظة على الاستقلال لا على القوة العسكرية فحسب ، بل وعلى العلاقات الطيبة الودية مع الدول المجاورة والسلطات الدولية التي قد تضمن السلامة

ولا يسعنا أن ننكر أن التفسير المزن يخلف هوة تضعف بشكل ملموس محاولة إقامة ذلك المعيار بوجه عام فضلاً عن مغزاه .

وهذا الأمر ذاته صحيح بالنسبة إلى المقياس الثالث ونقصد به المحافظة على القانون والنظام في الداخل، وهو مطلب معترف به ويعتبر لازماً لوجود أية حكومة مستقرة . إلا أننا نلقى اختلافاً في النظرة بشأن ما قد يرى أهل البلد أن معناه المحافظة على الأمن العام وبخاصة في الحالات التي اعتاد فيها فريق كبير منهم أن ينظروا إلى عدم وجود سلطة مركزية ثابتة أو إلى كثرة وقوع المصادمات المسلحة بين طوائف السكان ، على أنها مما لا يتعارض مع حياتهم العادية والمنظمة . وينطبق هذا الاعتبار بصفة خاصة على بعض البلاد الشرقية الخاضعة للانتداب والتي تضم نسبة كبيرة من البدو الذين تختلف أفكارهم بشأن الحكومة المستقرة اختلافاً كبيراً بطبيعة الحال عن أفكار الحضر . ومهما يكن من أمر فقد أثبتت أحدث التطورات أن هناك بين هذه العناصر ميولاً لا يمكن إنكارها وتستهدف الاعتراف بالمبادئ التي تقوم عليها الدولة كما أوضحناها آنفاً .

وبالمثل فإن مبادئ المالية السليمة بالرغم من بعض التساهل من حيث التطبيق العملي ، يزداد الاعتراف بها على أنها من أعظم المقاييس الجوهرية في إدارة الدولة الحديثة بالبلدان الواقعة تحت الانتداب ، واتخاذ أمثال هذه المبادئ مما له تأثير بالنسبة إلى وفاء الدولة بالتزاماتها المالية وتكوين الإدارة الخاصة بالضرائب والنظام المالي .

وتمت شرط أخير لمنح مركز الدولة المستقلة ، ذلك هو المقدرة على المحافظة على نظام قضائي وقانوني يكفل إقامة العدالة يعيدنا عن روح التحيز ، وإذا يتحقق هذا المطلب يمكن إزالة بعض الأولويات الهامة التي ينطوي عليها التقليد الشرقي بصدد الدولة . وكان إلغاء الامتيازات خلال عهد الانتداب يعد في حد ذاته بداية وإن لم يؤد إلى إزالة النظام من حيث هو بصورة محدودة . ولقد أدخل في أيام العثمانيين سلسلة من التدابير الأخرى في ميدان التشريع عن طريق تنظيم القانون . وإن اتمام هذه المهام القانونية الهامة ، إلى جانب الجهود المتصلة لإصلاح النظام القضائي وجعله مطابقاً للمستويات الحديثة ، من الأعمال الكبرى التي حققها إدارة الانتداب في البلدان التي في ظل ذلك النظام .

وقد يكون من الأمور السابقة لأوانها أن نحاول الحكم على نجاح أو اخفاق نظام الانتداب وإقامة الدول العربية الجديدة . وإن التغييرات التي حدثت في السياسة الخارجية خلال فترة ما بين الحربين كانت واضحة بينما نلاحظ من جهة أخرى عظم التراث المتخلف عن النظام السابق بشأن الدولة والمجتمع ، بحيث يكون من المستحيل أن نتحدث عن نواحي النجاح والفشل . إلا أنه في الوقت ذاته ، نجد أن ناقداً متسامحاً مثل إيرلند لا يستطيع في كتابه عن العراق إلا أن يعبر عن مخاوفه بشأن عدم كفاية التقدم الذي بلغه ذلك البلد . ومنذ ذلك الوقت زاد نمو العوارض غير الداعية إلى الرضاء وأصبحت أعظم قوة ، والمستوى المنخفض الذي عليه النظم البرلمانية أشد وضوحاً عن ذي قبل . وتذكرنا النقائص التي بالادارة من ناحية مالية الدولة ألح بالأحوال التي كانت مسائدة في الامبراطورية العثمانية . وإن أى امرئ يعبر ، بخلاف الكثيرين من المدافعين عن استقلال الدول القومية الفتية ، عن رأى بأن « حقوق الاستقلال » ينبغي ألا تكون لها الأسبقية على « معايير الاستقلال » ، لابد وأن ينظر إلى هذه الأعراض على أنها ذات مغزى بالغ لأنها لا تميز الأحوال القائمة بالعراق لحسب ، ولكنها إلى حد كبير تميز بداية الحياة الحديثة للدولة في الأقاليم الأخرى بالشرق الأوسط .

وعلى كل حال فهناك حقيقة لا تقبل الجدل ، ذلك أنه إذا كان الغرض من الدولة الحديثة تنمية رفاهية السكان ومصالحم المادية والروحية وكفالة أمنها الخارجى عن طريق القانون والقوات المسلحة فن المستطاع أن ننظر إلى الدول الجديدة ذات السيادة في الشرق الأوسط على أنها حققت هذه الأهداف إلى درجة محدودة . فبالرغم من النقائص التي لا يحتمل وجودها الجدل ، فإن مستويات العدالة والادارة وضمان حياة الأقليات وفي الحقيقة نبات الحكومة والأحوال السياسية بوجه عام مما يعد أنه بلغ خلال فترة الانتداب مرحلة أعلى مما كانت قبلها . ومنذ تحرر العراق من مرحلة الوصاية عليه تعرض لسلسلة تكاد تكون متصلة من الأزمات الوزارية والانقلابات وكثرة تعريض حياة الأقليات للخطر . والأحوال السائدة في دول المشرق تقدم لنا صورة ماثلة من عدم الاستقرار . ولنا أن نمتدح أسباب هذا التطور من وجهات نظر متعددة ، ولكن تظل الحقائق ذاتها بليغة في مدلولها .

الفصل الحادي عشر

(١) النظام السياسي والتقسيم الطبقي الاجتماعي في البلاد العربية التي خلفت الدولة العثمانية

عالجنا في الجزء الأول من هذا العرض للدولة بالشرق الأوسط أهم خصائص السكان السياسي والاجتماعي للإمبراطورية العثمانية القديمة . ولا مرأه أن تغيير النظام في تركيا الجديدة كان له أثر على التركيب الاجتماعي للسكان أعمق مما كان للأنظمة الجديدة بالنسبة إلى سكان البلدان الخاضعة للانتداب . وكانت الحكومة التركية ، عن وعى وإدراك ، تستهدف هذه التغييرات الاجتماعية ولجأت إلى كل وسيلة بل وإلى بعض الإجراءات الحازمة ، كما تغير العقلية الاجتماعية السائدة والقوة النسبية للطبقات المختلفة التي تنظمها الدولة . ولقد ذهبت حقاً إلى أبعد من هذا ، فحاولت أن تخلق طرازاً جديداً من المواطنين يستطيعون الاضطلاع بوظائف جديدة في الدولة .

ولكن الحال في البلدان العربية يختلف عن ذلك . حقيقة تلقى هذا إلى جانب الدساتير الجديدة تغييرات طرأت على تكوين الإدارة والجهاز الحكومي ، كما حدث بالمثل تحول في القوى السياسية الحاكمة وتوزيع عبء الضرائب والكفايات الإدارية . وفضلاً عن هذا كان نشاط الموظفين الغربيين ممن شغلوا المراكز العليا عاملاً في تشكيل الحياة السياسية . إلا أن كافة هذه المستحدثات كانت سطحية ظاهرية فقط ، ولم تتغلغل في الوعي الاجتماعي والسياسي للأهلين . والواقع ينبغي أن نؤكد أن الدول المنتدبة ذاتها لم تكن تعنى بإدخال إصلاحات بعيدة المدى ، ومن الواضح أنها وجدت مصلحتها في تنمية العلاقات الطيبة مع الطبقات ذات النفوذ والسلطان والتي كانت تنعم بالمزايا في ظل النظام الاجتماعي والاقتصادي القديم . وبما يدل على هذه الحطة الملاحظة التالية الواردة في التقرير المرفوع إلى عصبة الأمم عن الإدارة في فلسطين . لقد كان من غير المرغوب فيه ، باستثناء حالات قلائل ، إجراء تغييرات سريعة في أساليب الإدارة التي تعودها الأهليون ،

ولهذا فليس ثمت ما يثير الدهشة إذا وجدنا تحت الغشاء الظاهري الأشكال والأسس القديمة التي تميزت بها الحياة السياسية والاجتماعية ، وألفيناها تقاوم كعادتها جميع الآراء والمسائل الجديدة . ويتضح هذا بوجه خاص حين ننظر إلى حقيقة الحياة السياسية على ضوء تكوين الهيئات التي يفترض أنها تمثل مصالح السكان . وأول ما يسترعى النظر أن الأغلبية الساحقة المكونة من الفلاحين والعمال ظلت ، كما كان حالها من قبل ، غير ذات نفوذ ولا يقام لها وزن في هذه الهيئات التمثيلية . فصر سوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن بلاد زراعية ومعظم أهلها من صغار الملاك أو المستأجرين . ولبعض هذه البلدان منذ زمن طويل برلمانات أو هيئات مشابهة تمثل البلد كله أو مناطق مخصوصة منه ، ولكن تمثيل الفلاحين والعمال فيها لا يتناسب مع عددهم . وتتكون هذه البرلمانات عادة من ممثلين للطبقات الأخرى ، وفي بعض الحالات ليس للفلاحين والعمال ممثلين بالكلية . وليست هذه الظاهرة مجرد صدفة إذ أننا هنا لا نناقى سوى بداية متواضعة لتنظيم السكان على أساس جماعات اقتصادية أو مصالح طبقية واضحة ، فلسنا نجد في أى مكان لعمال الريف أو المدن هيئة سياسية متماسكة تبعث بمن يمثلها إلى البرلمان وتتقدم فيه بالمطالب الفعالة . وينطبق الأمر ذاته على صغار المزارعين والفلاحين .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد في العادة أن التجار والموظفين وأرباب المهن الحرة يرتبطون بكبار ملاك الأراضي على أساس نوع من تماثل المصالح . وفي صفوف هذه الجماعات نلقى أولئك الذين يعبرون عن التيارات القومية الصادقة إلى جانب من يمثلون المصالح الطبقية السافرة . وعلى كل حال فالروابط هنا بين الجماعات المختلفة لا تزال غالباً مفككة ، وكثيراً ما تنحل صلة المصلحة المشتركة وينضم أنصارها إلى جماعة حزبية جديدة تقبل من كانوا أعضاء في الأحزاب الأخرى دون أن تشعر بأى وخز من الضمير .

ولا وجود في البلاد الشرقية للمبادئ أو البرامج الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية مما يعد شرطاً لقيام الأحزاب والتنظيمات السياسية بالغرب ، وإنما تلعب الجوانب الشخصية دوراً عظيماً ، والأسرات الكبيرة وبخاصة رؤوسها النفوذ الكبير . وقوة أمثال هذه الجماعات أمثال من الاعتراف بأى برنامج واضح للمبادئ والاهداف العملية يضعه الحزب . ولهذا السبب يتميز تكوين عضوية الأحزاب

المرونة وغالباً ما يكون عديم الصلة بالمركز الاقتصادى للأعضاء ، هذا إذا كانت هذه الجماعات العرضية تستحق أن تسمى أحزاباً .

ونجد فى المجلة المصرية « الإثنين » بأعدادها ٤٠٥ - ٤٠٧ إشارة إلى تكوين الجمعية التشريعية المصرية فى عام ١٩١٤ ، فقد كان معظم أعضائها ينتمون إلى الأسرات نفسها التى تبعث حتى اليوم بأعضاء مجلسى الشيوخ والنواب . وتقول المجلة فى مبالغة مفهومة تماماً « وحقاً ليس ثمة علامة على الروح القومية أو الديمقراطية حين يكون لأسرة واحدة خمسة ممثلين فى مجلس النواب أو الشيوخ » .

ولم ينجح التطور الاقتصادى فى هذه البلدان فى القضاء على الروابط والعلاقات الشخصية التى لا تزال قائمة حتى اليوم ، أو فى خلق نظام من الأحزاب والطبقات على الطراز الغربى ، حيث يكون المركز المادى للعضو الدافع الأول على تكوين الحزب . ويصدق هذا القول بصفة خاصة على الجهات التى لم تقم فيها الصناعة مثل فلسطين العربية والعراق ، والأجزاء الأخرى من الشرق التى تتميز بتكوين زراعى مماثل . ففي فلسطين مثلاً كان هناك فى فبراير سنة ١٩٣٠ ما لا يقل عن ١٧ حزباً وجماعات مفككة لها مساحة من الطابع الحزبى ، ، والسبعة منها نواة من الأعضاء . وهذه تشمل الحزب الوطنى وحزب الملاحين وحزب الأحرار وحزب الحسينى وحزب النشاشيبي . وتلك الأسماء لا تحدثنا بشئ عن برامجها ، بل إن بعضها حقاً لا يزيد عن جماعات من أتباع الأسرات القوية فى البلاد ، والأخرى اتخذت لنفسها أسماء رنانة من قبيل الزينة والزخرف ، وكما لاحظت إحدى الصحف العربية لم يعيش بعض هذه الأحزاب أثر نشأتها مباشرة . والحياة السياسية فى بلاد المشرق أو بالعراق تشبه تماماً مثلها فى فلسطين فهى تتميز بأحزاب سياسية تتكونها شبه إقطاعى .

(ب) إدخال الأساليب الغربية على الإدارة

إن الدعاية المعادية للأتراك التى قامت بها الدول العظمى ، والخطة العدوانية التى اخطتها إزاء الكثير من مظاهر النظام التركى ، كل ذلك غذته إلى حد كبير المساواة التى انطوى عليها النظام الإدارى التركى والتى كان يعرفها الكثيرون فى البلاد الأجنبية . ولهذا السبب كان العالم مشوقاً بحق ليعرف كيف تمارس الدول المنتدبة

وظائفها . وكانت صكوك الانتدابات التي حصلت عليها فرنسا وانجلترا تتضمن معظم القواعد التي ينبغي السير عليها في حكم البلاد التابعة من قبل لتركيا . إن الغرض التي تقرر تأكيده بأنه يكمن وراء فكرة الانتداب وتلغى به تولى إدارة شئون الشعوب التي لم تكن قادرة بعد على الوقوف بنفسها في ظل أحوال العالم الحديث المرهقة ، والنصوص القانونية والمستمدة من هذا الغرض ، كل ذلك أوجد بالنسبة إلى الإدارة في الأقاليم الواقعة تحت الانتداب نظاماً غريباً يعد بدعة في علم اجتماعيات الدولة . ولسكننا هنا لا نعزم تحليل النتائج في ميدان السياسة الخارجية ، أو الدوافع أو المصالح التي حملت الدول العظمى على إقامة نظام الانتدابات ، ذلك لأن الموضوع المباشر الذي نود معالجته ينحصر في كيفية صبغ الإدارة بالأساليب الغربية ، وفي التغيير الذي انتاب جهاز الدولة مما ترتب بالضرورة على إدخال نظام الانتداب .

ولقد حاولنا في مواضع سابقة أن نعرف الجو الإداري التقليدي بالشرق ، في ميادين التشريع والمسائل الدينية وشئون الضرائب . وتتفق جميع الأوصاف التي خلفها لنا المراقبون المعاصرون في بيان الصعاب الضخمة التي يتعين أن تعمل حساباً لها كل دولة أوروبية تريد إدخال نظام جديد للإدارة في هذه الأقاليم .

وتوافرت لبريطانيا ، بفضل خبرتها في ميدان الإدارة ، المؤهلات والمواهب اللازمة لتنفيذ تلك المهام الدقيقة . خلال العقود السابقة للحرب العالمية الأولى بدأت تطبق في ممتلكاتها نظاماً إدارياً يقوم على أساس اشتراك الزعماء المحليين ، ولقد سارت في هذا الاتجاه ذاته في الأقاليم المشمولة بالانتداب البريطاني . وفي الوقت ذاته لعبت الفكرة الكامنة وراء الانتداب نفسه دوراً هاماً في صوغ النظم الإدارية في هذه الأقاليم . فنظام الانتداب ، المستمد من مبدأ الوصاية ، منح عصبة الأمم حق الإشراف في صور متنوعة ، فالدولة المنتدبة مطالبة أن تقدم إلى عصبة الأمم ، تقريراً سنوياً شاملاً عن الإدارة في الأراضي المشمولة بالانتداب وتقوم للجنة الدائمة لشئون الانتدابات بمناقشة هذا التقرير بحضور ممثل الدولة المنتدبة . ويجوز الالتجاء إلى محكمة العدل الدولية الدائمة في حالة الخلاف ، كما أن لسكان الأراضي المشمولة بالانتداب الحق في تقديم العرائض إلى مجلس العصبة . وتباين آراء الخبراء القانونيين بصدد المدى الدقيق لهذه الحقوق ، إلا أنه يمكن

القول من الناحية العملية أن العصبية الإشراف على كافة المسائل المتصلة بتصرف الدولة المنتدبة في البلاد التي عهد بأمرها إليها .

ومن أجل العمل على نشر أساليب وفنون الإدارة الغربية كان من المهم طبقاً للبادء (٢٣) من ميثاق عصبة الأمم أن تقدم الدولة الأوربية المنتدبة نفسها الإرشاد والمعونة في كافة فروع الإدارة . وترتب على ذلك من الناحية العملية نمو جهاز إداري في جميع هذه البلدان يشغل المناصب العليا والرئيسية فيه ممثلون لدولة الانتداب ، وهذا أدى إلى صبغ الإدارة بالطابع الأوربي أكثر مما كان عليه الحال في أية بلاد شرقية أخرى ، وإلى حد تجاوز نطاق الإدارة ذاتها ليمدو أثره في الحياة العامة . وفي الوقت نفسه كفل ملء الوظائف الرئيسية برجال الدولة المنتدبة لها مركزاً ذات أهمية سياسية كبيرة في تلك البلدان ، الأمر الذي جعل في إمكان الدولة المنتدبة حماية مصالحها . ومن الطبيعي أن ينشأ التصادم والصراع إذا تعارضت مصالحها مع مصالح وأهل البلاد المشمولة بنظام الانتداب .

وفي بلاد الشرق الأوسط الأخرى ، غير المشمولة بنظام الانتداب ، يلعب مستشار المصالح الهامة بالدولة ولا يزال يلعب إلى حد ما ، دوراً هاماً ، فنجد اليوم الذي دعا فيه محمد علي الخبراء والضباط الفرنسيين والإنجليز إلى مصر لتنفيذ الإصلاحات التي اعتمد القيام بها ، أصبح المستشار الأوربي صورة مألوفة في الإدارة بدول الشرق الأوسط . وحتى في البلدان التي نجد فيها شعوراً قوياً بصدد استقلال بناء الدولة مثل تركيا وإيران ، لا يسعنا أن نبالغ في تقدير أهمية الدور الذي قام به الأوربيون بصفقتهم مستشارين ومبدعين في تشكيل الدولة الجديدة والحياة الاقتصادية الجديدة .

وقد أثبتت المؤثرات والأفكار الأجنبية أنها ذات أهمية خاصة في مجال مالية الدولة إذ ترتب عليها إحداث تغيير في بناء وموارد الدخل . ومثال ذلك أن السياسة المالية في تركيا رفضت من حيث المبدأ فكرة عقد القروض الأجنبية . وفي الوقت ذاته اضطرت إلى استحداث أساليب جديدة في نظام الضرائب لكي تمول مشروعات التعمير البعيدة المدى التي وضعها العهد الجديد ، ومن هذه المستحدثات إلغاء العشور والرسوم المفروضة على انتقال الملكية بسبب الميراث .

ومن ناحية أخرى أدخلت الحكومة ضرائب الدخل والتركات وضريبة على المبيعات ، وكلها بدع جديدة في الدول الشرقية . وفضلاً عن ذلك اتخذت طائفة من ضروب التحسين في حماية وتقدير الضرائب الموجودة . وبهذه الطريقة أصبح النظام الضرائبي في تركيا مطابقاً للنماذج الأوروبية من حيث الأسس القانونية التي يقوم عليها .

ومن الإصلاحات المالية التي أدخلت في البلدان الأخرى التي خلفت الإمبراطورية العثمانية ينبغي أن نذكر أولاً ضريبة الدخل التي طبقت في العراق ومصر وشرق الأردن ، ثم في فلسطين منذ عهد قريب . وبالرغم من المخاوف والشكوك التي صحبت إدخالها في بلاد لا تزال الأخلاق الضرائبية فيها منحلة ، فإنها ستصبح من مصادر الدخل الدائمة ، كما يساعد على ذلك توسع وتباين الحرف التي يشتغل بها السكان .

وثمة بدعة جديدة أخرى في نظام هذه البلدان المالي ونقصه به قيام الشركات التي تتولى استغلال الموارد المعدنية المحلية مقابل دفع مبالغ معينة بانتظام على هيئة رسوم وحصص لقاء هذه الامتيازات . فبينما جرت العادة في الماضي أن يكون نشاط رأس المال الأجنبي في البلاد الشرقية مصحوباً في الغالب بضغط يقع على الخزنة الوطنية ، أصبحت هذه الناحية مورداً هاماً من الناحية المالية ، لأن الرسوم العالية التي تؤدَّى مقابل الحصول على الامتيازات واستغلالها صارت عنصره قيمته من موارد الميزانيات في البلاد الشرقية .

وأصبحت القروض الأجنبية تعقد وفق شروط ملائمة ، وما دامت الدولة المنتدبة تضمن الفائدة والسداد ، لم تعد هذه الشروط تخالف مثيلتها بالنسبة إلى القروض التي تعقدها الدول الكبيرة . وبطبيعة الحال أدى ذلك إلى القضاء على ما كانت الدولة تخسره سابقاً على هيئة أرباح تحصل عليها البيوتات المالية التي تتولى عملية عقد هذه القروض .

وحدثت بالمثل تحسينات هامة بصدد فن الضرائب والميزانية وفي معظم البلاد الشرقية . وفي مقدمة هذا توحيد الضرائب الزراعية التي كانت تتكون في الماضي من العشر والويركو وضريبة الماشية ، على أساس ضريبة متجانسة على الغلة . ومن مظاهر التحسن الأخرى الانتقال من النظام القيمي إلى نظام التمييز في تقدير الرسوم الجمركية ، وإنشاء أو توسيع نطاق الإدارات المختصة بعملية المراجعة . وكانت تصفية

الإدارة المزدوجة ، التي أتاحت من قبل للدول الأجنبية الحق في التدخل ، من الدعائم التي قامت عليها سيادة النظام المالي الشرقى وبذلك خلقت الأحوال اللازمة لاتباع سياسة مالية مستقلة .

وقد سبق أن عالجنا المشاكل المتعلقة بالنظام القضائى ، وكل ما نود ملاحظته هنا هو أنه قد أدخلت تغييرات هامة ، حتى ولو من الوجهة الشكلية . ففي الأقاليم المشمولة بالانتداب عملت الإدارة الجديدة على إعادة تنظيم المحاكم التي أصبحت ذات أهمية أولية بالنسبة إلى التطور الاقتصادى . حقيقة أبقي على تقسيم التشريع إلى زمنى ودينى ، وهو التقسيم الذى ميز البلاد الشرقية ؛ ولكن قيام المشرعين الأجانب الاكفاء بتوجيه نظام القضاء والمحاكم والإشراف عليه مما ساعد كثيراً على رفع مستوى العدالة . وبصفة خاصة حاولت الإدارة فى البلاد الخاضعة للنفوذ البريطانى أن ترفع من المستوى المادى للقضاء حتى يتسنى لها مقاومة الميل المألوف فى الشرق من جانب رجال هذه المهنة إلى زيادة دخلهم بوسائل غير مشروعة . ولا مدعاة للدهشة إذا لم تكن الرشوة قد اختفت من حياة الدولة ، لأن أصولها تمتد إلى القرون الماضية ومن المستحيل القضاء عليها تماماً فى فترة وجيزة .

وقبل الحرب العالمية الأولى حدث تحسين فى فن الإدارة من ناحية الكيف والكم . وزاد هذا الاتجاه قوة منذ ذلك الحين ، وإذا استمر فإنه سيكون أقوى من أى عامل آخر فى تعيين شكل الدولة والحياة الاجتماعية بالشرق فى المستقبل . ولقد ذكرنا الأسباب التى أدت إلى توسيع نطاق البيروقراطية فى جميع فروع الأداة الحكومية ، وليس ثمة من سبب يدعونا إلى توقع أى تغيير فى هذا الاتجاه . إن جهاز الدولة الشرقية الجديد يخضع للقوانين ذاتها كما هو الشأن بالنسبة إلى أداة الدولة الحديثة بالغرب ، وإن أى انحطاط فى أخلاق البيروقراطية ستكون له عواقب وخيمة بالنسبة إلى تطور الدولة الشرقية .

الجزء الثاني

المجتمع الزراعي بالشرق الأوسط

الباب الأول

الزراعة الراكدة

الفصل الثاني عشر

التراث الماضي في نظم حيازة الأرض

مظاهر عامة

أول ما يسترعى نظر كل من يتصل بالحياة الريفية وأشكال المجتمع الزراعي في بلاد الشرق الأوسط ، طابع التشابه الخارجى بل والتجانس . وحتى إذا وجدنا فوارق واضحة جنيباً إلى جنب داخل كل بلد على حدة تبعاً لطبيعة التربة وموارد الماء ، فان جفاف المناخ كما يمتثل في الصيف العديم المطر وفي الحاجة إلى الري الصناعى بالمناطق التى لا ينزل بها المطر ، قد ولد حالات متشابهة من الحياة النباتية والانتاج فى مناطق واسعة من الشرق . ويجب أن نضيف إلى هذا عدداً من العوامل الأخرى الاجتماعية والسياسية والقانونية ساعدت على قيام التجانس ، ومن ذلك القانون الإسلامى وفلسفة الإسلام عن الحياة ، والنظم القضائية الإسلامية ، والآثار المتولدة من النظام الاجتماعى بمختلف الأشكال التى بدا بها فى هذه البلدان الآسيوية . وفضلاً عن هذا لدينا النظام العثمانى الذى ظل قروناً يربط تلك المساحات ويحاول أن يفرض عليها حكمه وأنظمه السياسية والإدارية . وأخيراً هناك روابط اللغة التى زادت قوة وحدة بفضل العامل الدينى الذى زاد من ارتباط شعوب هذه الأقاليم . هذه العوامل كلها عملت على خلق بناء اجتماعى ينطوى على عناصر كثيرة متشابهة ، وذلك بالرغم من الفوارق والاختلافات القائمة .

وبالرغم من هذا يجب أن نتذرع بالحذر فلا نستنتج وجود تجانس عام فى تطور هذا المجتمع وتقسيمه الطبقي ، أو نطبق تفسيرات وصيغاً اجتماعية معترفاً بها فى الميادين الأخرى . ولهذا لزام علينا أن نأخذ فى اعتبارنا أولاً الفوارق الاجتماعية

بين الفلاحين وأهل المدن ، وبين ملاك الأراضي والمستأجرين ، وبين الحضر والبدو . وأهم من هذا - كما هل يفسر لنا التباين - تلك الفوارق الناجمة من النظم السائدة في الزراعة وهي النظم التي قضت بوجودها الطبيعة ، ونقصدها الفوارق القائمة بين مناطق الزراعة الأروائية وأراضي الزراعة الجافة . وللتقسيم الطبقي طبقاً للاعتبارات الدينية والقومية دخل أو أثر أكبر شأناً .

وللجماعات القومية والدينية في الشرق أثر في تحديد هذا التباين والتمايز في المجتمع أكثر مما لها في البلدان الأوروبية . حقيقة نلحق هنا كذلك الميل إلى تقسيم الطبقات على أسس اقتصادية ، إلا أن هذه العوامل عجزت عن إزالة الحواجز الضيقة القائمة بين الجماعات القومية ، أو عن القضاء على التكوين الجامد للجمتمع الزراعي الشرقي ، القائم على طائفة من الحقائق الأساسية التي يسرى مفعولها في الشرق الأوسط بأسره . إن أي أمر ذي حاسة تاريخية ليلبس عند زيارته هذه البلدان لأول مرة أن كلمة الشرق تقترب بظاهرة التطور الراكد أو بوجود فجوة في مجرى التقدم التاريخي ، إن لم تكن هذه الظاهرة حقاً تنم عن حركة رجعية إلى الوراء . والواقع أن مثل هذا الأثر الذي ينطبع في النفس لينطبق على كافة البلاد الشرقية ، فيما عدا الأجزاء التي أقام بها الأوروبيون . وحتى السنوات التالية للحرب العالمية الأولى تقدم لنا المدينة الشرقية صورة تميزها . ففي الوسط تقوم المباني على الطراز الشرقي ويستخدم أغلبها للأغراض التجارية ، ومن حوله الشوارع المتقاطعة التي يزداد قبجها كلما بعدت عن الطرق الرئيسية ، وكانت الأسواق والمساجد المباني الوحيدة التي تستحق النظر الباعلي أنها تمثل فن العمارة القومي وكان بناؤها أحسن حالاً وأرقى درجة من سواها . ولكنا ندش إذ نجد إلى جوار العمارات الثبيلة مباشرة مستوى منحطاً من المساكن والمباني مصحوباً بما يماثله ويتفق معه من مستوى معيشة منخفض ، وهي حقيقة من الصعب أن نفسرها على ضوء الفقر السائد وحده . ألم يستطع الشرق في كل مكان وزمان أن يفخر بترام الممتلكات والثروات إلى حد لم يعرفه العالم الغربي قبل العصر الرأسمالي ؟ ألسنا نجد حتى اليوم مباني وقصوراً تميز بجمال ورونق شبه خرافيين ، بين الأزقة الملتوية الكائنة في الأحياء الفقيرة بالمدن ؟

وكذلك تقدم لنا القرى صورة من تلك المتناقضات التي لا يمكن احتياها . فهناك على ربة عالية في العادة يقوم مسكن رائع يملكه شيخ الجبة وتحيط به مجموعة من

الأكوخ التعسة المبنية من الطين والحجارة لا يكاد الإنسان يقدر على وصف طابعها البدائي . وان جميع المصادر التي لدينا لتحدثنا أن المساكن التي عرفها الشرق منذ قرون كثيرة في معظم أرجائه ، لا تختلف اختلافا يذكر عما نلقاه منها اليوم ، كما لم يطرأ على الأساليب الزراعية تغيير ذو أهمية . فالحراث الذي كان معروفا منذ ألف عام لا يزال يشق الحقول الحجرية ، ولازلنا نرى الثور يدير الساقية ، كما نجد الفلاح نفسه أحيانا - كما في مصر - يحرك الطمبور والشادوف لرفع الماء ، ويستخدم لدرس الغلال الأداة التي استعملها أسلافه في الأيام السالفة ، ويعيش في كل مكان عيشة قصد يكاد لا يكون لها مثيل وتقوم على أساس الاستغلال لكل من التربة والمجهود الانساني . انها حياة لا يمكن تفسيرها إلا بروح المحافظة على التقاليد ، تلك الروح التي دمغت زراعة الشرق بطابعها الخاص .

في هذه الميادين لا يتخطى العقل الحدود الضيقة للبيئة ، ولا يكاد ينحرف سلوك الفرد عن الطرق التي اختطها العرف والعقيدة . هذا الأثر الذي ينطبع في النفس تؤيده الصورة التي يقدمها لنا تكوين المجتمع الاقتصادي في الشرق الأوسط . ففي كثير من الجهات ، الى حين نشوب الحرب العالمية الأولى بل واليوم نجد أن الظاهرة الغالبة على الاقتصاد الشرقي وبخاصة الاقتصاد الزراعي وهو أهم نواحيه الرئيسية ، تنحصر في عظم وضوح الصلة أو الاتحاد بين الإنسان والتربة وهما العاملان الرئيسيان من عوامل الإنتاج . فنتيجة للكثير من الأنظمة القانونية لم يكن جزء كبير من الأراضي الصالحة للزراعة سلعة قابلة للتداول الحر ، وفي مقدمة تلك الأنظمة الوقف ، الذي يحبس الأرض على المؤسسات الدينية . وترتب على شيوع طريقة المشاع ، وهي نظام الملكية المشتركة عند العرب ، أن أبيع للفلاح نصيب في الأرض التي تملكها القرية ولم يكن له حق الملكية الفردية . هذه القيود نجدها أشد وأوضح من ذلك في عدم منح أية حقوق اقتصادية للفلاح والصانع ، الأمر الذي حال دون قيام أية صلة داخلية وإيجابية بينهما وبين الدولة أو السلطة الحاكمة .

فا الأسباب التي نعزو إليها هذه الأحوال المتميزة بالركود والجمود ؟ وإذا سبق أن حللنا أسباب بقاء النظم السياسية وأنظمة الدولة ، يبقى أمامنا أن نعالج مسألة الركود التي اتصفت به الأوضاع الاقتصادية . إن تطور هذه الأوضاع ، كما في أجزاء العالم الأخرى ، لا يرجع إلى عوامل اجتماعية وتاريخية فحسب ، ولكنه

يعود كذلك إلى عوامل طبيعية . ومن هنا ينبغي لنا أن نفسر هذه الأشكال الخاصة التي تميزت بها الزراعة الشرقية ، وبخاصة طابع الجهود الذي اتسمت به ، على ضوء الأحوال الاجتماعية والمناخية والجغرافية السائدة . ولهذا نخصص الفصول التالية لاستعراض العوامل الزراعية والاجتماعية مصحوبة بمظاهرها التاريخية ، ونظام ملكية الأرض ، ليتلو ذلك مناقشة العلاقات القائمة بين الأحوال الطبيعية والزراعة الشرقية .

فصل ثامن تاريخي - العصور الأولى .

في الشرق الأوسط وفي العالم الإسلامي بصفة خاصة نجد أن نظام ملكية الأرض قد شكله التراث التاريخي الذي لا يزال قوة حية هنا أكثر منه في أي مكان آخر بالعالم . فإذا أراد العالم الاجتماعي أو الخبير في قوانين الأرض أن يفهم ما يلقاه في هذه البلدان من مسائل معقدة بصدد الأرض ، تعين عليه أن يوجه عناية بالغة إلى العنصر التاريخي الذي يرجع إلى العصور الوسطى ، إن لم يكن إلى أواخر العصور القديمة . وفي العرض الموجز التالي ، بقدر ما يتسع أمامنا الحيز ، سنحاول تقديم صورة عامة لهذه العناصر التاريخية مستهدفين من وراء ذلك أن نبين إلى أي حد واضح لا يزال تراث الماضي يصيب بلونه تشريع الأراضي الحديث ، وفي الوقت ذاته كيف أن معظم القوانين الخاصة بملكية الأرض قد ظهرت من أعماق الظروف الخاصة في هذا المجتمع الزراعي ، كما أننا سنعمل على لقاء ضوء جديد على الدوافع الكامنة وراء ما وجدنا في الأزمته الحديثة من تغييرات بعيدة المدى .

ويعترف جميع المؤرخين أن أحوال ملكية الأرض عامل ذو أهمية مركزية في مجرى التاريخ القديم بأسره ، فما هو مومسن يؤكد في كتابه *Italische Boden-Teilung und die Alimentartajeln* أن « توزيع الأرض هو الأساس الذي يقوم عليه كل نظام من أنظمة الدولة » ، ويمكن أن ندعم هذا المعنى بأن توزيع الأرض كان كذلك أساساً لكل جماعة اجتماعية في العصر السابق لإنشاء الدولة ، وكان الظلم الحقيقي أو المزعوم بشأن توزيع الأرض الدافع الأول دائماً على نشوب حروب اجتماعية خطيرة خلال العصور القديمة ، كما كان توزيع الملكيات والديون صيحة الحرب التي أهاجت الثورات والحروب في المدن الإغريقية .

أما في البلاد الشرقية التي حكمتها إلى حد كبير النظم الشيوقراطية أو حكومة الكهنة hierarchical فقد اختلفت ملكية الأرض اختلافاً يذكر بالقياس إلى البلدان الواقعة في جنوب أوروبا ، فبينما غلبت في الأخيرة الملكية الخاصة وتراكمت مساحات واسعة في أيدي الأفراد ، نلتقى في نظم دول الشرق قديماً اتجاهها واضحاً نحو فرض سلطان أعلى على طريقة التصرف في الأراضي إما عن طريق هيئة مركزية أو رئيس الدولة أو القوة الإلهية ذاتها . وفي هذه الحالة ، وبرغم تعدد المساوي . ، فإنه لما يسترعى النظر ذلك الفهم لطبيعة العلاقة بين الإنسان والأرض ، الأمر الذي ينم عنه ما ورد في الأساطير اليهودية من أن لله الحق الأول في ملكية الأرض إلى جانب ما للزارعين من حق المنفعة ، وما يستبين لنا في القانون الشرقي مما ترتبت عليه نتائج قانونية وسياسية لا تزال قائمة حتى اليوم .

إلا أنه يتعين علينا الانسراع في استخلاص النتائج حين نحاول تعرف كنه الأحوال الأصلية التي نشأت عنها الأشكال السائدة الآن . فطور النظم المتعلقة بقانون الأراضي ، في البلاد الشرقية كما في جميع البقاع الأخرى من العالم ، لم يتسم بطابع التجانس أو الاستمرار ، إذ كانت هذه القوانين تتأثر بالتطورات السياسية والاجتماعية الجديدة والأفكار الدينية الجديدة ، كما أننا نلاحظ من ناحية أخرى أن ظروف ملكية الأرض أثرت بدورها في مجرى التطور السياسي .

فن الواضح أن علاقة البدوي الرحالة بالأرض تخالف مثيلتها في حالة الفلاح المقيم بالقرية ، كما تختلف فكرة الملكية عند المالك الكبير المقيم بالمدينة اختلافاً بالغاً عنها في حالة المستأجر الصغير . ومن المؤكد أن الأفكار السائدة في العصر الأول من الإسلام بشأن أهمية الملكية الفردية والجماعية لا تتفق أو تتماشى مع الأفكار السائدة في العالم الإسلامي الحديث ، ولا نستطيع حتى الآن أن نصل إلى رأى قاطع بصدد الخلاف المشهور الذي نشب بشأن نشأة ومدى الملكية الخاصة بالشرق . غير أنه في الوقت ذاته تمسكنا بالمعلومات التي لدينا من تكوين فكرة عن الملكية في تلك الأيام وبخاصة عما إذا كانت فردية أو اجتماعية ، ونعلم كذلك من غلبة الملكية القبلية أنها كانت من أهم الأشكال التي ظهر فيها نظام الملكية الجماعية ، ويتوافر لدينا من الأدلة ما يثبت وجود كل من الملكية الجماعية والفردية في العصور الموعلة في

القديم ، فيحدثنا تاريخ بابل عن حالات كانت الأرض فيها ملكا للعشائر وذلك في عهد القسسين (حوالي ٢٠٠٠ ق. م) ثم في فترة تالية (١٥٠٠ - ١٢٠٠ ق. م) ، وتدل عقود الشراء التي ترجع إلى تلك الأزمنة على أن العشيرة كانت تزرع الأرض وتنظم أعضائها للعمل كإنشاء الطرق وإقامة التحصينات وحفر الترع وبناء البوابات الخ ، وذلك كله بصورة جماعية ، وواضح أن هذا العمل الإجباري كان مرتبطا بالأرض ، ومن الوثائق التي وصلت إلينا من تلك العصور نستخلص قيام نظام الملكية الجماعية حيث تملك العشيرة ، كجموعة قائمة بذاتها ، مساحة من الأرض . وبالرغم من انتشار الملكية الجماعية في بابل وبالرغم مما انطوت عليه من مزايا في بلد ذي سطح مستو تعتمد الزراعة فيه على الري ، فقد عرفت الملكية الخاصة أيضا منذ أقدم الأزمنة .

وإذا كنا كذلك نجد ما ينهض دليلا على وجود الملكية الخاصة حتى عهد الدولة الوسطى في مصر القديمة ، فالواقع أن مثل هذا النوع كان مجرد نقل استثنائي للحقوق الملكية ، ثم أصبح هذا الانتقال غير مشروع بعد انتصار أسرة طيبة وصار الفرعون مالكا لجميع الأراضي بالقطر المصري . ولعبت المعابد دورا هاما في تحديد أشكال حياة الأرض في مصر ومن ذلك أنها كانت تملك خلال عصر رمسيس الثالث ١٥٠٠ / من الأراضي المزروعة . حقيقة كانت المعابد قبل ذلك تملك جانبا من أراضي الدولة ثم فقدتها ، ولكنها منذ حوالي نهاية الدولة الوسطى بدأت تصبح عاملا اقتصاديا له أهميته في البلاد ، كما نستدل على ذلك من البيانات الواردة عن ممتلكاتها ، ومثال ذلك أن معبد إدفو (الدولة الحديثة) كان يملك أرضا مساحتها ٣٦٩٥ من الكيلو مترات المربعة وان كان هذا الرقم تفوقه أبعاديات طيبة التي لم تقل مساحتها عن ٢٣٩٣ من الكيلو مترات المربعة وتضم ٨١٣٢٢ من رقيق الأرض .

ولا ريب أن الأحوال كانت تختلف عن ذلك في فلسطين ، وسنعمد في بيان الأمر على روايات التوراة نظراً لعدم توافر مصادر أخرى . ففما يتعلق بالفترة التي شهدت الدخول إلى أرض الميعاد لدينا أدلة كثيرة تشير إلى وجود تنظيم قبلي على درجة عالية من التطور ويشمل كذلك حياة الأرض ، فكانت العشيرة تملك مساحة من الأرض وإذا ما خولف ذلك الإجراء عن طريق التصرف بالبيع

تستطيع العشيرة إنقاذ الأرض عن طريق ما لها من الحق في شرائها من جديد . ومن التفاصيل الواردة نعلم أن الأرض كانت ترثها العشائر (الأسر) فالأسرة الكبيرة ترث مساحة أكبر مما يخص زميلتها الأصغر منها . ومن الوصف الذي لدينا عن ميراث بنات زيلوفهاد ندرك مبلغ الأهمية التي كانوا يعلقونها على احتفاظ الأسرة بملكيتها ، فقد ذكر ذلك البيان أنه كانت للبنات حرية اختيار أزواجهن بشرط أن ينتسب الأخيرون إلى إحدى الأسر المنتمية إلى قبيلة الأب . وقصة أرميا تكشف عن حالات مشابهة ، فنظراً لكونه الوريث الرئيسي في الأسرة كان لزاماً عليه من الوجهة الأدبية أن يشتري ممتلكات ابن عمه الذي كان يرغب في بيعها ولم يكن في وسع بوز أن تحصل على الأرض التي ورثها روث عن زوجها إلا إذا امتنع قريبها عن استخدام حقه في استرداد الأرض . وهذه العلاقة بين الأرض والإنسان كانت تنفذ حتى بالنسبة إلى الملوك ، فلما رغب أهاب في شراء كرمه نابوت وعرض عليه قطعة أرض أغلى منها قيمة ، رفض الأخير البيع على أساس أن نقل الملكية الموروثة يتعارض مع القانون الإلهي . ونظام اليوبيل (احتفال الخمسين سنة) وهو فكرة تمثل مبدأ عدم انتقال ممتلكات الأقارب وتعد في بساطتها استبقاء للآراء التي ظهرت فيما بعد بشأن إصلاح الأراضي ، لم يكن يهدف إلا إلى الإبقاء على ميراث الأقارب الأصلي ولم يكن الدافع عليه رعاية الشخص سواء كان هذا القريب أو ذلك الذي يريد الحصول على الأرض بطريق الشراء . وبوجه عام نقول أنه بعد مضي خمسين سنة يكون البائع الأصلي الذي له الحق في استرداد الأرض بشرائها من جديد ، إما قد مات أو أصبح عاجزاً من الناحية الاقتصادية . وبالرغم من إمكانية التصرف طالما يستطيع القريب التنازل عن حق الأولوية في استرداد الأرض فالواقع أنهم كانوا يتوخون الإبقاء على المبدأ الذي يؤدي إلى عودة الممتلكات المشتراة إلى الأسرة الأصلية أو أقارب الورثة .

والمسألة التي كانت مثار النقاش الكثير تنحصر فيما إذا كان ذلك القانون قد طبق من الوجهة العملية وعن مدى ذلك التطبيق . إلا أن وضع قانون كهذا دليل على حماية الميراث وأهمية التوزيع العادل للأرض بوجه العام . وباطراد عملية الإقامة والاستقرار أخذت الأشكال القانونية من التنظيم القبلي طريقها إلى الزوال تدريجياً بفلسطين ، لتحل محلها نظم حيازة القرية للأرض ونتيجة لذلك يعمل الضمير

الاجتماعى للسكان على أن يتخطى ببطء نطاق التقاليد القبلية كما يمثلها أولا وقبل كل شيء النص الذى يجهز عودة الأرض إلى الأسرة الأصلية بعد أن تكون الملكية قد انتقلت من أيديها .

هذه الجماعة القبلية الرحل تتحول إلى مجتمع من الفلاحين مستقرين فى إقامتهم بالرغم من بساطة التنظيم السائد لديهم . وهذا الأمر ينطبق بصفة خاصة على الذين عادوا من منفاهم بابل خلال أيام عزرا وأصبحوا فيما بعد طبقة تأثرت إلى حد بعيد بحضارة مدن أرض النهرين . وبالرغم من مقاومة زعمائهم ونواهيهم بدأت تنمو بذور ثقافة المدن سراعا إلى حد كبير بحيث نجد أن السكان الاجتماعى القديم المستمد من القواعد والأسس الأبوية لم يعد قادرا على الاحتفاظ بمركزه وقوته . ونستطيع أن نلحس محاولة جديدة بالنظر يراد منها وقف هذا التطور الطاغى الذى يحطم عناصر الحياة القبلية الريفية القديمة ، حين نرى جونا داب ابن رنجاب يدعو القوم إلى العودة إلى تقاليد الصحراء البسيطة . وتقص علينا التوراة كيف وافق الركابيون ألا يزرعوا كروما أو يبنوا بيوتا دائمة أو يشربوا نبيذا أو يزرعوا الأرض ، وإنما يقنعون باللبن واللحم كما يفعل الرعاة الصادقون . (ارميا ٣٥) ، ومن المؤكد أن هذه النزعة التصوفية قد تعد احتجاجا على الأهمية التى أخذ السكان المستقرون فى الأرض يعلقونها على ملكية الأرض والمساوى المرتبة عليها ، ولكن سرعان ما تضاملت هذه المحاولة التى تعد آخر جهد جرى لبعث الحياة فى التنظيم القبلى القديم لدى الإسرائيليين . ولا تذكر لنا التوراة عن هذا الانحلال سوى سطور قلائل ، وبينما يزخر التلمود بالكثير من التفصيلات عن أحوال الزراعة فى تلك الأيام ؛ لا نجد أية إشارة إلى الملكية المشتركة أو ملكية الأسرة لدى سكان الريف ، ويبدو أن الملكية الفردية بأشكالها المختلفة وتنوع صور الإيجار كانت شائعة وعامة .

وبينما نجد ثروة من المعلومات عن الأحوال السياسية والقانونية العامة بالشرق خلال العصور الوسطى لا نلقى سوى القليل مما يلقى الضوء على طبيعة ملكية الأرض خلال هذه الفترة وبداية الأزمنة الحديثة . وبما يميز الأحوال السائدة فى الدولة البيزنطية أنه ، إلى جانب تجمع مساحات واسعة فى أيدي قلائل ، كان صغار الفلاحين الذين عليهم دفع الإيجار والفائدة يكونون جماعات منهم للقيام بدفع الضريبة

والديون بالاشتراك وذلك بدلا من التنازل عن الأرض أو بيع الجزء الخصيب من ممتلكاتهم إلى كبار الملاك الذين كانت أبعادياتهم الواسعة تتمتع بمزايا طيبة من ناحية الضرائب فضلا عن الاعفاء من نظام الاشتراك Epibole السالف الذكر وهو عبارة عن التزام المالك أن يدفع الضرائب عن الممتلكات المجاورة التي هجرها أربابها بسبب الفقر أو العجز عن سداد المتأخرات من الضرائب . فهذا النظام يمثل نوعا من الملكية المشتركة من جانب الجماعة في الممتلكات الخاضعة للضريبة . وكان الغرض من ذلك النظام أن يكون جميع أعضاء الجماعة مسؤولين عن الديون الواقعة على كل منهم ، وهذا اجراء ظل متبعا إلى عصر حديث جدا وسيكون عاملا يعين شكل الملكية الجماعية في بعض البلدان الشرقية على ما سنوضح بعد .

العصر الإسلامي الأول

أدت الفتوح الإسلامية في الشرق إلى تغييرات في نظام حيازة الأرض لا تزال قائمة في قوانين الأراضي بالبلاد الشرقية حتى اليوم . حقيقة غالبا ما امتنع العرب عن التدخل في الأحوال للسائدة في إدارة الأرض ، فقد سمح للفلاحين بالبقاء على الأرض ومزاولة نشاطهم وأعمالهم . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لما كان أعظم كبار الملاك من البيزنطيين فإنهم أخرجوا من أراضيهم أو قتلوا وبذلك صار للفلاحين حرية التصرف في أراضيهم .

وقد أصبح الشطر الأعظم من الأراضي المصادرة ملكا لجماعة المسلمين ، ثم صار الإنعام به فيما بعد على المحاسيب والقواد ممن يستحقون ذلك . وترتب على إدخال نظام جديد من الضرائب ظهور أشكال تسترعى النظر فيما يتعلق بالتشريع والضرائب ، وهي أشكال لا نلقاها إلا في العالم الإسلامي . وكان من أثر تطبيق النظرية السياسية الإسلامية تقسيم السكان تبعاً لما لهم من حقوق تتفق مع عقيدتهم الدينية ، وأصبح للمسلمين مركز ممتاز بصورة واضحة ، وبدأ أثر هذا التمييز من الناحية الاقتصادية في توزيع عبء الضرائب . وإذا كان معظم البلاد الشرقية زراعيا في طابعه وكانت ضرائب الدولة مصدرها الزراعة ، كان لا بد من مواجهة المطالب المتزايدة للدولة عن طريق الضرائب المفروضة على الزراعة ، وكانت نسبتها على المسلمين أقل منها على غيرهم . ويحدثنا الكتاب المسلمون الأوائل أنه فرض على ملاك الأرض المسلمين

أداء العشور وهي ضريبة على غلة الأرض تتراوح بين ٠.٥ / ١٠.٠٠ / . طبقاً لما إذا كانت الأرض تروى أو غير ذلك ، أما أصحاب الأراضى الذين لم يعتنقوا الإسلام فتعين عليهم أداء ضريبة الخراج المرفقة وتتراوح بين ٠.٢٠ / ٥٠.٠٠ / . من الغلة الكلية .

وهكذا عن طريق التفرقة بالنسبة إلى الملكية الزراعية نجد أن تقسيم السكان طبقاً لعقيدتهم الدينية وهو ما أدخله زعماء المسلمين في البلاد المفتوحة ، استمر قائماً وواضحاً في قوانين الأراضى . ولهذا السبب اهتم التشريع الإسلامى عن الأراضى والكتاب المسلمون بالمسائل الناشئة عن تقسيم الأراضى طبقاً للضرائب المفروضة عليها أكثر مما اهتموا بالمسائل المعقدة المتصلة بالحقوق الزراعية مما تطورت على أساسه تشريعات الأرض في البلاد الأخرى . أما المسائل المتعلقة بالملكية الجماعية ، وحق الميراث ، وحقوق المستأجرين ، والنظرة الأساسية إلى الملكية الخاصة بوجه عام ، فكانت مسائل تعد ذات أهمية ثانوية .

الفصل الثالث عشر

النظم الزراعية في بلدان الشرق الأوسط

طبقات الاراضى فى القانون الاسلامى

نظراً لروح المحافظة على التقاليد نجد أن ما حدث خلال المراحل الأولى من الفتوح الإسلامية بشأن تقسيم الضرائب إلى نوعين وهما العشر والخراج ، ظل قائماً زمناً طويلاً في البلاد الإسلامية برغم التغييرات السياسية والاجتماعية التي اكتسحتها منذ ذلك الحين . وأرض العشر في الأصل تلك التي اعتنق أربابها الإسلام عند الفتح أو قسمت بين الفاتحين ، وماعدا ذلك من الأراضى فرضت عليها جزية عرفت باسم الخراج ، وكلا النوعان يشملان المناطق المزروعة وغير المزروعة ، والأراضى الخاصة والعامة . وبمرور الزمن أصبح ذلك المعيار المالى الذى جرى التقسيم طبقاً له يدل كذلك على الاختلافات في نظم الحيازة . فبينما نجد في الأصل أن الأراضى التي خصصت للأفراد كانت تعد ملكاً لصاحبها سواء أكانت عشرية أم خراجية ، حدث بعد ذلك حرمان أرباب الأراضى الخراجية من حق الملكية ، وصاروا يطلقون على الأراضى العشرية اسم (الملك) بينما لم يزد الفلاحون في الأراضى الخراجية عن مركز المستأجرين الوراثيين لأراضى التاج أو الدولة (والتي أصبحت تعرف باسم الميرى) .

وما سهل للتاج الاستحواذ على حق الملكية في البلاد الخاضعة لحكم المسلمين أن الفكرة القديمة التي سادت قبل ظهور الإسلام والتي اعتبرت الدولة المالك الأعلى وجدت في عالم الفكر الإسلامى نوعاً من التقارب ، ولذلك فعلى أثر الفتوح الإسلامية انتقلت هذه الفكرة إلى النظريات القانونية في البلدان العربية والتركية . ومن الناحية العملية نجد أنه نتيجة هذه النظريات القانونية صار للحاكم أو الدولة الحق في الاستيلاء مباشرة على أملاك من يقتلون ، ثم كذلك استرداد الأراضى التي مات

أربابها وكانوا يعتبرون في مركز المستأجرين من التاج . وهذا الأمر الأخير مترتب على النظرية السالفة الذكر التي تجعل من الدولة المالك الأعلى . وبهذا اتسع نطاق أراضي الدولة باطراد على مر الزمن ، ففي العراق مثلاً كان معظم الأراضي القابلة للزراعة يعد حتى سنة ١٩٣١ ملكاً للدولة . وكانت الحكومة العثمانية تعتبر إقليم الجزيرة ، بصفته من الأراضي المفتوحة ، ملكاً خاصاً بها ، اللهم إلا إذا استثنينا مساحات صغيرة عدت ملكية خاصة لأربابها .

والفكرة التي تمنح للدولة الحق الأول في الملكية والتي ترتبت عليها نظرية مزدوجة بشأن الملكية ، إنما ترجع إلى إنهم كانوا يعترفون بحق الملكية بالنسبة إلى الأرض ذاتها وبالنسبة إلى المنفعة ، وهذا يخالف القانون الروماني الذي كان يفرق بين ملكية الرقبة وملكبة المنفعة . ولهذا شهدت البلاد التي فتحها العرب أشكالاً متعددة من الملكية لا يزال معترفاً بها حتى اليوم . ونتيجة لذلك نجد أن البيت والأرض التي يقوم عليها قد يملكه أفراد مختلفون ، كما أن هناك درجات متنوعة من الملكية . فصاحب الأرض المعروفة باسم «الملك» له حق التصرف فيها دون قيد أو شرط ، أما صاحب الأرض المعروفة باسم «الميرى» فإنه يستطيع التصرف فيها بالبيع والتأجير والرهن ولكنه ليس حراً في توريثها وإذا مات دون عقب آلت إلى الدولة وإن كانوا بمرور الزمن قد وسعوا نطاق التقييد المفروض على حق صاحب الأرض في أن يوصي بها لأبنائه ، وبهذا نجد أن الدولة أو رئيسها احتفظ بالنسبة إلى «الميرى» ببعض حقوق الإشراف مما لا ينطبق على «أراضي الملك» . والنظرية الكامنة وراء أرض الميرى تقوم على أساس أن الدولة قد منحتها للأفراد بقصد الزراعة والإنتاج ، وعلى هؤلاء أن يقوموا بزراعتها مقابل أداء جزء من الغلة إلى الدولة على هيئة ضريبة (وإن كان هذا الجزء لا يشابه العشر فيما سبق من العهود) . وعلاوة على هذا لا يجوز انتقال أرض الميرى من يد إلى أخرى دون الموافقة الاسمية من جانب الدولة .

وفي سنة ١٨٥٨ صدر قانون الأراضي العثماني الذي يمثل أول تقنين لنظم الأراضي وهو يذكر لنا الأنواع التالية من الملكية وإن كان قد أدمج في الوقت ذاته الكثير من التقاليد القانونية القائمة :

- (١) المللك (بضم الميم) وهي مثل المنقولات ملكية تامة لأربابها .
 - (٢) الميرى ولحازرها حق الانتفاع بينما تحتفظ الدولة بملكية الرقبة .
 - (٣) الوقف وهو الأراضى المحبوسة على أعمال البر والمؤسسات الخيرية ، وتخضع لقيود هامة من حيث حقوق الملكية والمنفعة .
 - (٤) المتروكة وهي الأراضى المخصصة للاستعمال العام والشوارع والميادين الخ
 - (٥) الموات وهي الأرض التى لا مالك لها ، والتي لا تزرع .
- وهذه القائمة لا تشمل نوعاً من أبرز أنواع الملكية فى البلاد الشرقية ونقصد به الأرض المشاع ، وهذا النظام يستحق بحثاً خاصاً .

الملكية الجماعية فى الأرض (المشاع)

فى البلاد الرئيسية بالشرق الأوسط ، وبخاصة دولتى المشرق وفلسطين وإيران وتركيا وبلاد العرب وشرق الأردن ، ينتشر نظام الملكية الجماعية ، وفى صورته الحقيقية من بعض النواحي . ومن أهم المشكلات التى واجهت الإصلاحات الزراعية خلال القرن التاسع عشر والتي نجمت من تسرب الأفكار الغربية إلى الشرق ، نظام المشاع ومحاولة جعله متفقاً مع الأحوال والظروف الجديدة . ولعل مما يلقى الكثير من الضوء فى هذا الصدد النقاش الدائر اليوم حول نشأة الملكية الجماعية ، وهى مسألة ثارت بصفة خاصة فى شمال إفريقيا . فالإدارة الاستعمارية الفرنسية أخذت بوجهة النظر التى تقول إن قانون الملكية الأصلية فى بلاد شمال إفريقيا وبخاصة الجزائر لم يكن ينطوى على أى اعتراف بالملكية الخاصة ، ولذلك فالأهالى الوطنيون لا يملكون فى الأرض سوى حق الانتفاع وحده . هذه النظرية التى لقيت ترحيب الإدارة الاستعمارية الفرنسية لأسباب يسهل ادراكها لأنها تلائم سياستها إزاء الأراضى ، تقوم من جهة على الفكرة الإسلامية عن حق الدولة فى ملكية الأرض بطريق الاشتراك دون تعيين أو ادعاء حقوق الملكية الفردية . إلا أن خصوم هذا الرأى يقولون إن فكرة الملكية القبلية المشتركة لم يكن لها وجود بالجزائر قبل إدخالها إلى ذلك البلد سنة ١٩٠١ ، وإن هذا النظام الزراعى القائم على فكرة المشاعية إنما فرض على القبائل لأسباب مالية ، وهذه حقيقة يؤيدها

وجود نوعى المشاع وملكية المنفعة فى كثير من البلدان غير الشرقية فى الماضى بل وفى الحاضر . وفيما يتعلق بشمال إفريقيا فان الأرض التى توصف أنها ملكية مشتركة لا صلة لها بالجماعية الزراعية وإتمامها بدعة أوجدها نظام الحكم التركى أو العثمانى ، فاذا انتهى الضغط الواقع من جانب الحكومة فسيحل محلها حتما نظام الملكية الخاصة من جانب الفرد أو الأسرة .

ولإزاء هذا الحكم العام الذى تأخذ به الحكومة ليس من الصعب أن نجد أمثلة فى الشرق وأوربا لحالات نجد فيها الدولة تتدخل فتقضى الملكية الخاصة على المتفعين . وبالمثل فان المحاولات التى بذلتها الحكومة التركية خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر للحد من سلطان أمراء الاقطاع وكبار ملاك الأراضى ، غالباً ما أخفقت لا بسبب الموقف الذى وقفه الأعيان فحسب بل ونتيجة لموقف الفلاحين الخاملين . ولا ريب أن الأحوال السائدة فى آسيا الغربية ، وبخاصة سوريا وفلسطين ، كانت تختلف اختلافاً جوهرياً عنها فى شمال إفريقيا ، وهما برجاميم يكتب فى سنة ١٨٩١ أن الإصلاحات التركية التى أدخلت بفلسطين قبل ذلك بثمانية وعشرين عاماً والتي أثرت فى نظم الأرض ، كانت تنفذ ضد رغبة الأهلى وإرادتهم . ولم يكن التنفيذ يجرى فى كل مكان بنفس الدرجة من الشدة والحزم ، فقانون الأراضى العثمانى مثلاً ينص من الناحية النظرية على حل نظام المشاع كما يتضح من المادة الثامنة وهذا نصها « لا يمكن منح جميع أرض القرية بأكملها لجميع السكان أو لواحد أو اثنين يختارون من بينهم ، وإنما تمنح قطع مستقلة لكل فرد منهم ويعطى له إسهاد بحق ملكيته . » ولو نظرنا إلى الأمر من وجهة التطبيق العملى ألفينا نظام المشاع لا يزال قائماً إلى حد كبير ولو أن الأسباب التى سبق أن حملت الحكومة التركية على إلغائه قد زادت قوة منذ ذلك الحين . وللحصول على التفاصيل الخاصة باتجاه التطور خلال العقد الماضى راجع الباب الثانى من الجزء الثانى .

الموقف

ومن النظم التى يتصف بها المجتمع الزراعى بالشرق نظام الوقف الذى يقضى بحبس الأرض أو ناتجها على المؤسسات الدينية أو المنشآت ذات المنفعة العامة ،

والذى يمثل قيداً من أهم القيود التى ابتدعها قانون الأرض فى الشرق وفرضها على الملكية الزراعية . والوقف لغة معناه عدم الحركة ومن هنا فإن الواقف إنما يسحب الأرض التى خصصها لغرض خيرى من ميدان التداول الحر . ومعنى هذا أيضاً تحديد ، إن لم يكن إلغاء ، القيمة الخاصة ثم السوقية نتيجة لهذا بالنسبة الى الملكية الموقوفة ، طبقاً لنصوص التقاليد القانونية الإسلامية . ولما كان لا بد أن يدّر الشئ الموقوف إيراداً تعين أن يكون فى الغالب أرضاً زراعية ، أما الجهات التى تستفيد من ذلك فهى مؤسسات معينة كالمدارس والمكتبات والمساجد وما إليها . وكانت الأوقاف فى الأصل تخصص لمثل هذه الأغراض الدينية والخيرية ، أو لإعالة أفراد الأسرة المحتاجين ، من الأطفال والأحفاد والأقارب الآخرين . وكانوا يعمدون إلى بعض طرق التهريب وذلك بأن تنقل الأرض إلى طرف ثالث يقوم بدوره بتسجيلها وفقاً على المالك ، وبذلك كان فى الإمكان تنظيم هذه الهبات لصالح شخص الموهب ذاته . وتمزى نشأة نظام الوقف إلى الخليفة عمر وهنا نجد كيف أن نظاماً أقيم على أساس فكرة مذهبية بحته يتحول لخدمة أغراض مختلفة عن ذلك اختلافاً تاماً . فعمر ، وهو من الصحابة ، ترك مساحات واسعة من الأراضى المفتوحة لله أى لجماعة المسلمين ، مسترشداً فى ذلك بالأفكار القديمة بشأن الملكية الإلهية . « فالفائدة أى نافع الأرض ملك للإنسان أما رأس المال فملك لله .

إلا أن حبس الأرض ليس نظاماً اخترعه المسلمون لأننا نجد أشكالاً قانونية مماثلة خلال العصر البيزنطى . فعندما فتح العرب البلاد الآسيوية التى كانت خاضعة للدولة البيزنطية وجدوا مؤسسات لصالح الجماعة (أى لصالح الكنائس والإدارة ودور الأيتام الخ) فنقلوا هذا التقليد . وهذه المنح المخصصة لتلك الأغراض اسبغت على الملكية الموقوفة طابعاً جديداً الا وهو عدم جواز نقلها أو التصرف فيها .

ونشأ نظام الوقف خلال القرن الأول من العصر الإسلامى لدوافع دينية فى الغالب ، ثم بدأت فيما بعد حركة قوية نحو تحييس الأراضى لعوامل مختلفة اختلافاً كلياً . وقد ظل مؤسسو هذا النظام يدركون الباعث الدينى عليه وهو حماية ممتلكات الوقف وصيغها بصيغة المناعة ، إذ كان ذلك حقاً مقدماً لا بد منها لإستعمال الأوقاف على نطاق كبير كوسيلة لضمان حقوق الانتفاع على أقل تقدير . الا أن عدم توافر

الأمان وهو الأمر الذي تعرضت له الممتلكات الزراعية من جانب الحكام والمستبدين المحليين والزعماء الاقطاعيين أدى إلى زيادة مطردة في تحويل الأراضي التي يملكها أربابها ملكية خاصة إلى أحباس حتى يكفل المالك أو أسرته المنفعة الناجمة منها ، ولم يهتم أحد بما سببه هذا التحول من زيادة الصعاب في وجه عمليات بيع الأراضي . والحقيقة الواقعة أن أسرار كثيرة نجحت في المحافظة على جوهر ممتلكاتها عن طريق وقفها . إلا أن مركز الأراضي الموقوفة لم يكن موضع الاحترام في جميع الحالات إذ تعرضت إدارة الوقف إلى مساوئ كثيرة لا زلنا نلقاها حتى اليوم . ومن البواعث التي شجعت الميل إلى الوقف ما نص عليه القرآن من توريث الإناث إذا مكن النص في وثيقة الوقف على قصر الوراثة على الذكور .

ونظرا لعدم وجود نظام للتعليم والتثقيف تتولاه الدولة وتشرف عليه فإن نظام الوقف قد أدى رسالة عظيمة من حيث نشر التعليم بين صفوف المسلمين ، كما اضطلع بالمثل بواجب هام في ميدان الخدمة الاجتماعية في وقت لم يكن هناك أحد يعنى بهذه الناحية .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لازمت نظام الوقف مساوئ عظيمة ، ذلك أن حبس مساحات كبيرة على هذا النحو دون إخضاعها لأية رقابة صحيحة فعالة كان عقبة تحول دون إدارتها ، إدارة تملأها وتوجهها مصالح الفلاحين أنفسهم . ففي الأملاك الموقوفة نجد كافة المظاهر المألوفة لدينا والتي نعدها أضرارا للانحلال في الملكيات الكبيرة ، ومن ذلك الإهمال وانهاك التربة وفساد الهيئات التي تتولى الأعمال الإدارية وسوء الإدارة ووقوع المستأجرين والعمال في حماة الاستبدانة . حقيقة شهد القرن السادس عشر بضع تغييرات^١ وذلك بمنح حقوق تليح توارث الإجارة ، وكان الهدف من ذلك إثارة قدر أكبر من الإهتمام بشأن إدارة أراضي الأوقاف ، وقد حققت هذه التغييرات قدراً من النجاح . إن هذه الحقوق القابلة للتوارث كانت تقليداً لبعض أشكال من الملكية ثبتت قيمتها في العصر البيزنطي بصدد إدارة أراضي الكنيسة .

ويمكن القول بوجه عام أن شروء نظام الوقف تربو بكثير على ما قد يكون له من مزايا . واليوم أصبح هذا النظام غير موافق لروح العصر ولا ضرورة إليه . ونظراً لنمو سلطة مركزية قوية بالدولة ولانتشار النظريات الحديثة بشأن علاقة الدولة

بالفلاح ، أصبحت الممتلكات الزراعية مكفولة وتضاءلت أهمية الدافع الديني .
ويلاحظ أن عيوب نظام الوقف لم تكن مقصودة على المؤسسات الإسلامية ،
بل لعلها لا تقل شأنًا في حالة إدارة ممتلكات الكنيسة وبخاصة أملاك الكنيسة
الارثوذكسية الشرقية حيث تعرضت المساوىء والمفاسد التي لازمت تجميع الاراضى
لشديد النقد منذ أيام نقفور الثانى فوكاس ، ولا تزال هذه المفاسد حتى اليوم متصلة
اتصالا لا انفصام له بإدارة أملاك الكنائس الشرقية ، بحيث اضطر نيقفور . كما
فعل أسلافه ، إلى أن يحرم على الأساقفة اقتناء الممتلكات حتى ولو كانت توهب إليهم .
وكان يهدف من وراء ذلك إلى الحد من محاولة الأديرة تجميع الثروات بشكل بعيد
عن الإدراك .

وبعد ذلك التاريخ بألف عام عينت الحكومة البريطانية لجنة لفحص حسابات
أقدم كنيسة مسيحية فما كان من اللجنة إلا أن ألقت نفسها مضطرة إلى أن تشير
في تقريرها إلى وجود مساوىء خطيرة في إدارة شؤون تلك الهيئة . وإذا كنا نلقى
فارقا بين ما عبر عنه الأباطور نقفور في بلاغه وبين ما أورده تقرير اللجنة
البريطانية بلهجة متزنة ، فالواقع أنه فارق من حيث الأسلوب وطريقة التعبير ، أما
ما كشف عنه الطرفان وما وجهاء من لوم ونقد فيتشابهان تقريبا .

والخلاصة أن النتيجة الرئيسية المترتبة على نظام الوقف وصوره المختلفة تنحصر
في ذلك المركز الممتاز الذى نعم به أولئك الذين يعيشون على أنصبتهم السنوية ، ومن
هؤلاء الموظفون المكلفون بإدارة أملاك الأوقاف ، وأهل المؤسسات الدينية
وموظفوها ، وأخيراً أفراد أسرات الواقفين أنفسهم . ونلاحظ بصفة خاصة أن
الأوقاف التي أريد منها ضمان ممتلكات الأسرة وحمايتها قد أدت بطريقة غير مباشرة
إلى قيام طبقة من المتفعين ، على درجة من الخمول لا نكاد نصدقها . وهذا الأمر
يقابله من الناحية الأخرى إفقار المزارعين الفعليين باطراد ، وهؤلاء الآخرون هم
الذين وقع عليهم عبء الإبقاء على أولئك الخاملين .

هذه النظم الزراعية التي عالجنا أمرها لا تسكنى في حد ذاتها لكي تبين لنا الطابع
الخاص الذى تنقسم به الأحوال الزراعية في البلاد الشرقية . ولكن نظام الإقطاع ،
مضافا إليه النظم التي سلفت الإشارة إليها ، هو الذى ساعد على طابع الركود الذى
يتميز به الاقتصاد الزراعى بالشرق الأوسط .

القطاع الشرقي

تميز الشرق خلال العصر الإسلامي بانتشار الملكية الكبيرة التي كانت في بعض الأوقات أوسع أشكال ملكية الأرض انتشاراً ، وهو أمر يرجع إلى أسباب متنوعة . فبغض النظر عن الميول التي وضحت منذ عهد قريب عما سنفصله فيما بعد فقد جرت العادة من قبل ذلك على منح إقطاعات زراعية ضمناً للحصول على الخدمة العسكرية ممن يأخذونها . وكان المبدأ الذي يميز الحيازة الإقطاعية في جميع البلدان يقوم على الفصل بين حقوق كل من الملكية والمنفعة ، ولكن هذا المقياس ينطبق كذلك على حالات من الملكية الكبيرة لا تستمد وجودها من الأصول الإقطاعية ، ويدل اصطلاح « الإقطاع » على معنى ضيق ويقصد به نظام من ملكية الأرض على أساس علاقة شخصية معينة بين الرئيس الأعلى والمالك والزارع يصحبها اعتراف بالتزامات متبادلة وتخصيص للأرض بصورة واضحة محدودة . وفي الشرق كذلك نظام إقطاعي من هذا القبيل اتسع نطاقه إلى درجة غير عادية ، ولم يقل هذا العامل أهمية بالنسبة إلى مجرى التاريخ في الشرق من أثر الإقطاع بالغرب ، ولكن آثاره لا تزال في بلاد الشرق الأوسط أكثر وضوحاً منها في أجزاء العالم الأخرى . ومن وجهة النظر الاقتصادية كانت الإقطاعية في الشرق نظاماً دقيقاً معقداً من حقوق يراد بها ضمان الحصول على الربح بالنسبة إلى الملكيات الزراعية التي تسكفل كيانا مستقلاً من حيث الناحية المادية . إلا أن الإقطاع الشرقي يختلف من الناحية الاجتماعية اختلافاً جوهرياً عن الشكل الأوربي من حيث النشأة والاثراً المترتب عليه .

ما السبب الذي دعا إلى قيام الأحوال الإقطاعية ؟ يجيب ما كس ويعبر على السؤال بقوله « إن الغرض العادي من النظام الإقطاعي خلق جماعة من الفرسان عن طريق منح الأراضي وحقوق السيادة للأفراد الذين هم على استعداد كي يكونوا من الأتباع » ، وهذا التعريف يستند إلى الأحوال التي كانت قائمة في الغرب حيث كان الإقطاع محاولة لحل مشكلة الاستعداد الحربى أى إنشاء جيش ومعداته الوافية في دولة تقوم على أساس الاقتصاد الطبيعي . ولما كان استخدام المرتزقة أمراً غير مستطاع بالنسبة إلى السلطة المركزية أو الحكام الفرديين نظراً لعدم توافر المال اللازم لدفع أجور هؤلاء الجنود ، صار من المتعين حل المشكلة بأن يقسم عبء

التسليح ، أى الجند والمعدات ، بين أولئك الذين كانوا ينتجون كلا العنصرين كجزء من عملية الاقتصاد الطبيعي في ذلك الوقت ، وهكذا ظهر الإقطاع إلى عالم الوجود فضمن الحصول على خدمات الفرسان وحملة السلاح عن طريق منحهم الأراضي إلى جانب حقوق السيادة في هذه المناطق الممنوحة لهم . وإذا أخذت الاتجاهات تتضح نحو قيام اقتصاد تبادلى ظهرت أخرى تقابلها في النظام الإقطاعى أيضاً ، فصار المقطع موظفاً . وحيث لم يبلغ الاقتصاد التبادلى درجة النمو والنضوج أو كان قائماً بشكل غير منتظم ، ما كان في الوسع الحصول على الموظفين والجند بغير منح الأراضي .

أما في الشرق الاسلامى فقد اتخذت الأحوال مظهراً مغايراً بالسكينة ، فالاسلام أخذ عن العصور القديمة تلك الأشكال النامية من الاقتصاد التبادلى والتي ميزت تماماً الحياة الاقتصادية العامة في ذلك الحين . وفي الدولتين الأموية والعباسية كانت الصورة الغالبة أن تحصل الحكومة على الإيرادات والضريبة نقداً ، وعلى إيرادات الجمارك نقداً وعينا . وجرت العادة أن يتناول الموظفون والأجناد رواتب نقدية إلى جانب جرايات من الخبز . وكان تداول النقود ونقلها كذلك يقوم إلى حد كبير على أشكال من الاقتصاد التبادلى ولذلك كانت الشيكات والكمبيالات عادة معروفة في المعاملات التجارية ومعاملات الدولة وما تقوم به من أعمال المقاصة ، وإن كانت عمليات المقايضة موجودة أيضاً . ومن الصور الرئيسية في العمليات النقدية كنا نجد أمامنا نظام الالتزام الذى أخذه العرب عن القدماء . وقد أدت الحاجة إلى تمويل الجند إلى جباية الجزية بصورة مباشرة عن طريق الحكومة المركزية أو الادارة المركزية لشؤون الضرائب ، يعاونها أو يحل محلها نظام من اللامركزية في جباية الضرائب ، وهذا من الاختصاصات والامتيازات الرئيسية للدولة . والسبب في مثل هذه التغييرات الحاسمة في ادارة سلطات الدولة والتي عاشت عهدا طويلا يرجع إلى ازدياد تضائل التنظيم المركزى في الدولة ، فلم تعد الأخيرة بقادرة على فرض سلطانها على الأقاليم النائية ، وهو ضعف استفاد منه ممثلو الدولة المحليون والمتمردون والسادة في أراضي الدولة . وفي الأصل لم يكن على الملتزمين والمقطعين التزامات حربية في معظم الحالات ، ولكنهم - مقابل أداء خدمات معينة ذات طابع عسكري بوجه عام - كانوا يكافئون بحقوق بالنسبة إلى الأرض أو الالتزام بجباية الضرائب وتعطى لهم الدولة صكوكاً أو اشهادات بذلك . فلما لم تعد الدولة قادرة على

دفع رواتب الجند أخذ الرجال العسكريون يعتقدون على نظام الإقطاع القائم حتى يتمكنوا من إشباع مطالبهم ، وأخذ مركز الخزانة يضعف ويتضاءل باطراد رغم أنها لم تكن قد وصلت بعد إلى حد الاستغناء عن الإيرادات الآتية من الضرائب والجزيات مما كانت تدين به الملتزمين وكبار الملاك والضمماء والإقطاعيين . وإذ لم يعد هناك سبيل آخر للتصرف منحت الأراضي لأمراء الأجناد حتى يتمكنوا عن طريق إيراداتها من الإبقاء على الفرق العسكرية . وعن طريق منح الالتزام والأراضي المفتوحة لأعيان العرب نشاء النظام الإقطاعي العربي الذي يختلف من حيث ماهيته ونشأته اختلافا واضحا عن النظام الإقطاعي في العالم الغربي .

وبما عين صفة هذه الإنعامات والمنح وجعلها ذات آثار باقية أن سعر الالتزام كان يحسب نقداً كما كان يجري الاتفاق عند تحديده على مبلغ سنوي محدود . وبما يدل على سيطرة مسألة الإيراد على هذا النظام أن العلاقة الإقطاعية الشخصية بالنسبة إلى الإقطاعية لم تكن ذات أهمية ، وكل ما كان موضوع الاهتمام ينحصر في الأموال التي يمكن الحصول عليها ، أيا كان الشكل الذي اتخذته . ومن هنا يجب ألا ندهش إذا علمنا أن الإنعامات في البلاد الإسلامية كانت تشمل كذلك حقوق الانتفاع التجارية والصناعية على أساس استغلال امتيازات التجارة بالمدن . وبما ساعد على هذا التطور أن المنتفعين الذين اغدق عليهم الحكام المسلمون تلك المنح كانوا يقيمون في المدن ويعينهم بالضرورة ما يجدونه فيها من موارد الضرائب .

وبينما كان نمو الإقطاع في الغرب وليد الاقتصاد الطبيعي السائد إذ ذاك إلى جانب الفكرة الاجتماعية عن التبعية والاحترام مما تنطوى عليه فكرة الفروسية ، نجد أن الإقطاع الشرقي - على ما أوضح بيكر خاصة ومن قبله برونز حين يعالج الإقطاع عند الصليبيين - يمثل نظاماً من الإقطاعيات الحربية خلقها انهيار نظام الضرائب والحاجة إلى المعدات العسكرية في دولة تعتمد على الاقتصاد النقدي ، وإن تطور الآراء المتعلقة بشرف الطبقة والولاء لها انتجت في الغرب أسلوباً من التفكير جعل من هذه الصفات جوهر المجتمع الإقطاعي وأساسه الذي لا غنى عنه ، والمعيار الذي يستدل به على جدارة وكرامة الفرد فيه ويقصد بذلك التابع الذي يدين بالولاء . أما الإقطاع في الشرق فلا يعرف سوى القليل عن هذه الإيدولوجية الاجتماعية أولاً يدرى عنها شيئاً ، وهي تلك الرابطة المتبادلة التي كانت عبارة عن

العامل الحيوى فى الأحوال الإقطاعية الأوربية . ان منح الإقطاعات فى الشرق كان يقوم إما على الالتزام مباشرة ، وإما أنه محاولة فيما بعد يراد منها أن تسبغ طابع الشرعية على ما عهد إليه المقطعون الأقوياء من اغتصاب إيرادات الدولة ، فهو عبارة عن منفعة تقاس بالأرقام وليس مقابل الخدمات شخصية .

وقد ترتب على نظام الالتزام فى الشرق أن وصل السكان المشتغلون بالزراعة إلى حالة من الفاقة والانحطاط بصورة غير عادية ، وهم الذين كانوا ينظرون إلى سادتهم من الحكام والملوك ، على أنهم أولئك الذين يمثلون نظاماً مالياً ظالماً لا يعنى بمصير الفلاح . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لم تكن العلاقة من جانب مالك الأرض تلك العلاقة التى كانت قائمة بالغرب بين سيد المنطقة والأرض التى ورثها ، ولكن المالك بالشرق كان يمثل الرأسمالى الذى يعيش على ما تدره أمواله من ريع ، فهى إذن علاقة تمثل نوعاً من الحياة الإقطاعية لا تعدو فى ظلها الأرض أن تكون مصدر دخل أو مجرد سلعة للمضاربة . وان فيما خلفته القرون السابقة من أوصاف لنصيب الفلاح فى البلاد العربية لتشهد بالإجماع على أنه كان فى حالة من الانحطاط الاقتصادى والأدبى إلى درجة قصوى مما هبط به إلى منزلة الرجل الذى يزاول عملاً شاقاً وتسحق الديون كاهله . وحتى بعد إلغاء النظام الإقطاعى عام ١٨٣٩ لم يحدث أى تغيير من هذه الناحية ، فالرأسماليون من أهل المدن والريف عملوا على استغلال ما توفر من إمكانيات جديدة للاستحواذ على الأراضى وشغلوا فى الواقع مركز ملاك الأراضى القدامى حتى وإن فعلوا ذلك الآن فى غير ظل الأوضاع الإقطاعية .

هذه العقلية التى اتصف بها أعيان الشرق بمن يحصلون على إيراداتهم من هذا النظام والتى تختلف اختلافاً كبيراً عن القيم الاجتماعية التى ميزت الطبقات الإقطاعية الأوربية ، لم يكن فى استطاعتها أن تخلق شخصيات تلعب أى دور فى إقامة مجموعتى الدول العربية والعثمانية وهى الشخصيات التى كانت حجر الأساس فى بناء الدول الغربية . لقد أخفقت المحاولات الكبرى التى بذلها الحكام العثمانيون لإصلاح الدولة نظراً لعدم توافر الفهم والإدراك ، فضلاً عن المقاومة الفعلية فى غالب الأحيان من جانب طبقة الإقطاعيين بالشرق .

فلو أنه كانت - كما كان الشأن فى الغرب - طبقة من أهل المدن تصلح أن تعد

حليفاً لتلك القلة من الأفراد المشبعين بروح الإصلاح في بلاط الآستانة ، لأحدث ذلك تغييراً في التطور الثقافي بالشرق . ولكن لم يكن ثمت وجود مثل هذه الطبقة لأن الانقلاب الصناعي لم يترك أبواب الشرق ، وإذا طرقتها فقد كان بصورة مختلفة اختلافاً أساسياً وبذلك نجد أن المدن التي كانت في أوروبا مسرحاً للثورة الاقتصادية والاجتماعية غير المحسوبة بالدماء ، ظلت بالشرق خاضعة لسلطان الاقطاعيين . وبينما لم تتمكن المدن الأوروبية ، باستثناء المدن الإيطالية ، من الإزدهار والنمو إلا بعد أن صدت وغلبت المؤثرات الاقطاعية التي ظلت زمناً طويلاً تحاول أن تثبت قدمها هناك ، نجد أن المدينة الشرقية كانت تسيطر عليها الطبقة الاقطاعية ممثلة في ملاك الأراضي الذين كانوا يستمدون دخلهم من مزارعهم .

وكان أول ما تعنى به هذه الطبقة المحافظة على ما لها من مركز غالب بالمدين وتوسيع نطاقه ، إلى جانب اخضاع ذلك العنصر الذي كان بالغرب وسيلة لتحقيق التقدم الثقافي . فطبقة المدن في الغرب ، إذ تمكنت من ابعاد نفوذ الاقطاعيين من المدن ، أصبحت في النهاية أقوى طبقة نفوذاً في الدولة الرأسمالية الحديثة . وبخلاف الأحوال السائدة في معظم البلدان الأوروبية نجد أن الإدارة المركزة للابعداديات الكبيرة أمراً استثنائياً بالشرق حيث نادراً ما تلقى الملكيات المتماسكة التي يملكها الأمراء والأعيان ويسود بها نظام العمل المباشر ، مما كان مألوفاً في أوروبا منذ أوائل العصور الوسطى ، ذلك لأن نبلاء الشرق يفضلون أن يجعلوا إقامتهم الدائمة في المدن . وحتى كبار الملاك الذين نشأوا حديثاً لم يدخلوا أية تغييرات تذكر في أساليب الإدارة والزراعة اللامركزية في ممتلكاتهم وهو الظاهرة الشائعة في هذه المناطق منذ الأزمنة القديمة . فالأمر الذي يميز الأحوال بالشرق أن الملاك يقيمون بعيداً عن أملاكهم وبذلك تخفى العلاقات الشخصية ، وفي هذا يقول أحد المراقبين :

« إذا سألنا الملاك عن قيمة أراضيهم (وبعضهم لا يعرف موضعها الحقيقي) فانهم يجيبون دون استثناء أنها أفضل الأراضي في الجهة ، وإذا تساءلنا عن الأرباح التي يحصلون عليها من محاصيلهم فانهم يذكرنا أرقاماً عالية غير قابلة للتصديق ، وهم يفعلون ذلك على الأقل طالما أنهم لا يشكون أن هناك باعثاً مالياً وراء السؤال وفي هذه الحالة الأخيرة تهبط الأرقام إلى لا شيء » .

ويتبع نظام المشاركة في إدارة المزارع الكبيرة وتوزيع الدخل الناتج منها .

ومزايا هذا النظام في ظل الاحوال السائدة في الزراعة الشرقية تبدو واضحة بذاتها طالما يدفع الريع عيناً ، ذلك أنه يقلل من الخطر الذى يتعرض له كل من المستأجر والمالك فى الاوقات التى تتقلب فيها الاسعار ، حتى ولو كانت الميزة الناجمة منه فى الاجل الطويل أكبر فى حالة المالك منها بالنسبة إلى المستأجر .

وقد يبدو نظام المزارعة فى صور من العلاقات المتغيرة بين المالك والمستأجرين والعمال من الفلاحين بصدد سعر الإيجار وطبيعته الخ ، فأحياناً يصبح المزارع المستأجر شريكاً فى استغلال الارض ، وأحياناً يكون مركزه شبيهاً بمركز العامل الاجير . ويدفع الإيجار نقداً أو عيناً ويتراوح بين ٢٥ ٪ / ٥٠ ٪ من المحصول أو من قيمته النقدية . وفيما يتعلق بحجم المزارع الفردية يتوقف الامر على طبيعة الارض والتقاليد المحلية والاحوال المالية ، ففي مناطق الرى تسود الملكيات الصغيرة بينما يزداد حجم الملكية فى جهات القمع التى لا تعتمد الزراعة فيها على الرى . والفقرات التالية توضح لنا الاحوال القائمة الآن فى البلدان الزراعية الرئيسية بالشرق الأوسط .

مصر

إذا نظرنا إلى عناصر الاقتصاد والزراعى فى الشرق بوجه عام الفينا أن النظم المتبعة فى الزراعة المصرية تستأهل اهتماماً خاصاً . وتحتل مصر المقام الاول بين بلاد الشرق الأوسط من حيث تقدم نظام الرى وكثافة الانتاج الزراعى وقيمه ، ونستطيع أن نميز فيها نوعين من حيازة الارض وهما الادارة المباشرة والابعاديات . ويقتصر النوع الاول على حالتين هما الملكيات الصغيرة المساحة التى لا تتجاوز الواحدة منها أفدنة قلائل ثم الابعاديات الكبيرة وأراضى الشركات ، وفى كلتا الحالتين يتولى المالك الادارة والزراعة عن طريق العمل المباشر . وهذا النوع بالنسبة إلى الملكيات الكبيرة ليس شائعاً فى مصر ، شأنها فى ذلك البلاد شأن البلاد الشرقية الاخرى ، والملكيات التى من هذا النوع نجدها فى الدلتا بصفة خاصة وتتميز بعظم استخدام الآلات الزراعية الحديثة وزيادة استثمار رأس المال فيها . ونظراً لأكبر مقدار رأس المال المستغل والمطالب المترتبة على استخدام الآلات ، كان من الضرورى تطبيق مبدأ المركزية فى إدارة هذه المزارع . وهناك مفتشون للاشراف

على العمل ، وتوزع الارباح الناجمة على حملة أسهم وسندات الشركة . وإذا استثنينا أراضي الدومين (الأملاك الأميرية) التابعة للدولة ، فحياة هذه الجمعيات محدودة النطاق . وكان القصد من انشاء مثل هذه الشركات اصلاح الأراضي بنفقات زهيدة ثم وضعها قطعاً صغيرة تحت تصرف الفلاحين بأثمان مجزية .

أما النوع الثاني فأكثر انتشاراً في حالة المزارع الصغيرة التي تقدر مساحتها بما لا يقل عن ٤٠٪ من المساحة السككية للأراضي القابلة للزراعة في مصر . ولما كانت موارد الفلاحين الذين يزرعون أراضيهم بأنفسهم محدودة كان لزاماً أن تكون مساحة أمثال هذه القطع صغيرة . وإذا تساوى الجاموسة ١٦ — ١٧ جنينها يستأجر الفلاح حيواناً خلال الموسم بأجر غال يبلغ ٢ — ٣ شلنات في اليوم الواحد . وتستطيع أسرة من خمسة أو ستة أفراد أن تزرع قطعة أرض تتراوح مساحتها بين ٤ ، ٦ أفدنة . ولو فرضنا للفدان إيراداً قدره (١٠ — ١٥ جنيناً) أمكن أن تصور ضالة دخلها ، وخاصة إذا ذكرنا أنه يشمل نفقات الادوات والبذور والزراعة وكافة المصاريف الاخرى علاوة على ما هو ضرورى لمعيشة الأسرة . وإذا ما حاول الفلاح شراء أرض فانه يقترض اثنى بفائدة باهظة ، وإذا يتعين عليه الوفاء بهذه الالتزامات نستطيع تصور ما يتعرض له من عنت وشظف في العيش ، وكثيراً ما تسوء حالته فتؤول الارض إلى الدائن .

أما إذا لم يكن لدى الفلاح أرض يزرعها بنفسه فهناك نظام المشاركة حيث ينال المالك نصيبه عيناً ، وهذا هو النوع الثاني . ونظراً لازدياد الطابع التجارى في الزراعة وعظم أهمية القطن ، وهو محصول معد للاصدار ويحدد سعره في البورصات العالمية ، تزداد ظاهرة أداء الإيجار نقداً انتشاراً . ويؤجر أرباب الممتلكات الكبيرة والمتوسطة الأرض لقاء مبالغ محدودة وفق الأسلوب التالى ، فتؤجر للأسرة مساحة تتراوح بين ٤ ، ٦ أفدنة لمدة عام في العادة . ويتولى الاشراف على هذه القطع الصغيرة المؤجرة وكيل ينوب عن المالك ، وظيفته مراقبة وتنظيم عملية توزيع الماء وتطهير الترع ، وذلك إلى جانب طائفة من المسائل المشتركة التي تمس الجماعة .

وتقع تبعة تطهير الترع على المستأجرين ولكن هناك معايير مختلفة بشأن توزيع هذا

العبء وغيره من نفقات الزراعة والرى . ويتراوح الايجار السنوى بين ١٠، ١٥ جنيهها وأحيانا يصل إلى ١٥ - ٢٠ جنيهها في حالة الأرض الجيدة أو يهبط إلى ما بين ٤ - ٦ جنيهات للأراضي المتوسطة الواقعة في شمال الدلتا . ويستطيع المالك بوجه عام أن يكفل لنفسه دخلا إجماليا يتراوح بين ١٠ ٪ / ١٥، ٠ ٪ / على أساس أن سعر القدان يتراوح بين ٦٠ جنيهًا ، ١٠٠ جنيهه (هذه الأرقام كلها على حساب سنوات ما قبل الحرب) ، ويتم دفع الإيجار على النحو التالى : الثلث عند بداية المحصول السنوى (مايو) والباقي في موسم القطن (سبتمبر) .

تركيا

برغم عظم الاختلاف بين الأحوال الطبيعية في كل من تركيا ومصر مما ينعكس على الزراعة فيهما إلا أننا نلقى تشابها من حيث أشكال الملكية وحيازة الأرض حتى في الاقتصاد الزراعى الكبير بالأناضول . وعدد المزارع الكبيرة في تركيا أقل من عدد المزارع المتوسطة والصغيرة كما هو الشأن في بلاد الشرق الأوسط الأخرى . فطبقاً للإحصائيات التى أوردها الدكتور كاظم كوغلو يبلغ متوسط حجم المزرعة الكبيرة ١ ر ٢٦ هكتاراً ، والمتوسطة ١ ر ١٢ والصغيرة ٧ ر ٤ . وهذه كلها مزارع فلاحين وتعاود ٩٧ ٪ / من المزارع كلها ، أما البقية وهى ٣ ٪ / فنها ٥٧٠٠ (٣ ر ٢٠ ٪ /) مزرعة متوسطة (٥٠ - ٥٠٠ هكتار) بينما المزارع الكبيرة وعددها طبقاً لآخر تقدير ٤١٨ ؛ فيقال إن مساحة كل منها ١٥٠٠ هكتار . وللأسف لا تلتقى الإحصائيات التركية ضوفاً كثيراً على مسائل الملكية ولذلك فالبيانات التى لدينا قليلة جداً . والمزارع الكبيرة المملوكة لأربابها نادراً ما يديرها هؤلاء بأنفسهم وإنما يفضلون أن يعهدوا بها إلى شخص مسئول يتولى بدوره استئجار الفلاحين الأجراء لمدة محدودة ويشغلون على حساب المالك . وفى حالة أخرى يتبعون نظام المشاركة وهنا يؤجر المالك أو المستأجر الكبير الأرض لعدد من الفلاحين يقدمون مقابل الأرض والبذور ثلث أو نصف المحصول . أما المزارع الكبيرة التى تدار على أساس أن كل منها وحدة قائمة بذاتها ففسادة في تركيا أيضاً ، وسوء الإدارة الذى لازم الإدارة الداخلية بالدولة العثمانية خلال قرون كثيرة كان من الظروف التى لم تشجع فى الماضى الدافع على التقدم . وبما يدل على انحطاط مستوى التطور الزراعى بتركيا مسألة

القسم المستغل في الإنتاج الزراعى لدرجة كبيرة للغاية ، فالدكتور كاظم رضا بكلية الزراعة في أنقرة يعلن أن المزرعة التى يزرع ما مقداره ١٠ ٪ من مساحتها غالباً ما تعتبر إدارتها إدارة سليمة ، والواقع أن بعض الملاك يقنع بمحصول الدريس السنوى ، وفضلاً عن ذلك تجد عادة واسعة الانتشار وهى تأجير الأرض على صورة مراعى .

وتختلف أحوال العمال الزراعيين من جهة إلى أخرى سواء من ناحية الالتزامات حيث توجد عقود شهرية وسنوية ويومية ، أو من حيث شكل ومعدل الأجور مما تحدده أحوال الإنتاج السائدة فى الجهات المختلفة . ففي الأناضول الشرقى والأوسط حيث يقل السكان ، يتناول العمال أجورهم عينا ، ولكن مطالب العمل يسد جزءاً منها العمل الأجير . وفى المناطق الساحلية حيث تقوم الزراعة الكشيفة وكذلك زراعة البساتين لابد من استخدام أيدى عاملة كثيرة عن طريق أفراد أسرة الفلاح أو جماعات تستأجر مقابل أجر يدفع لها .

والزراعة الكشيفة هى الطابع الذى يميز القسم الغربى من الأناضول وبخاصة المناطق الساحلية الواقعة فى جوار إزمير . وهنا نجد أن الطلب على العمل لزراعة المحاصيل التجارية المختلفة (الكروم ، الطباق ، التين والفواكه الأخرى) عظيم لدرجة أننا غالباً ما نجد نقصاً فى عدد الأيدى العاملة وتدفع تبعاً لذلك أجور عالية وهناك صعاب مماثلة فى وجه الحصول على العمال لمزارع القطن فى منطقة أطله .

العراق

إن عدم استقرار أحوال ملكية الأرض وحيازتها يتحكم إلى حد كبير فى أشكال الفلاحة والزراعة بالعراق ، ذلك أنه إلى عهد قريب كان معظم الأرض ملكاً للدولة ولذا كانت أساليب الاستغلال الزراعى الحديثة على أساس وجود الملكية الخاصة محدودة المدى . وبرغم وفرة ما كتب عن الموضوع فإن عدم ضمان أو استقرار الملكية بالعراق من المسائل التى تتعرض للنقد المتواصل ، فالمؤلفون وهم عادة من موظفى الحكومة يؤكدون أنه حتى فى الحالات التى يحاول فيها الملاك إثبات دعاويهم بمقتضى عقود التابو فإن هذا لا يكفى لإثبات مشروعية هذه الدعاوى ، أو كثيراً ما حصلوا على الشهادات الدالة على الملكية لقاء مبالغ بسيطة وبطرق لا يقرها

الضمير كثيرا. ولذلك غالبا ما يعجزون عن إقامة الأدلة المشروعة ، بينما يستطيع المزارعون الفعليون أن يبينوا أنهم وأسلافهم يعملون في الأرض لسنوات كثيرة خلّت .

والنظام السائد هو المشاركة مع ما يصاحبه من اختلافات من حالة إلى أخرى مما نلقاه بالعراق كذلك . فالمزارع لا يستطيع الإدعاء بأن له حق ملكية الأرض أو العمل فيها ، ولكنه يحصل على نصيب يتراوح بين ٣٠ ٪ / ٥٠ ٪ من المحصول ، وهنا تقع مسؤولية المحافظة على نظام الري على المالك أو المستأجر الكبير . ويلقى نظام المشاركة التمييز في الجهات التي لا يستطيع فيها الملاك دفع أجور للعمال بسبب عدم توافر القدر الكافي من رأس المال لديهم . ونظراً للاختلافات الظاهرة في نظم الزراعة بالعراق لهذا نجد فوارق ملحوظة في الكيفية التي يتقاسم بها المستأجر والعمال الزراعيون مصالحهم برغم أن الحقائق نفسها وبخاصة نظام المشاركة ظلت منتشرة أجيالا طويلة . وقد استطاع مؤلف هذا الكتاب في ربيع سنة ١٩٣٣ أن يلاحظ توزيع غلة المحصول في العراق الاوسط ، فنصيب الحكومة ١٠ ٪ ، والمالك أو المستأجر الكبير (أو المؤجر) الذي تعترف به الحكومة له حصة أولى قدرها ٧ ٪ ونصف . وهناك ٢ ٪ ونصف . لرئيس الفلاحين الذين يقومون بزراعة الأرض (ووظيفة هذا الشخص المراقبة في الغالب) . ومن النسبة الباقية ومقدارها ٨٠ ٪ . يحصل المستأجر الكبير على ٤٠ ٪ . وما تبقى للفلاح الذي يزرع الأرض فعلا وإن كانت النسبة التي من نصيبه يخضع منها القليل لتغطية بعض النفقات المحلية . وفي كثير من الحالات نجد أن المستأجر الكبير هو نفسه الذي يتولى إقراض المستأجر من الباطن ، البنود وغالبا الأدوات ويتقاضى لقاء ذلك فائدة مالية عند جمع المحصول . والأحوال الاجتماعية في الزراعة أعظم تأخراً في العراق منها في بلدان الشرق الاوسط الأخرى ، فالعراق مثل منذ القدم يدل على الأخطار التي تهدد تقدم البلد حين يشعر بالنقص في عدد سكانه . فنقص الأيدي العاملة ، وبخاصة في حالة زراعة المساحات المروية الكبيرة ، مشكلة من الحدة بحيث أدت إلى قيام نظام من العمل شبه الإجباري من جانب الفلاحين فضلا عن الإلغاء الواقعي لحقهم في حرية الانتقال . ففي مزرعة كبيرة في الشمال الشرقي من بغداد جرت عادة مديرها على استئجار العدد اللازم من الفلاحين عن طريق الرئيس (المرقال) وهؤلاء مسئولون بصفة شخصية

عما يدفع لهم مقدما ولا يستطيعون مغادرة الأرض دون إذن بذلك ، فهم تحت رحمة الدائن الذي يستطيع بمعونة الحكومة أن يعيدهم إذا دعت الضرورة . ولادارة المزارع الكبيرة يكاد يعد الحصول على العمل الأجير أمرا متعذرا فإذا استطاع الفلاح أن يجد لنفسه محلا للإقامة الدائمة تصبح مشكلة العمل في كثير من الجهات غير قابلة للحل ، ولهذا يستطيع المالك الكبير أن يحصل على العمال الذين لا يرتبطون بمحل إقامة معين ، حتى ولو كانت الوسائل التي يعتمد عليها لا يقره وازع الضمير . هذا من جهة ومن جهة أخرى ، نجد في مناطق النخيل أن المستأجرين من الباطن دعاوى قبل المالك أبعد مدى إلى حد بالغ من الالتزامات القصيرة الأجل المفروضة على الملاك في مناطق زراعة القمح . ولما كانت زراعة النخيل عملية طويلة يحاول المالك أن يثير اهتمام المستأجر أو الفلاح من حيث العناية بالمزارع لأجل طويل ، ولهذا ففي منطقة البصرة تعطى للمستأجر مساحة قدرها ٨ جريب (الجريب يساوي ٣٩٨٨ كيلو متر مربع) ، يعمل على تحسينها وغرس النخيل فيها خلال مدة تتراوح بين أربع وخمس سنوات . وإذا رغب المالك في اخراج المستأجر تعين عليه أن يدفع له ١٨٪ من قيمة الأشجار بما فيها تلك التي لم تثمر بعد . وإذا كانت زراعة أراضي النخيل تتم بواسطة العمل الأجير فإن الأجر يدفع نقداً (ثلاثة شلنات في اليوم بأسعار ما قبل الحرب) أو عيناً ، فضلاً عن مبلغ خاص مقابل العمل الإضافي كتطهير الترع . وكذلك يتقاضى العامل هدايا سنوية على صورة ملابس تتراوح قيمتها بين اثنين وثلاثة من الجنيهات الفلسطينية .

ولا يختلف تقسيم المحاصيل من جهة إلى أخرى فحسب ، بل انه يتعرض للتعديل في نسبه نتيجة للتغيرات التي تطرأ على النظام الاجتماعي والسياسي ، وهنا نلاحظ ثبات نصيب الفلاح بينما يصيب التغيير أنصبة الأطراف الأخرى ذوات المصلحة . فمثلا حين هبط نصيب الحكومة من أراضيها من ٤٥٪ قبل الاحتلال البريطاني إلى ٣٠٪ بل وأقل من ذلك لم يحصل الفلاح من جراء ذلك إلا على فائدة ضئيلة ، أو ربما لم يستفد إطلاقا . وحساب الحصول وتقسيمه طبقاً لنظام مفصل مما يزيد في ارتباك الفلاح نظراً للأحوال البدائية التي تسود الزراعة العراقية ، ونتيجة لذلك حدث على مر الزمان أن اعتبر دفع ثلثي المحصول للسرقال نسبة تقليدية ومنها يتولى دفع جميع الضرائب المستحقة للحكومة فضلاً عن نصيب المالك . وفي حالة الأرض

الخصبة تهبط حصة الفلاح إلى ٢٥٪. إذ فضلاً عن المبالغ الرئيسية التي يدفعها يتعين عليه أداء بعض المدفوعات والالتزامات الصغيرة التي أقراها وفرضها العرف ، فإذا كان يزرع أرضاً تحت إشراف السرقال فإنه يدفع له مبلغاً معيناً ثمناً لما يوفره له الأخير من الأمان ، وكذلك عليه أن يشتري بندقية يستعملها تبعاً لتعليمات السرقال (وهذا تقليد غريب تخلف من العهد الاقطاعي) . وأخيراً عليه التزامات أخرى أقل شأنًا يؤديها على هيئة هدايا معظمها للسرقال مقابل ما يؤديه هو وأعوانه من خدمات جماعية (مشتركة) منها بعض المدفوعات العينية للكتاب ومتولى شؤون الري والضيوف وصانع القهوة . فلا عجب إذن في هذه الأحوال أن يهبط دخل الفلاح إلى درجة تكاد لا تقيم أوده هو وأسرته . فطبقاً للتقارير الرسمية الدالة على طريقة تقسيم المحصول نعلم أن دخل أسرة الفلاح المكونة من ٦ إلى ٨ أشخاص كان يتراوح قبل الحرب بين ١٠ جنيهات وعشرين جنهما بينما يبلغ دخل المالك مائة مثل هذا المبلغ أو ما يزيد عن ذلك . ويزداد موقف الفلاح حرجاً إذا تذكرنا أن التجار يقدمون له البذور والمال اللازم للزراعة وينتهزون تلك الفرصة للثراء على حسابه .

سوريا ولبنان وفلسطين

إذا استثنينا الحالات التي يزرع المالك فيها أرضه بنفسه فالنظام السائد في سوريا يقوم على المشاركة ، ويستطيع المالك إنهاء عقد الاجارة في ختام السنة وليس للمستأجر أية حقوق أو دعاوى إزاء الأرض التي يزرعها . ويدفع الإيجار عينا ويقسم المحصول بالنسب الآتية : ٤٥٪ للفلاح ، ٤٥٪ للمالك ، ١٠٪ للحكومة . وقد تصل مساحة الملكيات الكبيرة إلى ألوف الهكتارات للوحدة ، ولا نجد الملكيات الصغيرة إلا في الأقاليم الساحلية والمناطق الجبلية ، أما الملكيات الخاصة الكبيرة فأوسع انتشاراً في سوريا وفي الأجزاء الشرقية والشمالية الشرقية من لبنان وتزرع على أساس المشاركة طبقاً لنظام الزراعة الواسعة ، والمستاجر الذي تعوزة الموارد اللازمة للزراعة الكثيفة يعتمد إلى الأساليب التقليدية في الزراعة الواسعة ، كما أن المالك أو المؤجر في حالة أراضى الحكومة لا يستطيع الإقدام على أي تغيير أساسي في الأساليب التقليدية نظراً لما يتطلبه نظام الزراعة الكثيفة من نفقات باهظة .

ولا تزال المشاركة تلعب دوراً هاماً في فلسطين وهنا يتعين علينا أن نميز بين المالك الغائب الذي لا يقيم بالقرية ويؤجر الأرض إلى عدد من المستأجرين المستقلين . وفي حالة النوع الثاني يقوم المالك المقيم بأرضه أو الذي يتولى أمر مزرعة أكبر مساحة باستئجار نفر من الحرائين يزرعون الأرض مقابل أجور تدفع لهم عيناً ، وهؤلاء يقرب مركزهم من مركز العمال الزراعيين وان تميزوا عن الآخرين ببعض الإمتيازات أو السكنى المجانية ونصيب صغير من محاصيل معينة . وفي الحالات التي يؤجر فيها المالك الغائب أرضه للفلاحين فانه غالباً ما يطلق أيديهم تماماً في إدارة الأرض ، وذلك إلى جانب السكن المجاني . كذلك نلاحظ أن هذه الأبعاديات لا تدار بصفتها وحدات اقتصادية وإنما تقسم الأرض بين القرى التي تتكون من مزارع فردية للايجار ويدفع الفلاحون للايجار للمالك الكبير . ويختلف معدل الاجار ، فالى عهد قريب كان المعتاد أن يدفع المستأجر للمالك ما بين ٠.٣٠ / ، ٠.٤٠ / من المحصول عيناً ، ولكن بسبب ازدياد تسرب الأساليب الاقتصادية الأوربية إلى فلسطين بدأ التحول إلى نظام دفع الاجار نقداً . وإلى الوقت الذي حدث فيه الهبوط الشديد في الأثمان كان المعدل البالغ ١٠٠ — ١٥٠ ملا للدونم يعادل قيمة الاجار حين يدفع عيناً .

وكذلك نجد أن كبار المستأجرين غالباً ما يستأجرون الحرائين حين تكون مساحة الأرض أكبر مما يستطيعون زراعتها بأنفسهم ، وفي هذه الحالة يحصل الحراث على ربع المحصول ويدفع نصيبه من الاجار والعشركا أنه مضطر أن يساهم في نفقات حصاد الذرة والباذلاء الصيفية . ويبلغ عدد المزارع بفلسطين ٧٠٠٠٠ — ٨٠٠٠٠ ومتوسط المساحة للوحدة الواحدة ١٠٠ دونم وإن كانت الملكيات الكبيرة ليست نادرة . إلا أنه بسبب الزيادة في السكان وانتشار طريقة الزراعة الكثيفة فالاتجاه الواضح نحو الملكيات الصغيرة وبخاصة في المناطق المروية أو التي يمكن ريها . ونظام الحيازة في شرق الأردن شبيه بما نلقاه بفلسطين وذلك فيما يتعلق بالمناطق الجبلية . وطبقاً للاحصاء السنوى الذي قدمته الدولة المنتدبة إلى عصبة الأمم سنة ١٩٣٨ كان توزيع الملكيات البالغ عددها ١٥٠٩٦٠ على النحو التالي :

المساحة التقريبية بالدونم	الملاك	
	النسبة المئوية	العدد
لغاية ٦٦	٧٩	١٢٦٤٩
٦٦ — ١٣٣	١٣	٢٠٨٢
١٣٣ — ٢٠٠	٥	٧٥٠
أكثر من ٢٠٠	٣	٤٧٩

مقدمة المظاهر الاجتماعية والاقتصادية للزراعة الراكدة

في الشرق الأوسط

لقوانين الأرض الإسلامية الأثر في تعيين أحوال الملكية في بلاد الشرق الأوسط ، كما أن نظم الحيازة والتكوين الاجتماعي في الزراعة من تراث الماضي الإقطاعي أو الشبيه بالإقطاعي في الشرق . وحدث التطور الرئيسي لقانون الأراضي الإسلامي خلال القرون التي أعقبت الفتوح الإسلامية . وبالرغم من الاختلافات التي نلقاها في النظم الفردية والبلدان المختلفة نستطيع أن نعد المظاهر التالية بما يميز الفكر القانوني في الإسلام كما طبق على قانون الأراضي ومن حيث آثاره بالنسبة إلى الأحوال الاجتماعية والسياسية في البلاد الشرقية .

(١) اقتبس قانون الأرض الإسلامي الأفكار الشرقية بشأن ما للأحكام أو الدولة من ملكية تنسamy عما للأفراد . ومعنى هذا أن لها ، بصورة أو أخرى ، الحق الإسمي في التصرف في الأرض . وحتى إذا لم نكن نلاحظ هذا الأمر في الأوقات التي فيها يعتري الضعف الدولة حين تصبح مصالح الأسر الحاكمة أو الدولة في خطر ، فلم يفتقر النشاط البادي في تطبيق ما للتاج أو الدولة من حقوق التصرف في الأراضي . وحين أقدمت الإمبراطورية العثمانية على إلغاء النظام الإقطاعي عام ١٨٣٩ مقابل منح تعويض طفيف للقطاعين ، فقد تم هذا الإجراء ، الذي أعاد من جديد ملكية الدولة للأرض ، من أعلى ولم يكن وليد ضغط اجتماعي كما حدث في فرنسا والدول الغربية . حقيقة ظل بعد ذلك للملاك مركزهم الغالب إزاء الفلاحين وأهل المدن ، وأتاحت الإصلاحات التي أدخلت على الضرائب والنظم الزراعية فرصاً لزيادة سلب أملاك الفلاحين كما ولدت إمكانيات جديدة

للشراء والاستثمار بما سارع إلى استغلاله كبار الملاك والرأسماليون من أهل المدن . وهكذا على ما سنرى فى الموضوع الملائم ظهرت إلى عالم الوجود طبقة من الملاك لا ارتباط بين نشأتها وبين الأوضاع الإقطاعية .

(٢) وثمة خاصية أخرى يتصف بها قانون الأراضى الإسلامى ويقصد بها أنه يعترف بدعاوى مختلفة فى الملكية بشأن نوع من أنواع الممتلكات غير المنقولة . فقد ترتب على تعدد مظاهر الملكية و « مرونتها » انتشار نظم الوقف والمشاع إلى درجة غير عادية مما انطوى على زيادة القيود على حقوق الملكية والتصدع فيها . حقيقة وجدت هذه النظم أحوالاً خاصة لامت انتشارها ، ولكن ما كان فى الإمكان أن يبلغ انتشارها هذا المدى الواسع لولا ما تنطوى عليه الشريعة من أفكار مخصوصة بشأن حقوق الملكية . وتجلى الأثر الاقتصادى الناجم من ذلك فى تشجيع عملية تراكم مساحات واسعة من الأراضى فى أيدي قلة من الملاك ، فضلاً عن إهمال الزراعة وفساد الإدارة .

(٣) إن الأفكار والنظرات التى اعتنقها المسؤولون عن سياسة الدولة وإدارتها فى البلاد الإسلامية كانت متأثرة إلى حد كبير بالدوافع المالية والإقطاعية إلى درجة تماثلت معها مطالب الدولة مع مقتضيات ومطالب الإدارة والجيش أى الطبقات الغالبة فى تلك الميادين مما أساء إلى كافة الميادين الأخرى فى الحياة العامة . وكذلك كان تشريع الأراضى أكثر تأثراً بما ساد من ضرورة تمويل مطالب الدولة منه بالدوافع التى تعين فى العادة الأحوال التى ينظمها قانون الأراضى . لقد حاول ذلك التشريع أولاً أن يحل المشاكل المالية والقانونية التى واجهت الجماعة الإسلامية وبذلك أهمل مسائل هامة تعالجها النظم التشريعية الأخرى بصورة بارزة ، وذلك مثل قواعد الوراثة والملكية الجماعية .

(٤) كانت علاقة المالك بأرضه منذ البداية علاقة المنفعة أو الشخص الذى يعيش على ما تدره من ريع . فالنظام الإقطاعى عند العرب والأتراك ، بالرغم من اختلافات معينة ، نوع مخصوص من الجزاء عن خدمات يؤديها المقطع للدولة سواء بصفته محارب أو موظف حكومى ، فلا وجود هنا لمبدأ الولاء وغيره من المعايير التى تميز ملاك الأراضى النبلاء الذين ترجع نشأتهم إلى العصر الإقطاعى . وإن فيما أقدمت

عليه تلك الطبقة من اختيار المدن مستقرأ لها أدى إلى انفاق هذا الربيع في المدن على السلع الاستهلاكية عادة على حساب مناطق الريف التي تعين عليها أن تهيم. أسباب هذا اللون من الحياة .

(٥) أما مركز الفلاحين فعليه كان من الناحية النظرية أكثر حرية منه في كثير من البلدان الأوروبية قبل تحرير الفلاحين ، وذلك بالرغم من المظاهر الاستبدادية التي لم تحاول دول الشرق الأوسط إخفاؤها . وبالرغم من سماح الأخيرة بوجود كثير من الأنظمة مثل الرق الذي ألغى في الغرب قبل أن ينسكه الشرق من الناحية القانونية بأجيال ، إلا أن طابع الحرية هذا الذي اتصف به القانون لم يستطع من وجهة النظر العملية أن يمنع نوعاً معيناً من الاسترقاق الاقتصادي والظلم مما لم يمكن له مثيلاً في الغرب حتى في أسوأ الفترات وفي البلاد الأوروبية التي كان الظلم فيها يرهق الفلاحين ، حقيقة كان عبء العبودية الشخصية الواقع على عاتق الفلاح الشرقي أخف وطأة مما فرض على أخيه الأوروبي ، بل إنه في الجهات الخاضعة للسلطان التركي على وجه الخصوص كان يملك قدرأ من الحرية الشخصية ، إلا أن الفلاح في عدة من البلاد العربية كان في مركز يفضل مركز الرقيق الإقطاعي . فقد كان العبد يخدم سيده بشخصه فقط أما الفلاح فكان مرتبطاً بسيده لا بشخصه فحسب ، بل وبأسرته وماشيته ولهذا السيد الحق أن يجلبه بالسوط أو يزوج به في السجن ، أو أن يقتله كما كان الحال في عهد المماليك ، وحتى القرن التاسع عشر عم انتشار طريقة تسخير الفلاحين الإجباري في البلاد التي تعتمد زراعتها على الري في إصلاح الجسور وبناء الطرق ، وذلك بطريقة وحشية .

إن ما تعرض له الفلاح من امتصاص دمه عن طريق الضرائب بصورة وحشية ومن المعاملة غير اللائقة من جانب الملاك والدولة ، ولد في أغلبية أهل الريف في البلاد الشرقية شعوراً بعدم الاعتراف البالغ أن لم يكن العداء نحو الدولة ومطالبها . إن هذه الروح العدائية والخامدة التي تمتلئ بها نفوس الجماهير الشرقية بسبب الظروف التي وصفناها آنفاً إنما هي تراث تلك القرون وانها لمن المسائل الرئيسية المتصلة بإعادة بناء الدول القومية الحديثة النشأة في الشرق الأوسط (١) .

(١) هذه الملاحظات من العصور الماضية (المترجم)

الفصل الرابع عشر

العوامل الطبيعية في الزراعة الراكدة

عالجنا في الفصول المتقدمة أحوال الانتاج وهي نتيجة التاريخ الاجتماعي الحديث
ولكنها ليست سوى جانب من عوامل كثيرة ساعدت على جمود الزراعة في الشرق
ولا يقل أثر العوامل الطبيعية في هذا الصدد، وهذه برغم اختلافها تبعاً للمستوى
السائد الذي عليه التطور الاجتماعي والفني فان لها حتماً تأثيراً حاسماً على عملية الانتاج
وفي مقدمة العوامل الطبيعية نلقى الأحوال المناخية المحلية .

الأحوال المناخية في الماضي والحاضر

الثابت منذ الأزمنة القديمة أن الأساليب الزراعية بكافة مظاهرها وتفصيلاتها
كنظام الزراعة واختيار المحاصيل ونوع الفلاحة وطريقة البذر والحصاد ، تتوقف
بصورة مطلقة على الأحوال المناخية . ولما كان تناقص مساحة المناطق المزروعة
في البلاد الشرقية أمراً لا يحتمل الإنكار ، مما تدل عليه بقايا المنشآت الزراعية
المتخلفة من الأزمنة القديمة (مثل الأهوسة وترع الري ومعاصر النبيذ الخ) فقد
كانت مسألة الأحوال المناخية في تلك الأيام موضع الكثير من الخدس وفي المناقشات
الدائرة بصدد هذا الموضوع . في حالة فلسطين بصفة خاصة وهي البلد الذي
اجتذب دائماً أنظار العالم المتمددين ، يرى البعض أنه لا بد أن طرأ تغيير في المناخ
منذ تلك الأيام وبخاصة من ناحية درجة سقوط المطر التي يبدو أنها تضاعفت . وإلى
هذا النقص في كمية الأمطار تعزى حالة الجذب التي تسود مساحات واسعة . وهذه
النظرية تستند إلى ما ورد في الوثائق القديمة من إشارات إلى خصوبة تلك المناطق
مما يختلف الحال فيها اليوم . ومما يبدو أنه يؤيد هذا الفرض النقص البادى في المساحة
المزروعة ومناطق الريف عموماً ، وآثار عملية التحات بالمناطق الريفية والنسبة
الكبيرة من الصحراء والاستبس مما نجده اليوم . وبالرغم من هذا فلو أمعنا النظر
لوضع لنا أن هذه الظواهر التي تتم عن الاتكاس والعودة إلى الوراء لا يمكن

تفسيرها على أساس الأحوال المناخية، ذلك أن نطاق المحاصيل الرئيسية وتوزيعها ومنطقة الزراعة عموماً في الشرق، وهي مسائل تعينها الأحوال المناخية قبل كل شيء لا يختلف أمرها اليوم عنه في الأزمنة السابقة التي وصلتنا بشأنها بيانات عن هذه المحاصيل ذاتها. فمنطقة التخيل وخاصة حدها الشمالي تتفق مع ما تحدثنا عنه المصادر القديمة، وكان شجر الزيتون قديماً يزرع بالمناطق ذاتها التي نجد فيها هذا النبات اليوم. وينطبق الأمر ذاته على محاصيل أخرى مثل القمح والشعير والتين والكروم والمان والزيتون، مما كانت تعد بسببه فلسطين مثلاً أرضاً مباركة. وفضلاً عن هذه الأدلة المباشرة فهذا التشابه من ناحية المناخ يؤيده عدم اختلاف مقاييس المطر في عهد المشنا عنها اليوم، وكون مستوى البحر الميت ظل واحداً منذ الأزمنة القديمة بالرغم من تقلبات طفيفة. فلو أنه قد حدثت زيادة بالغة في درجة الرطوبة منذ ذلك الحين لزدادت كمية الماء في البحر الميت ولفاض على وادي عربة الواقع إلى الجنوب، وبالتالي لامتد خليج العقبة نحو الشمال صوب الغور.

والحقيقة أن الأدلة المسائية على شواطئ البحر الميت تثبت أن التغيرات التي طرأت على مستوى مائه خلال العصور التاريخية لم تكن لتزيد على أمتار قليلة. وعلى هذا يمكن القول بحق أن التغيرات الكبيرة في الإقليم الزراعي بالشرق الأوسط لا يمكن نسبتها إلى التغيرات المناخية، وهي حقيقة ذات أهمية إذا أردنا أن نفهم تطور هذه البلدان من الناحيتين الاجتماعية والتاريخية.

العوامل المناخية

أما العوامل المناخية الرئيسية التي تعين عملية الانتاج الزراعي وأنواع النباتات المحلية فهي (١) مقدار ودرجة الدف. (٢) حالات المطر والرطوبة (٣) علاقة المطر بمتوسط الحرارة السنوي (عامل المطر) (٤) دورية الأحداث المناخية (٥) التيارات الهوائية.

(١) مقدار درجة الدف.

بالرغم من الاختلافات البالغة في الأقاليم الفردية يبدو أن بلاد الشرق الأوسط يسودها معدل حرارة متجانس، مما يسمح بزراعة نباتات المنطقتين المعتدلة وشبه المدارية، والاختلافات التي نشاهدها في هذا المعدل ترجع إلى اختلاف درجة

الارتفاع وخطوط العرض والبعد عن البحر والتعرض إلى التيارات الهوائية والرياحية ، وما يمثل ذلك تناقص درجة الحرارة بين المناطق الساحلية والأقاليم المرتفعة وهي ظاهرة واضحة بصورة خاصة في البلاد الواقعة على ساحل البحر المتوسط ، كما نجدتها واضحة أيضاً في بلاد النهرين والبلدان الواقعة على سواحل البحر الأسود وبحر قزوين .

الاختلافات في درجة الحرارة بين المناطق الساحلية والداخل

اسم المحطة	الارتفاع بالأمطار	المتوسط السنوي لدرجة الحرارة (درجة سنتجراد)
تركيا		
استنبول	٢٠	١٤
أقره	٩٠٥	١٢
أزمير	٥	١٨
اسبرطه	١٠٣٠	١٢
رضا	٧٥	١٤
أرضروم	٩٥٥	٦
سوريا ولبنان		
بيروت	٧٠	٢١
جازين	١٠٠٠	١٦
اللاذقية	٧٠	١٩
حلب	٣٩٠	١٨
دمشق	٧٢٥	١٨
العراق		
البصرة	—	٢٤
بغداد	٢٥	٢٢
كر كوك	٣٣٠	١٩
قبرص		
لارناكا	١٠	٢٠
نيقوسيا	١٦٩	١٩
فلسطين		
تل أبيب	٣٠	٢٠
بيت المقدس	٧٩٠	١٧
جيريكو	٢٦٠	٢٣
عمات	٧٨٠	١٧
مصر		
الألكندرية	٣٠	٢٠
القاهرة	٢٠	٢١
أسوان	١٠٠	٢٦

وهذه الفوارق في درجة الحرارة ، مضافا إليها أحوال الرطوبة ، تعين المظهر الخارجى للزراعة . فبعض النبات الذى ينمو فى الوادى الخصيب بمصر العليا يتأثر بصورة جدية إذا زرع فى الأسكندرية حيث يتعرض لتأثير مناخ البحر المتوسط الشتوى . وقد نحاول أن نبين أينما فى المناطق الجبلية بفلسطين ولبنان وكردستان عن مزارع الموز والنخيل التى نجدها بوادى الأردن وسهول سوريا والجزيرة .

(٢) حالات المطر والرطوبة

(١) درجة سقوط الأمطار .

يحصل النبات على حاجته من الماء من مصادر متنوعة فى مقدمتها ماء المطر ، إلا أنه فى كثير من الأجزاء الهامة بالشرق الأوسط يحصلون على الماء من الأنهار أو - إلى درجة أقل - من موارد الماء الباطنى والينابيع ، وإن كانت هذه الأخيرة غالباً ما تكون ذات أهمية حيوية فى بعض النواحي . ويختلف توزيع المطر بين البقاع المختلفة ، فهو يتركز فى جهات عدة بجوار البحر وعلى الكثير من السلاسل الجبلية بالاناضول وسوريا ولبنان وفلسطين والمرتفعات الكردية الإيرانية ، فبينما البلاد الساحلية وبخاصة شواطئ الاناضول وسوريا فضلاً عن سواحل البحر الأسود وبحر قزوين تسقط عليها مقادير كبيرة من المطر قد تفوق أحياناً المتوسط فى البلاد الأوروبية ، فإن مساحات واسعة فى داخل بلاد العرب ووسط الاناضول ومصر وجنوب العراق تكاد تكون من الناحية العملية عديمة الأمطار ، والجدول الوارد فى صحيفة ١٤٨ يبين لنا الفارق الكبير فى كمية المطر ويوضح لنا بدون الحاجة إلى تعليق أى الأقاليم يعتمد كلية على الرى الصناعى أى الماء الذى يحصل عليه أو ينظمه الإنسان بنفسه ، حتى بالنسبة إلى المحاصيل التى تقل حاجتها إلى الماء بدرجة واضحة . والقاعدة المعروفة أن الرى يصبح ضرورة حيث يقل متوسط الأمطار السنوى عن ٢٠٠ - ٣٠٠ ملمتر . ومن الطبيعى أن نجد اختلافاً بين الجهات التى يتراوح متوسط المطر فيها بين ٢٥٠ ، ٣٠٠ ملمتر وتلك التى يزيد فيها عن ذلك ، والمتوسط الأول يكفى لزراعة الشعير وربما بعض الحنظل لمدة فصل قصير إذا أمكن توزيعه على فترات مناسبة . وفى السهول غير المروية والواقعة على مقربة من بحيرة طبرية أو فى جوار بير سبع تختلف الحياة النباتية عنها فى الأودية الكائنة فى منطقة التلال

بفلسطين . وينطبق الأمر ذاته على إقليم الاستبس بداخلة الأناضول إذا قيس ذلك بالمنطقة المحيطة بأزمير . وحتى الاختلافات الطفيفة في متوسط سقوط المطر لها تأثير بعيد المدى على النباتات الطبيعية بالمناطق المختلفة .

وبينما تتميز المناطق التي يصل فيها متوسط المطر إلى ٣٠٠ مليمتراً بطابع الاستبس فإن متوسطاً يربو على ٤٠٠ مليمتراً يكفي ، إذا وزع بالتساوي ، كما هو الحال في الجهات الرئيسية بفلسطين وسوريا ولبنان وشرق الأردن والأناضول ، لزراعة محاصيل الحبوب التقليدية في تلك البلدان (مثل القمح والشعير والذرة والسمسم والأذرة) ، فضلاً عن الكروم والفاكهة وهي نباتات تحتاج إلى مقادير معتدلة من المياه . وعلى كل ففلاحة البساتين والتي تتطلب قدراً أكبر من الماء يمكن مزاولتها في هذه البقاع إذا توافر قدر إضافي من الري الصناعي . وكذلك نجد أن الندى المتساقط على سفوح آسيا الغربية والجهات المجاورة لها يلعب دوراً هاماً في إمداد النبات بجأته إلى الماء ، ويؤدي وظيفة ماء المطر إلى حد معين خلال فصل الجفاف .

(ب) الري الصناعي بواسطة الأنهار والرع .

تعلق الجهات التي لا يعتبر فيها ماء المطر مورداً رئيسياً الأهمية الأولى على المجارى المائية ، ففي مصر والجزيرة تعتمد الزراعة على نظام الأنهار فيها اليوم كما كان الشأن في الأزمنة القديمة ، وتنطبق هذه الحقيقة بشكل أوضح على مصر أكثر منها على بلاد النهرين حيث تسقط أمطار غير قليلة في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية . وفي وسط بلاد الجزيرة وجنوبها ، كما في مصر بوجه عام ، تنشأ الزراعة أو تنهار طبقاً لامكانية استغلال المجارى المائية لأغراض الري ، وكذلك بالمثل يلعب الري بواسطة الأنهار دوره في سوريا وتركيا إلا أنه بالقياس إلى البلاد السالفة الذكر مقصور على مساحات صغيرة نسبياً ، فصوره الاستقرار وكثافة السكان المشتغلين بالزراعة يتأثران إلى حد كبير بنوع الري كما هو الحال في مصر والجزيرة حيث يبدو على المناطق المروية أنها أشبه بواحات منظوية على ذواتها وتتأخم أراضي الصحراء أو الاستبس ، وبذلك نجد المناطق الصالحة للسكنى يزدحم بها السكان وتختلف إختلافاً من هذه الناحية عن المناطق غير الصالحة للسكنى . وفي الجهات الأخرى من الشرق الأوسط حيث يغزر المطر ينتشر السكان في المنطقة كلها ، ويتكون من الجهات الأهلة بالسكان والجهات الأقل ازدهاراً كلا واحداً تتداخل أجزاؤه . وهذه الإختلافات في توزيع وكثافة السكان . تنجم عنها فوارق كبيرة في التكوين السياسي والاجتماعي للبلاد التي نلق فيها هذا الأمر .

نسب الجفاف (عامل المطر) في الشرق الأوسط

نسبة الجفاف	المتوسط السنوي		اسم المحطة
	درجة الحرارة (سنتجrad)	المطر (مليمتر)	
			مصر
٩	٢٠	١٨٨	الإسكندرية
١	٢١	٢٩	القاهرة
—	—	١	أسوان
			فلسطين وشرق الأردن
٢٧	٢٠	٥٥٠	تل أبيب
٣٦	١٧	٦١٤	بيت المقدس
٧	٢٣	١٥٠	جيريكو
١٨	١٧	٣٠٦	عمان
			قبرص
٢٤	٢٠	٤٧٣	لارناكا
٢٠	١٩	٣٧٩	نيقوسيا
			سوريا ولبنان
٤١	٢١	٨٦٤	بيروت
٨٨	١٦	١٤٠٩	جازين
٢١	١٨	٣٧٦	حلب
١٠	١٨	١٧٨	دمشق
٩	٢٠	١٧١	دير الزور
			العراق
٢٢	١٩	٤٢٠	كر كوك
٨	٢٢	١٦٨	بغداد
٧	٢٤	١٧٦	البصرة
			تركيا
٥٣	١٤	٧٤٠	استنبول
٣٠	١٢	٣٥٩	أنقرة
٣٩	١٨	٦٩٨	أزمير
٤٧	١٢	٥٦٦	أسيرطه
١٨٣	١٤	٢٥٧٠	رضا
٩١	٦	٥٤٨	ارضروم

(ج) الري بواسطة الماء الباطنى والينابيع

يعزى الماء الباطنى عادة إلى الأمطار، وتبدو أهميته بصفة خاصة فى حالة عدم كفاية الأمطار لزراعة المحاصيل التى تتطلب مقادير كبيرة من الماء، وإن كانت هذه الأمطار ذاتها كافية للزراعة العادية. ويمكن الحصول على الماء الباطنى بحفر آبار يبلغ عمقها أمتارا قليلة أو كثيرة ويرفع الماء بواسطة الإنسان أو الحيوان أو عن طريق الآلات البخارية فى البلاد الأكثر تقدما وللحالة الأخيرة قيمة خاصة بالنسبة إلى زراعة الموالخ فى المناطق الصالحة لها. أما الآبار العميقة التى سنفصل أمرها فيما بعد، فلا تزال محتفظة بمركزها حتى اليوم فى جميع بلدان الشرق الأوسط. ويدخل فى هذا الباب أيضاً الينابيع حيث تكون المسافات قصيرة. وفى إيران شكل وسط يستخدم فى نقل الماء، ذلك أن قوة الجاذبية تحمل الأنهار الجبلية التى تكونت بسبب أمطار الربيع، بواسطة ترع باطنية إلى الحقول وهناك يرفع الماء إلى السطح إذا دعت الضرورة بواسطة ونشات لاستخدامه فى الري.

(٣) عامل المطر،

ابتدع ر. لانج العالم فى المسائل المائية صيغة تعرف باسم «عامل المطر»، وذلك يقصد تقسيم المناطق المختلفة طبقاً لأحوالها المناخية. وهذه الصيغة تمثل العلاقة بين المتوسط السنوى للأمطار ومتوسط درجة الحرارة السنوى، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم بلاد الشرق الأوسط. ورغم أن الطريقة تعتبر بدائية إلا أنها تكفى لبيان الخطوط العامة للبلدان التى تنتمى مثلاً إلى منطقة المناخ الجاف. فإذا فرضنا هذه العملية الحسابية $\frac{460}{20} = 23$ والرقم الأخير أقل من ٤٠ فعنى ذلك أن الإقليم جاف، ورغم وجود اختلافات كثيرة النطاق الممتد إلى ٤٠. ومن جهة أخرى إذا كان عامل المطر أكثر من ٤٠ فعنى هذا أننا لانعد المنطقة ذات مناخ جاف حتى لو كانت المناطق المجاورة تسجل عوامل مطر أخرى. وعلى هذا الأساس يقع الشطر الأكبر من الشرق الأوسط فى نطاق «المناخ الجاف»، بمعنى أن المطر الطبيعى لا يكفى بسبب ارتفاع متوسط درجة الحرارة لايجاد الأحوال التى تمثل المناخ الرطب. وهذا يؤدى بنا إلى نتيجتين لهما دلالتهمما بصدد نظامى الزراعة اللذين

يمكن اتباعهما ، وهما الزراعة الجافة والزراعة المروية . ففي الحالة الأولى لابد من اشباع الحاجة إلى الماء عن طريق الأمطار التي تسقط خلال الفصل المطير حتى ولو كانت عملية النمو لا تتمشى مع هذه الشهور ، وهذا يتطلب حفظ ماء المطر في التربة خلال أشهر الجفاف . أما في الزراعة المروية فالاعتماد السكى على الرى الصناعى . وإذا نظرنا إلى بلاد الشرق الأوسط (عدا تركيا) فإن الجهات التى يربو فيها عامل المطر على ٤٠ يقال إنها عبارة عن جزر مناخية ، وإذا كانت الزيادة بالغة القدر فإن نوع النبات يختلف اختلافا جوهريا بحيث أنها تقرب من حالة « الزراعة الرطبة » . وهذا التحديد يغفل التفصيلات الدقيقة ، ولا يعدو كونه وسيلة عامة للإرشاد .

طبيعة المناخ	عامل المطر
جاف للغاية	صفر — ٢٠
جاف	٢٠ — ٤٠
جاف — رطب	٤٠ — ٨٠
رطب	٨٠ — ١٤٠
رطب جدا	أكثر من ١٤٠

(٤) دورية الأحداث المناخية :

لدورية الأحداث المناخية أثر بارز فى ذلك الشكل الذى يتخذه مجرى العمل الزراعى فى الشرق ، وهو أمر واضح بصفة خاصة إذا قيس بالبلاد الشمالية . فانتظام فيضان النيل فى أواخر الصيف بسبب الأمطار التى تسقط عند منابعه ، وفيضان أنهار الجزيرة خلال الربيع ، من العوامل الرئيسية التى نظمت دائما الأعمال الزراعية فى مصر والعراق . ولا يزال القوم فى مصر حتى اليوم يحتفلون فى العاصمة بالفيضان على أنه حادث سنوى هام ، وعيد قومى تصاحبه بعض الطقوس التقليدية القديمة . وإذا أغفلنا بعض نواحي الاختلاف الطفيف ، فالأمطار ببلاد الشرق الأوسط ذات المناخ الجاف يسقط فى موسم واحد ، وهنا تنقسم السنة طبقا لفصلى المطر والجفاف ويتبع ذلك تحديد موعد العمل الزراعى . وبالمثل يحدث النبى فى فترات منتظمة بحيث يمكن الاعتماد عليه كعنصر من عناصر الاقتصاد المائى فى عالم النبات .

وأخيراً فالدفء المتزايد الذى يبلغ ذروته فى أشهر الصيف والذى يتميز بالانتظام من حيث حدية الأعلى والأدنى كما تدل على ذلك الملاحظات التى سجلت خلال سنوات كثيرة ، له تأثير حاسم بسبب هذه الدورية على اختيار المحاصيل وتتابعها وعلى أساليب الزراعة بوجه عام . وحتى الأحداث المناخية الضارة بنمو المحاصيل كالرياح الحارة المعروفة باسم الخماسين ، تقع بانتظام كل عام وفى أوقات محدودة هى شهرى مايو و اكتوبر عادة .

(٥) التيارات الهوائية — الرياح

تعد التيارات الهوائية فى البلاد الشرقية عاملاً مناخياً ذا تأثير بالغ على الحياة النباتية والأساليب الزراعية . فالرياح الآتية من البحر محملة بالرطوبة تتوغل داخل البلاد اذالم تصدها حواجز جبلية ، وفى الحالة الأخيرة يرتفع هواء البحر ويتكاثف البخار حيث يتحول إلى ندى وضباب أو مطر ، وهذا الاختلاف فى درجة رطوبة الهواء حتى فى الأماكن المجاورة يكون واضحاً بصورة غير عادية كما نلاحظ ذلك من الجدول التالى :

متوسط الرطوبة النسبية فى الهواء

فى المائة	{	٨٠	مايو سنة ١٩٣٨	تل أبيب — يافا
		٦٩	د د	ميناء اللد الجوى
		٦٢	د د	بيت المقدس
		٤٧	د د	جيريكو

والمسافة بين تل أبيب وبيت المقدس أقل من ٥٠ كيلو متراً ، ولا تكاد تبلغ ٢٥ كيلو متراً فيما بين بيت المقدس وجيريكو ، وخلال أشهر الصيف يصبح نسيم البحر الأكثر برودة عاملاً هاماً فى تنظيم درجة الحرارة اليومية ، ونراه فى مناطق ساحلية كثيرة بأسيا الصغرى يتوغل إلى الداخل بسبب اشتداد حرارة القشرة الخارجية من الأرض ، ويرحب به الانسان والحيوان لانه يخفف من وطأة الحرارة اليومية بالداخل . وقد أشرنا إلى الأضرار الواسعة النطاق التى تصيب النبات بسبب الرياح الحارة الآتية من الداخل ، فإذا طال أمدها فقد تسبب إهلاك المحاصيل بأسرها . وكذلك سلفت الإشارة إلى استخدام الرياح بصورة منتظمة فى الأغراض الزراعية

مثل تذرية القمح في الجهات التي لا تزال تستخدم الآلات والطرق التقليدية ، ذلك أن الفلاح يذرى القمح في الهواء فيهيط الحب الثقيل الوزن ويتطاير القشر .

طابع الاستبس بالبلاد الشرقية

من أبرز النتائج المترتبة على الأحوال المناخية بالشرق الأوسط غلبة طابع الاستبس على جانب كبير من أراضيه . ولما كانت هذه الكلمة يحوطها الغموض أحيانا يحسن بنا أن نعود إلى التعريف الذى صاغه هبولدت ومته نعم أن الاستبس تشمل الأراضي التي تخلو من الغابات ولكن تنمو فيها الأعشاب والشجيرات بما في ذلك مجموعات صغيرة من الأشجار تتناثر هنا وهناك بخلاف الواحات . وبمجرد أن يشغل النبات الذى من هذا النوع أقل من نصف المساحة بدرجة كافية فإن مثل هذه المنطقة توصف بأنها صحراء حسب الاصطلاحات المعروفة في علم النبات . وطبقاً للنتائج التي وصل إليها راتزل ، وهنر ، وهاهن تعد أقاليم الاستبس أصلح المناطق لإقامة شعوب على درجة معينة من التطور مثل القبائل الرعوية أولئك الذين يعيشون على الصيد والقنص والتقاط الجذور والبدور ، والغابات والمرتفعات التي لا تزال في القطرة يصعب اختراقها ويقل فيها الغذاء والحيوان إلى حد كبير ، وذلك بخلاف مناطق المراعى التي يسهل اختراقها ودراستها ، كما تتوافر فيها نسبياً النباتات المغذية والفاكهة والبدور والجذور الصالحة للأكل وبخاصة نباتات العلف الصالحة لغذاء الحيوانات التي ترعى هناك . ومناطق الاستبس في آسيا عملت على قيام الشعوب الرعوية وخصوصاً الرعاة الرحل الذين يغلبون على هذه البلدان .

ويرجع بقاء هذه القبائل الرحل حتى اليوم إلى أنها تستطيع التجوال في هذه المساحات الشرقية الواسعة والاحتفاظ بأسلوب حياتها دون التقيد بالزمان والمكان ، فضلاً عن أن النبات الذى ينمو هناك يضمن لها ، حتى في الصيف ، إشباع الحد الأدنى من مطالب حيوانات الركوب . وثبت اعتبار آخر يزيد من أهمية الاستبس في هذا الصدد ، لأن مثل هذه المناطق بالشرق الأوسط تصلح على وجه الخصوص لبعض وسائل المواصلات وبخاصة حيوانات الحمل والجر ، ولذلك فلها

ميزة على مناطق الغابات والجبال من حيث قلة العقبان في وجه الانتقال . وأكثر من هذا فلها ميزة كونها المعبر بين الغرب والشرق ، فالاتصال بين نصفي العالم القديم كان لا بد له أن يكون عبر أراضي الاستبس في آسيا .

وليس من اليسير أن نحدد الاستبس تحديداً دقيقاً . حقيقة نستطيع أن نسترشد بنتائج الأبحاث التي وصل إليها علماء النبات من حيث التأكد من الأنواع الخاصة بمناطق الاستبس إلا أن الحدود غير دقيقة نظراً لأننا نجد غالباً المناطق النباتية الرئيسية ضيقة جداً وبخاصة في سوريا حيث تغطي الاستبس على مساحة أراضي الغابات الأصلية ، وعلاوة على ذلك فالاختلافات في درجة سقوط الأمطار معيار طيب لبيان طابع الاستبس في مساحة ما ، وحتى هنا قد تتداخل الحدود فيما بينها . ومهما يكن من أمر ، يمكن أن نسيغ هذا الطابع على الجهات التي يتراوح متوسط سقوط المطر فيها ما بين ٢٠٠ ، ٣٠٠ ملمتر . بينما إذا قل المتوسط عن ذلك تنتمي الجهة إلى إقليم الصحراء ، كما تدخل في نطاق الغابات الأصلية إذا بلغ ٤٠٠ ملمتر أو زاد عن ذلك .

التربة وخواصها

ليس مما يدخل في نطاق هذا المؤلف أن نقدم وصفا مفصلاً للأنواع الرئيسية من التربة في البلاد التي نحن بصدددها ، أو نتوسع في الحديث عن أهميتها للاقتصاد الزراعي بالشرق الأوسط . ورغم هذا يجب أن نلفت النظر إلى ما للتربة من خواص ذات تأثير دائم على نظام الزراعة في هذه البلدان . وحسب الأبحاث الحديثة تنحصر الميزة الأولى لتربة الاستبس في غناها على وجه الخصوص بالفسفور والبوتاس ورغم فقرها في الأزوت . ولهذا السبب نجد الفلاحين وأشباه البدو يزرعون القمح في مناطق الاستبس بسوريا والأناضول وأرض الجزيرة يستغنون عن تسميد التربة ، إذ من الواضح أن الطبيعة تجدد غذاء النبات بدون معاونة من الإنسان . إلا أن المناخ الجاف نتيجة غير مرغوب فيها ، تنحصر في عظم تكوين الأملاح ، مما تعاني منه الزراعة في البلاد الشرقية إلى حد كبير . ويرى سيجموند أن تكوين الأملاح يرجع إلى الأحوال المناخية السائدة في مساحات واسعة بالشرق الأوسط ما يترتب عليه من جمة عظم تبخر الماء ، كما

ينجم عنه من جهة أخرى أن تتشبع الأرض المروية أحيانا بالماء من المصادر الفوقية أو التحتية وإذا كان للمناخ الجاف أثر صالح من حيث احتفاظ التربة في مناطق الاستبس بالمواد الغذائية ، إلا أنه يسبب في حالة التربة القلوية والرى الصناعى ازدياد تراكم الأملاح على الطبقة العليا من التربة . وفي المناخ الجاف وحده نجد أن الأملاح التي تكونت نتيجة التحلل لا تهبط إلى الطبقة التحتية من التربة ، فالحركة الشعبية التي تدفع المواد المنذابة من التربة إلى السطح ينشأ عنها فصل الملح بسبب البخر . وفي حالة البخر الشديد عند السطح نجد أن الماء الذي يحتوى على الملح يجتذب إلى أعلى بخلاف ما به من الأملاح في المستويات العليا من التربة . وإذا كانت عملية تكوين الأملاح نشيطة نرى الملح واضحا فوق سطح التربة وتتكون قشرة ملحية يسهل تمييزها . وان تربة تتراكم عليها الأملاح على هذا النحو لتجعل أى شكل من أشكال الزراعة مستحيلا ، بل ان عملية تكوين الملح تسكنى حتى في المراحل الأولى للقضاء على ما قد يكون موجودا من محاصيل . وفي مصر تقدر مساحة الأراضي الملحة بالدلتا وحدها بمليون ومائتى ألف من الأفدنة ، ويمكن زراعتها إذا استخدمنا وسائل صرف واسعة النطاق لازالة الأملاح في حالة الذوبان . ولقد كان تكوين الأملاح فوق الاراضى بمصر مشكلة حادة منذ اصلاح نظم الرى ، لان التهديد التي تتعرض له إنتاجية التربة بسبب ازدياد الأملاح يعد من أخطر المشكلات التي تواجه الزراعة المصرية . ويرى لقيف من الخبراء أن الثمن الذي يتعين دفعه لقاء توسيع نطاق المساحة المنزرعة بوسائل الرى الحديثة مما يجعل العملية كلها موضع الشك من حيث جانب المكسب فيها .

ملخص - أهمية الأحوال الطبيعية في تعيين شكل الاقتصاد الزراعى

بالشرق الأوسط

إن الحقائق التي عرضناها في هذا الفصل ينبغي أن تبين لنا في وضوح ما للأحوال الطبيعية من أهمية بارزة بالنسبة إلى الشكل الذى يبدو فيه الاقتصاد الزراعى بالشرق الأوسط ، ولا توجد جهات خلاف بلدان هذا الأقليم يظهر فيها أثر القوى الطبيعية من حيث المظهر النباتى للتربة ، أو الانتقال العنيف من

المزروع إلى الصحراء المجربة ، أو في تأثير حرارة الشمس ، أو في الماء من نعمة .
وأي من هي المناطق الأخرى التي تتحدث بشأنها أقدم المصادر عن قسوة الجو ، والحرارة
والبرودة ، والفيضان والجفاف ، بهذه الصورة التي تؤثر في النفس وتتميز بالإخلاص
كأنما سطر ذلك بالأمس فقط . إن التوزيع الجغرافي للمحاصيل في بلاد الشرق
الأوسط لا يزال حتى اليوم متفقاً من الناحية العملية مع ما كان قائماً في الأزمنة
القديمة ، على الأقل بدرجة أعظم مما نلقاه في أوربا . بخدة الظواهر المناخية ، إلى
جانب انتظامها بما له أهمية خاصة في هذا الصدد . ففي المناطق الجافة تماماً مثل مصر
العليا تمر الأعوام لا يسقط فيها المطر إلا بين الحين والآخر ، ويرتفع ماء النيل
وينخفض بتلك الصورة المؤكدة التي يتصف بها القانون الطبيعي . وفي الجهات التي
تعد وسطاً ما بين حالتى الجفاف والرطوبة ظل المناخ خلال العصور الماضية يخضع
ويتأثر بتعاقب أمطار الشتاء وجفاف الصيف . وحتى فترات الطوارئ التي يسببها
نقص المطر أو الخماسين تحدث بقدر من الانتظام . هذا التجانس الذي يصحب هذه
العملية كان له أثره في تقوية ما لدى الفلاحين من ميل إلى الاحتفاظ بالأوضاع
المستقرة منذ القدم ، وكذلك نجد أن الأحوال السائدة في مناطق الصحراء والاستبس
التي تشغل جزءاً كبيراً من إقليم الشرق الأوسط ، قد فرضت بالمثل على الجماعات
المقيمة هناك ، أى القبائل الرعوية الرحالة ، أشكالاً محدودة من الحياة الاقتصادية
والاجتماعية تميزت بالسكون البالغ بفضل ثبات الأحوال الطبيعية في أراضي الاستبس .

هذه الحياة المتنقلة التي تحياها القبائل الرحالة من العرب والكرد والتركمان كان
لها أثر واضح من حيث الصورة التي اتخذها التاريخ الثقافي والسياسي بالشرق الأوسط ،
ذلك أن قيام التهديد من جانب العصابات الرحالة الضاربة على حدود مناطق الزراعة
أضعف من الدوافع التي تحمل سكان الأخيرة على التقدم ، ففي كثير من الحالات
كانت إغارات تلك القبائل الرعوية سبباً في تدمير مساحات بأكملها من الأراضي
المنزرعة . وكان الضغط الواقع من جانب هذه القبائل من القوة بحيث أن أسلوبها
في الحياة استطاع بوسائل مختلفة أن يمس عادات الأهالي المستقرين ويؤثر فيها .

ومقابل هذه المناطق التي نلقى بها المؤثرات المناخية المتشابهة المملة نجد الجهات
التي يتوزع المطر فيها على العام كله مما يسمح بقدر أعظم من تنوع الحياة النباتية .
والواقع أن التغيرات التي حدثت على مرّ القرون بالنسبة إلى المحاصيل المعدة

للتجارة نلقاها بالقياس إلى ذلك أعظم مدى وأكبر مغزى في أوروبا منها في الزراعة الشرقية . فبينما في أوروبا ترتب على هذه التغيرات التي طرأت على أشكال النبات اضطرابات خطيرة في النظام الزراعي بأسره ظل شكل الاقتصاد الزراعي بالشرق الأوسط خلال نفس الفترة التاريخية كما هو دون أي تغيير من الناحية العملية . والمزارع طالما يقنع بأشباع الحد الأدنى من مطالبه ، يستطيع أن يحصل على القليل اللازم لبقائه وأن يتغلب بسرعة نسبية حتى على الاضطرابات الدائمة التي يسببها الإنسان . ولكن حين نبحث عن العوامل المسؤولة عن طابع الجمود الذي يتصف به المجتمع الزراعي في الشرق الأوسط ينبغي أن نأخذ في الاعتبار طائفة من المسائل الأخرى بما في ذلك تأثير الموقع الجغرافي مما سبقت الإشارة إليه . وفضلا عن ذلك ينبغي أن توجه الاهتمام إلىميزات خاصة بقوى الإنتاج في المجتمع الشرقي مثل صفات العامل الشرقي ، وطابع البدائية الذي تتصف به عدده وأدواته ، وندرة رأس المال ، ونمو السكان .

الفصل الخامس عشر

عوامل أخرى في الزراعة الرائدة

وثبتت عوامل إضافية لها أثرها فيما تتميز به زراعة الشرق الأوسط من جمود ، وهي : — (١) عدم صلاحية وسائل النقل في بعض الأقاليم (٢) التقاليد المتوارثة في مجتمع إقليم الشرق الأوسط فضلاً عما يتسم به العامل الشرقي من صفات خاصة (٣) طبيعة الأدوات والعدد الزراعية (٤) ندرة رأس المال (٥) نمو السكان .

(١) عدم توافر التسهيلات المنقولة الواسع النطاق

إن ظروف بعض بلاد الشرق الأوسط لا تلائم نقل السلع التجارية ذلك أن المساحات الواسعة الواقعة بالداخل والتي تصلح لزراعة القمح تفصلها عن البحر سلاسل جبلية . وإذا نظرنا إلى بعض مناطق الأناضول وسوريا لوجدنا أنهن لم يبدأ تقدمها ولم يصبح إنتاجها صالحاً للإصدار إلى الأسواق العالمية إلا بعد إنشاء السكك الحديدية والطرق الحديثة في مستهل القرن . حقيقة سهلت الانهيار في مصر وبلاد الجزيرة نقل البضائع ، إلا أن السفن البدائية لم يكن في وسعها أن تسد حاجة النقل الكبير نظراً لضآلة سرعتها وصغر حمولتها . وقد قيدت الزراعة بطريقة مصطنعة في مساحات واسعة من آسيا الصغرى لأنه لم يكن من المستطاع حل مشكلة نقل الانتاج الآخذ في الازدياد . ونظراً لهذه العزلة الناشئة من نقص وسائل المواصلات خلال القرون الماضية نجد أنه باستثناء المناطق الساحلية اقتصرت الزراعة بالشرق الأوسط على انتاج ما يلزم السوق المحلية . ولم يقف أمرها عند هذا الحد بل لقد حرمت بوجه عام من كافة الدوافع المشجعة الآتية من الخارج . ولم يعرف الشرق تلك الأنواع الجديدة من المحاصيل والتي كانت حوالى ذلك الوقت آخذة في تغيير نفس الأسس التي تقوم عليها الزراعة في الغرب .

(٢) العامل الشرقي وصفاته المخصوصة

هذه العوامل الخارجية تدعمها أخرى مستمدة من أسباب اجتماعية . فروح المحافظة على التقاليد وهي الظاهرة التي تميز المجتمع السابق للعصر الرأسمالي ، والمجتمع

الزراعى بوجه خاص ، فى ظل الظروف الأصلية التى لم تتطور بعد ، — هذه الروح ربما بلغت فى الشرق قوة لم تصل إليها فى جهة أخرى من العالم . فهذا الميل السكامن فى مجتمعات الفلاحين نحو عدم تعبير أساليب العمل والحياة زادت من قوته بصفة خاصة اتجاهات مماثلة ينطوى عليها الدين الإسلامى ، كما يضاف إلى ذلك أيضا ما فى الفلاح الشرقى من صفات فسيولوجية وسيكولوجية نمت على مر الأجيال إلى جانب أسلوبه فى العمل والحياة ، ولعل فى مقدمة هذه الصفات عقلية فى العمل . وكانت النتيجة المترتبة على ذلك التعلق العميق بأهداف أساليب الانتاج التقليدية ، يصحبه فى بعض الأوقات قوى غير عادية فى الاحتمال من جهة أخرى . ومن هنا يبدو أن صفات العامل الشرقى مسألة تتطلب بحثاً دقيقاً . ونظراً إلى ما ينطبع فى النفس من ملاحظة هذه الصفات والمميزات الخاصة بالعامل الشرقى فقد يعرينا هذا على التعميم فى أحكامنا الأمر الذى قد يقودنا إلى استخلاص نتائج خاطئة ، كأن نتحدث مثلاً عن الجنود الشرقى . ولكن هذه المشكلة المعقدة لا يمكن التماس الحل السليم لها بغير الإجابة على بعض أسئلة أولية . أولاً : هل هناك شئ يقال له مستوى متجانس من العمل الشرقى ؟ ثانياً : إلى أى حد يحق لنا أن نعتبر هذه الصفات الحقيقية أو المزعومة التى يتصف بها العامل الشرقى ظاهرة مؤقتة أو وليدة الصدفة ؟ وإلى أى حد نعدّها متصلة بصورة دائمة بالعوامل المناخية والجغرافية الحالية وبالعوامل التاريخية والدينية ؟ أما من حيث وجود صورة عامة تمثل العامل الشرقى فمن الواجب أن نميز بين العامل الذى له محل إقامة مستقرة وذلك الذى يؤتى به من الجماعات التى لا موطن لها مستقر ، ذلك أن العلاقة الداخلية بالعمل المنتظم بوما بعد يوم والتى تربط العامل بمحل عمل ثابت لا بد أن تختلف بالضرورة كما يختلف البدوى الذى يحمل أكبر الأهمية على التجوال وعدم التقيد عن الشرق المقيم فى منطقة إقامة ثابتة حتى ولو كان اخلاص الاخير للعمل المنظم والمتخصص لم يبلغ بعد المستويات السائدة فى الغرب .

ولنبداً بملاحظة السكان من غير أهل الإقامة الثابتة وصلاحياتهم لممارسة أساليب الانتاج الحديثة فى الصناعة والحرف اليدوية . فالأغلبية الساحقة من الكتاب الذى حصلوا على خبرة بشأن هذا الأمر عن طريق الاتصال المباشر قد وصلوا إلى رأى سلبى . فمثلاً نجد أن چارقيس الذى ظل سنوات كثيرة محافظاً لشبه جزيرة سيناء يصف

لنا تجار به بصدد موقف البدوى العربى ازاء مطالب الحضارة وامكانية اشباعها عن طريق العمل ، وهو إذ يحدثننا عن الشبان الذين جاء بهم من قبائل البدو خلال الحرب العالمية الاولى للعمل مؤقتا فى مصانع المهندسين الملكيين يقول : « لقد تعلموا التجارة والحداثة بسهولة عجيبة واكتسبوا خبرة كبيرة خلال سنة واحدة وكانت الأجور التى تدفع لهم تعد بالنسبة إلى البدوى ثروة لاحد لها ، ولكنهم لم يواصلوا العمل باطراد ، إذ بعد ثمانية عشر شهراً أو عامين نجد هؤلاء الصناع يغادرون مكان العمل دون سابق انذار ونراهم بعد ذلك يرعون قطيعا من الأغنام فى الصحراء مقابل أجر يبلغ جنيتها فى السنة ، ويعدون سعداء لو استطاعوا الحصول على أجور إطلاقا ، بينما كان يدفع لهم بصفتهم عمال ستة جنيهات فى الشهر الواحد . وتفسير هذه الظاهرة عند چارفيس أن اعراب الصحراء يكره الحضارة لأن معناها أن يقيم فى بيت ولا يتجول حسب إرادته ، وأن يراعى مواعيد محدودة وأن يتبع عادات معينة تنقص من حريته ، وكل هذا يبدو غير محتمل فى نظره . وفضلا عن هذا الدافع على التحرر الشديد من المطالب الإنسانية فان عقلية العربى من ناحية العمل تتأثر كذلك باعتبار أن أخرى ناشئة عن نفوره من أى نوع من أنواع الخضوع وهو الأمر الذى يستتبعه القيام بأى عمل للغير . أما برترام توماس ، وهو ثقة فى أحوال المعيشة بين الأعراب ، فإنه يعزو هذا النفور من العمل إلى ميل العرب إلى العبودية ويقول :

« ان الاجابة عن السؤال التالى وهو (لماذا يريد العرب عبيداً ؟) تنطوى على ناحيتين احدهما اجتماعية والأخرى اقتصادية . فالرق جزء تقليدى من الكيان الاجتماعى . فرب شبه الجزيرة تحول كبرياؤهم دون أداء اعمال الخدم وتمنعهم روح الاستقلال من اطاعة سيد ، ولهذا نجد الأثرياء منهم اما أن يعملوا بأنفسهم أو يعملوا إلى استخدام العبيد . وهذا هو السبب الذى من أجله أخفقت كافة المحاولات التى بذلت للقضاء على الرق ، بين شعب فقير لا يملك الا القليل مما يزيد على مجرد مطالب العيش » .

وأخيرا تجب الإشارة إلى الآراء التى أيدها دوتى وهو يصف الأحوال السائدة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، إذ نراه لا يميل الحديث عما لدى العرب من روح القصد والاستقلال وهى أسباب تجعلهم لا يميلون إلى العمل حتى فى جهاتهم . وإذا كان دوتى لم يقم بدراسة خاصة لهذه المسألة إلا إنه يشير فى كثير من المناسبات إلى أن أعمالا معينة كانشاء الحصون فى الصحراء وحفر الآبار كان

يؤديها البنائون المسيحيون ، وفي هذا يقول « إن من الأمور الظاهرة أن النصارى هم الذين بنوا طريق الحج إلى المدينة . ومن الحقائق الواضحة بذاتها أن هذا الإباء أو الاحتقار صوب العمل المنظم أمر لا نلقاه بمثل هذه الدرجة بين السكان ذوى الإقامة المستقرة في حالة بلغت فيها عملية إقامة الحياة الحضرية مبلغاً متقدماً ، فطالب إنشاء المباني مما يندشأ عن عملية الإقامة ، فضلاً عن تهذيب العادات وارتقاها (من حيث الملابس والمأكل الخ) ليستدعى وجود طبقة مستقرة ومتخصصة من رجال الصناعة .

وهذا ينطبق بالمثل على المجال الريفي ، وعلى كل ففي كل من الحرف اليدوية والزراعة بالشرق اختلاف ظاهر عن عقلية العمل التي نلاحظها في بلدان الإنتاج الحديثة . ومن الأدلة الواضحة على هذا الاختلاف نظرة جانب كبير من العمال والفلاحين إلى الآلة والتحسينات الحديثة التي دخلت على أساليب الإنتاج . ومثال ذلك أن آلة لتنظيف البذور وصلت إلى قرية تركية في الأقاليم الغربية من الأناضول قبل الحرب العالمية الأولى ، ولكننا نعلم من تقرير وضعه كازم رضا أنها ظلت مهملة لا يستعملها أحد ، ويسرى هذا الأمر على استخدام آلات أخرى . ولقد جمع ، ا. روهل طائفة من الحقائق الطريفة عن الأحوال السائدة في شمال إفريقية فيقول :

« كم كانت ضائلة النجاح الذي أحرزته الجهود التي بذلها الفرنسيون لرفع المستويات الفنية في الجزائر ! فقد أطلعوا الفلاح الجزائري على الحراث الفرنسي الذي يشق شقوقاً عميقة في الأرض ولكنه لم يستخدمه إلا لئلا . وفي إقليم القبائل أسست مدرسة صنائع لتعليم الحدادة والنجارة واصلاح الآلات الخ ولكنها أحرقت . وفي قسطنطين وضعت الحكومة ١٠٠٠.٠٠٠ فرنك تحت تصرف أصحاب المدايع ليتسنى لهم شراء الآلات الحديثة ، كما أبدت استعدادها لإحضار نفر يعلمونهم كيفية إدارة المدايع وإمدادهم بمادة الدباغة بسعر التكلفة ، فلم يأبه أحد بذلك . وأقام موظف كبير بيوتا صغيرة ذات اسطبلات وذلك لسكنى بعض المشايخ من قبيلة الفليت وكان هدفه من ذلك أن يعتمد الآخرون على تقليدها ، ولكن هؤلاء المشايخ نصبوا خيامهم ولم يمسوا البيوت . وفيما يتعلق بأحدث العهود نجد في تركيا الجديدة ما يشهد بعدم توافر الميل من جانب العمال إلى الخضوع لمطالب العمل في الصناعة الحديثة :

« ... ان الذين يعملون الآن بالناجم جى . بهم من صفوف الفلاحين ومنهم نسبة تتراوح بين ١٥ / ٢٠ ، ٠ / ٠ . من العمال المنظمين ، بينما يعمل الباقون بصفة مؤقتة . فهؤلاء القوم يأتون بقصد الحصول على بعض المال الذي يساعدهم على تحقيق رغبة محدودة في « هوسهم » ، كأن يدفعوا مثلاً ما عليهم من ضرائب أو مواجهة مطالبهم الجوهرية والبسيطة . وهم يشتغلون لمدة تتراوح بين ٢٠ ، ١٥ يوماً وعلى الأفضل لمدة شهر ونصف ، وبمجرد حصولهم على المال اللازم يعودون إلى

قراهم وانتاج العمال الذين يشتغلون معنا بطيء بشكل لا يحتمل الموازنة بالأحوال السائدة في أوروبا . فبينما نجد أن انتاج المعدنين الأوربيين يتراوح ما بين ١١٠٠ ، ١٧٠٠ كيلو جرام ، طبقا لدرجة التطور وطبيعة المنتج الجيولوجية ، يبلغ هذا الانتاج في حالتنا ٨٣٠ كيلو جراما على الأكثر أما الفلاحون (الذين لا تتعدي مطالبهم الحد الأدنى نتيجة المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة خلال القرون الماضية) فيتفاوت اهتمامهم بالحصول على الكسب ، بل في الواقع ليست لديهم أية رغبة في ذلك « (١) .

ولقد حاول النظام الجديد أن يؤثر في نظرة العمال وموقفهم من العمل في المصانع بتحسين أحوال المعيشة ، ولكن الإصلاحات التي من هذا القبيل إنما ساعدت على كشف ما تنطوي عليه مسائل العمل وأحواله هذه من تعقيد :

ومن الأمثلة التي تدل على ذلك عدم رغبة العمال في تكييف ظروفهم طبقا للإصلاحات الاجتماعية التي أدخلتها لمنفعتهم الشركة التركية . فكثير من العمال أبدى الاعتراض أيا ما على وجبة الطعام المكونة من أصناف ثلاثة والتي تكلف ٧ ½ من القروش ، زاعمين انهم لا يتدقونها ، واضطر المصنع أن يعرض نفسه لخطر البقاء بدون العمال مدة أسابيع إذا أصر على إرسال ملابس العمال لتنظيفها وإرسال العمال أنفسهم إلى محال الاستحمام . وأحيانا كان العمال يغادرون الأسرة التي تأويهم في الربيع ويفرشون المراتب على الأرض ليناموا عليها « (المصدر السابق) .

وقد يكون من الأمور السابقة لأوانها أن نستخلص من هذه الأمثلة المستمدة من الحاضر والماضى القريب اختلافا أساسيا عن الأحوال التي كانت بأوروبا قبل عصر الرأسمالية الصناعية ، وان سوميبارت الذي عالج بإسهاب في مؤلفه الرئيسي مسألة ميول العمال ، قد جمع عددا وافرا من الأمثلة التي تدل في الواقع على نظرة مماثلة لدى العمال الأوربيين خلال تلك الفترة . وسنستكتفي هنا باقتباس فقرتين تعالجان الأحوال التي كانت قائمة في إنجلترا وهولندا « (٢) .

« إنجلترا : ان جميع الذين لا حظوا أحوال العمال في القرن السابع عشر يتفقون على أن العامل لا يعتمد على العمل إلا في حالة الضرورة القاسية وهنا لا يشتغل إلا بالقدر الذي يمكنه من كسب ما يقيم أوده . ولهذا السبب كلما رخصت تكاليف المعيشة (وارتفعت الأجور) ليزداد كسلا . » هولندا : خلال الصيف بأكله في القرى المجاورة نجد عددا من العربات عند أبواب المصانع لنقل النساج وزوجهم وطفله إلى القرية البهيجة . وعند وصوله هناك يموج الجو

Mitteilungen der Türkischen Handelskammer ziir Deut- (١)
chland, Berlin, 20 th August, 1938.

W.Sombart, Der moderne Kapitalismus Die Vorkapita- (٢)
listische Wirtschaft, Munchen, 1928, pp.804ff.

بالسرور والمرح ، ولست بحاجة إلى القول إنه بعد أن ينتشى العامل من أثر الشراب والرقص لا يتوافر لديه الميل أو القليل منه للعمل عند أوبته إلى داره ، وبفضل أن يدع الأمور تسير كما هي بدلا من أن يجد من شهواته .

ومن هنا يبدو أنه فيما يتعلق بموقف العامل لإزاء العمل في الفترة السابقة لقيام النظام الرأسمالي لا نجد فرقا أساسيا بين العقليتين الشرقية والغربية . ففي كلتا الحالتين وربما باستثناء العالم العربي - نجد أن الدافع الذي يحدد علاقة العامل بالعمل ينحصر في الحصول على مجرد أسباب العيش . فالنفور من أى مجهود ليس ضروريا ، وذلك من وجهة نظر أشباع الحد الأدنى من مطالب العيش ، والاستعداد لتبديد الشطر الأكبر من اليوم في الكسل والنحول إلى جانب بذل مجهود جثماني وعقلي بالغ القدر أحيانا لأغراض أخرى ، دينية مثلا - كل ذلك يعبر عن نفس اختلاف القيم الذي يفصل عالم العصور الوسطى عن عالم القرن العشرين . هذه الصفة السيكلوجية التي يتميز بها العامل والمنتج في الشرق لها ما يقابلها في طبيعة الأدوات وطرق الزراعة الرائدة بالشرق الأوسط .

(٣) آلات الزراعة وطرقها

إن شكل الآلات وطبيعتها مما يعين ويحدد إنتاجية التربة والعمل في الزراعة . والآلة الرئيسية في الفلاحة الشرقية عبارة عن المحراث الذي توضح أشكاله المختلفة أكثر من أى شيء آخر ما يتميز به الفلاح الشرقى من روح المحافظة على القديم . وأينما ولينا البصر ، في فلسطين وسوريا وتركيا ومصر والعراق أو بلاد العرب ، نجد الغلبة للمحراث الذي تناوات يد التعديل الصورة الأساسية التي كان عليها في الأزمنة القديمة ، وهو بفضل بساطة تركيبه يجعل في الإمكان استعمال قوة الحيوان لزيادة خصوبة التربة بالقدر اللازم من الكفاية . ويتكون هذا المحراث البدائي من سكين ذات طرف حديدى مدب على شكل السهم وبخلاف طولها وسمكها حسب المنطقة ، وهذا السكين مثبت إلى قضيب من الخشب يتصل به المقبض الذي يوجه المحراث أية ناحية ، وأخيرا لدينا العمود الذي يرتبط بواسطة المحراث بناف حيوانات الجر . وتتصل مختلف الأجزاء بعضها ببعض بواسطة الحبال والمشابك أو المسامير الخشبية أو الحديدية والحلقات .

والمحراث الشرقى الذي يستعمل اليوم في مختلف صورته بالبلدان الشرقية لا يختلف عن

المحراث البسيط الشكل الذى تحدثنا عن وجوده قديماً التوراة أو الصور المنقوشة على الآثار الاسطوانية فى بابل . أما المحراث الذى يستعمل فى أوربا الغربية والوسطى فيعتبر بالقياس إلى ذلك آلة معقدة التركيب ، فمجوار السكين التى تشق الأرض فتحدث خطوطاً تكاد تكون أفقية . نجد سكيناً تقطع التربة بصورة رأسية ثم أضيف إلى ذلك فيما بعد لوح يقلب الشقوق أو الأخاديد ، وبهذا لا يصبح من الضرورى إجراء الحرث فى اتجاه واحد فقط كما يمكن تقسيم الحقول إلى قطع صغيرة بينما يتعين فى حالة المحراث الشرقى أداء العمل بشكل متقاطع حتى يتسنى تشقيق التربة السطحية بصورة حقيقية . وبطبيعة الحال لا يستطيع المحراث البدائى أن يقلب سوى سطح التربة ولا يصل إلى الأعماق . فالفلاحة العادية لا تكاد تزيد عن عشرة سنتيمترات (حوالى أربع بوصات) بينما يستطيع المحراث الأوروبى أن يصل إلى عمق يتراوح بين ٢٥ ، ٣٠ سنتيمتراً (١٠ — ١٢ بوصة) ويستطيع المحراث الميكانيكى أن يبلغ أى عمق قد يصل إلى ٨٠ سنتيمتراً أى ٣٢ بوصة . وبالرغم من بساطة شكل المحراث الشرقى الوطنى وإنتاجه فإنه يؤدى الوظيفة المطلوبة منه ، ذلك أن عدم عمق الفلاحة أمر جوهري فى الحقيقة بالنسبة إلى زراعة محاصيل الحبوب زراعة ناجحة ، لأنه إذا قلبت التربة إلى عمق أكبر يزداد تبخر ما بها من الرطوبة بسرعة واحدة فكأن الحرث غير العميق يساعد على الاحتفاظ بالرطوبة التى تحتويها التربة التحتية . وعلاوة على ذلك فإن ما يتصف به المحراث من بساطة وعدم تعقيد يمكن الفلاح من توجيهه ونقله بسهولة وحرث الأماكن الصعبة أو الحجرية فى الحقول . وإصلاح أجزائه بنفسه إذا دعت الضرورة . وطبقاً لما يراه سترا كوث Strakosch فالمحراث الخشبى الخفيف الذى يستعمل فى مصر تنحصر ميزته فى أنه لا يقلب التربة وبهذا يتسنى الاحتفاظ بما تنطوى عليه من رطوبة قليلة ، كانت تبخر بالسكينة لولا ذلك إذا تعرضت للهواء الجاف . وهناك أيضاً انخفاض ثمن الشراء فقد بلغ ثمن المحراث العربى فى فلسطين سنة ١٩٣٠ أربعمائة ملاً (٨ شلنات) والمحراث المصرى ٢٠٠ ملاً مقابل جنيه ونصف إلى جنيهين للمحراث الأوروبى . وبصفته عنصراً فى الآلات التى يستخدمها الفلاح نجد اختلافاً واضحاً بين هذه النفقات والقيمة السكلية للبعدات بما لا يكاد يتجاوز عشرة جنيهات فلسطينية .

وإذا كان المحراث الشرقى عملياً في طابعه وملائماً للأغراض المتوخاة منه وأسلوب الزراعة المتواضع الذى يسير عاياه الفلاح ، إلا أنه من وجهة أخرى أدنى من أن يتكافأ مع المطالب المتزايدة التى تنطوى عليها الزراعة السكيفية ، وبذلك لا يمكننا من الحصول على الحد الأقصى من الغلة . إنه أداة مثالية طالما لم تتغير الظروف الرئيسية التى تمارس فى ظلها الزراعة .

وينطبق الأمر ذاته على الآلات التى تستخدم للبذر والحصاد مثل تلك الانبوبة الجلدية التى يصلونها بالمحراث فى وقت البذر ، والعربة ذات العجلات والتى تستخدم للنقل من وإلى الحقول ، ومثل المطرقة الخاصة بدرس القمح وهى التى تدرى المحصول فيتطاير القشر وينفصل عن الحبوب . وكذلك نجد أن جميع أدوات الرى تتميز بالبساطة نفسها وبقدر طيب من السكيفية إذا استخدمت على الوجه الأكمل . هذه الأدوات كلها لم يكن يطرأ عليها أى تغيير وهى تؤدى للفلاح الخدمات ذاتها التى كانت تؤديها له فى الأزمنة القديمة . ويرجع استمرار الفلاحين فى استعمالها إلى (١) بساطة تركيبها (ب) وسهولة إدارتها (ح) وصلاحياتها لأداء الأغراض المتوخاة منها . وإذا استثنينا مثلاً الطاحونة الهوائية التى تستخدم القوة الطبيعية ، فالحقيقة أن هذه الأدوات تتطلب مواصلة استخدام قوة الانسان والحيوان فى جو مجهود ، ولذلك لا تصلح إلا فى الأماكن التى تقل فيها قيمة القوة الانسانية والحيوانية . وبمجرد ارتفاع قيمة العمل ، والانسانى منه بصفة خاصة ، فإن استعمال مثل هذه الآلات يصبح أمراً بعيداً عن الصواب .

وهكذا نصل إلى وظيفة العمل الانسانى فى الزراعة الشرقية الأولية بوجه عام فالدور الذى يلعبه العمل الانسانى حتى فى الزراعة الواسعة دور بالغ القدر ، وهو أعظم وضوحاً فى الزراعة السكيفية وبخاصة فى حالة الزراعة المسقية ، فهناك نجد أن الانسان لا يوجه عملية الانتاج بحسب ، ولسكنه فى الوقت ذاته أداتها الجثمانية الرئيسية ، إذ على جهوده الجسمية يتوقف الجانب الحاسم من العملية ، فإذا نبدأ باعداد الأرض وإزالة الأحجار والتسميد والحراث إلى أن نصل إلى الحصاد ودراس القمح ، فإنا نلقى نصيب العمل الانسانى ذات أهمية حيوية فى كل مظهر من مظاهر الانتاج . وحتى فى حالة استعمال الحيوانات كما فى الحراث أو إدارة الساقية فإنه لا يمكن التفكير فى استخدام تلك الآلات بدون اشتراك الفلاح نفسه وتعاونيه بصورة مستمرة ومجتهدة . وفى مقدمة ذلك نصيبه فى عمل الفلاحة

المشترك والدراس والتدريب وبخاصة في أساليب الري القديمة بواسطة أمثال هذه الآلات البدائية كالشادوف والطمبور . وبالرغم من ذلك فانتاجية مثل هذا العمل يسيرة إذ لا تعدو ربع مثيلاتها في البلاد الغربية . والذي يجعل في الامكان وجود العامل الزراعي والفلاح أنه يستطيع أن يعيش على أدنى حد من النفقات ، فمستوى معيشته يتميز بالعدم المطالب الراقية . ولما كان نشاط الفلاح الاقتصادي يعينه غرض واحد وهو الحصول على ما يكفل له مجرد البقاء وليس اجتئاء ربح أكبر ، لذلك فإن جهوده يحددها في العادة مقدار العمل اللازم لاشباع هذا الحد الأدنى من مطالبه ، وإذا كان الأمل في الحصول على أرباح أكبر قد يحدوه إلى تغيير تقاليده في العمل والانفاق فإن هذا لا يحدث إلا في حالات نادرة .

وهناك علاقة وثيقة بين مستوى أساليب الانتاج الفنية في عصر ما وبين المستوى الثقافي ، فالمستوى المنخفض الذي يتميز به المجتمع الريفي الشرقي قبل العصر الرأسمالي ينعكس في انخفاض درجة الانتاج ، وبسطة الأدوات واستعمال أساليب العمل القديمة كأن ذلك أمر « غريزي » مما يتمشى مع انخفاض الانتاج الذي يكاد يكفي لامداد الفرد بالسلع الاستهلاكية الأولية ، إلا أن مستوى الأسلوب الفني ليس هو الذي يعين وحده نصيب المنتج في غلة أرضه ، لأن هذا النصيب يتوقف كذلك إلى حد كبير على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية العامة التي تعين توزيع انتاج المجتمع . وفي الوقت ذاته يظل العامل الرئيسي المستوى المنخفض الذي تكون عليه الانتاجية الزراعية . ومن الاحصائيات التي عملت بقصد الحصول على بيانات مقارنة بشأن الناتج الصافي للفرد الواحد في البلاد العربية والشرقية يتكشف لنا الفارق الواسع بين المنطقتين حتى اليوم . ولو أننا وزعنا الناتج الزراعي الصافي على عدد المتكسبين لسكانت قيمة الانتاج للفرد الواحد ممن يشتغلون بالزراعة في بلاد الشرق الأوسط (عُدا القطاع اليهودي بفلسطين) يتراوح بين ١٨٦ ، ٩٠ وحدة وهذا يعادل ربع الرقم الخاص بالبلاد الغربية التي لم يكتمل فيها نمو أساليب الانتاج الفنية الفعلية .

نبرة رأس المال

ولو أن هذا العامل في حد ذاته نتيجة مترتبة على تجمع الظروف الآتفة الذكر

(١) يقصد بذلك أنه ينفق ايراده بالمدن على السلع الاستهلاكية فلا يستفيد من ذلك الريف .

إلا أن حدة نقص رأس المال في الزراعة بالشرق الأوسط ساهمت بدورها في الإبقاء على طابع الركود الذي يتميز به الاقتصاد الزراعى . ويعزى النقص في رأس المال إلى انخفاض الانتاجية من جهة كما يرجع من جهة أخرى إلى توزيع الناتج من الزراعة وهو التوزيع الذى عمل بحكم نظام الأرض السائد خلال القرون الماضية على حرمان الزارع الفعلى من حقوقه الكاملة من الوجهتين الاجتماعية والاقتصادية . والشخص الحائز للملكية المنفعة والذى كان يحصل على الجانب الجوهري من إيراد الأرض على هيئة ريع وفائدة من المبالغ التى يقرضها للمستأجر ، كان يستهلك نصيبه هذا خارج نطاق القطاع الزراعى. (١)

(٥) ازدياد السكان

وفي خاتمة العوامل التى تفسر لنا ركود الاقتصاد الزراعى ببلاد الشرق الأوسط نذكر اتجاه حركة السكان . فالدوافع التى تؤدى إلى التغلب على مظاهر الاقتصاد الجمادة وهى الدوافع التى تتولد غالبا عن حدة الزيادة فى عدد السكان ، بدأ أثرها يتضح تبعا لزيادة السكان فى بداية القرن التاسع عشر . ولو عقدنا الموازنة بين اتجاه الزيادة فى بلاد الشرق الأوسط وبين الأرقام الخاصة بالسكان فى أوروبا وفى البلاد الرئيسية فيما وراء البحار والتى تنبج إليها الهجرة ، فأننا نرى أنه بالرغم من أن الزيادة النسبية كانت بالغة القدر جدا فى الشرق أيضا فإن الأرقام المطلقة متخلفة عن مثيلاتها فى الغرب . فمن الجدول التالى نلاحظ أن عدد السكان فى هذه البلدان زاد من عشرة ملايين سنة ١٨٠٠ إلى حوالى ٢٥ مليوناً سنة ١٩٠٠ أى بنسبة ١٥٠ ٪ . وهى بكل تأكيد زيادة جوهرية ، إلا أن هذه الزيادة المطلقة وقدرها خمسة عشر مليوناً فى إقليم شاسع يمكن أن يستوعب بسهولة عدة دول أوربية كبيرة ، لا تقرب من زيادة السكان فى احدى البلاد الأوربية الكبيرة خلال الفترة ذاتها . ولسنا بحاجة إلى القول بأن زيادة السكان فى أوروبا خلال القرن التاسع عشر بنحو ٢٥٠ مليوناً وهى الزيادة التى تمت مع تصنيع أوروبا الغربية والوسطى لا بد أنها كانت ذات تأثير كبير جداً على الأحوال السائدة فى الزراعة الأوربية .

(١) يقصد بذلك الريف . (المترجم)

عدد السكان بالملايين

١٩٠٠	١٨٠٠
٠٦	٠٣
٢	١
٢٤	٠٨
١٠	٠٨
١٠	٢٥

فلسطين
العراق
سوريا
مصر
تركيا (الأناضول)

هذه الزيادة المطلقة الطفيفة يكون أثرها ضعيفا لا يمكن أن يقارن بسرعة حركة السكان في أوروبا .

لقد عالجنا عددا من العوامل الفردية التي يبدو مفعولها داخل المجتمع الزراعي في الشرق الاوسط ، وعلينا الآن أن ندرس النظم الزراعية في هذه المناطق بصورة كلية ومبلغ اعتماد كل منها على الآخر وذلك كي نفسر طبيعة هذا المجتمع وما يتصف به من قوة الاحتمال .

الفصل السادس عشر

الاساليب الرئيسية في الفلاحة بالزراعة الشرقية الرائدة

مسألة « المجتمع الزراعي الاسيوي »

ان تعدد الاشكال التي تبدو فيها الزراعة الشرقية مما يصعب اتفاقه مع صورة المجتمع الشرقى أو « المجتمع الزراعي الاسيوي » التي نراها بارزة في المناقشات الاقتصادية التاريخية والاجتماعية التي تدور حول مشكلات الشرق الاوسط . ان الفكرة التي تتحدث عن تكوين خاص للمجتمع الزراعي الشرقى تستخدم في كثير من الاوصاف والدراسات المثيرة للغاية والتي تستند بدورها إلى حجج صاغها ماركس وانجلز كي يثبتا كيف أن تطور أشكال سياسية واجتماعية معينة في الشرق الاوسط نتيجة حتمية للأحوال الطبيعية أى الحاجة إلى الرى الصناعى فى مساحات كبيرة . وكذلك نجد فى الدراسات التاريخية والاقتصادية الواسعة النطاق التي قام بها ما كس وبر كيف أن مشكلة الشرق الزراعية إلى جانب تكوينه السياسى أمر وثيق الصلة بأحوال الزراعة التي تعتمد على الرى . ومهما كان الامر إذ نتصور ونفسر علاقات معينة بهذه الصور العامة إلا أنه يبدو بالرغم من ذلك أن الصورة التي قدمها المؤلفون الذين سلفت الاشارة اليهم عن الاحوال الزراعية بالشرق صورة مشوهة وذلك على الأقل بالنسبة إلى الفترة الممتدة منذ العصور الوسطى . والسبب في ذلك أن جانباً طيباً من الزراعة الشرقية لا علاقة له بالرى الصناعى ، بل انه ليمثل الزراعة الجافة في صورتها الاصلية . وهناك جهات أخرى من التي تروى ربا صناعيا تحصل على حاجتها من الماء من موارد محلية متقدمة ، وبذلك تخرج عن نطاق الاحوال التي تعد مسئولة عن انتشار الزراعة المروية الواسعة النطاق في الشرق . فإذا كان الامر كذلك فإن كثيراً من النتائج الهامة بصدد التكوين الاجتماعى والسياسى للبلاد الشرقية اليوم ليس له أساس سليم ، لأن هذه النتائج تقوم على الزعم

القائل بغلبة الزراعة المروية في الوقت الحاضر وبالنسبة إلى فترات وجهات معينة خلال الأزمنة الماضية .

ولما كانت الأغراض التي لا بد من تحقيقها تنحصر في التغلب على النقص في الموارد المائية عن طريق القصد في استخدامها وتجنب الإسراف ، أو في مواجهة عدم كفاية المطر بطريق الري الصناعي ، أو بإزالة الفائض في حالة الأمطار الغزيرة التي تربو على الحاجة ، لهذا يمكن تقسيم نظم الزراعة والفلاحة بوجه خاص على النحو التالي :

(١) الزراعة الجافة (٢) الزراعة المروية (٣) الزراعة الرطبة (١) .

وفي حالة الزراعة الجافة ، وعلى الخصوص في بلاد الشرق الأوسط ، لدينا التقسيم الفرعي التالي :

(١) زراعة الحبوب .

(٢) المزارع التي لا تروى .

(٣) المراعى الطبيعية .

ونجد كذلك اختلافات في الزراعة المروية ، فإلى جانب رى الحبوب والحدائق رياً صناعياً فإن زراعة أشجار الفاكهة (كالبرتقال والموز والبلح) تلعب دوراً هاماً في كثير من الجهات . وكثيراً ما نجد في المزرعة نوعي الزراعة المروية وغير المروية . ويدل الجدول التالي على أن الجانب الأغلب من الأراضي الصالحة للزراعة بالشرق الأوسط ينتمى إلى نظام الزراعة الجافة وإن كان الإنتاج في المناطق التي

(١) لا يحتاج موضوع الزراعة الرطبة إلا إلى إشارة عابرة لأنها لا تلعب دوراً حاسماً في الزراعة الشرقية بوجه عام . والصفة التي تميزها احتفاظ التربة بفائض من الماء بالرغم من عملية البخر وفي الجهات التي تلقى بها هذه الظاهرة تنحصر المهمة الرئيسية في اعداد وسائل الصرف اللازمة في كافة الأماكن التي يكون فيها مستوى الماء في التربة أعلى من الحد الواجب والتي تحصل التربة فيها من أسفل على قدر من الماء يفيض عن الحاجة . وهذا ينطبق بصفة خاصة على الجهات التي تتكون بها المستنقعات بسبب عدم توافر وسائل الصرف الكافية كما يحدث عادة بمجوار مجارى الأنهار وفي الأراضي الواطئة وبخاصة على شواطئ البحر المتوسط حيث نجد أن حركة البحر من ناحية دفع الرمال إلى الشاطئ مما يؤدي إلى سد مصبات الأنهار . وبعد القيام بعمليات الصرف بصورة منتظمة والتي تختلف من جهة إلى أخرى نجد أن المناطق الغمرورة بالماء غالباً ما تتحول إلى أرض صالحة جداً للزراعة .

تعتمد على الري أكبر قيمة بشكل لا يتناسب مع مساحة هذه المناطق الأخيرة .

مساحة وقيمة المحاصيل في الشرق الأوسط (١٩٣٧)

البلد	الأرض القابلة للزراعة	الأرض المزروعة	الأراضي المروية	القيمة الاجمالية للمحاصيل	ما يخص منها الأراضي المروية
	بالكيلو مترات المربعة			بالجنيهات	
مصر	٣٤٠.٠٠٠	٢٤٠.٠٠٠	٢٣٠.٠٠٠	٧٥٠٢	٧٥٠٢
تركيا	٣٠٠.٠٠٠	٨٧.٠٠٠	٤.٠٠٠	٤٨٠٢	٨٠١
العراق	٩٢.٠٠٠	١٣.٠٠٠	٧.٠٠٠	١٥٠٥	١٠٠٧
سوريا ولبنان (١)	٦١.٠٠٠	١٦.٠٠٠	٢.١٠٠	١٠٠٤	٣
فلسطين	١٢.٠٠٠	٩.٠٠٠	٤٠٠	٧	٤
الجملة	٤٩٩.٠٠٠	١٤٩.٠٠٠	٣٦.٥٠٠	١٥٦.٠٣	١٠١

والآن فلنتنقل إلى بحث المظاهر الهامة لنظامي الزراعة الرئيسيين في الشرق .

الزراعة الجافة

هذه هي النظام المتوطن في زراعة الشرق الأوسط ، وهي وليدة الاستبس حتى انه يقال لها أحيانا زراعة مناطق الاستبس ، وهذا النوع يلائم نمو النباتات الطبيعية في هذا الجزء من العالم والتي تتميز بالحد الأقصى من مقاومة الجفاف والحد الأدنى من زراعة التربة والعناية بها . وهي السبيل الوحيد لزراعة النباتات في الأقاليم الجافة التي تتوافر بها إمكانيات الري الصناعي والتي تخزن التربة فيها مياه الأمطار في فترات معلومة . وإذا تكون الأحوال أقل ملائمة ، كما هو الشأن مثلا في جهات الإستبس بالاناضول أو المناطق الواقعة على الحدود الشمالية لشبه الجزيرة العربية ، فإنهم يتركون الأرض دون زراعة سنة ثم يزرعونها في السنة التالية . وفي السنة الأولى يخزن ماء المطر في التربة ويمنع ضياع أى جزء منه بطريق الصرف أو التبخر ما أمكنهم ذلك . وهذا الاحتياطي المخزون يضاف إلى المطر الذي يسقط في العام التالي المخصص للزراعة وبذلك تستفيد المحاصيل من أمطار العامين . وهذه الدورة

(١) بما في ذلك لواء الاسكندرونة .

الزراعية واسعة الانتشار في جهات كثيرة بحيث أن الإيجار لا يحسب على أساس السنة الزمنية وإنما باعتبار سنة المحصول التي تعادل إثنين زمنيتين . وعلى كل فان هذه الجهات التي ترض عليها الطبيعة لا تمثل سوى جزء صغير من المساحة الكلية المخصصة للقمح في مناطق الزراعة الجافة بالشرق . وفي دولتي المشرق وفلسطين والجهات الممطرة من أرض الجزيرة وفي تركيا يكفي مطر الشتاء للدورة العادية المكونة من محصولين . والزراعة الجافة تعتبر في جوهرها من الزراعة الواسعة كما يستدل على ذلك من مقدار ما يبذل من عمل ومن أساليب الزراعة والأدوات والحيوانات التي تستخدم في العملية الزراعية وكذلك من المحصول . وأهم ما يشغل بال الفلاح هو تفتيت التربة إلى أقصى حد ممكن عن طريق الحرث والعزق مع الحرص على عدم تفكك التربة التحتية إلى الحد الذي يدفع بما تحويه من الماء إلى السطح فيعرض للتبديد عن طريق عملية البخر .

هذا الشكل من الفلاحة يتفق مع مقدار ما يتوافر في مزرعة الفلاح من قوة العمل الإنساني والحيواني . ولما كان الفلاح يعيش عيشة طابعها القصد صار ما ينفق على الزراعة ذا مستوى معين لم يتغير خلال القرون ، وأصبح عيش الفلاح مركزاً فيما يحصل عليه من محاصيل (كالحبوب والخضر والزيتون) كما أن الماشية التي يربّيها من النوع المخصص لأداء الأعمال الزراعية وليست من النوع الذي يربي من أجل صناعة مستخرجات الألبان ، فضلاً عن أنه ليست لها قيمة خاصة من حيث إنتاج السماد اللازم للتربة . ومن هنا كان مركز الماشية في الزراعة الشرقية مختلفاً عنه في الغرب حيث العلاقة الوثيقة بين تربية الماشية وإنتاج المحاصيل واضحة . حقيقة يعد المحراث والغرض الذي يستخدم من أجله من ثمار الإستبس ، ولكن المركز الذي تشغله تربية الماشية وبخاصة من أجل ألبانها وصناعة مستخرجات الألبان قد يبلغ درجة عالية في أوروبا لم يصل إليه الشرق حتى الوقت الحاضر .

ولم إلى جانب الثور يستخدم الجمل والحصان والبغل في جر المحراث ، أما من ناحية استهلاك اللحم واللبن فهناك الماشية الصغيرة والأغنام والماعز ، أو يشغل الجمل في أي حال دور الحيوان الذي يمد الأهليين باللحم . ولم تغلح المحاولات التي بذلت حتى الآن لتنمية صفات الماشية على نطاق واسع حتى تقرب من المستوى السائد في أوروبا ، لأن الزراعة الجافة لا تهيئ إمكانيات زراعة المراعي . ومن حيث

التغذية والمسكن ومدى العناية ب حياة الماشية في الشرق متواضعة كحياة أصحابها .
وبالموازنة بين البلاد الشرقية وأوربا من حيث عدد الماشية بالنسبة إلى كل ١٠٠٠
من السكان وكل ١٠٠٠ من المستعمرات نلقى فارقاً يلفت النظر في مركز الماشية بالرغم
من ازدياد المحاولات المبذولة في الشرق من أجل إدخال السلالات الأوروبية
والحيوانات المولدة . وإذ تكون أهمية الماشية في المزرعة موضع الإهمال لذلك
لا يتوافر السداد الحيواني اللازم لزيادة خصب التربة ، الأمر الذي معناه إنعدام
أحد العوامل المؤدية إلى تقدم الزراعة (أنظر الجدول ص ١٧٦) وأخيراً تتسم
الزراعة الجافة بطابع الحركة مما يسمح بكشف ما ينطوى عليه هذا النوع من
الفلاحة من مظاهر الزراعة الواسعة ، وذلك بصورة تلفت النظر بصفة خاصة .
وهذا الأمر لا يشير إلى الزراعة المتقلة (الرحالة) كما في جهات الاستبس بأرض
الجزيرة حيث تظل الأرض تزرع إلى أن تنهك وبعد ذلك تبدأ زراعة أراض
جديدة وإنما يشير كذلك إلى الفلاحين من ذوى الإقامة الثابتة والذين يميلون في
جهات كثيرة إلى تغيير موطن سكنهم بين الفترة والأخرى . ويرجع السبب في
هذه الحركة إلى المناخ الذي يجعل أحوال المعيشة خلال الصيف بالمناطق الجبلية
مثلاً أصح إلى حد كبير بالنسبة إلى الماشية منها في الأراضي الواطئة المتميزة
بالحرارة والجفاف . ونظراً لأن المعدات التي يستخدمها الفلاح في مزرعته ، من
حيوانات وآلات ، لا تكلفه شيئاً لهذا فن السهل عليه أن يهجر محل إقامته إلى مكان
جديد بحيث نجد هذه الهجرات تحدث لأسباب تافهة نسبياً (كالضغط السياسي
وفداحة الضرائب وغير ذلك) .

ومن حيث تسويق المنتجات نجد أن نظام الزراعة الجافة الشرقي يختلف عن
الأنواع الأخرى الأكثر تقدماً ، وبخاصة عن معظم أشكال الزراعة المروية .
فهذا النظام يقتصر على إمداد الفلاح بمحاصيله ، نظراً إلى نوع المحاصيل وقلة غلتها :
فالمحاصيل التي يستطيع الفلاح الحصول عليها بواسطة زوج من الماشية تكفي لسد
مطالبه ودفع الضرائب المفروضة على الأرض ، كما يتبقى أحياناً فائض يتسنى له
بيعه . إلا أن الزراعة الجافة بالمناطق القليلة السكان لا يزيد أمرها على إنتاج
ما يكفي لمجرد معيشة المنتج . وينظم العمل في القرية طبقاً للأسرات والمزارع التي

يملكها الأفراد وذلك حتى في القرى التي تبكون فيها الأرض مملوكة وفق نظام المشاع .

فبينما تلعب هبات الطبيعة من مطر وحرارة دوراً حيوياً بصورة دائمة ، فإن بساطة العمل وعدم اعتماده على العوامل الخارجية ، من الظروف التي أوجدت هنا صورة من المجتمع الزراعي الشرقى الكبير لها دلالتها ومغزاها وهي صورة فريدة في ما هيتهما وتحددها أو تعينها قوانين أخرى خلاف نظام الزراعة الذي يعتمد على الرى . ولهذا السبب كانت النتائج السياسية لأحوال الإنتاج هذه مختلفة اختلافاً بالغاً عن النتائج السياسية المتولدة من نظام الزراعة القائمة على الرى . فالفلاح الذي يعيش يعمل في ظل هذه الظروف يتوافر لديه قدر أكبر من الاستقلال والحرية كما أنه أقل حاجة إلى التنظيم الإقليمي ونظام الدولة وأقل اعتماداً على الأسواق . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نلاحظ أن عملية تكوين رأس المال ، وانتشار الحضارة المدنية والأساليب المهذبة في الحياة ، عملية تسير ببطء كبير بالقياس إلى الحال في المناطق التي يعم فيها نظام الرى الصناعى .

الزراعة المروية

يعتبر الرى السبيل الوحيد لممارسة الزراعة في حالة الجفاف الشديد ، كما أنه يجعل من المستطاع في الأماكن التي ينزل بها بعض المطر زراعة المحاصيل التي تتطلب قدراً كبيراً من الماء والتي لا يتسنى نموها بغير مقدار إضافي من الماء ، وبهذا يساعد على توسيع نطاق المحاصيل التي يمكن زراعتها كما يجعل فترة الزراعة والحصاد تمتد حتى تشمل السنة كلها . وإذا كانت الحقول في مناطق المطر بالشرق الأوسط لا تختلف خلال شهور الخريف والشتاء عن مثيلاتها في العروض الشمالية ، إلا أن لها طابعاً خاصاً يميزها خلال الفصول الحارة غير المطيرة وهو طابع يعزى إلى الرى ، ذلك أنه أينما تمتد يد الفلاح المأثرة لتثقل الماء تجد أمامك منظر خصوبة الواحة بينما إلى جانب ذلك تترامى مناطق الاستبس والصحراء .

الشروط الأولية اللازمة لقيام الزراعة المروية

ينحصر الشرط الأول لقيام الزراعة المروية في توافر الماء بمقادير وافية

الماشية بالنسبة إلى كل ١٠٠٠ من السكان

هولندا	الدنمارك	فرنسا	قبرص	تركيا	سوريا ولبنان	مصر	فلسطين	
١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٧	
٣٠٣	٨٢٩	٣٧٤	١٠٤	٣٦٥	١٣٦	١١٥	١٢٤	الماشية والجاموس
٧٧	٨٤٢ (٤)	٢٢٨	٨٣٨	٧٦٨	٦٦٥	٩٠	١٤٩	الاغنام
١٦	٧ (٣)	٣١	٧٢٠	٥٨٧	٥٥٠	٤٦	٢٥٨	الماعز
٣٥	١٤٠	٦٧	١٢	٣٧	٢١	٢	١٤	الخيول
—	—	٥	١١٩	٦٠	٣٢	٤٩	٦٦	الجير
—	—	—	٢	٦	٥٢	١٠	٢٠	الإبل
٣٢٧٩	٧٨٨٨	٢١١٥	؟	١١٢٥	٢٥٥٩ (٢)	١٢٥١ (١)	١٨٩٣	الدواجن
٢١٨٣٠٠	٣٨٦٤٠٠	١٢٥٨٠٠	؟	٦٥٨٠٦٧	٤٠٣٠٣	٤٧٥٥٠	٧٧١٤٣ (٣)	إنتاج بيض الدجاج

(١) سنة ١٩٢٩

(٢) على أساس الأرقام الرسمية ٨٠٧٤٠٠٠، ولكن كتاب الاحصاء السنوى الذى يصدره معهد الزراعة الدولى فى روما يعطينا رقما يقل من نصف الرقم الرسمى.

(٣) بالنسبة إلى كل ١٠٠٠ من السكان اليهود فالإنتاج ١٠٠٠٠٠، وإلى جانب الإنتاج المحلى بلغت الواردات ٦٥٨٧٤ بيضة لكل ١٠٠٠ من السكان جميعا.

(٤) سنة ١٩٣٣

(٥) سنة ١٩٣٠

إذ عليها يتوقف التنظيم الإقليمي وفن الري ومقدار ما يخصص للفلاح من الماء . ومما له أ كبر الأهمية كذلك المصدر الذي يمدنا بالماء : هل هو من المجارى المائية الظاهرة على سطح الأرض ، أم هو من الينابيع والمجارى الباطنية . فماء النهر بما يحمل من رواسب يضطلع بوظيفة هامة من حيث إخصاب التربة ، كما أن لمستوى الأرض أهمية بالغة بالنسبة إلى الأساليب المتبعة في الري فأصلح الأما كن الأرض المستوية في السهول كما تستعمل كذلك المنحدرات والمدرجات إلى حد ليس بالقليل في زراعة المحاصيل التي تعتمد على الري . ولا تنحصر أهمية الري في مجرد تأثيره على ما تحتويه التربة من الماء ، ولكنه يحدث تغييرات بيولوجية وطبيعية وكماوية لها أثرها البعيد المدى بالنسبة إلى نمو المحاصيل . ومن الطبيعي أن يلعب تكوين التربة دوراً هاماً في اختيار المحاصيل ، فالأرض الخفيفة وبخاصة الأراضي الرسوبية في السهول الساحلية تنمو بها أنواع تخالف ما ينمو بالأرض الثقيلة في أحواض الأنهار فوق الجبال . وللري أهمية أخرى من حيث الأثر القوى الذي ينجم عنه في بعض جهات الشرق تكوين طبقة ملاحية سميت عدم صلاحية التربة للزراعة ، وهو أمر يمكن تجنبه إذا أحسننا التصرف في ماء الري . وعلى كل فهذه المسألة من أعقد المسائل التي تواجه علم التربة التطبيق في الشرق الأوسط والتي لم يتسنى حلها حتى الآن . وقد ترتب على الخصائص التي تتميز بها مطالب الري الصناعي اختلاف النسبة بين العمل ومساحة القطعة المزروعة اختلافاً أساسياً عما نلقاه في مناطق الزراعة الواسعة التي تحصل على حاجتها من الماء بدون مساعدة من الإنسان .

هذا العرض العام الذي أوردناه يكفي كي يوضح لنا أنه حتى في مجال الزراعة المروية في الشرق الأوسط نجد أنواعاً متباينة من مناطق الزراعة تختلف طبقاً لتكوين التربة ومستوى الأرض ومصدر ماء الري وتوزيعه الخ . وفي مقدمة ما يسترعى النظر حين نتأمل الخريطة تلك المساحة الواسعة التي تنتشر فيها مناطق الري وذلك بخلاف جنوب العراق ومصر . ففي كافة البلدان الأخرى كسوريا وتركيا وإيران وحتى في الأما كن الأصغر مساحة مثل قبرص ولبنان ، نجد عدداً كبيراً من مناطق الري موزعة توزيعاً غير منتظم ومعظمها محدود المساحة جداً ، كما نلقى مساحات واسعة نسبياً في السهول الساحلية وأحواض الأنهار وحتى هنا لا نلقاها على صورة كتلة واحدة متماسكة متصلة الاجزاء . وعلاوة على ذلك تنتشر في جميع هذه

البلدان حقول لا عدّها وصغيرة المساحة جدا في بعض الأحيان .

وبالرغم من ذلك فإن الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الجهات لا يمكن أن تقاس بحدودها الجغرافية ، فالقيمة الاقتصادية لإقليم الري تزيد مرات كثيرة عن مثيلتها في المناطق التي لا تعتمد على الري ، وذلك من حيث الإنتاجية وعدد السكان ، ونعلم من الجدول السابق (ص ١٧٦) أنه في سنة ١٩٣٧ كان ما لا يقل عن ٧ و ٦٤ .٪ من القيمة السكّية للمحاصيل (والتي تبلغ ١٥٦٩٣ مليوناً من الجنيهات في البلدان الخمس) مصدره مناطق الزراعة المروية ، بينما تقل مساحة هذه الأخيرة عن ربع المساحة السكّية المزروعة .

الري والمجتمع الزراعى بوجه عام

إن المركز الهام الذى تشغله الزراعة المروية في المجتمع الزراعى بالشرق وبخاصة إذا وازناه بمركز الزراعة الجافة لا يتضح أمامنا كاملاً إلا بعد إمعان النظر في الأنواع المختلفة ومظاهرها المشتركة . وفي مقدمة ما يلفت النظر اعتماد هذا الشكل من أشكال الزراعة على بضعة حقائق طبيعية محدودة جداً . فبغض النظر عن الحقيقة الأساسية التي تجعل من الري الصناعى في مساحات هامة من الشرق الأوسط الشرط الجوهري لزراعة المحاصيل الرئيسية ، فإن الماء وسيلة لنقل رواسب ذات قيمة إلى الحقول . ولقد قام ريخوفن وفيتفوجل وغيرهما بدراسة عميقة للأحوال السائدة في مناطق الري بالصين والهند ، وهؤلاء يعلقون أكبر الأهمية على ما يؤديه الري الصناعى من مهمة تسميد التربة . ولقد انتدبت الحكومة التركية المستر ويسكوكس قبل الحرب العالمية الأولى لفحص أحوال الري في بلاد الجزيرة ، وقد ذكر في تقريره أنه في وقت المدّ العالى تحتوى مياه الدجلة على طمى أكثر مما نجده في مياه النيل ، فضلاً عن أنها غنية بصفة خاصة بأكسيد الفسفور . وعند انخفاض الماء نجد ماء الفرات يحتوى على كيلو جرام تقريباً من المادة الصلبة في المتر المكعب وهى نسبة ترتفع إلى ٢٥ كيلو جراماً في وقت الفيضان . ونلاحظ هذه الحقائق حيث نذكر أن نهر السين يحمل في الأوقات العادية ٧١٥ و . من الكيلو جوام في المتر المكعب ، ٥٥٠٠ . إذا ارتفع مستوى ماء النهر ، بينما تبلغ

النسبة في حالة نهر النيل ١,٥٠٠ من الكيلوجرامات (١) . ولمقدار ما يحمله النيل من المواد الغذائية المعدنية أهمية خاصة لأن التحول الذي حدث في القرن التاسع عشر من رى الحياض إلى الرى المستديم بطريق القنوات أدى إلى التقليل من مقادير المواد التي ترسب فوق التربة ، بينما في حالة نظام الحياض يفيض الماء من النيل مباشرة ويبقى حوالى شهرين في أحواض كبيرة أعدت قبيل زمن الفيضان ، وبذلك ترسب مقادير كبيرة من المواد التي يحملها الماء ، وبعد صرف المياه التي لم تتسرب إلى باطن التربة أو تتبخر يعتمد الفلاح على إلقاء البذور في الطمي المتخلف والذي يحتوى على الغذاء العظيم القيمة للنبات . فلما اتبع نظام الرى المستديم فإن الماء الذى يخزن في بحيرات كبيرة أو خزانات تحمله القنوات مرات عدة خلال السنة لرى الحقول ولكن أثره في هذه الحالة من حيث إخصاب التربة ضئيل بالقياس إلى ما يحدث في ظل نظام الحياض .

وطالما كان البذر يعتمد اعتماداً مطلقاً على فيضان النيل استتبع هذا أن تزرع الأرض مرة واحدة في السنة . ونظراً إلى أن المواد الرسوبية المعدنية في النيل كانت تحمل محل الغذاء الذى يحصل عليه النبات ، لذلك لم يتغير التوازن بين الأخذ والتجديد . أما كيف اختلف هذا التوازن في السنوات الأخيرة بسبب تغيير أساليب الرى فمسألة سنعرض لها فيما بعد . هذه الظاهرة التي تتمثل في اعتماد الزراعة المروية اعتماداً حيوياً على عوامل طبيعية معينة وفيما بينها وبين تلك العوامل من علاقة متداخلة ، ليدو أثرها من ناحيتين ، أولاهما الناحية الإيجابية وهي ما يحمله الماء إلى الحقول من رواسب ، وثانيتهما الناحية السلبية وذلك في الحالات التي تخرج فيها العوامل الطبيعية عن سيطرة الإنسان وتدمر أقاليم بأسرها من الأراضى المنزرعة .

وفي أودية الأنهار والمجارى المائية الكبيرة فإن المقادير الكبيرة من المياه في الربيع والتي تسبب فيضان النهر القديم والترع ينشأ عنها تغيير بالغ الدلالة والمعزى من حيث شكل الأرض ، فهذه المقادير المائية تشق طريقاً جديداً وتحديث تغييرات جوهرية في شواطئ المجارى المائية وقيعانها وفي عمق القاع ، وقد تصل هذه التغييرات بمرور الوقت إلى نطاق واسع . ففي حالة مصر مثلاً تحدثنا المصادر

القديمة أن الدلتا كانت تبدأ على مسافة سبع كيلو مترات إلى الشمال من القاهرة فأصبحت هذه المسافة اليوم ٢١ كيلومترا . وتقدر سرعة تقدم الدلتا بسبعة أمتار في السنة . وكذلك نعلم كيف أن التغييرات التي حدثت بجوار الموانئ مباشرة سببت ابتعاد ساحل البحر المتوسط عنها .

وبما لا يقل أهمية عن ذلك الفيضانات العالية التي تحدث من وقت لآخر بسبب الأمطار الغزيرة عند منابع النيل ، مما سبب في بعض الأوقات تدميرا للمحاصيل والمنشآت التي أقامها الإنسان . ولتفادي الأخطار الناجمة من أمثال تلك الظواهر الطبيعية بدأت منذ عهد بعيد عملية إقامة الجسور ، إلا أن الجسور وحدها لا تضمن سلامة الأراضي الزراعية في حالة ما إذا تمكنت مقادير المياه الكبيرة من إحداث التصدع والشقوق في تلك الجسور . وها هو شارل رو في كتابه « القطن في مصر ص ٣٠١ » يقدم لنا الوصف التالي :

« في عام ١٨٧٤ حدث الفيضان السنوي مصحوبا بآثار مدمرة فأخذ الماء يحطم ما يقابله في طريقه والفينا نباتات القصب والقطن والذرة فوق سطح الماء طافية تحت رحمة تيار لا يستطيع أحد التغلب عليه والتحكم فيه . بينما واجهه ٧٠٠٠٠٠ من الفلاحين في بطولة وشجاعة بأذرعهم وصدورهم . وظل هؤلاء الرجال يعملون طيلة ثلاثين يوما وأقدامهم في الماء ورؤوسهم تلفحها الشمس المحرقة ، محاولين تقوية جوانب الترع وإعادة بناء شواطئها المتداعية . وإذ هدأ النيل أخيرا عاد العمال إلى قرائم وجزائهم الوحيد أنهم أنقذوا البلاد من الدمار » :

وإذا كانت الفيضانات لا تصل كل سنة إلى مثل هذا المستوى العالي إلا أنه من الضروري اتخاذ الحيطة في فترة الفيضان . ويقدر عدد الذين يدعون لحماية الجسور بمئات الألوف ، ولا يستطيعون غالبا انقاذ الأرض من أفدح الخسائر إلا ببذل جهود فائقة . وهذه الظروف نلقاها كذلك في بلاد الجزيرة ذلك أن تجمع المواد الصلبة ورفع قاع النهر وحدث الفيضانات العالية التي لا عد لها ، مما سبب على مر القرون تغييرات مستمرة في مجرى الأنهار والقنوات . وعلاوة على ذلك ترتب على الرواسب التي تأتي بها المجاري المائية أن صارت الأرض خلال العصور التاريخية تقطع باستمرار مساحات من الخليج الفارسي ، فقد قدر أن البحر حوالى عام ٤٠٠م كان يصل تقريبا إلى النقطة التي يبدأ عندها اليوم التقاء نهر الدجلة والفرات ، ومعنى ذلك أنه كان يصل إلى مكان يبعد ٥٠ كيلومترا من الدلتا الحالية . وحوالى

سنة ٢٠٠٠ قبل الميلاد كان كل من النهرين يصب في الخليج منفصلا عن الآخر، واليوم يقدر أن ما تنكسبه الأرض على حساب البحر بما يتراوح مساحته بين ١٠ أمتار، ٤ مترا في السنة. وخلال الفيضان يحمل النهران عشرة أمتار مكعبة من الرواسب إلى البحر على ما يقول ويلكوكس. ويختلف انسياب ماء النهر طبقا لما إذا كان مصدره جبال كردستان أو الأناضول، وعندما يرتفع ماء النهرين في وقت واحد يبلغ فيضان الربيع حد الكارثة، بل إنه في السنوات العادية نجد أن مياه النهرين التي تفيض على شواطئها تغطي الأراضي المنخفضة ببلاد الجزيرة إلى مسافة كيلومترات كثيرة ويتصل بالفيضان الدوري عظم تكوين المستنقعات وهو الظاهرة التي تميز الجزء الجنوبي من بلاد الجزيرة، فمساحات واسعة بجذء نهر الفرات فضلا عن المجرى الأدنى كله لنهر دجلة يغطيها الماء الراكد بصورة دائمة. وبالرغم من انخفاض مستوى الماء بسبب ارتفاع درجة البحر في الصيف فإن هذا لا يكفي لإزالة المستنقعات بدون تدخل من جانب الإنسان. فهذه المستنقعات لا يستطيع سوى الإنسان وحده أن يصرف الماء عنها، وأظن مبادءة للمرض وخطرا على صحة سكان المناطق المحيطة بها أن لم تتخذ التدابير الصحية اللازمة.

أما النتائج الاجتماعية والسياسية الرئيسية المترتبة على اتساع نطاق الزراعة القائمة على الري الصناعي فتتجلى في قيام نظم إدارية وسياسية تهدف إلى توجيه السكان توجيهًا حازمًا وإلى تنسيق جهودهم واخضاعهم لكل ما يشيع الحاجة إلى السيطرة على الري. فالأهمية الحيوية التي يعلقونها على انتظام الري في الأوقات العادية، والحاجة إلى توزيع ما يتوافر من الماء على الحقول المختلفة وتنسيق الزراعة مع أساليب الري، وضرورة جمع أعداد كبيرة من الناس لمنع الكوارث الطبيعية التي تتكرر خلال فترتي الفيضان العالي، والكسور التي تتعرض لها الجسور فضلا عن صرف الماء عن الشواطئ. — كل هذه الظروف كانت دافعا على إقامة إدارة مركزية تتولى أمور السكان ووسائل الإنتاج، وهو دافع اتخذ صورة الحكومة المطلقة السلطان. أما حينما لا يقيّد الناس تقييدا شديدا بمقتضيات الري الواسع النطاق كما في أقاليم الزراعة الجافة ومناطق الاستبس في الأناضول والعراق وسوريا وفلسطين، فلا يتسنى إقامة نظم الحكم المطلق إلا بعناء، إذ هنا يكون الفلاح أقل اعتمادا على السلطات المركزية التي لا تضطلع بأية وظيفة من حيث المحافظة على إنتاجه.

الرى كعامل فى اقتصاد المزرعة الفردية

إن اعتماد أقسام كثيرة من الزراعة الشرقية على الرى الصناعى لا يكفى لالقاء الضوء على أهمية نظم الرى المختلفة بالنسبة إلى المزرعة الفردية . ولكى يتسنى لنا الوصول إلى نتائج مادية فعلايجدر بنا أن نميز بين المنشآت الرئيسية التى تدخل فى نطاق نظم الرى وبين التدابير المحلية التى تتخذ لرى الحقول الفردية . وحتى فى حالة وجود أمثال هذه المنشآت لا يمكن النظر إلى رى المزارع الفردية على أنه أمر كالى لا لزوم له ، ذلك أن على الفلاح الصغير أن يتأكد من وصول حصته من الماء إلى مختلف الأماكن حتى ولو كان واثقا تمام الثقة من حصوله على المقدار الكافى من الماء من المصدر الرئيسى .

وبين اقتصاديات الرى فى كل من مصر والجزيرة ، وكلاهما يعتمد على الأنهار ، نلقى تشابها واضحا فى المظاهر الاجتماعية ، وإن كان هذا الأمر لا ينبغى ألا يحملنا على التقليل من شأن الفوارق الناشئة عن اختلاف زمن فيضان أنهار كل من البلدين . فبينما يقع فيضان النيل فيما بين أغسطس وأكتوبر ويمكن بذر المحاصيل الشتوية فى الأرض إلا لا تزال رطبة ، تفيض أنهار بلاد الجزيرة فى شهور الربيع أى مارس وأبريل ومايو ، أى الفصل الذى يعقبه الصيف ذو الحرارة المحرقة التى تقضى على أية سنبلة تركت دون أن تروى . ولهذا فى المناطق الجافة من بلاد الجزيرة كان الرى الصناعى خلال أشهر الصيف بواسطة شبكة واسعة من القنوات شرطا لازما لقيام الزراعة المنتظمة أيا كان شكلها ، فإذا ما امتدت يد الإهمال إلى القنوات أصيبت الزراعة بالدمار . أما فى مصر حيث يفيض النيل ويجرى بالتالى غمر الحقول بالماء فى الخريف بانتظام كان من الممكن زراعة محصول واحد على الأقل فى السنة ، وذلك على اعتبار عدم أهمية الأحوال المناخية السائدة فى فصل الربيع والخريف . حقيقة ترتب على ذلك قصر الزراعة على محصول واحد ، إلا أنه بعد إقامة السدود الكبرى أصبح فى الامكان لا زراعة المحاصيل الصيفية فحسب ، بل وزراعة الأرض بصورة منتظمة على مدار السنة .

وكما يبدو من هذه الموازنة بين الأحوال السائدة في كل مصر وبلاد الجزيرة فان الاختلافات التي نلاحظها بين نظم الري المختلفة لها علاقة كبيرة بأحوال الانتاج في داخل نطاق المزرعة المروية . إلا أنه بالرغم من ذلك فأحوال البلدين حيث يمكن الحصول على الماء اللازم من المجارى الرئيسية تنم عن تشابه أعظم درجة وقدرا إذا ما وازنا الحال بما نلقاه في ظل ذلك النوع من الري الذي يعتمد على موارد الماء المحلية (كالينابيسع والماء الباطنى في الطبقة التحتية من التربة أو الأنهار الصغيرة) . ويمكن الحصول على الماء الذى تحتويه التربة التحتية بواسطة القوة الحيوانية أو البخارية ق نفس المكان . وحتى استغلال الأنهار والينابيسع ، ليست له سوى علاقة محلية أو إقليمية إذا قيس بأشكال الري الكبرى التى نلقاها في مصر وبلاد الجزيرة .

هذه المبالغ الكبيرة نسبياً واللازمة حتى لاستغلال موارد الماء المحلية تتطلب تعاون المنظمين إلى جانب استخدام مقادير كافية من رأس المال . هذا المورد المحلى من الماء يجعل المزرعة ذات طابع استقلالى فردى بالقياس إلى المزارع التى تستمد حاجتها من الماء من الشبكة النهرية التى تشمل الإقليم بأسره . وهذه الصبغة الفردية شديدة الوضوح في بعض مناطق شبه صحراوية من الشرق الأوسط وبخاصة في التركستان وإيران ، إذ بدلا من بلد واسع يخضع كله لنظام متجانس في الري نجد الأرض عبارة عن مجموعة كبيرة من الواحات الصغيرة المروية . وينطبق الأمر ذاته إلى حد ما على الجهات الواقعة على السواحل الغربية والجنوبية من آسيا الصغرى وفي السهول الساحلية بسوريا وفلسطين حيث يمكن الحصول على الماء محلياً بواسطة الآبار أو من الأنهار بدون الحاجة إلى تنظيمها تنظيماً إقليمياً على نطاق واسع . وعلى الرغم من ذلك يتطلب الأمر نوعاً معيناً من التعاون بشأن استغلال المياه وذلك في جميع الجهات التى يسودها نظام الري الصناعى ، إذ أنه حتى لو كانت هذه الموارد محدودة المقدار فان فتحها واستغلالها أمر يفوق ما لدى الفلاح الفردى من قوة جثمانية أو مقدرة على الاستفادة منها .

وإلى هذه المشكلات ينبغى أن نضيف مشكلة التحكم في مستوى الماء الباطنى فان مصالح الفلاحين وجيرانهم ، بل وزملائهم في القرى البعيدة ، تتعرض للخطر ، لأن خفض مستوى الماء الباطنى عن طريق رفعه بشكل يزيد عن الحاجة في جهة ما يؤثر

على جميع الآبار في الجهة ذاتها . ولهذا نجد أن اقتصاد الري حتى ولو كان ذا طابع محلي ، ينطوى على التعاون من جانب جميع الذين هم في حاجة إلى الماء .

وفي الجهات التي يتوافر بها الماء بشكل يكفي لسد جميع المطالب يكون التعاون ضئيلاً غير متماسك . وفي الحالات التي يوزع فيها الماء بنسب معينة فإننا نجد جمعيات تعاونية لهذا الغرض ، واننا لنلقى في قرى سوريا والأناضول جمعيات صغيرة من هذا القبيل تتولى تنظيم توزيع الماء بين أعضائها بصورة حازمة . وفي مثل هذه الحالات ليس للعنصر حق في كمية محدودة من الماء وإنما تقدر هذه الكمية على أساس نصيبه من الأرض المروية في القرية ، وبهذه الطريقة يزول الخطر من إغفال مصالح الضعفاء في الأوقات التي لا يتوافر فيها الماء . وهذه الجمعيات المختصة بشؤون الماء مسئولة عادة عن توزيعه ، فضلاً عن صيانة الترع والسدود التي يشترك الجميع في الانتفاع بها . ففي التركستان مثلاً كان السكان جميعاً مسؤولين عن الصيانة السنوية لمنشآت الري وكان الخان يشرف بنفسه على هذه الأعمال ، كما كانوا يجمعون جماعات كبيرة من السكان ويكلفونهم بحفر الترع .

ولما كان للحقل الذي يقع في نطاق جهة تعتمد على الري حق محدود في الماء لذلك كانت طبيعة هذا الحق هي التي تعين قيمة الأرض . ونجد في كافة مناطق الري مثل هذه المعايير لتقدير قيمة الأراضي التي يمكن ريها ، ولا يقتصر تقدير قيمة عالية على الأراضي التي لها فعلاً حقوق من حيث الحصول على الماء وإنما يمتد هذا الأمر فيشمل الأراضي التي يعرف أن من الممكن ريها فيما بعد . وما يوضح هذا الاتجاه مثلاً الفوارق الملحوظة في أثمان الأرض الزراعية في فلسطين وسوريا فثمن الأرض غير القابلة للري لا يعدو نسبة صغيرة من ثمن الأرض التي يمكن ريها.

آثار الري التقليدية

إن نظم المختلفة الري سواء كانت تقوم على استغلال موارد الماء الباطنية أو السطحية أو تعتمد على الري بالحياض أو القنوات ، لا تنفي الحاجة إلى استعمال أدوات خاصة لنقل الماء إلى المزارع . ففي مصر ، كما في كثير من المجارى المائية ببلاد الجزيرة غالباً ما ينخفض مستوى الماء عن الحقول التي يراد ريها بأمطار كثيرة .

متوسط أثمان الأراضي الصالحة للزراعة

مروية	غير قابلة للرى	سوريا ولبنان (١٩٣٦) * لبنان البقاع مزارع الحضر قرب المدن الكبيرة دولة سوريا * الاثمان بتأثير الأزمة
(ثمن الدوم = ٠.١ هكتار) بالجنهيات الذهبية التركية		
٢٥ — ١٠	٠.٥	
٣ — ٩	١	
٤٠ — ٨٠	—	
٢	٠.٢ — ٠.٦	
مروية	غير قابلة للرى	فلسطين (١٩٣٦) جنوب فلسطين (أكثر من ٤٠ كم من يافا-تل أبيب) السهل الساحلى المناطق الجبلية
ثمن الدوم بالجنهيات الفلسطينية		
٤٥	١ — ٤	
١٠ — ٣٠	٥ — ٨	
٥ — ١٥	٢ — ٥	
كلها قابلة للرى		مصر (١٩٣٧) مصر العليا مصر الوسطى مصر السفلى
بالجنهيات المصرية الفدان = ٠.٤٢ هكتار		
٩٨	٢٣ ر٤	
١٤٣	٣٤ ر٠	
٩٨	٢٣ ر٤	
يسهل ريهها قبل الزراعة بعيدة عن الماء		العراق (١٩٣٥) منطقة البصرة
الجريب — ٤٠ هكتار		
٧٥ جنيه	٧٣ ر. جنيه	
قابلة للرى	غير قابلة للرى	
الايجار السنوى للدوم بالجنهية التركى		تركيا (١٩٣٥) منطقة أطنه
١٠	٥	

وعلاوة على ذلك فالاختلاف في ارتفاع سطح الماء مما قد يسبب في جهات كثيرة اختلافات تصل إلى مئمانية أمتار في مستوى الماء ، مما يجعل استخدام الأدوات في رفع الماء أمراً جوهرياً . وكذلك في الحالات التي يحصلون فيها على المياه من الموارد المحلية أو المجارى الصغيرة ، يتعين أولاً رفعها ثم توزيعها على الحقول . وبخلاف نظام الزراعة الذي يعتمد على ماء المطر وهو مورد لا دخل لمجهود الإنسان فيه ، فإن استخدام أدوات الري يضيف عاملاً جديداً وحيوياً إلى اقتصاد المزرعة الفردية . والجدول التالى (ص ١٨٨) يبين لنا الآلات التقليدية التي تستخدم بوجه عام لرفع الماء في مناطق الري الرئيسية بالشرق الأوسط . وينطوى استخدام هذه الآلات على ظاهرة مشتركة ألا وهي الحاجة إلى بذل مجهود جثماني كبير بصورة استثنائية . ومقدار العمل المبذول ليس بالغ القدر بالمعنى المطلق فحسب ، أى رفع عدة أمتار مكعبة في الساعة في ظل الأحوال المناخية التي يمثلها الجو الحار وهذا كله عبارة عن درجة عالية من حدة العمل ، ولكنه يستغرق جانباً كبيراً من وقت الفلاح ومعاونه .

ولا تتطلب عملية الري وقتاً كثيراً لإدارة الآلات فحسب ، ولكنه تقتضى بصفة خاصة اعداداً كبيراً لقطعة الأرض التي يراد ردها . إذ إلى جانب التسوية التامة للأرض يجب إقامة روابي حول الأحواض طبقاً للحاجيات المحلية ، كما أنه في حالة الري بالترع يتعين عمل الأخاديد التي يحدتها المحراث بعناية ، ونقول بوجه عام أنه يجب توجيه عناية كبيرة إلى حفظ الحفر مكشوفة . وفي إيران حيث تعتمد قرى كثيرة على الري الصناعي وحيث تقع محلات الإقامة على مسيرة تراوح بين ٤٠ و ١٠٠ من السكوا مترات من سفوح الجبال ، جرت العادة بنقل الماء إلى القرى بواسطة قنوات تحت الأرض منعاً لتدمير القرى بواسطة سيول الشتاء التي تتدفق فوق منحدرات الجبال . فالآبار التي كثيراً ما يصل عمقها إلى ٤٠ - ٧٠ متراً تحفر على طول المنحدرات ومنها تنفرع الأنفاق إلى القرى ، ولا تتيسر هناك سوى وسائل بدائية لأداء العمل الشاق المتصل بهذا الإجراء . وينقل الطين الذي يتراكم نتيجة حفر الأنفاق خلال الآبار إلى سطح الأرض بواسطة غرارات مصنوعة من الجلد ورفعات (ونشات) بدائية التركيب ، وهي عملية تتم بالكثير من السكدح والعناء .

أدوات الري التقليدية التي تستعمل في بلاد الشرق الأوسط

الاسم المعروف في الجهة	الوصف	مدى الرفع (بالمتر)	مقدار ما ترفعه الآلة من الماء في الساعة	ملاحظات
التالة	سقط من القش تتصل به أربعة حبال	١	(بالمتر المكعب) ٥	آلة بسيطة جداً تحتاج إلى رجلين لرفع السقط ثم رفعه
البنداله	خوض خشبي من ٣ ألواح ، طوله ٢٥ متر ، مغلق في طرف ومفتوح من أعلى ، مثبت إلى عامودين • يغمس أحد الطرفين في الماء ثم يفرغ الماء من الطرف الآخر	٣-٥	٧	
الطمبور		٧٥	٢٥-١٥	يحتاج إلى رجلين لعدم كفاية واحد لرفع الماء اللازم
الشادوف	عامود خشبي مثبت إلى عامودين رأسيين ، وفي أحد طرفيه ثقل كحجر مثلاً وفي الطرف الآخر حبل في نهايته جردل يغمس في الماء حتى يمتلئ ثم يرفع لتفريغه	٢-٣	٨	
الساقية	عجلة خشبية بها قواديس مربوطة بالحبال والساقية تديرها الثيران فتسحب القواديس لمتلئ بالماء ثم تفرغ منها	٣-٨	٤٠-١٥	بخلاف النوع العادي المستعمل في مصر توجد أنواع أخرى في البلاد الشرقية الأخرى
النوره	تشبه الساقية عادة ولكن تدار بقوة الماء ، وبذلك تستخدم في حالة الري من الأمهار	٣-٥	٢٥-١٥	يكثر استعمالها في شمال سوريا والأناضول
التابوت	يشبه الساقية ولكن بدلا من القواديس نجد حافة العجلة مجوفة ومقسمة إلى أجزاء	١-٢	٣٠-١٠	

ويقدر نويل E. Noel^(١) أن صيانة القنوات وحفرها في إيران يكلف ذلك البلد كل عام ٢٠ مليوناً من أيام العمل . وبالرغم من أن الزراعة على المدرجات والتي تقوم على الري تستدعى وسائل أخرى فإن هذه العملية تتطلب كذلك قدراً كبيراً للغاية من العمل .

وحينما نلاحظ الطلب الفائق على العمل وهو الأمر الناشئ عن طريقة زراعة التربة فإننا نكشف عن علاقة بين وحدة الأرض وعدد العمال الزراعيين وهي الظاهرة التي تتميز بها جميع مناطق الري ، فالزراعة المروية هي الميدان الذي تسود فيه المزارع الصغيرة . وبالرغم من وجود الملكيات الكبيرة في البلدان التي تعتمد على الري ، فوحدة الزراعة الغالبة منذ الأزمنة القديمة حتى اليوم في جميع مناطق الري بالشرق عبارة عن الملكية الصغيرة . وحتى إدخال الأدوات التي تؤدي إلى الاقتصاد في استخدام العمل في بداية هذا القرن لم يسبب تغييراً له قيمته في هذه العلاقة الأساسية ولهذا في الجهات التي تقوم فيها الزراعة المسقية طبقاً للأساليب والأشكال التقليدية والتي تعتمد فيها عملية الري على عمل الإنسان فإن إرواء الأرض لابد وأن يترتب عليه أن تطول ساعات العمل بصفة خاصة .

هذه الحاجة إلى استخدام قدر من العمل أكثر من المعتاد ينجم عنها أن تكون نفقات الانتاج بالنسبة إلى الوحدة الزراعية أكبر في حالة المحاصيل المروية منها في حالة المحاصيل التي لا تعتمد على الري . وهذه الزيادة في مقدار العمل تعوضها الزيادة في الغلة إذ أن هذه الأخيرة تفوق بصورة بالغة مثيلتها في حالة الزراعة الجافة . وتندر الأرقام التفصيلية عن نفقات الانتاج في الزراعة المسقية ولكن حينما تتوافر البيانات لدينا فإننا نعلم أن النصيب المستمد من الحاجة إلى الري يمثل عنصراً بارزاً . وحسب التقديرات التي أمكن الحصول عليها في تركيا عن نفقات الانتاج بالنسبة إلى محصول الأرز نعلم أن النفقات الضرورية التي يتطلبها هذا العمل الإضافي للري يبلغ ٣٧٪ من النفقات الكلية بالنسبة إلى الدونم الواحد . وطبقاً لتقدير آخر بلغت النفقات في حالة القطن ١١٠٥ جنياً تركيا للدونم بينما يبلغ الرقم ٦ جنينيات

(١) Col.E. Noel, 'Qanats, Journal of the Royal Central Asian Society, May 1944, pp. 190.

تركزية في حالة المحاصيل التي لا تعتمد على الري (وهذه البيانات على ما يذكر كاظم رضا لا تشمل إيجار المزرعة والنفقات بعد الحصاد) .

وتختلف غلة الوحدة الزراعية طبقاً لتغير مقدار ما يبذل من العمل فبينما تبلغ غلة الهكتار من القمح ٥٠٠ — ١٠٠٠ كيلو جرام في حالة الزراعة الجافة في الشرق تصل هذه الأرقام إلى ١٨٠٠ — ٢٥٠٠ كيلو جرام في حالة الزراعة المسقية ، والأرقام الخاصة بالشعير ٩٠٠ — ١٣٠٠ كجم مقابل ٢٠٠٠ في حالة الأرض المسقية . وبالنسبة إلى الفول ١٦٠٠ كجم مقابل ٢٨٠٠ ، والسهم ٩٠٠ كجم مقابل ٢٠٠٠ ، والقطن ١٥٠ مقابل ٥٠٠ . وفضلاً عن هذا فهناك عدة محاصيل هامة مثل البرتقال والأرز وقصب السكر والموز لا يمكن زراعتها إلا بواسطة الري (١) .

وكانت المشروعات الخاصة بنفقات الإقامة بفلسطين تقوم على أمثال هذه التجارب فقادير رأس المال المستثمر والنفقات الجارية بالنسبة إلى الوحدة الواحدة من الأرض أعلى بكثير في حالة المحاصيل المسقية منها في حالة غير المسقية ، ولكنها تمدنا بقدر أكبر من الغلة .

وفي مناطق الري بالتلال ينشأ العمل الإضافي عن إقامة المدرجات وصيانتها ، بخلاف العمل اللازم لجلب الماء ، ومن هذه الناحية ليس ثمة فارق بين الري في الأرض المستوية والتلال . وتميز شبكة الري في الجبال بالمدرجات الضخمة التي يصل ارتفاعها في فلسطين إلى ٧٠٠ متر ، وفي لبنان إلى ١٨٠٠ متراً ، وفي جنوب بلاد العرب إلى ٢٠٠٠ متر .

والأوصاف التي لدينا عن أساليب العمل المتبعة في الزراعة بجنوب شبه الجزيرة العربية تشابه الأوصاف التي تتوافر عن أسلوب العمل في المزارع المتدرجة على المرتفعات في سوريا وكردستان وتركستان ، وهي تبين لنا بصفة خاصة ما يتطلبه هذا النوع من الزراعة من عمل كبير . ولما كانت المزارع القائمة على الأراضي

المنحدرة في خطر من أن تكتسح فيضانات المطر الفجائية ما تحتويه من تربة عضوية فانهم يقسمون المنحدرات إلى مدرجات ترتفع أحيانا إلى درجة تدعو إلى الدهشة . وكل مدرج يبني بشكل أفقي ويفصله حائط حجري متين عن المدرج الذي يقع تحته مباشرة ، وهذا الحائط يغطى بطبقة من الطين لتحويل تسرب الماء ، وقد أحصى و . ب . هاريس في مكان ما بالين ١٣٧ مدرجا ، كما وجد س . ج . كراتندون ١٥ . مدرجا أمام متنة وكل منها يعلو الآخر على منحدر جبلي واحد ، وهناك حائط حجري ارتفاعه ٩ أقدام ، بينا قطعة الأرض المزروعة لا يتعدى عرضها ستة أقدام . وكل مساحة يمكن الوصول إليها هي موضع الاستغلال بهذه الطريقة بواسطة أساليب قديمة منذ القرون السالفة . ومنظر الأرض هناك فريد ، فاذا نظرنا من أسفل وعلى مستوى واحد بدت التلال بجدرانها السوداء أو الغبراء جرداء وحجرية كأنها مدرجات ضخمة ، أما إذا نظرنا من أعلى فإن العين تسرح في المحاصيل الخضراء التي تمتد مسافة أميال .

ونلق الزراعة المتدرجة كذلك في بيهان وعوالق على ارتفاع قدره ٧٠٠٠ قدم ، وفي وادي دعان ووادي بكران ووادي أم جرج على مقربة من مقلة ، وهي تتطلب مجهودا شاقا واجتهادا كبيرا في زراعة التربة . فالسيول التي تنزل في الأقاليم الجبلية لا تحمل معها الطمي الخصيب كما تفعل في السهول ، ونتيجة لذلك يجب العمل من وقت لآخر على إزالة ما تحتويه التربة فوق المدرجات من أعشاب ويقوم الفلاحون بحمل السباد إلى الحقول في دروب خطيرة وعلى أعناقهم بواسطة المقاطف ، ولما كانت الطبقة التراية لا يزيد عمقها من قدم واحد أو قدمين يجب حرث الأرض بعناية خاصة ، وتحتاج الحقول إلى تسميدها تسميدا جيدا وبخاصة في حالة زراعة البن ، ولهذا الغرض يجمع السباد الحيواني على هيئة أكوام كبيرة على مقربة من معظم المدن ويغطونه بالتراب لمنع رائحته ثم يحملونه في مقاطف إلى المدرجات مسافة أميال . وإلى جانب السباد الحيواني نراهم يستعملون أيضا الرماد . وتروى المدرجات بواسطة القنوات التي تمدها بالماء المخزون وراء سدود مقامة لهذا الغرض ، ويقدم لنا Wissman, Rathjans أوصافاً مماثلة عن صنعاء ('Sanaa', Zeitschrift der Gesellschaft zur Erdkunde, 1929, pp. 333/34)

« والمياه التي تنساقط في الأودية خلال الربيع عند الحافة الغربية من المنحدرات المنخفضة تستخدم بالمثل وباستمرار لرى الحقول التي تزين المنحدرات في الأودية الضيقة على هيئة مدرجات قد نسقت بشكل يدل على المهارة . وأخصب هذه الواحات منحدرات جبل حتى الواقع على مسيرة ساعتين الى الجنوب الغربي من صنعاء ، وفي وادي زولا على مسيرة ساعتين الى الشمال الغربي ، وفي وادي دار بالشمال حيث يقوم القصر الملكي وهو المقر الصيفي للملك ، فهناك نجد غابات حقيقية تهيم لنا الظل الوافي من الحرارة ، وكذلك تزرع نباتات التفاح والكمثرى والسفرجل والخوخ والشمش والبرقوق واللوز والليمون والجوز والتين وعشرين نوعا أخرى من العنب ، بينما في الحقول يبدأ البذر بعد الحصاد وتزرع ثلاثة محاصيل في السنة ، ومن النباتات المنتشرة بصفة خاصة الدحرج الذي يقول القوم انه يمكن قطفه كل أربعة أسابيع » .

ويذكر و . هـ . إنجرامس في تقريره عن الأحوال الاقتصادية في حضرموت أنه نظرا لأن التربة قليلة جدا في القرى ، كان من الضروري في كثير من الحالات جلب التراب من الأماكن البعيدة لبناء المدرجات ، ويتفاوت حجم الوحدة من خمسة ياردات مرعبة إلى ألف ياردة .

وعلى أساس ما سلف إirاده من بيانات وملاحظات يجوز لنا أن نلخص فيما يلي ما للنظم الزراعية الرئيسية بالشرق من خواص وما بينها من علاقات تجعل كلا منها يعتمد على الآخر ويتأثر به :

(١) من ناحية الأحوال الطبيعية يبدو بصدد العصور التاريخية أنه لم تحدث تغييرات مناخية كان من المحتمل أن يكون لها تأثير حاسم على توزيع النباتات الطبيعية أو المحاصيل المزروعة ، فلسنا نلاحظ أية تغييرات في درجة الحرارة أو في الظواهر الطبيعية الأخرى التي تؤثر في الزراعة مثل العواصف الرملية والرياح الحارة وفيضان الأنهار وانخفاضها . فالتغييرات التي وقعت والتي كانت ذات نتائج بالغة الأثر من حيث مجرى التاريخ ، إنما مردها إلى أفعال الإنسان ، ما كان منها ذا طابع إيجابي كإقامة السدود وحفر الترعة ، وما كان منها ذا صبغة سلبية كتدمير أمثال هذه المنشآت . ونجد خلال العصر العثماني ، وبخاصة في مناطق الرى الواقعة على أطراف الأمبراطورية ، أنه لم تبدل سوى محاولات تافهة لتعمير ما سبق إقامته من منشآت يقصد بها استغلال القوى الطبيعية .

(٢) في مناطق الزراعة الجافة تسود الملكيات الزراعية الصغيرة التي توجر لمن

يزرعونها ، أما المزارع الكبيرة ذات الإدارة المركزية فنادرة . ولما كانت إدارة المزرعة تسير بشكل يقتضى الكثير من بذل رأس المال والعمل ، استتبع ذلك قلة سكان الوحدة الزراعية ، فالمساحة التى تتبع مزرعة ما كافية فى العادة برغم اختلافها تبعاً للأحوال المحلية ، ولكنها أقل من مثيلتها فى أوروبا .

ومعدات هذه المزارع على هيئة حيوانات وآلات ذات طابع بدائى ويكاد يقتصر الانتاج بنوع خاص على اشباع حاجيات الفلاح ، وتستخدم الماشية أولاً وقبل كل شئ للعمل فى الزراعة وليس الغرض منها انتاج الألبان . وأهم ما تتميز به الحياة الزراعية فى مناطق الزراعة الجافة ضآلة خصوبة التربة ، وقلة غلة الوحدة الزراعية ، وبساطة معدات الزراعة ، وفقر الفلاح والحيوان . وقد ترتب على حياة العزلة عن الخارج فضلاً عن قلة رأس المال ، أن صار أهل هذه المناطق شديدي التعلق بالتقاليد ويعيشون عيشة القصد .

(٣) وتختلف الأحوال عن ذلك فى مناطق الزراعة المروية ، فهنا الوحدة الزراعية متواضعة الحجم ، والمالك الكبير أو المستأجر الكبير الذى حصل لنفسه على حق الانتفاع فى مساحات واسعة من الأرض ، هو السيد الحقيقى للفلاحين الذين يكسبون عيشهم لقاء ما يبذلون من مجهود شاق فى المناطق المروية الصغيرة التى يقومون بزراعتها . والمعدات التى تستخدم فى أداء العملية الزراعية وكذلك غلة الوحدة الزراعية الواحدة ، أرقى وأكبر قدراً منها فى حالة الزراعة الجافة نظراً لكثرة عدد عمليات العمل كرفع الماء وحمله إلى الحقول وما إلى ذلك . وفى الوقت ذاته نلاحظ أنه بسبب الحاجة إلى استخدام قدر كبير من العمل وحين تستخدم أدوات الرى التقليدية فإن هذا يتطلب أن تكون الوحدة الزراعية ذات حجم محدود فهى لا تزيد فى حالة المزارع الواحد عن جزء من المساحة العادية فى ظل نظام الزراعة الجافة ، فالفلاح فى إقليم الرى لا يستطيع أن يزرع أكثر من مساحة معينة حتى ولو استخدم جميع أفراد أسرته بكامل قوتهم . وكذلك نشاهد أن درجة العزلة عن الأسواق التى يمكن الوصول إليها أقل نسبة فى مناطق الأنهار نظراً لصلاحية المجارى المائية للنقل ، وأكثر من هذا فأننا هنا نجد أنهم يزرعون محاصيل كثيرة لا بقصد الاستهلاك المحلى فحسب ولكن بغية بيعها .

(٤) وعلى ذلك فالأهمية القصوى تتعلق بما بين التكوين الاقتصادى والادارى لكل من نظامى الزراعة من فوارق من حيث وسائل الزراعة ومتوسط مساحة المزرعة ومقدار ما تغله الوحدة الزراعية . ولما كان الفلاح فى جهات الرى يعتمد على مورد منتظم من الماء لرى أرضه ، لهذا فهو جزء من ذلك النظام المسيطر عليه من الناحيتين السياسية والاجتماعية بشكل يختلف اختلافا كبيرا عما فى منطقة الزراعة الجافة .

(٥) ومن جهة أخرى لم تتحرر كذلك الزراعة المروية من القيود المترتبة على ما تصف به الاقتصاد الشرقى من تأخر وفقر . فبالرغم من عظم إنتاج الوحدة الزراعية فان الانتاجية بالنسبة إلى العامل الواحد ليست أكبر منها فى حالة الزراعة الجافة . وهنا كذلك لم يسمح المالك للمستأجر أو الفلاح الصغير إلا بذلك القدر اللازم لاشباع مطالبه الضئيلة ، وبذلك حكم على الفلاح أن يعيش فى مستوى تعس مزر لا يكاد يبلغ حد الكفاف ، فalcوى الكفاية فى الانسان والتربة لم تجد لها منفذا ، ولم تستطع القوة الكبيرة التى تكن فى الزراعة المروية أن تحرر الفلاح مما تصف به من عدم الاكتراث ولم تدفعه إلى بذل قدر أكبر من النشاط الاقتصادى . وبالرغم من أن ثبات بعض العوامل الطبيعية ضمن له حدا أدنى من المعيشة فلقد عاش الفلاح كذلك ضحية الجوانب السلبية التى صاحبت نظام الرى البدائى ومن ذلك تكوين المستنقعات وانتشار الأمراض المعدية والملاريا والديدان وأمراض المعدة وتراكم الأملاح على التربة . ونظرا لهذه الظروف نجد أنه فى هذا الميدان الذى ينطوى على امكانيات واسعة للتقدم لم يبد أثر لذلك الاتجاه الذى كان خلال هذه الفترة ذاتها يبعث حياة جديدة فى الزراعة القرية عن طريق الكشف الكيماوية والفنية فى علم التربة الحديث . ففى كل من ميدانى الزراعة الجافة والمروية ظل المجتمع الزراعى فى الشرق الأوسط يعيش فى ظل نظام انتاجى طابعه الركود والجمود . وسنوضح فى الفصل التالى كيف وإلى أى حد أخذت هذه الصورة فى التغير نتيجة تسرب المؤثرات الحديثة إلى الشرق .

الباب الثاني

الزراعة في مرحلة الانتقال

الفصل السابع عشر

التغيرات التي طرأت على أحوال ملكية الأرض

ان تحول النظم الاقتصادية والاجتماعية عملية متصلة تمتد على فترات طويلة ، ذلك أن مجرى التاريخ لا يسمح بالتغيرات المفاجئة ، ولا بأن تختفي بصورة سريعة تلك الأشكال القديمة التي تفقد بين يوم وآخر وبدون إنذار سابق مشروعيتها والمبرر لوجودها وبقائها .

ان أمثال هذه العمليات لا يمكن وصفها على هذه الصورة المجردة إلا في المعاني المجردة الاحصائية والتي تتصل من جهة بعلم الاجتماع ، ولسوء الحظ لو أردنا تعرف التغيرات التي انتابت كيان المجتمع في الشرق الأوسط لما توافرت لدينا سوى الأرقام الخاصة بأحداث العقود ، بينما لا نجد إلا بيانات إحصائية قليلة توضح مظاهر عملية التحول في مراحلها الأولى عند بداية القرن الحالى وتطورها وتقدمها خلال القرن التاسع عشر ، ونظرا للمستحدثات الاقتصادية والفنية والتغيرات التي طرأت على الميادين السياسية والاجتماعية في العالم منذ بداية القرن الماضى ، فمن الواضح أن هذه الفترة كان لها تأثير ظاهر على عملية التحول التي كانت قد بدأت إذ ذاك في المجتمع الزراعى بالشرق الأوسط . هذه العملية التي بدأت خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر تعرضت في السنوات السابقة والتالية للحرب العالمية الأولى إلى مؤثرات دافعة تفوق من حيث حدتها جميع المراحل والمظاهر السابقة لها ولما تصل بعد إلى ذروتها ، وبالرغم من أن الإحصائيات التي لدينا غير وافية بالغرض فإن علينا أن نحاول تتبع التغيرات التي وقعت خلال المراحل الأولية إذ هنا نجد السر الذى يفسر لنا ما أعقب ذلك من تطورات . وفي

الوقت ذاته نستطيع أن نستغنى عن تكرار البيانات الخاصة بالأحوال الطبيعية لأنها لم تتغير حتى في الوقت الحاضر . أما التغيرات التي نشاهدها في أحوال ملكية الأرض وأساليب الإنتاج والأسواق والمواصلات ، فأكثر دلالة وأهمية .

عودة المالك الكبير الى الظهور في القرن التاسع عشر

أوضحنا في فصل سابق الغموض الذي يكتنف معنى كلمة « إقطاع » ، ولهذا رأينا أن نقتصر على تفسير أضيق مدى وأعظم دقة ، بمعنى أن الانفصال بين الذي يعمل في الأرض وبين مالكيها لا يكفي لخلق الأحوال التي تستأهل أن ندعوها إقطاعية . فلورجعنا إلى المعنى القانوني والاجتماعي الدقيق لوجدنا أن الملكيات الكبيرة السائدة اليوم في الشرق الأوسط لا تمت إلى الملكيات الكبيرة التي كانت موجودة في العهد الإقطاعي إلا بصلة يسيرة ، لأن الأغلبية الكبرى منها وليدة عمليات الانتقال في الملكية ونتيجة تدخل القانون في أحوال حيازة الأرض ، وهي أمور شهدتها كافة تلك البلدان . تقريباً خلال القرن التاسع عشر . حقيقة جرت عادة الاقتصاديين والمؤرخين الاجتماعيين على أن يستعملوا كلمة الإقطاع للدلالة على كل نوع من أنواع الملكية الكبيرة يكون فيه مالك الأرض خلاف ذلك الذي يعمل فيها ، وذلك من ناحية المبدأ . وكذلك يستخدم الكتاب الماركسيون الكلمة ذاتها في معنى مشابه :

« ان أهم صفة يتميز بها النظام الاجتماعي الإقطاعي أنه ذلك الشكل الاقتصادي المحدود الذي في ظله يختص السيد الإقطاعي أو المالك لنفسه ثمرة عمل المنتج المباشر بدون مقابل ، أي على هيئة إيجار عيني . هذه العلاقات نفسها القائمة بين مالك أدوات الإنتاج (وهي في هذه الحالة عبارة عن الأرض) وبين المنتج المباشر ، هي العامل الذي نلقى فيه السر الداخلي أو الأساس الخفي الذي يقوم عليه النظام الاجتماعي بأسره وبالتالي أيضاً ذلك الشكل الإقطاعي المحدود الذي يميز الدولة » (١)

(١) S. Dubrowski : Über das Wesen des Feudalismus, der Leibeigenschaft und des Handelskapitals", in Agrarprobleme, Intern. Agrar-Institut, Moscow, 1929, pp. 333/34

وعلى كل حال ، فكما سبق أن ذكرنا ، سنقصر كلمة « الإقطاع » على الحالات التي يكون فيها حق ملكية الأرض فعلا على هيئة إقطاعية أو ما يشابهها . وقد استمرت الحقوق القانونية المستمدة من النظام الإقطاعي الشرقي محتفظة بمشروعيتها في الإمبراطورية العثمانية حتى بداية القرن التاسع عشر حين عمدوا إلى إلغائها الواحد تلو الآخر ، بمقتضى تشريعات متنوعة . ولم يكن مجرى هذه التغييرات واحداً في البلدان المختلفة ، فخلال العقود الأولى من القرن نجد أن حكاهما ، كالسلطان محمود الثاني بالنسبة إلى الولايات التركية ومحمد علي وابنه إبراهيم باشا بالنسبة إلى البلاد العربية وهي مصر وفلسطين وسوريا ، قد بدأوا تحت تأثير الأفكار التقدمية إذ ذاك يقومون بإصلاحات بعيدة المدى في كيان بلادهم السياسي وأحوال الملكية الزراعية فيها . فبعد أن قام محمد علي بفحص إسهادات الملكية نراه يعمد خلال الفترة (١٨١١ — ١٨١٤) إلى إلغاء ما كان هناك من حقوق الملكية للملتزمين الذين كانوا حتى ذلك الحين يحوزون مساحات واسعة على صورة إقطاعات ، ثم بعد ذلك أخذ يوزع الأرض قطعاً صغيرة وعلى صورة الإجارة الوراثية بين الفلاحين الذين صار عليهم في المستقبل أن يدفعوا الضرائب إلى الدولة مباشرة . وفي سنة ١٨٣٩ ألغيت حقوق كبار الملاك بسوريا وفلسطين لصالح الدولة ، وفي سنة ١٨٣٩ أصدر السلطان فرماناً عاماً بإلغاء أو استرداد جميع الإقطاعيات العسكرية أو التي سبق منحها لقاء جزية أو التزامات معلومة تؤدي للدولة في بقية تركيا وأصبحت الدولة مالكة للأراضي التي استردت على هذا النحو .

ومن الخطأ أن نظن أن إصدار هذه التدابير ترتب عليه من الناحية الواقعية زوال التراث المتخلف عن نظام الأرض الشرقي السابق ، لأن الخطوات التي اتخذت — بالرغم مما انطوت عليه من نية طيبة — كانت من الوجهة القانونية ذات جانب واحد ، إذ لم تمس المشكلة الأساسية وهي مركز الفلاح ، وغاية ما حققته من تغيير أنها أخرجت الأرض من أيدي ساداتها الأولين ونقلتها إلى ملكية الدولة من الناحية الإسمية ، بينما نجد أن حقوق الإمتلاك الفعلية قد حصلت عليها طبقات جديدة . أما الفلاح وهو الزارع الحقيقي فلم يكسب شيئاً من وجهة النفوذ السياسي أو من الناحية الاقتصادية ، ولكنه أصبح مضطراً ، لا إلى الكد من أجل عيشه الضئيل فحسب كما كان يفعل من قبل . بل ومن أجل البحث عن الوسائل التي تمكنه من أداء الضريبة وإيجار الأرض . وكذلك نلقاه ظل عاجزاً أمام

المحاولات التي بذلت لخلق طبقة جديدة من ملاك الأراضي ، وهي الطبقة التي بدأت في الظهور خلال القرن التاسع عشر ، وبخاصة نتيجة لازدياد الثراء في المدن الشرقية .

الاحوال في سوريا وفلسطين

تشابه الروايات التي لدينا عما استحوذ على أغنياء أهل المدن من رغبة شديدة في امتلاك الأراضي ، ففي كثير من الحالات كانت هناك رغبة صادقة في الحصول على مزرعة كبيرة بحداد إحدى المدن ، وفي حالات أخرى نجد أن التجار من أهل المدن والذين كانت لهم معاملات مع الفلاحين يستولون على الأراضي المرتنتة حينما يعجز الفلاحون عن سداد ما عليهم من أموال والعبارة التالية توضح لنا الأحوال في سوريا :

« وبهذه الطريقة انتقلت قرى بأكملها في السهل السوري إلى أيدي الأعيان قطعة بعد أخرى ، والحقيقة أن أصل الملاكيات الكبيرة التي تحيط بخص وحمه لا يرجع إلى غير هذا السبب : وفي هذه الأماكن لم تنزع أملاك السكان وإنما بقوا المستأجرين وفق نظام المقاسمة . واحتفظوا بما كان لديهم قديماً من وسائل استغلال الفرد أو الأرض الشائعة وما درجوا عليه قديماً من تقسيم الأرض إلى قطع ضيقة . ان استيلاء الأعيان على الأرض لم يقض على أهل القرية وإنما هبط بهم إلى مرتبة العبودية . »

André Latron : La vie rurale en Syrie et au Liban, Beirut, 1936. p. 213.

وتمت حالة أخرى أدت إلى عودة المالك الكبير إلى الظهور في القرن التاسع عشر ، ونقصد بها تلك المادة التي اشتمل عليها قانون الأراضي التركي الجديد ، والتي بمقتضاها لا بد من تسجيل جميع الأراضي في القرى حتى ولم تعد على صورة ملكية التابو . وترتب على ذلك أنه في كثير من الحالات عمد رؤساء القبائل أو العشائر أو مشايخ القرى إلى أن يسجلوا باسمهم الأراضي التي لم تكن مسجلة من قبل أو الأراضي المشاع التابعة للجماعات التي يتولون أمرها أو أراضي الجماعة المقيمة في القرية ، وبذلك أصبحوا في مركز كبار الملاك ، ووافق الفلاحون على هذا الاجراء اما أملا منهم في تدعيم حقوقهم بهذه الطريقة وهي الحقوق التي لم تكن أبداً موضع الخلاف ، واما لأنهم كانوا حقيقة يعدون شيخ القرية الزعيم المحلي الذي له امتياز خاص . ويقرب من هذا أيضاً الحالات التي أخفقت فيها جهود الحكومة لحل

الفلاحين على تسجيل أراضيهم فاضطرت إلى عرضها في المزاد العلني . هؤلاء القرويون الذين أبوا تنفيذ ما طالبتهم به الحكومة خوفاً من رفع الضرائب عليهم، بيعت أراضيهم وبذلك فقدوا ما كان لهم من حقوق الملكية فيها وظلوا يقيمون فيها على هيئة مستأجرين ، ومن الأمثلة على تكوين الملكيات الكبيرة على هذا النحو ما استولت عليه أسرة سرسق وهي التي كانت من قبل تملك الأراضي الواقعة في مرج ابن عامر سنة ١٨٧٢ :

« كانت القرى الواقعة في مرج ابن عامر تعاني من قبل تعدد الهجوم من جانب بني شاكر البدو وكانوا يعدون أنفسهم حماة للجهة ويفرضون على الفلاحين أعباء ثقيلة لقاء ذلك . ولما حاولت الحكومة عبثاً سنة ١٨٧٢ أن تجمع الضرائب من القرى الفقيرة في مرج ابن عامر تقدم المصرف اليوناني سرسق فاشتري الجهة كلها ومساحتها ٧٢ ميلاً مربعاً بمبلغ ١٨٠٠٠ جنيه . ويقال ان ما دخل خزانة الحكومة فعلاً لم يزد عن ٦٠٠٠ جنيه . ولم يقنع سرسق بحق امتلاك الأرض بل حصل كذلك من الحكومة على حق جباية الضرائب بالجهة وبذلك صار له مصدران من الدخل . وكان الفلاحون يدفعون عشر المحصول للحكومة وعشراً آخر له بصفته المالك الأعلى وذلك إلى جانب عشرة جنيهات مجدية (حوالى ٢٠٥ جنيه انجليزي) عن كل فدان (٤٢٣٦ متر مربع) . وفي الوقت ذاته كان لديه مصدر آخر للدخل ذلك أنه كان يقرض مستأجريه بضمانة ما يملكون . وهكذا بفضل ملكيته الأرض وجبايته الضرائب واقراضه المال أصبح الحاكم الحقيقي على هذه الجهة والوجه القوى النفوذ الذي لا يستطيع أحد أن ينافسه . وقدر إيراد سرسق السنوي من مرج ابن عامر بما لا يقل عن ٢٠٠٠٠ جنيه . ويحدثنا أوليفانت أنه بالرغم من ذلك فان هذا الاستغلال الزائد عن الحد كان ينطوى على بعض المزايا بالنسبة إلى الفلاحين ، فضلاً عن المالك ، لأنه استطاع بفضل مركزه القوى أن يحمي القرى الخاضعة لسلطانه من استبداد قبائل البدو الرحالة) وموظفي الحكومة والجيران الأشرار بصورة أفضل مما لو ترك الفلاحون وحدهم يديرون أمور مواردهم » .

العراق

إذا استثنينا حالات فردية ، فقد سارت عملية ظهور المالك الكبير بالعراق اليوم في الطريق ذاته كما لاحظنا ذلك بصدد سوريا وفلسطين ، والاختلافات المتصلة بالأحوال الطبوغرافية والطبيعية تساعد على تفسير الفوارق التي نلقاها بين الأجزاء الشمالية والجنوبية من العراق . ففي الأجزاء الجنوبية حيث كانت الزراعة تمارسها

القبائل الرحالة ، تلقى بوضوح التقاليد والأساليب التي تميز بها التكوين الإقطاعي النركي القديم ، فكان البيع والشراء — حتى بالنسبة إلى أراضي الدولة — يمان دون علم الحكومة المركزية التي اضطرت في تلك المناطق أن تدع السلطة في يد حكام الأقاليم إلى حد كبير وكذلك إلى زعماء الجماعات القبلية الكبيرة . وكان نفوذ هذه الجماعات يختلف تبعاً لشخصيات زعمائها ، إلى جانب ظروف أخرى . وعلى أية حال لم تكن الحكومة العثمانية في مركز يسمح لها برقابة منتظمة على مافي حوزتها من أراضي « الميرى » ، ومن هنا استقرت الفكرة التي ترى في أفراد القبائل وشيوخها الملاك الشرعيين والحكام في ولايات كبيرة . فلما ألغى النظام الإقطاعي صار من الضروري أن توضع أحكام الملكية على أساس جديد بالرغم مما يكتنف هذا العمل من صعاب كثيرة .

كيف كان من الممكن أن تنفذ عملية تسجيل الأرض ومراقبة الإدارات المختصة بشئون الأراضي الخ مع وجود تلك الصور الاجتماعية وأساليب العيش لدى شعب رحالة على ذلك القدر البدائي من الثقافة والمطالب ، غير أن هذه العقبات ذاتها هي التي حملت سياسة ذلك العهد على محاولة استمالة الأهالي إلى مبدأ الحياة المستقرة ، لأن قيام دولة جديدة وثابتة الأركان عمل لا أمل في إتمامه إذا لم يقسنى بنجاح ادماج العنصر البدوي في كيان الدولة عن طريق التدابير القانونية ، من مباشرة أو غير مباشرة ، والتي تستهدف ربط البدو بالأرض .

والخافز الرئيسى على تغيير أحوال الملكية تمثله لنا قوانين الأراضي التي أدخلها عام ١٨٦٨ المصلح الماهر مدحت باشا ، فقد كان الرجل يأمل أن يحل مشكلة الملكية عن طريق توزيع الأرض بين الزراعين الفعليين على هيئة إيجارة ورائية ، مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بحق الدولة الأعلى في الامتلاك ، وهناك نص هام في الإصلاحات السالفة الذكر وبمقتضاه لا يمكن الحصول على اشهادات جديدة بالملكية إلا إذا تعهد المزارعون الجدد ان يدفعوا نفقات الري أو صرف المياه من أراضيهم . هذا النص هياً ثغرة أمام المالك الغنى ينفذ منها للحصول على مساحات أخرى من الأرض بينما شعر الفلاح الفقير بالرغاء إذا هو استطاع البقاء على صورة المستأجر ، وبالرغم من ذلك فلو أن ذلك الإصلاح نفذ تنفيذا سليماً لكان خطوة

كبيرة في تحقيق التقدم الزراعي بالعراق ، ولكن أخفقت تلك المحاولة الطيبة من أجل الإصلاح لأنه لم تتوافر لدى الحكومة التركية الخبرة اللازمة لتنفيذ مثل هذا الإجراء البعيد المدى ، كما لا شك أنه كان ينقصها الإرادة . ومن عوامل الاخفاق ضعف الاستجابة للإصلاح من جانب الذين كان يمسهم بصورة مباشرة . ان عملاً يبدأ في ظل هذه الظروف غير المشجعة — كمحاولة تحطيمه من جانب فريق من الموظفين ومقاومته من قبل الملاك — كان مصيره أن يزيد من حدة عدم الاستقرار الذي شهده العراق بصدد ملكية الأرض ، وبهذا نشأ مركز هياً فرصاً واسعة أمام الراغبين في استغلالها لتحقيق كسبهم الذاتي ، وهكذا استطاع أعضاء الأسر الرئيسية أن يحصلوا على الشهادات الدالة على امتلاكهم مساحات كبيرة من الأرض التي كانت تعد من قبل ملكية جماعية للقبائل ، ولقد أدى تحول شيوخ الأسر إلى طبقة جديدة من كبار الملاك إلى نشوء منازعات خطيرة في المستقبل بين القبائل وأرباب هذه الشهادات الجديدة ، كل طرف يدعى حق الملكية بالنسبة إلى الأرض ذاتها ، وظلت هذه المنازعات تتكرر حتى الوقت الحاضر وكثيراً ما تميزت باستخدام القوة ، والنتيجة السلبية الناجمة من هذه المنازعات العنيفة ازدياد غلبة كبار الملاك الأقوياء الذين عرفوا كالعادة كيف يدعمون مركزهم من الوجهة القانونية والشرعية . وهناك عامل فني ساعد إلى حد على تنمية هذه الميول الرامية إلى التجميع وتكوين ملكيات كبيرة جديدة ، ذلك أنه نظراً لصعوبة تخصيص قطعة من الأرض لكل فلاح في تلك الأقاليم الشاسعة القليلة السكان ، لجأت الحكومة مضطرة إلى الاستعانة بالوسطاء ، وأصلح هؤلاء للوفاء بالفرض هم المشايخ أو رؤساء جماعات الفلاحين (ويعرفون باسم السراقلة) وتحت تصرفهم عدد من العمال النشيطين . وبالالتجاء إلى هؤلاء الوسطاء والاعتراف بمركزهم ساعدت الحكومة ذاتها على خلق المقدمات اللازمة لقيام طبقة قوية النفوذ من كبار الملاك ، سواء أكان هؤلاء الوسطاء ذوي اهتمام مباشر بأن يصبحوا من الملاك ، أم كان اهتمامهم منصباً على الاتراء عن طريق توزيع قطع الأرض على الفلاحين .

وتم ظهور المالك الكبير بالمناطق الشمالية من العراق في وسط أحوال مشابهة لما أوردناه وإن كان ذلك بصورة أقل وضوحاً . فقد كان سكان القرية يعيشون في العادة تحت إمرة الأغا المحلي وهو الوسيط بين القرية من جهة والسلطة

المركزية من جهة أخرى حيثما استطاعت الأخيرة الاحتفاظ بسلطانها . وكان هذا الزعيم المحلى مسئولاً عن حماية العشور والضرائب الأخرى وفرض الخلافات الناشئة بشأن الأرض في الجهة ، طالما لم تتغير حياة العزلة التي عاشت فيها القرية . وإذا عظمت جاذبية المدن طغت على القرية أفكار اجتماعية جديدة . وأهم من ذلك التغيير الذي طرأ على العلاقة بين رئيس القرية والجماعة التي تحت إمرته ، إذ أصبح مالكا غائباً عن أرضه . فلما تقرر إجبارية تسجيل الأراضي تمسك المشايخ من تسجيل أراضي القرى بصفتها ملكيات خاصة لهم وإن كان الفلاحون في الأصل كانوا يقومون بزراعة الأرض ولهم ما للمشايخ من حقوق .

ومن التحولات الواضحة بصفة خاصة في علاقات الملكية أنه بسبب الديون رهنّت الأراضي لحساب تجار المدن ثم آلت إليهم وبذلك دخل عنصر جديد من الملاك في دائرة حياة القرية . وبينما كانت العلاقة بين أهل القرى ومشايخها ، بالرغم من استبداد الأخيرين ، تقوم على قدر من الولاء ومن الاعتراف بالمصالح المتبادلة للفريقين ، فإن ظهور طبقة جديدة من أهل المدن أحدث اضطراباً واضحاً في الجو المغلق الذي عاشت فيه القرية ، وجعل في الإمكان تجميع ملكيات كبيرة في أيدي شخص واحد بغض النظر عن طبيعة علاقات الملكية السابقة .

مصر

في مصر كذلك ظلت الأفكار العربية العامة بشأن صفة ملكية الأرض حتى منتصف القرن التاسع عشر تحبذ ذلك الشكل من الملكية الذي في ظله ليس للزارع سوى حقوق يسيرة بالنسبة إلى الأرض بينما كان حق الملكية الفعلي في يد الجماعة أو الرمز الذي يمثلها وهو رئيس الدولة ، ولم يكن للفلاح مقابل دفع الضرائب سوى حق زراعة الأرض . وكذلك في مصر نجد أن نظام الإلتزام ، وكان في الأصل يمنح على أنه امتياز إقطاعي ، كان واسع الانتشار ويتوارثه أبناء الأسرات المملوكية عن آباءهم . وفضلاً عن ذلك كان للملتزمين الحق في قطعة أرض معفاة من الضرائب ويعمل فيها الفلاحون مجانياً بطريق السخرة ، وهذه الأرض المعفاة من الضريبة ، والتي كانت تعرف باسم «الوسية» ، أصبحت ملكية خاصة حينما جعلوا من الإلتزام امتيازاً وراثياً . ونجد كذلك جماعة أخرى من الملاك ، قوامها كبار الموظفين

والضباط ممن منحهم السلطان الأرض وأعفاها كذلك من الضرائب .

وإذ كان محمد علي ، المصلح المصري راغباً في أن يخرج مصر من نطاق الجود الشرقي ويجعل منها دولة حديثة في سنوات قلائل ، لذلك وجه جهوده بحق الإصلاح باجتثاث الشر من أصوله ونقصه بذلك ما كان لسكبار الملاك من مركز ممتاز ، ولقد بدأ بإلغاء تلك الامتيازات التي استغلها أربابها بحيث كانت مساوية خطيرة ، ذلك حين رأى أن جزءاً فقط من الضريبة التي تجبى من الفلاحين يذهب إلى خزانة الدولة . فبعد أن قام بفحص شرعية جميع عقود التملك وهي الأساس الذي استند إليه الملتزمون في دعاويهم بشأن الأرض التي عهد إليهم أمر جباية الضرائب المفروضة عليها ، أخذ خلال الفترة الممتدة من عام ١٨٠٨ إلى عام ١٨١٤ يعلن عدم مشروعية تلك العقود ، الواحد تلو الآخر . أما الملتزمون الذين دل ماضيهم على الولاء فقد منحهم تعويضاً لمدى الحياة ، ومنذ ذلك التاريخ صار موظفو الحكومة يجمعون الضرائب مباشرة وبدأ أول نجاح حققته هذه الإجراءات في تحرير البلاد مما كان للملتزمين من دعاوى وامتيازات مجحفة وبذلك انفسح الطريق أمام إصلاحات أخرى . وكان الفلاحون ، بسبب الاستغلال الذي لا يرحم من جانب الملتزمين ، قد أهملوا زراعة مساحات كبيرة من الأرض بحيث قيل إنه خلال السنوات العشر الممتدة من ١٧٩٨ حتى ١٨٠٨ تناقصت المساحة المزروعة بنحو الثلثين . وإذا أصبح محمد علي سنة ١٨٩٣ مالكا للأرض كلها من الوجهة العملية بفضل إلغاء حقوق الملتزمين ومصادرة الوسايا ، قام بمسح الأراضي وعهد إلى توزيعها بين الفلاحين قطعاً صغيرة تتراوح مساحتها بين ثلاثة وخمسة أفدنة وأمر بتسجيلها باسمهم . هذا التسجيل لم يكن معناه منحهم حق الملكية بقدر ما دل على احتفاظ الدولة بملكية جميع الأراضي ، إذ أن الفلاحين منحوا فقط حق الانتفاع ولم يكن لهم أن يتصرفوا في الأرض بالبيع أو الرهن كما أن الدولة احتفظت بحق نزعها بدون تعويض . لم يمتنع محمد علي بهذا التنظيم الجديد وإنما تدخل في زراعة الأرض ، فأرغم الفلاحين ، مهدداً إياهم بالعقوبة . على زراعة الأرض التي لم تكن تستغل من قبل واحتكر تجارة الغلات الزراعية . وكان الأثر المترتب على إصلاحات محمد علي مزدوجاً . فمن جهة شجعت تنمية نظام الملكية الفردية برغم القيود الباقية على نقل الأرض ، فالفلاح — بخلاف ما كان متبعاً في ظل العهد المملوكي — أصبح

قادراً على بيع محصوله أو التصرف فيه إما إلى المشتريين أو للشئون التي أنشأتها الحكومة مؤقتاً وذلك بأثمان محدودة ، وبذا أخذ يميل باطراد إلى اعتبار الأرض ملكاً له . وتمشياً مع هذا الاتجاه صار للفلاحين الذين يزرعون الأرض الحق في جعلها غاروقة ، أى التنازل عنها لطرف آخر ، على أن يتم ذلك بمقتضى حجة تصدر لهذا الغرض من شيخ الجهة أو بالاتفاق الشفوى أمام شهود . ويجوز أن يفقد المستأجر الأرض إذا لم يدفع الضرائب ، ولكن كان في استطاعته استردادها إذ قام بسداد المتأخرات . ولكي يشجع استغلال الأراضي البور عمد محمد علي في تاريخ مبكر إلى منح الأعيان الأثرياء الأرض ملكية خاصة لهم . فهذه الأرض التي أعفيت من الضرائب لمدة عشر سنوات كانت توزع بشرط استصلاحها وزراعتها .

ومن جهة أخرى نلاحظ أن اطراد هذا الاتجاه نحو تقرير مبدأ الفردية بالنسبة إلى الأراضي التي كانت في الأصل ملكاً للعالم ، لم يخل من المساوىء الملائمة لمثل هذه العملية ونقصد بذلك تجميع الممتلكات في أيدي عدد قليل من الأفراد ، ذلك أن نواحي شذوذ قد بدت للعيان منذ البداية حين مسحت الأرض وهو عمل لا رجاء في نجاحه تماماً إلا عن طريق التعاون القلبي الخالص من جانب الموظفين . ففضلاً عن كون القائمين بهذه العملية لم يتدربوا بالقدر الكافي ، فقد كان من السهل على الملاك الأغنياء وبخاصة الملتزمين القدامى أن يرشوا المفتشين ، وترتب على ذلك أن الكثيرين من هؤلاء ظلوا من الناحية الواقعية متمتعين بمركزهم القوي ونفوذهم واستطاعوا أن يستخدموا هذا النفوذ في تجميع الممتلكات الزراعية . وعلاوة على ذلك فالأراضي التي سبق منحها للأسرة سرعان ما تعرضت للمضاربة ، وبالرغم من أن محمداً علياً حاول أن يجرّم نقل أو بيع مثل هذه الممتلكات من أيدي أسرة المالك الأصلي ، إلا أنه اضطر تحت ضغط الحوادث إلى الإقلاع عن معارضته لهذا الاجراء .

ولا يقل أهمية عن ذلك المساوىء التي ارتكبتها مشايخ القرى الذين خول لهم حق المعاونة في نقل أو رهن الأرض . وعلى سبيل الاحتياط ضد هذه المساوىء صدر مرسوم في سنة ١٨٥٤ يحتم بالنسبة إلى المستقبل أن يجري نقل الأراضي بمقتضى عقد يسجل في المحكمة المحلية بالجهة . وبالرغم من هذه الإجراءات وغيرها مما يدل على التقدم بدون نزاع ، لم يستطع الفلاحون تحسين الظروف التي يعيشون

في كنفها ، كما أن عبء الضرائب لم يخفف في السنوات التالية بدرجة تذكر ، فضلا عن أن كثرة استدعاء الفلاحين للخدمة العسكرية والسخرة المجانية كان يستنفد قدرا بالغا من طاقتهم . ولقد ذهبت سدى الآثار الناجمة من اصلاحات محمد علي . ولسكى يتسنى اثارة اهتمام الفلاحين بالأرض ، ذلك الاهتمام الذى أخذ يتضاءل في مثل هذه الأحوال ، صصدر قانون آخر (في سنة ١٨٥٤) ينص على أن حقوق الاستئجار التى كانت حتى ذلك التاريخ تمنح لمدى الحياة أصبح في الامكان توريثها للأعقاب المباشرين . وفي سنة ١٨٥٨ تأيد مبدأ الوراثة وفي الوقت ذاته منح الجنسان حقوقا متساوية من هذه الناحية . وقد أعقب ذلك عدة تحسينات متعلقة بالادارة ، وكلها تستهدف استقرار حقوق الملكية والارتفاع ، ولكن كان لا بد من انقضاء سنوات كثيرة امتدت حتى سنة ١٨٧١ حين منح الملاك حق الملكية الكاملة لأراضيهم . هذا القانون المعروف باسم المقابلة يرجع إلى الصعاب المالية التى أحاطت بالخديو إسماعيل ، وبمقتضاه تقرر أن الفلاح الذى يدفع ضرائب ست سنوات مقدما يحصل على حق الملكية الكاملة كما تخفض الضريبة المربوطة على أرضه بمقدار النصف . وعلى أساس هذا القانون انتقل جزء بالغ القدر من الأراضي المملوكة ملكية خاصة في مصر إلى أيدي ملاكها الحاليين .

وثمة حقيقة أخرى كان لها تأثير عظيم على نظام ملكية الأرض وحجم المزرعة في مصر ، ونقصد بذلك الزيادة في عدد السكان . فقد ارتفع عددهم من ثلاثة ملايين في العقد الثالث من القرن الماضى إلى ١٦ مليوناً بعد ذلك بمائة عام ؛ وينعكس أثر هذه الزيادة في اطراد النقص في مساحة ما للمالك الواحد وذلك بالرغم من اتساع نطاق الأراضي المنزرعة . وخلال الفترة التى تتوافر لدينا الاحصائيات عنها ، أى من ١٨٩٦ إلى ١٩٣٩ ارتفع المجموع السكى للملاك من ٢٦٧٠٣٦٠ إلى ٢٤٨١٢٥٠ أى زاد بمقدار ثلاثة أمثاله ، مع استبعاد حالات الازدواج .

ولقد مهد زوال التنظيم الزراعى القديم في مصر الطريق لدخول الأجانب في صفوف ملاك الأراضي الزراعية المصريين . وبدأ ذلك خلال عصر محمد علي الذى دفعته رغبته في تشجيع الزراعة إلى توزيع مساحات غير مزروعة (خارج أراضى الزمام) على المصريين والأجانب الأغنياء بشرط زراعتها . وقد اضطر سنة ١٨٤٢

إلى الاعتراف بملكيتهم لهذه الأرض وتخويلهم حرية التصرف فيها كما يشاءون . وبهذه الطريقة امتلك الأجانب الأرض المصرية بدرجة غير يسيرة بالرغم من أن الامتيازات لم تكن تجيز لهم في الأصل امتلاك الأراضي وإن أباحت لهم حق الاشتغال بالصناعة . وسهل على الأجانب الاستحواذ على مساحات أخرى من الأرض حين أجاز لهم سعيد الاشتراك في عمليات المزايدة حين تعرض للبيع الأراضي التي عجز المستأجرون عن سداد ضرائبها أو هجروها . وتأيد حق الأجانب في شراء الأرض الخراجية حين صدر فرمان سنة ١٨٦٧ من الآستانة الذي أتاح لهم فرصة الحصول على الأراضي في جميع ولايات الامبراطورية العثمانية . وطبقا لأحدث الاحصائيات تبلغ مساحة الأراضي التي يملكها الأجانب في مصر ٤٠٤٠٠٠ فدان .

التغييرات في نظام الوقف

في فترة كهذه تميزت بتسرب الضعف إلى الروابط التقليدية بشأن ملكية الأرض لم يعد في الامكان بقاء نظام الوقف بدون تغيير نظرا لما كان يسببه من صعاب بصدد المسائل المتعلقة بالأرض كالادارة والضرائب والرهن والميراث . وليست هذه الحقيقة بمُدعاة إلى الدهشة إذا ذكرنا أن الممتلكات الموقوفة في الأراضي التركية وحدها قدرت بما لا يقل عن ثلاثة أرباع المساحة المنزرعة ، وبلغت مساحة الأوقاف في مصر سنة ١٩٢٧ ثمن المساحة المنزرعة ، وفي الجزائر النصف حوالى منتصف القرن التاسع عشر ، وفي تونس الثلث سنة ١٨٨٣ . وبصفته أول مصلح زراعى في الشرق لم يستبعد محمد على نظام الوقف من نطاق المشروعات التي رسمها للإصلاح فقد صادر في الوقف ذاته الرزق الاحباسية ومنح تعويضا لمن كانوا ينتفعون بها (راجع كتاب Feudalism تأليف بولياك ، لندن ١٩٣٩ ص ٧٧) . وفي السنوات التالية لذلك أدخل عدة اصلاحات على إدارة الممتلكات الموقوفة ، ولقد قدمت اقتراحات جوهرية بعد الحرب العالمية الأولى ترمى إلى حل الأوقاف الخاصة . وقد طالب على الشمسى باشا ، وهو من الساسة المصريين البارزين ، بإجراء تغيير أسامى في نظام الوقف أو بإلغائه كلية لما ينطوى عليه من عقبات خطيرة في وجه التقدم . وإن كثرة عدد الأفراد الذين يشتركون في الإلتفاع بالوقف

من عوامل انهياره حتى قيل ، إذا رأيت بناء خربا ، علمت في الحال أنه من الأملاك الموقوفة . . وشهدت تركيا الجديدة اتجاهها مماثلا يرمى إلى حل الأوقاف التي مات عنها أربابها وتحويل جانب منها إلى الجماعات والمنشآت العامة .

ولم تقم إدارات الانتداب في فلسطين وسوريا ولبنان والعراق بإجراء تدابير حاسمة في شؤون الوقف لأنها كانت ملزمة طبقاً لصكوك الانتداب أن تدير الأوقاف حسب نصوص الشريعة ورغبات الواقفين . ففي سوريا أنشأت دولة الانتداب إدارة خاصة تحت إشرافها المباشر لإدارة شؤون الأوقاف ، وكذلك في العراق عهدت إدارة هذه الأمور للحكومة مباشرة . وفي فلسطين أنشئ بعد الحرب العالمية الأولى المجلس الإسلامي الأعلى ، وكان يضطلع بإدارة المسائل المتصلة بالوقف . إلا أنه في هذه البلدان أيضاً أخذت دعائم نظام الوقف تتداعى باطراد ، فشهدت العقود الحديثة تناقصاً يذكر في أهميته وفي مساحة الأراضي الموقوفة وكذلك تضاءلت في الوقت ذاته إراداتها بشكل واضح . وبالرغم من أن التصرف في هذه الأموال وبخاصة إذا كانت في أيدي جماعات ذات نفوذ سياسي ، له تأثير على السياسة المحلية ، إلا أن نظام الوقف بوجه عام وقد كان بالغ التنفيذ فيما مضى أخذ في التدهور وانحطاط شأنه .

أرضه المشاع

وتمت عملية من الانحلال نشاهدها بصدد نظام آخر من نظم الملكية الزراعية بالشرق الأوسط ونقصد به الملكية الجماعية . لقد لفتنا النظر من قبل إلى ما بدا من ميل المشرعين في البلاد الشرقية نحو إلغاء نظام المشاع ، وقد زاد هذا الميل قوة منذ الحرب العالمية الأولى ، ذلك لأن ازدياد الاهتمام بالزراعة السكيفية إلى جانب تكاثر السكان جعل من الضروري تحويل أراضي المشاع إلى ملكيات فردية خاصة ، فالفلاح لا يرى مبرراً لبذل المال والعمل في قطعة الأرض إلا إذا ضمن ملكيتها حتى لا يفقد المزايا الناجمة من جهوده ونفقاته إذا حدث تغيير في توزيع الحصص إذا كانت الأرض تجري زراعتها وفق نظام الملكية المشتركة . ولهذا ومن أجل صالح التقدم الزراعي استخدمت الحكومات في معظم البلاد الشرقية وسائل الضغط لإقامة نظام الملكية الفردية وفض المنازعات التي تنشأ بين

الأطراف التي يعنىها الأمر . وبالرغم من ذلك لا يزال سير هذه العملية بطيئاً .
ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى مباشرة كان حوالى ٠.٦٠ / من القرى بفلسطين
مسجلاً على أنها أراض مشاع ولم تقل النسبة عن ٠.٤٠ / في سنة ١٩٣٢ بالرغم
من الإسراع في عملية توزيع تلك الأراضى ، وذلك بالرغم من أن الأسباب التي
دفعته الحكومة التركية في الوقت ذاته إلى مواصلة السير في طريق إلغاء الملكيات
المشاع قد زادت قوة منذ ذلك الحين بدرجة بالغة القدر .

الفصل الثامن عشر

التغييرات في نظم الزراعة وأساليبها

من أعظم ما يميز التحول الذي طرأ على النظام الزراعى فى الشرق الأوسط أن التغييرات التى حدثت فى ميدان تشريع الأراضى والفن الزراعى لم تؤثر كالعادة إلا تأثيراً بطيئاً فى المزرعة الفردية التى يملكها الفلاح . فهذه المزرعة ، شأنها فى ذلك ما كان موجوداً من قبل ، تعتمد على استعمال الآلات والأساليب التقليدية القديمة . فالوسائل التى يستخدمها الفلاح لفلاحة التربة وتربية الماشية والدواجن وحصاد المحاصيل وما إلى ذلك هى فى أساسها ما كان يستعمله أسلافه ، كما أن مستوى معيشته لا يزال بالرغم مما طرأ عليه من تحسين بين الحين والآخر ، أدنى بكثير من مستوى معيشة رجل المدينة . ونلاحظ كذلك أن كثيراً من الحقائق التى أوردناها فى الباب الأول عن أساليب الانتاج فى ظل الزراعة الراكدة وبخاصة فى حالة الزراعة الجافة لا تزال قائمة اليوم بالرغم من نواحي التحسين والتقدم البسيطة . وعلى ذلك فالظاهرة البارزة التى تميز المجتمع الزراعى الشرقى اليوم نلقاها فى وجود عنصرى السكون والحركة جنباً إلى جنب . هذا من جهة ومن جهة أخرى حدثت تغييرات بالغة الأهمية فى الزراعة بوصف كونها فرعاً من فروع الاقتصاد القومى ، وفى نصيبها من الانتاج الكلى والمساحة المنزرعة وفى تطور تكوينها .

مصر

إن أبعد التغييرات مدى بصدد الأساليب الزراعية نلقاها فى إقليم الزراعة المروية وبخاصة فى مصر وهى الدولة الزراعية الرئيسية من حيث الإنتاج بالشرق الأوسط . وكان الدافع على ذلك ما تبين من صلاحية التربة المصرية لزراعة أنواع مختلفة عالية الثمن من القطن . وقد ترتب على زراعة هذا المحصول التجارى والتى كان محمد على البعيد النظر أول من شجعها حتى أربت الصادرات من القطن بمائتى ضعف خلال الفترة (١٨٢١ — ١٨٢٤) ، أن أصبح القطن المحصول الرئيسى

بالبلاذ والعمود الفقرى في نظامها الاقتصادى والمالى . وكان مستشارو الباشا الرئيسيون في هذا الأمر من الوكلاء الذين يمثلون رأس المال الأجنبى وغيره من المصالح ، وتمسكوا خلال السنوات التالية من أن يغيروا الزراعة المصرية ومصدرها الرئيسى أى مياه النيل ، وأن يجعلوا ذلك كله متمشياً مع ما تتطلبه زراعة القطن . وقامت الدولة ، أى محمد على نفسه ، باتخاذ أولى الخطوات في هذا الاتجاه خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر وذلك بحفر الترعى وإقامة القناطر الخيرية في شمالى القاهرة . وكانت المحمودية أهم الترعى التى حفرت وتم ذلك سنة ١٨١٩ عن طريق استخدام ٢٥٠.٠٠٠ من العمال ، وكان الغرض منها تيسير النقل إلى الاسكندرية واسكنها كانت في الوقت ذاته عاملاً هاماً له قيمته في الرى . وكانت الغاية من القناطر رفع منسوب المياه في منطقة الدلتا حتى يتسنى إمداد الترعى بالمقادير الكافية من ماء الرى خلال الصيف وحتى في الأوقات التى تقل فيها كمية الماء . ولكن القناطر أهملت بعد إنشائها سنة ١٨٤٣ ولم يجر إصلاحها إلا سنة ١٨٩٠ ولم يبدأ بناؤها من جديد على نطاق واسع إلا في السنوات الأخيرة . وشهدت هذه الفترة أيضاً التقدم السريع في أعمال الرى الحديثة بمصر وبخاصة السدود المقامة على النيل والتي أحدثت انقلاباً في الطاقة الإنتاجية للزراعة المصرية . وكانوا في مصر قبل إدخال نظام بناء القناطر على النيل يتبعون نظام الحياض ، فكان هناك أكثر من ٢٠٠ حوض مساحة كل منها في المتوسط ٧٠٠٠ فدان ويفصل كل منها عن الآخر سدود ترابية مرتفعة ، ثم إذا جاء الفيضان غمر الماء الأحواض إلى ارتفاع يتراوح بين متر ومترين ونصف ، وبعد فترة تتفاوت بين ٣٠ ، ٤٠ يوماً يصرف الماء ويبدأ بذر المحاصيل الشتوية في الطمى الذى لم يزل مشبعاً بالماء . وفي جميع الجهات التى تعتمد على رى الحياض اقتصر الحال على زراعة الأرض مرة واحدة والحصول على محصول واحد في السنة ، كما كانت البذور تعتمد اعتماداً مباشراً على غمر التربة بالماء قبل البذر . وكانت المحاصيل عبارة عن القمح والشعير والفول الخ . إلا أن قيام المهندسين المحدثين بإنشاء السدود على النيل هياً لإحدى الأدوات الرئيسية لإصلاح الزراعة المصرية ، ذلك أن حجز الماء وراء السد واختزانه في بحيرات اصطناعية ثم توزيعه بانتظام على مدار السنة ، كل ذلك جعل في الإمكان أحداث تحول أساسى من نظام زراعى يقتصر على محصول شتوى واحد إلى نظام الزراعة

المستمرة على مدار السنة ، إذ صار من المستطاع زراعة عدة محاصيل خلال السنة وأهم من ذلك زراعة المحاصيل الصيفية الهامة مثل القطن والسمسم الخ .

وهذا الماء الذى تخزنه السدود لا يصل إلى الحقول عن طريق الفيضان الطبيعى الذى يغمرها كما هو الحال فى نظام الحياض ، وإنما ينقل بالدور إلى الحقول التى تتطلب الرى وذلك بواسطة شبكة متناسكة متناسقة من الترع ، وبذلك تصبح مساحة المحصول أكبر من المساحة المنزرعة .

وبطبيعة الحال نجم عن هذا التغير الأساسى صعاب وأخطار . فى حالة نظام الحياض كانت الحقول والقرى تغمر أحيانا حين يصل الفيضان إلى حيد الإفراط فى أوقات غير عادية ، وبهذا كانت الخسائر محدودة لأن الحقول لم تكن بها أية محاصيل حين تغمر الأرض بالمياه . وعلاوة على ذلك فبفضل الاتجاه الأفقى لم تكن مياه الفيضان من القوة بحيث تسبب خسارة ذات شأن كبير . إلا أن الحال يختلف عن ذلك فى ظل نظام الترع لأن هذا الماء اللازم للرى تحمله الترع وحدها وهى ليست بالمثانة التى تجعلها تتحمل مياه الفيضان العالى وغالبا ما تعرض للخسارة والتدمير . وفضلا عن ذلك تعاني الحقول خسارة خطيرة فى حالة ارتفاع الماء الذى يؤدى فى ظل نظام الزراعة الدائمة إلى اهلاك المحاصيل وهى فى مرحلة النمو الكامل .

ومن المساوىء التى لا ينبغي اغفالها ذلك الخطر الذى سلفت الإشارة إليه ونقصد به تكوين طبقة ملحية على التربة نتيجة للرى المستديم ، فضلا عن تناقص ما تحمله مياه النيل المختزنة من المواد المعدنية . إلا أنه بالرغم من ذلك فلمزايا الناجمة من نظام الرى الجديد بالنسبة إلى اقتصاد البلاد عموما تفوق من حيث أهميتها ما يلزمه من مساوىء . والجداول التالى يوضح لنا المساحة المنزرعة ومساحة المحصول فى مصر فى فترات متباعدة ، ويبين الزيادة السريعة فى مساحة المحصول أى المساحة السككية التى تزرع على التوالى خلال السنة :

١٩٣٧	١٩٠٧	١٨٧٧	١٨٣٥	المساحة المنزرعة بالأفدنة } مساحة المحصول
٢٨٣.٠٠٠	٤٠٣.٠٠	٧٤٣.٠٠٠	٣٥٠.٠٠٠	
٨٣٥٨.٠٠٠	٧٦٦٢.٠٠٠	٧٦٦٢.٠٠٠	١٨٥٦.٠٠٠	

وكان من أثر ازدياد كل من المساحة المنزرعة ومساحة المحصول بسبب تطور الرى الحديث على نطاق كبير ، ان حدثت زيادة بالمثل فى مقدار الانتاج .

فزراعة القطن السكشيفة خلقت أوثق الصلة بين الاقتصاد القومى المصرى والاقتصاد العالمى ، كما أن ازدياد إنتاج القطن المصرى الذى أصبح محصولاً صيفياً رفع غلة المحاصيل الصيفية إلى رقم لم تبلغه من قبل وإن كانت هناك زيادة تذكر فى حالة المحاصيل الشتوية ، وهكذا حصلت مصر على مركز منتج زراعى هام فى السوق العالمية . وترتب على ارتفاع الإنتاج أن زادت المقدرة الشرائية للاقتصاد المصرى بوجه عام .

إلا أن هناك حقيقة هامة ينبغى ألا ننفلها فى هذه المناسبة ، ذلك أن نصيب الفلاح أو العامل الزراعى فى مصر بوجه عام كنتيجة لهذا التقدم الرائع لم يزد تقريباً خلال هذه السنوات الأربعين ، لأنه خلال هذه الفترة زاد عدد سكان مصر بصورة غير عادية إذ ارتفع من حوالى ٨ ملايين سنة ١٨٨٨ إلى ١٦ مليوناً سنة ١٩٣٧ ، فلكى يتسنى الإبقاء على المستوى المنخفض انخفاضا غير عادى منذ أربعين عاماً كان من الضرورى مضاعفة الإنتاج الزراعى ليتمشى مع الزيادة فى عدد السكان . إلا أن هذه الملاحظة لا يراد منها الانتقاص من قيمة هذه الأعمال إذ اليها يرجع الفضل فى إمكان توفير مصادر دخل هامة جداً عن طريق الزراعة وحدها ، فهذه النتيجة عظيمة القيمة بالنسبة إلى بلد كمصر يتميز بارتفاع كبير جداً فى معدل المواليد .

وليس فى الامكان الوصول إلى الحقائق والأرقام عن عملية التحول فى معظم بلدان الشرق الأوسط الأخرى إلا بدرجة يسيرة نظراً لأن التغييرات الإقليمية الناشئة عن الحرب العالمية الأولى جعلت من المستحيل عملياً إجراء الموازنة بين الاحصائيات المتعلقة بفترة ما قبل الحرب وما بعدها . وبالرغم من ذلك فالحقائق الأساسية متشابهة فى كل حالة من هذه الحالات ، ففي نطاق الرى كان لما تم فى مصر أثره إذ بدأت فى البلدان المختلفة مشروعات هامة تؤدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية . وينطبق هذا الأمر على العراق قبل غيره وعلى دولتى المشرق وتركيا بدرجة أقل . أما فى فلسطين فالاستعمار اليهودى قد زاد من حدة استغلال موارد المياه الباطنية .

العراق

بدأ فيه وضع مشروعات شاملة للرى خلال العصر التركى ، ولكن لم ينفذ منها فعلاً سوى مشروع واحد ، ذلك هو إقامة سد هندية على نهر الفرات ، أما

المشروعات الباقية فلم تخرج إلى حين التنفيذ ولما انتهت الحرب العالمية الأولى أخذت الأدوات الجديدة تعمل على تنمية نظام الري وفق برنامج مرسوم وذلك باصلاح الترع الموجودة وتنفيذ مشروعات جديدين لها أهميتهما وهما سد الحبانية والقناطر الكبيرة على مقربة من كوت على نهر دجلة وهذه أعظم مشروع من هذه القبيل بالعراق . فضلا عن هذين المشروعين المراد منهما تنظيم الري على أساس خطة شاملة للبلاد كلها أقيم عدد كبير من الطلبات خلال فترة ما بين الحربين . فقبل الحرب العالمية الأولى كان عدد الطلبات ١٦٦ قوتها ١٢٦٧ حصانا بخاريا ومعظمها في منطقة بغداد ، فارتفع الرقم في عشية الحرب الثانية إلى ٢٤٦٧ وقوتها ٨٦٠٠٠ من الأحصنة البخارية . وكانت النتيجة الأساسية المترتبة على ادخال الطلبات البخارية زيادة مساحة المحاصيل الصيفية وبخاصة في الجهات التي لم يكن فيها الري عن طريق الفيضان الطبيعي وافي بالغرض . وخلال هذه الفترة نلاحظ تقدما واضحا في زراعة القطن إذ ارتفع المحصول من ٦٠ بالة سنة ١٩٠٠ إلى ٢٠٠٠ بالة سنة ١٩٣٧ . وتعد العراق بالنسبة إلى الشرق الأوسط البلد الذي به أكبر مساحة قابلة للري .

فلسطين

ولما كانت موارد الماء الظاهرة محدودة في فلسطين ، لهذا كان كشف موارد باطنية كبيرة أمراً له أهميته ومغزاه بصفة خاصة . وقد كان لاستغلال المساء الباطني في الجهات التي كانت تعد من قبل غير صالحة لزراعة المحاصيل تأثير بعيد المدى بالنسبة إلى مشاريع الإقامة وأساليب الفلاحة ، وكذلك نجد أن فن الري بلغ مستوى عاليا جداً فوصل عدد الآبار الحديثة التي تستخدم فيها القوة البخارية إلى ١٣٥٠ بئراً عام ١٩٣٩ يحصلون منها على ١٠٣٠٠٠ من الأمتار المسكبة في الساعة أي ما يعادل ٧٥٠ مليوناً من الأمتار المسكبة في العام ، وترتب على ذلك أن صار في الإمكان خفض مساحة الوحدة الزراعية بالنسبة إلى الأسرة الواحدة ثم زيادة عدد الأفراد التي يقيمون في كل وحدة . وبسبب هذا الانقلاب في وسائل الري بسهولة فلسطين حيث يتيسر الحصول على موارد كافية من الماء الباطني فان هذا القسم من الزراعة اليوم يستثمر فيه رأس المال بشكل أعظم مما تلقاه في أية جهة أخرى بالشرق الأوسط .

وكذلك أوجد الاستعمار الزراعى اليهودى فى فلسطين صوراً وأشكالاً جديدة من الإقامة حيث تأسس عدد كبير جداً من المستعمرات اليهودية فى هذا البلد على أساس جماعى أى على هيئة قرى مشتركة حيث نجد أن الأرض والحيوانات وأدوات المزارع وآلاتها والبيوت والاصطبلات ، وبعبارة موجزة جميع أدوات الإنتاج تعد ملكية مشتركة بالنسبة إلى الجميع ، وكذلك بالمثل يجرى إعداد الغذاء والكساء وتعليم الأطفال وغسل الملابس وإصلاحها الخ لجميع الأعضاء بالاشتراك . ولا تقتصر أهمية هذه المستعمرات الجماعية على قوتها العديدة وإن لم يكن ذلك قليلاً الشأن . وهذه المستعمرات تضم الآن أكثر من ٣٠٠ ر. ٣٠ نسمة .

وتفاوتت درجة الحياة الجماعية فى هذه المستعمرات فالبعض منها يمنح الأعضاء قدراً أكبر من الحرية الفردية فى مسائل تربية الأطفال والميول الذاتية وما إلى ذلك ، بينما تقل هذه الحرية فى البعض الآخر . وكذلك يختلف تكوين هذه المستعمرات تبعاً للنصيب الذى تساهم به الموارد غير الزراعية فى الدخل ، وتشمل هذه الموارد النشاط الصناعى كالورش والمصانع . إلا أن الجانب الرئيسى فى هذا التنظيم ينحصر فى خلق شكل جديد من الاقتصاد الاجتماعى يتساوى فيه جميع الأعضاء ويشتركون فى تقرير ما يتصل بمصائرهم الاقتصادية والاجتماعية . إن مثل هذه المغامرة الجماعية لتعد فى هذا العصر الذى يشهد أزمة عامة فى التطور الاجتماعى والاقتصادى فصلاً جديداً فى تاريخ المجتمع الزراعى ، بل وربما فى التاريخ الاجتماعى بوجه عام ^(١) . وفى البلاد الشرقية الأخرى نجد أن المشروعات الرامية إلى توسيع نطاق الرى لم تعد بعد نطاق المشروعات المحلية أو التى تتعلق بجهة معينة . حقيقة اتسع نطاق الزراعة المروية خلال الحرب العالمية الثانية بسبب حدة النقص

(١) هذا الأسلوب الذى اتبع فى هذه المستعمرات والذى يطالب فيه المؤلف سببه أن هذه الأراضي التى أقيمت عليها المستعمرات ليست ملكاً لأربابها ولكنها فى الحقيقة ملك للهيئة اليهودية العليا التى تريد الإبقاء على ملكيتها للأرض التى نزلت من العرب بصورة أو أخرى وذلك بدلاً من تسليمها للمستعمرين اليهود . والحقيقة أنها أبعد ما تكون عما يصفها به الكاتب ولكنها نوع من الاستغلال يفرضه أصحاب الأموال الذين يقفون وراء هذه الهيئة ويستغلون الأرض والإنسان الذى يعيش عليها على حد سواء .

في موارد الماء . وبخاصة في منطقة الجزيرة بشمال سوريا وفي لبنان ، إلا أنه ليس في الإمكان بعد القول عما إذا كانت هذه العملية ستستمر في أوقات السلام (١) بحيث تتحول فتصبح مشروعات تشمل البلد بأسره . وقد أعدت تركيا مشروعات شاملة وبخاصة في المناطق الجنوبية حيث يتيسر الحصول على مقادير وافية من الماء . وينطبق هذا الأمر بوجه خاص على استغلال أنهار الفرات ودجلة وويهان وسيهان ولكن المجارى المائية الشمالية وهي سقاريا وقزل أرمق سيتناولها التقدم طبقاً لبرنامج الرى الحديث الذى وضعته تركيا .

الزراعة الجافة

أما التغيرات التى طرأت على الزراعة الجافة فأقل وضوحاً نسبياً وإن بدا في الأزمنة الحديثة أن نطاقها أخذ في الازدياد . وقد أحدث إدخال الآلات الزراعية تغيرات في جميع بلاد الشرق الأوسط ، وهى تمثل مستحدثات ذات دلالة بالغة فقد كان استعمال الجرارات مصحوباً بالمزايا والمساوئ المألوفة في البلدان الأخرى ، ومن ذلك تقصير أمد موسم الحصاد وتحسين زراعة الأرض وزيادة العناية بالمحصول ، وهذا إلى جانب ارتفاع نفقات الإنتاج وما يصاحبها من عظم النفقات الرأسمالية . ولدى الموازنة مع البلاد الأخرى بالشرق الأوسط نجد أن التغيرات التى نشاهدها في ذلك الجزء من فلسطين الذى لا يعتمد على الذى يبدو كأنه أشدها بروزاً وظهوراً ، ذلك أنه إلى جانب الزراعة الواسعة البدائية ذات الغلة اليسيرة التى تطابق مطالب الفلاحين ، نلقى الزراعة كثيفة للغاية وذات طابع فنى وتتميز بمبدأ الترشيح الأمر الذى يجعلها أكثر اقتصاداً من الناحية الفنية ومن وجهة الدافع السكاني ورائها ، فنمت أشكال جديدة من تنظيم الزراعة وهى أشكال جديدة من حيث تكوينها الاجتماعى والزراعى . وقد تقدم استخدام الطرائق الفنية الحديثة ، وبخاصة في المستعمرات اليهودية ، إلى درجة دفعت بالمتشككين إلى أن يرفعوا الصوت مخذرين من سرعة هذا العمل فهناك كادت الآلة أن تحل تماماً محل العمل اليدوى في إنتاج الحبوب . فالجرارة وآلة

(١) يقصد بعد الحرب العالمية الثانية :

الحصد والدراس تحلان محل حيوان الجر والعمل الإنسانى ، وبذلك صار فى الإمكان التغلب على الصعاب المتكررة بانتظام ، والتي نلقاها فى الحصاد ، وهى صعب مردها إلى عوامل طبيعية وإلى النقص فى الأيدى العاملة . وقد ترتب على استيراد الأنواع الممتازة من الماشية المعدة لإنتاج الألبان أن ارتفع مستوى إنتاج اللبن إلى درجة رائعة وجعل من المستطاع تقديم صناعة مستخرجات الألبان بحيث صارت فرعا هاما من الزراعة الشرقية الحديثة .

ونجد مثل هذه الجهود الموجهة واضحة وبخاصة فى تركيا وإن لم تكن بهذا القدر من الحدة والسرعة . فهناك سار تنفيذ السياسة الزراعية بخطى أقل سرعة وبذا كان التقدم فى ميدان الزراعة الفردية يسيرا نسبيا . ومع ذلك فقد وجهت السلطات الكثير من الاهتمام إلى تعليم الفلاحين . وحاولت رفع مستوى معرفتهم وأساليبهم عن طريق إنشاء الكليات الزراعية ومحطات التجارب ، وكذلك ينبغي أن نذكر ما بذلته السلطات الرسمية من تشجيع للجمعيات التعاونية ، ولدينا تجربة زراعية طريفة ، وذات طابع اجتماعى وسياسى ونقصد بها إنشاء أربع مناطق زراعية سنة ١٩٤٠ ، وتشمل كل منها ٥٠٠٠ قرية على نمط يشابه التجربة الروسية فى هذا الصدد ، وقد خصص لكل منطقة ٥٠ جرة على أمل أن تؤدى التجارب الأولية إلى زيادة محصول القمح زيادة جوهرية . إلا أنى لاحظ أن الحكومة التركية ليس لديها اهتمام بتطبيق النظام الجماعى فى الزراعة ، ولكن سياستها تقوم قبل كل شئ على أساس الحقيقة التالية وهى أن الجهود المشتركة تؤدى إلى زيادة الإنتاجية ، ولهذا فلا يسمح للفلاح أن يدخل فى المنطقة التى تحترق بصورة جماعية ، أكثر من ربع مساحة أرضه ، حتى لا يفقد شعور الكبرياء فضلا عن الاهتمام بما يملك .

وفى جميع البلاد الشرقية التى لا يؤمن أهلها إيمانا قلبيا بفكرة التقدم ، نجد أن درجة التقدم تتوقف إلى حد كبير على خطة السلطات الحكومية . هذا الدافع الإنسانى من جانب الدولة وضح متأخرا نسبيا فى مجال الاقتصاد الزراعى ، كما أن النجاح الذى حالف ذلك كان بطيئا نظرا إلى الصعاب التى تواجه أية محاولة فعالة لاتخاذ التدابير اللازمة وبخاصة ما يتعلق منها بأحوال ملكية الأرض . وبالرغم من ذلك فقد اعترفوا بوجود شرط جوهرى لا بد منه للقيام بأى إصلاح زراعى

أساسي ، ويقصد بذلك خلق الفلاح الذي يؤمن بالتقدم ويهتم به ، وذلك عن طريق التعليم والإرشاد الصالحين . فالكثير من التقارير التي وضعتها اللجان المؤلفة لبحث مركز الزراعة في البلاد الشرقية ، ينطوى على توصيات بشأن ما يتخذ من إجراءات تعليمية واقتصادية ، وهي إجراءات نفذ جانب منها . ولا بد لنا في هذا الصدد من الإشارة إلى أطراف توسيع نطاق نظام التعليم الزراعي عن طريق إنشاء المدارس الزراعية ومراكز الأبحاث ومحطات التجارب والمتاحف وما إلى ذلك ، ومثل هذه الميول نلقاها في جميع بلاد الشرق الأوسط .

وفضلاً عن الأحداث الدورية كالمعارض البالغة القيمة من حيث كونها وسيلة لنقل الأفكار والأساليب الجديدة ، فإن جميع دول الشرق الأوسط تقريباً قد أنشأت اليوم معاهد خاصة لدراسة المسائل الزراعية وما يتصل بها . وقبل أن نلخص ما قدمناه سابقاً نرغب مرة أخرى في العودة إلى موضوع الانتاجية أي الطاقة الانتاجية في الزراعة . وقد عالجنا هذا الموضوع بأسباب من قبل ووجدنا أن انتاج الوحدة من الأرض أكبر بكثير في حالة الزراعة المروية منه في حالة الزراعة الجافة ، إلا أنه حتى في حالة الأخيرة يمكن زيادة الانتاجية زيادة كبيرة إذا استخدمنا استخداماً كاملاً لنتائج الأبحاث النظرية والعملية . وإن الموازنة بين متوسط الأرقام عن الإنتاجية الزراعية أو الناتج الصافي بالنسبة إلى الوحدة من الأرض لتبين لنا الفارق الواضح بين نظامي الزراعة . ففي مصر نجد الرقم بالوحدات الدولية عبارة عن ١٢٨ وحدة مقابل ٤٣ في العراق ، ٤١ في تركيا ، ٤ في سوريا ، وهذا الرقم العالي في حالة مصر ينبغى ألا يضللنا فنستخلص منه مستوى فنياً عالياً في الزراعة المصرية ، إذ أنه في الحقيقة ليس سوى تعبير عن أمر آخر وهو أن الوحدة من الأرض تستخدم قدرأ أكبر من الأيدي العاملة ، ومعنى هذا بعبارة أخرى أن الطاقة على امتصاص أفراد يعيشون في مستوى منخفض جداً في أعلى درجة في حالة الزراعة المروية . وبما يستحق الذكر أن هذين العاملين وهما الانتاجية المرتفعة وازدياد كثافة السكان بالنسبة إلى الوحدة الواحدة من الأرض المسقية ، هما المسؤولان عن الزيادة المطردة في أثمان الأراضي بالمناطق التي لا تعتمد الزراعة فيها على الري .

أما عن الإنتاجية بالنسبة إلى العامل الواحد فهناك حقيقة هامة لا ينبغي إغفالها وهي أنه ليس هناك بوجه عام أى تقدم من هذه الناحية في المزارع التي لم يطرأ أى تغيير أساسى على أساليب العمل فيها ، بينما فى جميع الحالات التي استخدمت فيها طرق وأساليب جديدة لزيادة الإنتاجية (مثل انتقاء البذور ، والأنواع الطيبة من الماشية ، والتسميد بصورة علمية سليمة) نلاحظ تقدماً كبيراً القدر . وتشير التقارير التي وضعتها معاهد الابحاث الزراعية فى مصر إلى الارتفاع الهام فى متوسط إنتاج الوحدة فى مثل هذه الحالات ، وهى زيادة تربو على قطارين من القطن ، وأردب من القمح ، ١٠٧٥ أردب من الذرة ، ١٠٢ أردب فى حالة العدس ، وكذلك أمكن الحصول على نتائج مشجعة خاصة بتربية الماشية الخالصة وإدخال دواجن لجهورن . وربما لم تبلغ هذه النتائج نسبة بارزة ولكن يمكن القول فى اطمئنان أن هناك احتمالاً باطراد التحسين إذا توافرت الأحوال المعقولة .

وعما له أهمية خاصة بالنسبة إلى توسيع نطاق الإنتاج الزراعى تيسير المواصلات مع الجهات الواقعة على أطراف المناطق الزراعية بالشرق ، ذلك أنه لما كان الثمن الذى يحصل عليه المنتج الزراعى يتوقف إلى حد كبير على تكاليف النقل كما يمكن تسويق المنتجات إذا توافرت أساليب النقل ، فليست بنا حاجة إلى تأكيد المغزى الهائل الذى تنعوى عليه وسائل المواصلات بالنسبة إلى الإنتاج الزراعى وزيادة الإنتاج بصفة مطلقة بالنسبة إلى الوحدة الزراعية تتمشى مع تقدم المواصلات . فقبل الحرب العالمية الأولى كانت السكك الحديدية هى الوسيلة الرئيسية للنقل وكان مفهوماً أن تسيير عملية تنمية وسائل النقل يبطئ نظراً لما يتطلبه إنشاء الخطوط الحديدية من رأس مال كبير ، أما اليوم فإن السيارة بفضل الخدمات الهامة التي تودىها دون الحاجة إلى استثمارات رأسمالية كبيرة تضطلع بهذه الوظيفة على نطاق يزداد باطراد وبخاصة فى حالة الزراعة المكثفة حيث يجرى إنتاج السلع القابلة للتلف (مثل اللبن والزبد والفاكهة والبيض) .

حقيقة لا تزال هذه التطورات والأعمال التي تمت مقصورة على الميدان الذى تحسن فيه الإنتاج ، ولم يتمش حل الصعاب القائمة فى وجه التسويق مع الزيادة فى الإنتاج ، والواقع أن حالة الأسواق فى السنوات السابقة للحرب الأخيرة تجعل من الضروري إجراء تنظيم داخلى وخارجى لها . فبينما نلاحظ بصدد فلسطين مثلاً

ان خفض نفقات الإنتاج بالنسبة إلى الوحدة الواحدة فأمر ذو أهمية حيوية إذ يؤدي إلى اطراد زيادة الإنتاج في المناطق التي تم استثمارها حديثاً ، فإن هذه المشكلة لم تنشأ بعد بنفس الدرجة من القوة والحدة في البلاد الشرقية الأخرى ، لأن مستوى نفقات الإنتاج تحدده أولاً وقبل كل شيء نفقة العمل . ولما كان العمل رخيصاً كما أن الصفات المناخية للمناطق الشرقية تلائم زراعة طائفة متنوعة من المحاصيل المرتفعة الثمن والمعدة للاصدار ، لهذا يستمر توسيع نطاق الإنتاج الزراعي ، وهذا يسير جنباً إلى جنب مع زراعة المحاصيل التي ظلوا ينتجونها أجيالاً ، وهي القطن في مصر ، والمواالح بفلسطين ومصر وسوريا ، والطباق والفواكه الجافة والزبيب والتين في تركيا ، والتمر في العراق . أما الدوافع فعبارة عن الجهود التي سلفت إليها الإشارة والتي ترمي إلى رفع مستوى المعيشة ، والحاجة الماسة إلى توفير الغذاء للسكان الآخذين في الزيادة السريعة ؛ وأخيراً - وليس آخراً - روح العطف من جانب الدولة وهي الروح التي أخذت تسرى في كل شيء بالشرق الأوسط منذ بداية القرن الحالي .

وخلال العقود القلائل القادمة يتعين على أسواق أوروبا والبلاد الأخرى قيماً وراء البحار أن تعتمد على المنتجات الزراعية المرتفعة الثمن التي يمدّها بها إقاييم البحر المتوسط عن طريق البلاد الشرقية ، على أن تسدد ثمن هذه الواردات على هيئة سلع رأسمالية ومواد خام وآلات ومعدات حربية وما إلى ذلك ، وبهذا سيصبح الشرق الأوسط مركزاً دولياً جديداً للإنتاج الذي يدور حول تلك الفروع التي تلائمها الأحوال المناخية .

إلا أنه مع مثل هذا الانقلاب في التكوين والاعتماد على الأسواق العالمية ، فإن حساسية جهاز التسويق بالآزمات ستصبح حادة للغاية . لقد شهد الماضي آزمات من حيث الطلب على القطن والحبوب والتمر والطباق والمواالح الخ ، وهذه الآزمات كانت من أخطر المصائب التي تتعرض لها الزراعة في جميع هذه البلاد ، ومن المحتمل أن تعود هذه الآزمات، إذا لم توضع سياسة حاسمة مرسومة وقوامها التنسيق للزراعة والتسويق .

ان أية محاولة لتلخيص المظاهر الرئيسية التي تتميز بها عملية التحول التي شهدتها الزراعة الشرقية لابد وأن تغفل الكثير من المتناقضات والانحرافات الخاصة . إلا أن الخطوط العامة لهذه الصورة يسودها التجانس وبخاصة في الحالات التي فيها تعين الأحوال المناخية المتشابهة امكانيات المستقبل فضلا عن التقدم الفعلي الآن .

وفي مقدمة ما ذكره ازدياد الميل إلى الطابع الفردى وهو الأمر الذي نلقاه في جميع التغييرات الطارئة على نظم الملكية والحيازة في الأرض . فالقضاء على القيود والروابط مثل المشاع والوقف ، والغاء بقايا نظام الأرض الاقطاعى الخ ، أمور تسير جنباً إلى جنب مع الزيادة الواضحة في عدد المزارع الصغيرة والدقيقة المساحة وهي زيادة مصحوبة بميلتها في عدد الملكيات الزراعية الكبيرة . وبالرغم من أن العلاقات بين الفلاح الصغير والمالك الكبير لم تعد مشوبة بروح الخضوع والاسترقاق إلا أننا ما زلنا نفتقد الأمان والمساواة أمام القانون مما يميز هذه العلاقة في البلاد الرئيسية بالغرب . ونلاحظ بصفة خاصة أن ظاهرة عدم المساواة بشكل فادح لا تزال كما هي بدون تغيير . وفي الامكان تحسين الحال عن طريق وضع سياسة محدودة للأراضى . وحتى اليوم لا نجد بلداً من البلاد العربية ، سواء ما كان منها خاضعاً للدول الغربية أو الحكومات المستقلة الجديدة ، قد قرر البدء في تنفيذ أمثال هذه الإصلاحات ، إذ طالما يظل تكوين الجماعات الحاكمة تسيطر عليه مصالح طبقة الملاك الزراعيين فمن المؤكد أنه لا يمكن القيام بإصلاحات زراعية تعرض مصالح هذه الطبقة إلى الخطر أو تسمى إليها . ولسنا نجد هذه التجارب الإصلاحية إلا في تركيا ومع ذلك فلا زالت في مرحلة البداية المتواضعة . وبغير تنمية أشكال الحكم الديموقراطى الحقيقية أو التدخل من الخارج ، فلا يتوقع حدوث تغييرات جوهرية في أحوال حيازة الأرض . كما ينطبق الأمر ذاته على مستوى معيشة أغلبية أهل الزراعة وهو ذلك المستوى الذى لا يزال مجاوراً للحد الأدنى .

وإذا انتقلنا إلى ميدان الانتاج نجد أن التقدم الرئيسى قد حدث في الزراعة الإروائية . ففضلاً عن الزيادة الهائلة في مساحة الأراضى المروية ، فإن قيام نظام الرى بالقنوات مكان الرى بالحياض جعل نظام الرى المستديم ممكناً . ولقد كان رأس المال الأجنبى المصدر الذى قدم هذه المبالغ الضخمة التي سببت هذا التغيير ، وكان الجزء المترتب على ذلك ازدياد غلة المحاصيل التجارية وبخاصة القطن .

ومن أوضح المعايير التي تميز الزراعة المروية عظم تقسيم الأرض إلى قطع صغيرة جداً ، وأصبحت الملاكية الصغيرة أوسع أشكال الوحدة الزراعية انتشاراً . والسبب في هذا التطور عظم الزيادة في السكان وكثرة الطلب على العمل بالنسبة إلى الوحدة الواحدة ، وكانت النتيجة النهائية المترتبة على ذلك حدة كثافة الأيدي العاملة في مثل هذه الأراضي . وفي الوقت ذاته نجد أن الأهمية الاقتصادية للمناطق المروية تفوق بكثير مثيلتها بالمناطق غير المروية والمائلة لها في الحجم ، وذلك راجع إلى ازدياد الغلة في المناطق الأولى . وبالمثل نلاحظ من وجهة نظر الاقتصاد العالمي والاستعمار أن قيمة الأراضي المروية أعظم منها في حالة المناطق غير القابلة للري ، وذلك بصورة لا تحتل الموازنة .

وبفضل التطورات الحديثة في فنون الري واستخدام الأساليب الجديدة لإدارة جهاز الري لإدارة مركزية ، تهذب أكثر من ذي قبل ما للزراعة المروية الكبيرة من مطالب بشأن الإدارة ، وهو الأمر الذي كان يتطلب في الماضي قدراً كبيراً للغاية من الإشراف والرقابة من جانب الحكومة ، وهذا مما سمح باهمال كثير من أساليب الرقابة الاستبدادية مما كان أمراً لا غنى عنه للحفاظ على الزراعة المروية وتنظيمها .

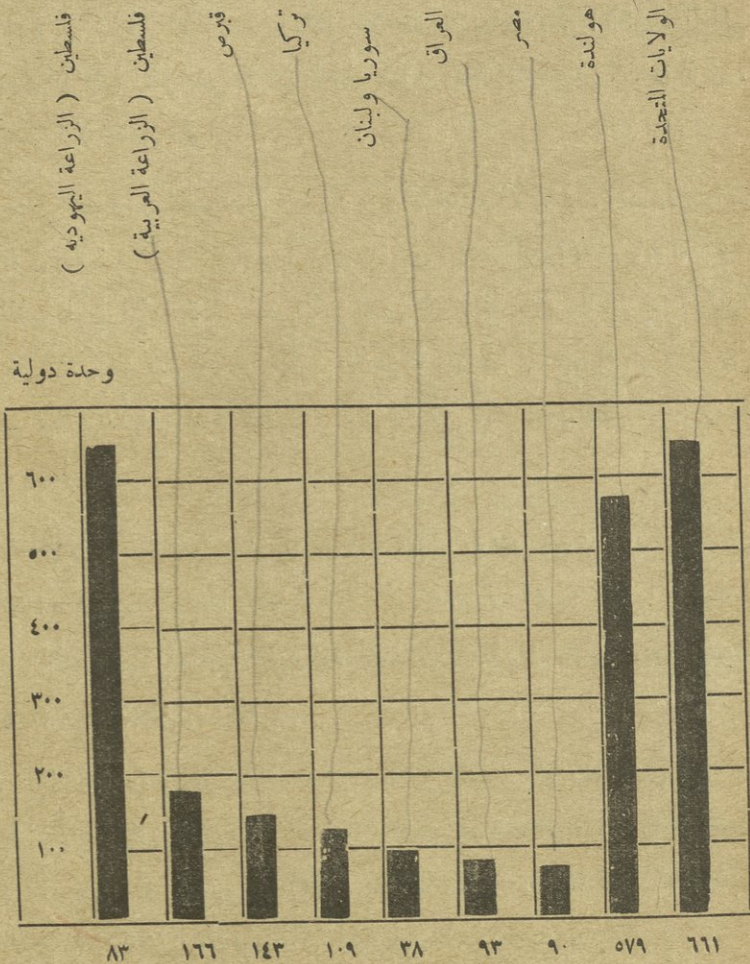
ونستطيع الآن أن نشير إلى الاتجاهات التالية ذات المغزى والأهمية والتي نلاحظها بعمد عملية التحول الذي طرأ على الاقتصاد الزراعي بالشرق الأوسط :

(١) كافة الجهود الموجهة نحو زيادة استغلال امكانيات التقدم دور حول الزراعة المروية وستظل كذلك .

(٢) ان الزيادة في السكان ، والتي تستدعي اطراد توسيع نطاق الزراعة المروية ، لابد وأن تؤدي إلى استمرار خفض مساحة الوحدة الزراعية حيث تتوافر الأرض ، أو تؤدي إلى الهجرة صوب المدن ، وفي الوقت ذاته ستصبح أحوال حيازة الأرض وملكيته أكثر مرونة .

(٣) ستصبح الحاجة إلى استقدام رأس المال الأجنبي لتنمية الاقتصاد المحلي ذات أثر فعال أيضاً في المستقبل من ناحية تشجيع الدول الأجنبية على تقديم الارشاد وبخاصة في مناطق الري الكبيرة .

(٤) وبالرغم من أن الدول الأجنبية التي قامت بمشروعات اقتصادية في الشرق الأوسط كانت مدفوعة أولا بالمصالح الرأسمالية إلا أن هذه المصالح أصبحت عاملا هاما في تنمية الزراعة المحلية ولسكى تضمن هذه الدول الأموال التي استثمرتها في الماضي والتي ستعتمد إلى استثمارها في المستقبل ، فلن تجد مفرا من الاشتراك في عملية التطور الاقتصادي في هذه البلدان .



الانتاجية الصافية بالنسبة للفرد الواحد من الذكور ممن يكسبون عيشهم من الزراعة .

(١٩٣٥ - ١٩٣٤)

المحاصيل بالوحدات الدولية (الوحدة الدولية = ريال هجري)

الجزء الثالث

الثورة الصناعية في الشرق الاوسط

الباب الأول

العصر السابق لقيام الصناعة

الفصل التاسع عشر

مظاهر عامة

معنى الثورة الصناعية

ان التغيير الذى طرأ على الانتاج الصناعى فى أوربا نتيجة لاستخدام الآلة ، مما يعرف فى التاريخ الإجتماعى باسم الثورة الصناعية . وهذا التعبير يمثل ظاهرة تاريخية واجتماعية معينة فى تطور أوربا الصناعى ، وقد يبدو من الأمور القابلة للشك امكان تطبيقه على الأحوال بالشرق ، ذلك أن اختلاف الزمان والمكان مما يحول دون أن تتكرر هذه العملية الإجتماعية بصورة دقيقة ، كما يستبعد بالتالى أن تنطبق المعايير والمثل المستمدة من التجارب الغربية على الأحوال السائدة فى البلاد الشرقية بالشكل ذاته . غير أن وجه التشابه ينحصر فى تلك النتائج المتولدة عن الثورة الصناعية والتي ترجع إلى تلك التغييرات الفنية الحاسمة . وعلى ذلك سنبدأ بمعالجة تلك التطورات المتصلة بادخال وسائل جديدة وانقلابية فى عملية الانتاج .

والسؤال الذى يعرض لنا من هذه الناحية هو : كيف أثرت الثورة الصناعية فى تطور الانتاج الصناعى بأوربا ؟ وهنا يحسن أن نذكر ما أورده بشأن هذه النقطة أحد الذين لهم آراؤهم فى تحليل هذا الأمر (راجع : كارل ماركس ، رأس المال ، ج ١ طبعة شتتجارت سنة ١٩١٩ ص ٣٢٠) :

« إن الآلة التى نعدّها نقطة الابتداء فى الثورة الصناعية جعلت العامل الذى يستخدم أداة مفردة تحل محله آلة تشتغل فى وقت واحد بمجموعة من العدد ذاتها أو المماثلة والتي تديرها قوة محرك واحدة ، أيا كان شكلها » .

وعلى ذلك فانها تعد في المقام الأول تغييراً فنياً يطرأ على عملية الانتاج بحيث يصبغها بالطابع الآلى ، الأمر الذى يترتب عليه تحررها إلى حد بعيد من القيود التى يفرضها العمل الإنسانى (اليدوى) من الناحية السكمية فضلاً عن طريقته المحدودة الخاصة فى الأداء . أما الآثار الرئيسية التى نجمت من استعمال الآلة فهى أولا حدوث زيادة هائلة فى الإنتاج أدت ، فى حالة عدم وقوع زيادة مفاجئة فى الاستهلاك ، إلى خفض أو تحرير العمال وهى النتيجة التى غالباً ما كانت الدافع الأولى على استخدام الآلات . أما الأثر الثانى فينحصر فى تقسيم العملية الإنتاجية نفسها إلى عدد من المراحل أو المظاهر التى غالباً ما تكون منعزلة بعضها عن بعض ، ومعنى هذا انحلال الطريقة القديمة التى كان يجرى بموجبها عمل السلعة الصناعية فى الورشة مرحلة بعد أخرى . فصانع الساعات مثلاً الذى كان يستطيع بل ويضطر فى القرون السالفة أن يصنع بنفسه كل جزء من أجزاء الساعة ، يحصل اليوم على هذه الأجزاء جاهزة من المصنع حيث يجرى انتاجها بواسطة الآلات نتيجة لوجود عدد من العمليات الصناعية ، كما أن هذه الآلات بدورها يتم عملها فى مصنع آخر . وكذلك هناك منشآت أخرى خاصة يجرى فيها انتاج المحركات التى تدفع الآلات التى تستخدم فى صنع الساعات ، وعدد التوصيل والاحزمة وأخيراً الأدوات التى تستعمل فى اجراء عملية اللف . ونقول بعبارة موجزة ان الجهاز المعقد للصناعة الحديثة يمثل بالنسبة إلى كل طبقة من طبقات السلع تقريباً سلسلة من مراحل الانتاج تميل إلى الانتشار والازدياد كلما زاد استخدام العمل الآلى وقل بالتالى العمل اليدوى . هذه الزيادة التى نشاهدها بصدد عمليات الإنتاج هى الظاهرة التى تميز نظام الإنتاج الحديث الذى اصطبغ تماماً بالصيغة الميكانيكية والذى يزداد ابتعاداً عن المستهلك فى مظاهر أعظم تخصصاً مما تتكون منه عملية الإنتاج . وفى الوقت ذاته يجرى تقسيم المنتجات إلى مراتب طبقاً للغرض منها ، أى إلى سلع إنتاجية أو استثمارية (كالآلات والمواد الخام) أى التى تستخدم فى صنع سلع أخرى ، وإلى سلع استهلاكية وهى التى يقصد بها أن يستخدمها المستهلك بصورة مباشرة .

وبتقدم الظاهرة الآلية تزداد أهمية ذلك الجزء من الاقتصاد القومى والذى يخصص لانتاج السلع الاستثمارية ، وهذا الاتجاه راجع إلى ازدياد الطلب على الآلات والوقود والمواد الخام التى تنشأ الحاجة إليها بقصد الإبقاء على العملية

الانتاجية بأسرها وفي مقدمة ذلك الفحم والبتروول والحديد والمعادن والألياف . ولكي يتخلص الفن الصناعي من القيود التي ينطوى عليها استخدام منتجي القوة العضوية ، نراه يبدأ في الاعتماد على الحديد والفحم بصفتهم المصادر الأولية للبادء والطاقة . فالاعتماد على قوة الحيوان أو على الثبات اليوم لا يحدد المدى الذي بعده العلم لازماً لاشباع طلب الانسان على السلع ، ومنذ البداية الأولى للتصنيع حدث الاستغناء في كل مكان تقريباً عن القوة الحيوانية لأن استخدام الآلة البخارية ضاعف مقادير الطاقة (القوة المحركة) التي كان يمكن الحصول عليها حتى ذلك الحين . فكثير من الألياف الهامة التي كانوا يحصلون عليها من قبل بصفة مواد أولية من الموارد الطبيعية أصبح في الامكان خلال المرحلة الأخيرة من التقدم الفني انتاج غيرها صناعياً عن طريق عمليات كيميائية معقدة للغاية ، وبذلك حدث التحرر التام من القيود التي يفرضها عالم النبات . وعلى هذا نجد اليوم أن صناعة سلع الانتاج ، أصبحت من حيث القيمة ، تشمل الشطر الأولي من النشاط الصناعي .

وإذ ننتقل الآن إلى النتائج الاجتماعية المترتبة على الثورة الصناعية يبدو لنا أن مذكرناه بشأن تحرير العمال يعد أعظم هجوم وقع على طابع السكون الذي تميز به النظام الاجتماعي القائم حينذاك . ولم يكن التحرر متجانساً في جميع فروع الصناعة لأنه كان يعقب التحول الفعلي للانتاج بحيث يقوم الأخير على الأساس الآلي ، وهو التحول الذي حدث في فترات متباعدة جداً . ومن التواريخ الهامة في هذا التطور عام ١٧٣٥ ، ١٧٤٠ حين أمكن لأول مرة استخراج الكوك من الفحم الحجري ، وفي سنة ١٧٨٤ بدأ استخدام عملية تحويل الحديد الخام إلى حديد مشغول . وأهم الكشوف التي حدثت في مجال صناعة المنسوجات المسكوك الطائر (١٧٣٣) والنول البخاري (١٧٨٥) وآلة الغزل Spinning Jenny (١٧٦٧) ، ثم جاء في سنة ١٧٦٩ اكتشاف الآلة البخارية على يد « وات » ، وهو العمل الذي توجه افتتاح الخط الحديدي بين ستكتن ودارلنجتون . ولقد كتب ليسون يقول « ان استخدام النول البخاري لم يأت الا تدريجاً ، ولكنه فتح الطريق للتقدم ، وإذا أصبح في استطاعة الصانع الذي يستخدمه أن يبيع انتاجه بسعر أقل مما يبيع به ذلك الذي يستعمل النول اليدوي ، اضطر الأخير إلى تخفيض ما يدفع من أجور . وهكذا أصبحت الآلات الميكانيكية ذلك اللولب الذي يفتح الثغرات في النظام السائد ، كما

كان الخطر المائل من جراء استخدامها بما قوض مقدرة النساجين على المقاومة . وهذا المصير الذى أحاق بالنساجين اليدويين أصاب كذلك الصناع المشتغلين بعملية تمشيط (تسريح) الصوف وإن لم يلقوا سلاحهم بغير ابداء المقاومة . إلا أن هذه المقاومة زادت من حرج مركز النساجين اليدويين والمشاطين . وإن البيانات المتوافرة لدينا والتي تلقى الضوء على مدى تحرير العمال لتشير إلى حدوث حركات فعالة حقيقة وإن كانت محلية وغير متصلة بعضها ببعض . ولم تقف النتيجة المباشرة المترتبة على أساليب الانتاج الجديدة عند حد نشر البطالة فى صفوف العمال الفانضين عن حاجة العمل ، وإنما تعدت ذلك إلى القضاء على الصناع الحاذق الذى كان من قبل واثقا من توافر العمل ومجال العيش حتى ولو كان فى حالة تبعية لسواه . إن الأثر العاجل لصيغ الانتاج بالطابع الآلى لم يقتصر على تقليل بالغ فى حالة الطلب على العمل فى المستقبل ، بل إنه حتى لما زاد ذلك الطلب نراه يتميز بتقلبات عنيفة بحيث لم تعد هناك علاقة دائمة ثابتة بين مكان العمل ورب العمل والعامل . فالعامل المستقل ألغى نفسه عاملا دجرا ، بمعنى « طريد القانون Vogelfrei » ، وحرية هى حرية أفراد البروليتاريا الذين يضطرون إلى بيع عملهم بأى ثمن والذين غالبا ما يجدون أنفسهم محرومين من إمكانيات الحصول على كسب عرضى .

إلا أن الانقلاب الصناعى لم تكن له حقيقة هذه الآثار السلبية فحسب ، لأن استخدام الآلات الميكانيكية فى عملية الصناعة ترتب عليه خفض ثمن السلعة مما أتاح للألوف فرصة التمتع بمنافع الإنتاج الأرخص ، ولا نزاع أن مستوى معيشة الجماهير فى عصر التصنيع قد ارتفع إلى درجة بالغة القدر ، وبخاصة لأنه بفضل تنظيم العمال والتشريع الاجتماعى الحديث والتأمين زالت أسوأ الشرور التى لازمت نمو الطبقة العاملة الصناعية . هذا الارتفاع فى مستوى المعيشة اكتسب مغزى خاصا حينما أمكن تخطى المراحل المتوسطة من الانحلال الاجتماعى مما سبق الأحوال المتحسنة القائمة اليوم .

وتمت نتيجة أخرى للانقلاب الصناعى وهى اطراد الزيادة فى عملية انتشار الحياة الحضرية خلال السنوات المائة الأخيرة ، ولقد شهدت جميع البلدان الصناعية هذا النمو فى عدد سكان المدن وهو الظاهرة الوثيقة الاتصال بازدياد التقدم الفنى .

ويعزى لجميع المنشآت الصناعية في المدن إلى توافر مقدمات ثلاث وهى ملائمة المدن للمصانع الجديدة من حيث العمل والنقل والاستهلاك وهذا أمر يترتب عليه ازدياد تدفق السكان على المراكز الصناعية الموجودة فعلا .

وهكذا نجد أن العملية التي استهلها ما طرأ على الانتاج من تغيير بسبب استخدام الآلات الميكانيكية والتخصص كان لها رد فعل بعيد المدى ، ذلك انها بالتقليل من قيمة وظيفة العامل الفرد أدت إلى سلب موارد الرزق من طبقة أرباب الحرف ، وترتب على الانتاج الكبير لأدوات الإنتاج (الآلات والعدد الخ) أن ظهرت نظميات جديدة بالسيولة تتعلق بأهداف الانتاج .

أما النتائج الاجتماعية المترتبة على ازدياد الاستغلال التجاري لعناصر التقدم الفنى الجديدة فإنها تبلغ الذروة في النهاية في ظهور الانقسام الطبقي كما بين المنظم والعمال ، وفي غلبة حياة الحضر بسبب التركيز الصناعى .

مشكلة الرأسمالية في البلاد الشرقية

إن جميع الذين يعتقدون بعمومية القوانين الاجتماعية والاقتصادية لعل استعداد لتطبيق هذا الأمر على التطورات الصناعية الحديثة في البلاد الشرقية ، وللدفاع عن وجهة نظرهم وحجتهم بالرغم مما هنالك من اختلافات مردها إلى ظروف الزمان والمكان الخاصة وعلى ذلك فهم مستعدون بالنسبة إلى الماضى للاعتراف بقيام علاقة سببية بين التغييرات الاجتماعية والعمليات الفنية شبيهة بالعلاقة التي نلاحظها في البلاد الأوروبية ، كما أنهم على استعداد بالنسبة إلى المستقبل إلى إجراء تحليل أو تشخيص على أساس التجارب الغربية .

غير أن هذه المحاولة التي تستهدف إيجاد النماثل تصطدم بحقيقة أخرى واضحة ، ذلك أن الاختلافات التي نلقاها في تطور ميدانى الثقافة لا تعزى إلى أسباب مؤقتة فحسب ، فظاهرة الرأسمالية الصناعية الحرة مقصورة على الغرب أى أوربا وأمريكا الشمالية ، وعلى ميدان من الثقافة يعد فريداً في التاريخ الاجتماعى بسبب طائفة من المظاهر الخصوصية التي تتميز بأنها ذات طابع أبعد من الطابع العرضى . هذا الانقسام المؤقت يصبح هنا الصورة التي تعبر عن تطور ثقافى

مختلف اختلافا أساسياً ، ففي الوقت الذي كانت فيه ظاهرة الرأسمالية الحديثة تعمل على تغيير مظهر المجتمع في الغرب ، نأق في البلاد الشرقية ركوداً واسع الانتشار كما اختفت منها كافة العلامات الدالة على تطور مماثل أو مواز تقريباً لما حدث في الغرب . وإذا بدا أن الحاضر يعمل على تعويضه الكثير مما نعه صفة مميزة للرأسمالية الحديثة ، فان هذا يجب ألا يحملنا على توقع حدوث تطور مماثل بسبب وجود أعراض خارجية مشابهة ، ذلك أن الرأسمالية الصناعية ظهرت ونمت في أوربا حيث بلغت هذه الدرجة العظيمة في ظل ظروف مختلفة بالسكية . وإذا نظرنا إلى الأمر من ناحية الذين لهم الفضل في قيام الرأسمالية ، أو منشأ رأس المال الذي مولها ، أو خطة الدولة لإزائها ، لآلفينا أنه ليس في الامكان عقد الموازنة بين الرأسمالية الصناعية في البلاد الأوروبية وبين تصنيع البلاد الشرقية .

وتعزى الرأسمالية في الغرب إلى التأثير الناجم من وجود طبقة من المواطنين ممن توفرت لهم مواهب مخصوصة بصفهم منظمين للأعمال ، وهذه الطبقة لم يكن لها وجود في الشرق ، كما أن فن التقدم العلمى الرشيد والذي كان نقطة الابتداء في وفرة السكشوف الصناعية التى حدثت في القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر ظل أمراً لا تعرفه الحضارة الشرقية .

وبالرغم تماماً من الفوارق التى نلسمها في حدة تجميع رأس المال في الغرب ، إلا أنه أفاد الانتاج إلى مدى بعيد ، كما أن الرواد في ميادين الصناعة استخدموا رأس المال لزيادة توسيع نطاق الانتاج مع ادراكهم ما ينطوى عليه ذلك الأمر من أخطار .

ويقابل هذا في البلاد الشرقية الفقيرة في رؤوس الأموال أن الثروات التى جمعت عن طريق الانتاج أنفقتها أصحابها على الاستهلاك الشخصى عادة ، وجرى ذلك غالباً على صورة منتجات كالية يؤتى بها من الخارج .

وكان ازدحام البلاد الأوروبية بالسكان دافعا عظيماً على الانتاج الصناعى الكبير بخلاف الحال في الشرق إذ يقل السكان في جهاته ومقدرتهم الشرائية منخفضة للغاية والأسواق تغرقها المنتجات الأوروبية ، وهذه ظروف لم تتح سوى مجال ضيق للصناعة المحلية ، ولهذا السبب نجد أن رأس المال الصناعى الذى استثمر خلال

القرن التاسع عشر في فروع معينة من الاقتصاد الشرق كان مصدره أجنيا في أغلبه . وإذ كان أصحاب هذه الأموال من الأجانب لهذا لم يجدوا لهم مصلحة في تصنيع البلد الذى يقيمون فيه على نطاق واسع ، كما أنهم فضلا عن ذلك ادعوا لأنفسهم حقوقا احتكارية وامتيازات في الأسواق مما لم يوفره لهم الاقتصاد الصناعى الأوربى الآخذ في التوسع والانتشار في بلادهم الأصلية .

فلما انحلت الإمبراطورية العثمانية قامت في مكانها دول قومية فتية أدركت أن على عاقبتها يقع عبء الاضطلال بهذه المهمة ولذا عملت على تنمية النشاط الصناعى أو تولت أمره بنفسها بصورة واقعية ، ومن هنا قامت ببلاد معينة صناعات احتكارية ملك الدولة أو حدث التصنيع تحت إشراف الدولة ورقابتها ، وهذا أمر يختلف من حيث الغرض والنتائج عن الرأسمالية الصناعية فى الغرب .

إلا أن هذا التحديد لا يمدنا بالإجابة عن السؤال الخاص بالمركز الذى تشغله عملية التصنيع بالشرق فى الاقتصاد العالمى ، أى ما مركز هذا التطور من حيث صورة تنظيمه العامة ودرجة تقدمه والنشاط الاقتصادى ؟

ونحن نستخدم هنا عبارة « صورة للتنظيم » فى المعنى الذى استخدمه واجمان Wagemann للدلالة على القواعد والمبادئ التى يجرى طبقا لها تنسيق قوى الاقتصاد القومى أى الانتاج والاستهلاك ، أو بعبارة أخرى للدلالة على النظام الاقتصادى السائد . « أما درجة التقدم ، فيقصد بها حجم القوى الانتاجية وتداول السلع بأوسع معنى بالنسبة إلى الوحدة الواحدة من المساحة والسكان فى إقليم اقتصادى معين .

صورة التنظيم :

منذ ابتداء العصور الحديثة حتى منتصف القرن التاسع عشر نجد أن اقتصاد بلاد الشرق الأوسط ، سواء بصورته السككية أو من ناحية المشروعات الاقتصادية الفردية ، كان اقتصادا قوامه تنظيم الانتاج تبعا لحاجة الطلب المحلى . إلا أننا نجد حالات استثنائية كان الانتاج المعد للسوق المحلية يحول فجأة إلى الأسواق الأجنبية بالرغم من عدم وجود سوق محلية نامية . وكان هذا التحول يتم كالعادة عن طريق اتباع الدولة للسياسة التجارية لإزاء المنتجين الفلاحين .

هذا النوع من النظام الإقتصادي القائم في بلاد الشرق الأوسط ظل متميزاً حتى الوقت الحاضر بل وحتى اليوم في جهات كثيرة بالروابط الجماعية ، ومن ذلك بصفة خاصة مظاهر الملكية المشتركة المتخلفة من العصور القديمة والتي نأق لها أمثلة طريفة متشابهة في قوانين الأراضي السائدة عند الجماعات البدائية في جهات أخرى من العالم (انظر الفصل الثاني عشر) . ومن النادر في حالة المنتج الفردى أن نجد آثاراً تتم عن الروح الرأسمالية الرشيدة . وإلى جانب تقاليد العمل السائدة منذ القديم ، توافرت عوامل اجتماعية ودينية ، ساعدت على الاحتفاظ بطابع السكون الذى يتسم به المجتمع الإقتصادى فى الشرق . ومنذ منتصف القرن التاسع عشر بدأ هذا الإقتصاد الذى تتصف به كلا الزراعة والصناعة يتحطم بدرجات متفاوتة من السرعة ، وأخذ يحل محله ، وبصورة سريعة في بعض نواحي الإنتاج ، الإقتصاد الذى يستهدف الإنتاج من أجل الأسواق وإن كنا نجد في الأخير مظاهر من النظام الإقتصادى الأول . وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩١٨ نجد في بعض البلدان وبخاصة في ميدان إنتاج السلع الصناعية مبدءاً جديداً في التنظيم بواسطة الدولة أو عن طريق رقابتها ، فتتولى بنفسها تشجيع الإنتاج وتنميته أو تقوم بإنشاء المشروعات الصناعية . ولهذه السياسة دافعان ، أولهما الرغبة في تنويع الإنتاج المحلى بقصد تقليل الخطر الناجم من فترات الكساد وتقليل الاعتماد على الواردات من الخارج . أما الدافع الثانى فعباره عن الحاجة إلى زيادة الإنتاج من أجل الإصدار حتى يتحسن مركز الدولة في ميدان تبادل السلع . وهكذا نلقى تغييراً حاسماً في دوافع إنتاج السلع واتجاهه بحيث أن الإنتاج الذى يدور حول إشباع حاجيات المنتجين أنفسهم يتحول إلى إنتاج توجهه الدولة ويهدف إلى إنتاج السلع من أجل الأسواق ، وبعبارة أخرى يقوم إقتصاد تبادلى تسنده الدولة وتوجهه مكان ذلك النظام الإقتصادى المنعزل والمتميز بالفوضى والاضطراب وهو ما كان سائداً في الأيام السابقة لنشوء الدولة .

درجة النمو

وتزداد الصعوبة التى نواجهها إذا أردنا أن نحكم على النظام الإقتصادى فى بلاد الشرق الأوسط على أساس مرحلة النمو أو درجة التقدم . وهذه الصعاب عبارة

عن التكوين الإقتصادي والاجتماعي المعقد في ذلك الجزء من العالم ، كما يضاف إليها عدم توافر البيانات اللازمة لإجراء تحليل كامل . والعوامل التي تمكننا من تقدير درجة التقدم فعبارة عن مدى ما تملك من العمال والمعدات الرأسمالية ، ومستوى الفن الانتاجي ، ودرجة التصنيع ، ومبلغ تبادل السلع في الأسواق المحلية والأجنبية . ويقدم لنا واجمان Wagemann المعايير الآتية وهي كثافة السكان ، وكثافة المواصلات ، وحصّة العمال الصناعيين ، والتجارة الخارجية بالنسبة إلى الفرد الواحد . وعلى أساس البيانات والاحصائيات الرئيسية التي جمعها نراه يميز المراحل الأربع التالية وهي : المرحلة الرأسمالية الكاملة النمو ، والمرحلة الشبهية بالرأسمالية ، والمرحلة الرأسمالية المستحدثة ، والمرحلة السابقة للعصر الرأسمالي . وفي سنة ١٩٣٠ كانت أوروبا (عدا روسيا) والولايات المتحدة واليابان تنتمي إلى المرحلة الأولى ، وروسيا وآسيا أقاليم شبه رأسمالية ، وتندرج استراليا ونيوزيلندا وكندا وأفريقيا الجنوبية وأمريكا الوسطى الجنوبية تحت لواء المرحلة الثالثة ، بينما تعيش بقية أقاليم العالم في ظل الأوضاع التي تسبق قيام النظام الرأسمالي . وبالرغم من عدم دقة هذا التبويب إلا أنه بوضع الأمور إلى حد طيب ، وإذا أردنا أن نسيغ عليه صورة أكمل فن المرغوب فيه أن نضيف إلى المعايير السالفة الذكر طائفة أخرى ذات أهمية ، مثل الدخل القومي ، والاستثمار المالى ، والانتاجية ، ومالية الدولة ، وازدياد السكان . ولما كانت كثافة السكان بالنسبة إلى المساحة الكلية قد تؤدي بنا إلى استخلاص نتائج غير صحيحة لهذا آثرنا حذفها . ويقدم لنا الجدول موازنة بين هذه الأرقام الأساسية والأرقام الخاصة بالبلاد الغربية ، ويوضح لنا درجات التقدم أو التطور في المنطقة الشرقية .

غير أن هذا التقسيم يغفل مظهره له دلالاته ، قد شق طريقه إلى البلاد الشرقية ، فالرقم الخاص بالانتاج الزراعي بالنسبة إلى الوحدة الواحدة من الأرض يختلف بصورة غير عادية من منطقة إلى أخرى ، وهو أعظم في جهات الزراعة المروية منه في المناطق التي تعتمد على الأمطار (أنظر الفصل السادس عشر) ففي الجهات الأولى بالرغم من انخفاض الانتاجية إلى درجة بالغة ، نجد مرحلة من الاستغلال (أى كثافة العمل والسكان بالنسبة إلى الوحدة الواحدة) تشير إلى وجود درجة عالية من استثمار الأرض والاستفادة منها ، بحيث يجوز القول أن العمل الذي يؤديه

الإنسان يلعب هنا دور الإستثمار الرأسمالى . وهذا الجدول يتضمن كشافة السكان بالنسبة إلى الوحدة من الأرض القابلة للزراعة ، والقرص من ذلك بيان أهمية هذا المظهر المخصص . وعلى ذلك فالبلاد الشرقية التى تقل فيها الموارد الرأسمالية ولكنها بيانات مقارنة عن بلاد الشرق الأوسط

فلسطين			تركيا	العراق	سوريا ولبنان	مصر	
اليهود	العرب	المجموع السكى					
		٦٢	٦	١٩	٣٠	٢١	كشافة حركة النقل عدد السيارات لكل ١٠,٠٠٠ من السكان (١٩٣٨)
							الخطوط الحديدية الطول بالكيلومترات لكل ١٠,٠٠٠ من السكان (١٩٣٨)
		٥٢	٤٢	٣٣	٣٩	٣١	الصادرات للفرد الواحد بالجنهات (متوسط ١٩٣٥-١٩٣٨)
٨٧٣	٢٦	٣٦٠	١٢١	١١٦	٦٩٥	٢١٠	الواردات للفرد الواحد بالجنهات (متوسط ١٩٣٦-١٩٣١)
٢٤٨٥	٤٠٧	١٠٥٢	١٠٧	٢٨٣	١٨٤	٢١٩	حجم التجارة الخارجية
٣٣٥٨	٦٦٧	١٤١٢	٢٢٨	٣٠٩	٢٧٩	٤٢٩	الدخل الأهل للفرد بالجنهات (١٩٣٦)
٤٦	١٦	٢٦	١٩	١٠	١٣	١٢	مالية الدولة (١٩٣٨-١٩٢٩)
١٢١	٢٦	٣٩٥٨	٣٢٨٦	٢١١٩	٠٨٩٤	٢٣٣٣	الارادات للفرد بالجنهات
		٣٨٧٠	٢٩٥٨	٢١٩٨	٠٧٨٨	٢٤٩٤	المصروفات للفرد بالجنهات
							الاتاجية الزراعية بالجنهات (الصافى)
٧٤٢	٢٩٦	٣٥٤	١٨	١٨٦	١٩٦	١٨	للفرد المكتسب من الذكور (١٩٣٤-٣٥)
		٧٨	٨٢	٨٦	٨	٢٥٦	للكتار من الأرض المنزعة
							كشافة السكان (١٩٢٩)
		٥٥٦	٢٢٩٤	٨١٦	١٨٨	١٦٧	فى الكيلومتر المربع (المساحة الكلية)
		١٢٥١	٥٨٣	٤٠٢	٦٢٧	٤٩٠	المساحة القابلة للزراعة
							استيراد الآلات والأجهزة والسلع
							الكهربائية للفرد الواحد (متوسط ١٩٣٦-١٩٣٨ بالجنهات)
		٠٧٧٠	٠١٦٠	٠٢٥٤	٠١١١	٠١٥٦	

تستخدم وسائل حديثة للرأى ، كما هو الحال فى مصر ، يجب أن تدخل فى نطاق المرحلة الشبيهة بالرأسمالية والتي تزداد فيها حدة استخدام العمل .

وطبقاً لهذه المراتب نجد أن بلاد الشرق الأوسط (باستثناء فلسطين) بلاد شبه رأسمالية أو تنتمى إلى المرحلة السابقة لقيام الرأسمالية . وعلى أية حال فهى لم تبلغ درجة الرأسمالية النامية من حيث استثمار رؤوس الأموال ، ومقدار ما ينفق من العمل ، والدخل الأهلئ ، والمواصلات بالنسبة إلى الفرد الواحد . أما فلسطين ، وبخاصة القسم اليهودى منها ، فتعد البلد الوحيد الذى يقدم لنا صورة اقتصاد يقرب من اقتصاد المجتمعات النامية فى الغرب .

ولذا استطعنا أن نحدد مركز الاقتصاد الشرقى اليوم فى التاريخ الاقتصادى الحديث بالنسبة إلى مركز الأحوال الاقتصادية الأخرى ، فقد حصلنا على أدلة تمكننا من متابعة الدراسة ، وبذلك نصل إلى الموضوع الرئيسى الذى نعالجه وهو رسم معالم عملية التصنيع بالشرق الأوسط خلال مراحلها المختلفة . والفترة التى حدثت فيها هذه العملية تمتد من نهاية عصر الركود الكبير الذى ختمته حملة نابليون حتى الحرب العالمية الثانية . ويذهبى أن تتوسع فى بحث الأحوال الإجتماعية العامة التى لها علاقة متبادلة بتسرب الرأسمالية الصناعية . وقبل أن نعرف مظاهر هذه العملية فن الأهمية بمكان أن نقدم بعض البيانات عن الأحوال الأساسية المتعلقة بالسكان ومستوى المعيشة والتي تعد العوامل الحاسمة فى نمو الإنتاج الصناعى .

توزيع السكان بين المدينة والريف

نظراً لضآلة البيانات الإحصائية التى تلقى الضوء على أحوال السكان فى بلاد الشرق الأوسط خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، فانها لا تصلح أساساً لحساب معدلات الزيادة ، أو لتحليل مسائل السكان خلال ذلك العهد . إلا أنها تفيدنا بالرغم من ذلك من حيث تقديم صورة لتكوين السكان العام ، والتوزيع بين المدينة والريف وهو أمر أكثر أهمية . وفيما يتعلق بأغلبية هذه البلاد يبدو أن عدد السكان فى المدن الكبرى قد زاد بكل تأكيد زيادة بالغة خلال القرن التاسع عشر ، إلا أن النسبة بين أهل المدن وسكان الريف تحولت بصورة تدريجية لصالح

مراحل التقدم الاقتصادي طبقاً للأرقام الرئيسية

(قبل الحرب العالمية الثانية)

القطاع اليهودي من فلسطين	بلاد اكتمل فيها نمو الرأسمالية	بلاد ذات صورة رأسمالية مستحدثة	بلاد أخرى شبه رأسمالية	بلاد الشرق الأوسط بما في ذلك فلسطين العربية	
٤٦	٧٠ - ١٣٠	٣٥ - ٨٠	٢٠ - ٥٠	١٩-١٠	الدخل الأهلي بالجنهيات للفرد الواحد
(٢) ٤٦٣	١٠٠٠ - ١٢٥٠	٧٥٠ - ١٠٠٠	١٢٥ - ٢٠٠	(١) ١٠٦	الاستثمار الرأسمالي بالجنهيات للفرد من المتكسبين
٦٨٣	٤٠٠ - ١٠٠٠	٠٠٠ - ٢٤٠٠	٧٠ - ٢٠٠	١٨٦-٩٠	الاتاجية الزراعية للفرد الواحد من المتكسبين الذكور (بالوحدات الدولية)
٢١	٨ - ٧	٨ - ١٠	١٠ - ١٥	٢٥-١٦	ازدياد السكان (بالألف) ١٩٣١-١٩٣٥
(٤) ٢٥	٧	٢٧	٠٦	(٣) ٥-٠٥	كثافة حركة النقل (١) عدد اللوريات لكل ١٠٠٠٠ من السكان
—	١٣٦	٢١٨	١٨	(٥) ٣-٢٥	(ب) طول الخطوط الحديدية بالكيلومترات لكل ١٠٠٠٠ من السكان
٢٣	١٧٤	١٧	١٥	٦٧٢-٢٨	حجم التجارة الخارجية بالنسبة إلى الفرد الواحد

(١) مصر فقط (١٩٣٧) ماعدا المواصلات .

(٢) يشير إلى الفترة (١٩٣٠-١٩٤٠) ، ماعدا المواصلات .

(٣) لايشمل فلسطين .

(٤) المتوسط لليهود والعرب .

(٥) " " " "

المدينة ولكن التحول لم يكن بصفتها أساسية . وتعطينا الأرقام التالية فكرة عن حجم المدن الهامة وعدد سكانها ، ولنبدأ بمصر .

السنة	عدد السكان	القاهرة	الأسكندرية	مجموع سكان المدينتين
١٨٤٨	٤٠٥٤٣٠٠	٢٥٤٠٠٠	١٤٣٠٠٠	٣٤٣٠٠٠ = ٠.٨٨
١٨٩٧	٩٧١٥٠٠٠	٥٧٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	٨٩٠٠٠٠ = ٠.٩٢
١٩٣٧	١٥٠٩٠٥٠٠	١٠٣٠٧٠٠٠	٦٨٢٠٠٠٠	١٠٩٨٩٠٠٠ = ٠.١٣

وفي حالة سوريا ولبنان نجد زيادة صغيرة نسبياً في نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان ، فربما كان عدد سكان بيروت في بداية القرن التاسع عشر لا يتجاوز ١٠٠٠٠٠ — ١٢٠٠٠٠ وعدد سكان لبنان كلها لم يزد عن ٣٠٠٠٠٠٠ نسمة .

ونلقى النسبة ذاتها في حالة بيت المقدس وفلسطين إذ بلغ عدد سكان هذه المدينة ١٢٠ نسمة سنة ١٩١٤ مقابل حوالي ٣٠٠٠٠٠٠ في البلد كله ، وبذا تراوح نصيب بيت المقدس بين ٣ / ٠. ، ٤ / ٠. ، وظل نصيب هذين المركزين حتى منتصف القرن التاسع عشر أقل من ١٠ / ٠. من المجموع السكاني للسكان ، فلما بدأ القرن الحالى حدث ارتفاع شديد في حالة بيروت بينما استمرت بيت المقدس في حالة جمود حتى في تلك الفترة . وإذا كانت قلة البيانات التي لدينا لا تجعل في استطاعتنا عقد موازنات من هذا القبيل بالنسبة إلى جهات أخرى ولو بهذه الصورة العامة ، إلا أن هناك من الأدلة مما يسمح لنا أن نستنتج وجود مثل هذه الاتجاهات على الأقل ومن ذلك أن عدد سكان حيفا اليوم ١٢٠٠٠٠٠ نسمة مقابل ٥٠٠٠٠ سنة ١٨٨٩

ولم يزد عدد سكان أنقرة عند بداية القرن الحالى عن ٣٠٠٠٠٠٠ وارتفع حتى أصبح اليوم ١٦٠٠٠٠٠ ، وفي العراق كان يقيم في بغداد ١٤٥٠٠٠ نسمة سنة ١٩٠٠ وهى المدينة الوحيدة التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠٠٠٠٠ وكانت نسبتهم إلى مجموع سكان البلاد ٧٥ / ٠. وعلى هذا نرى أن نسبة أهل المدن في الامبراطورية العثمانية يسيرة للغاية ، ولم تتغير بشكل يذكر خلال القرن التاسع عشر . فكيف كانت الاحوال في الغرب بالقياس إلى ذلك ؟

في سنة ١٨٠٠ كانت نسبة أهل المدن التي يزيد سكان الواحدة منها عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، عبارة عن ٣ / من مجموع السكان في أوروبا ، ثم ارتفعت إلى ١٣ / سنة ١٩٠٠ أما الأرقام الخاصة بكل بلد على حدة فأوضح في دلائلها كما يبدو من الجدول التالي :

النسبة المئوية لعدد السكان الكلي بالمدينة التي يزيد
أهل الواحدة منها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة

الزيادة في المائة . سنة ١٨٠٠ = ١٠٠ / %	١٩٠٠	١٨٠٠	
٥٤٧.١	٣٧.٦	٧	انجلترا وويلز
٣١٨.٥	٢٢.٣	٧	الأراضي الواقعة
١٥٦٠	١٥.٦	١	ألمانيا
٥١١.٥	١٣.٨	٢.٧	فرنسا
٥١٨.٧	٩.٣ (سنة ١٩١٠)	١.٦	روسيا

وبين لنا الجدول في الوقت ذاته أن عملية انتشار حياة الحضر بما تنطوي عليه من نتائج بالنسبة إلى أسلوب الحياة ، واتجاه إنتاج السلع ومداه في ختام القرن التاسع عشر ، كانت أكثر تقدما بصورة لا تحتمل الموازنة في أوروبا منها في بلاد الشرق الأوسط التي بدأت تظهر فيها العلامات الأولى لتلك العملية .

أحوال المعيشة بالمدن (الانفاق وأساليب المعيشة)

لدينا تقارير مختلفة عن أحوال المعيشة في المدن الشرقية قبل ابتداء الإنتاج الصناعي ، فهناك مثلاً وصف عن القاهرة خلال الفترة الممتدة من العقد الثالث من القرن التاسع عشر ، ويقدمه لنا لاين Lane وهو أحد المراقبين للأحوال المعاصرة ويعتمد عليه إلى حد كبير . ومن هذا التقرير نعلم أن الميزانية السنوية للأسرة ذات يسار وتتكون من أربعة أفراد بالغين لم تزيد عن ٢٧,٥ جنيهاً أي أقل من ٧ جنيهات مصرية للفرد أو ما يقرب من قرشين في اليوم الواحد . وقائمة الضروريات تستحق النظر إذ تبين لنا أن الأسرة لم تكن تشتري من الحبوب السلعة الرئيسية وهي الخبز

وإنما كان المرء يقدم الدقيق للخباز الذى يعيده إليه خبزاً لقاء أجر معلوم (أنظر
الجدول التالى) :

مصروفات الأسرة بالقاهرة (بالقروش)

٤٠٠	الدقيق (٨ أرادب) حوالى
٥٠	الطحين
٤٠	الخبز
٥٥٠	اللحم (١ — ٣ رطل فى اليوم أى قرش ونصف)
١٨٥	أرز
١٠٠	خضر (حوالى ٥٠ قرش فى اليوم)
٣٢٥	سمن (قنطاران) حوالى
١٨٥	بن
٢٠٠	دخان (جبلى)
١٠٠	سكر (نصف قنطار) حوالى
١٠٠	ماء
٧٥	حطب (ثمانية أحمال)
١٠٠	فحم نباتى
١٢٥	زيت (لمصباحين أو ثلاثة مصابيح) قنطار .. حوالى
١٠٠	شمع
٩٠	صابون
٢٧٢٥	

S. W. Lane : The Manners and Customs of the Modern Egyptian, London 1936, p.581, "Everyman's Library"

ويحدثننا لاین أن عدد سكان القاهرة فى بداية العقد الثالث كان ٢٤٠.٠٠٠ نسمة منهم ٨٠.٠٠٠ من الذكور البالغين ، ويشتمل هذا الرقم الأخير على ٢٠.٠٠٠ (خدم منازل) ، ١٥.٠٠٠ (صغار العمال والجمالين) ، ٣٠.٠٠٠ (باعة) ، ١٠.٠٠٠ (أهل الحرف) ، أما الباقون فمباراة عن رجال العسكرية والموظفين . ومن المحتمل أن يكون الرقم الخاص برجال الحرف أكثر من الواقع ، إلا أنه مع هذا يدل على عدم أهمية هذا العنصر فى حد ذاته ، وعلى ضآلة مبلغ استهلاك السلع الصناعية فى العاصمة والمناطق الواقعة فى ظاهرها .

وإذا اتخذنا حلب مثالا للمراكز الحضرية فى شمالى الشام فلدينا تقرير أحد المعاصرين وهو هنرى جيس القنصل الفرنسى حوالى منتصف القرن :

« وكما هو الحال بالنسبة إلى جميع شعوب الشرق فإن أهل حلب يقيمون حياة مملّة جداً لا نشهد فيها تنوعاً إلا نادراً وذلك بمناسبة الأحداث السنوية وهى العیدان وخروج المحمل

وعودته الخ . وفيما عدا ذلك فهم يتصفون بالانتظام من حيث أسلوب الحياة ، ولا يختلف أى يوم فى حياتهم عن بقية الأيام . فأرباب المهن يبدأون العمل فى الصباح ، أما الذين لا يمارسون مهنة ما فاتهم يقضون الوقت راكدين فوق الوسائد ان كان لهم دخل يعيشون منه ، أو فى المقاهى ينتظرون الفرصة التى تهى لهم معاشهم .

وبقدر جيس نفقات العيش فى اليوم الواحد على النحو الآتى : ٣٠ سنتيما (الطبقات الفقيرة) ، ٥٠—٧٥ سنتيما (الطبقات الوسطى والغنية) وذلك بالنسبة إلى الفرد الواحد . وتدفع الأسرة المكونة من ٦ — ٨ أفراد إيجاراً سنوياً قدره ما بين ٥ ، ٦ جنيهات ، كما يتراوح أجر الخادم فى الأسبوع ما بين فرنك وثلاثة فرنكات ، وقد ظل هذا العيش المتواضع قائماً فى المدن السورية حتى اليوم ، ويحدثنا روبن Ruppين فى كتابه « سوريا واقتصادها » عن الأحوال السائدة فى عام ١٩١٥ فيقول ان من الصعب أن نجد فى أى جزء آخر من أجزاء العالم مدناً يبلغ سكان الواحدة منها ٨٠,٠٠٠ نسمة وفيها قدر طيب من الصناعة وتجارة بالغة القدر يزاولها البدو ، ومع ذلك لا ينفق الناس فيها ما يزيد عن ضروريات العيش الجهورية . كما هو الحال فى حمص وحماه . ومما يؤيد هذا أن الفردة ، وهى نوع من ضريبة الدخل بالقاهرة وتعادل فى الظروف العادية ١٢/١ من الدخل . كانت تبلغ ٥٠٠ قرش سنة ١٨٣٥ فكأن الدخل عبارة عن ٦٠ جنياً ، وحتى إذا تجاوزنا عن التهرب فان هذه الأرقام تدل على مستوى دخل على جانب كبير من الانخفاض . وهكذا نجد لدينا صورة لاقتصاد يتميز بالركود يقوم فيه الجانب الغالب من السكان ، أى أهل الريف ، بانتاج وسائل العيش بدون الحاجة إلى الشراء وذلك إلى جانب صناعة جزء كبير من السلع الصناعية اللازمة كالأحذية والأقمشة والأدوات المنزلية بالقرى . وكذلك نلقاهم يبنون مساكنهم من المواد المحلية وبدون ثمت حاجة إلى شراء المنتجات والمواد اللازمة من خارج مواطنهم . ولا زالت هذه المظاهر قائمة ومنتشرة إلى حد كبير فى كثير من القرى المتقدمة اليوم بالشرق ، فهناك يصنع الأهلون الكثير من الأدوات اللازمة للاستعمال اليومي مثل السلال والحصر والجرار ، كما لا يزال عمل مستخرجات الزيتون والفزل والنسج من الحرف المنزلية فى هذه البلدان . ولذا كان هذا التكوين الاقتصادى زراعياً واستكفاً ثانياً فى أغلبه ، فان علينا أن نضيف إلى ذلك حقيقة أخرى وهى أنه يتميز بانخفاض مستوى المعيشة فى صفوف أهل المدن ، وفى أوروبا اشتد الطلب على سلع الترف من

جانب التبلاء والبلاط وطبقة أعيان المدن ، وكان ذا أهمية كبيرة بالنسبة إلى الإبقاء على صناعة مزدهرة ، أما في الشرق فقد كان ذلك العنصر غير متوافر إلى حد كبير أو مقصورا على القصور القلائل التي أقام فيها السلطان ومن يحيط به من الباشوات ولهذا لم يكن من الممكن أن يأتي دافع من هذه الناحية له من القوة القدر الذي يؤدي إلى تجديد الانتاج أو خفض نفقائه عن طريق استخدام العمليات الآلية .

بعد هذا العرض ننتقل إلى وصف أشكال الانتاج غير الزراعي ببلاد الشرق الأوسط وماهيته في النصف الأول من القرن التاسع عشر .

الفصل العشرون

تطور الانتاج غير الزراعى منذ نهاية القرن الثامن عشر
حتى وفاة محمد على عام ١٨٤٩

الأحوال العامة للانتاج غير الزراعى

يتميز إنتاج السلع الصناعية بالقياس إلى المجالى الاقتصادية الأخرى بأن التغيرات الفعلية تقع بشكل أوضح وأبرز كما أنها مفاجئة أكثر منها تدريجية ، غير أننا هنا كذلك لا نجد فواصل واضحة حاسمة فى مجرى التاريخ الاقتصادى . حقيقة بدأت منذ الثلث الأول من القرن التاسع عشر تلك المحاولات المبكرة من أجل الانتاج الصناعى الكبير والتى يحوز عنها نقطة التحول ، إلا أنه بالرغم من إدخال الآلات الأولى فى الشرق الأوسط ، لازلنا نجد فى فروع هامة من الصناعة حتى اليوم ، أشكالا فنية وتنظيمية من العمل والانتاج ، ظلت قائمة قرونا دون تغيير وتنتمى من جميع الوجوه إلى المرحلة السابقة للعصر الرأسمالى .

ماذا كان مركز الانتاج الصناعى وماهيته فى تلك البلدان عند ابتداء القرن على ضوء التقادير المعاصرة ؟ لقد شهد ختام القرن الثامن عشر بدء اتصال الشرق لأول مرة منذ قرون اتصالا أوثق بالأوربيين وأساليب الحياة الأوربية ، وكان لهذا الضغط رد فعل خطير بالنسبة إلى حيوية الصناعة المحلية ، وإن كانت النتائج لم تكن دائما متجانسة أو كانت هناك اختلافات بالغة القدر بين المناطق العربية وغير العربية من الشرق فقد ظلت الأولى حتى ذاك الحين وبوجه عام أكثر عزلة عن أوربا من البلقان وجهات الأناضول . وعلاوة على ذلك فالجماعات القومية والأجناس المختلفة المقيمة بالعالم الشرقى كانت تختلف فيما بينها اختلافا واضحا من حيث المقدرة والذوق ، وقد لاحظ الكتاب الأوائل أن العرب البدو البدائيين لم يتوافر لديهم المهارة العالية أو الاهتمام بحيث يمارسون الصنائع والحرف ولذا كانوا يعتمدون إلى أبعد حد على العمال غير العرب ، وما هو ابن خلدون قد راعه ما لاحظناه من الفوارق فى هذا الصدد وذكره مرارا وأؤكد كده فى غير تحفظ ، فالعرب لم ينقلوا إلى البلاد التى استقروا فيها أية تقاليد صناعية أو حرفية وفى هذا يقول :

• ولهذا نجد أوطان العرب وما ملكوه في الاسلام قليل الصنائع بالجملة حتى تجلب اليه من قطر آخر . وانظر بلاد العجم من الصين والهند وأرض الترك وأمم النصرانية كيف استكثرت فيهم الصنائع واستجابهها الأمم من عندهم .

إن المباني الرائعة والآثار الفنية والحرفية البارزة في القاهرة وغيرها من المدن العربية ترجع إلى الفنانين غير العرب . وحتى إذا أغضينا النظر عن ضرورة توافر فترة تمهيدية طويلة لخلق طبقة مدربة من العنصر العربي ، وبخاصة خلال العهد الأول ، فإن الأدلة التي لدينا تكفي للدلالة على وجود نقص في عقلية الصانع من أهل بلاد الشرق الأوسط ، وهذا الأمر ينطبق على الصناعة والزراعة على حد سواء ، وهاهو لاین الذي يتميز بالانزاهة في إبداء ملاحظاته يسجل لنا ما انطبع في نفسه من عقلية المصرى من ناحية العمل :

« يسود الخمول جميع طوائف المصريين ، ما عدا أولئك الذين يضطرون إلى كسب العيش عن طريق العمل اليدوى الشاق ، وهذا نتيجة المناخ وخصب التربة . وحتى الميكانيكيون وهم على قدر كبير للغاية من الشراهة في الكسب ، يؤدون عادة في يومين ما يستطيعون إتمامه في يوم واحد ، ويتركون العمل الذى يدر عليهم أكبر ربح ليقضوا وقتهم فى تدخين النارجيلة . . . ومن النادر أن تحمل عاملا مصريا على أن يصنع الشيء تماما حسب الطلب لأنه يفضل رأيه على رأى صاحب العمل وقلما يتم العمل فى الوقت الذى وعد باتمامه فيه . . (١)

(١) لاريب أن النهضة الاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها مصر منذ ختام الحرب العالمية الأولى تنقض الكثير من أقوال الكتاب وتدل على كفاية المصريين ، ولكن لا تنكر أن صفات الإهمال وعدم المحافظة على المواعيد لا زالت قائمة ومصيرها الاختفاء حين تزداد الثورة الصناعية الحديثة نموا وقوة وبذلك تتوافر تقاليد فى العمل شبيهة بما فى الغرب . فلنزايا التى ينسبها الكتاب إلى الجماعات الغربية وليدة التطور البعيد الأمد وليست صفات مقصورة عليها دون سواها . (المترجم)

وبقصر لاين ملاحظاته على العمال أمثال النوتية والجمالين ومن إليهم ممن تضطرمظروفهم إلى مزاولة العمل اليدوى الشاق . وبمرور الزمن وتحت تأثير انتشار الإسلام الذى سبب امتزاج العمال الأجانب بالسكان العرب أخذ العمال الحاذقون يظهرون فى البلاد العربية وبخاصة فى صناعات المنسوجات والمعادن ، مما له قيمة كبيرة فى هذه البلدان . إلا أنه يقال بوجه عام إن مستوى الإنتاج الصناعى فى مدن مصر وسوريا والعراق ظل دون مثيله فى المدن التركية . ويصف لنا قولنى مركز مصر فى نهاية القرن الثامن عشر وهو يشكو من انحطاط بلاد النيل وذلك فى العبارات التالية .

« لقد انهارت وركدت أبسط الحرف . هناك نجارون وصانعو أقفال وصناعات بدائية لعمل الأسلحة ، أما الأدوات المصنوعة من الحديد والخردوات ومواسير البنادق فكلها تستورد من الخارج ، ويندر أن يجد الإنسان فى القاهرة صانع ساعات قادرا على إصلاح الساعة ، وإن وجد فإنه يكون أوروبياً ، ولا يعرف الجواهرجية كيف يصقلون الماسة على الوجه الأكمل والسحق خشن والسكر إلىء بالسل الأسود وإن كان أبيض ارتفع ثمنه إلى حد يتعذر معه الشراء . والسلع الوحيدة التى تستحق الذكر والتى لها قيمة هى الأفشة الحمرية ، وإذا كانت أقل رقة من مثيلتها الأوربية إلا أنها أغلى ثمناً » .

وكذلك نجد جبرار يؤكد سوء حالة الصناعة فى وقت حملة نابليون فيقول :

« والصناعة مقصورة على الأدوات ذات الاستعمال العادى وتقع باستخدام الطمى من النيل والرمل وعصير النبات والجلود المدبوغة وصوف الأغنام وقصب السكر . ويمكن القول بعبارة موجزة إن أمثال هذه المواد كلها موجودة فى البلاد »

أما عن مركز حلب فى النصف الأول من القرن التاسع عشر فنعلم أنها كانت فيها مضى مركزاً تجارياً وصناعياً لأنها استطاعت أن تصبح مستودعاً للتجارة بين أوروبا وآسيا ، وبذلك استفادت من انحطاط شأن تدمر وبلبلبك . وكتب جيس سنة ١٨٥٤ يقول إن هذا الرخاء استمر حتى سنة ١٧٧٥ وإن كانت المدينة قد بدأت تشعر بأثر كشف الطريق البحرى حول رأس الرجاء الصالح وأعقب ذلك فقط بدء الانحطاط الكبير . وعلى ذلك فالصناعة فى حلب مقصورة على إنتاج ما يلزم الاستعمال اليومى من أدوات بسيطة ، وبذلك هبط عدد المشغغلين بالحرف

اليديوية من ١٦٠٠٠ إلى ١١١٦ (١) .

ولا يمكن أن نقدم صورة مناسبة لحالة الصناعة خلال تلك الفترة دون أن نلفت النظر بصفة خاصة إلى الدور الذي لعبته السلع الأوروبية المنافسة . ومهما كانت المصادر التي نرجع إليها فأننا نجد دائماً حتى في تلك الفترة المبكرة الشكاوى تنصاعد بشأن النتائج المدمرة التي ترتبت على رخص المنتجات الأوروبية المصنوعة بالآلات والتي أخذت لأول مرة تظهر على نطاق كبير في الأسواق غير الأوروبية . تلك هي الفترة التي بدأت فيها الصناعة الأوروبية تسير إلى الأمام لا يصدها أي عائق . ولقد استتبع ذلك أن تعرضت الصناعة الوطنية في الحال إلى خسائر تذكر ، فاستخدام المنسوجات المصنوعة في إنجلترا من القطن الهندي سبب تعطل عشرة آلاف عامل في سنة واحدة ، وتعرضت مصانع الحرير لأزمة لا تقل عن ذلك حدة . (٢) ونعلم من تقرير لكامل عن سنة ١٨٣٦ أن المصانع السورية أنتجت حوالي ١٣٠٠ قنطار من الأقمشة الحريرية المحلية في ورش حلب ودمشق وطرابلس وحماه وبيروت ودير القمر وصيدا ، ولكن جميع هذه المنتجات الوطنية اضطرت أن تخلى مكانها للمصنوعات البريطانية . M. Sabry : L'Empire Egyptien sous Mohamed Ali, Paris, 1939, pp. 359/360.

وإذ يستعرض القنصل الفرنسي هنري جيس الموقف في حلب تراه يؤكد الحقيقة التالية وهي أن فقر السكان مع اطراد الزيادة في عددهم ، يزداد حدة لما ترتب على استيراد الأقمشة البريطانية والسويسرية من إلحاق الدمار السكلي بصناعة الغزل الوطنية . ويذكر لنا المستشرق الفرد فون كريم الذي زار دمشق سنة ١٨٥٠ أن استيراد البضائع البريطانية والسويسرية كان السبب الوحيد في انهيار ما امتازت

(١) ومن الأسباب الأخرى التي يعزو إليها جيس انحطاط حلب ، الاضطرابات التي وقعت والزلازل وأخيرا الطرق البحرية الجديدة عبر البحر الأسود والطريق المباشر من الخليج الفارسي إلى إيطاليا وإنجلترا .

(٢) Georges Douin : La Mission du Baron de Boilecomte, Le (٢) Caire, 1927, p. 268.

به دمشق سابقاً من صناعة نسج الحرير ، فهذه الأقمشة المستوردة أرخص ثمناً بمقدار الربع عن مثيلتها المدمشقة وإن كانت أقل متانة ، ولذلك نجد أن الطبقات الفقيرة ، بسبب ازدياد فاقتها ، أقبلت على شراء البضائع الأرخص بدلا من الأنواع الأفضل والأغلى ثمنا . ويقول كريم أن الحكومة التركية كانت تشجع استيراد الأقمشة المصنوعة في البلاد الأجنبية بالدرجة التي نلقاها عادة عند الحكومات الأخرى بالنسبة إلى منتجات رعاياها . أما في تركيا ذاتها فبالرغم من أن انحطاط شأن الصناعة الوطنية كان نتيجة تأثير المنافسة الأوروبية ، إلا أن هذا كان قد بدأ حوالي نهاية القرن الثامن عشر ، ففي سكوتاري (ألبانيا) هبط عدد المشتغلين بصناعة الحرير من ٦٠٠ في سنة ١٨١٢ إلى ٤٠ سنة ١٨٢١ ، ونقص عدد الصناع في ترنوفو (بلغاريا) من ٢٠٠٠ صانع إلى ١٠٠ فيما بين عامي ١٨١٢ ، ١٨٣٠ (Urquhart, La Turquie, Vol.) . وكانت أنقرة في نهاية القرن الثامن عشر تنتج ، وفي الغالب تصدر ، أكثر من ٢٥,٠٠٠ بالة من المنسوجات الصوفية ثم هبط الصادر إلى أقل من ٥٠٠٠ بالة سنة ١٨٣٦ .

وزاد من خطورة هذا الاتجاه ازدياد المنافسة من جانب المصانع المزودة بالآلات والتي أقيمت حديثا في البلاد الشرقية ذاتها ، فيحدثنا فاميرى Vambéry بصدد الأحوال السائدة في مدينة بورصا وكانت مركزاً قديماً للنسيج في الأناضول ، إن مصنعها المشهور لاتاج القماش الحريري المشجر توقف عن العمل بسبب إنشاء الآتوال الأوروبية في ظل الإدارة الأوروبية .

وبالرغم من أن مركز التجار والكثيرين من الصناع المستقلين ظل محتملا بفضل ثرواتهم وممتلكاتهم الخاصة بما أتاح لهم موارد مكنهم من التغلب على الأزمة ، إلا أن حالة العمال كانت سيئة جداً . فالأوصاف التي خلفها علماء الحملة التي قام بها نابليون تحدثنا عن مصر أنه في سنة ١٨٠٠ كان ثلثا الطبقة العاملة في القاهرة يعيشون في أحياء تنتشر فيها الأمراض وينامون على الحصر ويعيشون على الخضر النضرة ويسير أطفالهم في حالة عري من الناحية العملية .

هذا الركود والعجز مما أصاب مركز الصناعة الوطنية بسبب منافسة السلع

الصناعية المستوردة وبداية الانتاج المحلي ، نلقى نقيضه في ذلك النشاط العنيف الذي بذله حينذاك رجل الصناعة الأوربي للقضاء على منافسيه الجدد . هذه المنافسة حملته على تشجيع التقدم الفني إلى درجة لم يحلم بها أحد من قبل ، وهي عملية سارت في حالات كثيرة موازية لمصالح المنتجين المنافسين . أما في الشرق فافتنا نجد العكس فالمنتج المحلي العاجز قضت عليه المنافسة .

طابع الانتاج الصناعي في بلاد الشرق الأوسط حتى منتصف القرن التاسع عشر

مركز الانتاج

تبعاً لتخطيط المدينة الإسلامية تركزت الصناعة والتجارة في ذلك العهد في السوق والشوارع والأحياء المجاورة التي تنشط فيها الاعمال . أما أحياء السككنى من المدينة فمنفصلة في العادة عن مراكز الاعمال ، وهنا نجد المنطقة مقسمة إلى أجزاء حسب الجنسيات ، وهذه الأجزاء قد تنقسم بعد ذلك إلى جهات للاعمال وأخرى للسكنى ، وحينما نجد مثلاً أحياء عربية وأرمنية ويهودية نجد غالباً أسواقاً منفصلة تضم أصحاب حوانيت الأخذية من العرب والأرمن واليهود ، ولكن كثيرًا ما نجد أسواقاً مختلطة ، تمثل جميع الأجناس .

والأسواق عبارة عن مجموعات من المباني يعسر كثيراً على الغريب عنها أن يتعرف عليها ، وهذه المساحة كلها تحترقها حارات هي المركز الحقيقي للتجارة ، وهذه الأتزة مسقفة وتكون أحياناً سلسلة واحدة من المحلات التجارية وهي في شكلها الحالي كما نراها في بعض المدن الشرقية مثل دمشق واستنبول وبغداد حديثة العهد . وفي بعض المدن الشرقية مثل بيت المقدس وحلب نجد الشكل القديم من السوق العربي بممارته الأصلية لا يزال قائماً وفي حالة جيدة ، وهنا نجد الطرقات أضيق ، والمظلات ومحال العرض عبارة عن فراغ في البناء على هيئة أقبية مكشوفة في أغلب الأحوال . وفي الأتزة المسقفة يتخذ النور عن طريق فتحات في السقف المعمول على هيئة قبو .

وتتكون الأسواق من الورش والمظلات الداخلة في المباني على الطريق ، ومعظمها حجرات مكعبة الشكل وليس بها أقسام في الداخل وتتكون من حائط خلفي وجدارين وسقف ، أما الواجهة المظلة على الشارع فلها أبواب من الحديد أو الخشب . وفي المسكان الذي يستخدمه الصانع نراه يؤدي العمل في الجزء الخلفي من الحجرة بينما تعرض السلع بعد إتمام صنعها في واجهة المحل على نوع من المنضدة أو تعلق على جدران المحل بحيث تجتذب أنظار المارة .

كيفية تنظيم الإنتاج

لم يكن تنظيم الإنتاج الصناعي متجانسا ، فهناك حقيقة تربو على غيرها من حيث الأهمية ولها الأثر في تعيين شكله ، وهي أن عملية الصناعة كانت تقوم عادة على أساس العمل اليدوي فكان الصانع — بمفرده أو بمساعدة غيره — يؤدي عمله بآلات وعدد بسيطة كما كانت أساليب العمل التي اتبعها متميزة بالبساطة ذاتها . ولذا لم يعمل على تجميع مقدار كبير من المواد الخام أو السلع التامة الصنع فإن المال الذي كان يستثمره بسيط القدر . وكان العمل يجري وفقا لاحدى هاتين الطريقتين : —

(١) أداء العمل مقابل الأجر الذي يدفعه العميل وكثيراً ما كان الأخير يقدم للصانع المادة الأولية (الصوف والقماش والدقيق) وبذلك تكون له مصلحة في عملية الصناعة .

(ب) شراء العميل السلعة الجاهزة التي يختارها .

وفي الورش الحكومية وفي الحالات التي كانت الدولة فيها تشرف على الصانع في غير الورش التابعة لها كانت الدولة تستولى على السلعة بعد إتمام صنعها ، وأحيانا كان يحرم على الصانع أن يبيع إنتاجه مباشرة للجمهور ، كما كان الحال في عهد الاحتكار الذي فرضه محمد علي . وتختلف التقارير بشأن التنظيم المباشر للإنتاج ، فبينما نجد كليزجيه يرى الشكل العادي هو الذي يتم في ظل أداء العمل للعميل مقابل ما يدفع من الأجر ، نرى Junge (في كلامه عن التركمتان) ، شورتز Schurtz (بصدد إفريقيا الشمالية) يذكران أن القاعدة كانت إنتاج السلع لبيعها . وفي أسواق بيت المقدس مثلاً لا زلنا حتى اليوم نجد السلع التي تصنع وحسب الطلب ،

من جانب العملاء ، والبيع المعدة للبيع لمن يشاء . ومن المحتمل وجود الشككين في كل مكان ، تماماً كما نجد في كل مكان ، صناعات ينتجون السلع لبيعها فوراً أو يصنعونها للعميل لقاء أجر ، وتجاراً يعرضون للبيع سلعاً ليست من صناعتهم . وطالما كانت قيود نقابات طوائف الحرف تحد من اتساع نطاق الصناعة فلم يكن من المهم أن يعمل المنتج من أجل السوق أو من أجل عميل واحد يكلفه بشيء ما . إن الفارق لم يصبح ذا أهمية إلا حينما أخذ الصانع يضم إلى مهامه الذاتية إدارة مشروعه الذي يستخدم فيه عدداً من الأيدي العاملة ورأس المال ، بعد أن كان يؤدي العمل بنفسه .

ولا زلنا حتى اليوم نجد في كثير من أسواق المدن الشرقية الأدوات والعدد التي كان يستعملها الصانع في الأزمنة الماضية .

وكانت القوة المحركة في حالة العملية الصناعية المنتظمة تعتمد على قوة الإنسان والحيوان ، وإذا استثنينا المحاولة القصيرة الأمد التي قام بها محمد علي فإن القوة البخارية لم يبدأ استعمالها في مصر من جديد إلا في عهد متأخر جداً نسبياً . وكانت أدوات العمل بسيطة ، بل وبدائية في الغالب ، كما لم يكن هناك أساس لقياس الوقت اللازم لإنتاج السلعة . ولعب الحنق والمهارة دوراً كبيراً في الغزل والنسيج بصفة خاصة وكذلك في أشغال المعادن . ونظراً لضآلة الإنتاج كانت رؤوس الأموال اللازمة لمواصلة عملية الإنتاج نادرة لا تذكر ، وكان أهم ما يشغل بال صاحب العمل الحصول على المواد الخام ودفع أجور العدد القليل من عماله إن كانوا يحصلون على أجور جديرة بالذكر ، وظلت هذه الأجور في مستوى منخفض جداً تبعاً لانخفاض مستوى المعيشة العام والاثمان . والتفاصيل التالية التي نوردتها بشأن تكاليف المواد الأولية والصناعة والسلع التامة الصنع مقتبسة من التقرير الذي وضعه جايس عن الأحوال السائدة في حلب في العقد الرابع من القرن التاسع عشر ، ولها قيمتها من حيث أنها تجعل في استطاعتنا الحكم على حجم الاستثمار الرأسمالي ومدى إنتاج الحرف اليدوية في تلك الأيام .

فمن «الصناعات» الهامة في حلب سنة ١٨٤٤ لدينا ٣٣٧ مصنعاً ، ١٦٩١ ورشة أصغر منها ، وبشغل فيها ٤٤٨١ عاملاً بما ذلك الصانع المستقل نفسه . وبلغت القيمة الإجمالية للإنتاج ٥٦٥.٧٧٠ ر. من الفرنكات أي ٩٩٨ فرنكا أو ما يقرب

من ٤ جنيها للعامل الواحد . وهذه الاحصائيات تمكننا كذلك من تقدير متوسط المبلغ الذي يعد « قيمة مضافة » بالنسبة إلى العامل الواحد ، فهو لم يزد عن ٢٥٩ فرنكا أى ١٠٥ جنيها خلال تلك السنة . وحتى إذا قدرنا لقيمة النقود الشرائية حينذاك مستوى أعلى من مستواها اليوم وفرضنا إلى جانب ذلك أن جزءا من العمل كان موسمياً ، فإن المبالغ الساففة الذكر صغيرة بصورة واضحة وتدل على انخفاض غير عادى فى مستوى الإنتاج والمعيشة فى المهن الصناعية . حقيقة من الصعب أن نحكم على مدى صلاحية هذه الأرقام لتكون أساساً لأمثال هذه التقديرات إلا أن المؤلف وهو من رجال الإحصاء يؤكد لنا ما بذله من العناية فى جمع البيانات والمعلومات مما يجعلنا نقول من نظرة الشك إليها . وعلى أية حال فإن هذه الأرقام وغيرها تكفى لإثبات الحقيقة التالية وهى أنه فى الحالات التى كان المنتج فيها يملك المادة الأولية والإضافية ويقوم بالعمل بنفسه ، بخلاف الحالة التى كان فيها هذا المنتج يقرب من مركز العامل الأجير ، فقد كان الإنتاج وقيمه محدودين جداً ولذلك يصعب التكلم عن موضوع الإنتاج الكبير إذ ذاك .

إلا أن هذا الشكل المبكر من الإنتاج الصناعى كان ينطوى على عنصر رأسمالى نظراً لأن الصانع المستقر فى مكان عمله لا يريد أن يتنازل عن مقره فى مركز المدينة وهكذا نجد أن القوم الذين كانوا يملكون الأرض والبيوت التى يعمل فيها الصانع ، استطاعوا استغلال هذا الاحتكار ، بل لقد فعلوا ذلك حقاً على أكمل صورة . وكان ملاك الحوانيت والأرض الكائنة فى الأسواق أو الذين كانت لهم ملكية المنفعة ، عبارة عن الأعيان أو المشايخ الأغنياء الذين ظلوا سنوات يتمتعون بهذا الاستثمار الرأسمالى المجزى وفى بعض الأحيان كانت سلطات الأوقاف ، هى المالك الفعلى لتلك الممتلكات ، الأمر الذى ساعد إلى حد غير يسير على الاحتفاظ بهذا الشكل من أشكال الحياة الاقتصادية . ولم يكن مقدار رأس المال الذى يستثمر فى إقامة هذه المباني البدائية بذى أهمية خاصة ، وإنما الأهمية تنحصر فى امتلاك أرض تقع فى أحد أحياء الأعمال المناسبة .

المنظم

وفى الإنتاج الصناعى بالشرق الأوسط خلال هذه الفترة كان الصانع يلعب دور

المنظم ، فهو يستخدم في العادة واحداً أو اثنين من عمال المياومة والصبيان ، وكانت العلاقة الودية بينهم تنمى القواعد التي وضعها نقابات الطوائف الإسلامية وهذه النقابات لم يقف الأمر بها عند حد تعيين أحوال العمل بالنسبة إلى الحرف المختلفة ، بل كانت كذلك تنظم العلاقات بين صاحب العمل والعامل وعلاقتهما إزاء الحرف الأخرى .

وعلاوة على الصانع كانت الدولة عن طريق مصانعها تلعب من وقت لآخر دوراً هاماً بوصفها منتج صناعي وبخاصة في صناعات نسج الحرير والسكر والأسلحة . فالمشروعات والأعمال الحربية التي كان يقوم بها الحكام الأتراك كفلت للمصانع الحربية في تركيا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر مركزاً رئيسياً في صناعة البلاد . فكانت الحكومة تدير مصانع المدافع والأتوال وأحواض السفن بخلاف المصانع التي تنتج السلع التي تشجع حاجة الجيش بصورة غير مباشرة (مثل الورق والجلود والمنسوجات) ، وكان السكان المدنيون يحصلون على لوازمهم مما يفيض على مطالب القوات العسكرية . وقد انخط شأن هذه المصانع والمنشآت في القرن الثامن عشر ولكنها عادت إلى الحياة في تركيا خلال عهد سليم الثالث وفي مصر على يد محمد علي ، إلا أنها عادت على صورة منشآت أكبر حجماً ويشرف عليها خبراء حكوميون وتستثمر فيها مقادير كبيرة من رأس المال .

تنظيم العمال

إذا كان تنظيم العمال في المجتمع الإسلامي لم يدرس بعد دراسة وافية إلا أنه من أبرز الفصول في التاريخ الاجتماعي للشرق (١) . فهنا نجد عناصر من التقاليد الدينية والمهنية تتخللها العادات السياسية والاقتصادية ، ومن هذا المزيج ظهر نظام اجتماعي فريد يختلف بالرغم من التفاوت بسبب الظروف المحلية ، اختلافاً بالغاً عن الصورة التقليدية التي تمثل النقابات الطائفية في التاريخ الأوروبي . ونستطيع أن نلاحظ نواحي شبه بالنقابات الغربية وذلك من حيث المظاهر

(١) عقدنا فصلاً عن « نظام الطوائف الصناعية » في كتابنا « حالة مصر الاقتصادية في

عهد الفاطميين » ص ١٨٥ وما بعدها .

الخارجية ، بل الواقع أن الشرق قد اقتبس بعض عناصر النقابات الأوربية وبخاصة بعد استيلاء الأتراك على القسطنطينية سنة ١٤٥٣ ومن ذلك الكثير من القواعد المتعلقة بقبول الأعضاء وتحديد عدد الورش والصناع في كل مدينة وأداء العمل ، وذلك كله إلى جانب بعض مظاهر التنظيم التي تشبه نظام النقابات والشركات في الغرب . أما الاختلافات في الفلسفات التي تقوم عليها مختلف الحرف وعلاقتها الاجتماعية فإنها واضحة إذا ما وازنا بينها وبين أمثالها في الغرب بما يبين لنا اختلاف مجرى التطور الصناعي في الشرق . ونبدأ أولاً بدستور النقابة الإسلامية وتكوينها (ويقال لها بالعربية صنف) ، وهي ذات شكل هرمي في جميع البلاد الشرقية فهناك شيخ المشايخ والذي يعد رئيساً لجمعية الصناع ويشغل مركزاً أعلى من مراكز رؤسائها ، وفي بعض الحالات يشغل هذه الوظيفة صاحب الشرطة أو المحتسب . وعلى رأس كل نقابة عادة شيخ توافق الحكومة على تعيينه وله سلطان واسع داخل النقابة ، وتنحصر وظائفه في إدارة النقابة أى دعوتها ورأسه اجتماعاتها واحتفالاتها والإمامة في الصلوات وتقدير وجباية نصيب كل عضو من الضريبة المستحقة للحكومة (والتي كانت تفرض على النقابة بصفها هيئة واحدة) . وكان للسلطات المشرفة على النقابة الحق في توقيع العقوبات الخفيفة والغرامات ، كما كانت مسئولة إلى حد ما عن المحافظة على الأمن والنظام بين أعضاء النقابة . وكان من المعتاد علاوة على ذلك أن يختار من صفوف أكبر الأعضاء سناً موظفون مخصوصون مهمتهم أن يكونوا حلقة اتصال بين النقابة والحكومة . وفي مكة كانت الحكومة تعين شيوخ النقابات المختلفة وتخلو لهم الحق في قبول الأعضاء الجدد وتحليفهم بين الولاء . أما فيما يتعلق بممارسة الحرف فقد كانت هناك ، كما في النقابات الأوربية ، قواعد لتنظيم فن الإنتاج ، والمحافظة على أسرار المهنة ، وقبول الصبيان ، واختيار المعلمين (الأسطوات) وغير ذلك . إلا أنه يمكن القول بوجه عام أن إقرار هذه التفاصيل كان أقل دقة مما جرى به العرف في نقابات أرباب الحرف الصناعية بالبلاد الأوربية حيث كانوا يوجهون أكبر الاهتمام إلى المحافظة على ما لهذه الجمعيات من احتكارات الإنتاج والبيع . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الفلسفة الكامنة وراء النقابات الشرقية تحتوي على كثير من المظاهر الصوفية والدينية ، ويبدو هذا واضحاً من الأهمية الكبيرة التي كانوا يعلقونها على المراسيم والاحتفالات المتسمة

بالكثير من المظاهر الدينية . ويرى ثورننج أن العلاقة الوثيقة بين نقابات الصنائع وجماعات الدراويش (الصوفية) مما لا يسع أحد إنكاره . وقد ظلت جماعات الطرق الصوفية تجتذب إلى صفوفها الصنائع الذين كانوا يحضرون حفلاتها من وقت لآخر . وكلمة « فتوة » التي كانت تطلق على جمعيات الصنائع استخدمت في الأصل للدلالة على صفة أخلاقية يمكن تفسيرها بأنها عبارة عن « إنكار الذات » ، والعزوف عن عرض الدنيا والاهتمام بمباهج الآخرة . هذه الفلسفة التي تنأى بصاحبها عن الاهتمام بالدينيويات والتعلق بها ، وهي فلسفة يبدو فيها أثر النزعات الصوفية ، كانت تستبعد من صفوف الجمعيات المذنبين ومن لا يتصفون بالنزاهة والأمانة ، ولكنها تسمح مع ذلك بقبول العبيد والخصيان ، بل وغير المسلمين من اليهود والنصارى . إن تكوين جمعيات « الفتوة » بحيث تشمل كذلك الأشخاص الذين يعدون في نواح أخرى من « المنبوذين » لظاهرة واضحة وبخاصة إذ نوازن بينها وبين النقابات الألمانية خلال العصور الوسطى حيث كان عمال المياومة في الحرفة أو واحدة يكونون جمعياتهم الخاصة بهم حتى ولو كانوا ينتمون أحيانا إلى نقاباتهم الفعلية . والعالم الإسلامي لا يعرف مثل هذه الجمعيات المكونة من عمال المياومة .

ونحن إذ نؤكد وجود هذه العناصر الدينية والاجتماعية نريد أن نبين أن النقابات الإسلامية تمت من حيث نشأتها إلى حركات تقع خارج الميدان الاقتصادي ، ونقصد بذلك حركة « القرامطة » وهؤلاء كانوا عبارة عن جماعة تربطهم صلة الأخوة ، إلى جانب ما كانت تتميز به جماعتهم من وجود مظاهر صوفية وثورية . وإذا كان قيام الرأسمالية وحدث الثورة الفنية من أسباب انحلال النقابات الأوروبية ، فانه نظر لعدم توافر المعلومات السكافية لدينا ، فاننا لا نستطيع أن نقرر إلى أي حد كانت هذه الصبغة التي تتسم بها النقابات الإسلامية مسؤولة عن انحطاط شأن هذا التنظيم . إلا أنه بغض النظر عن مسئولية النقابة الإسلامية عن كبت ما في نفوس الأفراد من ميل غريزي إلى الاستحواذ واجتئاف الأرباح وقصر جهودهم على كسب مجرد ما يسد مطالب العيش ، فاننا نلقى كذلك عوامل أخرى ذات أهمية لم تكن ملائمة لتوسيع نطاق النشاط الصناعي . ومن ذلك أن جانبنا كبيرا من الورش والمحال التي يشغل فيها الصنائع كانت من أملاك الأوقاف التي لا يجوز التصرف فيها ، ولهذا كان المنتفعون من نظام الوقف ينفرون من أي تجديد أو تقدم يحتمل

أن يقلل من إراداتهم ، فكأن مصلحتهم كانت في ثبات تلك الأوضاع المتأخرة .
وكذلك نجد أن وظيفة المحتسب ، وهى فى نشأتها نظام دينى بحت ، قد أعيدت إلى
الوجود فى القرن العشرين ، بعد أن ضعف شأنها مؤقّتا ، وهذا البحث أقدمت
عليه الحكومة لأسباب سياسية حتى يستطيع المحتسب مراقبة النقابات التى كان
يشك فى ميولها الثورية (وبخاصة فى مصر وسوريا وتركيا) . ونظرا للرابطة
الوثيقة بين الدولة والسلطات المحلية من جهة فى هذه البلدان ، وبين ملاك الأراضى
الإقطاعيين من جهة أخرى ، فقد كانت النقابة الإسلامية خلال القرون الماضية
عبارة عن مجموعة من عناصر هى موضع الإشراف ، عليها من ناحية المجتمع ،
بل وتعرضت لسياسة القمع والاضطهاد أحيانا ، وبذلك لم تكن ذات مركز يعادل
مركز شقيقتها أو عظم تأثيرها بالنسبة إلى تطور المدينة الأوربية .

الفصل الحادى والعشرون

محاولة محمد على

الثورة الصناعية الأولى فى الشرق الأوسط

إن أحوال الإنتاج الصناعى بالشرق الأوسط فى أواخر القرن الثامن عشر وخلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر كانت تعينها الاعتبارات الآتية :

- (١) غلبة الطابع الزراعى على السكان بوجه عام .
- (٢) انتشار العادة فى صفوف أهل الزراعة ، وسكان المدن إلى حد ، بأن ينتجوا بأنفسهم ما هم فى حاجة إليه من سلع الاستهلاك .
- (٣) الانكماش التدريجى فى الحرف اليدوية وهو الظاهرة المتمشية مع الانحطاط الاقتصادى العام فى الشرق الأوسط نتيجة (أ) تحول طرق المواصلات (الطريق البحرى الجديد إلى الهند وازدياد أهمية القسم الغربى من السكر الأرضية) ، (ب) ازدياد المنافسة من جانب الإنتاج الأوروبى .
- (٤) ركود فى الإنتاج وتحوله ، وانعدام روح الابتكار فى التجارة والحرف اليدوية .

(٥) انهيار التنظيمات المهنية (مثل النقابات الطائفية) . وإذ تتصور هذه الصورة العامة يتسنى لنا أن نقدر العمل الذى قام به محمد على حق قدره . فمحمد على الذى لعب فى تشكيل التاريخ الاجتماعى الحديث للشرق الأوسط دوراً هاماً لم ينل بعد التقدير الواجب الذى يستأهله ، قد تحول بفضل التقارير والتوصيات التى وضعها أعضاء الحملة الفرنسية بشأن الأعمال الباهرة التى حققتها الحضارة الغربية ، فأصبح من أشد المؤمنين بأساليبها . ولقد تملكته عزيمة قوية لادخال المظاهر الغربية فى بلاده ، ولذا نراه فى ميدان الإنتاج الصناعى يؤمن بقوة الأساليب الفنية الأوروبية ؛ ولا بد أن أفكار الفنيين والمنظمين الأوربيين من وصلوا إلى مصر منذ عهد الحملة الفرنسية وما أوضحوه من الامكانيات النظرية والعملية ، استوت

النفوس بطريقة غير عادية ، كما ذكر المؤرخ المعاصر عبد الرحمن الجبرتي .

ونظراً لما كان يسود البلاد من ركود عام والشك في قيام المصريين بمحض رغبتهم بالاستفادة من الأفكار التي تسربت إليهم من الغرب ، زاد اقتناع محمد على بأن التدخل الفعال من جانب الحكومة في ميدان الصناعة والتعليم أمر واجب ، ولم تكن العقلية الشرقية في ذلك الحين لتتوقع منه أن يتغلب على جميع الصعاب التي تواجه محاولة إحياء الصناعة ، فضلاً عن إدخال أساليب الإنتاج الأوروبية . إن تحقيق هذا الأمر كان لابد له من هيئة غالبية ذات سلطات واسعة . وعلى ذلك فالدولة ذاتها ، أي الحاكم ، بدأت تنفذ على نطاق واسع برنامجاً طموحاً من النشاط الاقتصادي والسياسي واضطلعت بصفة مباشرة بطائفة من المهام التي ترمى إلى تنمية الاقتصاد القومي .

وكانت الوسيلة الرئيسية التي اتبعها محمد على بصدد تنفيذ سياسته أنه عمد إلى احتكار التجارة وإقامة الصناعات ، كما حل مشكلة توفير الخبراء عن طريق استخدام الأجانب ، ولهذا لم يتردد مثلاً في أن يستدعى إلى القاهرة مئات من العمال الأجانب واستخدام عدد كبير من الخبراء والضباط الأوروبيين برواتب عالية ليشغلوا مناصب مديري المصانع والمدارس والمعاهد . وكانت سياسته تقوم على أن يحل محلهم الموظفون الوطنيون في المستقبل ، ولذا بعث بمئات من الشبان المصريين إلى المدارس والمؤسسات الأوروبية .

إن العمل الذي قام به محمد على في الميدان الاقتصادي والسياسي الاجتماعي يظهر لنا بوضوح مظاهر نظام من الدولة الرأسمالية فقد احتكر انتاج معظم فروع صناعة المنسوجات إلى جانب سلع أخرى كالسلع المصنوعة من الزجاج أو الحديد الزهر ، ووجه عناية خاصة إلى إنشاء مصانع حكومية لعمل المدافع والبنادق وغيرها من الأدوات المعدنية . وكذلك أقام مصانع أخرى تحت إشراف الخبراء الأوروبيين ، مما بدا أنه أحدث خلال فترة قصيرة تغييراً أساسياً في أسلوب الانتاج أو الصناعة والحرف اليدوية . فلو أن خطط محمد على ومشروعاته حالقها التحقيق لصارت مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر البلد الصناعي الأول في الشرق .

تاريخ التجارب التي أجراها محمد علي

كما كان مصدر عون للخطط التي رسمها محمد علي الآراء الشرقية القديمة التي تجعل للحاكم حق التصرف غير المحدود في جميع الممتلكات بالبلاد من منقولة وغير منقولة. فبعد أن أصدر محمد علي المرسوم القاضي بإلغاء ما لكبار الملاك من حقوق في أراضيهم أقدم سنة ١٨١٦ على احتكار جميع فروع الصناعات القائمة ، ولكنه لم يتدخل في الوقت ذاته في عملية الصناعة نفسها ، فظل الصناع يزاولون الانتاج في ورشهم ولكن تعين عليهم في المستقبل أن يحصلوا على المواد الخام من الحكومة وأن يسلموا إليها السلع التامة الصنع بالأثمان التي تحددها ، واحتفظت الحكومة لنفسها بحق بيع الانتاج الكلي ، وكانت تصدر السلع التي لا تحمل خاتم الحكومة .

وفي هذه الفترة قام في أجزاء أخرى من الشرق نظام من احتكار منتجات الحرف اليدوية ، ومن ذلك أن الباب العالي ، مدفوعاً بأسباب مالية ، عمد في الجهات الواقعة تحت سيطرته إلى إدخال نظام احتكار المبيعات ولكن سرعان ما أخفقت هذه الاحتكارات بسبب إساءة استغلالها من جانب المشرفين عليها ، ففي تركيا كانت احتكارات البيع تمنح في العادة للأفراد مقابل رسوم عالية ، وكذلك لعبت المصالح المالية دوراً هاماً في مصر كما كان الشأن في تركيا وأصبحت الاحتكارات تدر على الخزانة إيرادات كبيرة . وكانت الحكومة تشتري المواد الأولية (القطن والصوف والحرير الخ) بثمان منخفض من المنتجين ، وتبيعها للصناع بثمان أعلى ولا تدفع لهم لقاء السلع التي يصنعونها سوى الثمن الذي تحدده وفضلاً عن هذا كانت الحكومة تبيع السلعة التامة الصنع بثمان أعلى مما اشترت به .

هذا النجاح المالي لم يزد عن كونه أحد الدوافع الكامنة وراء سياسة التصنيع التي طبقها محمد علي ، فقد كان الباشا مهتماً كذلك بتنمية الانتاج المحلي من الناحية الفنية فبخلاف ما حدث في الخارج قبل ذلك بفضل استخدام الآلات ، كان الانتاج الصناعي في مصر يجرى على أساس العمل اليدوي ، فلما حل عام ١٨١٩ أنشأ محمد علي عدداً من المشروعات الجديدة التي ، لو استبعدنا نوع ما كان يستعمل فيها من القوة المحركة ، كانت تعد مؤسسات حديثة ومعدة إعداداً طيباً إذا

قيست بمحال الحرف اليدوية . وأولها إقامة مصنعي الصوف في القاهرة وأعقب ذلك إنشاء مصانع للحديد ومصنع تكرير السكر وآخر لعمل الزجاج ، ومصانع لعمل الأسلحة ، فضلاً عن إنشاء ترسانة هامة استطاعت خلال الفترة الممتدة من عام ١٨٢٩ إلى ما قبل سنة ١٨٤٠ بقليل أن تعوض السفن الحربية التي فقدتها مصر في معركة نواوين وعادت البحرية المصرية فصارَت أعظم قوة بحرية في القسم الشرقي من البحر المتوسط .

وينبغي أن نعلق أهمية خاصة على ما ابتكره محمد علي في ميدان الصناعة القطنية . فبالرغم من أن مصر كانت تعرف نبات القطن منذ زمن طويل فإلى محمد علي الفضل في الأخذ بالاقتراح الذي تقدم به أحد المهندسين الفرنسيين حتى صار لهذا المحصول المركز الغالب بالنسبة إلى فروع اقتصاديات البلاد . فبعد القيام بعدد من التجارب لزراعة أنواع من القطن سارت زراعة المحصول بسرعة كبيرة بينما بدأ في الوقت ذاته إنشاء عدد من المحالج ومصانع نسج القطن ومن ذلك إثنان سنة ١٨٢١ وأربعة سنة ١٨٢٤ ومثلها سنة ١٨٢٥ ثم توالى قيام غيرها في السنوات التالية ، وقد بلغ ما استهلكته المصانع المحلية ربع محصول البلاد من القطن ، وقوم الإنتاج من المنسوجات القطنية بما طوله مليوناً ذراع سنة ١٨٣٣ وبلغ الإنتاج من الغزل في ٢٩ مصنعا ٥٠٠ . ٠٠٠ فنظار سنة ١٨٣٩ . واستطاعت المصانع المصرية في بعض الأوقات أن تسد حاجة الطلب المحلي على المنسوجات القطنية الرخيصة إلى حد كبير وهو عمل بارز إذا قيس بما كان عليه الحال بعد ذلك بمائة عام حين نذكر أنه بالرغم من تحسن الإنتاج الآلى لم يستطع الإنتاج المحلي سوى مد البلاد بحزم صغير من حاجياتها .

وان اهتمام محمد علي بتنمية مصانع الحديد والمعادن ، وهو أمر غير عادي في ذلك الوقت ، لما يتمشى مع سياسته العامة الرامية إلى أن تصبح مصر بقدر الامكان مستقلة عن العوامل الخارجية حتى فيما يتعلق بامدادها بالمواد الحربية الهامة . ففي سنة ١٨٢٠ أنشئ بحى بولاق مسبك وضع تصميمه أحد الانجليز وذلك حيث يمكن القيام بجميع أنواع عمليات السبك تقريباً ، وكان المصنع يحتوى على ثمانية أفران تستطيع أن تنتج يومياً ٥٠ هندردويت من الأدوات الحديدية بما في

ذلك الآلات والأنوال وآلات الغزل ، وحتى إصلاح الآلات البخارية والأجزاء الجوهرية بالترسانة .

وهكذا نجد أن الباشا بفضل إرادته وحدها أخضع جميع الفروع الهامة من الصناعة لمشروعائه الأساسية . ولم تقتصر هذه الأفكار الخاصة بتنمية قوى البلاد الإنتاجية بدافع من أعلى على مصر ، ففي سوريا لم يكن نصير الإنشاء الصناعي محمداً علياً نفسه وإنما لعب هذا الدور ابنه ابراهيم باشا الذي كان من الواضح أنه يرى أن من الضروري وضع خطة مدروسة بعناية حتى يتسنى إنهاض الإنتاج الزراعي والصناعي من كبوته عن طريق استغلال ما بالبلاد من الإمكانيات ، ومن هنا نراه يعلق أهمية خاصة على تعليم السكان وعلى أن يشيع في جميع الطبقات روح العمل والابتكار بما يعد مصدراً دائماً لكل نشاط اجتماعي واقتصادي (محمد صبري ، مصدر سابق ص ٣٧٥) .

وطبقاً لهذه النظرية نجد أن ابراهيم ، بخلاف الأساليب التي اتبعها والده في مصر حاول أن يحقق مشروعائه الصناعية في سوريا عن طريق تشجيع وإيقاظ روح الابتكار الصناعي أكثر منه بواسطة قيام الدولة بالمشروعات بنفسها ، ومن هنا ساعد على إنشاء مصانع لعمل المنسوجات ، واستغلال التربة المعدنية في السلاسل الجبلية بسوريا ، كما أفسح المجال أمام المشروعات الخاصة لتخطو خطوات أخرى وأول المنشآت كانت مصنع السلع الصوفية في صور ومصانع الحرير ببلبنان ومعاصر الزيتون الحديثة في طرابلس وبعض المناجم في الجبال .

ويرى القنصل البريطاني ويرى Werry المقيم في سوريا إذ ذاك أن أهم النتائج التي تمخضت عنها إرادة ابراهيم المستوحاة من أهداف والده محمد علي ، كغالة الأمان للملكية ، وحرية الاعتقاد الديني والحياة والقول ، وعدالة توزيع أعباء الضرائب ، ويمكن القول بوجه عام أنه في ظل الظروف السائدة كادت إدارة ابراهيم أن تسكفل ما تهيئه الحكومة المستقلة من الحرية لرعاياها . ويحدثنا القنصل أنه وجد الإدارة قد تحسنت بدرجة عظيمة تفوق ما كان يتوقعه ، ولكنه يضيف إلى ذلك قوله أن الناس لم تعرف قيمة هذه الإدارة .

ولسكى نقدم فكرة عن مدى ما قام به محمد علي من أعمال يكفي أن نذكر أنه خلال السنوات (١٨٣٠ — ١٨٤٠) بلغ عدد العمال في المصانع المصرية أكثر

من ٣٠٠.٠٠٠ وفي دور الصناعة ٥٠.٠٠٠ رة ، كما لم يقل رأس المال المستثمر في الآلات والمباني عن ١٢ مليوناً من الجنيهات ، وقد رآه في سنة ١٨٣٦ كان ٩٥ ٪ من صادرات مصر يخرج من المخازن والشؤون الحكومية ، كما أن ٤٠ ٪ من المجموع السكلي للواردات كان يؤتى به لحساب الحكومة .

أهمنا محمد علي والدرسي الذي نتعلم من ذلك

حين نعرف بقيمة تلك المحاولة الأولى الواسعة النطاق لادخال الثورة الصناعية في الشرق ، فإن اهتمامنا لا يقتصر على أن صاحب المشروع قد ألمه الاخفاق الذي أصاب أهدافه ، ولكنه يتركز بالمثل في الأسباب التي يعزى إليها هذا الاخفاق . وتذكر لنا المصادر الكثيرة عن هذه الفترة أسباباً عدة . استطاع معاصرو محمد علي أنفسهم تحليلها . وها هو دودويل Dodwel يقدم لنا هذه الصورة التي تلي ضوئاً واضحاً على الأسباب المباشرة للاخفاق : « كان كثير من هذه الأعمال يقوم على أفكار خاطئة ، وفشلت أحدث المصانع إذ كانت الآلات موضع الاهمال ، وأجزاؤها تترك دون تشحيمها بالزيت ، واتصفت الإدارة بالجهل والاهمال . وكانت الثيران تستخدم في إدارة الآلات ، بينما كان من الواجب السيطرة على ماء النيل نفسه واستغلاله لهذا الغرض . وكان الفلاحون يكرهون العمل المنتظم مما لم يعتادوا عليه من قبل ولهذا كان يؤتى بهم قسراً كما كان الشأن في حالة تجنيد الرجال للجيش » . ويلاحظ بورنج في هذا الصدد أن الباشا كان « يأخذ الأيدي العاملة من الحقول حيث تعمل لانتاج الثروة ، وذلك لتشغل في المصانع حيث تبده هذه الثروة » .

غير أن النقاد لم يقنعوا بمجرد النقد ، ولذا نجد دودويل يبدي التقدير الإيجابي لنوايا الباشا فيقول : « وبالرغم من أن الكثير من جهده قد ذهب هباء إلا أن هذا الجهد حقيق بالذكر والاحترام لأنه ينم عن تعديل في نظرة الباشا إلى واجبه . فقد كان همه في أول الأمر الحصول على المال ، ولكنه انتهى - بالرغم من خطأ الأساليب - بترقية البلاد وتمدينها . وفي هذه الناحية سار في طريق الاحتذاء بالغرب إلى درجة فائقة عن الحد وغير حكيمه ، إلا أنه كان أنبل نفساً من ذلك المغامر الجشع الذي لا يبحث إلا عما يزيد من سلطانه وثروته . وحتى الاحتكارات التي أقامها كان لها جانبها الحسن . ربما امتص محمد علي الفلاح ولكنه فعل ذلك

بدرجة أقل وطأة وشدة مما كان يفعل التجار الأجانب لو تركت لهم حرية الشراء والبيع كما يحلو لهم ، ولأصبح عبء المسال الذي يقدمه التجار للفلاح أفدح وأثقل من المتأخرات التي تصيب إيرادات الباشا .

واليوم نستطيع أن نسير أبعد مما فعل الغير في الثناء الإيجابي على نوايا محمد علي الرئيسية بصدد سياسة التصنيع التي اتبعها ، وما كان في وسع رجل سواء ، توافر له ذلك القدر من بعد النظر والإقدام ، أن يفكر ويحاول تصنيع بلد زراعي شرق بالرغم من الصعاب الهائلة التي واجهته في كل مكان .

وبغض النظر عن النقائص الداخلية التي انطوت عليها هذه المشروعات ، فما من شك أنه كانت هناك عوامل أخرى تكفي لزعة أركان الإنتاج المحلي الجديد حتى ولو كانت الظروف المحيطة به أفضل . فهناك أولاً مشكلة إدارة أمثال هذه المشروعات بصورة بيروقراطية على يد موظفي الدولة ، ويتصل بذلك مسألة الحصول على المنظمين فضلاً عن صفار المستخدمين الذين ينبغي أن تتوافر لديهم المؤهلات اللازمة لإدارة عملية الإنتاج الحديثة ، ولم يكن لدى مصر مديرو المصانع أو العمال الحاذقون في ذلك العهد . أما الخبراء الأوروبيون فقد كانوا يأتون متأخرين بحيث يعسر اصلاح مشروع سكة الإدارة ، أو كان عددهم صغيراً لا يكفي لمواجهة الطلب عليهم . ان عدم توافر الخبرة الإدارية والفنية العملية بصدد أساليب الإنتاج الحديثة ، وبخاصة في ظل الأحوال المناخية الخاصة السائدة في بلاد النيل ، كان لابد يكون له تأثير ضار ، فهنا لم يكن ثمت وجود لتلك الفترة السابقة للانقلاب الصناعي في أوروبا والتي كانت مدرسة تدرب فيها من اضطلعوا فيما بعد بعبء الانهاض الصناعي ، كما أننا نجد فارقاً واضحاً بين عدم الاهتمام الظاهر في حالة المنظمين الذين يعملون بوحى من تفكيرهم وتجاربهم . واننا لنلقى آثار الظاهرة الأولى في ضالة النجاح الذي حققته تلك المشروعات من الناحيتين الاقتصادية والفنية . ويؤكد لنا كروتشلي هذه الجوانب السلبية في العبارات التالية :

« حقاً يبدو من المشكوك فيه أن تلك الصناعات كانت تحقق ربحاً . حقيقة تدل بعض حساباته على ربح في حالة البيع فمثلاً ذكروا أنه في سنة ١٨٣٧ كانت قطعة القماش من القطن تتكلف ٩٤ قرشاً وتباع بمائة وعشرة قروش ، إلا أنه يبدو

أن الحسابات التي تجريها المصانع لم تأخذ في الاعتبار سوى ثمن المادة الأولية وأجور العمال ، بينما تغفل النفقات الرأسية والايحجار وما يضيع من المادة خلال عملية الصناعة وفائدة رأس المال واستهلاك الآلات والمباني . فلو أن هذه الحسابات قام بها خبير اقتصادي لوضح أنه حتى المنسوجات القطنية كان يجري إنتاجها بخسارة . وقد وجد الدكتور بورنج سنة ١٨٣٨ أن الياردة كان يتكلف إنتاجها في مصر ٨٧ من القروش بينما كان من المستطاع شراء الياردة من القماش الانجليزي ومن النوع ذاته في مصر بشمن قدره ٧٥ ونصف من القروش . وحتى هذا لم يأخذ في الحسبان النفقات الهائلة للمصانع الجديدة والآلات وأجزاء الغيار ، فضلا عن القيود التي فرضت على الزراعة بسبب استخدام الرجال في المصانع . (مصدر سابق ص ٧٣) .

وقد تفاوتت وجهات النظر بصدد الأسباب التي يعزى إليها الفشل ، ولكن مهما كانت هذه النقائص فقد كان في الامكان التغلب عليها بمرور الوقت لولا أن هناك عاملا سياسياً كان له أثره الحاسم بالنسبة إلى هذه الخطط والمشروعات الصناعية ، ذلك هو الصراع المحتوم بين المصالح الأجنبية والمحلية ، لأن محمداً علياً الذي اختص نفسه بالأرض الزراعية كلها وغلتها كان على وشك أن يصبح مالك الانتاج غير الزراعي وبذلك يكون الوحيد الذي ينظم تداول السلع كلها في البلاد ، وهو إذ يفعل ذلك إنما يعتدى على مصالح الدول الأجنبية التي كانت ذات مصلحة في بيع بضائعها في مصر وشراء بعض المواد الخام منها . لقد كانت مصر سوقاً هاماً لمنتجات المصانع الجديدة في انجلترا والقارة ، وهذا المركز تهدده بصورة خطيرة التجارب الجرئية التي قام بها الباشا . وقد كان ما أقدمت عليه تركيا من الحد من حرية التجارة أن تدخلت الدبلوماسية البريطانية تدخلاً حازماً فقد كانت الاحتكارات التركية ، بالرغم من أرباحها الوفيرة ، أدوات للابتزاز في أيدي نظام مالي بعيد عن النزاهة ونوازع الضمير . وفي هذا يقول هـ . تمبلى . (١)

England and the Near East, The Crimea, London, 1930, (١)
pp. 32/33.

و لم يختلف الأمر في حالة ما كان للتاجر الأجنبي من حقوق نصت عليها المعاهدات ، فقد كان عليه قبل أن يبيع بضائعه أن يرضخ لاية شروط يفرضها ذلك المحتكر ... كان النظام أكثر ملاءمة للأجنبي منه للوطني ، ولكنه يقيد التجارة دون شك أو يحرمها في بعض الحالات . وصرح بونسني أن الباب العلوي تمكن عن طريق نظام الاحتكار من أن يتجاشى أو يخرق جانبا كبيرا من حقوقنا التجارية ، وقد أثار هذه المعلومات الأسد البريطاني وطالب بالمرستون بالترضية العاجلة ... وقبل ذلك بيومين (أى في ١٤ أبريل ١٨٣٨) كان قد أعلن في لباقة ومهارة أنه لما كان محمد على المحتكر العام في مصر فان إلغاء الاحتكارات يصيبه أكثر مما يصيب السلطان ، وأضاف إلى ذلك القول بأنه إذا ما ألغى السلطان الاحتكارات في امبراطوريته فان الحكومة البريطانية تترقع إلغاء مماثلا في مصر وسوريا وتطالب به . وهذه تعد عبارات شديدة من تصدر عنه حتى ولو كان بالمرستون .

وكانت نتيجة هذا التدخل معاهدة ١٨٣٨ على أساس الامتيازات التي كفلت للرعايا الأجانب حرية الصناعة والملاحة . وقد أدت المعاهدة إلى إلغاء معظم الاحتكارات ، وتم ذلك سنة ١٨٣٩ في تركيا سنة ١٨٤٠ في مصر . وبينما اعتبرت الآثار المترتبة على المعاهدة موفقة في حالة تركيا ، فقد قوبلت بالنقد الشديد في مصر وهذا النقد إنما هو صورة أخرى تعبر عن الصراع بين اتجاهات محمد على صوب التوسع وبين مصالح الغرب الاقتصادية والاستعمارية ، ويزداد هذا الرأي بروزا إذا ذكرنا أنه قبل مجيء محمد على لم تبذل الدول الكبرى الأجنبية أية محاولة تقريبا للمطالبة بتنفيذ الحقوق التي تضمنتها الامتيازات التركية وتطبيقها في حالة مصر ، وفي هذا يقول ددوبل (ص ٢١٨) ما نصه ولقد كانت الحياة غير آمنة ، والتجارة غير منتظمة ، وكان البكوات متمردين ثائرين ، وكانت التجارة الأوربية مع مصر تافهة بحيث تحمل فرنسا وانجلترا على التمسك بحقوقهما النظرية .

هذا التدخل من جانب الدول العظمى لم يكن راجعا إلى رغبة منها في أن يعود للتجارة ما تحتاج إليه من الطمأنينة والاستقرار ، ولكن سببه سياسة الباشا الاقتصادية التي تنطوي على الخطر بالنسبة إلى المصالح البريطانية . ولقد ترتب على التدخل البريطاني أن تحطمت نهائيا ودفعة واحدة مشروعات الباشا الصناعية، وحتى

في سنة ١٨٤٠ ، أى قبل التصديق النهائي على المعاهدة بعامين ، أغلق بعض المصانع التي كانت تتعرض للخسائر . ولما دخلت المعاهدة في دور التنفيذ ، أغلقت جميع المصانع الأخرى تقريباً أبوابها ، وبعد ذلك بسنوات لم يبق من الآثار الدالة على أول ثورة صناعية في مصر سوى خرائب المصانع والآلات التي علاها الصدأ . (١)

إن الأسباب المسؤولة عن انهيار برنامج الباشا في التصنيع نلقاها في ميادين مختلفة ونستطيع أن نجعلها فيما يلي :

(١) عيوب الإدارة الداخلية ، وخطأ التقديرات الاقتصادية في أغلب المشروعات ، وعدم توافر المؤهلات اللازمة لدى القائمين بالأمر ، والنقص في عدد المهندسين والاسطوانات ، وعدم توافر الخبرة الفنية بشأن عملية الإنتاج الصناعي في مصر .

(٢) الصعاب القائمة في وجه التسويق والسياسة التجارية ، والمنافسة من جانب السلع الأوروبية الرخيصة .

(٣) العيوب الاجتماعية

(أ) انعدام صفات المنظم في نفوس المصريين في ذلك الحين .
(ب) تعسف الدولة في معاملة المصالح التجارية الخاصة (كعدم توافر الحماية اللازمة للحقوق والممتلكات)

(ج) الصراع بين الميول الحرة التي تميزت بها الصناعة في أوروبا وبين الاقتصاد المرسوم الذي تتولاه الدولة . وطالما ظلت هذه الأسباب والعيوب ذات تأثير فعال ما كان في الإمكان حدوث مثل ذلك التقدم الذي شهدته أوروبا . ومحاولة محمد علي ذاتها تثبت أنه لا بد من وجود المقدمات الهامة لنجاح التصنيع حتى يتسنى تحقيق الغاية المرجوة ، أما في ظل الأوضاع القائمة إذ ذاك فإن شروط النجاح لم يكن لها ثمت وجود . وكانت الفرصة الوحيدة للنجاح في ظل هذه الظروف أن يقوم رئيس الدولة بنفسه بالمحاولة ليحل المشكلات الملازمة للتصنيع وذلك عن طريق

(١) أن تداعى الإنتاج الصناعي وإلغاء الاحتكارات لم ينجم عنها أية خسارة مالية مباشرة بالنسبة إلى الباشا ، ذلك أن الفلاح الذي لم يعد مضطراً أن يبيع إلى مندوب الاحتكار الحكومي بالأسعار المنخفضة التي تقررها الحكومة ، صار يحصل من التاجر على سعر السوق وهو أعلى وبذلك أخذ يعمل على توسيع زراعة المحاصيل الرئيسية ، ومن هنا عظمت قدرته على أداء الضرائب .

سياسة مرسومة وفق النظريات الحديثة ، وهذا يقتضى منه أن يستخدم جميع الوسائل المادية والبشرية التى تحت يده .

وإذا كان الإخفاق لازم هذه الثورة الصناعية الآتية من أعلى ، إلا أنها خلقت رد فعل من حيث الدروس التى تعلمها العمال والمهندسون فى المصانع ، واتصال المصريين اتصالا مباشرا لأول مرة بأساليب الإنتاج السائدة فى أوربا الجديدة . وعلى أساس هذه التجارب ، من فنية وإدارية ، أمكن فيما بعد خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر القيام بمحاولة ثانية ، حالفها النجاح هذه المرة . لتزويد البلاد بالجهاز الحديث اللازم للإنتاج الصناعى .

الفصل الثانى والعشرون

تدفق رأس المال الأوربى والمنظمين الأوربيين

(١٨٥٠ — ١٩١٤)

منذ منتصف القرن التاسع عشر يبدأ عصر جديد فى التقدم الصناعى بالبلاد الشرقية فالتحسينات الفنية وبخاصة فى طرق المواصلات ، وإنشاء الطرق الحديدية وتقدم خطوط المواصلات المنتظمة بالسفن البخارية ، واستخدام التليفون والتلغراف ، والفلسفات الاقتصادية والسياسية التى يتضمنها المذهب الحر والتى اتجهت نحو إلغاء الحواجز الجمركية وخلق أقاليم اقتصادية واسعة — هذه الظروف كلها قربت بين أجزاء العالم من ناحية المسكان والروح . فى هذا العالم الذى تقلصت أبعاده تدخل البلاد البعيدة التى تنتمى إلى ميدان ثقافى أجنبى كبلاد الشرقين الأدنى والأقصى ، وكذلك بالمثل نجد أن روح النشاط السائدة فى الغرب تأخذ فى الانتشار والتوسع مدفوعة بالرغبة فى الاشتراك فى عملية تنمية هذه الأقاليم التى ظلت حتى ذلك الحين مغلقة .

وكان رد الفعل الناجم من هذه الاتجاهات بالنسبة إلى البلدان التى نستعرض أمرها أن نشأ موقف جديد بصدد انتاج السلع ، فبينما اتصف ذلك المجال خلال السنوات المائة السابقة بركود غير عادى ، فإن الموقف الجديد يختلف عن سابقه فى أنه جمع بين دفتيه حركتين اقتصاديتين وسياسيتين تبدوان متعارضتين وكلاهما مصدره الخارج . أما الحركة الأولى فهى الزيادة غير العادية فى مقدار ما تستورده بلاد الشرق الأوسط من السلع الصناعية ، والحركة الثانية ازدياد عدد المشروعات الأجنبية الأخيرة فى جميع أرجاء الشرق الأوسط ، وكانت لها الغلبة بصفة خاصة فى ميدان النقل والانتاج . ولقد رأينا كيف عرفت مصر قبل ذلك بعقود مثل هذه الفترة المتميزة بتشجيع قيام الشركات ، إلا أنه فى عصر محمد على ظلت ملكية رأس المال وإدارة المشروعات فى أيدي الحكومة ، أما المشروعات الكبيرة التى

أخذت تنشأ في جميع أجزاء الأمبراطورية العثمانية خلال العهد الجديد فتكاد تكون كلها أجنبية الصبغة وصارت بفضل الامتيازات وحدات شبه مستقلة في داخل الحياة الاقتصادية القومية ، وكفل لها ما تتمتع به المصالح الرأسمالية الأجنبية من مركز قانوني وسياسي ، إلى جانب الحقوق المستمدة من الجنسية الأجنبية ، مركزاً ممتازاً .

فإلى أي المسالك تدفق رأس المال الأجنبي ، وعلى أية صورة كان استثماره ؟ إن رأس المال الذي بحث عن منفذ له في البلاد الشرقية بعد منتصف القرن التاسع عشر اختار ميادين محدودة جداً من النشاط ، ولم يأخذ في اعتباره جميع الفروض التي قد تبدو مفيدة من الناحية الاقتصادية أو غيرها ، ولكنه تمشياً مع المعنى الحقيقي لعبارة مشروعات ، فتح أبواب ، هذه البلاد أو د ترقيتها ، وقع اختياره أولاً وقبل كل شيء على النقل والمواصلات مجالاً لنشاطه . وفي الخلاصة التالية نوضح الميادين الرئيسية التي اتخذ منها رأس المال الأجنبي مسرحاً لنشاطه .

النقل والمواصلات

وكان الغرض من هذه المشروعات فتح أبواب البلاد والأقاليم في وجه التجارة الدولية والمحاجيات المحلية ، فضلاً عن إشباع مطالب النقل المشترك في المدن الأكبر شأنًا . وشهدت تركيا العثمانية بأسرها حركة سريعة لمسالك الطرق المائية والخطوط الحديدية الهامة ، وذلك بدافع الرغبة في أن يصبح التبادل الدولي للسلع سريعاً ورخيصاً ، وفي إنشاء طرق المواصلات التي تعد من المقدمات اللازمة لاستغلال ما في ذلك الإقليم الواسع الأرجاء من موارد طبيعية . واضطلع الانجليز بالمسئولية الرئيسية في تنمية شبكة المواصلات الحديدية التركية خلال تلك الفترة المبكرة ، ففتح امتياز سنة ١٨٥٦ بمذ خط من أزمير إلى أيدين ، وتلتها حقوق بمائة لشركة فرنسية تقوم بإنشاء الخط الواصل بين أزمير وكسّابه الذي مُدّ فيما بعد إلى مانيسا ، ومن المرجح أن الانجليز كانوا في الأصل يفكرون في مشروعات أوسع نطاقاً ترمي إلى فتح أبواب الأناضول وسوريا ولكنهم أغفلوها بسبب اشتراكهم في مشروع قناة السويس وإنشاء هذا الطريق البحري ، ثم جاء ظهور ألمانيا في الميدان سنة ١٨٨٨ فأكسب مشروعات الدول العظمى طابعاً سياسياً ، وترتب على الاعتراضات التي أبدتها روسيا من جهة ثم فرنسا وانجلترا أولاً من جهة أخرى ، أن توالى حدوث

التونر كما تعطل تنفيذ المشروعات الألمانية الطموحة .

وقد اضطلع بعء تنفيذ الخطط الألمانية البنك الألماني الذي كان على رأس النقابة الألمانية المعنية بمد خطوط المواصلات عبر الأناضول إلى بلاد الجزيرة . وقد حصل البنك في سنة ١٨٨٨ على امتياز لمدة ٩٩ سنة لإنشاء خط حديدي بين سكوتاري وأزميد على أن يتصل بأنقرة فيما بعد ، أما الضمان الذي حصل عليه البنك فعباره عن بعض إيرادات الخزانة التركية ، وخلال الفترة (١٨٩٣ — ١٩٠٢) نال البنك امتيازات أخرى لإنشاء خطوط حديدية إلى قيسارية وقونية وبغداد ، وإلى جانب ذلك امتيازات باستغلال الموارد المعدنية في منطقة قدرها ٢ كيلو متر على جانبي الخط الحديدي ، وهذا فضلا عن القوة المائية والملاحة النهرية وإنشاء الموانئ . هذه الأعمال التي قام بها رأس المال الأوربي تمثل اتحاداً بين المصالح المالية والسياسية ، لعبت فيه المصارف دور الوكلاء عن الاستعمار الاقتصادي الحديث ، وعن طريق إرسال المصرفيين البارزين في بعثات إلى البلاد التي يراد غزوها كانت رؤوس الأموال تدخل إلى الميدان بصورة علنية سافرة . ولولا التأييد من جانب الحكومات لما استطاعت رؤوس الأموال الأجنبية أن تحقق مشروعات لها هذا المغزى السياسي والاقتصادي البعيد المدى . وليس مما يدخل في نطاق هذا الكتاب أن نستقصي تاريخ المشروعات المختلفة ، إلا أن هناك حقيقة ينبغي تأكيدها وهي أن أية مشروعات للتصنيع يجب أن يسبقها نظام راق للمواصلات ؛ وذلك حتى يتسنى أولاً إمداد المستهلكين بالمنتجات الصناعية ، وثانياً لتسهيل نقل المواد الخام إلى أما كن العمل . فعن طريق مثل هذه المواصلات فقط يمكن النفاذ إلى داخلية هذا الإقليم الذي فتحت أبوابه حديثاً ، بتسليم البضائع المستوردة وإرسال المواد الأولية الهامة والمعادن للإصدار . وبما يشجع إنشاء الخطوط الحديدية تقديم ضمان على صورة حد أدنى بالنسبة للكيلومتر الواحد ، وهذا الأمر كان من المواد الجوهرية في العقود التي منحتها الحكومة العثمانية .

٢ مشروعات قائمة على أساس امتيازات

والنوع الثاني الذي اجتذب رأس المال الأجنبي عبارة عن المشروعات القائمة على أساس الامتيازات الممنوحة ، وهذا يشمل المشروعات التي ترمى إلى سد بعض

مطالب الجماعة كاتاج السلع اللازمة للاستعمال اليومي والخدمات العامة لمنشآت الماء والغاز والترام والتسهيلات الخاصة بالموانىء والملاحة . وهذه المشروعات كانت تنطوى على مخاطرة يسيرة وإن كان هذا العنصر لا تستطيع الضمانات أن تزيله تماما.

الاتاج البكر

ووجد رأس المال الأجنبى ميدانا ثالثا لنشاطه ذلك هو الاتاج البكر حيث قامت شركات لاستغلال المناجم وتنمية الأراضى القابلة للزراعة وتنفيذ مشروعات الرى وزراعة المحاصيل المعدة للأسواق الخ .

وإذا أردنا أن ندرك مدى نشاط رأس المال الأجنبى فان مصر وحدها هى التى تتوافر بها إحصائيات رسمية يمكن الرجوع إليها بصدد سنوات إنشاء المشروعات ورأس المال المستثمر فيها . وطبقاً للإحصائيات الخاصة بسنة ١٩١٤ نعلم أن المصالح الأجنبية كانت تسيطر على ٩٢,٣٩,٠٠٠ جنيه من رأس مال الشركات المدفوع أى ما يعادل ٩١٪ من المجموع الكلى لرأس مال الشركات المساهمة فعلا فى تلك الفترة ومقداره ١٠٠,١٥٢,٠٠٠ من الجنيهات . وهذا الرقم الضخم لا يشمل المبالغ المستثمرة فى شركة قناة السويس وكانت الدول الأجنبية أو جماعة المساهمين الأجانب تملك ١٦,٢١٨,٠٠٠ من رأس مالها ، كما لا يشمل المبالغ التى يستثمرها عدد من الشركات الخاصة والشركات التجارية مما يملكه الأجانب . ويقدر Roux رأس مال شركة ليون التى تمتد كثيراً من المدن المصرية بالغاز والكهرباء بما يقرب من ٤ ملايين جنيه . ويجب أن نضيف إلى هذا أيضاً المبالغ الكبيرة جدا التى تمثلها فروع المصارف الأجنبية وتلك التى كانت تستثمر فى تقديم السلفيات بضمان الأملاك ، وفى الشركات العقارية وفى القروض الكثيرة القصيرة الأجل والطويلة الأجل والتى كانت تمنح لفروع أخرى من الاقتصاد المصرى . ونظراً لعدم نمو عملية تكوين رأس المال المحلى وتفاهة اشتراك المنظمين المصريين فى عملية التطور الهامة التى تسير فيها بلادهم ، فليس من المبالغة القول أن الأجانب كانوا يسيطرون على جميع نظام النقل والصناعة والتجارة .

وبالرغم من عدم توافر بيانات دقيقة عن الأحوال السائدة فى تركيا إلا أننا

نكون آمنين إذ نقرر أن المصالح الأجنبية كانت بالمثل تسيطر على الاقتصاد التركي (١) ، فتكاد تكون كل تجارة الصادرات ونسبة كبيرة من التجارة الداخلية في أيدي الأجانب أو على الأقل الرعايا الذين لا ينتمون إلى الجنس التركي . فرأس المال الأجنبي يسيطر على النظام المصرفي ، والشركات الأجنبية تملك وسائل النقل المحلية أو بين المدن ، والمصالح المالية الأجنبية تقوم باستغلال الموارد المعدنية . وقد بلغت الإستثمارات الخاصة التي يملكها رعايا دول فرنسا وألمانيا وإنجلترا ١٦٨٦ مليوناً من الفرنكات في بداية الحرب العالمية الأولى . ونستطيع أن نرى مغزى هذا الرقم في ضوءه الحديث بالنسبة إلى الاقتصاد التركي عموماً إذا ذكرنا أن عملية التصنيع في هذا البلد لم تتقدم إلا بدرجة يسيرة . والحقيقة التي تبرز من وراء هذا كله أن غلبة المصالح الأجنبية على الحياة الاقتصادية في كل من تركيا ومصر .

(١) رؤوس الأموال الأجنبية الرئيسية المستثمرة في تركيا

فرنسية	بريطانية	ألمانية
بالفرنكات		
٢٤٥٤٠٣١٧٣٧٧	٥٧٧٤٩٩٠٨٢١	٨٦٧٠٨٣٠٥٠٦
٩٠٢٠٨٩٣٠٠٠	٢٣٠٤٥٨٦٧٥	٥٥٢٦٥٣٠٠٠
٣٣٧٧٣٠٠٣٧٧	٨٠٧٩٥٨٤٩٦	١٤٤٢٠٢٣٦٠٥٠٦
فرنسية	بريطانية	ألمانية
%	%	%
٦٠٣١	١٤٣٦	٢١٣١
٥٣٥٥	١٣٦٦	٣٢٧٧
٦٠٠٨	١٤٤٦	٢٥٤٢

الشركات التي تشتمل على رأس مال من الخارج وتعمل في مصر
(رأس المال المدفوع والسندات)

١٨٨٣	١٩٠٢	١٩٣٣
(بألوف الجنيهات المصرية)		
٣٨٢٦	١٠٥٢٥	٤٤٣١٠
١٨٤٣	٢١٧٤	٥٠٨٥
—	٢٣٩٥	٦٧٤٥
٦٢	٣٦٤٥	٤٤٤٥
٦٦٩	٥٩٠٣	٢٠٧٨٠
٦٤٠٠	٢٤٦٤٢	٨١٣٦٥
١٥٦١٥	١٨٣٥٠	٢٠٩٣٠
المجموع الكلي العام	٢٢٠١٥	٤٢٠٩٩٢
		١٠٢٠٣٩٥

كان لابد وأن تؤدي إلى السيطرة السياسية . ان تركيا إذ فقدت استقلالها الاقتصادي ، قد ضحت كذلك باستقلالها السياسي .

هذه المصالح الأجنبية التي كان لابد أن تصطدم بمصالح الإمبراطورية التركية ذات السيادة ، كيف استطاعت أن تزيد إلى هذا الحد وبمثل هذه السرعة ؟ للإجابة على هذا السؤال يتعين علينا أن نستعرض ظروف هذه العملية من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث نلقى أدلة هامة تفسر لنا الأمر .

المحاول السياسية

ان الاتفاقات التجارية التي عقدها الباب العالي ، كما أسلفنا الإشارة ، مع إنجلترا سنة ١٨٣٨ والتي طبقت على مصر فيما بعد ، تظهر لنا عنصر ضعف في موقف تركيا السياسي ؛ إذ استناداً إلى قوة الامتيازات وما انطوت عليه من حقوق للرعايا الأجانب بشأن حرية الاتجار ، كان من الممكن إرغام الأتراك على التنازل عن مصالح صناعية واقتصادية محلية ذات أهمية حتى يمكن السماح للمنتجات الأجنبية أن تدخل إلى البلاد دون أن يعترضها أى عائق .

وكان استغلال هذه الامتيازات ، في تلك المرحلة الحاسمة أكثر منها في أية فترة أخرى ، نافعاً جداً لمصالح الدول الأوروبية ، ذلك أن النظام الجديد القائم على الإنتاج الآلي يعتمد إلى حد بعيد بالقياس إلى وسائل الإنتاج الأخرى ، على الأسواق المفتوحة وما لدى البلاد المستوردة من طاقة واستعداد للشراء بصورة مستمرة . فالصناعة الأجنبية لا تستطيع أن تخلق لنفسها سوقاً إلا في البلاد التي لا ينتج أهلها حاجتهم ولديهم الاستعداد لشراء البضائع الأجنبية . وقد تم فتح المناطق الشرقية بالرغم مما أبدته من مقاومة في أول الأمر ، ودار النزاع حول حقها في اتباع سياسة اقتصادية مستقلة أى حقها في زيادة الرسوم الجمركية بدون الحصول على موافقة الدول الأوروبية . ففي جميع البلدان ذات السيادة تقريباً جرت العادة بمنح المنتجين المحليين معاملة تفضيلية على هيئة إعفاء أو خفض الرسوم على الآلات وفرض الرسوم على الواردات الأجنبية . وقد ظل المنتج التركي حتى العقد السابع من القرن الماضي لا يتمتع بمثل هذه الحقوق ، وحتى بعد أن نالت الحكومة التركية الاعتراف بذلك فيما بعد فإنها لم تحاول الاستفادة من الأمر .

وتمت عامل سياسى آخر ساعد على تدفق رأس المال الأجنبي ، ذلك هو القضاء
القنصلى ، إذ أمكن بذلك إنشاء الشركات الصناعية وشركات الامتيازات الأجنبية
كما لو كان ذلك فى أرض بريطانية أو فرنسية أو ألمانية ، إذ أن العملية التى تتم داخل
هذا النطاق تجرى وفقاً لقانون البلد الذى تنتمى إليه الشركة أو المنظم . وبهذا
نجد أنه من الناحية الواقعية تمتع رأس مال الشركات الأجنبية وموظفوها بالطمأنينة
القانونية وقضاء الدولة الأوروبية واستطاعت هذه الشركات أن تدعم دعاواها بالرغم
من معارضة ومقاومة المصالح المحلية .

وهناك عامل يجب ألا نقلل من أهميته ، ذلك هو ازدياد نطاق سياسة التوسع
التي اتبعتها الدول العظمى ، وهو الأمر الذى حدث فى الوقت الذى وضع فيه
أنحلال الرجل المريض القائم على البسفور ، فكانت أملاكه ميدانا رائعا أمام
المشروعات الأجنبية التى تشعر بالاطمئنان ما دامت تؤيدها دولة قوية . وغالباً
ما كان فى هذه الاعتبارات الكفافية بحيث تدفع بالحكومات إلى فتح ميادين النشاط
أمام رعاياها . وإذ تمنح الامتيازات إلى إحدى الجماعات الأوروبية فإن المجموعات
الأخرى التابعة لدول أخرى والتي تعمل فى الميدان ذاته ، سرعان ما تطالب
بالامتيازات نفسها لمشروعاتها ومصالحها الرأسمالية ونادراً ما كانت تحقق فى
نيل بغيتها .

إن الإصرار على هذه الحقوق ، والذى لم يكده أحد يدرك مغزاه الاجتماعى ،
والاقتصادى بالنسبة إلى مستقبل تركيا الاقتصادى ، مهد الطريق لحالة التبعية
الاقتصادية التى هوت إليها الأقاليم العثمانية فى علاقتها مع أوروبا . ولقد ازداد هذا
التدخل وضوحاً منذ منتصف القرن تبعاً لازدياد أهمية موارد المواد الخام من
الشرق من جهة ، واتساع أسواقه أمام السلع الصناعية الأوروبية من جهة أخرى .

الأموال الاقتصادية

من العوامل التى جعلت من البلاد الشرقية ميدانا يجتذب المنظمين من أوروبا نذكر
أولاً إمكانيات تحويلها إلى سوق طيبة تزداد حاجياته كلما زاد اتصال أهله بأوروبا ،
ثانياً الموارد الغنية من المواد الخام ، ثالثاً الأيدي العاملة الرخيصة للغاية ،

رابعاً المزايا الاقتصادية المباشرة كإعفاء المشروعات الأجنبية من الضرائب وضمان الدولة لأرباحها وغير ذلك من الامتيازات الاقتصادية ، مما لا نلقاه في العادة إلا في البلاد المستعمرة (بالفتح) وأشباهاها .

ففيما يختص بالنقطة الأولى فإن مدى ازدياد طاقة البلاد الشرقية على امتصاص المنتجات الصناعية ، قد أظهر بوضوح تام الفرصة الموجودة أمام الانتاج المحلي مهما كان محدودا . ومثال ذلك أن مصر ، وهي البلد الوحيد الذي به إحصائيات مستمرة ، قد تضاعفت قيمة وارداته بالنسبة إلى الفرد الواحد خلال القرن التاسع عشر ففي سنة ١٨٠١ بلغت قيمة الواردات للفرد الواحد ١٠ ر. من الجنيهات ، فأصبحت ٢,٣ من الجنيهات ، سنة ١٩٠٧ بمعنى أنها زادت أكثر من عشرين مثلاً ، وهي زيادة جوهرية بالرغم من اعتبار التغييرات التي طرأت على القيم النقدية وحتى إذا كان الرقم الأخير ، طبقاً لما حدث في البلاد الغربية من ازدياد الواردات والاستهلاك من السلع الصناعية بالنسبة إلى الفرد الواحد يدل على امكانية إطراد الزيادة في المستقبل فإن النظرة المتفائلة بشأن اطراد التقدم (نظراً لما حدث في الوقت ذاته من ازدياد الصادرات وضخامة الزيادة في السكان) كان لها بذلك ما يبررها ، حتى من الناحية الاقتصادية .

أما الموارد الطبيعية الوفيرة من المواد الخام والقابلة للاستغلال في بلاد الشرق الأوسط فكانت تشتمل على زيت البترول (إلى جانب المنتجات المعدنية مثل الفحم والبورق والكروم والرصاص) . ولقد شهد ختام القرن بداية استخدام البترول للوقود الأمر الذي سرعان ما أعقبه اندفاع نحو استغلاله بشكل ربما لم يشهده سواه من المنتجات الطبيعية . إن موارد البترول الضخمة التي تنساب في باطن الأرض في هذا الجزء من العالم من شواطئ البحر المتوسط إلى الخليج الفارسي ووراء شواطئ بحر قزوين قد حددت أكثر من أية حقيقة أخرى المصير الاقتصادي والسياسي لهذه المنطقة . ففي كثير من البلاد التي تحتوى على منابع البترول مثل إيران والعراق نجد أن رأس المال المستثمر في استغلالها يفوق مرات كثيرة الاستثمارات الصناعية الأخرى ، ولكن الامكانيات الزراعية كزراعة القطن والطباق وتربية دودة القز ، قد اجتذبت أيضاً نشاط الأجنبي ورأس ماله إلى هذه البلدان .

وأخيراً وجد النشاط الأجنبي ما يغريه في وجود مورد من الأيدي العاملة ، يتميز بالرخص إلى حد غير عادي ، فالعامل الشرقي رجل اتصفت حياته بالبساطة المتناهية مما يجعله يقنع بأجور صغيرة تسد مطالبه وحاجياته البدائية . غير أن العامل الشرقي كانت له كذلك نقائصه ومن ذلك نظراته البدائية إلى العمل وعاداته في مغادرة العمل بمجرد حصوله على بضعة جنيهات ، وافتقاره إلى الجلد وعدم توافر المهارة الفنية لديه . هذه النقائص قللت من فائدته للانتاج الصناعي الحديث ، ولكنها لم تكن كافية بحيث تعرض للخطر الفرصة الكبيرة التي تهيئها الأجور الرخيصة لاجتئاء الأرباح .

الاموال الاجتماعية

يتضح مما ذكرناه في الفصول المتقدمة كيف أن وجود طبقة من المنظمين كان أمراً ذا أهمية عظيمة ، بل وحيوية حقاً ، بالنسبة إلى إقامة نظام صناعي حديث في الشرق . ومن الكتاب الثاقبي الفكر الذين راقبوا التطورات الأخيرة في الشرق منذ سنوات كثيرة خلت ، فريق شك في استطاعة الشعوب الشرقية بمفردها أن تعالج وتحل المشكلات التي لا بد أن تواجهها نظراً لتقدم عملية تصنيع العالم . وهذه الملاحظة تنطبق على الأتراك ، بل وعلى اللبنانيين والسوريين وهم شعوب تتقبل الأفكار الغربية بدرجة أعظم من سواها ، وقبل انهيار الإمبراطورية العثمانية بوقت وجيز جداً أصدر أحد الكتاب المشهورين الحكم التالي :

« ان التركي الحقيقي يتميز في ظل الظروف العادية بالأمانة والصدق والكرامة ، ولكنني لست متأكداً ما إذا كانت هذه الأسباب تفسر افتقاره إلى النشاط أو ما يبيده من فورات التعصب بين الوقت والآخر . ففي حالة الفلاح التركي العادي نجد أن فترة طويلة من الخمول تحل عليها فترات قصيرة متقطعة من الجد والنشاط ، فهو لا يتصف بالجد ولا بالمثابرة في أي شيء » (١)

وليس بنا حاجة أن إلى نورد مقتطفات مماثلة من كتابات المؤلفين المعاصرين لتأييد الصورة التي سبق لها رسمها في هذا الصدد . فبالرغم من الصفات القيمة

Pears, E. "Turkey and its People", Methun, London, (١)

التي مكنت التركي من احتمال ما حل به من مصير قوى مليء بالتجارب ، فانه تنقصه أبرز صفة يتميز بها المواطن في المجتمع الرأسمالي بأوروبا ، ونقصه بهاروح الابتكار الحديثة . ولكن هذا الحكم في حاجة إلى بعض التعديل إذا أريد تطبيقه على السوريين العرب الذين يقيمون بالمناطق الواقعة على ساحل القسم الشرقي من البحر المتوسط ، ذلك اننا نلحق لديهم عناصر بارزة تنم عن غرائز تجارية واضحة ، إلا أن روح النشاط هذه لم يتبع لها النمو بحيث تتحول إلى تلك الصفة الابتكارية التي تميز عالم الأعمال في أوروبا وأمريكا والتي يبدو أثرها ومفعولها على نطاق واسع . ومن التقرير الذي وضعه المسيو هوغلان (M. Huvelin : Que vant la Syrie, p. 30) نقتطف الفقرة التالية التي توضح هذه النقطة بمهارة :

« إن السوريين من شعوب البحر المتوسط الخالص حقاً ، أى أنهم يتميزون بروح الفردية بما تنطوى عليه من مزايا ونقائص . انهم يتحركون بدافع من تلقاء أنفسهم ، ويتصفون بالاندفاع وراء العاطفة وبالذاكرة القوية والمقدرة على امتصاص أفكار الغير ، وفيهم قلب وفوران ويعرفون كيف يظهرون ما يكن في نفوسهم من روح الابتداع والمثابرة . ولكنهم من جهة أخرى يفتقرون إلى شعور التضامن والنظام ، مما يعد ضرورياً لممارسة أى تنظيم . فإذا لم تكن بسوريا صناعة فهذا راجع من جهة إلى أنهم ليسوا على استعداد لها ، وللدلالة على صحة القول يكفي أن نعقد الموازنة بين معامل الغزل الأوربية بلبان والمصانع الوطنية التي تنافسها . وكذلك لا اعتقد أننا سنجد حتى بالخارج أولئك الذين يقال لهم قادة الصناعة capitaines d'industrie ويكون أصلهم سوريا . »

والحقيقة أن مجتمع الشرق الأوسط لم يظهر به من جماعة المنظمين إلا عدد ضئيل للغاية ، كما أن رؤوس الأموال المحلية مع قفاهة مقدارها قد انسابت إلى سبل أخرى من الاستثمار (كالعقار والذهب والمجوهرات والانفاق على الترف في البلاد الأجنبية) ، وفي هذا وحده ما يكفي كي يفسر لنا الدور الغالب الذي لعبه المنظم الاجنبي ورأس المال الاجنبي . لقد كان الرأسماليون والخبراء الأجانب ضرورة وملازماً فراغا حتى ولو كان جزاؤهم طيباً .

ففي الولايات الأوربية والمناطق الساحلية التركية بآسيا الصغرى كانت الصناعة والنقل ، إلى جانب التجارة ، في أيدي اليونانيين إلى حد كبير ، إذ أن درايتهم وخبرتهم بشئون الحياة الاقتصادية في المشرق منذ قرون جعلت منهم طائفة من المنظمين ذات مقدرة وكفاية . وكذلك لعبت العناصر اليهودية دوراً ظاهراً في المرحلة الأولى من عملية تصنيع تركيا ، فالمشروعات التي كانت تديرها جماعة اللاتين في سالونيك مثلاً والتي أنشأت معملًا بخارياً في العقد السادس ونحوها في العقود التالية من تصدير المنتجات الزراعية إلى انتاج المنسوجات القطنية والسلع الأخرى انتاجاً آلياً ، امتدت شهرتها إلى ما وراء هذه المنطقة الاقتصادية . وفي تركيا الآسيوية كانت المؤسسات الصناعية الصغيرة بالمدن يملك معظمها اليونانيون أو الأرمن . وفي إزمير وغيرها من المدن الساحلية وفي مصر نجد أن الشركات الانجليزية و الباحيكية و الألمانية و الفرنسية هي التي كانت نشيطة في اهتمامها بالصناعة .

أما الحصول على رأس المال اللازم بطريق جميع مقادير صغيرة لانشاء شركة مساهمة فأمر لم يكن يلقى قبولا لدى عقلية الرجل الشرقي الذي كان يفضل دائماً الشكل الفردي من الاستثمار ، ذلك أن ما كان يساوره من الشك بشأن الشركات المساهمة التي لا تجعل للذي يستثمر ماله فيها سوى السهم الذي يخصه مع انعدام كل علاقة شخصية - هذا الشك أبعد من ميدان الحياة الاقتصادية ذلك النوع من المشروعات .

ولست بنا حاجة إلى التأكيد بما كان للعوامل الدينية من أثر في تثبيط همم مروجي المشروعات المسلمين بخلاف المنظمين الأجانب الذين لم تقف في وجوههم أمثال هذه العوائق . ولم يكن الأمر ليقف عند حد تحريم الفائدة في الإسلام ، بل أن الاعتمادات الصناعية الأجنبية . كان لابد من منحها عن طريق مصارف معترف بها وإلى عملاء لا ينتظر أن يثير أمرهم الاعتراض من حيث تجاوز النواهي الدينية . وقد حرم السلطان عبد الحميد الثاني استخدام الكهرباء لكي يتحاشى التعارض مع التقاليد الدينية . إلا أن هذا التحريم الذي ألغى فيما بعد لم يكن يسرى على المؤسسات الأجنبية التي كان في استطاعتها أن تستفيد داخل النطاق الخاص بها من كافة المزايا الناجمة من استخدام القوة الكهربائية . وكذلك نجد بالمثل أن المسلمين المؤمنين بحرم

عليهم زمنا طويلا الاستفادة من أى نظام للتأمين إذ اعتبر ذلك تدخلا في الإرادة الإلهية .

ولقد انفتحت عقلية العامل الشرقى مع العمل الذى كانت تقدمه له المصانع الأجنبية . وكان معظم هؤلاء العمال عبارة عن عنصر غير سياسى ليس لديه اهتمام بالمشكلات السياسية الهامة الى أنارها توسع رأس المال الأوروبى فى الشرق . فالمذهبيات الثورية التى أخذت تنتشر حوالى تلك الفترة والتى لقيت قبولا لدى العمال فى الغرب فكانت نقطة الابتداء فى حركات اجتماعية بعيدة المدى من حيث نتائجها لم نجد لها طريقاً فى الشرق بل لم تصبح عاملا ذا مغزى جدير بالتقدير والذكر . فالفكرة الجوهرية التى يقوم عليها انسجام المصالح الاجتماعية كما صاغها وقبلها العالم الإسلامى ظهرت على هيئة ذلك النفور الذى بدا من جانب العمال المسلمين من أن يلعبوا دوراً نشيطاً وأن يكونوا جهة متحدة ضد طبقة المنظمين وأرباب الأعمال . أما النقابات الشرقية القديمة التى كان من المحتمل أن تصبح نواة لحركة اجتماعية خلال القرن التاسع عشر ، فقد زاد انحلالها ، ثم جاء إلغائها ماله من امتيازات وهو الأمر الذى حدث فى تركيا سنة ١٨٦٠ وفى مصر سنة ١٨٩٠ - فوضع حداً فى النهاية لحياتها النعسة .

الفصل الثالث والعشرون

تطور الانتاج الصناعى

خلال الفترة « ١٨٥٠ - ١٩١٤ »

بالرغم مما شهد النصف الثانى من القرن التاسع عشر من زيادة مطردة فى عدد سكان معظم بلاد الشرق الاوسط ، مصحوبة فى الوقت ذاته بارتفاع المقدرة الشرائية لبعض الطبقات ، إلا أن هذه الفترة حتى بداية الحرب العالمية الاولى لم تر تغييراً ثورياً فى تركيب إنتاج السلع الصناعية . فالمقادير الكبيرة من رأس المال التى تدفقت على هذه البلاد وجهت إلى درجة بالغة صوب إنتاج السلع حيث ولدت أشكالاً جديدة من الانتاج دون أن تحدث تحولاً أساسياً فى غلبة الاقتصاد الزراعى فى ذلك الوقت . وحتى عند نشوب الحرب العالمية الاولى كانت الزراعة حرفة غالبية السكان . أما الانتاج المحلى للسلع غير الزراعية فكان يجرى فى ورش الصناع ؛ ولم تقم الآلة قائمة إلا حيث كانت الأحوال الطبيعية حافزاً كما هو الحال فى التعدين ، أو حيث كان الطلب الشعبى المتجانس يجعل الانتاج الآلى مجزياً كما كان الشأن فى حالة المواد الغذائية الأولية أو المنسوجات البسيطة وخدمات المنفعة العامة . وفى جميع فروع الانتاج الأخرى بقيت أساليب العمل بها وأحوال الانتاج المحلية فى أسواق المدينة دون أن يطرأ عليها تغيير . ولم تتخذ الحكومات سياسة صناعية نشيطة بما كان كفيلاً بتنمية الانتاج الصناعى الوطنى . بل فى الواقع غالباً ما كانت تصرفات الحكومة ذاتها عائقاً فى وجه التقدم الصناعى (ومن أمثلة ذلك تحريم استخدام السكر) . وفصلاً عن هذا نخلال هذه الفترة الطويلة كانت تعامل المواد الخام والسلع المصنوعة على أساس واحد من ناحية ضريبة الاستيراد ، وكذلك لم تخفض الرسوم الجمركية المفروضة على الآلات المستوردة ، وهذا كله أبغى الصناعة المحلية فى ذلك المركز غير الملام الذى وقعت فيه منذ سنة ١٨٣٨ بعد توقيع الاتفاق بين الباب العالى وبونستى .

ولقد وضع المستثمر التجاري بالقنصلية الألمانية في بوخارست تقريراً (١٩١٢) يلقى ضوءاً طيباً على أحوال الإنتاج الصناعي في تركيا أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى وجاء فيه :

« في مثل هذه الظروف نجد أن تقدم نظام المصانع التركي لم يتعد مراحلها الأولية ، وهذه تساعد كذلك على تفسير هذه الظاهرة الفريدة وهي عدم اتخاذ أية تدابير واقية لاعداد المواد الغذائية المتوافرة في البلاد والتي يمكن انتاجها للاصدار إذا انتظمت الأمور . ومثال ذلك أن بلغاريا وصربيا ورومانيا تقدم ما يفي بحاجة تركيا أوروبا من الدقيق ، مما يوضح لنا الحال إذ نوازن التطور الاقتصادي في تركيا من جهة ودول البلقان المسيحية من جهة أخرى . أما القليل الذي تحقق فيرجع إلى القرن الجديد ، أو بالأحرى العقود الأخيرة ، ان لم يكن إلى حد كبير السنوات القريبة العهد جداً . كم كانت كثيرة تلك المشروعات التي تظهر كل عام داعية إلى اقامة مختلف أنواع المؤسسات الصناعية من كبيرة وصغيرة ، إلا أنه كالعادة لم ينفذ منها سوى القليل . وبما له أهمية بالموازنة عدد المصانع التي تغلق أبوابها ومن بينها حالات نجد فيها أنه بالرغم من اتمام المصنع لم يبدأ العمل فيه مطلقاً » .

هذه البداية التي غالباً ما كانت تبشر بالخير كاد أمر القيام بها يقتصر على الاجانب (أى غير الأتراك والعرب) ، وكان معظم رأس المال المستثمر أجنبياً ، كما كانوا يأتون بالمهندسين ومقدمي العمال من الخارج . أما العنصر التركي في صفوف المنظمين الصناعيين فقد كان معدوماً تقريباً ، وإذا وجد فأنما يرجع ذلك بوجه عام إلى أن تعاونهم مما يسهل التغلب على الصعاب التي تقيمها السلطات في وجه تلك المشروعات وفي هذا يقول المصدر السالف الذكر .

« لقد كانت السنوات الأخيرة من عهد الدستور ملائمة تماماً لاشتراكه (أى العنصر التركي) ولكن لم يزد الأتراك أبداً عن كونهم صورا رمزية أو شركاء اسميين ، اللهم إلا إذا استثنينا تجارة الدخان التي لا يمكن عدها صناعة بالمعنى الدقيق » .

وبالرغم من قلة عدد المؤسسات الأجنبية بالقياس إلى غيرها إلا أنها كانت عاملاً له وزنه الكبير من ناحية رأس المال المستثمر فيها .

ومن الناحية الجغرافية نلاحظ أن اختيار مواقع المصانع تم بحيث كانت موافية الآستانة وإزمير وبيروت (سابقاً سالونيك أيضاً) والجهات المجاورة لها عبارة عن المراكز الرئيسية للمشروعات القائمة . وفي ولايات تركيا الآسيوية نجد أنه باستثناء المطاحن ومصانع تبييض الأرز والمدابغ لم تسكن هناك سوى

مؤسسات صغيرة تستخدم القوة البخارية ، وفي الوقت ذاته نجد أن الأشكال التقليدية القديمة من الصناعة الحرفية والصناعة المنزلية ظلت قائمة تناضل من أجل كيانها ازاء المنافسة من جانب الانتاج الآلى ، من محلى وأجنبي . وطبقا للإحصائيات الصناعية الخاصة بتركيا عن سنة ١٩١٣ كان هناك فى ذلك الوقت ٢٦٩ مشروعا تحققت فيها الحدود الدنيا من المعايير الآتية :

- (١) الحد الأدنى من القيمة ١٠٠٠ جنيه تركى .
- (٢) دفع أجور ٧٥٠ يوما على الأقل خلال سنة واحدة .
- (٣) استخدام قوة بخارية لا تقل عن ٥ أحصنة بخارية .

وفضلا عن هذا تبين هذه الإحصائيات التفاوت غير العادى فى القيمة الانتاجية بالنسبة إلى العامل الواحد ، فتلقى أعلى الأرقام فى صناعة المواد الكيميائية والورق وأدناها فى صناعة المنسوجات ، ويعمل ذلك بازدياد نسبة عدد الأناث بين العمال وطبيعة العمل المؤقتة فى الصناعة الأخيرة . وثبتت ظاهرة أخرى جديرة بالملاحظة ، ذلك أن صناعة المواد الغذائية كانت تسد مطالب السوق المحلية إلى درجة طيبة ، بينما نجد عكس ذلك فى حالة المنسوجات القطنية والحربية والزيت .

فرع الصناعة	عدد المنشآت	المستخدمون	ملك للدولة	شركات مساهمة	مشروعات خاصة
١ — الزراعة	٧٦	٤٢٨١	١	٨	٦٧
٢ — صناعة الفخار	٢٠	٩٨٠	١	٥	١٤
٣ — الجلود	١٢	١٦٨٨	١	١	١٠
٤ — الخشب	١٩	٧٠٥	—	—	١٩
٥ — المنسوجات	٧٥	٧٧٧٥	١٨	١٠	٤٧
٦ — الورق والطباعة	٥٥	١٨٩٧	١	—	٥٤
٧ — المواد الكيميائية	١٢	٤١٧	—	٤	٨
	٢٦٩	١٧٧٤٣	٢٢	٢٨	٢١٩

أما فى مصر فنظرا لتركز النفوذ الأجنبي فى المدن الكبيرة القليلة العدد وبسبب سهولة اتصال الأهلىين بالعالم الخارجى ، فان الظروف كانت أقل ملائمة للحرف اليدويه منها فى تركيا . ولوغضضنا النظر عن أن الأجانب ذوى المقدرة الشرائية

الكبيرة كانوا يفضلون السلع الأجنبية الغالية فان الوطنيين من أهل المدن كانوا كذلك يؤثرون السلع الرخيصة والجذابة من انتاج المصانع الآلية وهذا بما ساعد على تقويض دعائم الصناعة المحلية . وعلاوة على ذلك فالقانون الجديد الذى كان يحتم بيع المنتجات الزراعية بالوزن بدلا من الكيل كان له أثر سىء على المشتغلين بعمل المكايل الأمر الذى جعل هذه الصناعة لا معنى لوجودها . وفى العبارات التالية يقدم لنا أرممنجو وصفاً بليغاً للآثار التى ترتبت على هذا الأمر وسواء من المستحدثات والبدع بالنسبة إلى الصناعة المحلية :

« فى نهاية العقد الثامن كان لصانئى الغرايل حى خاص بهم فى القاهرة ، إلا أن تقدم إنشاء المطاحن حطم هذا الفرع من الصناعة الصغيرة ، كما أن إنشاء مورد رئيسى يمد البيوت بالماء مباشرة أدى إلى اختفاء حرفة السقائين وصناعة القرب . وترتب على التحول نحو استعمال أدوات المطاخ والمائدة الأوزية أن تعطل صناعات الأوعية النحاسية الشرقية الجميلة وغيرها من الأدوات المنزلية ، كما أن المشتغلين فى الشرق بصناعة الأدوات المصنوعة من خشب الأبنوس وبعمل الدواليب وما إليها قد حرموا من مورد العيش بسبب استخدام الأثاث الحديث . ان كل خطوة جديدة خطتها السلطات نحو تجديد الحياة التجارية وتشجيع مختلف فروع الصناعة ، كان لها رد فعل خطير بالنسبة إلى العمال الذين تأثروا بأمثال هذه التغيرات . أنظر إلى احلال الأوزان محل القاييس ، والقرام والسكك الحديدية مكان الحيوان للنقل ، والصاعبات مكان السواقى ، والمنسوجات القطنية الرخيصة المستوردة بدلا من المنسوجات التى كان يجرى صبغها بالأساليب المحلية القديمة ، وغير ذلك من الحالات المشابهة . وحتى إذا كانت الآثار ليست واضحة بصورة عاجلة نظراً لبطء ادخال العمليات الجديدة ، إلا أن الصورة واضحة المعالم بحيث لا يمكن أن يخطئها النظر » .

أما عن مدى استخدام قوة الحيوان لإدارة الآلات فى المؤسسات الصناعية الجديدة فأننا نستطيع أن نتبينه من الجدول التالى الذى اقتبسه أرممنجو :

تحت البحث		مرفوضة		مخصة	
تديرها قوة ..					
البخار الحيوان		البخار الحيوان		البخار الحيوان	
٣٨	٢١٨	٨	٢	١١٢	٩٣٩
٦	١٧	٢	١٦	١٤	٢٩٩
—	٤١	١	٧٢	٣٩	٥٦٨

الطاحن
معاصر الزيوت
مصانع السكر
(يما في ذلك المسل)

المطاحن
معاصر الزيوت
مصانع السكر
(بما فى ذلك العسل)

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى بدأ رأس المال الاجنبي في فترة مبكرة نسبياً يحقق ما وضعه من خطط بشأن أنواع معينة من الاستثمار الصناعي بالبلاد ، وذلك بعد انشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٤ مما كفل له ما يلزمه من الامان القانوني ، وبذلك ظهرت إلى عالم الوجود في مصر مصانع القطن والسكر والسجائر على نطاق واسع ومزودة طبقاً للأساليب الحديثة . وباتساع نطاق زراعة القطن أقيمت مصانع لحلج القطن وكذلك لصناعة الأقمشة السميكة للسوق المحلية . والمؤسسات الصناعية القديمة حلت محلها في القرن التاسع عشر مصانع حديثة صارت تقترب تدريجاً من السكال كلها تقدمت عملية الصناعة في العقود الأخيرة ، كما أن معامل السكر التي تتصل بالتقاليد القديمة في انتاج السكر أصبحت بالمثل في القرن العشرين مؤسسات كبيرة . وقد كانت المصانع التابعة لشركة السكر والتكرير المصرية تستخدم في سنة ١٩١١ أكثر من ١٥٠.٠٠ من العمال الوطنيين ، وكانت المادة الأولية الأساسية في مصانع السكر المصرية هي قصب السكر الذي يزرع في مساحات كبيرة بالوجه القبلي (كوم امبو ، أرمنت) وعلى مقربة من القاهرة (الخوامدية) ، وهذه المصانع من أكبر المشروعات الصناعية في مصر الحديثة .

وهناك طائفة من المشروعات قائمة بذاتها وهي مصانع السجائر المصرية الكبيرة والتي تملكها العناصر اليونانية والأرمنية وغيرها من العناصر غير المصرية كما يستدل من أسماء مؤسسيها أمثال چناكليس وكيريأزي ولاغانوس وماتوسيان وسيمون آرزت .

وعلى العموم فإن تقدم التطور الصناعي الصحيح واتجاهه في مصر كانت تعيينها هذه الأنواع الرئيسية من سلع الاستهلاك وهي المواد الغذائية والملابس ثم بناء المساكن وذلك في فترة متأخرة نسبياً . أما فروع الإنتاج التي كانت تتطلب استيراد الخامات من الخارج فكانت بالقياس إلى ذلك غير ذات أهمية ، ولم يوجد سوى عدد قليل من المصانع يحتاج إلى خدمات عدد كبير من الخبراء المدربين والمختصين لإنتاج الآلات ومطالب النقل . وعلى كل فإن هؤلاء المنتجين الكبار الجدد لم يقضوا تماماً على الحرف اليدوية إذ لا يزال عدد منها - كما كان شأنها من قبل - يسيطر على الميدان في فروع معينة ، كما نجح البعض الآخر بفضل مطالبه المتواضعة بشأن رأس المال والمهارة والدخل في الوقوف على قدميه وسيظل كذلك إلى حين .

وهكذا تترامى لنا صورة رائعة تبرز فيها التقاليد العتيقة في الانتاج وطرق التسويق مع الانتاج الآلى الكبير وفيها نلقى طبقة عاملة قد انفصلت عن مواطنها بالريف وأخذت تتعود على أسلوب جديد من الحياة . ونلاحظ بالمثل أن مشكلة العمل قد بدأت تكتسب أهمية أعظم من ذى قبل . ان العامل بالمعنى الحديث ، الذى تولد عن التطور الصناعى بالمدن فى الغرب والذى كان عاملاً من عوامل حدوثه ، لا يزال فى هذه الفترة عنصراً غير معروف تماماً إذ كان الإنتاج منظماً على أساس الأسرة ويدور حول استخدام النساء والأحداث والأطفال ويمجرى على قاعدة التعاقد بمختلف أشكالها . فكان معظم العمال من القرى وبأتون ، الأب والابن سوياً فى غالب الأحيان ، إلى المدينة فى فصل معين ويعيشون طبقاً لمسايسود بينهم من قوانين وروابط مردها وحدة الديانة والأسرة ومورد العمل . وإذ زاد عدد المصانع وضحت مشكلة العامل فى أول الأمر على هيئة نقص فى الأيدى العاملة لأن شبان الريف لم يكونوا راغبين فى مزاوله العمل الصناعى أو لم يتوافر عندهم الاستعداد لذلك . وفى جمات معينة (مثل مصر ، والمناطق المروية بالعراق ، والأناضول) ترتب على اتساع نطاق الزراعة الكثيفة امتصاص الموارد الإضافية من الأيدى العاملة بسرعة . وكذلك نجد فى حالة بعض ولايات الامبراطورية التركية أن المنازعات الخاصة بمسائل الجنسية وتطبيق نظام الخدمة العسكرية الاجبارية على المسيحيين أدت إلى هجرة الكثيرين من الشبان ممن هم فى سن العمل ، وبصفة خاصة كانت الأفليات فى البلقان ولبنان تفقد ألوفا من الشباب كل عام بسبب هذه الهجرة ، تؤكد جميع التقارير التى لدينا عن هذه الفترة ما كانت تنطوى عليه الهجرة من خطر على التقدم الاقتصادى فى البلاد ، وتأثرت الزراعة على وجه الخصوص تأثيراً خطيراً بسبب ازدياد النقص فى الأيدى العاملة ، الأمر الذى لم يكن فى الإمكان تعويضه بسبب عدم عودة المهاجرين .

ويبدو من التقرير الخاص بسنة ١٩٤٤ والذى سبق أن اقتبسنا منه أن أحوال العمل فى الصناعة كانت أوفق منها فى الزراعة ، إذ استطاعت صناعة ذلك العهد المتواضعة جداً أن تحصل على حاجتها من العمال غير الحاذقين ، إلا أن أى اضطراب ولو كان طفيفاً كالتحول فى الطلب على العمل ، كان كافياً لأن يبرز الصعاب

القائمة. فالرواج المفاجئ في صناعة الطبايق مثلاً التي كانت تتطلب عدداً كبيراً من العمال تستطيع أن تنقدهم أجوراً طيبة، إلى جانب اتساع نطاق هجرة الذكور من المسيحيين، مما سبب نقصاً حقيقياً في الأيدي العاملة وهو نقص بدا واضحاً في كل مؤسسة صناعية ذات حاجة إلى القوة العاملة الكبيرة.

«والسبب الرئيسي الذي ترجع إليه هذه الأزمة في أحوال العمل الصناعي تلقاه في عظم تقدم زراعة الدخان وصناعاته خلال السنوات العشر الأخيرة، مما عرض سوق العمل لمنافسة حادة للغاية. ففي سنة ١٩٠٢ كان انتاج ريجي الطبايق بتركية أوروبا ١٣ مليوناً من الكيلوجرامات، فإذا به يزيد عن ٣١ مليوناً في سنة ١٩١٠. وهكذا زاد الانتاج إلى أكثر من ضعف ما كان عليه، بينما في الوقت ذاته نجد أن الطلب على العمل قد زاد بنسبة أكبر نتيجة لقصر ساعات العمل المتخصص الخ».

وأثناء الفترة التي نحن بصدددها نجد أن الأفكار الجديدة بشأن التنظيم العمالي لم تظهر في صفوف العمال إلا بصورة منقطعة، ولعلها ظهرت بادئ الأمر في المدن الكبرى بمصر وفي سالونيك، ومن ذلك اضراب عمال السجائر بالاسكندرية سنة ١٩٠٣ بالرغم من عدم وجود تنظيم عمالي حقيقي، بينما شهدت العقود الأولى من هذا القرن بداية تنظيم في صفوف عمال صناعة الطبايق في سالونيك. وبالرغم من أن أحوال العمل في سالونيك كانت أكثر ملائمة منها في أي مدينة أخرى بالشرق إلا أنها لم تكن داعية إلى الرضاء، فأجور الذكور الأحداث في اليوم ٨ — ١٠ قروش تركية، والعاملات ٧ — ٨ قروش. وفي عواصم الأقاليم بتركية وفي سوريا ومصر كانت الأجور أقل من ذلك بكثير ولم تزد في بعض الحالات عن أجور العمال الزراعيين وإن كان العقد السابق لنشوب الحرب العالمية الأولى شهد ميلاً نحو رفع الأجور في جميع البلاد الشرقية. ونقول بوجه عام إن التنظيم العمالي لم يطرأ عليه تغيير جدير بالذكر، فنقابات الصناع ظلت محتفظة بتكوينها الخارجي إلى أواخر القرن التاسع عشر بل وإلى ما بعد ذلك. إلا أنه بسبب إنشاء المحاكم الوطنية في سنة ١٨٨٣ مما سلب مشايخ النقابات ما كان لهم من حق القضاء، ونتيجة لتقرير مبدأ حرية الفرد في ممارسة أية حرفة، زالت كافة القيود في هذا المجال وبالتالي اختفى آخر سبب يدعو إلى الابقاء على النقابات. حقيقة لم تلغ النقابات رسمياً ابتداء من تاريخ معين، إلا أننا نقول إنه من الناحية العملية ماتت هذه التنظيمات الرائعة.

نتائج الفترة (١٨٥٠-١٩١٤)

ان الصورة التي قدمناها للانتاج الصناعى حتى نشوب الحرب العالمية الأولى تظهر لنا المعالم التالية التي تنطبق إلى حد كبير على جميع بلاد الشرق الأوسط تقريباً .

فالزراعة في هذه البلدان أساس الحياة الاقتصادية ، ولا يزال السكان ، كما كان شأنهم دائماً ، يعيشون على ممارسة العمل الزراعى . والزيادة التي حدثت ابتداء من القرن التاسع عشر في عدد من المناطق الحضرية وبعض الجهات الساحلية مردها إلى ازدياد النشاط التجارى الذى لازم تقدم وسائل المواصلات والزيادة في تبادل السلع ولم يكن للحرف اليدوية في ذلك دور يستحق الذكر ، بل الواقع ان أهميتها النسبية تضائلت بوضوح بالقياس إلى أهمية الانتاج الآلى الجديد ، وأخذت الهوة التي تفصل بين هذين النوعين من الانتاج تزداد اتساعاً سنة بعد أخرى . فمن جهة نجد الحرف اليدوية الوطنية ومراكزها الأسواق تحاول الاحتفاظ بكيانها في وجه الهجوم المزدوج عليها من جانب السلع الأجنبية والانتاج الصناعى الوطنى الجديد وتواصل اتباع الأساليب التقليدية كما كان حالها في الماضى . وفي الوقت ذاته نلتقي بنظام المصانع الجديد الذى أدخله الأجانب إلى البلاد يسعى إلى إيجاد المنافذ التي تتيح له التوسع والانتشار واستطاع في نهاية الفترة أن يكتسب لنفسه مركزاً غالباً في كثير من فروع الصناعة .

أما أساليب العمل والعمليات الفنية المتبعة في الانتاج الحرفى فانها في معظم الحالات لا تخرج عن الأشكال البدائية التي ظلت قائمة أجيالاً ، وقامت العلاقة بين صاحب العمل والعامل على الأساس الأبوى ، كما كان جزء كبير من العمل عملاً أجيالاً . وكان هناك المقاولون الذين يمهّدون بانجاز أعمال معينة لحساب المنظم وفي محل عمله في غالب الأحيان ، وبعد ذلك يغيرون المكان ليقوموا بالعمل ذاته في موضع آخر . أما الأجر فيدفع جزء منه عيناً والآخر نقداً ، ويكون في العادة طبقاً لمقدار المواد التي استعملت .

وإلى جانب هذا وفي ميدان مستقل نما انتاج المصانع الآلية وان كانت بعض

المحاولات الأولى انتهت بالاختفاق ، وعلى العموم لم يسر التصنيع في اتجاه منتظم ومتساو بخلاف ما حدث في أوروبا حيث قام الانتاج الآلى على أساس عريض واستطاعت قوته التى لا تقهر أن تضع دعائم مجتمع جديد . ولم تقف العقبات في وجه التطور الصناعى بالشرق الأوسط عند حد عدم وجود سياسة انتاج تستهدف مساعدة التصنيع ، ونفور المصالح الزراعية الكبيرة من ظهور طبقة قوية النفوذ بالمدن ، بل ان هذا التطور كان يتعرض أحيانا لعوائق خطيرة ومثال ذلك تحريم الحكومة التركية استعمال الكهرباء ، وشيوع سوء الظن من ناحية المستحدثات الفنية .

أما الاتجاه الذى اتخذه التطور الصناعى في الشرق فكان خاضعا لعاملين ، أولهما أن رأس المال الاجنبى كان يسعى إلى الاستثمار في ميدان يقل فيه عنصر المخاطرة إلى أبعد حد ممكن كما هو الحال في المنافع العامة (الغاز والكهرباء والتليفون والسكك الحديدية ووسائل المواصلات الأخرى) وهذه الأخيرة يتسع فيها مجال الحصول على فائدة منتظمة عن رأس المال ، فضلا عن طابعها الاحتكارى . وكذلك من الميادين التى اقتصت بها المصالح الأجنبية مشروعات التعدين التى منحت بشأنها امتيازات ، وكان لهذه المشروعات التعدينية وضع خاص يعلو على مستويات البلد العادية من حيث أن انتاجها كان معدا للسوق العالمية وليس للسوق المحلية . وكلما عظم نطاق هذه المؤسسات كان تكوين هذه الصناعات «غير عضوى» بالموازنة مع الاقتصاد بوجه عام .

ولا يسع المرء أن يكون منصفاً في حكمه على هذه الفترة إلا إذا عرض لمظهر اجتماعى وسياسى خاص بالمجتمع الشرقى ، ونقصد به طابعه المتنافر .

فطبقا للفكرة الكامنة وراء الدولة القومية الحديثة تهدف الدولة الغربية إلى تحقيق الحد الأقصى من التجانس داخل صفوف الجماعة ذاتها . إن الفوارق بين الطبقات المالكة وغير المالكة عظيمة الأهمية حقيقة ولكنها من ناحية المبدأ وفي نطاق الجماعة القومية فوارق يمكن التغلب عليها بالرغم من اختلاف مصالح كل طبقة على حدة . ويبدو صدق هذا الأمر دائما في اللحظات الحاسمة كما حدث مثلا خلال الحرب العالمية إذ تميزت الدول القومية بأرادة شعبية اجماعية . فلى أى حد يختلف

الحال عن ذلك في البلاد الشرقية ! هنا نجد أيضا إلى جانب الانقسام أو التمييز الأفقي، طبقا للدخل أو الملكية ، أن المجتمع ينقسم تقسيما رأسيا إلى مجموعة من الجماعات القومية والطوائف الدينية ومصالح أجنبية تفصل كلا منها عن الأخرى معايير مميائية وجنسية ولغوية ودينية وغيرها . فبخلاف التجانس الذي حققته الدولة الغربية أو سعت إلى تحقيقه نجد أهل الشرق الأوسط ، بالرغم من الحدود السياسية التي تضمهم، ينقسمون إلى عدة مجموعات جنسية وقومية ومعظمها أقليات . هذا الانقسام في الميدان القومي والسياسي يماثل انقساما مشابها في المجال الاقتصادي ، فبينما الدولة القومية الحديثة تتميز بقدر كبير من التجانس في التكوين السياسي والاقتصادي نجد المجتمع الشرقي عبارة عن مجموعة من النظم والتنظيمات الاقتصادية في داخل كيان الدولة .

وقد استطاعت حكومات الشرق الأوسط زمنا أن تحول دون تفكك المجتمع وذلك بتحريم امتلاك الأجانب للأراضي وما يتبع ذلك من حقوق يدعونها ، وبذلك أمكن للمجتمع الزراعي ، وهو أساس البلاد الشرقية ، أن يحتفظ أمدا طويلا بتجانسه . ثم جاء إلغاء هذا التحريم بتأثير الآراء الحرة التي سادت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فأوجد ثغرة سرعان ما أخذ ينفذ منها رأس المال الأجنبي . إلا أن هذه العملية كالعادة لم تتعد نطاق الاستثمار ولم يمارس الأجانب الزراعة بأنفسهم أي لم يصبحوا من الفلاحين .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد مصالح متعددة تتسرب على نطاق واسع جدا إلى ميادين انتاج السلع الصناعية وتبادل السلع والمواصلات ، وعاشت هذه العناصر الاقتصادية جنبا إلى جنب وفي بعض الحالات طغى البعض منها على البعض الآخر :

المجموعة التركية الوطنية

المجموعة العربية الوطنية

المجموعة الشرقية غير الإسلامية (وتشمل الأرمن واليونانيين واليهود)

المجموعة الأجنبية الغربية :

وهكذا نلقي أمامنا مجموعة من المصالح تتفاوت من حيث أسلوبها في الحياة وحاجياتها الشخصية وأرباحها وما تنتظر الحصول عليه من خدمات تقدمها الدولة أو الهيئات العامة ، وفي هذه الحرب من المنافسة بين العناصر المختلفة من أجل تأييد الدولة لها ، أخرجت الجماعات القوية العناصر الأضعف شأنًا من الميدان ، وبذلك أصبحت معايير هذه الجماعات هي التي تعين سياسة الدولة الاقتصادية واتجاه انتاج السلع وتقدم المواصلات وتنظيم التجارة . وترتب على ذلك أن الدولة لم تكن قادرة على أداء وظائفها بصفتها السلطة العليا ووضع المبادئ التي تسيّر وفقا لها الجماعة بوجه عام ، وبذلك أيضا لم يكن في الامكان تحقيق التفاهم بين الجماعات القومية ، كما أن تفوق المصالح الأجنبية كان لا بد وأن يحول دون الوصول إلى حل وسط على أساس الدساتير الفدرالية كما حدث في البلدان الأوروبية . هذه المصالح الأجنبية كانت رغبة عن التنازل عن أى من امتيازاتها ، بل وفي الحقيقة حاولت زيادة دعم مركزها عن طريق التحالف مع المصالح الخاصة المحلية ومقاومة اقامة نظم ديمقراطية حقيقية . وهكذا زادت هذه المصالح الاقتصادية قوة بينما سلطان الدولة الشرقية ، التي أصابها الشلل فعجزت عن الاضطلاع بوظيفتها الرئيسية ، أخذ يضعف باطراد .

لم يبق سوى ثورة أو نتيجة حرب تستطيع انقاذ الدولة بالشرق الاوسط من وصاية الاجنبى ، وينطبق الامر ذاته على أى تنظيم داخلى للدولة ووظائفها . ان الانتقال من الدولة الاقطاعية الشرقية التي عرفتها العصور الوسطى والتي تتميز بغلبة طبقة ملاك الاراضى وضآلة الصلات الاقتصادية بالعالم الخارجى ، إلى دولة متحضرة حديثة قد بلغت فيها قوى الانتاج مبلغا عاليا من التقدم والنمو وتنوعت فيها المصالح من ناحية التجارة والمواصلات - هذه الانتقال يفترض مقدما حدوث تغيير كامل فى الاشكال والعلاقات التى تنصف بها حياة هذه البلدان ، ولم يكن جهاز الدولة القائم إذ ذاك ليلازم حدوث هذا التغييرات أولم يكن مستعدا له . ولم تكن هناك طبقة من أهل المدن تستطيع أن تلعب الدور الذى قام به الرواد الاوروبيون فى ميدان الصناعة ، ولم يكن فى الامكان أن تخرج من باطن الارض بطريق « سحرية » رأس المال اللازم للحصول على الوسائل والخبرات مما لا بد

منه لبعث واستغلال الخيرات المكتسبة . ولكن إذا كان لابد من الابتداء ومعالجة مشروعات الإصلاح الضخمة بنجاح فان كل شيء كان يشير إلى الدولة الحديثة على أنها السلطة العليا القوية ، وهي وحدها - بصفتها الحَكَم بين مصالح الجماعة عامة - التي تستطيع حل مشكلات إعادة تنظيم الحياة الاجتماعية والحد من طغيان المستغلين في ظل النظام القائم واستهلال الإصلاحات القانونية والسياسية وتشجيع المشروعات الاقتصادية والصناعية الجديدة أو المساهمة في انشائها . ومهما كانت الواجبات المتصلة بمثل هذه العملية الواسعة النطاق من التغيير فانها تستدعي قيام نظام جديد لايهاب التدخل الحاسم ، وتقضى وجود فكرة جديدة في ظلها تضطلع الدولة عن وعي وادراك بالمسؤولية الكاملة عن توجيه هذا التجديد .

لقد كان النظام العثماني عاجزاً عن ممارسة هذه الوظائف حتى في الحالات التي كان فيها ممثلوه يدركون بوضوح طبيعة المهام القائمة أمامهم . وبسبب المؤثرات الخارجية التي تعمل على تقويضه لم تكن لديه القوة التي تمكنه من مقاومة التهديد المتواصل الموجه إلى كيانه السياسي والاقتصادي . وبسبب عجزه الداخلي عن تنفيذ التدابير الاجتماعية والسياسية اللازمة لحيائه ، لم يكن في مركز يسمح له بتمهيد الطريق لكي يقوم بنفسه بعملية التصنيع .

الباب الثاني

تصنيع الشرق الأوسط في فترة ما بين الحربين العالميتين

الفصل الرابع والعشرون

(١) الأحوال السياسية

أحدثت الحرب العالمية (١٩١٤ - ١٩١٨) تغييرات أساسية في الكيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي بأسره في معظم بلاد الشرق الأوسط . وفي بعض هذه البلاد كانت التغييرات سريعة جداً بينما في البعض الآخر لم يتعد أثر الحرب مجرد بدء هذه التغييرات وعملت قوة معينة على تعطيل عملية التحول .

وإذا كانت هذه التغييرات بعيدة المدى ومتنوعة فإن أعظمها أهمية ما ترتب عليه إعادة تنظيم الدولة بالشرق الأوسط ، لأن القوى ذات الأثر الفعال هنا وهي أعظم قوة وأكثر دواما من مثيلاتها في الميادين الأخرى ، نجحت في تهيئة السبيل لاصلاح المجتمع الشرقي من أعلاه إلى أدناه .

ففي حالة الامبراطورية العثمانية وهي أقوى وحدة اقليمية بالشرق الأوسط ، لم تتحقق هذه النتيجة إلا بعد أن هوت تلك الامبراطورية إلى أحط الدرجات بصفتها دولة مستقلة ، وقد ختمت معاهدة سيفر في أغسطس سنة ١٩٢٠ مصير الامبراطورية العثمانية ، ولكن حتى في تلك الفترة كانت الظروف تتيحاً لبعث الدولة التركية ، ذلك أن الوطنيين الأتراك بزعامة كمال أتاتورك أبوا الاعتراف بالمعاهدة على أنها وثيقة صالحة ومشروعة ، ووضعت حرب التحرير حداً لتزريق أوصال الأناضول وهو قلب تركيا وتقسيمه إلى مناطق نفوذ ، ثم تلت ذلك معاهدة لوزان في يولييه سنة ١٩٢٣ التي وضعت الأساس اللازم لاعادة بناء الدولة ، وطبقت الدروس الحاسمة التي ألقاها حرب التحرير على الميدان الاقتصادي مما تولدت عنه نتائج بالغة الأهمية والقدر بالنسبة لتطور تركيا الاقتصادي في المستقبل .

لقد أقامت معاهدة لوزان من جديد ولأول مرة منذ قرون السيادة الكاملة وغير المقيدة للدولة التركية ، وهنا نجد أهميتها بالنسبة إلى التاريخ المعاصر للشرق وهي لا تقل شأنًا عن التغييرات الإقليمية التي أوجدتها المعاهدة . ان حقوق السيادة سبق أن قوضتها الامتيازات التي كان الحكم الأتراك يمنحونها من وقت لآخر ، ومن هنا نجد أن أهم مواد المعاهدة هي المادة ٣٨ وفيما يلي نصها :

« ويقبل كل طرف من الأطراف المتعاقدة السامية ، فيما يختص به ، الالغاء التام للامتيازات في تركيا من جميع الوجوه . »

وليس في الوسخ المبالغة في بيان المغزى الذى تنطوى عليه هذه المادة ، ذلك أن الامتيازات كانت تنطوى على انتقاص حيوى من سيادة الدولة في سياستها الاقتصادية وقضائها وكذلك في الميدان السياسى بطريقة غير مباشرة .

وبالغاء الامتيازات الأجنبية لم يعد هناك مجال للامتيازات التالية وهى مراكز رئيسية للتقدم الصناعى وظلت تتمتع بها المشروعات الأجنبية :

(١) الامتيازات القضائية التى كان الأجانب بمقتضاها يعفون من أداء أى أنواع الضرائب مع استثناء ضرائب الأراضى .

(٢) الامتيازات القضائية التى وضعت الأجنبى بعيداً عن قضاء المحاكم الوطنية وكفلت له الحماية من جانب محكمته القضائية أو المحاكم المختلطة .

(٣) الامتيازات التى أسبغت على الأجانب فيما يتعلق بإنشاء المشروعات الصناعية والتجارية الحق فى عدم التقييد بالقوانين التركية إلا إذا وافقت عليها الدول الأجنبية قبل ذلك .

(٤) حق الدول الأجنبية فى التدخل إذا كان إنشاء المشروعات التركية ينطوى على منافسة للمشروعات التى يملكها ويديرها رعايا هذه الدول .

فبالغاء هذه الامتيازات نالت الدولة الجديدة حرية التصرف الاقتصادية الكاملة ، وبذلك توافرت المقدمات الرئيسية لعملية الانشاء الصناعى فى تركيا . وعلاوة على ذلك كانت التغييرات الإقليمية حافزاً أيضاً على تنسيق سياسة تركيا الاقتصادية فى المستقبل ، وكان مركز سياسة الانتاج الجديدة شعباً متجانساً له عادات ومستويات متجانسة من حيث الاستهلاك مما جعل المهمة أسهل مما كانت عليه قبلاً إذ كان

شعب الامبراطورية القديمة يتكون من عناصر تختلف اختلافا كبيرا من حيث حاجياتها وعاداتها ودعاويها السياسية.

(٢) العوامل الاقتصادية والاجتماعية

ترتب على الحرب العالمية الأولى أن اتصلت لأول مرة قوات أوربية كبيرة بالسكان الوطنيين ، وهذا الاتصال خلف أثرا واضحا على الآخرين من حيث ما لديهم من عادات الاستهلاك ، فضلا عن أنه أظهر لهم امكانيات جديدة بشأن إشباع حاجياتهم . وبما دعم هذا الميل الجديد ما حدث من تقويض دعائم أفكار وروابط معينة فرضها الدين أو التقاليد على الحياة اليومية للجماهير الشرقية . فالغاء الحظر على استعمال الكهرباء ، وتيسير موضوع الفائدة ، وتجديد نظام الملابس للرجال والنساء ، وتحطيم العزلة التي عاش فيها البيت الاسلامي ، واشتراك النساء المسلمات في الشئون الخاصة بالحياة اليومية من سياسية واقتصادية — كل هذا كان معناه بالنسبة إلى انتاج السلع الصناعية توسيع النطاق أمامه .

وينبغي أن نذكر ضمن العوامل الجوهرية في حركة التقدم الصناعي فتح أبواب البلاد الشرقية نتيجة امتداد شبكة المواصلات بالبر والبحر والجو ، ففي أقاليم الشرق الأوسط المنعزلة كانت تسهيلات النقل الرخيص وبخاصة بالنسبة إلى المواد الخام وبيع الاستهلاك الشعبي ، أمرا لاغنى عنه إذا أريد أن تثبت أقدام المنتجات الآلية وأن تستغل الموارد الطبيعية . ولقد بدأت عملية تنمية المواصلات في البلاد الشرقية بعد الحرب لصالح التصنيع ، وإن كان للاعتبارات الاستراتيجية شأنها .

وتمت عامل بعيد المدى من حيث أهميته الاجتماعية والسياسية بالنسبة إلى تركيا ونقصه به القضاء على الطغمة القوية التي كانت تحكم البلاد من قبل وذلك نتيجة لظهور طبقة جديدة استحوذت على السلطان في الدولة الجديدة ، ومعنى هذا أن جماعة الموظفين الجمهوريين حلت محل النظام السابق القائم على ملاك الأراضي ومحاسيب القصر وكبار رجال الدين . حقيقة انضم بعض أفراد الطبقات الحاكمة من قبل إلى البيروقراطية الجديدة ، ولكن بعد أن أظهروا أنهم راغبون في التعاون باخلاص من أجل الاضطلاع بالواجبات والأعباء الجديدة التي فرضتها الدولة .

وكانت أهم الوظائف الادارية يشغل معظمها البارزون من رجال الثورة وحرب التحرير . وعلاوة على ذلك فإن الاجانب الذين سبق لهم التفوق في ميادين التجارة والمصرفية والصناعات والمهن ، أخذت تحل محلهم طبقة وسطى تركية ظلت تزداد تدريجاً من حيث النفوذ والثراء ، وبخلاف الحال في العهود السابقة أصبحت الدولة نفسها يعينها أن يكون لها في المدن أشياع وأنصار يضطلعون بعبء الانشاء الصناعي ، ذلك الأمر الحيوى بالنسبة إلى السياسة الجديدة التي اختطتها الدولة .

وهكذا نجد أن التغيرات الداخلية في الميدان السياسى ، كانت حافزاً هاماً من حيث إعادة تشكيل التكوين الاجتماعى والاقتصادى في تركيا الجديدة ، فالثورة السياسية جعلت الآن في الامكان تحقيق سياسة التصنيع التي بذلت بشأنها محاولات لم يحالفها النجاح أبداً .

(٣) اتجاهات السكان بصفتها من العوامل المؤثرة في تقدم عملية التصنيع

ومن الدوافع الهامة على السير في طريق التصنيع ازدياد وحركة السكان ، فالاحصائيات الخاصة بالشرق الأوسط خلال فترة ما بين الحربين كشفت عن زيادة مدهشة في عدد السكان بالمناطق المختلفة . فبينما كانت الزيادة خلال القرن التاسع عشر تتركز في المناطق الريفية فإن اتجاه التطور في العقود الحديثة يتم عن زيادة واضحة في عدد سكان المدن كذلك ، وبهذا نلتقى ازدياد وضوح ظاهرة نمو الحياة الحضرية وهو من الظواهر الرئيسية التي تلازم التطور الصناعى الحديث .

أما عن مدى تغير اتجاه الزيادة في عدد السكان ، فاننا نعلم أمره مما سجله أحد مشاهير الاخصائيين الطبيين في كلامه عن الأحوال الصحية في تركيا في بداية هذا القرن ، ذلك أنه تنبأ بفتاء الشعب التركى خلال جيلين ان لم تتخذ اجراءات جوهرية حاسمة لمنع انتشار الأمراض التي كان يعالجها . غير أن البيانات التي لدينا عن زيادة السكان في تركيا قد أظهرت الآن أن تلك الأفكار لم تكن تستند إلى أساس .

والزيادة في سكان الشرق الأوسط اليوم أسرع بكثير منها في بلدان وسط وغرب أوروبا . وإلى جانب هذا نجد أن حركة الزيادة في عدد سكان المدن وهي من العوامل ذات الأثر الفعال في تنشيط عملية التصنيع ،

لأن سكان المدن يتميزون عن أهل الريف بأن طاقتهم على استهلاك المنتجات الصناعية أعظم ، فبازدياد عدد السكان في المدن نجد أن الطلب على المنتجات الصناعية يربو على الطلب الإضافي الذي تسببه مجرد الزيادة في عدد السكان .

وما يساعد على تنمية حركة التحضير urbanisation تلك الحقيقة الأساسية وهي أن الدور الذي يقوم به العمل الانساني في إنتاج المواد الغذائية والمواد الخام يتناقص باطراد ، فاشباع حاجة العالم إلى الغذاء اليوم يتطلب من الأيدي العاملة نسبة أقل مما كان عليه الحال من قبل . ففي الولايات المتحدة هبط عدد العمال الزراعيين خلال الفترة الممتدة من ١٨٢٠ إلى ١٩٣٠ من ٧٢ ٪ إلى ٢٢ ٪ . من مجموع العمال وذلك بالرغم من الزيادة الهائلة في مساحة الأرض المنزرعة خلال هذه الفترة ، وينطبق الأمر ذاته على كثير من البلاد الأخرى حين نجد أن النقص الذي يطرأ على أهل الزراعة يحدث في الوقت نفسه الذي تزداد فيه مساحة الأراضي المزروعة ، وقد اندرجت البلاد الشرقية في هذا الاتجاه العام من التطور الاجتماعي والاقتصادي نتيجة استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج الزراعي .

ففي فلسطين لم تكن هناك قبل سنة ١٩١٤ مدينة يربو عدد سكانها على ١٠٠.٠٠٠ نسمة ، ولكن في سنة ١٩٤٢ أصبحت نسبة أهل المدن الكبرى تزيد على ٢٥ ٪ من مجموع السكان .

وهذه النسبة ارتفعت في حالة مصر من ٩٢ ٪ سنة ١٩١١ إلى ١٣٢ ٪ سنة ١٩٣٧ ، وزادت في العراق من ٧٩ ٪ سنة ١٩١٠ إلى ٩١ ٪ سنة ١٩٣٣ . ولكن النسبة لم تزد بهذا الشكل في تركيا بسبب النقص في عدد سكان مدينتي استنبول وإزمير نتيجة التغييرات السياسية . حقيقة كانت الزيادة سريعة في حالة العاصمة الجديدة أنقرة ، ولكن التصنيع في تركيا لم يسمح باتساع نطاق الحياة الحضرية أي نمو المدن الكبيرة نظراً لأن إقامة المشروعات الصناعية اقتصر أمرها على المدن الصغيرة والمتوسطة . وعلى العموم فإن الزيادة في عدد سكان المدن الكبيرة والمتوسطة بالشرق لا يزال ، إلى جانب تسرب عادات استهلاكية جديدة في المناطق الريفية ، عاملاً هاماً في تقدم حركة التصنيع . أن الزراعة تستطيع أن تستوعب الفائض من السكان ولكن يبطئ نسبياً وبخاصة حين تكون المناطق الصالحة للرعي

- والتي يعظم فيها الطلب على العمل - محدودة . والواقع أنه بسبب التقدم الصناعى وحده أمكن استيعاب فائض السكان بالبلاد الأوربية خلال القرن التاسع عشر بأقل قدر من الاحتكاك نسبيا . هذا الجانب من التصنيع ، مضافا إلى مظاهره الأخرى ، من الأسباب الرئيسية التى تغمر ماتبديه البلاد الشرقية من عزم فى تنفيذ مشروعات التصنيع .

الفصل الخامس والعشرون

السياسة الجديدة للدولة إزاء التصنيع

تركيا

أمّا وقد زالت العقبات القائمة في وجه سيادة الدولة الاقتصادية أصبحت المشكلة الرئيسية التي تواجه قادة الدولة الجديدة تنحصر في الكشف عن أنسب الطرق والوسائل التي تمكنهم من دعم سياستهم الجديدة القائمة على أساس التصنيع . ولم يكن بعد هناك شك من ناحية الحاجة إلى التصنيع ، ذلك أن نتيجة الحرب العالمية وحرب التحرير التركية أظهرت أن الاستقلال القومي الكامل يرتكز على تحقيق الاستقلال من حيث السلع التي لا غنى عنها لأمن البلاد من الواجهة العسكرية ، ولتحقيق هذه الغاية صارت تنمية فروع معينة من الصناعة من السياسة المقررة التي يجب ألا تحول دونها أية اعتراضات مردّها إلى الاعتبارات الاقتصادية . إلا أنه لم يكن هناك ذلك القدر من الإجماع بشأن الجانب الذي يضطلع بمسئولية الانشاء الصناعي . لقد سبق أن أوضحنا أن الطبقة التي تولت عملية التقدم الصناعي الحديث في البلاد الأخرى لم يكن لها وجود في تركيا ، كما أن المشروعات الصناعية التي تستحق هذه التسمية إن وجدت يرجع الأصل في قيامها إلى العناصر الأجنبية . وفضلا عن هذا فالتكوين الاقتصادي للبلاد الشرقية كانت تغلب عليه الزراعة ، وعلى ذلك فآية محاولة لقرض التصنيع لابد وإن يترتب عليها ظهور مشكلات معقدة بصدد الحصول على الأيدي العاملة ، ووضع حد لأسعار المنتجات الصناعية المحلية الجديدة وسياسة البيع وما إلى ذلك . ومن هنا لم يكن سوى الدولة تستطيع أن تضطلع بهذه المهام ذات الصبغة الحيوية ، بل والانقلابية حقاً ، وهذا هو الأصل الذي نشأت منه نظرية قيام الدولة بالمشروعات في الشرق الأوسط ، تلك الفلسفة التي ظلت سنوات تصبغ وتؤثر في السياسة الاقتصادية والسياسة الصناعية بوجه خاص ، التي سارت عليها بلاد الشرق الأوسط ذوات السيادة . وهذه السكمة étatisme تحتل التأويلات المختلفة ، وهذه المرونة في التفسير أمر طبيعي وهذه الفلسفة تختلف

اختلافاً كبيراً من بلد الى آخر نظراً لما هناك من اختلاف في العلاقات القائمة بين الشعب والحكومة وفي تقاليد الإدارة والتعليم العام . وقد صارت هذه المذهبية من ناحية المبدأ الأساسى الذى تقوم عليه عملية الإنشاء فى الدولة الجديدة ، فالدستور التركى يتضمن هذا المبدأ بصراحة على أنه صفة حيوية تميز الدولة التركية الجديدة ، ولكن حتى هنا حيث تقدمت الأفكار الخاصة بالاقتصاد الذى توجه الدولة أبعد مما فى جهات أخرى ، نجد التفسير كذلك واسعاً . أن قيام الدولة بهذه الأعباء يبدأ حين يقف النشاط الفردى الخاص ، وتنحصر مهمتها فى تحقيق الاتحاد بين مصالح كل من الفرد والدولة حتى يتسنى لإدراك أقصى النتائج الصالحة بالنسبة إلى الشعب بوجه عام . « إن اشتراكية الدولة فى تركيا ليست فكرة جامدة ، وهى ليست معادية للرأسمالية أو ظاهرة عجيبة ، كما أنها لا تتعصب لمذهب خاص . إن نشاط الدولة ينحصر فى اتخاذها سياسة انشائية وفعالة ، كما تقوم على تشجيع المشروعات الخاصة ومراقبة وتنظيم تنفيذها ، (R. Conker and E. Witmeur, p. 70) .

هذه المرونة فى الفكر الاقتصادى أو فى السياسة الاقتصادية والتى لا بد أن تبدو غير منطقية فى نظر العالم الخارجى ، لا تعدو كونها تطبيقاً للتجارب الماضية فى تنمية الاقتصاد الصناعى . وجدير بنا أن ندرس سير عملية التصنيع فى تركيا حتى نحصل على صورة أوضح للخطوط الرئيسية التى سار عليها هذا التطور الجدير بالنظر . فى أول ديسمبر سنة ١٩١٣ صدر قانون يمنح امتيازات لمشروعات معينة ، وهذا القانون يوضح اتجاهات معينة بشأن تشجيع الدولة للصناعة . وهذه الإمتيازات عبارة عن منح الأراضى اللازمة لإقامة المصانع مجاناً ، والاعفاء من الضرائب وكذلك الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الخام والآلات والوقود ، غير أن نشوب الحرب بعد صدور هذا القانون بوقت وجيز حال دون ظهور أثره كما أنه لم يكن كافياً لتحقيق الأهداف التى وضعها قادة تركيا الجدد نصب أعينهم وهى تصنيع الفروع الهامة من الإنتاج فى أقصر وقت ممكن . لقد بدا فى السنوات الأولى بعد الحرب كما لو أن المهام السياسية الضخمة المتولدة عن حرب التحرير المظفرة سترغم البلاد على غض النظر عن تنفيذ البرامج الاقتصادية الواسعة النطاق . فالإنفاق التجارى الذى كان جزءاً من معاهدة لوزان ووقع معها فى اليوم نفسه بين بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا واليابان واليونان ورومانيا ويوغسلافيا من جهة وتركيا

من جهة أخرى كان صدمة إذ أرغمت تركيا بمقتضاه على معاملة منتجات الدول
وفق التعريفة الجمركية العثمانية الصادرة في أول سبتمبر سنة ١٩١٦ ، وهذا الامتياز
قضى إلى حين على امكانيات اتباع سياسة الحماية الجمركية ، ولم تتمكن تركيا من اتخاذ
سياسة جمركية جديدة لخدمة الصناعة إلا عام ١٩٢٩ حين انتهى أجل الاتفاق
السالف الذكر . ولقد سبق هذه التعريفة الحامية الجديدة تشريع هام يعد مقدمة
لذلك التشجيع الذي منحتة تركيا للصناعة بعد الحرب العالمية ، ففي سنة ١٩٢٧ ،
صدر قانون تشجيع الصناعة الذي أدخل عليه آخر تعديل في سنة ١٩٣٣ ، وهو
يشمل جميع فروع الصناعة التي تستخدم القوة البخارية وتحقق حدا أدنى من أيام
العمل في السنة ، وتمسرى الامتيازات الواردة في القانون على فروع معينة مثل
مصانع المنسوجات ونسج السجاجيد بغض النظر عن حجم المصنع أو استعمال
الآلات . وهذه الامتيازات أبعد مدى مما نص عليه القانون الصادر سنة ١٩١٣
ويحتّم ، وبخاصة على السلطات الحكومية ، تفضيل المنتج المحلي حتى ولو بلغ الفرق
بين ثمنه و ثمن المنتج الاجنبي عشرة في المائة . وعلاوة على ذلك للشروعات أن
تطالب باعانات أو خفض في أثمان السلع التي تمدّها بها المؤسسات الحكومية .
وينص القانون فضلا عن ذلك على أن يكون جميع الموظفين والاختصاصيين في المصانع
التي تتمتع بهذه الامتيازات ، فيما عدا المديرين ، من الأتراك . أما الامتيازات الباقية
فتشمل منح الأرض بجانب لبناء المصانع بحيث لا تزيد مساحة القطعة على عشر
هكتارات ، والاعفاء من جميع ضرائب الأرض المفروضة على مواقع المصانع أو
الضرائب المتصلة بالادارة ، والاعفاء من الرسوم الجمركية المفروضة على جميع
مواد البناء والمواد الخام والآلات مما يلزم لاقامة واعداد المصانع ، وخفض أجور
النقل على الطرق التي تملكها الدولة بنسبة تصل إلى ٣٠ ٪ .

هذه الصيغة الشاملة التي تتسم بها الامتيازات تدل بوضوح على اتجاهين
متميزين ، أولهما يرمي إلى تشجيع المنظم على ممارسة النشاط الصناعي عن طريق هذه
الامتيازات إذ بواسطتها يتضام عنصر المخاطرة أو يكون محدوداً منذ البداية بفضل
خفض نفقات الاستثمار وضمان فرض التسويق .

أما الاتجاه الثاني فغاياته أن يجعل المؤسسات الجديدة مستقلة في أقصر وقت
ممكن عن الادارة الأجنبية التي كانت تعتبر إلى ذلك الحين أمراً لاغنى عنه لتنمية

المشروعات الصناعية . والامتيازات التي أسبقها السلطات المالية بسيطة نظراً لاتساع نطاق الواردات من الآلات والمواد الأولية خلال هذه الفترة الأولى من التطور الصناعي . وعلاوة على ذلك طالبت المصانع بالاعانات التي نص عليها القانون بحيث لم ينقض عامان على صدوره حتى ألغتها الحكومة بسبب ما أدت إليه من مساوئ كثيرة ، فقد كانت تفتح بقصد واحد وهو الحصول على الاعانة .

وخلال الفترة الممتدة من ١٩٢٧ حتى ١٩٣٤ كان الغرض من سياسة التصنيع الرسمية تنشيط المشروعات الصناعية الخاصة عن طريق الاعانات والأسواق المضمونة وخفض النفقات الرأسية . ولم تكن النتائج المترتبة على هذه السياسة غير ملائمة ولكنها لم تحقق الآمال التي علقها عليها النظام التركي الذي كان ينتظر أن تسير عملية التصنيع بدرجة أسرع . هذا الأمر ، مضافاً إليه التجارب الناشئة عن الازمة العالمية التي أصابت الأثمان ، أدى إلى اتخاذ قاعدة جديدة على هيئة مشروع السنوات الخمس الأولى للتصنيع (١٩٣٣-١٩٣٨) . هذا المشروع الذي لم يعلن إلا سنة ١٩٣٤ كان يمثل انقلاباً في سياسة الدولة الصناعية ، إذ أصبحت الدولة العامل الأول في عملية تنمية الصناعة وإقامتها .

وتمت أسباب عدة تفسر لنا هذا الانقلاب . فمن جهة نجد أن النشاط الصناعي حتى كما وجه إلى ذلك الحين قد أغفل ناحية لها أهميتها الخاصة بالنسبة إلى مطالب الدفاع ونقصها الخامات ومنتجاتها الفرعية . لقد كان انشاء مشروعات الصناعة الثقيلة التي تتطلب قدراً بالغاً من رأس المال يتوقف على الحصول على مبالغ كبيرة لم تكن متوافرة إذ ذاك أو على الأقل لم تتوافر لذلك الغرض . ويضاف إلى هذا الشكوك التي ساورت النفوس من ناحية القيود الثقيلة على الواردات نظراً لتأثيرها في المحافظة على مستوى المعيشة . وكانت هذه القيود أمراً لازماً نظراً إلى أنه خلال السنوات الست الأولى التالية لقيام الجمهورية كان هناك عجز سنوي في ميزان التجارة الخارجية لا يمكن تعويضه إلا بتصدير رأس المال . حقيقة أدت الرسوم الحامية التي فرضت سنة ١٩٢٩ إلى خفض عاجل في هذا العجز ، ولكنها إلى جانب ذلك سببت نقصاً ظاهراً في استهلاك السلع المستوردة بحيث أصبح من المتعين علاج النقص عن طريق الانتاج المحلي .

وأخيرا ليس من شك في أن هذه السياسة من جانب الدولة شجع عليها الرغبة في اخراج الأقليات من المراكز القوية التي كانت تشغلها في ميداني الصناعة والتجارة. وعلى أية حال ففي المشروع الجديد تعين على الحكومة أن تصبح القوة الدافعة الأولى وأن تلعب الدور التنفيذي الرئيسي ،

وكان الغرض من مشروع السنوات الخمس تنمية فروع من الصناعة لها الأولوية من حيث المكانة ، وذلك بمساعدة الدولة ، وينطبق هذا على النواحي التالية :

(١) استغلال المواد الخام التي تنتجها البلاد نفسها (القطن ، العنب ، الصوف)
(٢) الفروع المتصلة باستخراج المعادن والمواد الأولية الأخرى مثل الحديد والفحم والكوك والنحاس والكبريت الخ .

(٣) الفروع التي تنتج السلع التي يعظم استهلاكها في تركيا حتى ولو كانت البلاد تنتج فقط جزءا من المواد الخام اللازمة (الورق ، السكرتون ، الحرير الصناعي ، الزجاجات ، الأدوات من الصيني والخزف) ، وأخيرا .

(٤) فروع تنتج السلع الكيماوية شبه المصنوعة مع مشتقات ومخلفات المنتجات الأولية . وحسب الأرقام التي أوردها كونكر Conker بلغت الواردات في الأنواع السالفة الذكر خلال السنوات (١٩٢٧ - ١٩٣٢) ما قيمته ٠/٤٣ من مجموع واردات تركيا . وعلى ذلك فانه لو أمكن للانتاج المحلي أن يحل محل جزء من هذه الواردات ، لآدى ذلك إلى تحسين يذكر في ميزان تركيا التجاري .

وفي مقدمة مثل هذا المشروع البعيد المدى لا بد أن تتوقع بالضرورة أن نجد مشكلة التمويل ، إذ أن الوسائل التي كانت متبعة حتى ذلك الحين لتنمية الإنتاج الصناعي لا يمكن الاعتماد عليها لتنفيذ هذا المشروع الجديد للانشاء الصناعي ، كما لم يكن هناك محل لصغار مقرضى النقود والمرايين أو للوسطاء وأولئك الذين يقدمون المادة الخام ممن كانوا يقدمون المال لقاء السلع التامة الصنع أو يقدمون المواد الخام للبتجين الصناعيين على هيئة سلفية . أما الآن فقد كانت هناك أهداف جديدة تتصل بحجم التمويل والمبدأ الذي يقوم عليه . ولهذا السبب تقرر السير في طريق جديد ، ألا وهو انشاء بنوك صناعية تابعة للدولة .

وعهدت الدولة بتنفيذ مشروع السنوات الخمس إلى بنك سومر الذي أنشأته سنة ١٩٣٣ . وهذا البنك الذي أخذت الدولة أسهمه نشأ عن توحيد منطمتين حكوميتين وهما المكتتب الصناعي وبنك التسليف الصناعي . وبالرغم من أن بنك سومر كان يستطيع ممارسة جميع أنواع العمليات المصرفية إلا أن مهمته الأولى إذ ذاك كانت تنفيذ مشروع السنوات الخمس وتشمل أولاً إدارة المؤسسات الصناعية التي أخذها من المكتتب الصناعي ، والقيام بالأبحاث والمشروعات الصناعية التي يمولها رأس المال الحكومي ، غير أنه استبعدت المصانع التي تأسست بمقتضى ترخيص قانونى خاص ، وأخيراً كانت للبنك السلطة ، فى نطاق رأس المال الذى تحت تصرفه ، فى مساعدة الصناعات التى تعد تنميتها من مصالح الاقتصاد القومى .

وضمنت الدولة تمويل هذا الميدان الهام من ميادين النشاط الاقتصادى بأن بدأت منذ سنة ١٩٣٤ تضع كل سنة تحت تصرف بنك سومر المبالغ اللازمة ، فكان له خلال فترة مشروع السنوات الخمس أن يحصل سنوياً على ٦ ملايين من الجنيهات التركية ، فضلاً عن رأس ماله الاحتياطى الذى منحت له الدولة مجاناً ويبلغ فى الأصل ٢٠ مليوناً ثم ارتفع بالتدريج إلى ١٥٠ مليوناً سنة ١٩٤٣ دفع منها ٦٥ مليوناً . ويوضح لنا برنامج البنك قائمة تسترعى النظر من المشروعات الصناعية التى لها إلى حد ما أساس مالى سليم .

وللحصول على مبالغ بهذا القدر من الضخامة بقصد التصنيع اضطرت الدولة التركية أن تلجأ إلى الاستفادة من كل مصدر للتمويل ، إلا أن التجارب التى مرت بالبلاد فيما مضى جعلت الدولة تتخذ بعض الاحتياطات والضمانات فى حالة الممولين الأجانب . لقد أشرنا إلى تخصيص الدولة مبالغ معينة لتمويل الصناعة عن طريق بنك سومر . ولتنفيذ هذا الأسلوب المباشر أنشئ Ish Bankasi لتعبئة رؤوس الأموال الخاصة . أما كيف أمكن الحصول على هذا الشكل من الإستثمار فى البلاد الشرقية ، فذلك راجع إلى أن تمويل البنك جاء عن طريق أشد التعاون من جانب الشخصيات البارزة ، ومن المحتمل أن هذا الأمر لم يتم بدون قدر من الضغط وفى بادىء الأمر تولت وزارة الاقتصاد تنظيم البنك وإدارته ، إلا أنه لما كان البنك مؤسسة خاصة لهذا لم يكن ملزوماً باتباع اللوائح التى يسير وفقاً لها بنك سومر فى العمليات التى يمارسها . وتدل ميزانية بنك إيش على أنه استطاع تجميع الأموال

التركية المحلية بطريقة مرضية ، ففي نهاية سنة ١٩٣٥ بلغت الودائع والمدخرات ٨٨٨٢ مليوناً من الجنيهات التركية ، ثم ٦٧ مليوناً في ختام ١٩٣٧ وبمجموع ما يساهم به في المؤسسات الأخرى ٤٣ مليون جنيهاً . وأنشئ بنك إيتي Etî كذلك سنة ١٩٣٥ ورأس ماله الإسمي المدفوع ٢٠ مليوناً . وهذا البنك في أيدي الدولة ويضطلع بمهمة تمويل صناعة الصلب والحديد ، فضلاً عن رعاية المصالح التعدينية التي تملكها الدولة . وانتقلت إلى بنك إيتي مصانع الحديد والصلب في كارابوك كما قام بإدارة عدد من المؤسسات المشتغلة بأعمال التعدين والإشراف عليها ، بما في ذلك مناجم الفحم في زنجولداك ومناجم النحاس في إرچاني ، واستغلال الحديد والمنجنيز في ديقريك . ولحماية مصالح الدولة التركية في ميدان الملاحة أنشئ بنك دنيز وتملك الدولة أسهمه ، إلا أن هذا المشروع لم يحالفه النجاح وتقرر سنة ١٩٣٨ تصفية أعماله .

وشق رأس المال الأجنبي طريقه إلى مشروعات الإنشاء الصناعي ، ففي سنة ١٩٣٠ أى قبل إعلان مشروع السنوات الخمس قدمت هيئة الاستثمار التركية الأمريكية قرصاً قدره عشرة ملايين من الدولارات الذهبية مقابل منحها احتكار الكبريت والولاعات ، وقامت الشركة التي حصلت على هذا الامتياز بإنشاء مصنع للكبريت في ولاية استنبول يستطيع إنتاجه سد حاجة الطلب المحلي . وعلاوة على القرض أرغمت الشركة أن تدفع إلى الحكومة التركية رسوماً طيبة مقابل الامتياز ، وقد تمكنت الحكومة فيما بعد من شراء احتكار الكبريت من جديد ومداد القرض .

وكذلك عقدت مع الاتحاد السوفيتي اتفاقات لتمويل التصنيع بشأن مبلغ قدره ثمانية ملايين من الدولارات الذهبية في سنة ١٩٣٤ ، وفي هذه الحالة يقدم الاتحاد ما يعادل المبلغ من آلات ومعدات لازمة لتنمية الصناعة . ولم يقف أمر المساعدة الروسية عند حد تقديم القرض ، بل شملت أيضاً إرسال عدد من الفنيين الروس إلى تركيا لتركيب الآلات وتعليم العمال والأسطوات الأتراك طريقة إدارة المصنع . ولعب رأس المال البريطاني دوراً هاماً خلال المرحلة الأخيرة من المشروع وبخاصة في تنمية الصناعة الثقيلة ، فبناء على الاتفاق الممقود في يونيو سنة ١٩٣٦

قامت شركة براسيرت الصناعية البريطانية بالتعاون مع British Export Credit Guarantee Department بتقديم قرض إلى بنك سومر لتنمية الصناعة الثقيلة في كارابوك ، وكان المشروع متسماً بطابع الطموح ويشتمل على إنشاء مصانع كبيرة بما في ذلك مصنع للكوك واثنان من افران الصهر ومصبك ومصنع لتوليد الكهرباء . وكانت طاقة انتاج سبائك الحديد ومصنع الأنايبب بالإضافة إلى مصانع الصلب ، عبارة عن ٢٠٠.٠٠٠ طن في العام وهو رقم زاد فيما بعد . وتنحصر أغراض دعم هذه المشروعات الطموحة ، علاوة على الدافع الدائم المتولد عن الرغبة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي ، في امكانية استغلال وجود الحديد الخام والفحم متجاورين لتنمية صناعة الحديد والصلب . وللأسف ، بعد اتمام هذه المصانع ، اكتشفت مناجم الحديد في ديقريك وتبعد مسافة ٦٥٠ كيلو مترا ، بينما كان الحديد المستخرج من منطقة كارابوك أقل جودة .

وفي سنة ١٩٣٦ تقرر مد العمل بمشروع السنوات الخمس وأضيفت إليه المشروعات الآتية :-

- (١) إنشاء مصانع الكهرباء .
- (٢) صناعة الأغذية .
- (٣) إنشاء مصانع عمل الآلات .
- (٤) استغلال المنتجات البحرية .

وبعد أن تم تعديل مشروع السنوات الخمس أعلن في سنة ١٩٣٨ عن مشروع السنوات الأربع ، والغاية منه إنشاء ١٨ مشروعا صناعيا بما في ذلك تنمية الموانئ الحديثة على ساحل البحر الأسود وبخاصة في جوار كارابوك ، وإنشاء صناعة الجوت في جهة أناتاليا ، ومصنع للأدوات الزراعية في أنقرة ، ومصانع لحفظ اللحوم والأغذية في ترابزون وبورصا ، وإقامة ثلاثة مصانع جديدة للسكر ، إلى جانب مصنع للفزل وآخر لانتاج الوقود . ولكي تضمن الدولة قدراً أكبر من الرقابة الفعالة على المشروعات الحكومية التي بان ما فيها من بعض النقائص صدر تشريع منحت بمقتضاه وزارة التجارة أوسع السلطات في المسائل المتعلقة بتحديد الأسعار والإشراف على المصانع ورقابة الأسواق الداخلية والإصدار . ويلاحظ أن الحكومة التركية ، وهي تنفذ مشروعاتها الخاصة بتنمية الصناعة ، لم تتمسك

بدقة بالتفاصيل، فعناصر البرنامج التي لم تنفذ خلال الوقت المقرر كان يجري تنفيذها فيما بعد أو تدجج في الخطط الجديدة .

وإذا نظرنا إلى النتائج الفنية ألفينا أن مشروع السنوات الخمس الأول ويبدأ من مايو سنة ١٩٣٤ ومشروع السنوات الأربع الذي أعلن عام ١٩٣٨ قد حققا من النجاح قدرا يدعو إلى الرضا ، فالجانب الأكبر من المؤسسات التي نص عليها المشروعان قد كمل انشاؤه أو كان بصدد الانشاء خلال الفترة المقررة . وحال نشوب الحرب دون اتمام عدد من المشروعات ، كما زاد من الصعاب القائمة في وجه المسائل الأخرى كالحصول على المواد الأولية والتمويل وشراء الآلات ، بصدد عدد من المطالب العامة اللازمة لمواصلة استغلال الموارد الفنية والمالية ، غير أننا مع ذلك نجد أن موقع البلاد الاستراتيجي مكنها من ادراك غاياتها .

والخلاصة أن الحكومة التركية فكرت في مشروعاتها الصناعية ونفذتها وهي تدرك بوضوح (١) الظروف التي تحد من النشاط الفردي الخاص (ب) أهمية القطاع الصناعي بالنسبة إلى نمو الدولة الجديدة . وكانت الوسائل التي استخدمت لتنمية الصناعة وتمويلها تحولاً جريئاً عن التقاليد المتبعة حتى ذلك الحين ، إذ كانت تقوم على هيئة خطة مرسومة لتنمية الصناعة تعاونها الدولة معاونة كاملة على حساب دافعي الضرائب . وكانت المبادئ الدافعة على التصنيع تحددها في الأغلب اعتبارات تعدى النطاق الاقتصادي ولذلك تطلبت نظاماً للأثمان بتخطي الحدود التي ترسمها حركة الأثمان في السوق العالمية .

ولم تؤسس مراكز الانتاج الجديدة بسبب ملائمة الفرص لنجاحها من الناحية الاقتصادية ، ولكنها أنشئت استجابة للمصلحة القومية حتى ولو كانت آلات الانتاج تخرج سلعاً غالية الثمن ، بسبب العوامل المحلية مثل موقع المصانع والمناخ وعدم كفاية الأسواق والنقص في الخبراء والمديرين ذوي الكفاية والاختصاص . ومثال ذلك نجد أن المصانع الجديدة لم تشيد في المناطق الساحلية ولكن إذا أمكن في داخلية البلاد . وبالنسبة إلى بعض المصانع كان هذا يتطلب نقل المواد الخام والسلع المصنوعة مسافات يبلغ طولها مئات كثيرة من الكيلومترات مما يسبب نفقات يبدو أثرها في رفع ثمن السلعة التامة الصنع . وحتى الاتجاء إلى التعريفات

المالية
القومية
الاقتصادية

الجركية الحامية ، مما كان أمراً جوهرياً في ظل تلك الظروف ، لم ينجح في تعويض ظاهرة عدم توافر قوة المنافسة . وأبرز مثل لذلك صناعة السكر التي تعد من أولى الصناعات الحكومية التركية ، فنظراً لسوء تصميم المصانع إذ أنشئ أحدها في مكان تندر فيه المياه ، وبسبب انخفاض غلة مزارع البنجر ، اضطرت الحكومة إلى أن تعتمد إلى عملية كثيرة التكاليف بقصد إعادة تنظيم المصانع كما أجبرت على إغلاق البعض . وقد مرت فترات كان من الأفضل خلالها استيراد السكر من الخارج بسعر ١١ قرشاً للكيلو جرام بدلاً من انتاجه في الداخل حيث لم يكن في الامكان بيع الكيلو جرام بأقل من ٢٥ قرشاً ، حتى بعد إجراء أكبر خفض ممكن في نفقات الانتاج .

وبالرغم من هذه الشوائب وغيرها من الخطأ أن نعد النتائج التي تمخضت عنها سياسة تركيا بشأن التصنيع غير وافية بالغرض . حقيقة هذه الشوائب تذكرنا بالفلسفة الكامنة من قبل وراء مشروعات محمد علي الصناعية وبناحي الاخفاق المتعددة فيها ، إذ في كلتا الحالتين نحن أمام شخصية قوية تلعب دور القوة الدافعة وراء هذا البرنامج الثوري ، كما أن تنفيذ هذه المشروعات كان يصطدم كذلك بالمعارضة من جانب الدول الأجنبية التي رغبت لأسباب اقتصادية وسياسية في منع نمو الصناعة في هذين البلدين .

أما وجه الاختلاف بين الحالتين ، وأسباب نجاح إحدهما ، فأمران نلقاها أولاً في استجابة الشعب والطبقات المتزعمة لهذه المشروعات الجديدة ، كما يفسرها ثانياً ما كانت تتمتع به الدولة التركية من سيادة اقتصادية مكنتها من حماية انتاجها الصناعي الناشئ بواسطة الرسوم الجركية العالية ، وهو حق لم يكن في متناول محمد علي ومقدوره . ولا ريب أن هناك عوامل أخرى لامت عملية التصنيع في تركيا ، إلا أنها تتضام من حيث مفزاها إزاء العوامل التي ذكرناها .

وتصنيع بلد يغلب عليه الطابع الزراعي وعن طريق فرضه من أعلى كما هو الشأن في هذه الحالة ، لا يمكن تحقيقه تماماً بدون حدوث نوع من الاحتكاك ، كما أن تنفيذ البرنامج الصناعي نفسه يكشف عن كثير من الثغرات ونقط الضعف . فن الأمور الحامية ، والجوهرية حقاً ، لنجاح مثل هذه العملية المعقدة من الإنشاء ،

ان الظروف جعلت من الضروري أن يعهد بها إلى أشخاص لم تتح لهم فرصة اكتساب خبرة كافية ولم تتوافر لهم الصفات التي تؤهلهم للاضطلاع بأعمال هذه المهام . وقد صدر في سنة ١٩٣٨ قانون هام يضع أساساً جديداً لإدارة المشروعات التي تملك الدولة رأس مالها والإشراف عليها ، وقد صدر هذا القانون حين أدركوا أن النظام البيروقراطي المتبع في المشروعات لا ينطوي على الضمان الكافي بحسن إدارتها ، ولهذا نص القانون على تحويل مشروعات معينة إلى نوع آخر من الشركات التجارية . ولهذا ، وأولا وقبل كل شيء ، نزع المؤسسات التي كانت تديرها بنوك سومر وإيتي ودينز منها واتخذت شكلاً جديداً من الشركات ، وأوضحته المادة العشرون إذ تنص على إنشاء شركات مساهمة بشرط أن يكون حملة الأسهم من الرعايا الأتراك وتسجل هذه الأسهم باسمهم . وعلاوة على ذلك نجد القانون لأول مرة يمنح المجهود الفردي الخاص قدراً أوسع من الحرية حتى في النواحي التي حققت بفضل معونة الدولة مرحلة من النجاح . وفي مثل هذه الحالات نجد الدولة على استعداد لكي تقصر مسؤوليتها على تشجيع المشروعات إلى أن تصبح قادرة على الوقوف بمفردها . ونجد اتجاهها جديداً في إدارة المشروعات الصناعية الحكومية بحيث تجري الإدارة على أسس رشيدة واقتصادية وطبقاً للمعايير التجارية والصناعية . وينص القانون على أن المشروعات الحكومية التي ظلت تتمتع بقدر واسع من حرية التصرف في ممارسة أعمالها ، ينبغي أن تدرس حالتها دراسة نقدية لمعرفة ما إذا كانت الإعتبارات الاقتصادية تبرر وجودها . وترتب على ذلك أن أصبح في الإمكان أن تعالج بسهولة المسائل المتعلقة بتنمية الصناعة الحكومية في ظل سوق عالمية تسيطر عليها الصناعات الرأسمالية .

لقد وجهنا اهتماماً خاصاً إلى التقدم الصناعي في تركيا الجديدة لأنه ، على ضوء تجارب بلاد الشرق ، يمثل أدق حالة للتصنيع بصفة كونه جزءاً من سياسة الدولة . ان الدول الشرقية الأخرى التي تعمل على تنمية الصناعة فيها تستطيع أن تتلقى درساً من نجاح التصنيع في هذا البلد الذي لا توجد فيه قيود تحد من سيادته وتتدخل في تعيين سياسته الاقتصادية . والنتيجة التي أسفر عنها الأمر لها مغزى خاص نظراً لما

تردد أخيراً من روح الإرتياب إزاء فكرة التنمية ، من أعلى ، . خالة تركيا توضع
بجلاء هذا الشكل من التقدم وما ينطوى عليه من مزايا ومساوى . فحينئذ تكون
أحوال التعليم متأخرة فليس من سبيل للاضطلاع بمختلف المهام بحزم إلا من
أعلى ، أى عن طريق الحكومة أو الهيئات الأخرى ، على أن تتبع في الوقت ذاته
سياسة نشيطة لرفع مستوى الجماهير الثقافية حتى تصبح أكثر نضوجاً .

الدولة والنصيب في البلاد الشرقية الأخرى

وعلاوة على تركيا تعد إيران البلد الشرق الوحيد الذى تقبل فلسفة قيام الدولة
بعملية الإنشاء الصناعى فأقامت صناعات حكومية . أما فى مصر ودولتى الشرق
وفلسطين والعراق فالدولة لم تبد أى اهتمام خاص بتنمية الإنتاج الصناعى إلا فى
نهاية العقد الثانى ، غير أننا لا نلقى سياسة التصنيع تصطبغ بطابع التوجيه المنظم
الواسع النطاق ، بل أننا نجد فى الحقيقة أنه فى البلاد المشمولة بالانتداب وقف
المراقبون الأجانب والدوائر الحكومية موقفاً سلبياً واضحاً إزاء أية اتجاهات
ترمى إلى إقامة الصناعة . ومما يوضح هذه الآراء مثل هذه العبارات التى أوردها
مدير إدارة المكوس والتجارة فى فلسطين حيث يقول : والحقيقة يبدو أنه لا بد
من انقضاء سنوات كثيرة قبل أن تدعى فلسطين أنها بلد صناعى وزراعى ، .

أما عن المستقبل فى سوريا فنجد أن إدارة الانتداب الفرنسية تبدى وجهة
نظرها فى تقريرها إلى عصبة الأمم عن سنة ١٩٢٩ فتقول : يجب عدم المبالغة بشأن
مستقبل الصناعة . وحتى بالرغم من توافر العمل الرخيص فإن البلاد لا تدل على
أمل بحدوث تقدم صناعى كبير . . .

إن الدول الغربية لم تستطع أن تقبل فكرة قيام صناعات قومية أى مستقلة
تقتصر السوق على منتجاتها المعدة للاصدار . وكذلك نجد بالمثل أن أصحاب المصالح
الثابتة الوطنيين وأغلبهم من ملاك الأراضى والتجار كانوا يشعرون أن التصنيع
يهددهم إذ قد يؤثر فى أحوال العمل مما يعود بالضرر عليهم (الأجور) سوق العمل
أخ) . فلما استمر الهبوط فى أثمان المنتجات الزراعية ، الأمر الذى سبب آلاماً

كبيرة للمشغلين بالزراعة، بدأن تلمين سياسة الهيئات الحكومية. ولما أدركت الدول الغربية أن التصنيع أمر لا بد منه حاولت الاشتراك في العملية ولو على الأقل بتقديم سلع الانتاج (مثل الآلات والسلع شبه المصنوعة). وكذلك نلاحظ أن الدوائر الوطنية التي قاومت التصنيع من قبل، اضطرت الى الرضاء به وأخذت تشترك بنشاط في العملية وبدرجة تتزايد باطراد، بعد أن أدركت مقدرته على امتصاص الفائض من السكان.

مصر

تعد مصر، وهي دولة ذات سيادة، البلد العربي الذي وجه أعظم الاهتمام إلى تنمية الصناعة. وكانت الحرب العالمية الأولى دافعا قويا على اشتغال المصريين في الميدان الصناعي، لأن انقطاع الصلات التجارية السابقة خلال سنوات الحرب الأربع، مضافا إلى وجود جماعة مستهلكة ذات مقدرة عالية على الشراء وهي الجيش البريطاني، مما سبب نمو الانتاج الصناعي حتى خلال تلك الفترة. حقيقة كان اشتراك الحكومة المصرية في هذه العملية يسير القدر إذ ركزت اهتمامها في مسائل أخرى خلال سنوات النضال مع إنجلترا، وعلى ذلك ظلت الصناعات الكبيرة والهامة حتى السنوات الأخيرة يسيطر عليها رأس المال الأجنبي، ولكن في هذه الفترة ظهرت إلى الوجود مؤسسة مالية تعاونها الدولة وهدفها الرئيسي تنمية الصناعات المصرية القومية، وهذه المؤسسة هي بنك مصر الذي انشئ عام ١٩٢٦ برأس مال قدره ٨٠٠.٠٠٠ جنيه، وبمرور السنين تمكن بفضل العلاقات الشخصية بين مؤسسيه والدوائر الحكومية من توثيق صلته بالدولة التي بدأت تتخذ منه أداة لتنمية الصناعة. وقد زاد رأس مال البنك خلال الحرب إلى أكثر من ٣ ملايين جنيه ويستثمر في عدد من الشركات المتصلة به وأكبرها شركة الغزل والنسيج التي تقوم مصانعها الرئيسية في المحلة الكبرى. وكانت الشركة تشتمل سنة ١٩٢٧ على ١٢٠٠٠ مغزل، ٤٨٠ نولا فزادات الأرقام عند نشوب الحرب إلى ١١٠.٠٠٠، ٢٥٠٠ على التوالي، ومنذ ذلك التاريخ اتسع نطاق المصانع إلى درجة بالغة القدر، وفيما يلي عرض لشركات مصر الرئيسية.

الاسم	سنة التأسيس	الاسم	سنة التأسيس
غزل ونسيج القطن	١٩٢٧	مصائد الاسماك	١٩٢٧
حاج القطن	١٩٢٤	التأمين	١٩٧٤
تصدير القطن	١٩٣٤	مطبعة مصر	١٩٢٢
الملاحة النهرية	١٩٢٥	شركة مصر للطيران	١٩٣٢
الملاحة البحرية	١٩٢٥	مصر للملاحة	١٩٣٤
نسيج الحرير	١٩٢٧	صناعة الورق	١٩٣٤
الفزل الرفيع	١٩٢٧	بنك مصر - فرنسا	١٩٢٦
المسرح والسينما	١٩٢٥	بنك مصر - سوريا - لبنان	١٩٢٩

وتعرضت إدارة المصانع التي أنشأها بنك مصر أو يسندها ماليا للنقد الشديد في السنوات السابقة ، ومن المحتمل تماماً وعلى ضوء المعايير الاقتصادية الدقيقة ألا تعد تلك المشروعات مجزية في ذلك الحين ، غير أن الرخاء الذي حدث خلال مدة الحرب خلص معظم مؤسسات مصر من الصعاب المالية التي كانت تحيط بها ، لكن يبدو أنه حتى بعد الحرب فإن القول بأن هذه الشركات تشغل مركزاً له أهميته القومية ومستقلاً عن رأس المال الأجنبي والنفوذ الأجنبي ساعد المشروعات التابعة لبنك مصر على تخطي ما قد يطرأ من أزمات .

ولاريد أن الحرب العالمية الثانية عملت على دعم وتوسيع نطاق الاقتصاد الصناعي ، فانشاء الجيش المصرى وهو الأمر الذى صار ممكناً بعد الاتفاق مع انجلترا ، أدى إلى إقامة عدد من المصانع لانتاج المطالب الحديثة التي للدولة اهتمام كبير بها ، كما أن ارتفاع مستوى معيشة المدنيين وضخامة رؤوس الأموال السائلة لابد وأن يؤدي إلى ازدياد حركة التصنيع في فترة ما بعد الحرب . وقد جاء إلغاء الامتيازات الأجنبية سنة ١٩٣٧ والذي أعاد لمصر سيادتها في اتباع السياسة الاقتصادية فأزال آخر العقبات السياسية القائمة في وجه التصنيع .

العراق

بدأ العراق يتجه نحو الصناعة في تاريخ متأخر نسبياً ، وصدر عام ١٩٢٩ قانون يرمى إلى تنمية الصناعة ويشتمل على الامتيازات المألوفة العادية وهي (منع

الأرض التي يشيد عليها المصنع مجاناً ، والاعفاء من دفع رسوم الاستيراد والضرائب) ، إلا أن نتائج القانون من حيث تحقيق الغرض منه كانت موضع الشك ولم يبد نشاط واضح في الاتجاه المرغوب إلا بعد انشاء البنك الصناعي والزراعي في سنة ١٩٣٥ . واعتقدت الحكومة العراقية أنها لا تستطيع أن تغفل أثر إعلان مشروع السنوات الأربع من حيث إحياء الاقتصاد القومي ، وهذا المشروع ينص على تدابير في ميادين اقتصادية مختلفة ولكن لا يمكن الموازنة بينه وبين أمثاله في تركيا أو حتى في إيران وذلك من ناحية الفكرة التي يقوم عليها أو الطريقة التي ينفذ بها ، ومن المرجح أن المقدمات السياسية والاجتماعية اللازمة لتصنيع العراق ستظل غير متوافرة إلا بعد وقت طويل في المستقبل . ويعد مصنع الغزل والنسيج بقرب كازمين من أعظم المصانع الحالية ، كما أن هناك عدداً من المؤسسات الأصغر شأناً تستعمل الآلات وتقوم بأعمال النسيج مثل الجوارب والقماش والشيالان . ومن فروع الصناعة الهامة صناعة السجائر التي استطاعت أن تقصى من السوق المحلية جانباً من الواردات الأجنبية . وعلاوة على ذلك ففي بغداد وغيرها من المدن الكبيرة مشروعات صغيرة لصناعة الأحذية والآجر والروانج العطرية والاكسيجين والأتان والأدوات الجلدية ، وكذلك نجد أن البنك الصناعي والزراعي الذي يشرف على تنفيذ مشروع السنوات الأربع قد خصص نشاطه لانشاء مصنع للأسمتت ومحلج للقطن ومصنع لعمل المنسوجات القطنية وغير ذلك من المشروعات الصناعية الأخرى . وعلى كل فالتقدم الصناعي في العراق لم يؤد إلى تغيير يذكر في التكوين الاجتماعي والمهني للسكان .

أما صناعة البترول في العراق فانها تشغل مركزاً خاصاً في اقتصاد البلاد الصناعي وذلك من حيث رأسمالها وشروط ملكيتها ومعدات الفينة وعظم نطاقها . وهذه الصناعة كلها في أيدي الشركات البريطانية . وأهم المناطق البترولية التي يجري استغلالها الآن هي آبار بابا جرجور على مقربة من كركوك وهي داخلة في منطقة امتياز شركة البترول العراقية ، ومن هناك ينقل الزيت الخام إلى ساحل البحر المتوسط بواسطة أنبوبة تنفرع فيما بعد إلى فرعين أحدهما يصل إلى حيفا والآخر ينتهي عند طرابلس . أما الآبار الواقعة في جنوبي خاتقين فتقوم باستغلالها شركة بترول خاتقين وهي شركة تابعة للشركة الإيرانية الإنجليزية . وتدخل الآبار القريبة من

الموصل في منطقة امتياز شركة الموصل المتحدة كما أن الآبار الواقعة بالقرب من البصرة تنتمي إلى منطقة امتياز شركة البصرة. وبالرغم من المزايا المادية المنتظر تحقيقها فإن الدولة العراقية الحديثة الذمأة لم تكن متحمسة بشأن مشروعات الشركات الأجنبية واتساع نطاق نشاطها.

إن المركز الاحتكاري الذي كان لشركة البترول التركية وهي التي كانت موجودة قبل الشركات الحالية، مما أثار المخاوف خشية أن شروط منح الامتياز استغلاله وهي شروط انتزعت تحت ضغط الشريك الأقوى، قد تصبح غير ملائمة للعراق وقد تؤدي - كما هو الحال في مناطق البترول الأخرى الخاضعة للدولة الاستعمارية - إلى إبقاء العراق في حالة تبعية سياسية وموضع الاستغلال بصورة دائمة. وطالت المفاوضات بين الشركة والحكومة العراقية إلى حد بالغ ولم يضل الطرفان إلى إجراء التسوية إلا سنة ١٩٢٥ بالرغم من أن شركة البترول التركية كانت قد قدمت مقترحاتها سنة ١٩٢٣. ومن الشروط الهامة التي تمسكت بها الحكومة العراقية اشتراكها في رأس مال الشركة وهو مطلب يمكن أن نستشف إمكان تحقيقه من نصوص الاتفاق المعقود في سان ريمو، غير أن هذه الفكرة أهملت مقابل النص على نظام من الحصص للحكومة العراقية (مبلغ سنوي ثابت قدره ٤٠٠.٠٠٠ جنيه ذهباً ورسم إنتاج عن كل طن يدفع للحكومة العراقية).

وحدث اعتراض لا يقل خطورة من جانب الولايات المتحدة التي لم تشترك خلال السنوات الأولى في المفاوضات وانصب الاعتراض على المظهر السياسي والقانوني للمصالح البترولية في أرض الجزيرة كما ينم عنها الاتجاه الذي سار فيه استغلال هذا المورد في أعقاب الحرب. فنلاحظ أولاً أن الولايات المتحدة اعترضت على شرعية الامتيازات بحجة أن الحكومة التركية لم تمنح امتيازاً قانونياً وإنما أعطت مجرد وعد بمنح امتياز فيما بعد، ويقوم الاعتراض الثاني من جانب الولايات المتحدة على أساس مبدأ «الباب المفتوح» الذي خرقته بريطانيا العظمى بإجراء هذا الاتفاق الثنائي بشأن مسألة بترول الجزيرة إذ أن منطقة الجزيرة من الأراضي المشمولة بالانتداب والتي تتمتع فيها كافة الدول بحقوق اقتصادية متساوية ولهذا فن الاستثناء تلك المادة الواردة في اتفاق سان ريمو والتي بمقتضاها يجب على

كل شركة بتروولية تعنى باستغلال آبار بترول الجزيرة أن تخضع للإشراف البريطانى الدائم . وليس في مستطاعنا أن نعالج هنا أمر المفاوضات والمنازعات المعقدة مما دفع بالولايات المتحدة إلى رفع الأمر إلى عصبة الأمم . وكذلك انتهى النزاع بالشكوى من أن المصالح الأمريكية قد ضيق عليها الخناق بحيث أن شركة استندارد كزيميلتها الفرنسية حصلت على ٢٥ / من الأسهم التى قدمتها شركة البترول الايرانية الانجليزية . أما الخمسة فى المائة وهى الحصة التى وعد بها الأرمنى س . س جلبنكيان فى وقت انشاء الشركة مقابل الخدمات الجليلة التى أداها ، فقد تحملها الأطراف المساهمة جميعا ، وفيما يلى بيان بالجماعات المشتركة فى شركة البترول العراقية :

شركة ستاندرد البتروولية	٢٣٧٥
شركة البترول الايرانية الانجليزية	٠
مؤسسة رويال دتش شل	٠
الشركة الفرنسية للبترول	٠
شركة المساهمة والاستثمار (جلبنكيان)	٥

ويبلغ الايراد الذى تحصل عليه الحكومة العراقية من شركات البترول عدة ملايين من الجنيهات فى السنة ، ويعد من الأبواب الرئيسية فى ميزانية الدولة .

فلسطين

من المحتمل أن يكون التقدم الصناعى فى فلسطين قد بلغ أعلى درجة من الحدة ، غير أننا لو وازنا بينه وبين البلدان التى أخذت بأسباب التصنيع حديثاً والبلاد القديمة فى هذا الميدان ، فإنه لا يقدم لنا أرقاما تلقت النظر بصورة بارزة . إلا أن الأمر الذى له أهمية أساسية فى مثل هذه المرحلة من التطور الاقتصادى فى الشرق إنما هو الطريقة التى سار بها التصنيع بفلسطين . فبينما الصناعة هى النقطة التى تدور حولها السياسة الاقتصادية للدولة فى تركيا وإيران (ومصر أحياناً) وفى البلدين الأولين تلقى المؤسسات الأكبر شأناً تديرها الدولة أو المصارف التابعة للدولة ، فإن الخطط الصناعية فى فلسطين قد تحققت بدون التشجيع من قبل الدولة ، ولم تستطع الحصول على قدر معتدل من الحماية إلا بصعوبة . فالمعونة التى تقدمها الدولة عادة للشروعات الفنية جاءت فى حالة فلسطين من جانب اليهود الذين نظموا أمورهم بأنفسهم ، وهى معونة غالباً ما كانت غير وافية أو كافية بالرغم مما أدته

المؤسسات الائتمانية ومراكز الأبحاث من خدمات ثمينة . وان مما يدعو إلى التساؤل ما إذا كانت هذه الصناعات التي تمت في تلك البلدان في ظل عوامل مصطنعة تستطيع أن تحافظ على كيانها في ظل نظام من المنافسة الحرة وهو النظام الذي رتبت الصناعة الفلسطينية أموراً طبقاً له ؛ غير أن هذا ليس بالناحية الوحيدة التي يختلف فيها الاقتصاد الفلسطيني عن مثيله في البلاد الأخرى فالقطاع الصناعي اليهودي بما فيه من منشآت صناعية وعمال صناعيين يقوم على أساس استخدام عمال تدفع لهم أجوراً عالية طبقاً للبعابر الأوربية ، ولذلك فعليه أن يواجه المنافسة من جانب العمل الوطني الرخيص . وبالمقاييس إلى مصر أو سوريا نجد أن رأس المال المتوطن في الخارج والذي يستثمر في الصناعة الناشئة ضئيل القدر ، إذ لو استثنينا معامل تكرير البترول وعدداً قليلاً من المنشآت التي لها امتيازات حصلت عليها ، وكل ذلك يملكه الأجانب فان غالبية رأس مال المشروعات الصناعية ، ولعل ذلك يمثل أكثر من ٨٠٪ منها ، يملكها الأهالي المقيمون في فلسطين . وهذا أدى إلى نتائج مميزة لهذا البلد الذي هو الوحيد الذي تلقى فيه تنظيم عمالاً شاملاً يضم أغلبية العمال وأخذت تبدو في ظل تأثيره علاقات عمالية قائمة على أساس عقود العمل الحرة ، ولذا فالأحوال هنا أكثر وأسرع منها في البلاد المجاورة اقتراباً من مثيلتها في البلاد الصناعية حيث لا يعد العامل فيها ميداناً للاستغلال وإنما يعتبر عاملاً هاماً في العملية الإنتاجية . وفوق كل هذا نرى في فلسطين أشكالاً اجتماعية جديدة من التنظيم العمالي تشغل فيها الأفكار التعاونية محلاً واضحاً ، كما نشاهد بذوراً لوضع جديد في العلاقات بين العمل ورأس المال بما قد يكون ذا أهمية عظمى في حل المشكلات الحادة التي يتطوى عليها هذا العصر الصناعي الذي نعيش فيه .

وتستطيع فلسطين أن تدعى لنفسها مركزاً خاصاً في عملية التصنيع بالشرق الأوسط ، لا بسبب اتساع نطاق إنتاجها فحسب بل لأننا نجد في هذا البلد جنباً إلى جنب عدة عوامل لا وجود لها في البلاد الشرقية الأخرى . وهذا الأمر يشير إلى ما هنالك من طائفة من الاختصاصيين المدربين والعمال الحاذقين وطبقة من رجال الصناعة تشبعوا بعقلية الاستثمار ، وهي حقيقة تعزى في كلتا الحالتين إلى الأحوال السياسية بأوروبا والتي سميت تجمع هذه العناصر في فلسطين وهو أمر

غير عادى في البلاد الشرقية ، فاقامة التنظيمات المحلية لتقديم التدريب الفنى العالى مساعد مع استمرار تدفق رأس المال على تهيئة الاحوال المناسبة لاتصال عملية التصنيع هذه حتى الايام الحديثة^(١) .

سوريا وابناؤه

لم تقم الدولة في سوريا ولبنان بنشاط يذكر ، ولذلك فبسبب موقف سلطات الانتداب غير المشجع ، فان ماقام به المنظمون لتنمية الصناعة اللبنانية والسورية مما يستأهل التقدير وإن كان هؤلاء قد نعموا بمزايا عدة كالحذق الكامن في الأهليين والتقاليد الحرفية المحلية والموارد الكبيرة نسبياً من رأس المال الذى يبعث به المهاجرون السوريون . وكذلك اشترك رأس المال الفرنسى في نواح معينة من الأعمال الصناعية ، فبعد أن تضامل شأن القطاع الصناعى من الاقتصاد اللبناني والسورى في العقد الثالث من هذا القرن ، تراه يأخذ في الاتساع بدرجة بالغة في العقد الرابع ، وربما يرجع ذلك إلى رفع معدلات التعريفات الجمركية بوجه عام سنة ١٩٢٦ وما تلاه ذلك من فرض رسوم جمركية حامية . إلا إنه بالرغم مما كان لهذه الاجراءات من أثر طيب في تنمية الصناعة ظلت السياسة عبارة عن خطوات منعزلة وغير متصلة ، إذ أن بعض السبب فيها عبارة عن الاعتبارات المالية وبذلك لم تستطع أن تحقق تصنيعاً حقيقياً شاملاً .

(١) ان ما ذكره المؤلف عن الأثر الناجم من تعبئة الخبرة الفنية واستغلال جهود العلماء والاختصاصيين ، ينبغي أن يكون حافزاً حاسماً للدول العربية إذا أرادت للصناعة فيها نجاحاً سريعاً ومتراً حتى تزيد الطاقة الانتاجية مع خفض واضح في تكاليف الانتاج . (الترجم)

الفصل السادس والعشرون

النتائج الاقتصادية للتصنيع بالأرقام

يمكن توضيح النتائج الاقتصادية للتصنيع بإجراء الموازنة بين الأرقام في ميادين الانتاج والتجارة الخارجية وذلك من النواحي التالية :

(١) اتساع نطاق القطاع الصناعى (عدد المنشآت الصناعية ، وعدد العمال المستخدمين ، وحجم الانتاج ، والأجور المدفوعة) .

(٢) الزيادة فى الواردات من السلع الرأسمالية كالآلات والعدد والوقود .

(٣) النقص فى الواردات من السلع التى يجرى انتاجها داخل البلد .

(٤) الزيادة فى الصادرات من السلع الصناعية التى مصدرها الانتاج المحلى .

ولم تصل الاحصائيات فى أغلبية بلاد الشرق الأوسط إلى المرحلة التى تسمح لنا بمقارنة جميع هذه المقارنات ، إلا أن التحليل الجزئى يكفى كي يدنا بفكرة عن اتجاه ومدى التطور الصناعى الجديد .

(١) ان الشكل الذى اتخذه التصنيع والسرعة التى سار بها ليسا واحدین فى كل مكان ، إذ - فضلا عن العوامل السياسية - فانما يخضعان لظروف كل بلد الخاصة كالموارد الطبيعية وتسهيلات النقل والمهارة المهنية ومستوى الاستهلاك لدى السكان ، كما أن التغيرات التى تطرأ خلال وقت الحرب عن طريق قطع الصلات بالمناطق التى يحصل منها البلد على حاجياته عادة لا بد وأن تحدث تأثيرا عميقا فى انتاجه وتزيد من سرعة تقدمه لسنوات كثيرة قادمة . فخلال حرب ١٩١٤-١٩١٨ ترتب على انقطاع الصلة بين مصر وتركيا من جهة والبلاد التى كانت تمدهما بحاجتهما من جهة أخرى ، وعلى مطالب الجيوش الكبيرة التى اتخذت مقاماها فى الشرق ، أن نما الانتاج الصناعى المحلى نمواً بالغ القدر . فخلال الحرب العالمية الأولى أنفقت السلطات العسكرية فى مصر وحدها ٨٤ مليوناً من الجنيهات ، كما أن المبالغ التى أنفقتها السلطات العسكرية البريطانية خلال الفترة ذاتها فى بلاد الجزيرة وسوريا والعراق

فأثقت جميع الإستثمارات الرأسمالية داخل الامبراطورية العثمانية حتى سنة ١٩١٤. ويمكن ملاحظة تقدم مسائل خلال الحرب العالمية الثانية وهذا أيضاً شجع التصنيع وبخاصة في فلسطين ، بل وفي مصر أيضاً . وقد قدر ما أنفقته القوات المحاربة في الشرق الأوسط حتى سنة ١٩٤٥ بما مبلغه ٧٠٠ مليون جنيه ومن ذلك ٣٠٠ مليون في مصر وحدها . ونظراً للأهمية الحيوية لمثل هذا المورد بالنسبة إلى التقدم الصناعي فإن المغزى الذي ينم عنه تدفق رأس المال على هذا المدى يبدو واضحاً . وفيما يلي عرض موجز عام للتطورات التي شهدتها مختلف بلاد الشرق الأوسط ، ونحن نعالج أمورها طبقاً للترتيب الذي سلف إيراده .

مصر

لسوء الحظ ليست الاحصائيات المتعلقة بالتوزيع المهني في هذا البلد تمثل الأحوال اليوم ، كما أنها لا تسير وفقاً لقواعد وخطوط متجانسة ، الأمر الذي لا يجعل في الامكان البحث الدقيق في مختلف فروع الصناعة من هذه الزاوية الخاصة ، وإن احصائيات السكان في سنوات ١٩٠٧ ، ١٩١٧ ، ١٩٢٧ ، ١٩٣٧ لا تسمح لنا إلا باجراء مقارنات محدودة النطاق .

عدد المتكسبين من الصناعة (عدا الانشاء والبناء)

٢٨١٠٠٠	١٩٠٧
٣٦٦٠٠٠	١٩١٧
٤٨٣٠٠٠	١٩٢٧
٤٧٨٠٠٠	١٩٣٧

(يقابل هذا الرقم الوارد في احصاء السكان عن سنة ١٩٣٧ ان الاحصاء الصناعي في السنة ذاتها يذكر لنا أن عدد الأفراد الذين يستخدمون في الصناعة المصرية يبلغ ٢٧٣٠٠٠٠ . وإذا كان من المحتمل أن الرقم الأخير لا يشمل أصحاب المنشآت المختلفة فإنه يدل على أن عدد أولئك الذين يشتغلون في الصناعة بمعناها الصحيح كان أقل من ٤٧٨٠٠٠٠ . وطبقاً للاحصائيات الأجور وساعات العمل في مصر ، بولية ١٩٤٣ « بلغ العدد السكلى للذين يحصلون على الأجر في الصناعة المصرية ٢٨٤٠٥٨٤ »

هذه الأرقام تشير إلى زيادة ملحوظة في عدد الذين يكسبون عيشهم من الصناعة . ولكنها لا تسمح لنا بغير استخلاص نتائج عامة ، وقد ينخفض حد الخطأ إذا

قصرنا الموازنة على مدينتي القاهرة والاسكندرية وهما المراكز الرئيسية للنشاط الصناعي . ومن الجدول التالي نلاحظ بصدد فروع معينة مثل الصناعات الخشبية والمنسوجات والملابس والصناعة الكيماوية ، ارتفاعاً بالغاً في عدد الذين يستخدمون فيها . ومما له مغزى أعظم مما تنطوى عليه هذه الطائفة التي ينبغي استخدامها بحذر، تلك التغيرات التي حدثت في تركيب التجارة الخارجية (ص ٣١٧).

عدد المشتغلين في الفروع الرئيسية للصناعة وفي الحرف اليدوية والنقل
بالقاهرة والاسكندرية (١)

١٩٣٧	١٩٢٧	١٩٠٧	فرع الصناعة
٢٠١٥١	٢٠٧٥٥	١٠٣٨٦	المناجم والمحاجر والملاحات
١١٠٠٧٦	١٠٣٦٦	٦٠٠٩٤	صناعات المنسوجات ومنها
٣٠١٣٦	٤٠٠٦٥	٢١	صناعة القطن
٢٠١٢٧	٢٠٤٢٧	٣٠١٠٠	صناعة الحرير والقماش والغزل والنسيج
٦٥٦	١٠٠٦٨	٨٩٨	صنع القماش
١٠٧٦٢	١٠٤٨٥	٥٥٢	دبغ الجلود
١٠٤٥٠	١٠٥١٢	٣٨	صنع الأدوات الجلدية (بما فيها الأحذية)
٢١٠١٤	٢٣٠٢٣٤	٣٠٢٨١	صناعات الخشب والخيزران الخ
٨٠٧٨٩	٧٠٥٦٤	١٠١٦٤	منها الأثاث
١٨٠٨٨٢	٢٠٠٨٨٦	١٤٠٠٢٣ (٢)	المعادن والأدوات المعدنية
١٠٠٠	٣٥٠	غير معين	ومنها الأسرّة المعدنية
٢٠٤١٧	١٠٧٤٩	٣٣٣	الصناعات الكيماوية والزيتون والدهن
٢٠٠٩٧٧	٢٤٠٨٩٣	١٤٠٠٤٣	الغذاء النباتي والحيواني بما في ذلك الطبايق والسجائر
٣٣٠٥٧٠	٣١٠٦١٠	١٦٠٦٣٤	الملابس ومن ذلك
١٤٠١٠٨	١٢٠٢٢٥	٦٠٠٨٧	ملابس الرجال
٤٠٩٩٥	٥٠٩٢٩	٢٠٨٦٧	ملابس النساء
١٣٠١٠٥	١١٠٣٤٢	٧٠١٧١	الأحذية
٤٦٠١٩٨	٤٩٠١٥٠	٣٢٠١٢٧	صناعة البناء
١٠٠٧١٦	٦٠٦٦٣	١٠٨٤١	تركيب العجلات
٥٦٠١٤١	٥٣٠٧٢٤	٤٠٠١٣٢	النقل والمواصلات

- (١) نظرا لاختلاف تقسيمات الصناعات في التعدادات المختلفة فان أية موازنة بالنسبة إلى أرقام سنة ١٩٠٧ لابد وأن تكون غير دقيقة ، أما الأرقام المسأخوفة عن عامي ١٩٢٧ ، ١٩٣٧ فيمكن الاعتماد عليها أكثر من ذلك .
- (٢) رقم ١٤٠٠٢٣ لا يشمل الاسرة .

واردات مصر في عامي ١٩١٣ ، ١٩٣٨

الوحدة	١٩١٣	١٩٣٨	١٩١٣ إلى ١٩٣٨
الآلات والمواد الخام			
طن	١٨٨٤	٣٣,٢٥٠	١٧٦٥
كيلوجرام	٤٢,٠٩٢	٢٣١,٤٣٧	٥٥٠
طن	٤٢,٧٦٤	٧٤,٧٠٩	١٧٥
د	٩,٠٣٩	١٢٦,٨٣٣	١٤٠٣
د	٣,٣٦٨	١٧,٣٧١	٥١٦
جنيه مصرى	٥٦,٠٣٤	٣٥٢,٦٨١	٦٢٩
د	٧٤١,٧٩٦	٢,٣٢٤,٨٩٠	٣١٣
طن	٨٣٠٢	٢٢٩,١١٣	٢,٧٦٠
كيلوجرام	١٦٢,٨٦٨	٢٩٢,٦٣٤	١٨٠
د	٢٠٠,٠٩٤	٢,٠٢٤,٣٠٢	١,٠١٢
سلع الاستهلاك الصناعية			
ج. م	٨١,٣٦٨	٣٢,١٤١	٤٠
طن	٧,٨٧٨	٦,٠٢١	٧٦
زوج	٧٩٢,٠٠٦	٤٧,١٧٨	٦
طن	١٩٣,٩٨٧	٤٧,٤١٤	٢٤
ج. م	١٠٠,٢٠٧	٣٨,٥٠٦	٣٨
د	١١٢,٢١٢	٧,١٤٥	٦
د	١٤٢,٩٩٦	٣١,٥٤٣	٢٢
طن	٢٠٣,٥٤٧	٣,٦٣٣	٢
كيلوجرام	٢,٦٩٣,٨٨٥	٧٧٢,٥٤١	٢٩
ج. م	٨١,٦١٤	١,٣٠٩	٢
د	٢٩١,١١٢	٣١,٩٨٧	١١
طن	٨٠٦	١٠٩	١٤
د	٧,٣٠٣	٣,٧١٠	٥١
متر	٣٤٦,٧١٩	٤٠,٢٥٤	١٢
دسته	٥٦,٥٦٥	٧,١٣٣	١٣
كيلوجرام	٢٩,٦٩٦,٤٣٧	١٦,٩٥٦,٣٥٧	٥٨
ج. م	٥٥٧,٢٩٠	٢٥١,٣٤٦	٤٥
البترين			
حبر الطباعة			
البنايك والحديد والصلب			
الزيوت المعدنية وللتنشيم			
الزيوت النباتية للصناعة			
أدوات الضغط والآلات العلمية			
المحركات والآلات الخاصة			
لختلف الصناعات			
المازوت			
غزل الصوف			
الحريز وخيوط الحرير			
الكبريت			
البيرة			
الأحذية الجلدية			
الأسمنت			
الحلويات والمربات			
بطانيات وملءات من القطن			
جلد مدبوغ			
دقيق القمح والمسل			
خيوط القطن			
أسرة معدنية			
أثاث (خشب)			
فطائر			
صابون عادى			
أبسطة			
طرايش			
بضائع قطنية			
زجاج وأدوات زجاجية			

واردات مصر بالنسبة إلى الفرد الواحد من سلع هامة معينة في سنتي ١٩١٣، ١٩٣٨

السنة	وحدة القياس	١٩١٣	١٩٣٨
البترين	كيلوجرام	٠.٢	٢
قضبان حديدية وصلبية	»	٣.٥	٤.٦
زيوت معدنية وللشعير	»	٠.٧	٧.٨
محركات وآلات خاصة	حنيهات مصرية	٠.٦	٠.١٤
مازوت	كيلوجرام	٠.٧	١٤.٨
أسمنت	»	١٣.٧	٢.٩
خيوط القطن	»	٠.٢	٠.٠٥
بضائع قطنية	»	٢.٤	١
بذرة	»	٠.٦	٠.٤

هذه الأرقام تكشف لنا عن زيادة كبيرة في الواردات من السلع الرأسمالية الصناعية، ونقص في الوقت ذاته في الواردات من السلع الاستهلاكية التامة الصنع، والظاهران تدلان على توسيع نطاق الإنتاج المحلي خاصة وأنهما يتمشيان مع الزيادة في عدد السكان. وبهذه المناسبة يجب أن نلفت النظر إلى زيادة الوارد من الوقود والآلات وخيوط الصوف والحرير وحب الطباخة. وتقدم لنا صناعات الأسمنت والقطن مثلاً واضحاً عن اتساع نطاق الصناعة المحلية كما نلاحظه من الجدول التالي :-

الأسمنت (بألف الأطنان)				السلع القطنية (بألف الأمتار المربعة)		
السنة	الانتاج	الاستهلاك	الوارد	الانتاج	الاستهلاك	الوارد
١٩٣٠	١٨٨	٣٨٠	١٩٢	٦٠.٠٠ ×	١٨٦.٠٠	١٨٠.٠٠
١٩٣١	٢٤١	٤٠٦	١٦٥	١٤.٥٠	١٦١.٥٠	١٤٧.٠٠
١٩٣٢	٢٣٩	٤٤٢	٢٠٣	٢٥.٠٠	١٩٩.٠٠	١٧٤.٥٠
١٩٣٣	٢٨٨	٣٧٤	٨٦	٣٠.٠٠	٢٢٧.٠٠	١٩٧.٠٠
١٩٣٤	٢٩٧	٣٨٢	٨٥	٣٧.٥٠	٢١٩.٥٠	١٨٢.٠٠
١٩٣٥	٢٧٩	٤٤١	٦٣	٣٤.٥٠	٢٢٨.٠٠	١٩٣.٥٠
١٩٣٦	٢٧٢	٤٠٧	٣٥	٥٤.٥٠	٢٢٤.١٠	١٦٩.٦٠
١٩٣٧	٣٢٢	٣٦٤	٤٢	٦٤.٠٠	٢٣٣.٥٠	١٦٩.٥٠
١٩٣٨	٢٨٤	٣٣١	٤٧	١١٠.٠٠	٢٤٧.٤٠	١٣٧.٤٠
١٩٣٩	٣٧٢	٤٠٨	٣٦	١٥٩.٠٠	٢٤١.٥٠	٨٢.٥٠
١٩٤٠	٣٥٧	٣٦٢	—	١٨٥.٠٠ +	٢٥١.٥٠	٦٦.٠٠
١١٤١	٤٢٠	٣٩٠	—	٢٠٠.٠٠	٢٨٧.٠٠	٦٧.٠٠
١٩٤٢	—	—	—	٢٢٠.٠٠	—	—

(×) ماعدا النسيج اليدوي .

(+) الأرقام عن الانتاج خلال وقت الحرب من القطن تختلف اختلافا كبيرا .

وعما له أثره في إيضاح الأمور أن البلاد استطاعت اشباع مطالبتها عند نشوب الحرب عام ١٩٣٩ .

٩٠ ٪	صابون	١٠٠ ٪	السكر
٩٠ ٪	أثاث	» ١٠٠	الكحول
٨٠ ٪	كبريت	» ١٠٠	السجائر
٦٥ ٪	بيرة	» ٩٩	طحن الحبوب
٦٠ ٪	زيوت نباتية	» ٩٩	زجاج المصابيح
٤٠ ٪	أقمشة قطنية	» ٩٠	الأحذية
		» ٩٠	الاسمنت

ولدينا دليل آخر على التقدم الصناعى نلقاه في تصدير السلع المصنوعة في مصر ، والمجدول التالى يعكس لنا الخطوات التى خطتها البلاد في هذه الناحية .

المقادير			وحدة القياس	السلع
١٩٣٨	١٩٢٨	١٩٢٢		
١٢٧٠٨٧٣	٤٢٠٥٧١	٦٤	طن	أسفلت
٢٣٠٨٦٠	٢٠٥٧٤	٢٠	»	مولاس
٤٠٢٠٧٥٦	١٦٨٠٧٩٢	١٨٠٠٨٤	»	فوسفات
٢٨٤٠٩٤٨	١٦٧٠٧٠١	١٨٦٠٨٢٦	»	ملح
١٧٠٤٦١	٢٢٥	١٣٠١٢٦	»	سكر مكرر
٤٧٠٦٤٠	٤١٠٤٥	—	كيلوجرام	طبايق مصنوع
٢٥٦٠١٦٣	١٥٧٠٧٦٢	١٣١٠١٢٨	طن	كسب

القيمة بالجنيهات المصرية			السلع
١٩٣٨	١٩٢٨	١٩٢٢	
٢٦١٠٧٣٩	٢١٢٠٨٦٣	٢٤٨	أسفلت
٥٢٠٤٧٠	٨٠١٤	٢٨٦	مولاس
٣٠٧٠١٨٣	١٤٨٠٣٧٢	٤١٠٨٠٦	فوسفات
١٠٣٠٤٧١	٢٥٠٣٢٩	٣٦٠٠٩٢	ملح
١٤٨٠٦٥٢	٥٠٤٤٠	٣٣٢٠٤٥٦	سكر مكرر
١٠٠٣٣٧	٥٠٠٤٨	—	طبايق مصنوع
٩١٤٠٠٠٢	٥٢٨٠٠٤٧	٧٠٧٠٩٦٨	كسب

وأخيراً ففما يتعلق بتأثير التصنيع على التكوين الاجتماعى للسكان في مصر فالواقع أنه بسبب غلبة الحرف الزراعية وهو الأمر الموجود في الاقتصاد المصرى

فإن زيادة عدد الذين يكسبون عيشهم عن طريق الصناعة بنحو ١٠٠.٠٠٠ شخص لا يمكن أن يحدث تغييراً مادياً في النسبة الأصلية بين عمال الريف والمدن أو في الطابع الريفي الأساسى للسكان ، ذلك أن عدد الذين يعملون في الصناعة بمعناها الصحيح لا يتجاوز ١٠ / من مجموع العمال في البلاد . إلا أنه ليس من شك أنه حتى لو حدثت زيادة بسيطة في هذه النسبة المئوية ، وهو الأمر الذى لا ريب في حدوثه تمشياً مع الاتجاه العام في هذه البلاد ، فإن مثل هذه الزيادة لا بد وأن تحدث تأثيراً عميقاً في الحياة المصرية العامة من اقتصادية وسياسية .

الأرقام الخاصة بالسكان

سنة التعداد	عدد السكان بالآلاف	الزيادة في المائة	عدد المتكسبين من الزراعة			عدد المتكسبين من الصناعة		
			بالآلاف	الزيادة في المائة	النسبة إلى عدد الأفراد العاملين في المائة	بالآلاف	الزيادة في المائة	النسبة إلى عدد الأفراد العاملين في المائة
١٩٠٧	١١٠٢٨٧	١٠	٢١٤٤٠	١٠٠	—	٢٨١	١٠٠	—
١٩١٧	١٢١٧٥١	١١٣	٢١٦٣٧	١٠٨	٥٥٠٧	٣٦٦	١٣٠	٧٠٦
١٩٢٧	١٤١٢١٨	١٢٦	٣٠٥٢٦	١٤٥	٦٠٠٣	٤٨٣	١٧٢	٨٠٢
١٩٣٧	١٥٠٩٣٣	١٤١	٤١٣٠٨	١٧٧	٥٨	٤٧٨	١٧٠	٦٦٤

رأس المال المدفوع وسندات الشركات ذات رأس المال الأجنبي

المجموع الكلى	١٩٠٧	١٩١٤	١٩٣٣
بملايين الجنيهات	٧٦٩	٩٢	٨١٤
ومنه في الصناعة والتجارة	١١٩	١٥٣	٢٠٨
	١١٩	١٣٤	٢٠٨

تركيبا

ان ما يتوافر لدينا من احصائيات عن تركيبا يؤكد الصورة العامة لعملية تصنيع أوجدتها الدولة وحافظت عليها ، كما أو ضحنا في الفصول المتقدمة . وكذلك نذكر أنه ليس في الامكان عقد موازنة دقيقة لنتائج الاحصائيات الصناعية المختلفة ، ولكن البيانات الموجودة تجعل في الامكان استخلاص نتائج بصدد التوسع الذى

حدث في فروع الإنتاج الكبرى . وتوسع الصناعة ينعكس أولا في ازدياد الواردات من السلع الرأسمالية وعظم نصيب الآلات والمحركات منها .

١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٥	
٣٣٠٠٤٣	١٥٠٠٥٨	١٢٠٢٠٢	٩٠٢٤٣	المجموع الكلى للواردات من الآلات والأجهزة والمواد الكهربائية
٥٧٢	٣٥٦	٤٩٤	٢٣٠	آلات تجارية
١٥٤	٨٩	١١٨	١٣٦	قاطرات
٤	٦	٤	—	جرارات
٢٠٥٣٤	١٠٥٤١	١٠٠٢٤	١٠٠٤١	محركات ومولدات وتحويلات كهربائية
٣٧٦	٣٣٧	٢٤٣	٢٣٥	بطاريات
٤٣٨	١٦٣	٢	٧٦١	آلات تجارية
٢٠٣٦٧	٢٠١٦٨	١٠٣٠٦	٤٣٣	» » للمنسوجات
٩٦٧	٧٦٧	١٠٣٢١	٣٦٩	» » لصناعة الزجاج والأسمنت والخشب
				والحجارة والمعادن
١٠٥٣٦	١٠٧٨٨	٨٢٦	٣٨٩	آلات زراعية
٥٤٦	٢٥٨	٢٤٦	١٧٧	طلمبات
٣٠٧٨٩	١٠٨٧٧	١٠٨٥٦	١٠٦٢٤	آلات لصناعة المواد الغذائية

انتاج بعض الصناعات والمناجم خلال الفترة (١٩٣٩ — ٤٤)

١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢	١٩٤١	١٩٤٠	١٩٣٩	الوحدة
						المناجم
٣٠٥٦٠	٣٠١٦٦	٢٠٥١٠	٣٠٠٢٠	٣٠٠١٩	٣٠٦٩٦	الفحم ١٠٠٠ طن
٥٣١	٤٠٩	٢٦٨	١٧٩	١٤٩	١٠٢	» »
—	—	١٤٤١٧٠٤	١٥٠٠١٢٩	١٨٢٠٣٢٧	١٩١٠٦٤٤	» » الكروم
—	٩٠٢٤٣٢	١٩٠٥٤٤	٥٩٠١٨٤	١٣٠٠٣٤٤	٢٣٩٠٠٤٠	» » الحديد الخام
١٠٠٩٦٨	٩٠٧٣٢	٨٠٢٥٦	١٠٠٥٠٠	٨٠٧٣٦	٦٠٧٣٢	» » سبائك نحاس
—	—	٣٠٣١٣	١٠٣٦٠	٤٠٠	٥١٩	» » المنجنيز
—	—	٢٠٠٨١	٣٠٤٠٨	١٠٣٩٧	٢٠٦٠٦	» » معدن الكبريت
						الصناعة الثقيلة
٢٠٨٠٠٠٠	١٨٢٠٩٧٥	١٧٨٠١٢٧	—	١٦٤٠٦٣٥	—	» » كوك
—	١٠٩٦٣	١٠٧٥٨	—	—	—	» » ينزول للمحركات
—	٩٩	١٤١	—	—	—	» » نوليول
٦٩٠٠٠٠	٥٧٠٢٣٢	٦٧٠٣٥٠	—	٨١٠٢٤٨	—	» » حديد زهر
٦٠٠٧٨٠	٤٣٠٧٤٨	٥٠٠١٠٧	—	٣٧٠٤٠٨	—	» » صلب
—	٩٠١٨٨	٤٠٩٠٠	—	٣٠٠٤٨	—	» » أنابيب
—	٧١٠١٥٠	٥٥٠٨٢١	—	—	—	» » منتجات القاطرات
—	٣٠٦	٦٦٦	—	—	—	» » قتالين خام

الوحدة	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤
سلع الاستهلاك						
غزل القطن	٨٠٣٦٠	٩٠٥٠٤	٩٠٠٣٤	٨٠٨٨٠	٩٠٠٦٠	٩٠٦٠٨
صناعات حكومية	١٤٠٦٦٤	١٨٠٣١٤	١٧٠٣٧٦	١٥٠٧٥٦	١٦٠٣٠٨	—
خاصة						
غزل الصوف	٣٠١٤٤	٣٠٦٨٤	٣٠٦٧٣	٣٠٥٠٤	٣٠٤٦٨	٣٠٨٠٠
صناعات حكومية	٣٠٣٨٤	٤٠٧٤٠	٤٠٦٨٠	٤٠٢٤٨	٤٠٢٨٤	—
خاصة	٨٠٤٣٦	٩٠٥٤٠	٨٠٩١٦	٨٠٠٥٢	١٠٠٣٠٨	١٢٠٥٨٣
ورق	٢٨٣٠٦٢٠	٢٦٦٠٦٤٠	٢٧٦٠٤٦٣	١٧٧٠٥٢٨	١٧٦٠٢٨٠	٨٩٠٨٠٢
سكر طن	٩٤٠٥٠٨	٨٨٠٦٦٩	٨٧٠٠٢٣	٥٧٠٣٠٩	٩٦٠٤١٨	٨٩٠٨٠٢
جلود ١٠٠٠ (ديسمتر)	—	—	١٠٥١٨	١٠٨١٤	١٠٨١٥	—
أحذية بالوف الأزواج	—	—	١٠٩٨٤	٢٠٢٨٠	٤٠٠٥٨	—
	—	—	٨٤٧	١٠٠٢٦	١٠٠٨٩	٩١١

والجدول الأخير يشمل التفاصيل عن تطور الانتاج خلال فترة الحرب الأخيرة .

ومن الصعب أن نبين التقدم في حالة الإنتاج المحلي بتحليل أرقام الواردات والصادرات من وجهة نظر استبعاد الواردات الأجنبية . لقد اتجهت سياسة الدولة التركية في ميدان التجارة الخارجية نحو التقليل جداً من استيراد سلع الاستهلاك ، ومن هنا فالنقص في الاستيراد ليس معناه أن الإنتاج المحلي قد حل محل السلع الأجنبية بصورة كلية أو جزئية .

سوريا ولبنان

قامت الدولة المنتدبة السابقة بفحص درجة العمالة في سوريا ولبنان في سنتي ١٩١٣، ١٩٣٧ وهذا البحث يظهر لأول وهلة حدوث تقدم رائع ، فطبقاً لهذه الدراسة كان عدد رجال الحرف والعمال في ٢٠٣ مهنة ٢٠٣٩٢٧ سنة ١٩٣٧ مقابل ٣٠٩٥٢٥ سنة . والجدول التالي يتضمن تفصيلاً عن عدد الصناع والعمال في الصناعات القديمة والجديدة ، وتوزيعهم حسب الجنس Sex والسن والديانة ونوع العمل وشكل الأجر أو الجزاء .

ان نظرة عابرة إلى الجدول السابق تدل على نقص يبين في عدد المتكسبين قد تؤدي إلى استخلاص نتائج خاطئة ، إلا أننا لو أمعنا النظر في التفاصيل المختلفة لا تصح لنا أن هذا النقص يرجع أولاً وقبل كل شيء إلى انهيار الحرف والصنائع القديمة أى انكماش ما يقال لها الصناعات المنزلية والتي كانت تشمل صناعة الحرابر والمنسوجات والغزل وتربية دودة القز . وكان عدد المشتغين في الفرع الأخير ١٧٩٦٠٠ سنة ١٩١٣ مقابل ٦٥٨٠٠ سنة ١٩٣٧ وكان عدد العمال الذين يشتغلون في بيوتهم ٢٠٧٩٢٠ سنة ١٩١٣ فأصبح ٨١٧١٥ في سنة ١٩٣٧ ، وأغلب هؤلاء العمال من النساء اللاتي كن يؤدين بعض العمل (في وقت فراغهن) بمساعدة أسرتهن . وبهذا فتضاؤل شأن تربية دودة القز ليس معناه أنهم فقدوا عملاً يستغرق كل وقتهم ، وكان في استطاعتهم تعويض ذلك بالعمل في الصناعات المنزلية الأخرى أو في الصناعات الحديثة التي نشأت في المدن الساحلية . ويشير المصدر السالف الذكر إلى أن فقد هذا المصدر السابق من الأبرار لم يحدث ضيقاً لأنه كان يتفق في سبيل الحصول على الملابس للنساء والأطفال .

هذا الانحطاط الذي أصاب تربية دودة القز بسبب الضربة القاتلة التي وجهها إليها الحرير الصناعي حدث في نفس الوقت الذي شهد تغيرات هامة في الفروع الأخرى من صناعة المنسوجات في سوريا ولبنان ، ذلك أن استخدام الآلات وأساليب الإنتاج الحديثة أدى إلى زيادة كبيرة في الطاقة الانتاجية لهذه الصناعات كما في غيرها . وتدل الأرقام الواردة في الجداول التالية على زيادة مطردة حتى نشوب الحرب العالمية الثانية في الواردات من الآلات والوقود ، وكذلك في إنتاج السلع الصناعية الهامة . وقد حال مركز سوريا ولبنان السياسي خلال الحرب الثانية دون اطراد توسيع نطاق الإنتاج الصناعي الذي شهدته مصر وفلسطين .

إنتاج بعض السلع الصناعية في سوريا ولبنان

السلعة .	الوحدة	١٩٣٣	١٩٣٥	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٤٢	١٩٤٣
اسمنت	طن	٤٦,٥٠٠	١٣٣,٤٥٠	٢٤٩,٠٠٠	٣٥١,٠٠٠	٢١٤,٧٤٤	١٥١,٩٠٠
صابون	د	٤٣١	٣,٦١	٢,٩٩٩	٢,٩٠٣	٤,٦٠٠	٧,٨٠٠
بسكويت	د	٦٤	١٠٠	٣٦٥	٤٠٠	٤٠	١٠٠
خبز	د	٤٨٠	٨٣١	١,٢٠٥	١,٦٥٠	—	—
دقيق	د	٥٣,٢٠٠	١٤١,٥٠٠	١٦٧,٠٠٠	١٣٨,٠٠٠	٢٤٥,٠٠٠	٢٨٨,٠٠٠
جلود مدبوغة	قطعة	١٠٦,٥٥٣	١٩٤,٩٠٠	٢٧٩,١٨٠	٢٩٧,٧٠٥	٥٢٥,٠٠٠	٩٩٥,٠٠٠
جوارب	زوج	١١٨,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	٢٨٦,٧٠٠	٣٦٧,٧٠٠	٦٦٧,٠٠٠	٥٢٤,٠٠٠

واردات سوريا من الوقود (١٩٣٥ - ١٩٣٨)

السنة	الفحم والكوك والولاعات (بالأطنان)	زيت البترول الخام (بالأطنان)
١٩٣٥	٤٩٠٢٨٢	١٠٩٩٠
١٩٣٠	٨٠٠١٠٦	٨٠٥٣١
١٩٣٥	٩٨٠٨٨١	٢٣٠٩٠٧
١٩٣٦	١١٠٧٢١	٢١٠٩٠٧
١٩٣٧	١٣٩٠٣٩٣	١٧٠٣٩٦
١٩٣٨	١٤١٠٥١٩	١٩٠٦٣٦

واردات سوريا ولبنان من بعض الآلات الصناعية بالأطنان

١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	نوع الآلات والأجهزة الواردات الكلية من الآلات والأجهزة والمواد الكهربائية ويشمل ذلك :
٤٧٤٧	٥٠٢٣٠٤	٤٢٠٥٠٦	٣٨٣٠٠٧	٢٠٩٤٠٤	غلايات
١٩٩٠٩	٤٢٠٣	٤٠٠١	٢٦٠٩	٦٤٠٧	للنسيج وأجزائه
٧٨٥٠٢	١٢٠٨٠٤	٥٩٩٠٨	٢٨٥٠٥	١٢٣٠٤	طلمبات
٦٦٠٤	٧٩٠٨	٤٩	٤٢٠٢	٢٢٠٤	مولدات ومحولات
١٦٩٠٣	١٨٩٠٩	١٥٥٠٣	١٢١	٥٧٠٥	مركبات
٢٢٩٠٩	٢٠٠٦٥	١٩٠٠٨	٢٧٠٠٨	١٠٠٦٤	

فلسطين

تميز أحوال الانتاج الصناعى بفلسطين خلال فترة ما بين الحربين بسرعة اصطباغها بالطابع الآلى ، وتكوين طبقة عاملة حديثة ، وتدفع المنظمات والاختصاصيين والخبراء المدربين ، وصناعة المواد الخام المستوردة ، ونستطيع أن نميز اتجاهين خلال هذه الفترة . فبينما كان التصنيع يسير بخطى متثددة حتى سنة ١٩٣٣ نراه يسرع الخطى بدرجة كبيرة منذ تلك السنة ، فنمت المنشآت الصناعية من حيث معداتها وحجمها ، وهذا الأمر ترتب على ظهور طلب محلى كبير لم تعرفه البلاد من قبل .

ولا نستطيع أن نخال التقدم الاقتصادى الحديث فى فلسطين دون أن نقدر المظاهر الأساسية لهذا الاقتصاد أى الهجرة اليهودية وما انطوت عليه من قوة حافزة ليس فى الصناعة خاصة بل وفى الزراعة . فما من بلد آخر فى الشرق شهد مثل هذا التدفق الكبير من جانب عناصر غربية تحذوها الرغبة فى أن يقيموا ببلدهم الجديد

أشكالا وأساليب راقية من التنظيم أو السكيان الاقتصادى والاجتماعى . فبالرغم من النجاح الذى حققته حركة والعودة الى الأرض، وهى حركة باعثها الرغبة فى الاحياء القومى ، فقد ظلت الأعمال الصناعية الميدان الرئيسى للنشاط اليهودى .

حقيقة لو عقدنا الموازنة مع البلاد الصناعية الفتية فيما وراء البحار لما وجدنا الرقم الخاص بعدد المتكسبين من الصناعة يسترعى النظر حتى ولو أدخلنا فى حسابنا التوسع الحديث خلال الحرب الأخيرة ، إلا أن سرعة هذا التقدم الصناعى تعد فريدة كما يستدل على ذلك من الجدول التالى :

نمو الصناعات اليهودية (فيما عدا الحرف اليدوية)

١٩٤٣	١٩٣٧	١٩٣٣	١٩٣٠	١٩٢٦	١٩٢٥	
٢١٢٠	١٥٥٦	٩٧٠	٦١٧	٥٨٣	٥٣٦	المنشآت
٤٥٠٠٤	٢١٠٩٦٤	١٤٠٤١٩	٦٠٧٧٧	٥٠٧١١	٤٠٨٩٤	عدد أصحابها وعملها
						الانتاج السنوى
٣٦٠٢٧٨٠٠٠	٧٠٨٩١ ٩٤٠	٤٠٦٣٠٠٠٠	١٠٦٥٣٠٧٣٣	—	—	بالجنينيات الفلسطينية
٢٠٠٥٣٣٠٠٠	١١٠٠٦٣٠٩٧٠	٥٠ ٩٧٠٠٠	١٠٢٢١٠٣٩٥	٩٤٠٩٦٨	٥٤٠٠٠٠	رأس المال
—	١٠٤٠٨٦٦	٤٩٠٨٢١	٣٠٠٤٣	٦١٣	٣٦١	الأحصنة البخارية

وقد تضاعف عدد المنشآت ومن يعملون فيها عدة مرات وكذلك الشأن فى حالة الانتاج السنوى ، وكل هذا يشهد بقوى غير عادية على الانشاء فيما يتعلق بالعنصر البشرى والعوامل الاقتصادية العامة . ويبدو هذا التقدم أوضح مظهرا إذا ذكرنا أن الصناعة اليهودية لم تأخذ بالحماية الجمركية وهى التى تمنح عادة للصناعات الفتية ، كما أنها كانت فى مركز سىء بسبب مبدأ الباب المفتوح الذى نصت عليه المادة (١٨) من صك الانتداب، وما يوضح ذلك بصورة بارزة الاحصائيات الخاصة بالواردات والصادرات فى عامى ١٩٣٥-١٩٣٤ وهما تمثلان أعلى السنوات أرقاما (أنظر الجدول التالى) ، وقد استغلت البلاد الواردة فى الجدول هذا الموقف إلى الحد الأقصى مما أساء الى صناعة فلسطين .

وعلى ذلك يبدو أن هناك ما يبرر القول أن الصناعة اليهودية التى أثبتت مقدرتها الكبيرة على التشكل ومواجهة الظروف خلال الحرب العالمية الثانية ستصبح قادرة على الثبات إذا قامت على أساس تنافسى (١) .

(١) تخالف المؤلف لأننا نعلم أن كافة جهود عهد الانتداب كانت مواتية للنشاط اليهودى والهجرة اليهودية .
(المترجم)

البلد	١٩٣٤		١٩٣٥	
	واردات الى فلسطين	صادرات من فلسطين	واردات الى فلسطين	صادرات من فلسطين
(بالجنهات الفلسطينية)				
رومانيا	٩٥٣,٣٤٣	٦٠,٤٨٥	١٠٢,٨٠٢	٩٢,٢١٩
يوغوسلافيا	١٧٤,٤٤٠	٢,١٨٦	٢٠١,٢٨٥	١٢,٢٤١
هنغاريا	١١٥,٤١٠	٩٢٠	٢٠٢,٨٢٥	٢,١٠٧
بلغاريا	١٤٨,٨١٨	٤٠,٦٣	٢٠٦,٣٨٢	٦,٢٧١
النمسا	٣٤٨,١٥٧	٦,٥٣٢	٣٥٦,٠٩٨	١٠,٤٣٦
اليابان	٥٩٣,٥٥٢	—	٦٤٥,٦٩٥	١٠,٧٠٧

وكذلك خطط الصناعة العربية في فلسطين خطوات رائعة كما يتضح من
الجدول التالي :

منشآت عربية سجلتها إدارة الصحة

١٩٣٩	١٩٣٥	١٩٣١	
٢٩٥	٢٠٥	١٥١	مخابر
١٤١	١٠٧	٤٥	مطاحن
١٧	١٣	٧	مصانع المياه الغازية
١٩	١١	٤	مصانع الثلج
٩١	١٣٣	٦٢	مصانع ومخازن الزيوت
٥٤١	٣١٣	٧	منشآت تستخدم آلات تدار بالقوة الطبيعية
٣٠	١٤	٤١	مصانع الصابون

وكان عدد العرب في المصانع والورش العربية ٤٠٠٠ تقريباً في سنة ١٩٣٩ ،
فأصبح ٨٣٣٨ طبقاً لإحصاء سنة ١٩٤٣ ومنهم أكثر من النصف من المراتب
العالية أى مرتبة وأرباب الحرف الأكفاء الذي ليسوا في حاجة إلا الى القليل من
الاشراف، وبلغ انتاج المشروعات العربية وغير اليهودية (عدا مشروعات الامتياز)
١٠٥٤٥٠٠٠ جنهما فلسطينيا سنة ١٩٣٩ ، ١٠٥٨٠٠٠ سنة ١٩٤٢ (الانتاج
الاجمالي) . أما صافي الانتاج فهو ٣١٣٠٠٠ ، ١٧٢٥٠٠٠ في العامين ذاتهما
على التوالي .

الفصل السابع والعشرون

مشكلات التصنيع الحالية في الشرق الأوسط

التصنيع والرفل الاهلي

ليس من عجب إذا كان مثل هذا التحول البعيد المدى كالذى ينطوى عليه تصنيع بلد زراعى مما يخلف آثاره في جميع طبقات السكان وجميع مظاهر العملية الانتاجية.. نقول لا عجب إذا كان هذا التحول يثير من وقت لآخر شكوكا وتأملات جدية خطيرة ، إذ يتبادر إلى الذهن هذا السؤال . ما الذى يدعو إلى توسيع نطاق الطاقة الانتاجية وهذا الاستثمار للبالغ الضخمة من رأس المال في المصانع والآلات ، في الوقت الذى لو نسقنا فيه العلاقات الاقتصادية العالمية بصورة معقولة لبدا من الأمور البسيطة امكانية اشباع الحاجيات الجوهرية بأثمان رخيصة عن طريق الواردات من الخارج . أليس التطور الصناعى في الدول الجديدة بأوروبا بعد سنة ١٩١٨ كافياً كي يحملنا على اصطناع أعظم الخطة في خلق مصالح اقتصادية جديدة قد تضاعف أسباب المنازعات الحالية ؟

وإذ نجيب على هذا السؤال نفعل من حسابنا الحجج المستندة إلى الأسباب الاستراتيجية والدفاعية التى تلقى فيها الاعتبارات الاقتصادية تفسح الطريق أمام المسائل المتصلة بالمصالح القومية . ولكن تظل هناك عدة أسباب تدعو بصوت عال إلى التصنيع باعتباره وسيلة لحل المشكلات المتصلة بازدياد عدد السكان ومستوى المعيشة في البلاد الشرقية . ففي حالة عدم تنفيذ مشروعات التقدم الزراعى ، يمكن استيعاب فائض السكان الآخذ في الزيادة المطردة في تلك البلاد عن طريق خلق عمل جديد لهم في الصناعة والمهن المتصلة بها ، كما يصدق الأمر ذاته على الارتفاع في مستوى المعيشة ، إذ أن وجود دخل أهلى مرتفع بالنسبة للفرد الواحد يلازم دائماً تكويناً مهنياً تشتغل فيه نسبة كبيرة من السكان في الصناعات والخدمات الوسيطة ، أى ما يقال له الحرفتان الثانية والثالثة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ففي البلاد

التي تمارس فيها الأغلبية الساحقة من السكان مهنة الزراعة ، أى الحرفة الأولى ، نجد متوسط الدخل القومى بالنسبة إلى الفرد الواحد منخفضاً جداً . وعلى ذلك فطاقة الزراعة على الامتصاص تخضع لقوانين تخالف ما نلقاه فى حالة الصناعة . ومن الأسباب الرئيسية الفرصة الصغيرة نسبياً لزيادة انتاج العناصر الغذائية التي تولد الطاقة أو النشاط . ان مقدار ما تستهلكه الجماهير الشرقية اليوم ، على انخفاضه ، يشبع حاجتها . فيما يختص بالحبوب والبقول ، والزيادة فى انتاج هذه المحاصيل الرئيسية تؤدي إلى ارتفاع ملحوظ فى مستوى التغذية ، كما أننا نجد من جهة أخرى أن مجال التحسين فى مستوى المعيشة من ناحية المسكن وعادات الملابس والعناية بالصحة والتعليم وما إلى ذلك ، واسع بشكل غير عادى ، وبالتالى يهيئ إمكانيات لا حد لها أمام التقدم الصناعى . خذ مثلاً الأسرة التي لا وجود لها عملياً فى القرى الشرقية إذ ينال الفلاح على الحصيد الذى يفرشه على الأرضية . فلو زدنا بيوت الفلاحين بالأسرة لأوجد ذلك عملاً لسنوات طويلة قادمة لمصانع انتاج الأسرة بما ينطوى على عمل ملايين كثيرة من هذه الأخيرة . وينطبق الأمر ذاته على المناضد والكراسى وكثير من الأدوات المنزلية ، وعلى زجاج النوافذ الخ ، والتي لا تزال مساكن الفلاحين إلى اليوم تفتقر إليها . والعمل المنظم على نشر التعليم وإنشاء المؤسسات التعليمية يستدعى إنتاج الورق وأدوات الكتابة وطبع الكتب المدرسية وإنشاء المباني المدرسية بمعداتنا . وترى حالة مشابهة إذا ما أدخلنا الخدمات الصحية والأدوية والمستشفيات . والخلاصة أنه حتى لو حدث ارتفاع متواضع فى مستوى معيشة الفلاحين بحيث يقترب من الأحوال السائدة فى أوروبا فإن هذا يفسح المجال أمام زيادة فى الانتاج الصناعى بالبلاد الشرقية تصل إلى مئات الملايين من الجنيهات . وما يكشف لنا عن هذه الإمكانيات دراسة الأرقام الخاصة بالواردات ، فبينما تضاعفت الواردات بالنسبة للفرد الواحد من أهل البلاد الشرقية خلال القرن الماضى فإنها لا تحتل سوى جزء مما نلقاه فى البلاد الزراعية بأوروبا حيث بلغت تنمية الموارد الاقتصادية مرحلة أعلى درجة . فبلاد مثل المجر وإيطاليا بل وغيرها مما تتميز بتكوين شبه إقطاعى مثل الجزائر ومراكش ، تستطيع أن تفخر بوجود قدر أكبر من الواردات بالنسبة إلى الفرد الواحد . وهذه العلاقة ذاتها توضحها الموازنة بين متوسط الأرقام عن الدخل القومى (قبل الحرب العالمية

الثانية) حيث نجد البلاد الآسيوية الكبرى وبلاد الشرق الأوسط تشغل أحوط المراكز إذ يبلغ متوسط الدخل للفرد في السنة حوالى ٤ جنيهات في الهند ، ١٢ جنيتها في مصر ، ٢٠ جنيتها في تركيا ، ٢٦ في فلسطين (المتوسط بالنسبة لجميع السكان) ، وذلك مقابل ٨٠ — ١٢٠ جنيتها في البلاد الصناعية الغربية . فالتصنيع الذى يمثل أتم استغلال لقوى الطبيعة من جانب مهارة الانسان بقصد إنتاج السلع يعد في الوقت ذاته الأداة الرئيسية لزيادة الدخل الحقيقي للشعوب المتأخرة .

الواردات بالنسبة للفرد

(١) مصر	جنيه
١٨٠٠	٥١
١٨٣٦	٥٧
١٨٨٤	٥١
١٩٠٧	٢٣
١٩٢٨	٣٥
١٩٣٨	٢٢

الواردات للفرد في سنتى ١٩٢٨ ، ١٩٣٦

(بالجنهيات الاسترلينية)

(١) بلاد تغلب عليها الزراعة

١٩٢٨	١٩٣٦	
٥٢	١٠٨	هنگاريا
٥٩	٢	إيطاليا
٦٦	٣٦	لاتفيا
٦٧	٥٢	الجزائر
٨٥	٩٦	فلسطين

(٢) بلاد صناعية

٢٤٠١	١٦٠٦	بريطانيا العظمى وشمال ايرلندا
٢٢٠٧	١٦٠٥	بلجيكا (بما فيها لكسمبرج)
٢٦٠٧	١٨٠٢	سويسرا
١٥٠٧	١٣٠٣	السويد
٢٩٠٥	١٥٠٤	الأراضي الواقعة

ومما يلحق ضوءاً أعظم دراسة استهلاك بعض السلع المصنوعة بالنسبة إلى كل فرد من السكان . وقد وجد أن البلاد التى تقدم فيها استهلاك المنتجات الصناعية والاتاج الصناعى يزيد فيها الدخل القومى للفرد مرات كثيرة عنه فى البلاد التى لاتزال الصناعة فيها محدودة النطاق .

استهلاك السلع الصناعية والدخل الأهل
(أرقام ما قبل الحرب ومعظمها عن سنة ١٩٣٧)

استهلاك مختلف السلع الصناعية	أوروبا الغربية	أوروبا الشرقية	الشرق الأوسط	الهند	فلسطين
البضائع القطنية	٨	٤٠٢	٢٠٣	٢	٣٠٣
الورق	٣٠	١٣٠٩	٥٠١	٥٠٣	١٤٠٥
الصابون	٦	٢٠٥	١٠٥	٢٠٧	٧٠٦
السكر	٣٢	٢١	١٢٠٥	٩٠٦	١٨٣
أجهزة الراديو (عدد الرخص لكل ١٠٠٠٠ من السكان)	١٢٠	٦٩	٢٥	٤٠٣	٢١٠٦
الدخل الأهل للفرد (بالجنيهات الانجليزية) ×	١٢٠/٨٠	٣٠	١٨	١٢	١٩
					+٢٦

واستخدام الآلات يرغب الرجل الشرقى على أن يتكيف طبقاً لاسلوب جديد من الحياة طابعه الحركة ، وهو أسلوب لابد أن يجده في بداية الأمر غريباً وصعباً شأنه في ذلك شأن أعضاء كل مجتمع بدائى . فهذه الوسيلة من وسائل الانتاج بنشاطها المتصل وأدائها العمل بطريقة آلية وبدون أن تتوقف نتيجة العوامل الطبيعية كالليل والنهار وشعور الآدميين بالتعب ، وكذلك الخطر الذى ينجم عن التهور أو الإهمال فى استخدام هذا الجهاز الغامض لاستغلال قوى الطبيعة المزدلفة - كل ذلك يقلب رأساً على عقب نظرة الشرقى فى قياس الزمن وأسلوبه فى التفكير ويرغمه على أن يكون يقظاً وحاضراً البديهة ، مما لا يتفق تماماً مع ما تميز به من عقلية من قبل . وبعبارة أخرى تأخذ نفسه فى التشكل والتحول ، الأمر الذى يميل إلى قلب ما كان يتأثر به من الناحية الاجتماعية وهو رد الفعل الاجتماعى الناجم من كيفية تقدير الشرقىين للزمن ومما اتصفت به الحياة الشرقية من طابع السير على وتيرة واحدة . فاذ تأخذ مثلاً فى حساب الوقت الذى تنفقه بضد الانتاج الآلى فلن نميل إلى اغفال قيمة الساعات التى كانت تضيع فى عملية الانتاج التقليدية السابقة لاستخدام الآلات ، كما كانت العادة السائدة بالشرق . فالشخص الذى يستطيع أن يكسب عيشه بالعمل ثمان ساعات فى اليوم بفضل ازدياد انتاجية

(×) مع عدم حساب الفوارق فى القوة الشرائية

(+) اليهود ٤٤

العمل الآلى يتحول نهائياً عن العمل الذى يضطره إلى ممارسته عشر ساعات أو اثني عشرة ساعة .

أما عظم مدى تأثير العادات والتقاليد السائدة بالترشيد الحديث الذى طرأ على أساليب العمل ، فإننا نتكشفه من المثل التالى . فالى نهاية الحرب العالمية الأخيرة كان القوم فى البلاد العربية يقيسون الوقت بشروق الشمس وغروبها وبذلك كان اليوم فى الصيف أطول منه فى الشتاء وإن استمر الأجر اليومى كما هو والساعة التى كان يستخدمها العرب كانت تركز على الحركة الدورية للشمس ، ولم يكن يصرح للعامل بمغادرة العمل قبل أن تختفى الشمس وراء الأفق . ولما استعملت الساعة الميكانيكية وغيرها من الوسائل الحديثة فى إدارة العمل ، ترتب على ذلك القضاء على الروابط التقليدية بين عملية العمل البشرية وقوى الطبيعة .

وعلى ذلك فإذا كنا نقدر قيمة الانتاج الاقتصادية المترتبة على الانتاج الآلى وهى النتائج التى أسلفنا ذكرها كخفض تكاليف المعيشة عن طريق الانتاج الكبير والتغيرات البعيدة المدى فى السكيات الاجتماعى والاقتصادى ، فيجب علينا كذلك ألا نقلل من أهمية ردود الأفعال التى تولدت فى نظرة الفرد العقلية .

النتائج الاجتماعية والمباشرة للتصنيع

كانت النظرة التقليدية إلى طول يوم العمل وأحوال العمل العامة قوامها عدم المبالاة ، ولكن هذه النظرة أخذت تزول بعد الحرب العالمية الأولى لتحل محلها غيرها ، فالأفكار الاجتماعية والسياسية الجديدة مضافاً إليها تأثير الاتجاهات المنبعثة من اتحادات العمال أهم جوانبها خفض طول يوم العمل . غير أن هذه الحركات الاجتماعية لم تنجح فى أن تسير قدماً بالمعنى الأوروبى العادى إذ لم يكن هناك قادة مستقرون عند الحكومة وطبقة المنظمين وكلا الأخيرتين كان يمثلها نفس الأفراد ، وفضلاً عن ذلك فإن امكانيات ظهور العوامل التى تؤدي إلى تقوية التيارات اليسارية الثورية ظلت محدودة النطاق جداً ، ففي تركيا حرم القانون تكوين نقابات العمال ، وفى سوريا ولبنان وقفت السلطات موقف المقاومة الشديدة إزاء تنظيم العمل إما بحل النقابات القائمة إذا بدا منها أقل مظهر من مظاهر الاستفزاز وأما بعدم الترخيص بإنشاء نقابات جديدة ، وفى مصر لم يعترف القانون بحق

العمال في تكوين النقابات إلا في يولييه سنة ١٩٤٣ ، غير أن هذه النقابات لا تعدو كونها أسطورة . وإذا ما استثنينا فلسطين فالصورة العامة التي تترامى لنا تشير إلى أن السلطات كانت تغض النظر عن حركات العمال ولكنها تتجه لها إذا ما اتخذت موقفاً عدوانياً . وخلال فترة ما بين الحربين العالميتين نجد أن الحافز على تنمية ما لدى العامل الوطني من شعور ضئيل كان يسيراً . وحاولت الحكومات حماية الأجراء من أبسط أشكال الاستغلال باتخاذ تدابير سياسية واجتماعية أولية كاصدار التنظيمات ضد تشغيل الأطفال واستخدام الحوامل والتعويض عن الاصابات في صناعات معينة ، غير أن هذه التدابير ظلت في حالات كثيرة حبراً على ورق .

وإزاء حالة الفلاح المتعسة فقد كان قبوله العمل في المؤسسات الصناعية الجديدة ينطوي كالعادة على تحسين مستوى مركزه الاقتصادي ، ولم يتوافر ذلك الحافز الذي دفع بالبروليتاريا التي انتزعت من مواطنها في أوروبا خلال الثورة الصناعية وما بعدها نحو المعسكر الراديكالي . وعلاوة على ذلك نجد أن الحكومات الوطنية وقد تعلمت من مجرى التطورات في أوروبا لم تقف عند حد اصدار هذه التشريعات الوقائية السالفة الذكر وإنما أخذت تنفذ اجراءات ذات طابع ايجابي أيضاً ولهذا نجد في عدد من هذه البلدان تنظيمات تستهدف رفاهية العمال ، وهي تنظيمات تقوم بها الحكومات أو المشروعات الصناعية ذاتها (كالمساكن التابعة للمصانع . والتسهيلات التعليمية والصحية) ، وهو ما لا نجده خلال الفترة الأولى من التصنيع في الغرب . غير أن المقياس الحقيقي لاستقرار الكيان الاجتماعي خلال قرن التصنيع بالشرق الأوسط سيأتى عندما يرتفع عدد العمال الصناعيين الذين تتراوح نسبتهم الحالية ما بين ٠.١٠ ، ٠.٥ / من مجموع العمال ، فيصبح أكبر من هذه النسبة مرات عدة .

وعلى هذا نجد أن دراستنا لتحول الانتاج تنتهى بأن تجعلنا نأخذ في اعتبارنا الدور الذي تقوم به الدولة في هذه العملية . ان غلبة الدولة ونشاطها في ميدان الانشاء الاقتصادي والاجتماعي بالشرق الأوسط اليوم كانت أمراً ولده تجمع طائفة من العوامل لم يشهدها أى عصر آخر من قبل ، وما عليك إلا أن تشاهد توافق الظروف التالية :

(أ) يميل مجرى النشاط الاقتصادى فى المجتمع الحديث إلى أن يزداد بعدا عن القوانين الكلاسيكية بشأن السوق الحرة ، وأن يزداد تأثراً بتدخل الدولة والجماعات الاجتماعية ذات النفوذ والسلطان . فالفكرة التى تقوم على التوجيه الاقتصادى والتى كانت تبدو سخيصة فى نظر معظم المفكرين الاقتصاديين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قد أصبح لها شأنها اليوم من الناحيتين النظرية والتطبيقية . غير أن تنفيذ أمثال هذه الخطط يتطلب التأييد من جانب دولة ذات سلطان قوى .

(ب) أن سرعة تقدم الأساليب الفنية الحديثة واستغلالها بقصد الوصول بوسائل الانتاج والنقل إلى حد الكمال تسبغ على أولئك الذين يملكون هذه الوسائل والأدوات قوة عظيمة داخل المجتمع وسلطانا كبيرا عليه بحيث تضطر الدولة ، ولو بدافع المحافظة على كيائها وذاتها ، إلى أن تضع تحت سلطانها هذه الأساليب الفنية البالغة درجة عالية من الكمال . وكذلك نجد أن تنمية المواصلات الأمر الذى يسرته إلى حد كبير أنواع الوقود الحديثة ، قد زادت إلى درجة بالغة من عظم سلطان الدولة فى بلاد الشرق الأوسط حيث أصبحت خدمات الاسفار والنقل من المهام التى تتولاها الدولة بانتظام .

(ج) ان التحالف بين سلطة الدولة واليوروكراتية ، ذلك التحالف الذى لعب دورا حاسما فى تنمية الرأسمالية الصناعية بالغرب ، لم يكن ممكنا فى المجتمع الشرقى الذى كان يفتقر إلى المقدمات اللازمة لقيام ذلك التحالف ، ذلك أن تماثل مصالح كل من قادة الدولة والطبقات الاقطاعية فى الشرق أدى إلى اجذاب النشاط الصناعى فى المدن ، وهذه الطبقات لم تعبأ ، ان لم تكن قد وقفت موقف العداء الفعلى ، بتوسيع نطاق الانتاج الصناعى . ولذلك نشأت الحاجة فى الاقاليم الشرقية إلى أن تقوم الدولة بوظائف التصنيع إذا لم تشأ أن تدع الأمر للجماعات الرأسمالية الأجنبية وبذا تتحمل وطأة النتائج السياسية المترتبة على ذلك . أما عن فلسطين حيث قامت الصناعة بدون المساعدة أو التدخل من جانب الدولة أو المصالح الأجنبية^(١) فنحن هنا ازاء حالة فريدة ، ذلك أن الصناعة نقلت من الخارج عن طريق المهاجرين الجدد الذين أقاموا بصفة دائمة فى وطنهم الجديد .

(١) هنا ملاحظة وهى أن المعروف أن رؤوس الأموال والمصالح الأجنبية ذات صلة وثيقة بالصناعة اليهودية وتلقى التأييد القومى من الخارج وبذلك لا يمكن القول أن هذه الصناعة قامت بذاتها

(٥) كان التكوين السياسى للمجتمع الشرقى قبل انهيار الامبراطورية العثمانية يقوم على أساس التقسيم الطبقي ، الرأسى ، أى تقسيم السكان إلى جماعات دينية وقومية . وكان ذلك التكوين ذا أهمية فى الماضى بالنسبة إلى الشكل الاقتصادى للدولة الشرقية ، كما أنه يتحمل مسؤولية ما كان ينطوى عليه ذلك الشكل من نواحى النقص . أما الدولة الجديدة فلم يكن فى استطاعتها تنمية اقتصاد جديد إلا بالقضاء على المصالح والمتعارضة المختلفة أو باخضاعها لارادتها . وأن ما يتردد دائماً فى النداءات الرسمية التى توجه إلى الجماهير داعية إلى تغليب المصالح القومية على مصالح الأفراد والجماعات ، إنما يرمى فى الوقت ذاته زيادة إلى دعم سلطان الدولة .

الا أنه من المشكوك فيه ما إذا كانت الحرب العالمية الثانية لا تسبب اضعاف هذه الاتجاهات . ان الحروب الطويلة ، مع ما يصحبها من التوسع الكبير فى اصدار تشريعات الطوارئ ، ليست مما يلاءم سلطان الدولة وبخاصة فى البلاد الشرقية . وعلى ذلك يجب أن ننتظر حتى تمر فترة الانتقال لىكى يتيسر لنا الحكم نهائياً على استقرار المركز الذى حصلت عليه الدولة أخيراً .

الفصل الثامن والعشرون

التغيرات التي طرأت على نظام المواصلات

من التغيرات التي طرأت على العالم الشرق والتي تؤثر في النظام الاقتصادي القائم والمجتمع بصورة أساسية باللغة المدى ، ما كان وليد التقدم الذي حدث في نظام المواصلات . وهذه التغيرات أسرع من غيرها من حيث أنها تفتح آفاقا جديدة من الحياة السياسية والاجتماعية وتمهد السبيل لعهد جديد في التاريخ الاجتماعي بالشرق الأوسط ، طابعه الذي يتميز به انكشاف الأبعاد وخفض المسافات ، الأمر الذي توضحه أمثلة قلائل . فمئذ خمسة عشر عاما فقط كان ما تنفق من وقت وما نبذل من جهد في قطع المسافات القصيرة نسبيا ، كبير القدر بشكل لا يتناسب مع هذه المسافات ، ذلك أننا كنا نقطع الرحلة من بغداد إلى ساحل البحر المتوسط على ظهور الأبل في اسبوعين ، أما اليوم ففي سيارة مريحة من نوع البولمان تستغرق الرحلة ما بين ١٨،١٥ ساعة . وحتى رحلة قصيرة كذلك التي من ميناء يافا إلى بيت المقدس كانت تقطع بالعربة في يوم بأكمله ، ثم جاء مد الخط الحديدي فانخفض الوقت اللازم إلى فترة تتراوح بين ثلاث وأربع ساعات ، كما نستطيع الآن أن نجتاز المسافة في ساعة واحدة بالسيارة . وهذا المثل ينطبق على معظم طرق الأسفار الرئيسية في الشرق . وحتى إذا لم نأخذ في اعتبارنا السفر بطريق الجو ، فإن مدن البلاد الشرقية التي كانت تفصل ما بينها الأيام أصبحت المسافات بينها تكفي ساعات لقطعها .

ولنا أن نتساءل عن موضع الأهمية الاقتصادية لهذه التغيرات التي طرأت على المواصلات . وهذه نلقاها أولا في ردود الأفعال المباشرة والتي تنجم عن النقل السريع ، وفي فتح مناطق جديدة كانت موصدة الأبواب من قبل . وردود الأفعال هذه ، وقد ذكرنا البعض منها إذ عالجنا موضوع التغيرات التي حدثت في المجال الزراعي والتصنيع ، تنحصر أولا في توسيع نطاق السوق أي امكانيات البيع والشراء

لأن وسائل المواصلات الجديدة تؤثر في جميع السلع التي يمكن تسويقها أو في المناطق التي فتحت أبوابها للاستغلال. ومن الصعب أن نبالغ في الأهمية التي تنطوي عليها الفرص الجديدة للتسويق بالنسبة إلى المنتج الفردي، فالفلاح الذي ظل حتى ذلك الحين لا يحصل من مزرعته إلا على مجرد أسباب العيش وهي المزرعة التي يتولى فلاحتها كما تمده بحاجياته المنزلية، يجد نفسه وقد توافر له أساس جديد يبني عليه عملية الزراعة نتيجة للامكانيات التي تهيء له تسويق المحصول الفائض لديه ثم زراعة محاصيل تجارية جديدة ومنتجات رئيسية، كما يتوافر لديه المال الذي يمكنه من زيادة مساحة مزرعته واستخدام أساليب تنمي الإنتاج، وبذلك يرتفع مستوى معيشته.

وإلى جانب هذه المؤثرات وهي واضحة في ميدان الإنتاج والاستهلاك بالريف، نستطيع أن نلاحظ اتجاهات مماثلة في المدن، ذلك أن الإنتاج الكبير الحديث وثيق الرابطة بالتسهيلات الملائمة في النقل، سواء تعلق الأمر بالإنتاج الكبير للسلع الاستهلاكية أو بنقل أو استغلال موارد البلد الطبيعية (مثل خامات المعادن والزيوت) التي يؤدي ارتفاع أجور النقل إلى زيادة تكاليفها. وكذلك بالمثل نجد أن في الامكان تحقيق إحدى المقدمات الأخرى ونقصد بها نقل الآلات الكبيرة الحجم والغلايات الخ إذا كانت هناك وسائل نقل ذات سعة أو حمولة كبيرة.

غير أن المغزى الذي ينطوي عليه ادخال وسائل المواصلات الحديثة لا يقف عند حد هذه الآثار التي أوردناها، ذلك انه علاوة على النتائج الاقتصادية المباشرة نجد أن هذه التسهيلات الجديدة قد أدت تماماً إلى إعادة ربط الشرق الأوسط من الناحيتين السياسية والطبيعية وأوجدت مراكز نقل جديدة وأسبغت على الأقاليم كافة المزاي التي تنجم من سهولة الاتصال. فانشاء الطرق والمواصلات الحديثة أدى إلى ارتباط الجهات التي تخضع للحكم الاقليمي أو المحلي والتي توجد جنباً إلى جنب، تصل ما بينها روابط ضئيلة أو قد تنعدم الصلات بينها على الإطلاق كما أن الأقاليم التي كانت من قبل معادية لكافة الأفكار عن التقدم تصبح جزءاً من العالم الحديث، وينطبق الأمر بصفة خاصة على المناطق المتأخرة التي ترتب على عزلتها عن العالم الخارجي أن تخلفت فيها حتى العهود الحديثة جداً صور وأحوال سياسية واجتماعية واقتصادية بالية لا تتفق مع العصر.

اللغة العربية في بلاد كثيرة . فلو أخذنا هذه العناصر على هيئة كل واحد ونظرنا إليها من حيث مدى انتشارها وسلطانها الروحي ، وهي عناصر لم يكن لها تمت وجود في القرون الأولى من انتشار الاسلام ، لألفيناها اليوم جوهر المجتمع الاسلامي الكبير . وان وجود مثل هذا المجتمع الذي يمد رواقه فوق الأراضي والبحار والذي يرتكز على تقاليد تتصل بكافة ميادين الحياة من دينية وقانونية وسياسية ، هو النقطة التي منها نبدأ البحث الحالي .

ففي القرون الأولى من الاسلام نجد أن تعاليمه لم تؤثر في حالة المجتمع بالبلدان التي دخلت في حظيره ، إذ أن أهل بلاد العرب - إذا استثنينا بعض المراكز الحضرية - كانوا عبارة عن عدد من القبائل والجماعات المحاربة بينها روابط مفككة ، وهذه القبائل لم يكن لديها اكتراث بالأفكار الدينية . وكانت العشيرة وحدة السكبان الاجتماعي السائد ، كما كان أسلوب المعيشة ذو الطابع الأبوي بين القبائل العربية يدور حول الأسرة أو العشيرة . فالفرد ينظر الى نفسه على أنه عضو في أسرة أو عشيرة معينة تتصل بالزوايا ذاتية بما لها من حقوق ومشاعر ، أما العالم الروحي الذي يعيش فيه الفرد فتجده الأفكار والصور التي تنظم بحكم التقاليد القديمة حياة المجتمع القبلي وعلاقاته بالعالم الخارجي . فكأن حياة الفرد العقلية والعاطفية محدودة ومقيدة كما أن الأفكار التي يعتنقها هي التي تلك التي تسود الجماعة ، فهو يقبل آراء الجماعة دون أن يحاول البحث في ماهيتها ، ونظراته الى الأمور هي نظرات العشيرة التي ينتمي إليها والعكس بالعكس . وفي المؤلف الذي وضعه الباحث الاجتماعي ر . ولهم عن سيكولوجية الصينيين الاقتصادية نراه يورد قصة تتم عن وجود أحوال مشابهة في المجتمع الزراعي بالصين ، ذلك أن صينياً سئل عن المدة التي أقامها في الجهة فاجاب « ثلاثمائة عام » ، ثم وصلنا الى هذه الجهة من الجنوب .

إن زد الفعل الذي يولده مثل هذا السؤال في عقل الفلاح لا يقتصر على الأحوال السائدة في الصين وحدها ولمكننا نلقاه في المجتمعات البدائية حيث لا يدعى الفرد لنفسه وجوداً ذاتياً وإنما يعد نفسه مجرد عضو في الأسرة أو العشيرة أو القبيلة . وبخلاف المجتمع الغربي المتميز بالفوضى وتفكك الروابط والذي يقوم على أساس الارتباط الاختياري ، نجد أن المجتمع العربي ، كما حافظت عليه الجماعات القبلية القديمة ، ظاهرة طبيعية وفيه يندمج الفرد بصورة آلية ولا يسمح له بالاضطلاع بأي

عمل إلا بصفته جزءاً من مثل هذا المجتمع . وهنا نلقى الأسباب العميقة التي تفسر لنا الاضطهاد الشديد الذي يتعرض له كل من يجرأ على التدخل في شئون النظام القائم وكل من يهاجم أو يحطم الفرد الذي تسبغ عليه القبيلة حمايتها القانونية . فهم حين يعاقبون المذنب لا يثأرون للجريمة التي ارتكبها بصفته الفردية ، وإنما يجرى الثأر بصورة جماعية . فاذ تدخل القبيلة بأسرها اذا اعتدى على أحد أفرادها ، سواء كان الثأر دامياً أو بالفداء ، فهذا العمل من جانبها نتيجة منطقية لهذه النظرية الاجتماعية ، إذ هي وحدها التي تسكفل الأمان للتنظيم الاجتماعي في ظل الأحوال السائدة في الصحراء ومناطق الاستبس وبخاصة نظراً لانعدام الجهاز القانوني الذي نلقاه في المجتمعات الأعظم تطوراً وحضارة . هذه القوى القائمة على التداخل والتماثل بين الفرد من جهة وبين القبيلة وما فرضته على نفسها من قيم من جهة أخرى ، هي التي تعيّن على الاسلام أن يجارها ويشتبك معها .

فكرة المساواة

إن فكرة المساواة التي بشر بها الاسلام منذ بداية الدعوة لم تلق في أول الأمر قبولاً من المجتمع الاسلامي ، إذ كان النسب أمناً ما تميز به الحياة الاجتماعية عند القبائل العربية التي كانت مشبعة بالروح التي تجعل الغلبة للنسب ، وها هو ابن خلدون يحدثنا في القرن الرابع عشر بصفة التأكيد أنه حينما تسود «روح الجماعة» الحقبة بين القبائل فليس في وسع أحد ان يصبح سيداً للقبيلة الا اذا كان ممن يستطيعون الفخر بانسابهم . ولهذا السبب نجد أن جهود محمد الذي لم ينتم الى ذوى الانساب العالية أو لم يكن من المشتغلين بحرفة ممتازة على وجه الخصوص ، اتجهت في أول الامر نحو اقامة مجتمع تقوم الصلات بين اعضائه على أساس المساواة ، ويكون فيه مركز الفرد مستنداً الى الايان لا الى النسب والحسب . هذا الاتجاه الانقلابي الذي يعد خروجاً على تقاليد البدو الاجتماعية من حيث مركز الفرد والاسرة وأهمية الانساب بالنسبة الى المجتمع ، مما يفسر لنا الى حد ليس باليسير العداء الذي لقيته تعاليم محمد من جانب الارستقراطية القبلية القديمة . وهذا النزاع الذي نشب بشأن ذلك المبدأ الاجتماعي الجوهرى الذي نادى به الاسلام لم ينته حتى في

كذلك . ففي عام ١٨٩٧ اتخذ القرار بإنشاء هذه السكة الحديدية وساهم العالم الإسلامي في دفع معظم النفقات بعد توجيه نداء إليه يؤكد الأهمية الدينية للخط الحديدى . أما عن مدى تغلغل الفكرة القائمة على الطابع الدينى للسكة الحديدية فيتضح من الحقيقة التالية وهى أنه حتى بعد الحرب العالمية الأولى وبالرغم من التغييرات التى طرأت على خريطة الشرق الأوسط السياسية فإن الدول العظمى اعترفت فى التصريحات والمفاوضات المتكررة بالغرض الدينى من إنشاء السكة الحديدية . وفى تصريح بوهارد الصادر فى ٢٧ يناير سنة ١٩٢٣ نجد أن ممثلى الحكومتين الفرنسية والبريطانية بصفتهم الدولتين المندبتين لإدارة شئون سوريا وفلسطين وشرق الأردن قد أعربوا عن رغبتهم فى الاعتراف بالصيغة الدينية لسكة حديد الحجاز وفى إنشاء مجلس استشارى أعضاؤه من المسلمين . وفى سنة ١٩٢٧ ناشد ابن سعود بصفته ممثلاً لجماعة المسلمين عموماً ، دولتى بريطانيا العظمى وفرنسا بتعمير الخط تعميراً كاملاً وتقديم اعانة كافية مناسبة لاصلاح الجزء الواقع فى الحجاز من الخط .

وقد أثير موضوع سكة حديد الحجاز من جديد فى المؤتمر الإسلامى المنعقد فى بيت المقدس عام ١٩٣١ ، واتخذت قرارات تؤكد من جديد ما يدعيه المسلمون من أن جماعة المسلمين حق ملكية الخط بوجه عام ، وهذه النعمة ذاتها نجدها فى البيان الذى أصدرته فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣١ الهيئة السورية للدفاع عن سكة حديد الحجاز . وإذا نظرنا إلى الدافع على إنشاء هذا الخط الذى يربط المناطق الصحراوية فى بلاد العرب بالمناطق الواقعة على حدود سوريا والأناضول ، وإلى الطريقة التى تم بها تمويله ، نجد أنه مشروع تجارى ولو إلى حد محدود إلا أنه يشترك فى هذه الصفة مع عدد من طرق النقل الهامة فى البلاد الشرقية . وليس من المبالغة القول أن أغلبية الخطوط الحديدية فى تركيا الآسيوية لم يرجع انشاؤها إلى العوامل الاقتصادية البحتة ، وإنما انشئت لأن الذين قاموا بذلك كانوا يريدون أن يتخذوا منها - بغض النظر عن الضمانات التى تقدمها الحكومة العثمانية بشأن إيراداتها - وسيلة لنيل امتيازات تتيح لهم استغلال الموارد المعدنية أو تنمية الزراعة وهى أمور تعد الأرباح الناجمة من الخطوط الحديدية بالنسبة إليها أقل أهمية . وبالرغم من قيمة هذه الخطوط كمعامل من عوامل المواصلات فإنها كانت وباطلة

لتحقيق غايات أخرى ، بمعنى أنها كانت تخدم ما تنطوى عليه نفوس القائمين بانشائها من رغبة في التوسع ونيل السلطان . ان تاريخ انشاء هذه الخطوط لا يشهد فقط على التناظر بين مصالح البلاد التي يراد خدمتها من وراء هذه الخطوط ومصالح الدول التي عملت على انشائها ، وإنما كانت إدارة الخطوط الحديدية من الناحية الفعلية ميداناً للنفوذ الاجنبي وعملت أحياناً على تقويض أركان ما للدولة من حقوق السيادة ، وحتى القرارات المتعلقة باتجاهات الخط كانت إلى حد كبير مما لا تتدخل بشأنها الدولة العثمانية . لقد كانت ضالة موارد الدولة من حيث رأس المال من العوامل التي مكنت الدول الأجنبية زمناً طويلاً من التحكم والاشراف على مد شبكة الخطوط الحديدية في الامبراطورية وبذلك حال دون مدها على الوجه الذي يتفق مع المصالح القومية والاقتصادية للدولة .

ونتيجة لذلك نجد انه حتى نشوب الحرب العالمية الأولى لم يكن بالشرق الأوسط سوى دلائل يسيرة على ما حققته البلاد الغربية خلال تلك الفترة من نواحي التقدم الجديدة في ميدان المواصلات ومن كثافة حركة النقل . فالسكك الحديدية الحديثة والطرق الصالحة كانت قليلة ، كما أن النظام السياسي القائم لم ينظر بعين العطف إلى المسافرين الأجانب الذين يرغبون في تعرف أحوال هذه الأقاليم والاتصال بها . وفضلاً من ذلك فطبيعة البلاد في تلك الأجزاء لم تكن لتجذب العدد الكبير من المسافرين ، وذلك بسبب مناطق الاستبس والصحراء القاحلة والجبال الجرداء الوعرة من جهة ، وعدم توافر الأمن والتسهيلات الحديثة للمسافرين من جهة أخرى (كالفنادق ووسائل النقل المريحة والسريعة) وهي أمور لا غنى عنها بصفة خاصة في حالة الرحلات الطويلة . هذه الظروف جميعاً حالت من الناحية العملية دون أن تصبح هذه الانحاء من البلدان التي يؤمها السياح .

فتح أبواب الشرق بعد الحرب العالمية الأولى

كان انهمار الامبراطورية العثمانية وانقسامها إلى عدد من البلاد المستقلة التي يعنىها أن تفتح أبوابها في وجه حركة النقل الدولية ، من العوامل التي أوجدت المقدمات السياسية والإدارية اللازمة لتنمية المواصلات في الشرق الحديث على

أساس اقليمى . ففي معظم هذه البلدان استولت الحكومات الجديدة على القروع الرئيسية من شبكة المواصلات ، وبخاصة الشركات التى كانت قد منحت امتيازات بشأن مد وامتلاك الخطوط الحديدية . وعلاوة على ذلك فالتقدم الذى حدث فى فن النقل بعد الحرب العالمية الأولى نتج عنه سرعة ادخال وسائل جديدة لنقل الركاب والبضائع فى الشرق الأوسط ، مثل السيارة والطائرة ، كما ترتب عليه انشاء شبكة واسعة من الطرق البرية والسكك الحديدية .

وكذلك ازداد الطلب على هذه الأساليب الحديثة من جانب السكان وحدثت بالتالى زيادة هائلة فى حركة الاسفار بين البلدان غير العربية والشرق ، وهكذا أتاحت الفرصة لأول مرة أمام الأجانب لزيارة البلاد الشرقية متمتعين براحة نسبية وبدون التعرض للمخاطر . واخيرا فقد ترتب على ازدياد السكان وارتفاع مستوى المعيشة بوجه عام أن حدثت زيادة هائلة فى حركة نقل البضائع من وإلى بلاد الشرق الأوسط .

وتمت اختلافات كبيرة من حيث الطريقة التى استخدمت بها هذه البلاد الفتية مختلف وسائل النقل . ففيما يتعلق بالخطوط الحديدية كانت أبرز مظاهر التقدم واضحة فى بلد واحد هو تركيا حيث نفذ برنامج واسع النطاق لانشاءها بنشاط عظيم وفى فترة قصيرة ، فزيدت الشبكة الحديدية التركية بمقدار ٢٦٣٠ كيلومترا وأصبح طولها ٧٠٠٠ كيلو متر . وكذلك نجد أن الخط الحديدى الدولى بين أوروبا والخليج الفارسى والذى لعب الجزء الأخير منه المعروف بسكة حديد بغداد دوراً هاماً فى السياسة الدولية قبل الحرب ، قد أصبح حقيقة مادية وان اختلف الشكل الذى أصبح عليه عما كان فى ذهن أصحاب المشروع الأولين . فبدلاً من انشاء خط يسيطر عليه الألمان ويبدأ من الآستانة يخترق غرب الأناضول ثم يمر بالموصل إلى بغداد والكويت على الخليج الفارسى نفذ المشروع الجديد بحيث أصبح مركزه مدينة انقرة عاصمة تركيا . وهذا الخط يخترق وسط الأناضول ويتصل بالطريق الأصلى فى جبال طوروس ثم يسير بجذائرها عبر الحدود التركية إلى سوريا والعراق . ومنذ انمام الجزء الواقع فى شمال العراق أصبح فى الامكان السفر بالسكة الحديدية من غرب أوروبا إلى الخليج الفارسى . والخط الممتد من انقرة إلى الجنوب هو الوحيد الذى

يستخدم في حركة النقل الدولية ، أما الفروع الأخرى من الشبكة الحديدية التي أنشئت حديثاً والتي تخرق اليوم الأناضول إلى جميع الجهات فقد كان الغرض الأول من انشائها سد مطالب النقل الداخلي في تركيا بحيث يتسنى ربط مختلف اجزاء البلاد التي كانت في حالة عزلة بعضها بين بعض ، وذلك طبقاً للاعتبارات الاستراتيجية والاقتصادية . وحدثت عملية الانشاء الرئيسية بتركيا في منتصف العقد الرابع إذ تم خلال هذه السنوات مد خطين حديدين هامين وهما اللذان يعرفان باسم « طريق الفحم » ، « طريق النحاس » . أما « طريق الفحم » كما يطلق على الفرع الممتد من إرمق على خط « أنقرة - سيواس » إلى فليوس الواقعة في جوار حوض الفحم العظيم في زنجولداك على البحر الأسود ، فقد جمل في الإمكان نقل الفحم التركي من مواطن انتاجه إلى داخلية الأناضول . ويصل « طريق النحاس » ما بين مدينتي مالطية وديار بكر في الجنوب الشرقي وبواسطته يتسنى استغلال وتنمية مناجم النحاس في « معدن أرجانا » بطريقة اقتصادية . وبمد هذا الخط تستطيع تركيا استغلال مواردها المعدنية الغنية وربما تتمكن في المستقبل القريب من تصدير النحاس . ويجرى تنمية الشبكة الحديدية في الأناضول بصورة منتظمة طبقاً لحاجيات البلاد الاقتصادية والاستراتيجية . والفكرة التي تمكن وراء هذه المشروعات تنحصر أولاً في ربط المدن الداخلية بواسطة طريق دائري ، ثم مد الحلقة الداخلية بواسطة خطوط فرعية إلى البحر الأسود وبحر مرمرة في الشمال ، وبحر إيجه في الغرب ، والبحر المتوسط وسكة حديد العراق في الجنوب ، والأقاليم الشرقية والخطوط الإيرانية في الشرق .

وقد اكتسب النقل بالسكك الحديدية أهمية عظمى في جميع بلاد الشرق الأوسط تقريباً منذ الحرب العالمية الأولى . ففي فلسطين مد الخط الحديدي من القنطرة على قناة السويس إلى حيفا خلال الحرب ثم أنشئت شبكة جديدة من الطرق البرية ، وترتب على ذلك أن المناطق التي ظلت حتى ذلك الحين منعزلة بعضها عن بعض وبعيدة عن الأسواق ، قد تحولت إلى إقليم اقتصادي متجانس . وفي إيران تم انشاء الخط الحديدي الكبير الذي يصل بحر قزوين في الشمال بالخليج الفارسي في الجنوب ، وكان لمد هذا الخط أعظم قيمة بالنسبة لعملية الانشاء

الاقتصادى والسياسى فى هذا البلد الذى عانى أكثر من بقية أجزاء الشرق الأوسط من وعورة أراضيه وصعوبة اختراقها بسبب امتداد سلاسل الجبال فى جميع الجهات فضلا عن العوائق الأخرى فى وجه النقل . أما الخط الحديدى (الذى أنشئ كما فى فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى) والذى يصل وسط العراق بالبصرة فقد مد صوب الشمال فى السنوات الحديثة واتصل بالسكك الحديدية التركية والسورية؛ وكذلك تم فى لبنان مد الجزء الناقص من الخط الحديدى الذى يسير بخذاء الساحل من طرابلس إلى بيروت وعكا ، وذلك خلال الحرب العالمية الثانية .

ومما له تأثير بعيد المدى على أحوال معيشة السكان بالبلاد الشرقية استخدام السيارة ، ونلاحظ هنا نتيجتين واضحتين بصفة خاصة ، أولاهما سرعة حركة النقل بين المدن وبين المدن والقرى ، وثانيتهما فتح أبواب أقاليم الاستبس والصحراء . ولقد كان استقلال أهل هذه المناطق وسيادتهم عليها من الآثار المترتبة على استحالة اختراقها . ولكن منذ اليوم الذى بدأت فيه السيارة تغزو الصحراء ختم مصير الحقوق القديمة التى كانت لهذه الجماعات الاجتماعية . واليوم تعتبر السيارة إلى جانب الطائرة الأداة الرئيسية التى تجعل فى الإمكان حكم هذه المساحة غير المحدودة من الناحية العملية والإشراف عليها وتقسيمها ، وهى المناطق التى كانت بالنسبة إلى البدوى مصدر حياته .

وفضلا عن هذه المهمة السياسية الداخلية التى تضطلع بها السيارة نراها تلعب دوراً هاماً فى تقدم الشرق لأنها تخلق مواصلات برية منتظمة بين البلاد الساحلية والدول الواقعة وراء الصحراء وأقاليم الاستبس ، وأهم هذه الطرق التى تصل ما بين الدول نذكر الخطوط التالية دمشق - بغداد - طهران ، حلب - دير الزور ، الموصل - راوندىز - طهران ، بيت المقدس (حيفا) - عمان - بغداد ، بحر قزوين ، طهران - بوشير (الخليج الفارسى) . وكذلك يجب أن نذكر الخطوط التى تعود الآن إلى الحياة من جديد وهى : القاهرة - السويس (سيناء) - بيت المقدس ، وطريق التجارة القديم الشهير من ترابينزون (البحر الأسود) إلى أرضروم وتبريز وطهران . ونستطيع الحكم على نمو حركة النقل بالسيارات من مراجعة الجدول الذى يوضح عدد السيارات بالنسبة إلى عدد السكان . وبعبارة موجزة يمكن

القول ان البلاد الشرقية تقترب من البلاد الأوروبية من حيث استخدام السيارة كوسيلة من وسائل المواصلات .

وأخيراً يجب أن نلفت النظر إلى تطور أحدث ما زودنا به البحث العلمي الحديث لنقل الركاب والبضائع والأنباء ، ونقصد بذلك الطائرة . ان الموقع الجغرافي المتوسط الذي تحظى به البلدان الواقعة على الساحل الشرقى للبحر المتوسط والرابطة السياسية القائمة بينها وبين الدول الأوروبية الكبرى ، مما جعل منها كذلك محطات هامة في النقل الجوى الدولى بين أوروبا والهند وآسيا الشرقية وأستراليا . وقد ترتب على تقدم النقل البعيد المدى أن حدثت زيادة بالغة القدر في الخطوط الجوية التى تنتهى في مصر وفلسطين وسوريا والعراق (وكلها بلاد دخلت بدورها في نطاق النقل الجوى الدولى) . فالى جانب الخطوط البريطانية والهولندية والفرنسية التى تجتاز هذه الطرق كمنفذ حتى نشوب الحرب العالمية الثانية خطوطاً هولندية وإيطالية لمزاولة الطيران بين القارات . وفى الوقت ذاته نجد أن هذه البلاد قد بدأت في تنمية الطيران الداخلى . وكل هذه الاتجاهات تشير إلى توسع واضح في ميدان النقل الجوى عبر الشرق في فترة ما بعد الحرب .

وسياسة النقل التى تسير عليها هذه البلدان الشرقية الفتية سواء كانت متعلقة بتنمية الطرق الحديدية والطرق البرية والنقل الجوى ، تكشف عن تغيير في موقف الدولة إزاء هذه الاداة الهامة من أدوات السياسة الداخلية والخارجية . فالدولة ، بخلاف ما كانت تفعل قبل الحرب العالمية الأولى ، إما أنها تولت بنفسها تنفيذ مشروعات النقل الجديدة بإنشاء شبكة الطرق والموانئ الجوية الخ ، أو أنها شجعت تقدم المواصلات . واليوم تظهر باستمرار مشروعات لتنمية النقل الواسع النطاق وبالتعاون مع الدول الأجنبية ، ومن الصعب أن نتنبأ بأهميتها بالنسبة إلى مصير هذه البلدان من الناحيتين الاقتصادية والسياسية .

الجزء الرابع

مشكلات ومظاهر مجتمع

أخذ في التحول

الفصل التاسع والعشرون

المجتمع الاسلامي

حاولنا في الاجزاء الثلاثة الاولى من هذا الكتاب أن نوضح كيف طرأ التحول على الدولة الشرقية والاقتصاد الزراعي وطريقة انتاج السلع في البلاد الشرقية ، وذلك بتأثير الأفكار والاحداث الحديثة . وبالرغم من اشارتنا في هذه الفصول الى المظاهر الاجتماعية للشرق الأوسط الآخذ في التغير ، إلا أننا حتى الآن لم نكرس لها بحثاً خاصاً ، وان بعض هذه المظاهر ينطوى على مغزى يجعلها أهلاً لأن نقدرها حق قدرها على حدة ، ومن هذه المظاهر ما يتميز به المجتمع الاسلامي من طبيعة خاصة ، وموقفه ازاء الاجانب ، والرق ، وتكوين المدينة الشرقية ، وتأثير التقاليد الدينية على خواص المجتمع الاقتصادية ، ومستوى المعيشة في البلاد الشرقية ، ومركز البدو في الشرق الحديث . وها نحن نخصص الفصول التالية لهذه الموضوعات .

المظاهر التاريخية

إن دراسة الأسس التي يقوم عليها المجتمع الاسلامي لا يسعها أن تتجاهل المعاني المختلفة التي تنطوى عليها كلمة الاسلام ، والتي قد يراد منها الدلالة على دين ، أو جماعة ، أو الفكرة الكامنة وراء الدولة ، أو خليط من الشعوب . ونحن هنا نستخدم الكلمة لا لتدل على نظام يتكون من عناصر دينية أو مذاهب دينية وسياسية فحسب ، بل للدلالة قبل كل شيء على حضارة نبئت في آسيا وأوجدت في البلاد الداخلة في نطاقها ثقافة مشتركة وفلسفة مشتركة عن الحياة تقوم على أساس عقيدة متجانسة ومجموعة من الأفكار السياسية والاجتماعية المتعلقة بالدولة وكلها مستمدة من هذه العقيدة . وعلى ذلك يجب أن يفهم من كلمة الاسلام ، في هذه الصفحات أننا نقصد بها تجانساً عاماً في الشعور الفردي مصدره التقاليد الدينية التي ينضوى الجميع تحت لوانها وتنميه مظاهرها أخرى كالسكتانة العريسة وكذلك

اللغة العربية في بلاد كثيرة . فلو أخذنا هذه العناصر على هيئة كل واحد ونظرنا إليها من حيث مدى انتشارها وسلطانها الروحي ، وهي عناصر لم يكن لها تمت وجود في القرون الأولى من انتشار الاسلام ، لألفيناها اليوم جوهر المجتمع الاسلامي الكبير . وان وجود مثل هذا المجتمع الذي يمد رواقه فوق الاراضي والبحار والذي يرتكز على تقاليد تتصل بكافة ميادين الحياة من دينية وقانونية وسياسية ، هو النقطة التي منها نبدأ البحث الحالي .

ففي القرون الأولى من الاسلام نجد أن تعاليمه لم تؤثر في حالة المجتمع بالبلدان التي دخلت في حظيره ، إذ أن أهل بلاد العرب - إذا استثنينا بعض المراكز الحضرية - كانوا عبارة عن عدد من القبائل والجماعات المحاربة بينها روابط مفسكة ، وهذه القبائل لم يكن لديها اكتراث بالأفكار الدينية . وكانت العشيرة وحدة السكبان الاجتماعي السائد ، كما كان أسلوب المعيشة ذو الطابع الأبوي بين القبائل العربية يدور حول الأسرة أو العشيرة . فالفرد ينظر الى نفسه على انه عضو في أسرة أو عشيرة معينة تتضامل وراها ذاتيته بما لها من حقوق ومشاعر ، أما العالم الروحي الذي يعيش فيه الفرد فتحده الأفكار والصور التي تنظم بحكم التقاليد القديمة حياة المجتمع القبلي وعلاقاته بالعالم الخارجي . فكان حياة الفرد العقلية والعاطفية محدودة ومقيدة كما أن الأفكار التي يعتنقها هي التي تلك التي تسود الجماعة ، فهو يقبل آراء الجماعة دون أن يحاول البحث في ماهيتها ، ونظراته الى الأمور هي نظرات العشيرة التي ينتمي إليها والعكس بالعكس . وفي المؤلف الذي وضعه الباحث الاجتماعي ر . ولهم عن سيكولوجية الصينيين الاقتصادية نراه يورد قصة تتم عن وجود أحوال مشابهة في المجتمع الزراعي بالصين ، ذلك أن صينياً سئل عن المدة التي أقامها في الجهة فاجاب ثلاثمائة عام ، ثم وصلنا الى هذه الجهة من الجنوب .

إن زد الفعل الذي يولده مثل هذا السؤال في عقل الفلاح لا يقتصر على الأحوال السائدة في الصين وحدها ولسكننا لنقاه في المجتمعات البدائية حيث لا يدعى الفرد لنفسه وجوداً ذاتياً وانما يعد نفسه مجرد عضو في الأسرة أو العشيرة أو القبيلة . وبخلاف المجتمع الغربي المتميز بالفوضى وتفكك الروابط والذي يقوم على أساس الارتباط الاختياري ، نجد أن المجتمع العربي ، كما حافظت عليه الجماعات القبلية القديمة ، ظاهرة طبيعية وفيه يندمج الفرد بصورة آلية ولا يسمح له بالاضطلاع بأي

عمل إلا بصفته جزءاً من مثل هذا المجتمع . وهنا نلقى الأسباب العميقة التي تفسر لنا الاضطهاد الشديد الذي يتعرض له كل من يجرأ على التدخل في شؤون النظام القائم وكل من يهاجم أو يحطم الفرد الذي تسبغ عليه القبيلة حمايتها القانونية . فهم حين يعاقبون المذنب لا يثأرون للجريمة التي ارتكبها بصفته الفردية ، وإنما يجرى الثأر بصورة جماعية . فاذ تدخل القبيلة بأسرها اذا اعتدى على أحد أفرادها ، سواء كان الثأر دامياً أو بالفداء ، فهذا العمل من جانبها نتيجة منطقية لهذه النظرية الاجتماعية ، إذ هي وحدها التي تسكفل الأمان للتنظيم الاجتماعي في ظل الأحوال السائدة في الصحراء ومناطق الاستبس وبخاصة نظراً لانعدام الجهاز القانوني الذي نلقاه في المجتمعات الأعظم تطوراً وحضارة . هذه القوى القائمة على التداخل والتماثل بين الفرد من جهة وبين القبيلة وما فرضته على نفسها من قيم من جهة أخرى ، هي التي تعيّن على الاسلام أن يجارها ويشتبك معها .

فكرة المساواة

إن فكرة المساواة التي بشر بها الاسلام منذ بداية الدعوة لم تلق في أول الأمر قبولا من المجتمع الاسلامي ، إذ كان النسب أثمن ما تتميز به الحياة الاجتماعية عند القبائل العربية التي كانت مشبعة بالروح التي تجعل الغلبة للنسب ، وها هو ابن خلدون يحدثنا في القرن الرابع عشر بصفة التأكيد أنه حينما تسود روح الجماعة ، الحقبة بين القبائل فليس في وسع أحد ان يصبح سيداً للقبيلة الا اذا كان ممن يستطيعون الفخر بانسابهم . ولهذا السبب نجد أن جهود محمد الذي لم ينتم الى ذوى الانساب العالية أو لم يكن من المشتغلين بحرفة ممتازة على وجه الخصوص ، اتجهت في أول الأمر نحو اقامة مجتمع تقوم الصلات بين اعضائه على أساس المساواة ، ويكون فيه مركز الفرد مستنداً الى الايمان لا الى النسب والحسب . هذا الاتجاه الانقلابي الذي يعد خروجاً على تقاليد البدو الاجتماعية من حيث مركز الفرد والأسرة وأهمية الانساب بالنسبة الى المجتمع ، مما يفسر لنا الى حد ليس باليسير العداء الذي لقيته تعاليم محمد من جانب الارستقراطية القبلية القديمة . وهذا النزاع الذي نشب بشأن ذلك المبدأ الاجتماعي الجوهري الذي نادى به الاسلام لم ينته حتى في

القرون التالية لوفاة محمد ، وإن كنا نجد في المجتمع الاسلامي الحديث التكوين ان المذهب الذي دعا اليه النبي بشأن المساواة ووحدة جماعة المؤمنين ، أخذ يزداد ثباتاً وتأكيذاً بمرور الزمن . وإن فيما خلفه لنا الفقهاء ومفسرو الأحاديث ما ينفي بأن هذه المسألة ظلت تشغل بال المسلمين بين الوقت والآخر . ولقد رد الإسلام على هذه الدعوى بشأن قيمة النسب قائلاً : ان أكرمكم عند الله أتقاكم ، ومعنى هذا أن كرامة الفرد مستوحاة من إيمانه الديني وليس من حسبه أو نسبه . ولقد علق البيضاوي على هذا مفنداً مزاعم الذين يفخرون بأنسابهم ، لأن الله خلق الناس جميعاً من أب وأم فأصبحوا بذلك متساوين .

هذا المطلب الخاص بالمساواة والقضاء على التقليد القديم القائم على تمجيد النسب ، لم يتحقق حتى الآن بالمعنى المرغوب بالرغم من الدعوة اليه من جانب النبي وأهل الرأي ، إلا أنه مع ذلك لقي الاعتراف به وكان له تأثير عميق . ويؤكد ليقي بحق أن نجاح محمد ينحصر الى حد ليس بالقليل في أنه أوجد معياراً جديداً للتمييز بين الأفراد في الجماعات الاجتماعية التي سادها ذلك التقليد القوي الذي يجعل النسب الصفة التي ترفع من شأن صاحبها . وأصبحت صلة القرابي بالنبي ، بل مجرد الانتساب البسيط إلى القبيلة التي نشأ منها ، مقياساً للنبل وامتيازاً كبيراً . وحتى القبيلة التي امتزجت بقریش أصبح أفرادها ينعمون بها الامتياز وصار لهم مركز يسمو على مراكز مشايخ الأمرات القديمة . هذا المذهب الثوري الذي ينطوي على إلغاء الفلسفة القديمة عن الانساب كان موضع الاعتراف من حيث المبدأ ولكنه لم يطبق عملياً في العالم الاسلامي الا بدرجة يسيرة . ولكننا نقول بالرغم من ذلك ان فكرة الرابطة الواحدة بين كافة المؤمنين أخذت تثبت دعائمها في كل مكان . إن الاسلام ، شأنه في ذلك شأن الرسالات الدينية الأخرى ، يرمي الى تحرير الفرد من مركز العزلة الذي يعيش فيه ويربط بينه وبين اخوانه المؤمنين في ظل جماعة واحدة تهيم له المساواة مع الآخرين على أساس الإيمان وحده وليس على أساس القيم الخارجية ، كالنسب والممتلكات المادية وما إليها . فالمسلمون جميعاً متساوون من حيث الحقوق والواجبات في هذه الجماعة التي يستطيع أن يدخل الى حظيرتها كل امرئ ذكر أو أنثى ، وبغض النظر عن الطبقة التي ينتمي إليها ، والمركز أو المنصب الذي يشغله ، ومقدار ما في حوزته من

الممتلكات. وحتى الخليفة نفسه ، الذي يعد ممثلاً للنبي ، إنما يستمد سلطانه على البلاد جميعاً من قوة إيمانه وثقة أتباعه .

« الأجانب » والاسلام

هذه العملية التي أسفرت عن قيام هذا المجتمع الذي يضم المستظلين بلواء الاسلام ، لم تتم بدون الصراع العنيف مع حركات المعارضة والمقاومة ، ولم تنته في فترة قصيرة . ومن المشكلات التي واجهها الاسلام وتعين عليه التماس الحل لها المركز الذي يشغله الأجانب ، سواء أولئك الذين ينتمون الى عنصر أجنبي بحث من النواحي الخارجية والجنسية ، أو أولئك الذين كانوا ينتمون الى أديان أخرى ثم اعتنقوا الاسلام . هنا اصطدمت التعاليم الجديدة اصطداماً خطيراً بالآفكار السائدة قبل العصر الاسلامي وبغزيرة البدوى القديمة من حيث التحفظ في معاملة كل من لا ينسب الى قبيلته ، وهذه الحقيقة يدل عليها أنهم لم يسووا في الحال بين قدماء المسلمين وأولئك الذين دخلوا في الدين من بعدهم . حدث هذا بالرغم مما أكدته القرآن من أن المسلمين جميعاً ، بما في ذلك السود وأفراد العناصر الأخرى ممن كانوا يعدون في بلاد العرب من الاجناس المنحطة ، يجب أن يتساوا بغض النظر عن اختلاف الجنس أو اللغة . وفضلاً عن ذلك نجد أن سكان البلدان التي اخضعها الاسلام ظلوا يمارسون شعائرهم الدينية السابقة ، وهذه مشكلة أخرى واجهت الجماعة الدينية الجديدة التي كانت تبرر من ناحية المبدأ وجود من يخالفونها في العقيدة .

وعلى ذلك كان على الدين الجديد أن يعالج أولاً مشكلة العناصر التي لم تعتق الاسلام بعد ، كما يضاف إليها العناصر التي لا ينتظر أن تدخل في الدين الجديد نظراً لشدة تعلقها بجماعات أخرى . أما فيما يختص بهذه القلة من الأجانب التي اعترفت بالبقاء خارج حظيرة الاسلام ، فقد قبل المسلمون مبدأ عدم العدوان على حريتها على أساس ان ذلك شرط لا بد منه للبقاء على التجارة ، وذلك أنه إذا لم تتح للأجنبي حرية الانتقال والتجارة ، لما أصبح في الإمكان قيام العلاقات التجارية الدولية ، وطبقاً لهذه النظرة وحدها سمح المسلمون باستمرار الحقوق والامتيازات التي للأجانب بالضرورة التي كانت عليها في البلاد للعربية قبل أن يفتحها الإسلام .

حقيقة اقتصر حق الأجنبي في التملك على ممتلكاته الشخصية والبضائع التي يحملها إلى البلاد الإسلامية أو يشتريها منها ، أما اقتناء الممتلكات غير المنقولة فكان كالعادة حقاً الرعايا المسلمين وأهل الذمة . وبالرغم من هذا فقد خول الأجنبي في أحوال معينة أن يمتلك الثروة غير المنقولة وبذلك يتمتع بمركز الذمي . وبخلاف الأجانب الذين بقوا خارج نطاق المجتمع الإسلامي ، كانت المشكلة الرئيسية في وجه محاولة تطبيق الفلسفة القرآنية عن المساواة تنحصر في الطريقة التي يعامل بها غير الأعراب جنساً ممن اعتنقوا الإسلام فيما بعد . ففي العصر السابق للإسلام عرف العرب فكرة الموالى والتي بمقتضاها يستطيع الغريب عن القبيلة أن ينضم إليها بعد فترة من الاختبار ويصبح تماماً كأحد أفرادها من حيث الحقوق والالتزامات . فلما انتشر الإسلام في البلدان التي فتحها زاد عدد الموالى من غير العنصر العربي إلى درجة كبيرة ، وكان من الطبيعي أن يسعوا إلى الاستفادة بأسرع ما يمكن من الحقوق المخولة لهم بصفتهم من الموالى أو موضع حماية السادة الجدد . ووجه الاختلاف من الناحية المادية أن المسلمين كانوا يؤدون ضريبة الزكاة البسيطة بينما كان الموالى يدفعون ضريبة أثقل وطأة وهي الخراج الذي يبلغ خمس المحصول الزراعى ، وذلك إلى جانب الجزية . هذه الضرائب العالية التي فرضت على من اعتنق الإسلام من أهل البلاد المفتوحة ، لم تؤد إلى تمتعهم فوراً بالمساواة التي كانوا يرغبون فيها ، بل لقد ظلوا زمناً يشعرون أنهم في مركز أدنى درجة وذلك كعدم التوفير أو حملهم على أن يعيشوا في أماكن خاصة بهم . ومن المفهوم أن هذه المعاملة سرعان ما أدت بمرور الزمن إلى قيام حركة مضادة يترجمها الموالى الفرس ذوو الثقافة العالية ، وتطالب بتطبيق مبادئ المساواة والإخاء بالنسبة إلى كافة المسلمين بغض النظر عن الجنس ، كما أعلن النبي والفقهاء الأولون . وتختلف الآراء بشأن النتائج التي أسفرت عنها هذه الحركة في تلك الأيام ، ويعزى أى تحسين حقيقى إلى ازدياد النفوذ السياسى للعناصر غير العربية ، وليس إلى مبدأ المساواة . (ر . ليشى ج ١ ص ٨٨) .

الرقيق

وتمت عنصر آخر أصبحت له أهمية اجتماعية كبيرة في المجتمع الإسلامى ، ذلك هو الرقيق . وكان الرق مزدهراً في أيام محمد في جميع أرجاء بلاد العرب ، في المدن

وبين القبائل العربية على حد سواء ولقد بلغت أهمية الرقيق بالنسبة إلى المجتمع العربي في ذلك العصر إلى حد أنه بالرغم من استنكار التقاليد اليهودية والنصرانية له ، لم يطالب محمد بالغائه . وكانت تجارة الرقيق فرعاً مجزياً للغاية من فروع التجارة ، واستمر الحال كذلك حتى القرن التاسع عشر . وكان السكان الاجتماعي بالبلاد الشرقية ، وبخاصة إدارة الشؤون المنزلية ، يركز على عمل الرقيق إلى حد كبير .

ومن الأمور التي تسرع النظر أن الدول الأوروبية منذ مائة عام جعلت شعارها إلغاء الرق ، ومع ذلك ظل ذلك التقليد مزدهراً في البلاد العربية وأفريقية من الناحية العملية حتى اليوم . وحتى في الأقاليم المشمولة بالانتداب والتي وضعت تحت إدارة الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى لا زلنا نلقى صوراً معينة من الرق ، سافرة أو مستترة ، وهذه الظاهرة تنطبق مثلاً على شرق الأردن ، ذلك البلد الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفلسطين من النواحي التاريخية والجغرافية والسياسية ، وعرضت لها عرضاً صريحاً التقارير التي أصدرتها الدولة المنتدبة . فأسرات مشايخ البدو تحتفظ بأعداد وفيرة من العبيد بصفهم خدماً خصوصيين أو حرساً ، وكثير منهم يولد في هذا المركز الاستعبادي . وبالرغم من انضمام حكومة شرق الأردن إلى الاتفاق الدولي الخاص بتجارة الرقيق ، يبدو أنها غير معترفة بتنفيذ النصوص الواردة فيه ، كما أن المحاولات التي تبذل من أجل تغيير مركز الأرقاء الذين تقتنهم القبائل لا تلقى من جانب هؤلاء الرقيق سوى القدر اليسير من العطف .

وهذا الذي قلناه عن الأحوال السائدة في شرق الأردن ينطبق إلى حد أكبر على عدد من البلدان التي يغلب عليها الإسلام ، حيث لا يزال نظام الرق قائماً فيها اليوم ولو بطريقة غير مشروعة . ومركز هؤلاء الأرقاء ليس مهماً كما قد يبدو للراقبين الأوروبيين ، ذلك أنه إلى جانب ما يأمر به القرآن من معاملة الرقيق معاملة إنسانية فإن مجرد قبولهم الإسلام في مجتمع ينبغي أن يلعب فيه مبدأ أخوة المؤمنين الدور الرئيس ، قد كفل لهم بالمثل مركزاً أكثر انفاقاً مع الكرامة ، وإن لم يبلغ المركز القانوني للعبد .

وبالرغم من هذا كله فإن ما تنطوى عليه نفوس الرقيق من شعور باطنى بالمساواة وحقهم فى الإخاء مع زملائهم فى الدين ، كان من العوامل الكافية التى هيات لهم فى كثير من الحالات الارتقاء فى السلم الاجتماعى وجعلتهم يشغلون أرقى المناصب فى الدولة ، والواقع أن هؤلاء الأرقاء استطاعوا خلال عملية انتشار الإسلام تكوين أسرات حاكمة مثل الأسرة المالكة فى دلهى وأسرة المالك . ان هذا المركز نفسه الذى يشغله العبد وابتعاده عن المؤثرات المختلفة ، مما جعله صالحاً بصفة خاصة كى ينفذ ما يعده مولاه من خطط ومشروعات ، وغالباً ما ترتب على هذه الحقيقة أن توثقت الصلات بين الموهوبين من الأرقاء وبين الحكام واستطاعوا فى النهاية أن يصلوا إلى المناصب ذات الأهمية فى الدولة .

وعلى الرغم من هذا ظل المركز القانونى للعبد ، طبقاً للنظرية الإسلامية ، محدوداً للغاية فقد أخذ الإسلام عن العصور السابقة له التقليد الذى كان يجعل فى الامكان اقتناء الرقيق عن طريق الشراء أو الهبة أو الميراث أو الأسر . وخلال العهود الأولى من العصر الإسلامى اقتصر استرقاق الأسرى على غير المؤمنين ، بينما حرّم القانون بيع المؤمنين لاسترقاقهم مهما كان السبب ، ومع هذا لا تزال العادة جارية حتى اليوم ، وحتى فى البلاد الوثيقة الصلة بالحضارة الأوربية مثل فلسطين اضطرت الحكومة إلى التدخل لمنع استئجار الأطفال للخدمة لمدة طويلة مما يعد من الناحية العملية لوناً من ألوان الرق . وتدل التقديرات التى لدينا عن مدى تجارة الرقيق الآن أن المراكب العربية تنقل سنوياً عبر البحر الاحمر ما يقرب من ٥٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال إلى بلاد العرب حيث يجرى بيعهم هناك . وفى العبارات التالية يقدم لنا المستر الدون روتر Eldon Rutter الوصف الطريف التالى لمشاهداته فى أحد أسواق الرقيق بالجزيرة العربية .

« تلقى أمام البيوت مقاعد حجرية أشبه بواجهات العرض فى المحلات ، ولا فرق بين الحالتين فى الحقيقة إذ أن هذه البيوت عبارة عن دكاكين أولئك الذين يتجرون فى الآدميين . ويجلس العبيد على المقاعد ، بعضهم يلزم الصمت والبعض الآخر قد تلقاه مداعباً أو ضاحكاً . ثم يمر جمهور المشتريين أمامهم ببطء ، محدقين النظر فى برود وهدوء إلى هؤلاء العبيد التعساء ويتفاوضون بشأن حاجتهم مع تجار الرقيق الذين أعمى الجمل بصيرتهم . ويخيل إلى أنه ليس فى وسع الأوربيين أن يسيروا إلى

نهاية ذلك الشارع دون أن يتولاهم شعور الارتباك الشديد. أما الجوارى ممن تعظم الرغبة في اقتنائهن فانهن لا يعرضن أمام الأنظار بالجلوس على المقاعد، وانما يبقين داخل البيوت حيث يتوجه لمشاهدتهن أولئك الذين يزمعون الشراء، (١)

وقد سبق أن ذكرنا أن المجتمع العربى يقوم على أساس العلاقة الأبوية الأمر الذى أدى من الناحية العملية إلى السماح للعبد بالاندماج مع الأسرة، كما عمت الدعوة إلى معاملته بطريقة انسانية. إلا أن القانون يعتبر بوجه عام أشد حزمًا من التقاليد فى هذه الناحية، وهذه التقاليد هى التى ساعدت بدرجة غير يسيرة على بقاء هذا النظام حتى الوقت الحاضر. فطبقاً للقانون يعامل الأرقاء معاملة المنقولات، وإذا استثنينا حالات خاصة معينة كحالة الأماء اللاتى ينجبن أطفالاً من أسيادهن، فإن هؤلاء الأرقاء يجوز شراؤهم وبيعهم ومبادلتهم ورهنهم وتأجيرهم، أما فيما يتعلق بحاجاتهم الجثمانية فلمهم ما للحيوانات المنزلية من حقوق أى حق المأكل والسكن وأداء قدر مناسب من العمل، وبخاصة الحق فى نيل فترة من الراحة بين أوقات العمل خلال أيام الصيف. ولا يجوز لهم اقتناء الممتلكات، وكل ما يحصلون عليه يؤول إلى سيدهم. وعلى ذلك ليس للعبد أن يمارس حرفة مستقلة وانما يعمل بصفة ممثلاً لسيده، ولا يسمح له كذلك بالزواج إلا بموافقة هذا السيد.

والعبيد الذين نلقاهم فى البلاد العربية بآسيا الغربية ينتمون إلى افريقية الوسطى والشرقية، ومعظمهم يأتون من الحبشة وبلاد الزوج الممتدة من الساحل الشرقى إلى الداخل. ونظراً لانقطاع الصلات بينهم وبين عشائهم الأصلية، ونتيجة لاعتناقهم الاسلام وهو الأمر المعتاد فى حالتهم، أصبح من الأمور العادية تماماً اتخاذ العرب الأحرار الإمام من بين صفوف الجوارى السود. وتحدثنا الأوصاف التى خلفها لنا الرحالة عن عظم انتشار ظاهرة الزواج المختلط هذه فى كثير من الأنحاء. وكانت هذه العادة واسعة الانتشار بصفة خاصة فى مدينتى مكة والمدينة المقدستين حيث عظم الاقبال على الزواج من الجوارى السود اللاتى ينتمين إلى عناصر معينة (وبخاصة الحبشيات). وكان الأطفال الذين يأتون ثمرة مثل هذا

(١) E. Rutter "Slavery in Arabia", Journal of the Royal 'Central Asian Society, Vol. xx, July 1933, p. 321; also The Times of March 8, 1929.

الزواج يرثون مركز الرق الذي كانت فيه أمهاتهم ، غير أن ازدياد المعاملة السميحة ، إلى جانب اطراد ظاهرة الزواج بالرق ، مما يدفعنا ألا نعد أمثال هذه الحالات رقاً بالمعنى الدقيق .

وتبدو لنا أهمية الرقيق من الوجهة الاجتماعية في اضطلاعهم أولاً بوظيفة حرس لكبار الأمراء وصلاحياتهم تتولى المناصب الكبيرة في الدولة ، كما تبدو من جهة أخرى في تحويلهم إلى قبائل مستقلة . وليس من شك أن مصائر الأمراء ومشايخ الأسر كانت في كثير من الأحيان تتوقف تماماً على وجود الحرس الأسود وتدخله في الأمر . وترجع صلاحياتهم للقيام بمثل هذا العمل إلى أنه لم يكن لهم من الناحية العملية أى مصلحة في المنازعات التي تنشأ في صفوف القبائل ، ولذلك كانوا أداة تميزت بالسكافية ويستطيع السيد أن يعتمد عليها اعتماداً مطلقاً . وعلاوة على ذلك فظهور الشخصيات القوية من صفوف الأرقاء إنما يرجع إلى أنه كان يعهد إليهم بالوظائف الهامة التي لم يكن من المرغوب أن يتولاها الأحرار ممن لهم صالح مباشر في الأمر . وكان اعتاق العبيد وتمسكهم بذلك من تأسيس قبائل يرؤسها رجال منهم ، ولها قطعانها وأراضيها ، من المظاهر الهامة والعوامل التي أدت إلى تصدع مظهر التجانس الذي كان يميز أهل البدو . حقيقة نلاحظ بصدد العصور الأولى أن القبائل الجديدة من الأرقاء الذين أعتقهم سادتهم لم يعترف لها بالمساواة الكاملة ، وكانت تسير على النهج الذي اختطه سادتها السابقون في مسائل العلاقات السياسية الخارجية ، كما كان السيد السابق هو الذي يحدد العدد الذي يتعين على هذه القبائل أن تقدمه ليسكون تحت تصرف القبيلة الحاكمة في حالة نشوب الحرب ، ولسكننا نستطيع القول آمين انه بازدياد انتشار الأمن والنظام وسهولة الاتصال بالصحراء ومناطق إقامة البدو فإن المظاهر المتخلفة عن مركز الرق الوضع لا بد أن تزول يوماً أو تصبح غير ذات موضوع أو نفع .

كذلك ينبغي لنا أن نشير إلى الدور الذي كان يلعبه العبيد في المجال الاقتصادي كما يجب علينا ألا نغفل هذه الحقيقة وهي أنه لو استبعدنا الدوافع المستمدة من العوامل السياسية فإن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية التي تميزت بها بلاد العرب لعبت دوراً هاماً في الإبقاء على الرق . وكذلك الحال بالنسبة إلى الغرب ، إذ

بالرغم مما نصت عليه المسيحية من مبدأ المساواة ، ظل الرق وتجارة الرقيق من عناصر التجارة الوفيرة الأرباح ومن النواحي التي كانت موضع المنافسة الشديدة بين أرقى الدول حتى منتصف القرن التاسع عشر . ولهذا ليس ثمة ما يدعو إلى الدهشة إذا وجدنا أن المصالح الاقتصادية في البلاد العربية ، تلك المصالح التي كانت تعتمد على ما يؤديه العبيد من أعمال وعلى الاتجار فيهم ، استطاعت أن تغلب على النوازع الدينية المستمدة من تعاليم الاسلام ، وهي نوازع من السهل التغلب عليها . وعلاوة على ذلك فالتكوين الاجتماعي القديم الذي اتصفت به القبائل العربية جعل من الضروري أن يقوم بأداء الأعمال الوضيعة في البيت والورشة والحقل ، عمال قد تحرروا من عقلية السادة العرب . لقد كان رجال القبائل العربية ينفرون من الخضوع لسيد وطاعته ويأنفون الارتباط بمحل العمل ، وهذه كلها ظروف لامت قيام نظام الرق ، بالرغم من أنه أصبح اليوم أصغر مدى وأقل انتشاراً منه في القرون السابقة ، وصار في الواقع مقصوراً على المناطق النائية من العالم العربي وإفريقية .

بعد أن تشبع المجتمع العربي بالمذاهب الاجتماعية التي جاء بها الاسلام أصبح يتسم حتى اليوم بطابع التجانس من الناحية العقلية الروحية من حيث مظاهرها الجوهرية وما لها من قيم اجتماعية . أما الانقسام الذي نلقاه في صفوف السكان فمردده إلى نوع الإقامة أو المعيشة ، فلدينا من جهة ذلك الفريق الذي يتسكون من أهل المدن ورجال الحرف والفلاحين ، ويقابله من جهة أخرى أبناء الصحراء الأحرار . فلها انقضت حركة انتشار القبائل العربية خلال القرون الأولى ازداد الاستقرار وحل الهدوء ، وعمد أغلبها إلى الأخذ بأسباب الحياة المستقرة ، فالحصون من أمثال السكوفة والبصرة والتي كان عليها اخضاع الاقاليم المجاورة وأهلها تحولت في نهاية العصر الأموي إلى مدن كبيرة ، كما حدث خلال الفترة ذاتها ان المدن الأقدم عهداً مثل دمشق والحيرة والأنبار وبخارى وسمرقند قد زاد سكانها وعظمت أهميتها . هذه الحركة التي شهدتها الفترة الممتدة من القرن الثامن الميلادي إلى القرن العاشر ، كانت السبب الأول في بدء العملية التي أخذت خلالها الشعوب العربية بأسباب الحياة الحضرية ، الأمر الذي أسفر عن حدوث تطورات هامة في كيانها الاجتماعي وحياتها الثقافية . ومما يسترعى الاهتمام أن نمو الحياة المدنية لم

يؤد إلى نشوء الصراع بين الطبقات مما شهدته في عصر مبكر المجتمع الغربي في العصور الوسطى ، وذلك بالرغم من التباين الكبير بين المناطق « المزروعة » والمناطق « الصحراوية » وبين الرأى والفاقة ، مما نلنسه بوضوح فى البلاد الشرقية خلال العصور ؛ ومعنى هذا أن الانقسام الطبقي الحاد الذى اتصف به المجتمع الغربى ظل شيئاً غريباً على العقل الشرقى . وحتى فى الحالات التى تبدو فيها ظاهرة انعدام المساواة بصورة واضحة كما هو الشأن فى نظام الرق ، فإن المجتمع الإسلامى ينطوى على المظاهر التى تستطيع التوفيق بين المتناقضات التى تتمشى مع الاتجاه العام صوب التجانس الاجتماعى الذى يشتمل عليه المذهب الإسلامى . ولكن قبل أن نتحول إلى دراسة المجتمع الإسلامى القائم اليوم ، يتعين علينا أولاً أن نبحث تكوين المدينة الشرقية التى تمثل جانباً من جوانب ذلك المجتمع .

الفصل الثلاثون

تكوين المدينة الشرقية

إذا شئنا الدقة في التعبير قلنا أن المدينة الشرقية لا تقع داخل نطاق مجتمع إسلامي بحث إذ يعيش بين جدرانها من يعتنقون أديانا أخرى، ولكننا نلاحظ بوجه عام أن تكوين المدن ببلاد الشرق الأوسط ظل يتميز حتى القرن التاسع عشر بمظاهر متجانسة، وإن كانت أية محاولة لوصف الطابع الخاص الذي تتميز به المدينة الشرقية بالقياس إلى مثيلتها بالغرب لا بد وأن تنطوى على قدر من بيان المعالم العامة .

ولو استثنينا المراكز الكبرى فإن معظم المدن بالشرق الأوسط، وبخاصة في البلاد العربية، لا تزال غير منظمة ولا تعدو أن تكون قرى ذات صبغة حضرية إذ يعيش معظم سكانها على الزراعة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولا تختلف المدينة عن القرية من حيث المظهر الخارجي في أغلب الحالات إلا من ناحية النسبة أو الدرجة. فالقاعة الرئيسية أو ما يقابلها بالمدينة والمسجد عبارة عن المركز الذي تنجمع حوله الأسواق، وتجاورها مباشرة أحياء السكنى التي غالباً ما يتعذر تمييزها عن أكوخ الفلاحين، وبخاصة المساكن الواقعة في أطراف المدينة. ونادراً ما نلقى تلك الآثار الحجرية التي خلفها الماضي مما يجعل مدن العصور الوسطى بالغرب ذات جاذبية. وقيام المدن الشرقية في كثير من الأحيان في مواقع الحصارة الشرقية من العصور القديمة أو الوسطى لا يغير من الأثر الذي يحدثه مظهرها العام، ذلك الأثر الذي ينم عن الحزن والإهمال، كما أن ما قد يكون بها من مخلفات الماضي المجيد لا يستطيع أن يحمل المراقب على التجاوز عن نموها المفاجيء ولا يسهه أن ينظر إليها إلا بوصفها قرى كبيرة لا تزال تحتفظ بالكثير من المعالم الريفية. وما يؤيد هذه الحقيقة أن عدداً ليس بالقليل من المدن الشرقية القائمة اليوم والتي يعد سكانها بعشرات الألوف لم تكن منذ قرن مضى مثلاً أكثر من قرى أو محلات صغيرة كما تدل على ذلك مدن الوجه البحري التي سجلتها الخرائط التي خلفتها حملة نابليون في مصر .

وفي المدن العربية الأقدم عهداً والتي كانت تضم أخلطاً من السكان نستطيع

عن طريق الأحياء التي كانت مخصصة للأسر والعشائر والقوميات والجماعات الدينية المختلفة أن تتعرف طريقاً وسط ذلك التيه المكون من الشوارع والبيوت . هذه العلاقة الغريبة ، أو بالأحرى انعدام العلاقة ، بين هذه الأحياء وانفصال كل منها عن الآخر وانتفاء الشعور بالوحدة فيما بينها - كل ذلك من العلامات التي تتميز بها فكرة الشرقيين عن المدينة الأمر الذين يختلف تماماً عن أفكار الغربيين في هذا الشأن . فحتى عهد قريب جداً كان لكل حي رئيسه المدني أى المختار ورئيسه الديني ، وكان لكل حي حرس مسئول عن سلامته وأمنه وحده . ان المنازعات بين الأجزاء المختلفة في المدينة من المسائل المعروفة في الجهات الأخرى من العالم ولكن يندر أن نجد في غير الشرق أمثلة فيها تجرى المذابح الشاملة في بعض الأحياء بينما لا يصيب هذا المصير أحياء أخرى . هذا الانقسام الذي كانت عليه المدن إلى جماعات منفصلة لا يرجع إلى الفوارق الناشئة عن الجنسية أو الدين وإن تعين علينا ألا نقلل من قيمة هذه العوامل ، ففي كثير من المدن لا تزال المنازعات تنشب بين الأقارب والعشائر والأسرات ، وكل طرف يؤيده أنصاره وأتباعه . فهذه الوحدة التي تربط بين أهل المدن والتي نراها واضحة في العالم الغربي ، ظاهرة لا وجود لها حتى بين السكان المسلمين المتجانسين إذ أن نظام العشائر يحول دون امتزاج الأسر بعضها ببعض . إن المذاهب المسيحية بشأن المساواة والإخاء قد ساهمت إلى حد كبير في تقدم المدن الغربية إذ هيأت أساساً ديمقراطياً يقوم عليه كيانها ، أما الحالة بالنسبة إلى الإسلام فقد كان مختلفة عن ذلك إذ أنه لم يستطع أن يقنع العشائر والقبائل المتمتعة بالاستقلال الذاتي والتي أيدته في عملية انتشاره ، بأن تطبق مبادئ المساواة التي هي ركن من أركان التعاليم التي بشر بها ؛ ولهذا ظلت الجماعات قائمة إلى عهد طويل بل واستمرت تفرض نفوذها على أحوال الحكومة المحلية والتكوين الاجتماعي لسكان المدن . وهنا نلقى السبب الذي من أجله لم تتكون في الشرق مجموعة من أهل المدن أو الأفراد الأحرار . ففي حالة المدن الغربية يحددنا ما كس وبسر وسواه أن الفرد كان يحتفظ بحضرته بصفته الشخصية وعلى هذا الأساس كان يقسم بين الولاء للدينة ، الأمر الذي استتبع ان عضويته في الهيئة أو الجماعة المحلية كفدت له حقوقه القانونية بصفته مواطناً . أما في المدن الإسلامية فقد كان مركز الفرد يتوقف على الصلة التي تربطه بأحدى

العشائر أو الأسر ؛ فإذا ما فصم الصلة لآى سبب كان فإنه يفقد مركزه القانونى وما يتبع ذلك من الحماية أو المعونة التى كان له الحق فى التمتع بها . وبعبارة أخرى نقول إن الشيخ (أو من يقوم مكانه فى أدام وظائفه) بصفته ذلك الذى يمثل أسرة قديمة قوية السلطان كان هو الذى يحدد مركز كل انسان الاجتماعى فى المنطقة التى يعيش فيها ، ما دام المجتمع يفترض ان الفرد مهما كانت مزاياه لا يكون له قوام خارج نطاق الجماعة . وهذا يفسر لنا أن الشرق لم تتوافر به تلك الظاهرة المألوفة فى تاريخ المدن الغربية وهى أن المدينة لم تحرر أهلها . فالفلاح الذى ينشأ بينه وبين عشيرته نزاع ويهرع إلى المدينة بصفته فرداً (أى بدون أن تسنده أسرته) لا يستطيع فى العادة أن يشق طريقه إلى مركز يتيح له فيما بعد الارتقاء ، وأقصى ما كان يستطيع إدراكه أن يمارس تلك المهن الوضيعة وهو أعظم ما كان يطمح فيه أو يتوقعه .

وحتى الموازنة السطحية بين تطور المدينة فى كل من الغرب والشرق يجب ألا تأخذ فى الحسبان غلبة العشيرة فى الشرق واندماج الفرد فى نطاقها فحسب ، وإنما ينبغى ألا تغفل شأن طوائف الصناعات التى لعبت دوراً هاماً فى تشكيل ذلك الطابع الذى اتصفت به المدن الأوروبية ، فهناك أصبحت النقابات المكونة من الصناع المستقلين عاملاً سياسياً له أهميته البالغة ، ولم يستطع الأمراء الاقطاعيون بالريف ولا الطبقات الأخرى بالمدن أن تقوض قوة هذه الطوائف ، بل كثيراً ما كانت هذه الطبقات فى الواقع تضطر إلى الرضوخ لطلبات النقابات والتنازل عن كثير من امتيازاتها ، كما حدث أحياناً أن تمكن الصناع المستقلون من السيطرة الكاملة على المجالس البلدية الأوروبية والتأثير بصورة حاسمة فى الحكومة المركزية ذاتها .

وتمت تباين بارز حقاً بين النقابات الأوروبية التى كانت تفخر بكونها هيئات عامة والتى نعمت بامتيازات أيدتها الهيئات البلدية ، وبين النقابات الشرقية التى لم تعد كونها جماعات من عناصر ضعيفة ومضطهدة ، طابعها المشترك الذى يميزها نظرة الشك السافرة أو المقنعة إزاء السلطات البلدية والمركزية . وهنا نلقى أحد الأسباب التى تفسر لنا كيف كان رجال الحرف من أهل المرتبة الدنيا من الطبقة الوسطى من أنصار الدولة المخلصين لها والخاضعين لسلطانها ، ولا يصيخون أذناً

واعية للدعابات المتطرفة ، بينما نجد في الشرق أن رجال الحرف أكثر من غيرهم استجابة لذلك .

وحتى بدون عقد الموازنة المفصلة بين التكوين الداخلى لكل من النقابات الطائفية في الغرب والشرق ، فمن الواضح أن المركز الهام الذى كانت تشغله نقابات أرباب الحرف الأوروبية القوية في الشؤون المدنية (وكلهم من أرباب العمل) استطاعت بالضرورة أن تؤثر تأثيراً كبيراً في التطور الاجتماعى والاقتصادى للبدن ، بينما الاتحادات المماثلة في الدول الإسلامية وتتكون من أرباب الأعمال والأجراء والتي لم تحملها السلطات إلا نادراً لم تستطع أن تحصل على أمثال هذه الامتيازات .

ان العوامل التي كان لها الأثر في تحديد الشكل الذى تم به تطور المدن الشرقية بعد العصور الوسطى تماثل تلك العوامل التي كان لها أثرها ومفعولها في الشرق بوجه عام ، ذلك أن الأحوال السائدة فيها ترجع في أساسها إلى الحقيقة التالية وهي أن معظم الأسرات الإقطاعية أقامت فيها ولم تعمل ما فيه منفعة السكان بوجه عام . أما في البلاد الغربية ، باستثناء إيطاليا ، فقد كان الأمراء الإقطاعيون في العادة يلتزمون قلاعهم بالمناطق الريفية ولذلك لم يستطيعوا التأثير في الأحوال الداخلية بالمدن إلى حد كبير ، ونستطع أن نستشف من روح الإدارة البلدية وأساليبها النتائج المترتبة على نوع ومحل الإقامة الذى اختارته الأسرات الإقطاعية . وحتى في العقود الحديثة نجد أن هذا الأمر يبلغ مبلغ صراع من أجل السلطان بين الأسرات الارستقراطية القديمة التي كان نفوذها يتركز ولا يزال يتركز إلى الإيرادات التي تحصل عليها من أملاكها بالمدن والريف على حد سواء . وإذا ما أنشئت وظائف ذات أجر في هذه المجالس البلدية وجدنا هذه الأسرات تستحوذ على هذه المناصب لأفرادها ، مما يزيد كذلك من قوتها ونفوذها . ففي المدن السورية والفلسطينية (بالقسم العربى) لا يزال يعد من الأمور الطبيعية أن نجد عدداً كبيراً من أهل الأسرة الواحدة يشغلون المناصب في بلدية واحدة . وهذه الظاهرة تلقاها سائدة في المسائل الدينية وفي إدارة ممتلكات المساجد والأوقاف وغير ذلك مما يتيح فرص الكسب والإثراء ، وهذه الوسائل تمكنت الأسرات ذات النفوذ من زيادة ثروتها ومكانتها ، وهذا هو المركز الذى ظل قائماً دون تغيير كبير إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى بقليل .

ولقد امتنعت الحكومة التركية عن التدخل في الشؤون الداخلية بالمناطق العربية ، وإذا ما تدخلت لم يكن ذلك التدخل يستهدف القضاء على المساواة . وثمت فقرات طريفة في محاضر المجالس (المحلية أو البلدية) ترينا كيف كان أصحاب المصالح يعملون على تنميتها أو الدفاع عنها بأعظم قدر من الصراحة . والمشاهد انه إذا ما عجز زعماء المجالس البلدية وأعضاؤها عن القيام بالعمل المشترك من أجل الصالح العام فليس في الامكان نمو روج مدينة كما حدث في الهيئات التي كانت قائمة خلال العصور الوسطى وبخاصة في المدن الحديثة بالغرب . وبمعنى آخر لم يكن هناك دافع على قيام طبقة نشيطة من أهل المدن تعنى بتنمية المؤسسات والخدمات العامة مثل المدارس والمتاحف والمستشفيات والفنون .

إن الأشكال الاقتصادية المختلفة للمدينة مما نلقاه منتشرة في الغرب يمكن أن نجدها كذلك بالشرق ، وهي : المدينة التجارية ، ومدينة أهل الحرف الصناعية ، والعاصمة التي تعيش على الخدمات الإدارية القائمة هناك . إلا أن بالشرق نوعاً من المدينة المقدسة حيث نجد فيها الأولياء والقديسين أو الأماكن المقدسة حيث تصبح مركزاً لطقوس معينة وتقوم بسببها هيئات دينية كثيرة ، ومثل هذه المدينة مدينة مستهلكين ، إذ تعيش على الأموال التي ينفقها في سخاء أولئك الحجاج الذين يفدون إليها في أوقات أو مواسم معينة . وها هو Snouk Hurgronje يقدم لنا وصفاً لمدينة من هذا الطراز تلعب فيها هذه الناحية دوراً اقتصادياً له قيمته . ولا يقتصر هذا الطابع على المدينتين المقدستين في بلاد العرب ، ولكن هناك إلى جانبهما أماكن مقدسة أخرى مثل النجف و كربلاء ومشهد وبيت المقدس والناصره وبيت لحم ، وكلها تحصل عن طريق الحجاج على جانب كبير من موارد عيش سكانها . وتتوافر لدينا الروايات التي تلقى الضوء على عظم مدى اعتماد هذه المدن في الماضي وفي الحاضر على الحج ، إذ أن مواردها الاقتصادية الذاتية قليلة حقاً ويقوم اقتصادها على أساس استقبال عدد كبير من الحجاج وامدادهم بما يحتاجون إليه من المؤن والزاد . إن حركة الحج كثيراً ما تؤدي إلى تدفق رؤوس أموال كبيرة القدر إلى حد عظيم بحيث تمثل دخلاً طيباً للسكان الذين يقيمون في هذه المدن بصورة دائمة ، وقد تكونت لدى هؤلاء عقلية اجتماعية خاصة تمكنهم من استغلال الفرص الناشئة من اشباع حاجيات الحجاج الدينية والمادية .

الفصل الحادى والثلاثون

المجتمع الاسلامى فى دور الانتقال

كان المجتمع الاسلامى فى عهوده الاولى متأثراً الى حد واضح بأسلوب الحياة السائد بين القبائل البدوية ، ولم يتخلص من هذه المؤثرات حتى بعد انقضاء القرون . وبالرغم مما تعرض له كيانه من عوامل التقويض بصفة جدية خطيرة ، فقد ظل يتسم بطابع هذه المؤثرات البدوية وان كان الكثير منها قد أصبح لا وجود له . ونستطيع فيما يلى ان نجمل العناصر الرئيسية للمجتمع الاسلامى فى العصور الاولى من تاريخه .

(١) كانت الأسرة أو العشيرة . طبقاً لما كان عليه الحال ، نواة المجتمع الاسلامى القائم على أساس العلاقة الأبوية .

(٢) تقوم العلاقات بين أفراد المجتمع الاسلامى على أساس المساواة .

(٣) يتولى زعيم الجماعة ادارة شئون الجماعات الاجتماعية والمجتمع على أساس ديموقراطى ينطوى كذلك على مبدأ الملكية ، اما فكرة وجود طبقة حاكمة فلم تكن بارزة أو واضحة للعيان .

(٤) للنساء حقوق متساوية مع الرجال (مع استثناء القيود القانونية المفروضة فى حالتى الملكية والميراث) .

(٥) وجود الرق من الناحية العملية ، وبالرغم من تأكيد المبدأ الذى ينص على مساواة العبيد بصفتهن من الآدميين ، ظل الناس ينظرون الى هذا النظام على أنه أمر مشروع .

والآن تعرض لنا الاسئلة التالية : على أية صورة يتكون المجتمع الاسلامى اليوم؟ والى أى حد نستطيع القول إن المبادئ القديمة التى قام عليها لا تزال من العناصر والقوى ذات الأثر الفعال فى تكوينه الحالى؟ إن نظرة عاجلة قد تبين لنا ان من الصعب أن نجد فى المجتمع القائم اليوم أى أمارات تدل على التجانس أو أن نلقى تلك المظاهر والأنظمة الاجتماعية التى تعد صفة مميزة للمجتمع الاسلامى ذات أثر بارز ؛ ذلك

أن المجتمع القديم قد حل محله مجتمع أكثر تعقيداً ، وظهرت طبقات وجماعات وتقسيمات جديدة في المجتمع أساسها الملكية والمهنة والمصالح الاقتصادية مما لم يكن له وجود في العصور السابقة ، وأخذت تتضائل باطراد التقسيمات الاجتماعية القديمة التي كانت تستمد كيانها من الجماعات القبلية ونظام العشائر . فنحن نشاهد عملية من التفكك الاجتماعي عن طريق المحاولات الرامية الى خلق دولة حديثة وما يصاحب ذلك من اتجاه نحو قيام الحياة الحضرية وتعميمها .

إلا أنه نظراً لما يمكن في العالم الاسلامي من قوة المقاومة ، فان عملية التحول هذه بالرغم من شمولها ومن حيث تأثيرها الكلي ، لا يمكنها أن تحل محل الاشكال والتكوينات القديمة أو تعدل صورتها الا بالتدريج . وها نحن قد أوضحنا كيف أننا لا نزال حتى اليوم نجد الرق قائماً ، وهو من تراث العصر السابق لظهور الاسلام وأقل عناصر ذلك التراث اتفاقاً مع الروح الحديثة ، كما نجد بالمثل اليوم أن القبائل تدار شئونها طبقاً لمبدأ العلاقة الأبوية الديمقراطية ، وكذلك نجد الآن - كما كان الحال في الأزمنة الماضية - كيف انه في الدائرة الاجتماعية ذاتها (أى القبيلة) تنأثر الجماعة للجريمة التي ترتكب ضدها . هذه الاشكال المتعلقة بالحماية القانونية لأعضاء القبائل البدوية لا تزال حية للآن حتى في البلاد التي تقدمت فيها الحياة الحديثة والتي سارت خطوات واسعة نحو التجديد في القرن العشرين .

ومع هذا لا تزال جوانب كثيرة من المجتمع في الشرق الاسلامي تعرض لنا أمثلة تدل على وجود هذا التنظيم العضوي للجماعة ، كالوحدة المكونة من الأسرة أو العشيرة ، وهو التنظيم الذي يختلف عن مثيله في المجتمع الحديث حيث الروابط ضعيفة مفسكة . وأكثر من هذا فمجتمع الشرق الاسلامي يتيح لنا الفرصة كي ندرس حتى في أيامنا هذه المراحل الأصلية لهذه الوحدة الاجتماعية القديمة ومظاهرها الأكثر رقياً حتى العهد الذي بدأ فيه انحلال هذه الوحدة القديمة . وفي الوقت ذاته يمكننا هذا المجتمع من ملاحظة سلالة القبييلة ذاتها بصفتهم يمثلون في نفس الوقت أقدم صور التنظيم الاجتماعي وأنصار التقدم ودعائه في أحدث المظاهر التي يبدو فيها .

وأبرز تحول في تكوين المجتمع الاسلامي إنما تم عن طريق ازدياد ظاهرة عدم المساواة في توزيع الملكية الخاصة ، الأمر الذي يرجع من جهة الى تجميع الأراضي

الزراعية والإيجارات والأرباح التجارية ، كما يعزى من جهة أخرى إلى ازدياد عملية نشوء المدن وانتشار الحياة الحضرية . وإما لتعلم كيف استنكر القرآن في عنف اكتناز المال فهو يرى في المؤمن الصادق ذلك الذى يجعل من ماله نصيبا للسائل والمحروم . وكذلك يتضمن القرآن آيات في مثل هذا المعنى ومن ذلك قوله تعالى في سورة آل عمران : « إن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ؛ وما تنفقوا من شئ . فإن الله به عليم . » . إلا أن هذه النواهي والأوامر لم تخرج عن المجال النظري ، إذ الواقع أن معظم البلاد الشرقية ظل حتى كشف الطريق البحرى إلى الهند يتمتع بموقع جغرافى ملائم ، الأمر الذى ترتب عليه نشاط تبادل السلع فى كثير من المراكز ذات المواقع الصالحة ، مما كان مصدر ثروات كبيرة كان أربابها أبعد ما يكونون عن اتباع تعاليم القرآن وإنما استغلوا ازدياد نمو عملية التحضير ليزيدوا من ثروتهم عن طريق الإيجارات التى يحصلون عليها من أراضيهم بالريف والعقارات التى يملكونها بالمدن .

المدينة الشرقية فى حالة الانتقال

والآن فلنأخذ فى دراسة التغيرات الحديثة التى طرأت على ميدان الحياة الحضرية . إن التغيرات التى أصابت مركز الشرق من الناحيتين السياسية والاجتماعية منذ الحرب العالمية الأولى كان لها رد فعل بالنسبة إلى التنظيم السياسى والدستورى للمدينة الشرقية ، ذلك أن ازدياد قوة السلطات المركزية ورغبتها فى تنمية التعليم والشئون الصحية ، مما جعلها تزيد من إشرافها على أعمال الهيئات البلدية ، كما أدى بها فى الوقت ذاته إلى العمل على تحسين الخدمات التى تؤديها هذه الهيئات البلدية والمهام التى تضطلع بها ، وادخال بعض الإصلاحات المتصلة بالإدارة .

واقباس وسائل النقل الحديثة يجعل فى الامكان ظهور أشكال جديدة من الحياة الحضرية ، وهنا طرأ تغيير سريع على مظهر المدن الكبيرة وبدأت تشبه المدينة الغربية من هذه الناحية ، فشقت الشوارع الجديدة عبر الأحياء القديمة (عما استلزم هدم الأسواق القديمة وبناء أسواق جديدة فى جهات أخرى مجاورة) ، وتكوين هيئات بلدية جديدة تتولى تقديم الماء والكهرباء والمخانات والخدمات الصحية وإنشاء المؤسسات التعليمية للأهلين وغير ذلك . وبفضل الناس المراكز التجارية

الحديثة على الأسواق القديمة مما ترتب عليه انتقال حياة الأعمال في المدن إلى الأحياء الجديدة ، وفي مكان الأسواق ، تلك المظاهر العتيقة للمدن الشرقية ، تقوم الآن أبنية حديثة على أحدث الطرز الأوروبية ، ولم تعد الأسواق سوى مخلفات تتم عن عصر اقتصادي بال .

وأخيراً لدينا عملية التصنيع التي بالرغم من أنها لا تزال في البداية ، قد أحدثت تغييرات حاسمة واضحة في التكوين الاجتماعي لأهل المدن ، كما أدت إلى إعادة توزيع الثروة والدخل . ان الطبقات التي كان لها من قبل الغلبة والسيادة بسبب التكوين الاجتماعي والاقتصادي القديم الذي اتصفت به المدن الشرقية ، قد أخذ مركزها يضعف تدريجاً ولكن باطراد ، وإذا لم يكن من السهل أن نميز معالم النظام الجديد وبرغم وجود قوى بالغة الشأن تعمل على وقف تقدم هذا النظام الجديد ، إلا أن العملية بوجه عام لا يمكن صدها ، لأن الدافع الرئيسي عليها مصدره المدينة وهي مركز حركة التحول ، وهذا الدافع يتجاوز نطاق المدينة ليسير قدماً بعملية التحول والتغيير في المجتمع الزراعي أيضاً . غير أن آثار هذه العملية لا تزال بطيئة إلى حد كبير في حالة المجتمع الزراعي ، والسبب الرئيسي في هذا الاستقرار النسبي كان ولا يزال ينحصر في ذلك المركز القوي الذي يشغله المالك الزراعي الذي لا يزال قادراً على الاحتفاظ بسلطانه على المستأجرين والاتباع عن طريق اساءة استغلال التشريعات الجديدة بصدد اصلاح نظم الأراضي ، والضرائب ، وسياسة الإنتاج .

الفصل الثانى والثلاثون

مستوى المعيشة

تكشف الموازنة بين الشرق والغرب عن تناقض كبير يمس الكثير من نواحي المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التى يعانىها كل منهما ، ولكن هذا التباين يبدو واضحاً ملموساً إذا ما تعلق الأمر بالكيفية التى تتمكن بها غالبية أهل البلاد الشرقية من اشباع مطالب الحياة ، وهذا ينطبق على حاجيات هؤلاء السكان من ناحية السلع الاستهلاكية بوجه عام . حقيقة ليس انخفاض مستوى المعيشة ظاهرة يتميز بها الشرق أو يختص بها إذ يشاركه فيها الكثير من البلاد التى لم يكتمل نموها اليوم ، إلا أن مما يكسب المشكلة هذا الطابع من الحدة أن البلاد الشرقية كانت خلال العصور القديمة ممر ثقافة عالية جداً وتوافرت بها الثروات بشكل كادت أقاليم الأرض الأخرى لا تعرفه . وحتى إذا كان مستوى المعيشة لم يهبط نتيجة للعوامل التاريخية ، فالفارق فى حالة الطلب على السلع الاستهلاكية فى هذه البقاع وفى البلدان الشمالية لا يزال واسعاً بعيد المدى . أن الطبيعة التى خلقت هنا طرازاً معيناً من الإنسان جعلت بالمثل مطالب معينة . فالسمااء الدائمة الزرقة ، والمناخ الذى لا يعرف المطر طيلة سبعة شهور أو ثمانية فى السنة ، هذان هما العاملان اللذان كان لهما تأثير واضح على طبيعة المعيشة بوجه عام ، من حيث أشكالها والعادات التى تسودها وتتصف بها ، وهذا ينعكس فى ذلك الدور المحدود الذى يلعبه بناء المساكن إذا ما قيس بما نلقاه فى العروض الأخرى حيث يمثل فرعاً رئيسياً من فروع انتاج السلع . إن بناء المساكن لجماهير الريف والمدن فى الشرق يشغل مركزاً منحطاً للغاية ، يدل عليه حقارة منظر هذه المساكن من جهة وانعدام وسائل الراحة فى داخلها من جهة أخرى . هذه القناعة بما هو كائن ترتبت عليها نتيجتان هامتان للغاية ، أولاهما أن انحطاط مستوى السكنى لم يدع مجالاً لتنمية الكثير من الفنون والحرف المنزلية التى هى مظهر بارز فى حياة البلدان الشمالية . أما النتيجة الثانية فهى أن إقامة مسكن

(١) بهذه المناسبة اغفلنا الفصل الخاص بعلم الاخلاق الاقتصادية عند الساميين وكذلك الفصل الذى عنوانه « تلخيص »

لا يمثل حادثاً اقتصادياً هاماً في حياة الرجل الشرقي كما هو الشأن بالنسبة إلى المواطن في الغرب .

إن زائر قرى الفلاحين لأول مرة في البلدان ذات الثقافة الشرقية القديمة مثل مصر وبلاد الجزيرة وهي بلدان كانت مضرب الأمثال في ثرائها ، ليشعر بأعظم قدر من خيبة الأمل إزاء الآثار الأولى الظاهرية التي تنعكس في نفسه . فإذا كانت الخصوبة التي لا تنضب والتي تتميز بها أودية الأنهار تثير في نفسه الدهشة ، فالشيء الذي يسترعى بصره قبل هذا كله وينطبع في ذهنه إنما هو طابع حياة القصد التي يحياها الفلاح . فإذا كان مرّ القرون قد أثر في اقتصاديات الفلاح من نواح أخرى ، إلا أن ذلك على ما يبدو لم يتناول هذه الحياة التي لا تزال إلى اليوم كما كانت من قبل .

حقيقة نلتقي اختلافات في أشكال السكنى في البلدان المختلفة ، ففي السهول المروية بالبلاد ذات الأنهار لا تزال المساكن بالقرى تبني اليوم ، كما كان من شأنها في الأزمنة الماضية ، باللبن ، والتنظيمات الداخلية فيها بدائية تعجز الألفاظ عن وصفها ، والآثاث ليس من الأشياء العادية المألوفة ولا يتعدى بعض الحصر المصنوعة من القش كما تستخدم عيدان القصب المجففة وفروع النخل على هيئة أسرة للنوم . أما في معظم البقاع الجبلية فيكتفي الفلاح أو الراعي بكوخ بدائي من الحجارة ومن غرفة واحدة ، وكثيراً ما يعتمد هذا الفرد إلى تغيير موطن الإقامة تبعاً لتغيير الفصول ، فيهبط إلى الوديان حيث يقيم في خيمة أو كوخ من الطين . وثمت صورة أبسط من هذا نلقاها في المنخفضات الشاسعة ببلاد الجزيرة ، أي الصريفة . وهي كوخ من الحصر على هيئة خيمة أو شكل نصف برميل . ولا تزال الحيام البدوية البدائية القديمة كما كانت على مدى الألوف من السنين المسكن الوحيد الدائم للبدو الرحالة ، وذلك بالنسبة إلى فريق كبير من أهل شبه الجزيرة العربية والعراق والصحراء المصرية ، بل والبلاد المطلة على الساحل الشرقي للبحر المتوسط .

هذه الأنواع المختلفة من المساكن تتميز بطابع مشترك ، فهي لا تتطلب من ساكنيها أى جهد خاص في إقامتها وصيانتها وإبدالها ، كما أنها لا تنهى تلك الحوافز المؤدية إلى تنمية الثقافة المنزلية التي أصبحت صفة تميز السكنى في البلاد الأوروبية . هذا النوع من المسكن الذي يكاد يفتقر تماماً إلى تلك الأدوات التي تحتاج

الى مهارة الصناعات وأهل الحرف ، كان عاملاً حاسماً في تحديد صورة التاريخ الثقافي للشرق .

وإذا استثنينا الواحات النهرية في مصر وبابل ، فالأحوال الطبيعية التي يعزى إليها ضعف الانتاج بصورة خاصة في كثير من البلاد الشرقية ، كان لها أثرها كذلك بالنسبة إلى معيار التغذية . فحصة الغذاء اليومية بالنسبة إلى الفرد من أغلبية أهل الريف بالشرق تتكون حتى اليوم من قدر معتدل من الخبز (المصنوع من القمح أو الذرة) مع الخضار أو الأرز ، وأحياناً يكملها الجبن أو اللبن الحاذق الطعم مما يقوم بعمله الفلاح في بيته ، أما الدهن فمصدره الرئيسي الزيتون أو الزيت المستخرج منه ، بينما الاستهلاك من اللحم يسير إذ تذبح الماشية أو الدجاج في العادة لأغراض خاصة . والاقبال على الأغذية الحديثة يسير ببطء في القرى بالرغم من انتشار القهوة والشاي بطبيعة الحال . وإذا استبعدنا الحالات النادرة فإن قيمة الغذاء اليومي الذي يحصل عليه الفلاح البالغ لا تتجاوز مبلغاً يتراوح بين ثلاثة قروش (أو ما يعادل ثمان بنسات أو شلناً) بينما غالباً ما يتفق نصف هذا المبلغ في الحصول على الحد الأدنى من الغذاء اللازم لبقائه (وذلك طبقاً للقيم السائدة قبل الحرب الأخيرة) .

ويلاحظ بصدد الكساء أن الأحوال المناخية السائدة في البلاد الشرقية تسمح للفرد أن يقلل من مقدار ما يتفق على هذه الناحية ، ففي جهات كثيرة نادراً ما يشتري الآباء الكسب الجديدة للأطفال . إلا أنه بالرغم من المطالب البدائية من ناحية الكساء نلقى أمامنا ظاهرة مخالفة لها مغزاها ، ذلك أنه نظراً لظهور الاسلام من ظهور الفرد - وبخاصة المرأة - في حالة من العري - فقد ظل استهلاك الأقمشة دائماً عالياً مما أدى إلى قيام صناعة نسيج محلية حتى في القرون الأولى . غير أن النتائج الاقتصادية المترتبة على هذا الأمر الديني الذي يتجه أولاً وقبل كل شيء إلى التوسع في الملابس ، كانت آثارها في المدن أوضح منها في القرى ، إذ لما لم يكن في وسع الفلاح أن يتفق كثيراً على الملابس نراه لهذا السبب يعنى أكبر العناية بردائه الوحيد حتى يظل يستمتع به أكبر عدد ممكن من السنين .

إن حياة القصد هذه تمثل لنا سبباً رئيسياً يفسر حالة الركود التي اتسم بها الاقتصاد الاجتماعي الشرقي بأسره في فترة كانت المطالب الجديدة من جانب الجماهير

تهز قواعد المجتمع في أوروبا . وعلى ذلك فمن أكبر مشكلات الشرق الأوسط الاجتماعية اليوم زيادة طاقة الفلاح الاستهلاكية وبث عقلية اقتصادية واجتماعية جديدة . ففي ميدان هذا الاقتصاد المقيد والمنعزل عن المؤثرات الأجنبية والذي تسوده تقاليد شكلت الفكر الاقتصادي للفلاح حتى اليوم - نقول ان حياة القصد هذه التي لا مثيل لها ، هي السر في موقفه السلبي إزاء استمرار هذا الأسلوب من المعيشة . وسواء كان دخله السنوي ١٠ أو ١٥ جنهماً ، أو كان يدفع ثلث أو نصف دخله على هيئة إيجار وضرائب ، أو كانت محاولته الحصول على المال اللازم لاعفاء ابنه من الخدمة العسكرية تلقى به بين برائين المرابين ، فان الفلاح يظل يدبر أموره حتى ولو كان معنى ذلك التضحية بالتقدم وبكل ألوان التمتع بالحياة خلاف مطالب العيش الضرورية وكافة الفرص التي تتيح له تنمية أو اشباع حاجياته الثقافية .

لقد كانت الحرب العالمية الأولى داعياً ناجحاً الى نشوء مستويات جديدة في عدد من البلاد الشرقية ، إذ لأول مرة حدث اتصال يومي وثيق بين الشعوب ذات المستويات الأوربية والسكان الوطنيين ، وكان تدفق القوات والمهاجرين على الشرق الأوسط دافعاً قوياً على تنمية المطالب الاستهلاكية المحلية ، فبعض أدوات من الغذاء لم تكن معروفة من قبل ، وأساليب جديدة في الملابس والسكن ، وأدوات التسلية مثل الجراموفون والسينما والمذياع ، ووسائل المواصلات كالسكك الحديدية والسيارة والدراجة - كل هذه أشياء أصبحت مألوقة وشائعة في الأرياف خلال فترة وجيزة بشكل يدعو إلى الدهشة ، ولم يقل أثرها من حيث تكوين الفرد الشرقي الجديد عن أثر الأفكار السياسية والاجتماعية الحديثة . ونلاحظ كذلك أن أسلوب المعيشة بين طوائف وفيرة من أهل المدن أخذ يقترب من المستوى السائد في المدن الأوربية ، ولهذا ينبغي ألا نقلل من قيمة الظاهرة التالية وهي أن الانفاق على الكماليات ووسائل اللهو الخ أصبح يمثل عنصراً من عناصر ميزانية ساكن المدينة الحديث بالشرق . ومن أوضح الأمور ارتفاع مستوى السكنى بعد الحرب ، فالعادات الأوربية أخذت تحل محل العادات البدائية في الماضي حتى في صفوف السكان الوطنيين ، ولم تعد أدوات الماء البارد والساخن والحمامات وما لها احتكاراً لقلة من الأوربيين ، بل أصبحت من ضروريات البيوت الجديدة . وكذلك نجد أن النور الكهربائي يحل محل الاضاءة بالبترول في المدن . ان ازدياد الطلب على

البيوت الأكبر حجماً والأفضل شكلاً مما يؤدي إلى خروج الناس من وسط المدن حيث أقاموا في ظواهرها أحياء وفيلات لسكنائهم . وحلت مشكلة النقل المحلي بإنشاء طرق جيدة تربط وسط المدينة بأحياء السكنى . إن أحياء الفيلات الجديدة في ضواحي بغداد والقاهرة ، والمباني الحكومية الحديثة والمستشفيات في أنقرة وبيت المقدس . يمكن أن نوازن بينها وبين أمثالها في المدن الأوروبية . وعلى هذا نجد أن مطالب السكان الاجتماعية في هذه الانحاء تفوق نطاق الانتاج التقليدى وتتطلب توسيع نطاق النشاط الاقتصادى وهذا الأمر الأخير لا سبيل إلى تحقيقه إلا بإزالة الحواجز القانونية والتقليدية مما أشرنا إليه من قبل .

وبالرغم من اختلاف سرعة هذه العملية من وقت لآخر إذ لا تزال هناك فوارق عظيمة بين المدينة والريف ، فالثابت أن هذه العملية تسير في طريقها واستطاعت خلال فترة قصيرة من نشاطها أن تسبب ارتفاعاً في المنتج الاجتماعى تلعب فيه كل من الصناعة والزراعة وفروع الاقتصاد الأخرى دوراً متساوياً .

الفصل الثالث والثلاثون

البدو

بمخلاف الأحوال السائدة في الغرب المتحضر القديم ، لازلنا نجد في العالم الشرقي حدا يفصل بين الحضر والجماعات الرحل . فأساليب الحياة المستقرة وشبه المتنقلة والمتنقلة تماما تعين طابع السكان وعقليتهم في هذه الجماعات . وهذه التفرقة نلقاها كذلك في داخل القوم الرحل أنفسهم ، فهنا اهتمام خاص بالقبائل البدوية ذات الانساب العريقة ، فليس كل الرحل بدوا ، كما أنه ليس من المحتوم أن يكون جميع البدو قوما رحلا تماما . فالبدو أنفسهم لا يعترفون بهذه الصفة إلا لقبائل معينة . تستطيع الرجوع بأنسابها إلى القرون الماضية ، طبقاً لما تؤيده وتدلل عليه التقاليد وهذه التقاليد لا تختمل دائما البحث الدقيق التزيه من ناحية التفاصيل الخاصة بالانساب ، بل انها غالبا ما تتضمن عناصر من الخرافة ، كما يعترف بذلك البدو أنفسهم . إلا أن هذا لا يغير شيئا من ناحية المركز الاجتماعي للقبائل والعشائر النيلية المحدث ، كما يحدث غالبا أن القبائل التي يكون نسبها موضوع الشك لا يتسنى قبولها في صفوف الأرستقراطية . ومثل هذا الاعتراف لا يتوقف دائما على الطابع المستقل أو الرحل لحياة القبائل ، ذلك ان هناك قبائل رحالة لا يختلف أسلوب معيشتها من كافة الوجوه عما يسود القبائل البدوية الأرستقراطية ومع ذلك فأقصى ما تأمل بلوغه أن تكون موضع حماية إحدى قبائل البدو الكريمة الأصل .

التكوين الاجتماعي للقبائل

ما الصورة التي تتكون بها القبائل ؟ لقد تولى الكثيرون من الباحثين دراسة تنظيم هذه القبائل الاجتماعي والأسرة ، وبذا جعلوا في مستطاعنا أن نتعرف الصور التي يتميز بها تكوين القبائل العربية . فالعادة أن القبيلة ، إذ تبدأ من الأسرة ، تشتمل على عدد من الوحدات الأكبر والأكثر شمولا والتي ترتكز على درجة القرى . فالوحدة الأولى هي الأسرة أو الأهل ويلها الجيل وهو عبارة عن مجموعة من الأسر الوثيقة الاتصال . هذه الجماعات المكونة من أسر متماثلة

تكون فروعا تعرف باسم العشائر إذا أريد تأكيد أهمية العنصر السياسى ، أو يقال لها الجمائل ان أريد بيان صلة الرحم . أما القبيلة فهى الوحدة التى تضم جميع هذه الأقسام والفروع والتى يتمتع فى ظلها فرد من أفرادها (وليس الغريب عنها وعلى الأقل بصورة غير مباشرة) بالحماية القانونية .

وفوق هذا التنظيم القبلى نجد الجماعة القائمة على أساس صلة الرحم والتى تعرف باسم الخمسة وتشمل أقارب الفرد حتى الدرجة الخامسة ، وعلى هؤلاء الأقارب التأثير إذا تعرض للقتل . إلا أن تكوين البدو الاجتماعى لا يسير دائماً طبقاً لهذه القواعد ، إذ فى حالات كثيرة لا نجد سوى الوحدات الثلاث الأ أكبر شأنًا وهى العائلة والعشيرة أو الحولة والقبيلة . ورئيس القبيلة هو الشيخ الذى يختاره كبارها ، ويقع الاختيار عادة على الابن الأكبر بحيث يجوز القول ان هذه الوظيفة وراثية ، ولكن إذا ثبت عدم أهلية الابن الأكبر جرى اختيار أحد أبناء المتوفى الآخرين أو أحد ذوى قرباه ، وإذا كانت عدة قبائل تابعة مندمجة فى ظل جماعة قبلية أكبر فإنها تختار شيخاً الأخيرة يقوم بمهمة التمثيل ، ويضطلع رؤساء القبائل بإدارة الشؤون الداخلية المتعلقة بالأقسام المختلفة التى تتكون منها القبيلة . وشيخ المشايخ هذا يمثل المجموعة القبلية فى علاقاتها بالعالم الخارجى ، وهو مسئول فى حالة عدم الوفاء بالجزية المفروضة ، وفى هذه الحالة تتخذ الحكومة منه رهينة حتى يتم الأداء .

أما مهام رئيس القبيلة متنوعة بصورة واضحة ، وهذا راجع إلى انعدام الأسلوب البيروقراطى فى إدارة الشؤون القبلية ، وبذلك سرعان ما يصبح الشيخ الزعيم الحقيقى الذى يعامل الجماعة كأنه أب راع لها . فهو على معرفة بالقواعد القانونية والتقاليد السائدة فى قبيلته وفى القبائل المجاورة ، وله إلمام بأنسابها ، ويمثل جماعته التى قد تكون ذات شأن من الناحية السياسية ، ويتعين عليه كفالة الأمن داخل القبيلة باصطناع الحزم ومراعاة قواعد المساواة ، بينما يجب اطلاعه دائماً على الأحوال الخارجية المتعلقة بأمن المعسكر وسلامته وصفة الآبار وحالة الطرق وما إلى ذلك . وهو الذى يقدر متى تضرب القبيلة خيامها ، ومتى تشد الرحال . وأخيراً - وإن لم يقل هذا الأمر شأنًا عن سواء - فعليه بصفته ممثل الجماعة أن يتولى مسائل قرى الضيوف إذ هذا من امتيازاته التى يختص بها ، وهو يواجه هذه الأعباء وغيرها من الالتزامات المترتبة على المركز الذى يشغله على نفقته

الخاصة ولذلك يجب أن تتوافر لديه في العادة الموارد الكافية . ومن هنا نرى أن وظيفة الشيخ متوقفة على قدر معين من الثراء الأمر الذي يجعلها من الناحية العملية محصورة في الأسر ذات اليسار . وبما له أهمية خاصة بالنسبة إلى مركز الشيخ وبخاصة في الجماعات البدوية التي أخذت تشتغل بالزراعة ، الميل نحو تنمية الأحوال المتعلقة بملكية الأرض . فالأراضي المزروعة كانت في الأصل تخصص لأفراد القبائل بصفتها ملكية قبلية جماعية ، وهنا لم تخرج حقوق الشيخ عن كونه الفرد الذي يمثل هؤلاء جميعاً ويحكم بينهم إذ كان له الحق في إعادة توزيع الأرض بينهم وفض المنازعات التي تنشأ بشأن حقوق الملكية ؛ فهو رمز الفكرة التي تقوم عليها وحدة ما تملك القبيلة بصورة جماعية ، وذلك بوصفه راعياً وزعيماً للجماعة . ولكي يتسنى له مواجهة النفقات الخاصة التي يقع عبئها عليه بحكم كونه السيد الأعلىخصص له الأعضاء إيرادات معينة خلاف ما يحصل عليه من حصته في الأرض . إلا أن التطورات التي حدثت في الأيام الأخيرة أحدثت تغييراً بالغ القدر في مركزه إذ أصبح من كبار ملاك الأراضي ، فلم يعد واحداً بين زملاء يساوونه في المكائنة أو زعيماً يرعى القوم ، وإنما صار سيداً لاتباعه الذين فقدوا بذلك استقلالهم وما لهم من حقوق في الأرض داخل صفوف الجماعة .

أسلوب الحياة الرحل

إذا نظرنا إلى الرحل المقيمين اليوم في الشرق الأوسط وجدنا أن القبائل البدوية العربية تفوق من حيث النفوذ والأهمية السياسية والاجتماعية جميع الجماعات الرحالة الأخرى ، وعلى ذلك فما نحن بصدد إirاده إنما يشير إلى أحوال الحياة في صفوف البدو . وطبقاً لأسلوب المعيشة ومكان الإقامة الرئيسي يمكن تقسيم البدو إلى مجموعات ثلاث وهي : بدو الصحراء ، وبدو مناطق الاستبس ، وأشباه البدو ، والمجموعة الأخيرة وسط بين البدو والفلاحين وإذا كان أفرادها لا يزالون يقيمون أحياناً في الخيام فانهم يتجهون عادة نحو إقامة الأكواخ المصنوعة من الطين الجاف أو البيوت بصورة دائمة كما يشتغلون بالزراعة . ومن عادة هؤلاء القوم الذين يقيمون في الجهات الواقعة على حدود الصحراء أن يسعوا إلى بلاد الاستبس المجاورة حيث يتوافر الكلاء الذي ترعاه ماشيتهم ، إلا أن أغلبية أشباه البدو ينبغي

أن ندرجهم في سلك الجماعات المستقرة . أما بدو الصحراء فرحل حقيقة يجوبون المناطق الشاسعة الممتدة من بادية الشام في الشمال إلى وسط شبه الجزيرة العربية . ونظراً لأنهم يعنون خاصة بترية الإبل واستخدامها لذلك كانت تنقلاتهم كبيرة بشكل يخالف المؤلف وهذا مما يميزهم عن البدو المقيمين في جهات الاستبس وهؤلاء الآخرون يربون إلى جانب الإبل ، الأبقار والأغنام والماعز بمقادير كبيرة كما يشتهرون بترية الخيول وإن كانت الروايات والأبناء تبالغ في مدى اتساع نطاق هذه الناحية الأخيرة . ولا يقيم بدو الاستبس في الجهات الواقعة بين الصحراء والمناطق المنزرعة فحسب ، ولكننا نلقاهم بكل مكان في جوار السكان من ذرى الإقامة المستقرة ، كما أن تنظيمهم الداخلي ينطوي على جميع الخواص التي يتميز بها التكوين القبلي ، وهم يضعون أنفسهم عادة في رعاية إحدى القبائل النيلية الأصل .

ويرجع الأصل في قيام هذا الأسلوب من الحياة إلى طبيعة البلاد التي اتخذها الرحل موطناً لهم ، فالفارق الواضح بين درجة حرارة كل من الشتاء والصيف وفي كمية الأمطار يدفع بأهل الصحراء ، إذا ما اقترب الفصل الحار الذي تزداد قسوة حرارته في الصحراء بصفة خاصة ، إلى البحث عن ملجأ لهم في المناطق الشمالية أو الجهات المرتفعة حيث الجو أبرد نوعاً . وتنطبق هذه الحقيقة ذاتها على فترة الشتاء حين نجد أن انخفاض درجة الحرارة في البلاد الشمالية أو المرتفعات يحمل الحياة شاقة وبذلك تشتد الحاجة إلى الانتقال إلى أماكن يتوافر فيها الدفء . ونمت سبب آخر ، ذلك أن هؤلاء القوم لا يشتغلون بالزراعة حتى ولو سمحت الظروف الطبيعية بذلك ، ولهذا فهم مضطرون إلى التنقل بين مواطن السكّان حتى ينسئ لهم الحصول على ما تحتاج إليه ماشيتهم من الماء والحشائش . هذه الهجرات سعيّاً وراء المرعى لا تحدث اعتباطاً وإنما تجري وفقاً لنظام محدود تفرضه أحوال المياه في جهات المرعى . ففي الربيع تنتقل قطعان الإبل إلى المناطق الأكثر جفافاً إذ هناك نجد في هذه الفترة وبسبب الأمطار التي سقطت من قبل الأعشاب تنطى الأرض ، فاذا ما اقترب الفصل من نهايته أخذت هذه القطعان تسعى نحو الجهات المحاورة حيث يتوافر الماء . أما في الخريف والشتاء فإن البدو يضربون خيامهم

بحوار الآبار حيث يحصلون منها على حد أدنى من الماء إذا لم يسقط المطر .
وهنا نجد من المناسب أن نشير إلى النظرية الخاصة بالتنقلات التي تقوم بها
الجماعات الرحل نتيجة التغيرات الزمنية ، وهي النظرية التي طلع بها بشأن آسيا
الزورث هنتجتن Ellsworth Huntington في كتابه The Pulse of Asia ،
كما طبقها كيتاني حوالى الوقت نفسه على بلاد العرب . وقد صاغها حديثاً أ . ج . توينبي
في الجزء الثالث من كتابه Study of History ؛ ذلك أنه إلى جانب التنقلات
التي تقوم بها القبائل الرحالة في أوقات مختلفة من السنة ، نجد أمامنا هجرات ضخمة
خلال العصور سببها تغيرات مناخية واسعة النطاق .

إن الأبحاث الحديثة في علم الأرصاد الجوية تدل على تعاقب ، ربما يكون عالمياً من حيث
حدوثه ، بين فترات الجفاف النسبي والرطوبة النسبية ، مما يسبب تدفق الفلاحين والرحل على
مناطق كل من الجماعتين بالتعاقب . فإذا ما بلغ الجفاف درجة تجعل جهات الاستبس عاجزة عن
إمداد ماشية البدو بالكلاء اللازم لها ، فانهم يتحولون عن طرق الهجرة السنوية المألوفة ويقومون
بغزو البلاد الزراعية المحيطة بهم سعياً وراء الغذاء لحيواناتهم وأنفسهم . هذا من جهة ، ومن
جهة أخرى حينما تتغير الأحوال المناخية وتصل الرطوبة إلى الحد الذي يجعل في الامكان زراعة
الجنود والجبوب في مناطق الاستبس فإن الفلاح يقوم بهجومه المضاد فيغزو مراعى الجماعات
الرحالة . أما أساليب العدوان التي يستخدمها كل من الطرفين فتشابهة فاندفاع الرحالة شبيه
بالهجوم الذي يقوم به الفرسان ويدمر الجماعات المستقرة كما لو كان ذلك بفعل مواد قوية
الانفجار . أما الفلاح فيزحف زحف المشاة ، وكلما تقدم خطوة استخدم المعول أو المحراث
البخارى لحرث الأرض واستغلالها ، ثم عمده إلى مد الخطوط الحديدية كي يضمن سلامة
خطوط مواصلاته . ومن أبرز الأمثلة التي سجلها التاريخ عن اندفاع الجماعات الرحالة
ما حدث من جانب الأتراك والمغول الأمر الذي حدث على ما يبدو خلال فترة الجفاف السابقة
لآخر فترة من هذا القبيل . أما المثل الذي يوضح لنا عدوان الفلاحين فأننا نلقاه فيما تلا ذلك من
التوسع الروسي صوب الشرق . وكلا الحركتان ظاهرات غير عادية ، وكل منهما تنطوى على نتائج
سيئة بالنسبة إلى الطرف الذي تم على حسابه ، ولكنهما يتشابهان من حيث أن السبب فيهما
قوة طبيعية لاسطغان للإنسان عليها (١)

إلا أنه لو سلمنا بوجود هذه الحركات الزمنية المتعاقبة على هذا النطاق الواسع
وبالأسباب المؤدية إليها ، فليس معنى ذلك أن كل جزء من منطقة الشرق الأوسط

قد تأثر بهذه الظاهرة . وقد أشرنا في الجزء الثاني من هذا المؤلف إلى بعض المعايير المناخية وكلها تشير إلى أن الأحوال المناخية لم تتغير من الناحية العملية بالنسبة إلى فلسطين والأقاليم المجاورة . ومهما يكن من أمر فاحتمال حدوث جفاف شديد بحيث يؤدي في أيامنا هذه إلى اندفاع من جانب الجماعات الرحل على قارات بأسرها ، احتمال ضئيل ، إذ حدث تغير أساسي في توازن القوى بين الجماعات الرحل والسكان من أهل الإقامة المستقرة فتقدم الحضارة عملية ترمي إلى تحقيق حياة الاستقرار ، بحيث أصبح للأخذين بهذا اللون من الحياة الغلبة والتفوق ، بصورة آخذة في الازدياد ، على الرحل في كل من الميدانين العسكري والاقتصادي .

أحوال العيش الحاضرة

لا تتوافر لدى الرحالة إلا أضال الفرص التي تتيح له اشباع حاجياته اليومية ، فرأسماله الوحيد قطيعه ومعظمه من الابل في حالة بدوى الصحراء ومن الأغنام والماعز في حالات أخرى . وفي العصور السابقة نجد أن البدوى الحقيقي الذي كان يقوم بتربية الماشية لم يكن يعرف مصدراً للدخل سوى ما يحصل عليه عن طريق بيع الحيوانات التي يربها ومنتجاتها . ولم يكن تأجير الابل لأداء الأعمال من الحرف المنتظمة التي يمارسها البدو ، وانما الذين كانوا يفعلون ذلك هم أشباه البدو ، والفلاحون ممن يقيمون في المدن أو على مقربة منها . وكذلك نجد أن البدو أنفسهم لم يكونوا ليصحبوا أو يحرسوا القوافل .

ومصروف الأسرة البدوية في السنة يقل كثيراً عن نفقات أسرة الفلاح في البلاد الشرقية ، إذ يكفي العائلة البدوية الفقيرة مبلغ يتراوح بين ١٠ جنيهات ، ١٥ جنيهاً (بمعايير فترة ما قبل الحرب) ، وهي تحصل على هذا الإيراد في الظروف العادية من بيع رأسين أو ثلاثة رؤوس من الابل ، يمكن تعويضها عن طريق الزيادة الطبيعية في عدد القطيع . وعلاوة على ذلك اعتاد البدوى خلال الزيارات النادرة التي يقوم بها للمدينة أن يبيع بعض الصوف وعدداً قليلاً من الأغنام ومقداراً من الزيت ، ثم يشتري من الثمن الذي يحصل عليه عليه الأرز والدقيق والسكر والبن والتمر . فاذا كان على قدر من الثراء اشترى جليلاً لنفسه وآخر لزوجته ، إلى جانب مريح وبساط جديد . والواقع أن البدوى يكتفي بوجبات الطعام اليومية التي تتكون

من الأرز و الحب مع قليل من البصل أو الخضراوات الأخرى . وإلى جانب هذا فانه مغرم بتعاطي الشاي و القهوة و الجبن الذي يصنعه من لبن الأغنام .

وبالرغم من تفاهة حاجيات البدوى ونفقاته اليومية ، وبالرغم من أنه لا يرى مانعا من خفض مطالبه إذا ساءت الأحوال ، فانه يميل من جهة أخرى إلى الإسراف بدرجة تربو على موارده في حالة اكرام الضيوف وخلال الحفلات التي تقيمها الأسرة . وحتى يتمكن من الاحتفال بهذه المناسبات بشكل لائق تراه يعهد ، كالفلاح ، إلى الاستدانة بحيث يظل غارقا في حماتها إلى سنوات كثيرة تالية . وبالرغم من هذه النتائج فانه لا يكف عن الفخر بأن هذه الصفات من الفضائل التي تميزه عن سواه .

ان النظريات التي نطبقها بصدد النشاط الاقتصادي الذي يمارسه السكان المستقرون ، لا يمكن أن نستخدمها حين ندرس النشاط الذي يبذله البدوى من أجل الحصول على حاجياته اليومية ، فاقتصاده ، لا ينطوي على المعنى الحقيقي الذي تدل عليه هذه الكلمة ، لأنه يقتصر إلى المظاهر المألوفة في المراحل والنظم الاقتصادية الأخرى ، وهي المظاهر التي يتكون منها جوهر السلوك الاقتصادي . إن الاقتصاد البدوى لا يتجه نحو الحصول على العيش بطريقة سلمية ، كما لا يمكن أن يوصف بأنه نوع متصل ومنتظم من النشاط ، والواقع أن مشكلة الحصول على أسباب العيش لا يمكن اعتبارها مشكلة يمكن حلها عن طريق مجهود يبذله الفرد عامداً وبصورة متصلة . إن عبارة الاقتصاد البدوى تنطوي على التناقض في حد ذاتها لأنها تشتمل على عناصر لا يمكن التوفيق بينها ، ذلك أن الجهود التي يبذلها البدوى من أجل الحصول على أسباب العيش لنفسه وحيوانه جهود لا تتصف بالانتظام والاستمرار ، وهذا الأمر راجع إلى تقلب الظروف والأحوال الخارجية وعدم ثباتها .

فالبدوى لا يعرف شيئاً عن الغد أو التفكير في المستقبل والاستعداد لما ينتظر ان يقع من الأحداث ، فهو متأثر بالتجارب التي مرت عليه خلال القرون والتي جعلته يرى أن الله سيهيء له دائماً ضروريات الحياة ، فالعالم الذي يعيش فيه ليس فيه مجال للأفكار الخاصة بالواجب والعمل . ولا ريب أن حياة القصد التي يحياها والتي

لا مثيل لها شرط من الشروط الأولية لهذا النظام الذى يعيش فى ظله، ولكننا لا ننظر فى مثل هذا الجور انتاج شئ له صفة الدوام، أو عمل يتطلب الأناة والابتداع الواعى. إن عقلية البدوى الاجتماعية مشكلة خاصة بذاتها، فهو ينظر إلى الحياة المنظمة الواضحة الحدود والمعالم، والتي تسبغ عليها الدولة حمايتها، على أنها حياة جديرة بالاحترام ولا تنطوى على أى لون من ألوان القيم. حقيقة تأثرت نظرتة إلى الحياة بمظاهر التحول والتغير، ولكن هذا التباين ظل قائماً بأقصى درجة من القوة والحدة حتى العقود القلائل الأخيرة، بل لازلنا نلقاه فى مناطق كبيرة من الشرق. وينظر البدوى العادى إلى الصحراء على أنها وطنه الاجتماعى الذى لا يكاد أحد أن يهاجمه فيه والذى لا حد له بكل ما تنطوى عليه حرفة هذه العبارة من معنى، كما يعدها المصدر الأول الوحيد لحياته، فهو لم يعرف دولة يخضع لسلطانها ويعترف بقوانينها وتنظيماتها، كما لم يحاول عن طريق إنشاء تحالف بين القبائل البدوية إقامة شكل من أشكال الدولة تكون لها السيادة العليا. وهو يسعى إلى أن يتجاهل ما وسعه الجهد كل ما يتصل بوظيفة الدولة فى الشرق، كالاعتراف بالسلطة المركزية الإدارية وفروعها فى الأقاليم والالتزام بأداء الضرائب وإطاعة القوانين.

إن كلمة «دولة» لا معنى لها فى ذهنه، أو لها معنى سلبى، لأنه ينظر إلى سلطان الدولة على أنه وسيلة للحد من حريته حتى ولم تدخل الدولة تدخلا مباشراً فى مجال حياته، كما أنه لا يعترف بأى التزام من جانبه نحو السلطة المركزية وإن كان أحياناً يؤدي لها بعض الخدمات ذات الصبغة العسكرية. فالبدوى يضع نفسه تحت تصرف أحد حكام الصحراء لقاء ما يتوقع الحصول عليه من الغنائم والأسلاب شأنه فى ذلك شأن المرتزقة فى العصور الوسطى. وبنفس السرعة التى دخل بها فى خدمة سيد فانه سرعان ما يهجره ويخونه ويحالف سيدياً آخر إذا وعده بمجزأ أكبر قدراً. وإذا كان البدوى ينفذ من كل ما يربطه بسيدته الأعلى، فإن هذا النفور ذاته يميز موقفه إزاء كل محاولة تبذل لتنظيم حياته الاجتماعية على أساس متجانس، وتوسيع نطاق المجتمع القبلى حتى يتحول إلى دولة منظمة تضم حينذاك عناصر غير بدوية. إن البدوى بطبيعته يعترف للأفراد القبيلة بحقوق متساوية، أما حقوق الغرباء عنها فليس هناك ما يدعو إلى احترامها.

والبدوى، بل والعربى المستقر إقامة، والذى يشهر أنه وريث التقاليد البدوية

والحفيظ عليها ، من السهل عليه أن يدافع عن نفسه بنفسه ، على الأقل حينما لا تجد الدولة داعياً للتدخل ، ولهذا غالباً ما يلجأ إلى الانتقام العنيف إذا ما انتهك شرف الأسرة ، ولو أدى ذلك إلى تضحية أرواح عدة دون أن يساوره وخو الضمير ، غير عاقب بما تناشده به الدولة من أداء واجبه إزاء الجماعة ، فمثل هذا النداء من جانبها لا يشعر به ولا يأبه له ، سواء تعلق الأمر بتخفيف الألم والضايقة أو تقديم المساعدة ضد التهديد الموجه من الخارج . إن شعوره بأجراء العدالة يتجه أولاً إلى الجرائم التي ترتكب ضد الفرد ، أما سلطة الدولة فليست لها في نظره قيمة أخلاقية وإذن فالخروج عليها لا يمكن أن يعد خرقاً لكيانها . هذه الفكرة الأخلاقية على تباين عميق مع دعاوى الدولة الغربية الحديثة التي قد تبدى بعض التساهل أو اللين إذا وقع العدوان على حقوق الفرد ، ولكنها لا تدع العدوان على شرف الدولة وحقوقها يمر دون أن يلقي جزاءه .

هذا الأسلوب البدوي الذي يعيش وفقاً له الجانب الأعظم من سكان شبه الجزيرة العربية والمناطق المجاورة والواقعة على حدودها ، كان له أثره من حيث تعطيل التطور الاجتماعي والاقتصادي بالشرق الأوسط ، فقد ظل الأهليون طيلة أجيال طويلة وليس لهم شأن يذكر بصفتهم من المستهلكين أو المنتجين ، ولذلك لم يكن هناك ذلك المجال الذي تتوافر فيه الدوافع على قيام حياة أكثر رقياً ، وهي الحياة التي ترتبط عادة بالاستقرار واتساع نطاق وتبادل السلع . فعلى النقيض من هذا نجد أن أفكار العنصر الغالب من السكان وسلوكهم في الحياة مما عمل على الإبقاء على إبقاء هذا الفراغ الاقتصادي والثقافي سليماً ، وهي حقيقة لا ترجع إلى طبيعة البلاد لحسب ، وإنما تعزى كذلك إلى تكوين السكان الاجتماعي والنفسي ، الأمر الذي كان له تأثير حاسم على مجرى الأحداث التاريخية في الشرق ، وكلما اقتربنا من مناطق الاستبس تضاملت الطمأنينة التي لا بد منها لحياة الأهلين ، وبانعدام الطمأنينة تختفى الحاضرة بالمثل ويزداد ضغط الجماعات الرحل وتعمق قوتها بحيث تصبح خطراً يهدد كل بواعث الأمن والنظام والاستقرار والانتظام . هذه الظاهرة أوضح ما تكون في العلاقات القائمة بين الفلاح أو ساكن المدينة الصغيرة بالولايات وبين الرحل ، إذ بين الطرفين عداة قديمة العهد ، إذ كان الآخرون يغيرون دائماً على قرى الفلاحين ، يسرقون ماشيتهم ويرعون في حقولهم ؛ وكان الفلاح وهو دونهم من حيث القوة وسرعة التنقل ، يحشاهم ويكرههم .

وقد ظلت مشكلة البدو، أى مشكلة العلاقات بين أهل الإقامة المستقرة والرحل، قائمة بكل ما تتميز به من حدة، فى معظم أقاليم الإمبراطورية العثمانية حتى بداية القرن الحالى بالرغم من الضربات التى وجهت إلى قوة القبائل لخطمتها لفترات قصيرة أو طويلة. ولا زلنا حتى أحدث العقود نطالع أنباء الإغارات التى يشنها البدو على القرى الزراعية والاناوات الباهظة التى يتقاضونها، فاذا ما ساد الهدوء نوعا اتخذت هذه المطالب المالية صورة جزية يؤديها الفلاحون إلى البدو، وتعلم بأمرها السلطات المركزية البعيدة وتسكت عليها.

أما فى البقاع الأخرى حيث لا يجد البدو ما يدعوهم إلى التساهل فالنتيجة التى لا مفر منها تخريب المناطق الريفية والقضاء على أهلها، وإن مما يثير الدهشة أن نجد إلى أى حد تمت هذه العملية خلال القرون الحديثة. فيحدثنا الادريسي سنة ١١٨٠ أنه كانت هناك حوالى ٦٠٠ قرية فى إقليم صيدا الفينيقي، فهبط هذا العدد إلى ست قرى فى بداية القرن التاسع عشر. ويحدثنا أحد المصادر التى اعتمد عليها لا منس أن عدد القرى فى ولاية حلب هبط فى منتصف القرن التاسع عشر من ٣٢٠٠ إلى ٤٠٠ كما تناقص السكان من رقم يتراوح بين ٢٠٠.٠٠٠، ٣٠٠.٠٠٠ نسمة إلى ٧٠.٠٠٠ وبطبق الأمر ذاته على منطقة حوران والجهات المحيطة بصحراء جودا وشرق الأردن. وإذا سلمنا بأن حوادث الغزو ونتائج الحروب والمنازعات بين الحكام المحليين وما كانت تقدم عليه الحكومة والسادة من سلب الأهلىين - إذا سلمنا أن هذه الظروف كلها مسؤولة إلى حد معين عن هذا التناقص، فلا شك أن السبب الأساسى - إن لم يكن السبب الوحيد - ينحصر فى الاغارات المتكررة من جانب القبائل الرحالة كالأكراد والتركمان فى شمال بادية الشام وبدو شبه الجزيرة العربية فى الجنوب، مما كان يترتب عليها طرد الأهالى المقيمين فى تلك الانحاء.

هذا التهديد الكامن الذى ظلت تتعرض له القرى الواقعة على الحدود أدى بالتالى إلى تغيير فى طابعها، فضعفت الرابطة بالأرض ذلك أن الفلاحين على سبيل الدفاع عن النفس لم يعودوا يغامرون بأموالهم فى انشاء البساتين وإقامة المباني خشية أن يضطروا إلى التنازل عن قراهم للبعيرين. ولهذا نجد أن قرى الفلاحين فى مناطق الحدود بين إقليم الزراعة والاستبس عديمة الاشجار، وهذا يمثل لنا صورة انتقالية بين هاتين الجماعتين الاجتماعيتين. فى ظل هذه الفوضى الضاربة أطنانها فى الولايات كانت مشكلة البدو تبدو غير قابلة للحل. وقد زاد سلطان الدولة قوة

وأخذت طرق المواصلات الحديثة في الانتشار ، وأصبحت هذه المشكلة إحدى المسائل الإدارية التي تواجهها الدول الشرقية القمية اليوم . ونلاحظ أن المحاولات الجديدة التي تبذل تدور حول تقوية العلاقة بين البدوى والأرض ، وحمله على الآخذ بحياة الاستقرار .

إن تعويد القبائل على حياة الاستقرار من المهام الطريفة والمعقدة التي تدخل في نطاق مشروعات الانشاء الاجتماعى في البلاد الشرقية . وهذه المسألة مغزى خاص في حالة كل من سوريا والعراق نظراً لطبيعة هذين البلدين الجغرافية وأهمية العنصر البدوى في سكانهما . ومن الناحية السكينة أى العددية تزداد هذه الأهمية في العراق أكثر منها في أى بلد آخر بالشرق الأوسط مع استثناء شبه الجزيرة العربية ذاتها . وهنا نجد المسألة مزدوجة أى ذات جانبين وهما :

(١) كيفية حماية الأهالى المستقرين من الغارات التقليدية التي تشنها القبائل البدوية .
(٢) كيفية تغيير ودعم حياة البدو أنفسهم ، من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .
إن محاولة تعمير مناطق الحدود المهجورة اليوم ستظل موضع الشك الكبير طالما سهولة الوصول إلى المناطق الآهلة بالسكان تغرى أبناء الصحراء أن يكملوا النقص في غذائهم وغذاء قطعانهم بالاغارة على القرى الواقعة عند الحدود ، وطالما لا يشعر الناس بغلبة سلطان الدولة ورقابتها بصورة منتظمة . وإذا أخذ البدو بأسباب حياة الاستقرار فإن هذا معناه التخفيف من حدة الخطر الذى يتعرض له كيان القرى والمدن الواقعة في مناطق الحدود ، إلا أن هذا يعد في نظر البدو تغييراً أساسياً في أسلوب حياتهم ، إذ يصبحون محصورين في مساحة معينة بعد أن كانوا من قبل مستقلين عن أية سلطة تتحكم في أمورهم . لقد ختم مصير الحرية القديمة التي يتمتع بها ساكنو الصحراء منذ اليوم الذى أخذت فيه السيادة تغزو البادية ، فهذه الوسيلة من وسائل النقل ، بغض النظر عن الطائرة ، هى الطريق الذى يتبع هذا الغزو وتصفية ذلك العالم الذى كان يعده البدوى مصدراً لحياته والذى كان يعده بما لا يمكن الهجوم عليه والذى لا حد له ينتهى عنده . ويضاف الى ذلك استمرار الدولة في تأكيد سلطانها بفضل أدواتها المختلفة كالإدارة الحازمة والتعليم والبوليس والتشريع ، وأخيراً بما بفضل التجنيد الإجبارى . وليست بنا حاجة الى أن نؤكد الحقيقة التالية وهى أن محاولة ادماج هذا العنصر في نطاق الدولة الحديثة وهى أرقى أشكال تنظيم المجتمع الإنسانى لن تتم بدون حدوث منازعات واضطرابات . أن المثل العربى القائل بأن الاستقرار معناه أن يفقد الإنسان مجده

وعظمته ، مثل ينم عن شعور صادق بلا ريب . وبالرغم مما هو معروف من تحسین أحوال البدوی المادیة نجد أحيانا هذه الجماعات التي حملت على التزام حياة الاستقرار تعود من جديد إلى حياتها البدویة القديمة . وفي كثير من الحالات تخفق المحاولات من البداية بل ويظل المكان الذي وقع عليه الاختيار لإقامتها مهجوراً . ومن نواح أخرى نشاهد أن النتائج المترتبة على الإقامة والاتصال بالحضارة ليست غالباً مشجعة وبخاصة خلال مراحلها الأولية . وعلى ذلك تقرأ في تقرير العشر سنوات البريطاني عن العراق ان نتائج تعليم أبناء مشايخ البدو في المدن كانت كالآتي :

« ان تعليم هذا العدد القليل الذين يذهبون إلى المدرسة لم يؤد إلى نتيجة سارة ، فهم يعودون إلى القبيلة ، ان عادوا اطلاقاً (وغالباً ما يقيمون في المدينة يعيشون عيشة الخمول) لينفذوا آباءهم ويحتقروا النساء ، ويفقدون ما توافر لديهم من قبل من العادات والفضائل المنبئة من العلاقة الأبوية . ويصبحون وقد أعوزتهم الدراية الواجبة التي تؤهلهم لحكم قبائلهم . والخلاصة انهم يعودون وهم غير صالحين للحياة القبلية . ولم تتخذ خطوات مطلقاً لتعليم البنات ولعل ذلك أفضل . ان فتاة القبيلة تتزوج في سن مبكرة وينبغي أن يكون لها المام تام بمهن عدة » .

ولكن بالرغم من هذه العقبات ونواحي الاخفاق الأولية فان عملية استقرار البدوی لا يمكن وقفها بعد أن بدأت . والواقع أن ثمت ميول معينة لابد أن ترغمه على أن يقيم حياته على مصادر أخرى خلاف تربية الإبل ، ومن هذه الميول تضائل أهمية الحمل كوسيلة للانتقال وتفوق طرق المواصلات الحديثة لغزو البادية . وعلاوة على هذا فللدولة الحديثة ذاتها أعظم المصلحة في أن تشجع هذه الجماعة الاجتماعية بأسلوب جديد في الحياة . حقيقة ليس في الامكان القضاء على التقاليد والعادات التي ترجع إلى آلاف السنين في فترة وجيزة من الزمن ؛ ولكن إذا تزعمت الحركة دولة ذات سلطان قوى فان هذه العملية الرامية إلى حمل البدو على الاستقرار لابد وأن تسير في طريقها لا يصددها أى عائق ، تمشيأ مع الاتجاه العام نحو تحول المجتمع في أيامنا هذه . وهكذا نجد أن أقدم جماعة إنسانية ، وهي جماعة تتميز بتوثق العلاقات بين الانسان والطبيعة ، لابد وأن ترسخ للقوى المزدوجة الناشئة عن قيام الحياة الحضرية والأخذ بالأساليب الميكانيكية .

الفصل الرابع والثلاثون

الشرق الأوسط في نهاية الحرب العالمية الثانية

إن كارثة عالمية فادحة كالحرب العالمية الثانية لابد وأن تخلف أثراً عميقاً في الشرق الأوسط وهو أحد المناطق الحيوية من وجهة نظر الاستراتيجية العالمية. وإذا كان كثير من الانجازات التي عرضنا لها آنفاً لم يتأثر بالحرب وما تلاها، فإن هناك طائفة من الحقائق والمشكلات اكتسب مغزى جديداً، كما شهدنا تحولاً مستمراً تناول نواحي الولاة وأنواع الروابط والصلات. فالبناء السياسي الذي أقيم خلال السنوات التالية للحرب العالمية الأولى تعرض لضغط عظيم كان أقوى من أن تحتمله بعض الدول الحديثة النشأة والاتفاقات الجديدة.

خلال الحرب كانت الاعتبارات الرئيسية في هذا المجال استراتيجية، خاصة وقد أثبتت الأحداث العسكرية القيمة البالغة القدر لهذا الإقليم بوصفه معبراً بين القارات. أما النتائج المباشرة، وإن كانت أقل وضوحاً في البداية، فامتحصرت في ازدياد اهتمام الدول العظمى بالشرق الأوسط، فأينما لمست نقطة رقيقة أو ضعيفة سارعت فبذلت ما في وسعها من محاولات لسد الفراغ. وعلى أثر دخول روسيا وأمريكا الحرب وضحت علامات صراع عالمي جديد حول ساحة الشرق الأوسط حيث تتقابل الدول والمصالح، وهو الشيء الذي يخيم فوق السياسة العالمية في المستقبل.

وليس معنى هذا أن أحداً لم يدرك الأهمية الجغرافية والعسكرية البارزة لهذا الإقليم قبل سنة ١٩٣٩ أو حتى قبل سنة ١٩١٤، فالسياسة العالمية خلال القرن التاسع عشر كان يطغى عليها ويسودها التنافس بين إنجلترا وروسيا، وكان من الواضح حتى في ذلك الحين أن الذي يرث الامبراطورية العثمانية المتداعية لابد وأن يمسك في يديه مفتاح السيطرة على القسم الشرقي من البحر المتوسط وبلاد العرب والهند، غير أن التأييد المصحوب بالخير والذي منحه إنجلترا للباب العالي

عمل على حفظ الدردنيل في وجه التوغل الروسى حتى نشوب الحرب العالمية الأولى. إلا أنه بعد الثورة الروسية وإعلان روسيا أنها أقلعت عن الإطماع التوسعية التي تمسك بها النظام القيصري ، بدأ كما بدأ قد تنازلت هذه الدولة عما كان لها من دعاوى إقليمية وغيرها بشأن الشرق الأوسط ، وبما كان يشير إلى هذا الاتجاه ذاته ما انطوت عليه أساليبها من تشجيع واضح للحركات القومية . وبدا كما بدأ فرنسا تواصل الأساليب القديمة التي تميزت بها سياسة السيطرة وبشكل أعظم مما فعل أى شعب آخر ، غير أن هذا لم يحل دون أن تفقد مركزها في الليقانات خلال الحرب العالمية الثانية ، وأخيراً اضطرت إلى الموافقة على منح الاستقلال التام لدولتي المشرق اللتين كانت من قبل متتدبة لإدارة شؤونهما . أما إنجلترا ، تمسكاً مع سياستها التقليدية القائمة على موالاة العرب ، فقد أيدت البلاد العربية في جهادها من أجل الاستقلال ، وكانت تأمل أن تجني ثمار هذه السياسة في فترة ما بعد الحرب بحيث تصبح راعية هذه الدول الصغيرة والمستقلة ، ومثل هذا التحالف بينها وبين الدول المستقلة التي خلفت الامبراطورية العثمانية كان قميناً أن يدعم مصالحها الاستراتيجية والاستعمارية في الشرق الأوسط .

غير أن التطورات التي وقعت بعد الحرب سارت في اتجاه يخالف ذلك ، الأمر الذي تفسره ثلاثة عوامل رئيسية وهي :

(أ) ازدياد التيقن من أن الشرق الأوسط يمثل منطقة من أهم المناطق بالعالم من حيث احتياطي البترول .

(ب) عودة روسيا إلى الظهور على مسرح الشرق الأوسط .

(ج) القلق السياسى والاجتماعى داخل الشرق الأوسط .

لقد أظهرت الحرب العالمية الثانية ، أكثر مما فعلت الحرب الأولى ، المغزى الحاسم الذى ينطوى عليه البترول بالنسبة إلى سير الحرب في البحر والبر والجو ، وإلى الصناعة ووسائل النقل الحديثة . إن نجاح أعمال الحفر في المناطق العربية المختلفة ، وهي أعمال واصلها أربابها خلال الحرب ، قد زجت بهذه البلاد وحسن نية حكامها في معترك الصراع بين الدول الكبرى . ومنذ ذلك الوقت نجد أن مسألة المحافظة على حقوق استقلال البترول ونقل هذه السلطة الأمنية عبر أراضى صديقة

أخذت تشغل مركزاً بارزاً لا في السياسة الانجليزية إزاء الشرق لغضب ، بل وفي السياسة الأمريكية كذلك . وزاد وضوح الاهتمام من جانب الولايات المتحدة بهذا المجال حين نجحت في نيل امتيازات ثمينة باستخراج البترول في جهات كانت تعد من قبل من مناطق النفوذ الانجليزي . وطبقاً للتقدير المبدئي الذي أصدرته بعثة البترول الفنية إلى الشرق الأوسط فإن الكشوف الحديثة في البلاد العربية قد نقلت مركز النقل من حيث الانتاج البترولي العالمي من منطقة خليج المكسيك والبحر الكاريبي إلى منطقة الخليج الفارسي ؛ ثم يواصل التقرير قوله على هذا النحو :

« وإذا نظر المرء إلى الكشوف البترولية العظيمة التي ترتبت على أعمال التنقيب الضئيلة التي تمت في الشرق الأوسط ، وإذا نظر إلى العدد الكبير من الآبار التي لم تستغل بعد ، والمساحات العظيمة التي لم يرتادها الباحثون والمنقبون عملياً حتى اليوم ، لا يسهل إلا أن يصل إلى النتيجة التالية وهي أنه لازالت هناك احتياطات وافرة القدر يتعين الكشف عنها . ان المقادير الاحتياطية التي أمكن اثباتها وتعيينها في هذه المنطقة توازي ما في الولايات المتحدة ، ومع هذا فإن احتياطات الشرق الأوسط إنما تم كشفها عن طريق حفر عدد لا يزيد عن ١٥٠ بئراً . إننا نستغل في الولايات المتحدة كل سنة عدداً من الآبار يربو على هذا العدد عشرين مرة . »

« ومن رأى البعثة أنه إذا تمياً القدر المعقول من الزمن ومبلغ معتدل جداً من معدات آبار البترول ، فإن اياً من هذه المجموعات (التي تملك آبار البترول أو الامتيازات بشأن استخراجها) تستطيع تنمية ما في حوزتها بحيث يكفي الانتاج من الشرق الأوسط لسد مطالب العالم لسنوات كثيرة قادمة خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة القادمة بحيث يمكن أن ينمى الشرق الأوسط طاقته الانتاجية ويحافظ عليها ، بحيث يفوق الانتاج أربعة أمثال ما يمكن تصريفه في الأسواق . »

(C. P. Bulletin of the American Association of Petroleum Geologists, Vol. 28, July, 1944, p. 921.)

وعلى ضوء هذه الحقائق نستطيع أن نفهم تماماً أن زيت البترول لا بد أن يكون له الاعتبار الأول في كافة القرارات والتي تؤثر في المستقبل السياسي للمناطق الشرق الأوسط .

أما العامل الثانى الذى ذكرناه فعبارة عن عودة روسيا إلى الظهور على مسرح الشرق الأوسط . فالانتصارات التى أحرزتها فى أوروبا لم تدفع بجيوشها خارج حدودها الطبيعية فحسب ، بل ان هذه الانتصارات العسكرية كانت باعثاً على أحياء أمانها القديمة بشأن التوسع ، وعاملاً يحرك سياستها الشرقية كذلك . فنجد توقف عمليات القتال أصبح تاريخ الشرق الأوسط عبارة عن صراع بين المصالح الانجليزية ، وإلى جانبها الأمريكية ، وبين سياسة التوسع الروسى . وإذا وازنا بين مركز روسيا اليوم ومركزها خلال العهد القيصرى فاننا نجد بعض الاختلاف ، فالزحف الروسى الجديد يبدو بمظهر من له رسالة معينة وتتلاقى أو تتماثل الدعاوى السياسية مع الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية . إن محاولة أن ندخ مسألة الشرق سنة ١٩٤٦ باسم «موسكو - بغداد» لى نجد بينهما تشابهاً وبين الشعار المعروف «برلين - بغداد» الذى كان من العوامل التى تهدد صرح السلام العالمى فى بداية القرن الحالى نقول . نقول ان مثل هذه المحاولة تنطوى على تبسيط للأمر بشكل مضلل . وليس الفارق الجغرافى وحده هو الذى يؤيد هذا التشابه ، ذلك أن المقاطعات الروسية فى جنوب غرب آسيا ووسطها تشترك مع جيرانها فى نواحى كثيرة ، أعظم مما كان بين ألمانيا الإمبراطورية واتباعها فى الجنوب الشرقى . فالفارق الذى ينبغى ملاحظته هو فارق بين سياسة هدفها إجراء تغييرات أساسية فى الأحوال الداخلية بالبلدان التى تم الاستيلاء عليها حديثاً وبين سياسة ترمى إلى مجرد مد النفوذ بحيث تظل الأوضاع الداخلية بدون تغيير طالما تحققت الأغراض الإقليمية . إلا أن هناك شيئاً واضحاً يلفت النظر وهو أن روسيا تمثل مركز جاذبية قوياً بالنسبة إلى إقليم يتميز بفقر الجماهير وتأخر الأحوال الاجتماعية وأساليب الإنتاج وعدم الاهتمام من جانب الأهلىين بأشكال الدولة وصورها . حقيقة قد يتمكن عداء الهيئات الحاكمة الحالية وروسيا من الحد من سرعة التمرب الروسى . إلا أنه طالما كانت الحكومات الشرقية وأنصارها الغربيون عاجزة عن مقابلة الأفكار الروسية بأفكار من عندها ، أنجع وأقوى مفعولاً ، فالدعاية الروسية تظل تلقى أرضاً خصبة من ناحية الجماهير الشرقية . (١)

(١) هذه الملاحظة جديرة بالاهتمام والتأمل وان الكتاب جميعاً فى كافة بلاد الشرق الأوسط ليطالبون بسياسة حاسمة سريعة هدفها تنمية أحوال هذه البلدان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد اتخذت السياسة الروسية الجديدة مظهراً آخراً من مظاهرها التقليدية ، ذلك أنها تحاول اليوم استعادة مركزها القديم كحامية للكنيسة الأورثوذكسية في البلاد الشرقية ، فإذا نجحت صار لها سلطان على فريق ليس بغير نفوذ من السكان العرب .

وتحت ضغط هذه المؤثرات جميعاً اتخذت القومية أشكالاً متعددة ، ومتناقضة متعارضة أحياناً . كانت الطبقات الاقطاعية في البلدان الغربية لا تنظر بعين الرضا إلى الحركات الساعية إلى تحقيق الاستقلال القومى ، بل كانت تحاربها . ومنذ قرن مضى كان عدد من القوميات الأوربية ينظر إلى التحرير الوطنى على أنه جزء من التحرر الاقتصادى والاجتماعى ، ذلك الهدف الذى تسمى إليه جميع الثورات القومية الكبرى . ويقابل ذلك فى الشرق أن الزعماء الوطنيين قد ظلوا حتى يومنا هذا تكاد لا تتوافر لديهم هذه الأمانى ، وهذه حقيقة نلقى تفسيرها فى نشأتهم والبيئة الخاصة التى عاشوا فيها والمصالح الخاصة التى لهم . وقد أخذت طوائف كبيرة من السكان تنظر بعين الشك إلى الوعود والبرامج المتصلة بالاصلاح نتيجة التجارب التى مرت بها ، وهذا أوضح لها مدى عجز بلادها وحكوماتها أو عدم استعدادها لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التى سببتها ضرورات الحرب . فالاستعمار البالغة الارتفاع ، والأرباح الفاحشة ، والمضاربة والرشوة بغير ضابط ، والتهور فى تجميع الثروة على حساب الجماهير - كل هذه كانت النتائج المباشرة للتغيرات التى حدثت فى مجال العرض والإنتاج .

إن الثروة التى حصلت عليها طوائف معينة من الجماعة بسبب المطالب الضخمة من جانب الجيوش والنفقات العسكرية الأخرى فى البلاد الشرقية ، مآلها الزوال ، ولن يبق فى ذهن الجيل الحالى إلا ذكرى حكوماتهم ، أى تلك الجماعات المحبسة لذاتها والساعية وراء الأرباح والمناصب ، ونظراً إلى هذه المظاهر وهذه الجماعات من الرجال نجد فى المراقبين والساسة البريطانيين - وهم مسئولون إلى حد غير يسير عن هذه التطورات - قد أخذوا ينظرون بعين الشك إلى المنافع والآثار الناجمة من نقل الأنظمة الغربية . ولقد منحناهم الحكم الذائق

وهم على غير استعداد له بالكلية ، لأنهم يميلون بطبيعتهم نحو الدكتاتورية . ان الأنظمة الديمقراطية سرعان ما تتحول إلى أدوات للدس . وهكذا نحل جماعة محل أخرى وان اختلفت الصورة التي تبدو إلى أن يجرى التخلص منها بواسطة الاغتيال ،^(١) . ولهذا بينما كانت الحرب لا تزال مستعرة ، فان الشعوب الشرقية ذاتها لم تأبه كثيراً بالمشاكل العالمية الكبرى التي كانت الحروب تدور حولها ، وهي عبارة عن ذلك التهديد الذي تعرضت له شعوب العالم المحبة للحرية من جانب الفاشية ، وكذلك الأساليب الاستبدادية والوحشية التي استخدمت في حل المنازعات القومية والجنسية . لقد كان ذلك الانفجار العالمي يبدو في نظر الشعوب الشرقية على أنه لا يعدو كونه إحدى مظاهر الصراع الكثير بين جماعات مختلفة من أجل السلطان والممتلكات ، أى أن صراع سببه الوحيد تضارب المصالح^(٢) .

ولكن منذ توقف عمليات القتال بدأ الشعور بحدوث تغيير . فتحت تأثير الحرب أسرع العمليات الاجتماعية الخطي الأمر الذي دل عليه ازدياد حدة التوتر بالداخل ، فظهرت تكوينات اجتماعية جديدة ، وهذه ليست أقل وطنية من الجماعات المحافظة من السكان ، بل انها لتفوق الأخيرة أحيانا من خاصية كراهيتها لكل ما هو أجنبي ، ونفوذها آخذ في الازدياد . ففي العراق مثلا انتقدت الصحافة ورجال البرلمان بشدة خطاب العرش الذي ألقته الحكومة في البرلمان العراقي في ديسمبر من عام ١٩٤٥ ، وتركز الهجوم في مسائل رئيسية وهي انتشار الفساد وإهمال الحكومة أداء واجباتها الرئيسية في ميادين الصحة والتعليم اهمالا تاما ، وهذه الانتقادات في حد ذاتها تدل على نمو الوعي الاجتماعي في صفوف الرأى العام .

(١) Somerset de chair, The Golden Carpet, London, 1944, p. 106

لا ريب أن المؤلف هنا إلى الاقليات التي شهدتها العراق في فترات من تاريخه الحديث .

(٢) لسنا ننكر ما كانت تنطوى عليه الفاشية من خطر على الحريات ولسنا نعلم وبخاصة

مما نشهده منذ ختام الحرب كيف أخلت الدول الكبرى على اختلاف مذاهبها بمهودها وكيف تصطرع من أجل مناطق النفوذ والمناطق .

وتقدم الحياة الاجتماعية والسياسية بالشرق الأوسط ينحصر إلى حد كبير في العمل على التقريب بينها وبين الديمقراطيات الغربية، وهذه عملية طويلة الأمد ومجهددة وتتطلب الكثير من الصبر والاختلاص من جانب الذين يعينهم الأمر، إذ من السهل احتذاء النماذج الغربية ولكن تظل الأشكال الجديدة مجرد مظاهر خارجية إذ لم تكن مطابقة للأحوال والظروف الداخلية بحيث تصبح جزءاً من الكيان الاجتماعي والسياسي لهذه البلدان فادخال نظام الانتخاب قد يؤدي إلى عكس الغرض المراد منه إذ تحول في الحال على أيدي الهيئات والجماعات التي في يدها السلطان الآن إلى أدوات تستخدمها تحت ستار الديمقراطية للابقاء على حكمها الاستبدادي القديم. ان التعلق بالتعاليم والنظم التي تقوم عليها الدولة الحديثة ليس إلا مظهرأ، بل لعله يستخدم أداة لوقف التقدم الحقيقي الصادق. وفي ظل هذه الظروف نجد أن الجماعات الصغيرة التي يعينها باختلاص أمر رفاهية الدولة، عاجزة عن تحقيق أهدافها. وعلى ذلك يكون الاعتقاد بسرعة صيغ الدولة الشرقية بالطابع الديمقراطي وهما (١).

وأخيراً. إذ كانت الحرب العالمية الأولى قد أطلقت قوى القومية من عقالها، فإن الحرب الثانية قد أطلقت القوى المطالبة بالإصلاح.

(١) لا نستطيع أن ننفل عامل الزمن فالنظم، ومنها الديمقراطية، لا بد لها من وقت كاف حتى تثبت دعائمها، ولا بد لها من مقدمات ومقومات هي مواصلة السير في طريق الإصلاح الداخلي.

من مطبوعات مكتبة النهضة المصرية

للمكتبة راسم البروى

(١) مؤلفات

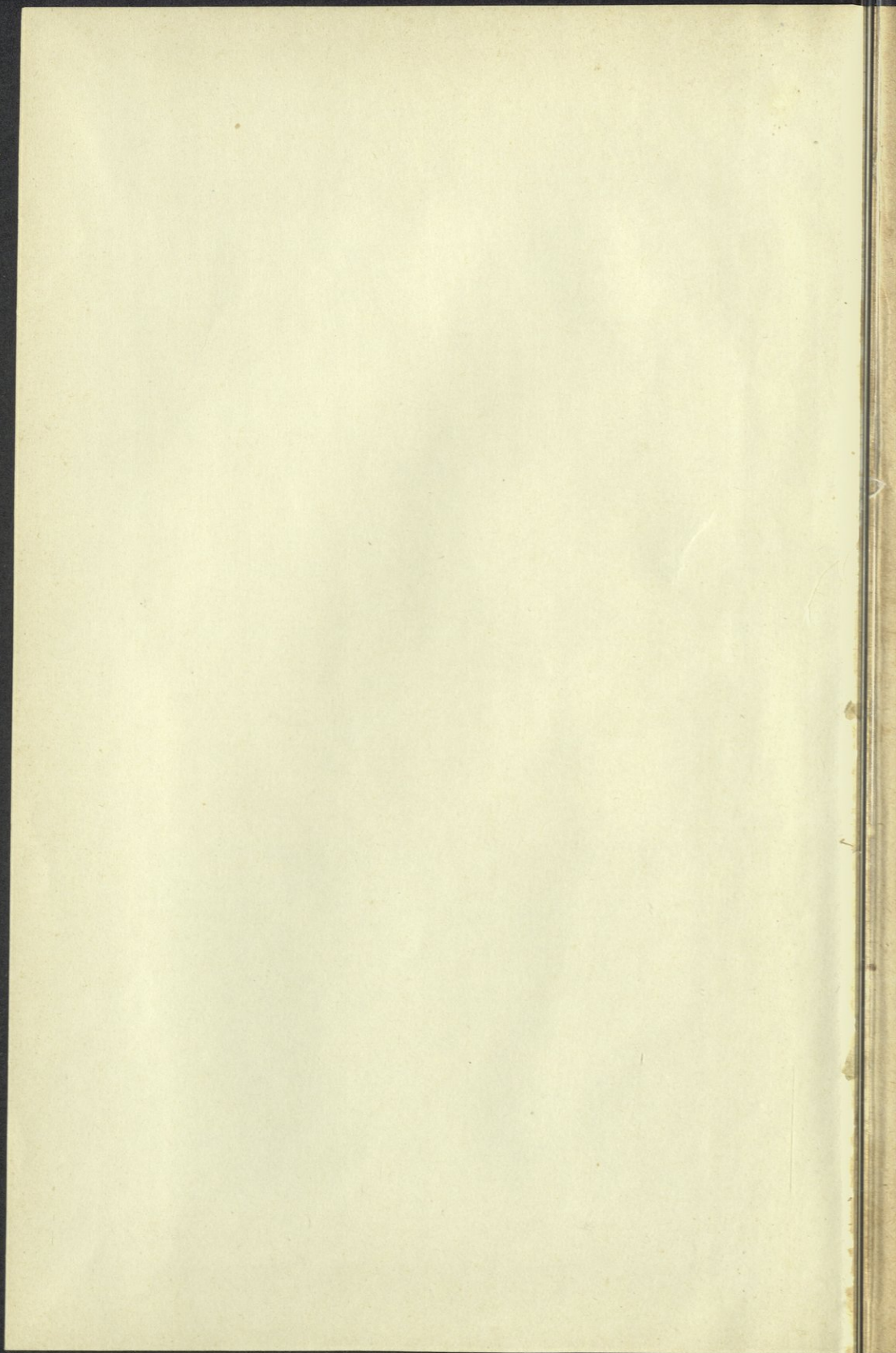
٤٠	نحو عالم جديد (نقد)
٤٠	النظام الاشتراكي (نقد)
٤٠	حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين
٤٠	الطريق إلى السلام
٢٠	حرب البترول في الشرق الأوسط (نقد)
٥٥	تطور مصر الاقتصادية في العصر الحديث (الطبعة الرابعة)
١٠	آراء حرة
٥	مشروع سوريا الكبرى
٨	مشكلاتنا الاجتماعية
٦	اليمن والانقلاب الأخير
٥٥	مشروعات السنوات الخمس

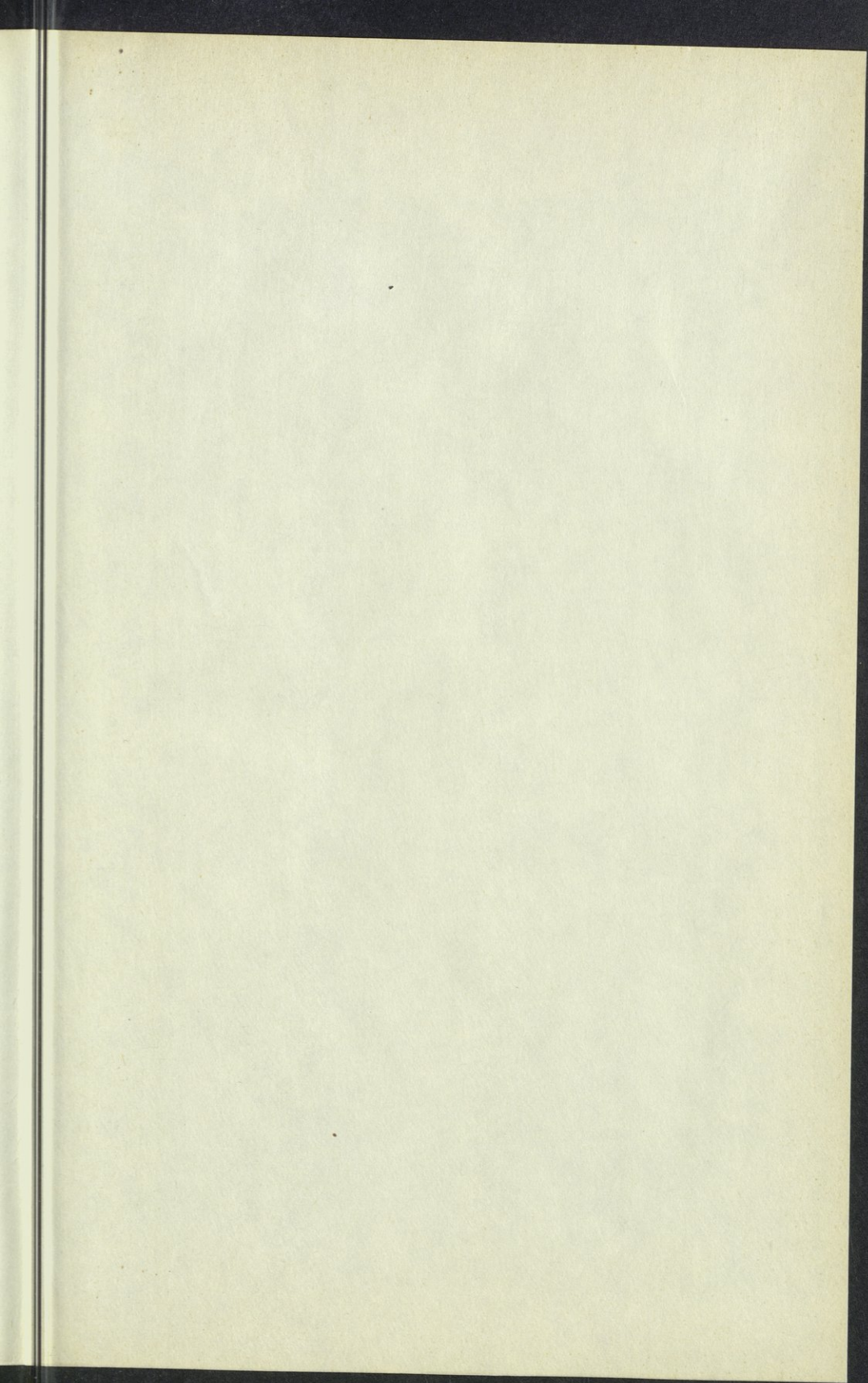
(ب) كتب مترجمة

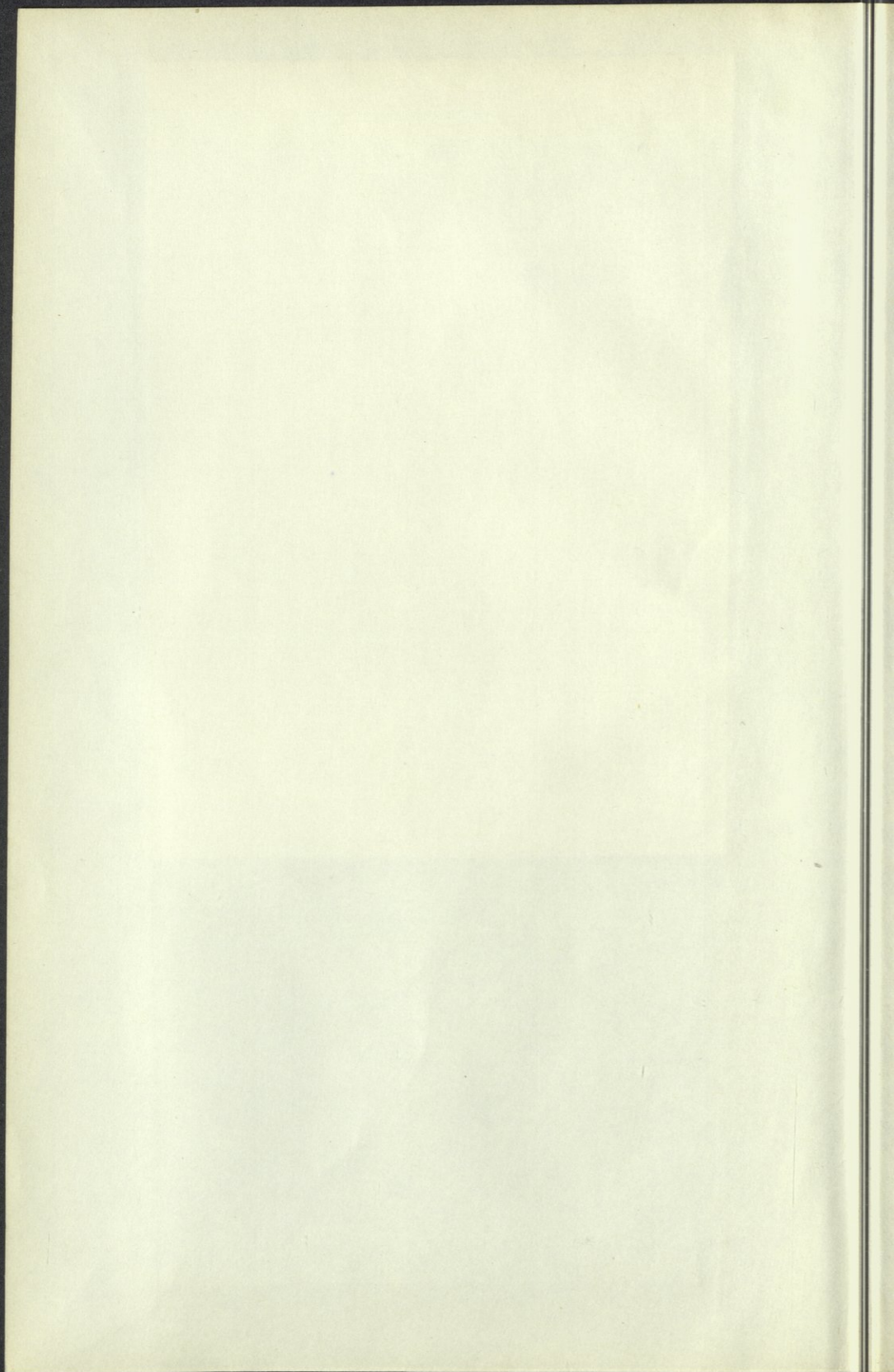
٢٠	الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية (الطبعة الثانية)
٧٠	رأس المال تأليف كارل ماركس (جزءان)
٢٥	التفسير الاشتراكي للتاريخ (مختارات من ماركس وإنجلز)
٢٥	الاقتصاد السياسي تأليف ليونتيشف (نقد)

(ج) بإشراف

١٤	مشكلات الشرق الأوسط	{	من منشورات جمعية شئون الشرق الأوسط
١٥	مشكلات العالم العربي		



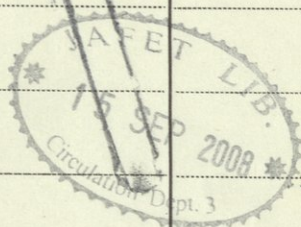




DATE DUE

JAFET LIB.

SAT AUG 2008



البراقى ، راشد
الدولة والنظم الاقتصادية بالشرق الاوس
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01012904

